



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

نُصُوجُ

فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ

تَأْلِيفُ

السَّيِّدِ عَلِيِّ الْمَوْسَوِيِّ الدَّارَانِيِّ

الْمَجْلَدُ الْعَاشِرُ

(الاحرف المبعثرة)

بِإِشْرَافِ

مُدِيرِ قِسْمِ الْقُرْآنِ

الْأَسْتَاذِ الْعَلَامِيِّ مُحَمَّدِوَاعِظِ زَادَةِ الْخُرَاسَانِيِّ



بسم الله الرحمن الرحيم





نُصُوصُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

تَأَلَّفَ
السَّيِّدُ عَلِيُّ الْمَوْسَوِيُّ الدَّارَابِي

الْمَجْلَدُ الْعَاشِرُ
(الاحرف المبعثرة)

بِإِشْرَافِ
مُدِيرِ قِسْمِ الْقُرْآنِ

الْأَسْتَاذِ الْعَلَامِيِّ مُحَمَّدِ وَاعِظِ زَاوَاةِ الْخُرَاسَانِيِّ

موسوي دارابي، علي، ۱۳۳۴ -

نصوص في علوم القرآن / تأليف علي الموسوي الدارابي: بإشراف محمد واعظزاده
الخراساني. - مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ۱۴۲۹ق. = ۱۳۸۶ش.

ISBN set 978-964-444-380-0

ISBN 978-600-06-0105-8 (۱۰ج)

فهرست‌نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

عربی

کتابنامه

۱. قرآن - - علوم قرآنی. ۲. قرآن - - وحی. الف. واعظزاده خراسانی،
۱۳۰۴ - ۴. ب. بنیاد پژوهشهای اسلامی. ج. عنوان.

۲۹۷/۱۵

BP ۶۹ / ۵ / م ۸ ن ۶

م ۷۹-۲۴۱۲۹

کتابخانه ملی ایران



نصوص في علوم القرآن

المجلد العاشر

(الأحرف السبعة)

السيد علي الموسوي الدارابي

بإشراف الأستاذ محمد واعظزاده الخراساني

المراجعة والتنظيم الفني: الدكتور احمد القراني

الطبعة الاولى ۱۴۳۸ق / ۱۳۹۶ش

۵۰۰ نسخة / الثمن: ۳۰.۰۰۰ ريال إيراني

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب. ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف و فاكس وحلدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۳۲۲۳۰۸۰۳

معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلامية، (مشهد) ۳۲۲۳۳۹۲۳، (قم) ۳۷۷۳۳۰۲۹

www.islamic-rf.ir

info@islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الفهرس العامّ

كلمة الناشر	٩
تصدير بقلم المؤلّف	١١

الباب الثامن: الأحرف السبعة وفيه فصول :

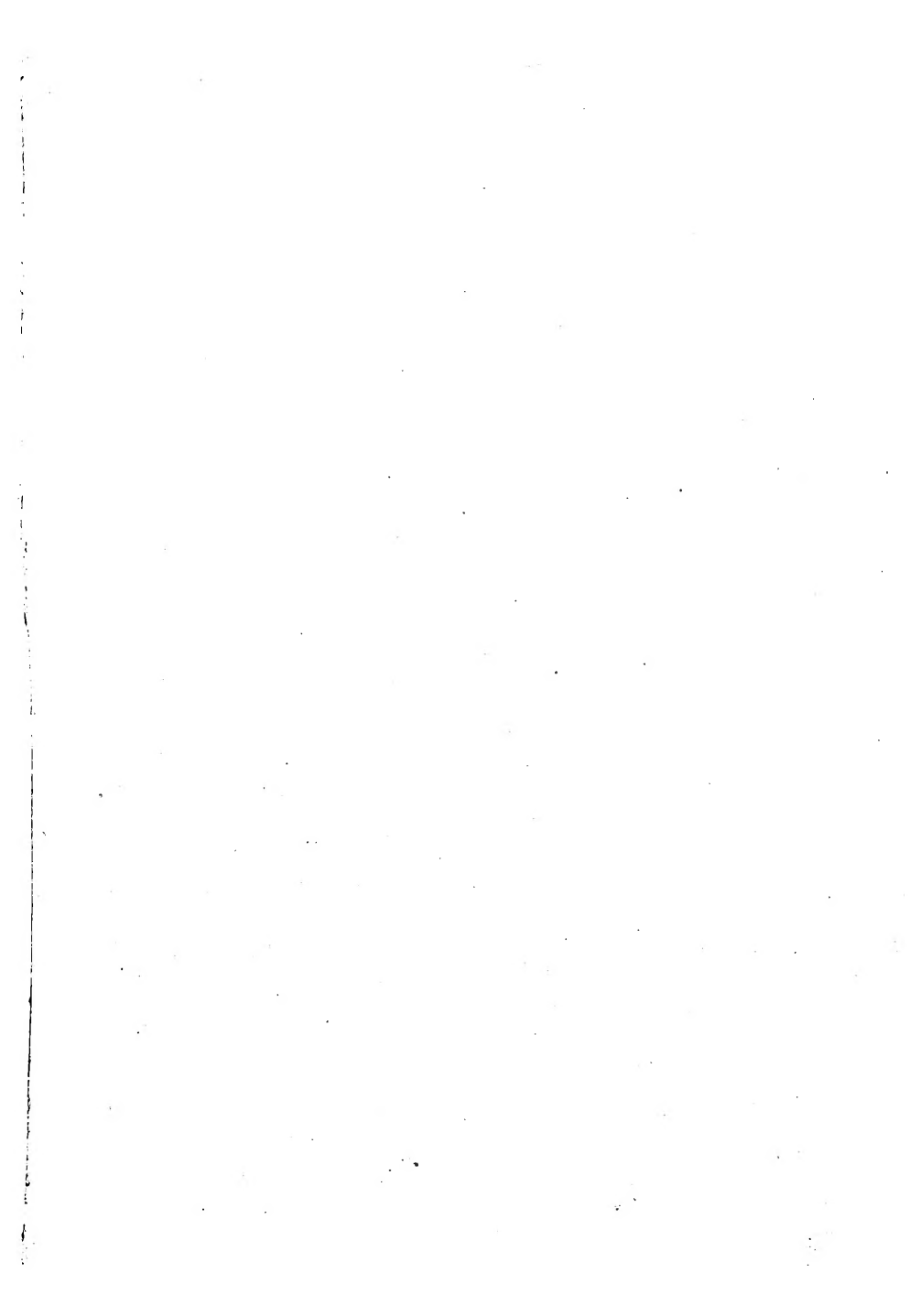
نصّ أبي عبيد	٢٩	الفصل الأوّل
نصّ البخاريّ	٣٥	الفصل الثاني
نصّ مسلم	٣٨	الفصل الثالث
نصّ ابن أبي داود السجستانيّ	٤١	الفصل الرابع
نصّ ابن قتيبة	٤٢	الفصل الخامس
نصّ التّسائيّ	٤٤	الفصل السادس
نصّ الطبريّ	٤٧	الفصل السابع
نصّ الكلينيّ	٧١	الفصل الثامن
نصّ الصدوق	٧٣	الفصل التاسع
نصّ الباقلانيّ	٧٤	الفصل العاشر

نص	الحاكم التيسابوري	٨٤.....	الفصل الحادي عشر
نص	سيد مرتضى	٨٦.....	الفصل الثاني عشر
نص	مكي	٨٨.....	الفصل الثالث عشر
نص	الدائي	٩٣.....	الفصل الرابع عشر
نص	البيهقي	١٠٣.....	الفصل الخامس عشر
نص	الطوسي	١٠٧.....	الفصل السادس عشر
نص	ابن عبد البر	١٠٩.....	الفصل السابع عشر
نص	العاصمي	١٢١.....	الفصل الثامن عشر
نص	ابن عطية	١٣٩.....	الفصل التاسع عشر
نص	الطبرسي	١٤٥.....	الفصل العشرون
نص	ابن الجوزي	١٤٦.....	الفصل الحادي والعشرون
نص	السخاوي	١٥١.....	الفصل الثاني والعشرون
نص	أبي شامة	١٥٤.....	الفصل الثالث والعشرون
نص	القرطبي	١٨٢.....	الفصل الرابع والعشرون
نص	التيسابوري	١٨٩.....	الفصل الخامس والعشرون
نص	ابن كثير	١٩٣.....	الفصل السادس والعشرون
نص	الحموي	١٩٨.....	الفصل السابع والعشرون
نص	الزركشي	٢٠٢.....	الفصل الثامن والعشرون
نص	ابن الجزري	٢١٣.....	٣ الفصل التاسع والعشرون

٢٣٤.....	نص ابن حجر	الفصل الثلاثون
٢٤٩.....	نص الثعالبي	الفصل الحادي والثلاثون
٢٥٣.....	نص السيوطي	الفصل الثاني والثلاثون
٢٦٣.....	نص القسطلاني	الفصل الثالث والثلاثون
٢٦٧.....	نص مولى صالح المازندراني	الفصل الرابع والثلاثون
٢٧٣.....	نص الفيض الكاشاني	الفصل الخامس والثلاثون
٢٧٦.....	نص المجلسي	الفصل السادس والثلاثون
٢٨١.....	نص الشفقي	الفصل السابع والثلاثون
٢٨٥.....	نص الآلوسي	الفصل الثامن والثلاثون
٢٨٩.....	نص البروجردي	الفصل التاسع والثلاثون
٢٩٤.....	نص الثكابيني	الفصل الأربعون
٣٠٠.....	نص الثبريزي	الفصل الحادي والأربعون
٣٠٢.....	نص الأصفهاني	الفصل الثاني والأربعون
٣٠٧.....	نص الجنابدي	الفصل الثالث والأربعون
٣١٣.....	نص القاسمي	الفصل الرابع والأربعون
٣١٧.....	نص البلاغي	الفصل الخامس والأربعون
٣٢٠.....	نص الحائري	الفصل السادس والأربعون
٣٢٤.....	نص الزافعي	الفصل السابع والأربعون
٣٢٧.....	نص الزنجاني	الفصل الثامن والأربعون

نص	الرُّقَائِيّ	٣٢٩.....	الفصل التاسع والأربعون
نص	الشَّعْرَانِي	٣٥٢.....	الفصل الخمسون
نص	ابن عاشور	٣٥٤.....	الفصل الحادي والخمسون
نص	الكرديّ	٣٥٩.....	الفصل الثاني والخمسون
نص	عزّة دروّزة	٣٦٢.....	الفصل الثالث والخمسون
نص	القطّاطبائيّ	٣٦٦.....	الفصل الرابع والخمسون
نص	أبي شهبة	٣٦٧.....	الفصل الخامس والخمسون
نص	صبحي الصّالح	٤٠٦.....	الفصل السادس والخمسون
نص	الفاني الإصفهانيّ	٤٢٠.....	الفصل السابع والخمسون
نص	الخنوّيّ	٤٢٥.....	الفصل الثامن والخمسون
نص	الأيّباريّ	٤٤٥.....	الفصل التاسع والخمسون
نص	متاع القطان	٤٤٨.....	الفصل الستون
نص	الهيدجيّ	٤٥٨.....	الفصل الحادي والستون
نص	سالم محيسن	٤٦٠.....	الفصل الثاني والستون
نص	الشيخ معرفة	٤٦٢.....	الفصل الثالث والستون
نص	بكر إسماعيل	٤٧٢.....	الفصل الرابع والستون
نص	شاهين	٤٨٦.....	الفصل الخامس والستون
نص	حسن عباس	٥٠١.....	الفصل السادس والستون
نص	البوطي	٥١٨.....	الفصل السابع والستون

٥٢٣.....	نصّ الصّابونيّ	الفصل الثامن والسّتون
٥٣٣.....	نصّ الدكتور حجّتيّ	الفصل التاسع والسّتون
٥٣٧.....	نصّ مرتضى العامليّ	الفصل السّبعون
٥٤٥.....	نصّ ميرمحمّديّ	الفصل الحادي والسّبعون
٥٥٢.....	نصّ المدرسيّ	الفصل الثّاني والسّبعون
٥٥٤.....	نصّ السيّفيّ المازندرانيّ	الفصل الثّالث والسّبعون
٥٥٦.....	نصّ مختار عمرو سالم مُكرّم	الفصل الرّابع والسّبعون
٥٦٥.....	نصّ سالم مُكرّم	الفصل الخامس والسّبعون
٥٦٩.....	نصّ الهنداويّ	الفصل السّادس والسّبعون
٥٨٠.....	نصّ قدريّ الحمد	الفصل السّابع والسّبعون
٥٩٦.....	نصّ أحمد الطّويل	الفصل الثّامن والسّبعون
٦٠٣.....	نصّ عبد السّميع	الفصل الثّاسع والسّبعون
٦٠٦.....	نصّ أحمد البيّلي	الفصل الثّمانون
٦١٥.....	نصّ مرعشليّ	الفصل الحادي والثّمانون
٦٢١.....		الأعلام والمصادر
٦٢٤..		فهرس الموضوعات



كلمة الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى عَبْدِهِ المصطفى ورسوله المرتضى محمد وعلى عترته الطاهرة. وبعد؛ قال رسول الله ﷺ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ، مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضَلُّوا: كِتَابُ اللَّهِ وَعِترتي أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ»^١. إِنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ هُوَ كِتَابُ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ، أَنْزَلَهُ عَلَى قَلْبِ رَسُولِهِ الْمُعَظَّمِ وَنَبِيِّهِ الْمُكْرَمِ، وَعَبْدِهِ الْمُسَدَّدِ، خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٍ ﷺ. وَالْقُرْآنَ مُعْجَزَةَ الْإِسْلَامِ وَبَيِّنَتَهُ الرَّائِدَةَ وَحُجَّتَهُ الْخَالِدَةَ، وَهُوَ نَهْجُ اللَّهِ الْكَامِلِ وَدُسْتُورُهُ الشَّامِلُ، وَضَعَهُ لَهْدَايَةِ النَّاسِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ تَجَلَّى بِمَجْمِيعِ صِفَاتِهِ الْكَمَالِيَّةِ وَالْجَمَالِيَّةِ لِعِبَادِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْمَجِيدِ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي خُطْبَتِهِ الشَّرِيفَةِ: «فَتَجَلَّى لَهُمْ سُبْحَانُهُ فِي كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا رَأَوْهُ بِمَا أَرَاهُمْ مِنْ قُدْرَتِهِ، وَخَوْفِهِمْ مِنْ سَطْوَتِهِ»^٢.

أَجَل، إِنَّ الْقُرْآنَ مَظْهَرَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ، فَوصفه تعالى بِالْعِزَّةِ، وَالْحِكْمَةِ، وَالْحَقِّ، وَالتَّوَرُّ، وَالْإِبَانَةِ، وَالْفِرْقَانِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَوْصَافِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَاللَّهُ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^٣. ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾^٤. ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾^٥. وما ذكرناه مجملًا يفيد:

أَوَّلًا - أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ ذُو حَصْنٍ مُنِيعٍ وَمَعْقِلٍ وَثِيقٍ؛ قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

وِثَانِيًا - أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ الْخَالِدَ وَمُعْجَزَةَ رَسُولِ اللَّهِ الْبَاقِيَةَ هُوَ كِتَابُ هِدَايَةِ الْبَشَرِ عَلَى كُرُورِ الْأَيَّامِ وَمُرُورِ الْأَعْوَامِ. وَيَتَضَمَّنُ حَدِيثَ الثَّقَلَيْنِ الْمُتَوَاتِرَ هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا، إِذْ وَرَدَ فِيهِ أَنَّ التَّرَاثُ السَّنِّيَّ

١- أخرج هذا الحديث أكابر علماء المذاهب لاسيما علماء أهل السنة في كتبهم من الصحاح الستة والتفسير والتواريخ وغيرها.

٢- نهج البلاغة، الخطبة: ١٤٧.

٣- فضلت/ ٤١ و ٤٢.

٤- المائدة/ ١٥.

٥- الإسراء/ ١٠٥.

الأيام ومرور الأعوام. ويتضمن حديث الثقلين المتواتر هذا المعنى أيضًا، إذ ورد فيه أن التراث السني الذي تركه النبي ﷺ: القرآن والعترة، لن يفصل أحدهما عن الآخر أبدًا، فمن اعتصم بهما وتمسك حاز السعادة والهداية، وأمن من الضلالة والغواية.

وهذا يقتضي أن يكون القرآن وعترة رسول الله معصومين من الخطأ والخطل ومصونين عن السهو والزلل، وإن لم يكونا كذلك، فلا يؤمن المسلم أن يتمسك بهما، ويسلكا به سبيل الهدى. وأما حديث الأحرف السبعة الذي يعني أن القرآن نزل في سبعة أحرف مختلفة، فيسوغ لنا قبوله بغض الطرف عن عدم تواتره، وكذلك ضعف سنده - كما أثبت ذلك مؤلف هذا الكتاب - إن كان معناه ومفاده أن للقرآن ظاهرًا وباطنًا، وأن لباطنه باطنًا أيضًا إلى سبعة أبطن أو سبعين بطنًا.

ولكن إن كان معنى الحديث أن ألفاظ القرآن وعباراته على سبعة أنواع، سواء كان المراد بها لهجات القبائل العربية، أم اللغات المختلفة التي تدل على معانٍ مختلفة، فهذا خلاف ماورد في كثير من الآيات القرآنية والتصوص الروائية، إذ كيف يعقل أن القرآن نزل بسبع لهجات ولغات أو سبعة ألفاظ وهو «كِتَابٌ مُبِينٌ»^١، ونزل «بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ»^٢، إن القرآن الكريم معجز في فصاحة و بلاغة لفظه، وفي إتقان وسمو معانيه، وخلوه من الاختلاف وإن نزل وقل. قال سبحانه: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»^٣.

وقد سعى المؤلف الكريم في جمع التصوص الواردة في الكتب والمصادر التفسيرية والعلوم القرآنية والفقهية وغيرهم لعلماء الشيعة وأهل السنة، وانبرى لنقد هذا الحديث ودراسته وفق نهج علمي في مقدمة الكتاب. ونرجو أن يقع هذا الأثر - وهو الجزء العاشر من الكتاب القيم «نصوص في علوم القرآن» - عند محقق القرآن والعاملين به موقعًا حسنًا، وأن ينتفع به العلماء وذوو الخبرة.

مهدي شريعتي تبار
مدير مجمع البحوث الإسلامية

١ - المائدة / ١٥.

٢ - الشعراء / ١٩٥.

٣ - النساء / ٨٢.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير المؤلف

نظرة جديدة في حديث «الأحرف السبعة»

الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، ثم الصلاة والسلام على سيدنا المصطفى محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين، الذين هم سفن النجاة وأحد الثقلين، ومن أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، وعلى صحبه الميامين. أما بعد، هذا هو المجلد العاشر من سلسلة كتاب «نصوص في علوم القرآن» تختص بمباحثه بحديث «الأحرف السبعة»، وحيث إن موضوع هذا الحديث يرتبط ببحث القراءات القرآنية، كما عرضه أكثر العلماء والمؤلفين لكتب التفسير والعلوم القرآنية في مبحث القراءات، وتناولوه بالبحث والتدقيق، ولذلك نجعله نحن أيضًا من أقسام القراءات، وننقل آراء كثير من العلماء والمحققين للفريقين في مجلد واحد مستقل، لكي يتبين ويتوضح في هذه الآراء المتضاربة ما هو التفسير الواقعي لحديث الأحرف السبعة؟ وهل يتمتع هذا الحديث بالصحة من حيث المتن والسند أم لا؟

أهمية التحقيق حول هذا الحديث

البحث والتحقيق حول حديث «الأحرف السبعة» يتمتع بأهمية كبيرة، لأن من مباحث القراءات هو: تبين أن القرآن هل «نزل على حرف واحد»، على طبق ما قاله أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، أو «نزل على سبعة أحرف» على طبق الحديث المشهور عند أهل السنة؟ فإن قيل: «إن القرآن نزل على حرف واحد»، فإذا كان كذلك يمكن التوجيه والتأويل لحديث «الأحرف السبعة»؟

وإن قيل: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف»، فما هي الأدلة الثقلية والشواهد التاريخية التي تؤيده وتثبتها؟

لقد بحث كثيرٌ من علماء الشيعة والسنة حول هذا الحديث بطرق ثلاثة:

فبعضهم كتب عنه مقالات مستقلة في مجلات متعدّدة.

وبعضهم أفرد في كتب التفسير وعلوم القرآن وغيرها.

وبعضهم كتب وألف كتباً مستقلة في هذا الموضوع.

وقد ظهرت إلى الآن آراءٌ مختلفة للعلماء في تفسير «الأحرف السبعة» بحيث إن السيوطي (م: ٩١١ هـ) قال: «واختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً»، واكتفى في كتابه بذكر عشرة أقوال فقط. وأن القرطبي (م: ٦٧١ هـ) قال في تفسيره: قد اختلف العلماء في المراد بـ «الأحرف السبعة» على خمسة وثلاثين قولاً، ذكرها أبو حاتم محمد بن حبان البستي، نذكر في هذا الكتاب خمسة أقوال فقط.^١

ردُّ ونقدُ لحديث «الأحرف السبعة»

نحن نعتقد تأسيساً بأهل البيت (عليه السلام): أن القرآن من بدايته إلى نهايته نزل على حرف واحد، وأما حديث نزول القرآن على سبعة أحرف الذي نُقل من مصادر أهل السنة غير صحيح، وليس له أساس لأدلة مختلفة وهي:

أولاً - وجود التعارض والتضاد بين أحاديث «الأحرف السبعة»

نُقل «حديث الأحرف» في مصادر أهل السنة على اختلاف في التعبيرات بحيث لا يمكن الجمع بينها، لوجود التعارض والتناقض بينها. ونذكر لكم نماذج منها:

رُوي في بعض الروايات «أن القرآن نزل على سبعة أحرف».^٢

«أن القرآن نزل على خمسة أحرف».^٣

«أن القرآن نزل على أربعة أحرف».^٤

١ - الإتيان في علوم القرآن ١: ١٦٤.

٢ - الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٢.

٣ - صحيح البخاري ٣: ١٤٦، صحيح مسلم ٢: ٢٠٣ - ٢٠٤، صحيح الترمذي ٥: ١٩٣ - ١٩٥ وغيرها.

٤ - جامع البيان ١: ١٨ و ٢٤.

٥ - جامع البيان ١: ٣٦، كنز العمال ٢: ٣٤ وغيرها.

= = = = «أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ».^١

= = = = «أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى عَشْرَةِ أَحْرَفٍ».^٢

واقضي أنت بنفسك؛ فأَيُّ رواية من هذه الروايات المتناقضة صحيحة؟ وأيُّ رواية منها معتبرة؟ وأَيَّا منها تختار؟...

ثانيًا - حديث الأحرف السبعة ضعيف وغير متواتر

وإن كان حديث الأحرف السبعة عند أكثر علماء أهل السنة حديث متواتر، فإنَّ التَّحْقِيقَ والدراسة تثبتان أنَّ هذا الحديث غير مستفيض^٣ على قول أحد المحققين أيضًا، فضلًا عن تواتره.

كما أنَّ الرَّقَّانِي أيضًا أنكر تواترها في جميع طبقات هذا الحديث، ولذا قال: «رُوي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة، منهم: عُمر وعُثمان وابن مسعود وابن عباس وأبو هريرة وأبو بكر وأبو جهم وأبو سعيد الخدري وأبو طلحة الأنصاري وأبي بن كعب وزيد بن أرقم وسُرة بن جندب وسليمان بن صرد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن أبي سلمة وعمرو بن العاص ومعاذ بن جبل وهشام بن حكيم وأنس وخديفة وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري (رضي الله عنهم) أجمعين. فهؤلاء أحد وعشرون صاحبًا، ما منهم إلا رواه وحكاة... وكان هذه الجموع التي يؤمن تواطؤها على الكذب هي التي جعلت أبا عبيد بن سلام يقول بتواتر هذا الحديث! لكنك خبير بأن من شروط التواتر توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية، وهذا الشرط إذا كان

١ - مستدرک الحاكم ٢: ٢٢٣، البرهان ١: ٢١٢، كنز العمال ٢: ٣٣، ميزان الاعتدال ١: ٥٩٤ وغيرها.

٢ - كنز العمال ٩: ٩.

٣ - المستفيض: هو الخبر الذي تكثرت رواته في كل مرتبة، والأكثر على اعتبار زيادتهم في كل طبقة عن ثلاثة. وقيل: عن اثنين، وتفاوته مع المتواتر، هو أنَّ التواتر لا يشترط فيه عدد خاص، فالمعيار هو إخبار جماعة يؤمن من تَعَمُّدِهِم الكذب... راجع: مقياس الهداية ١: ١٢٨ (عبدالله المامقاني)، الوجيزة في علم الدراية: ٤ (الشيخ البهاني)، أصول الحديث وأحكامه... (جعفر سبحاني).

٤ - رضا مؤدب في كتابه بالفارسية: «نزول قرآن ورؤياي ٧ حرف»: ٥٥.

موفورًا هنا في طبقة الصحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة...»^١.

والصواب: أنَّ حديث الأحرف السبعة ضعيف سندًا، لأنَّ بعض الرواة الذين وردت أسماؤهم في سلسلة سند هذا الحديث ضعاف جدًا حتَّى في كتب رجال أهل السَّنة. ونحن الآن سنقوم بالتحقيق حول بعض الرواة المهمين منهم في هذا المضمار:

١- **أبو هريرة:** ورد اسمه في أسناد أربعة من أحاديث «الأحرف السبعة» مع أنَّه مشهور بالكذب، كما قال أبو ريرة في كتابه: «**أبو هريرة أوَّل راوية اتهم في الإسلام**»^٢.

٢- **واصل بن حيَّان:** هو رجل مجهول، فضلًا عن ذلك أنَّه ذكر في روايته جملة: «**عَمَّن ذكره عن أبي الأحوص**»، فهذا دليل على أنَّ هذه الرواية منقطعة ومُرسلَة.^٣

٣- **عبد الله بن ميمون:** هو متروك الحديث عند الذهبي، ذاهب الحديث عند البخاري، وواهي الحديث عند أبوزرعة.^٤

٤- **رُشْدِين بن سعد:** قال الذهبي: كان صالحًا عابدًا [ولكن كان] سيِّء الحفظ، غير معتمد. متروك الحديث عند النَّسائي. وكان ضعيفًا عند أبوزرعة. وقال أحمد بن حنبل: لا يبالى عَمَّن روى، وليس به بأس في الرِّفاق.^٥

٥- **أبو الزَّبيع السَّمان:** قال الذهبي فيه: حديثه مضطرب. والنَّسائي يقول: حديثه ليس معتبرًا. وقال ابن معين: هو ضعيف وحديثه متروك.^٦

٦- **عمرو بن دينار:** حديثه كان مرسلاً، لأنَّه تابعي لأصحابي، ورغم أنَّه كان تابعيًا، فإنَّه نقل هذا الحديث عن رسول الله ﷺ مباشرة وبلا واسطة.

٧- **محمَّد بن سيرين:** وإن كان هو موثقًا، إلَّا أنَّ حديثه عن رسول الله ﷺ مرسل أو منقطع، لأنَّه تابعي لأصحابي.

١- مناهل العرفان ١: ١٣٢.

٢- أضواء على السَّنة المحمَّديَّة: ٢٠٤.

٣- راجع: تفسير جامع البيان (للطبري) ١: ٣٥، ح ١٠.

٤- ميزان الاعتدال (للذهبي) ٢: ٥١٢، رقم ٤٦٤٢.

٥- المصدر نفسه ٣: ٧٥، رقم ٢٧٨٣.

٦- المصدر نفسه ١: ٢٦٣، رقم ٩٩٥.

٨ - حرمله بن يحيى: ذكر الذهبي في كتابه: قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال ابن عدي: هو ضعيف.^١ وعده ابن الجوزي من الضعفاء.^٢

ثالثاً - الاضطراب والغربة في حديث «الأحرف السبعة»

إن حديث الأحرف السبعة ضعيف من جهة السند، وأنه مضطرب وغريب من جهة المتن أيضاً، والحديث المضطرب: هو الحديث الذي يُقِلُّ متنه مختلفاً، والحديث الغريب: هو الحديث الذي ترد في متنه ألفاظ غامضة وبعيدة عن الفهم، وبسبب هذا الغموض في متن حديث «الأحرف السبعة» ورد ٣٥ إلى ٤٠ قولاً في معناه، ولم يُبدَ حتى الآن أحد من المحققين نظرية صحيحة في مفهومه.

رابعاً - حديث «الأحرف السبعة» معارضٌ لقول أهل البيت عليهم السلام

إن حديث «الأحرف السبعة» يعارض قول أهل البيت عليهم السلام الذي ورد عنهم: «إن القرآن نزل على حرف واحد».^٣

وطريق دفع التعارض أنه طبق مفاد حديث الثقلين وكثير من الأحاديث التي وردت في مقام أهل البيت عليهم السلام، أن لهم المرجعية العلمية الوحيدة للناس بعد النبي صلى الله عليه وآله في معرفة العلوم الإسلامية والعلوم القرآنية، بناءً على ذلك، فالزجوع إليهم عليهم السلام موجبة لدفع التعارض.

خامساً - إمكان التحريف والتغيير في معنى حديث «الأحرف السبعة»

يمكن - على رأي المحقق المتتبع الشهير السيد مرتضى العاملّي - أن يقال: إن مراد الإمام الباقر عليه السلام من جملة «كذبوا أعداء الله...»: هورميهم بالكذب، على أساس أنهم قد حَرَفُوا الحديث عن معناه؛ ليتلاعبوا بالقرآن، وليحققوا أغراضهم السريّة، على اعتبار أن معناه الحقيقي هو - حسبما روي - سبعة معاني، وهي: أمر ونهي، وترغيب وترهيب، وجدل، ومثُل، وقصص، وإن كان ثمة روايات أخرى تختلف عموماً في بيان هذه المعاني والأمور،

١ - المصدر نفسه ٤٤٢: رقم ٨٣١٧.

٢ - الضعفاء والمتروكين (لابن الجوزي) ١: ١٩٦.

٣ - الكافي ٢: ٦٣٠، الخصال: ٣٥٦.

فليراجعها من أراد.^١

وربما يظهر من رواياتنا أن الأحرف السبعة إشارة إلى بطون القرآن وتأويلاته؛ فعن أبي جعفر عليه السلام: «تفسير القرآن على سبعة أحرف، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد ذلك، تعرفه الأئمة»^٢، وكذا ما روي عن حماد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الأحاديث تختلف عنكم، قال: فقال عليه السلام: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثم قال: هذا عطاؤنا فامتن، أو أمسك بغير حساب»^٣.

سادساً - الظعن في أصالة القرآن وإعجازه بمحدث «الأحرف السبعة»

من أغرب الروايات وأعجبها التي نُقلت من مصادر أهل السنة حول حديث «الأحرف السبعة» هي جواز تبديل بعض النصوص القرآنية ببعضها الآخر، وتلك الروايات هي:

١ - عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَقْرَأُوا الْقُرْآنَ، فَيُقِيلَ لِي: عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ؟ فَقَالَ الْمَلِكُ الَّذِي مَعِيَ: قُلْ: عَلَى حَرْفَيْنِ ... عَلَى ثَلَاثَةٍ حَتَّى يَبْلُغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ، إِنْ قُلْتَ: سَمِيعًا عَلِيمًا، عَزِيزًا حَكِيمًا، مَا لَمْ يَخْتِمْ آيَةُ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةُ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ»^٤.

٢ - عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَءُوا وَلَا تَخْرُجُوا، وَلَكِنْ لَا تَخْتِمُْوا ذِكْرَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، وَلَا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ»^٥.

٣ - عن علي بن زيد بن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «قَالَ جَبْرِيلُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَرْدْهُ، فَقَالَ: عَلَى حَرْفَيْنِ، حَتَّى يَبْلُغَ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ، مَا لَمْ يَخْتِمْ آيَةُ عَذَابٍ بِآيَةِ رَحْمَةٍ، أَوْ آيَةُ رَحْمَةٍ بِآيَةِ عَذَابٍ، كَقَوْلِكَ: هَلُمَّ وَتَعَالَ»^٦.

١ - راجع: البحار ٩٣: ٩٤، ٩٧، ٩٠: ٤، غريب الحديث ٣: ١٦٠، تفسير الطبري ١: ٢٣ و ٢٤.

٢ - بصائر الدرجات ١٩٦، الوسائل ١٨: ١٥٤، كنز العمال ٢: ١٠٩.

٣ - حقائق هامة حول القرآن الكريم: ١٧٩ - ١٨٠.

٤ - سنن ابن أبي داود ٧٦: ٢٧٧، تفسير الطبري (جامع البيان) ١: ٤٤، ح: ٤٧.

٥ - تفسير الطبري (جامع البيان) ١: ٤٢، ح: ٤٥، التمهيد (ابن عبد البر) ٨: ٢٨٠.

٦ - تفسير الطبري (جامع البيان) ١: ٤١، ح: ٤٠.

نقول: إن فرضنا تصحيح هذه الروايات، يرد عليها اعتراضان:

الأول - أن هذا التبديل والتقل - الذي أُشير إليه في الرواية المذكورة - هونوع من التحريف في القرآن، مع أن دعوى إجماع علماء الشيعة^١ والسنة هو: أن القرآن مصون ولم يتبدل ولم يتغير، ولم يحرف منه شيء ولو بقدر كلمة أو حرف.

الثاني - أن مثل هذا التبديل والتقل هو دلالة على أنه لا يلتفت إلى ما في ألفاظ القرآن وعباراته من الدقة والظرافة، فمع هذا التبديل والتغيير يخرج القرآن من دائرة الإعجاز البلاغي.

وفي الحقيقة: أن مفهوم هذه الروايات هو نظير ما كان يعمل به عبد الله بن سعد بن أبي سرح (أخو عثمان من الرضاة) بالنسبة إلى كتابة الوحي، حيث اعترف بعد ارتداده: **أني كنت أكتب في كتابة الوحي لمحمد ﷺ (والله أعلم بحكيم) موضع ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، وكنت أكتب: (والله عزيز حكيم) موضع ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، وذلك حين شك في الوحي في نبوة رسول الله ﷺ، فارتد كافرًا ورجع إلى مكة، وقال لقريش: والله ما يدري محمد ما يقول! أنا أقول مثل ما يقول! وأنا سأنزل مثل ما أنزل، أو أنا أنزل مثل ما ينزل، فأنزل الله على نبيه ﷺ في ذلك: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^٢.**

ولما اطلع رسول الله ﷺ على خيانة عبد الله بن أبي سرح، قال: **«من وجد ابن أبي سرح، ولو كان متعلقًا بأستار الكعبة، فليقتله»**، فلما فتح رسول الله ﷺ مكة أمر بقتله، فجاء به عثمان قد أخذ بيده ورسول الله ﷺ في المسجد، فقال: يا رسول الله اعف عنه، فسكت رسول الله ﷺ ثم أعاد فسكت، ثم أعاد فقال: هولك، فلما مر، قال رسول الله ﷺ لأصحابه ألم أقل من رآه فليقتله؟ فقال رجل: عيني إليك يا رسول الله ﷺ أن تشير إلي فأقتله، فقال رسول الله ﷺ: **«إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَقْتُلُونَ بِالْإِشَارَةِ، فَكَانَ مِنَ الظُّلْمِ»**^٣.

١ - راجع كتابنا: النقص الخالد لم ولن يحذف أبدًا.

٢ - سورة الأنعام/٩٣.

٣ - راجع: التيسير الحلبية ٣: ٩٠، تفسير القمي: ١٩٨، مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ٢: ٣٣٥.

سابقاً - إجماع علماء الشيعة على نُزول القرآن على حرف واحد

يتضح من النصوص الكثيرة التي نقلناها في هذا الكتاب عن علماء الشيعة، أنهم أجمعوا على أن القرآن نزل على حرف واحد أو قراءة واحدة، لا على أحرف أو قراءات سبع تأشياً بأهل البيت عليهم السلام.

ومن الجدير بالذكر هنا: أنه لا يخفى أن حديث «الأحرف السبعة» نُقل ابتداءً من المصادر المختلفة لأهل السنة، لا سيما من كتب «الصحاح الستة» ولكنه لم يُنقل أي منها في «الكتب الأربعة» للشيعة، نعم نُقل ابتداءً الشيخ حسن الصفار في «بصائر الدرجات» والشيخ الصدوق في «الخصال» عند ذكره للخصال السبع روايتين في ذلك، ثم نُقل عنهما العلامة المجلسي في «بحار الأنوار» وبعض المتأخرين. ونسترعي القارئ الكريم هنا إلى آراء بعض علماء الشيعة العظام الذين أنكروا هذا الحديث، وتناولوه بالتقيد والتمحيص.

١ - المحدث البارع ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني (م: ٣٢٨)

نُقل في كتابه: «الكافي» - الذي هو أحد الكتب الأربعة للشيعة - روايتين صحيحتين عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، قال: «إن القرآن نزل على حرف واحد...». ولكن لم نجد لحديث الأحرف السبعة في «الكافي» عينا ولا أثرا، وهو دليل كافٍ على عدم اعتقاد هذا المحدث الكبير لهذا الحديث.

٢ - محمد بن علي بن بابويه، الشيخ الصدوق (م: ٣٨١هـ)

نقل روايتين حول «الأحرف السبعة» في «الخصال» عند ذكره «الخصال السبع»، غير أنه قال في كتابه «الاعتقادات»: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس... ثم ذكر حديث الإمام الصادق عليه السلام: «القرآن واحد، نزل من عند واحد، على نبي واحد»^١.

٣ - شيخ الطائفة محمد بن الحسن المعروف بالشيخ الطوسي (م: ٤٦٠هـ)

قال: واعلموا أن العرف من مذهب أصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم: «أن القرآن

نزل بحرف واحد على نبي واحد... وروى المخالفون لنا عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، وفي بعضها: «على سبعة أبواب»^١.

٤ - المفسر الكبير فضل بن الحسن، الشيخ الطبرسي (م: ٥٤٥هـ)

قال: والشائع في أخبارهم [أي في أخبار أهل البيت ﷺ] أن القرآن نزل بحرف واحد... وماروته العامة عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ». اختلف في تأويله...^٢

٥ - المفسر والمتكلم الكبير محسن الفيض الكاشاني (م: ١٠٩١هـ)

قال: قد اشتهرت الرواية من طريق العامة عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ». وقد ادعى بعضهم تواتر أصل هذا الحديث، إلا أنهم اختلفوا في معناه على ما يقرب من أربعين قولاً... ثم قال:

أقول: والتوفيق بين الروايات كلها أن يقال: إن للقرآن سبعة أقسام من الآيات، وسبعة بطون لكل آية، ونزل على سبع لغات. وأما حمل الحديث على سبعة أوجه من القراءات، ثم التكلف في تقسيم وجوه القراءات على هذا العدد، كما نقله في «مجمع البيان» عن بعضهم، فلاوجه له، مع أنه يكذب ما رواه في «الكافي» بإسناده عن زُرارة، عن أبي جعفر ﷺ قال: «إن القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرّواة». وإسناده عن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله ﷺ: إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال ﷺ: «كذبوا أعداء الله، ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد»^٣.

٦ - الشيخ محمد حسن التنجفي (م: ١٢٦٦هـ)، صاحب «جواهر الكلام...»

قال: منع التواتر أو فائدته، إذ لو أريد به إلى النبي ﷺ كان فيه أن ثبوت ذلك بالنسبة إلينا على طريق العلم مفقود قطعاً، بل لعلّ المعلوم عندنا خلافه، ضرورة معروفية مذهبنا بأن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد، والاختلاف فيه من الرّواة، كما اعترف به

١ - الثّبيان في تفسير القرآن ١: ٧.

٢ - راجع: مجمع البيان في تفسير القرآن ١: ١٢.

٣ - تفسير الصّافي ١: ٥٢ - ٥٣ (المقدمة الثامنة).

غير واحد من الأساطين . . . ١

٧ - المحدث المتتبع الميرزا حسين الثوري (م: ١٣٢٠هـ)

يعتقد: أن نزول القرآن كان على حرف واحد، وكلماته وألفاظه ليست متعددة، واختلاف القراءات ناشئ من القراء، وحديث «الأحرف السبعة» أيضًا موضوع...^٢

٨ - العالم المتتبع الماهر الشيخ محمد جواد البلاغي (م: ١٣٥٢هـ)

قال في الردّ على حديث «سبعة أحرف»: ولا تشبّث لذلك بما روي من أن القرآن نزل على سبعة أحرف، فإنها تشبّث واهٍ وهن [بدلائل خمس]...
وأما خامسًا: وهو (فصل الخطاب)، فقد روي من طرق الشيعة في «الكافي» مسندًا عن أبي جعفر الباقر (عليه السلام): «إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرّواة».^٣

٩ - الفقيه المعاصر آية الله السيّد أبو القاسم الخوئي (م: ١٤١٣هـ)

قال بعد نقله أحد عشر حديثًا من أحاديث «الأحرف السبعة» من مصادر أهل السنة ونقدها: إنّ المرجع بعد النبي (صلى الله عليه وآله) في أمور الدّين إنّما هو كتاب الله وأهل البيت (عليهم السلام) الذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهرهم تطهيرًا، ولا قيمة للروايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم. ولذلك لا يهمنّا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الروايات، وهذا أول شيء تسقط به الرواية عن الاعتبار والحجّة. ويضاف إلى ذلك ما بين هذه الروايات من التّخالف والتناقض، وما في بعضها من عدم التّناسب بين السّؤال والجواب.^٤

١٠ - قائد الثورة الإسلامية السيّد روح الله الإمام الخميني (م: ١٣٠٩هـ)

قال بعد ما قام برّد تواتر القراءات، واحتجّ بحديث عن الإمام الصادق (عليه السلام): إن كان المراد

١ - جواهر الكلام ٩: ٢٩٤.

٢ - راجع: فصل الخطاب: ١٨٧، ١٩١، ٢٠٦، ٢٠٧.

٣ - آلاء الرحمن في تفسير القرآن ١: ٧٧.

٤ - البيان في تفسير القرآن ١: ١٧٧.

تواترها عن النبي الأكرم ﷺ، مؤيدًا بحديث وضعه بعض أهل الضلال والجهل، وقد كذبه أولياء العصمة وأهل بيت الوحي بقولهم: «إِنَّ الْقُرْآنَ وَاحِدٌ، نَزَلَ مِنْ عِنْدِ وَاحِدٍ»^١. هذه نماذج من آراء علماء الشيعة حول ردّ حديث «الأحرف السبعة»، وإذا أردت الاطلاع على أكثر من ذلك، فعليك بمراجعة نصوص سائر علماء الشيعة في هذا الكتاب.

تفسير ذو وجهين للأحرف السبعة

قبل أن نبين تفسيرًا ذا وجهين لحديث «الأحرف السبعة»، يجب أن نعلم أنّ هذه الروايات المختلفة التي وردت في مصادر الفريقين - لاسيما في مصادر أهل السنة - على طائفتين:

الطائفة الأولى: هي الروايات التي فُتِرت «الأحرف السبعة» في متنها، وبُيّنت مصاديقها في جوفها.^٢

الطائفة الثانية: هي الروايات التي ذُكر فيها بنحو مطلق فقط وبلا تفسير،^٣ ولكن نقول: هذه الروايات على فرض صحتها سندًا ودلالةً، غير ناظرة قطعًا إلى الموارد الآتية، وهي:

١ - القراءات السبع (للقراء السبعة)، وهذا القول ردّه ورفضه كثير من علماء السنة والشيعة أيضًا.

٢ - اختلاف القراءات أو وجوهاها، كما أشار إليها بعض العلماء، حيث استفادوا من قول ابن قتيبة وابن الجوزي اللذين بيّنا في خصوص مباحث علل اختلاف القراءات

١ - كتاب الظهارة (الإمام الحميني) ١: ٣٣٤.

٢ - راجع الروايات التي ذكرناها في هذا الكتاب، كنصّ أبي عُبيد في «فضائل القرآن» في الفصل الأول، رقم ٢٣، ونصّ البخاري في «صحيحه» في الفصل الثاني رقم ٤٠١، ٤٠٦، ٨، ونصّ الطبري في تفسيره: «جامع البيان» رقم ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧.

٣ - راجع الروايات التي ذكرناها في هذا الكتاب، كنصّ أبي عُبيد في «فضائل القرآن» في الفصل الأول، رقم: ٤٠١، ٤٠٦، ٨، ونصّ البخاري في «صحيحه» في الفصل الثاني، رقم: ٤٠١، ٤٠٦، ٨، ونصّ مسلم في «صحيحه» في الفصل الثالث، رقم: ٧٠٥، ٤٠٢، ١، ونصّ ابن أبي داود في «سننه» في الفصل الرابع، رقم: ٤٠٣، ١، ونصّ النسائي في «سننه» في الفصل الرابع، رقم: ٤٠٣، ٤٠٤، ٦، ونصّ الطبري في تفسيره: «جامع البيان» رقم: ٤٠١، ٤٠٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٠.

ووجهها لا على الأحرف السبعة.

٣ - أو المراد منها سبع قبائل، ولكن نقول: في تعيين مصاديق هؤلاء اختلاف عند العلماء.^١

٤ - أو يختص بلغة قبيلة مُضَر، كما نُقل عن عمر بن الخطاب: «نزل القرآن بلغة مُضَر»، وله أيضًا: سبع قبائل كهذيل، وكنانة، وقيس، وفَرِيش...^٢ ولعل المقصود من هذه الطائفة الإشارة إلى التفسيرين اللذين وردا في بيان أكثر العلماء والمحققين، وهما:

أ - المراد منها: البطون والتأويلات القرآنية، كما مال إليهما كثير من العلماء، ولكننا نقول: وإن وردت روايات كثيرة حول البطون والتأويلات من منابع الفريقين، إلا أنها غير مرتبطة بحديث الأحرف السبعة.

ب - المراد منها: الإشارة إلى لهجات قبائل العرب، كما مال إليه أكثر العلماء والمحققين من أهل السنة، كما قال أبو عبيد: «إنما هذا القرآن نزل في سبع»، ومعناه: سبع خصال، أو سبع خلال، وتلك الأحاديث إنما هي «نزل القرآن على سبعة أحرف»، والأحرف لأمعنى لها إلا اللغات.^٣

الرأي الصواب في حديث «الأحرف السبعة»

الظاهر أن أقوى النظريات في تفسير حديث «الأحرف السبعة» كما هي مشهورة بين علماء أهل السنة هي التفسير الثاني في خصوص اللهجات، ونحن نرى ذلك أيضًا، وبشرط القول بأن إثبات هذا الرأي غير منوط بإثبات صحة حديث الأحرف السبعة، بل أننا لا نحتاج إلى هذا الحديث في إثبات هذا الرأي.

ونقول أيضًا: لا تنحصر هذه النظرية في عدد خاص كعدد السبعة وغيره، لأننا خلافًا لهم نعتقد: أن التسهيل والتوسعة في القراءة غير منحصرة بقبائل خاصة، حتى لا تقتيد

١ - راجع: الإتيان ١: ١٧٤.

٢ - المصدر نفسه: ١٦٩.

٣ - راجع: نص أبي عبيد في هذا الكتاب في الفصل الأول، رقم: ٢٣.

بزمان محدود ومكان خاص، بل نعتقد: أنَّ اللهجات ينبغي أن تعم وتنتسح حتَّى تشمل كلَّ اللهجات من العربيَّة وغيرها، وفي كلِّ الأعصار والقرون أيضًا، لأنَّ القرآن ما نزل لطائفة خاصَّة، بل نزل لهداية البشريَّة جمعاء .

وإن كان بناءً على قول علماء أهل السنَّة: علَّة نزول القرآن على الأحرف السبعة، لتوسعة القراءات وتسهيلها لقبائل العرب الذين يتكلَّمون باللهجات الخاصَّة، فنقول: فلماذا يختصُّ هذا التَّسهيل والتَّوسعة بقبائل عرب الحجاز دون غيرهم؟ ولماذا تتحدَّد بزمان نزول القرآن خاصَّة دون غيره؟

وعلى ذلك: أنَّ القراءة الصَّحيحة في عصر رسول الله ﷺ وبعده - لاسيما عند توحيد المصاحف في عصر عثمان - كانت واحدة لامختلفة ولا متعدِّدة، أمَّا من حيث إنَّ اللهجات المختلفة للعرب وغيرهم كانت موجودة في أوساط النَّاس، وقد صعب أيضًا على بعضهم تلفُّظ بعض الحروف عند تلاوة القرآن للهجة خاصَّة، ولأجل ذلك أجاز رسول الله ﷺ - من قِبَل الله تعالى تسهيلًا وتوسُّعًا للعباد - قراءة هذا النَّصِّ الواحد الَّذي نزل على قراءة واحدة طبق لهجات القبائل، بشرط أن لا تتغيَّر نصوصها من جهة الكتابة ورسم الخط، كوجود لهجات ولحن بين النَّاس في بعض البلاد الإسلاميَّة اليوم لعجزهم التَّلفُّظ ببعض الحروف، فيبدلون حرفًا مكان حرف آخر. وهنا نقدَّم نماذج من ذلك:

❖ **منها:** ما هو معروف أنَّ حرف «القاف» يلفظ في لهجة سُكَّان بادية العراق بالكاف المفخَّمة «گ»، وفي لهجة المصريِّين بالهمزة «أ»، وفي لهجة الفلسطينيِّين بـ «الكاف».

❖ **ومنها:** حرف «الجيم» حيث يلفظ في لهجة المصريِّين بالكاف المفخَّمة «گ»، وفي لهجة اللُّبنانيِّين وبعض «الخوزيين» - بإيران - بحرف يحاكي الزَّاي كـ «ژ».

❖ **ومنها:** يلفظ بعض المصريِّين واللُّبنانيِّين حرف «ضاد» «كالدَّال».

❖ **ومنها:** يلفظ بعض الأتراك حرف «القاف» كافيًا مفتخمة «گ»، لعسر تلفُّظهم بحرف «القاف»، ولذا يقولون «گُل» أي «قُل»، وقس على هذه التَّماذج في سائر الملل والأمم.

تأييد هذه النظرية في الروايات

لعل تفسير رواية: «فاقرأوا كيف شئتم»^١، ورواية: «اقرأوا كما علمتم»^٢، ورواية عن الإمام علي عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علمتم»^٣، إشارة إلى هذه الحقيقة التي ذكرناها.

ويؤيد ذلك حديث الإمام الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ: «إن الزجل الأعجمي من أمتي ليقرأ القرآن بعجميته، وترفعه الملائكة على عربيته»^٤.

وفي رواية عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يقرأ الناس بلغة واحدة، فاشتد ذلك عليهم، فنزل جبريل فقال: يا محمد، أقرئ كل قوم بلغتهم».

ومن المشهور أن بلال الحبشي كان مؤذناً لرسول الله في مسجد النبي ﷺ، وقد اعترض بعض الصحابة على تنصيصه للأذان، وشكوا إليه أداءه في حرف الشين سيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «إن سين بلال عند الله شين»^٥.

وكذلك إنما يستفاد على جواز القراءات المختلفة بحسب اللهجات من هذه الآية: «فاقرأوا ما تيسر من القرآن»^٦، وهي وإن كان نزولها لبيان كمية القراءة، إلا أنه يمكن أن نستفيد منها العموم بغض النظر عن نطاق شأن نزولها حتى تشمل كيفية القراءة أيضاً.

قال أبو شامة بعد ذكر رواية ابن عباس المذكورة آنفاً: هذا هو الحق، لأنه إنما أبيح أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب، فلا ينبغي أن يوسع على قوم دون قوم، فلا يكلف أحد إلا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أو تخفيف الهمز، أو الإدغام، أو ضم ميم الجمع، أو صلة هاء الكناية، أو نحو ذلك، فكيف يكلف غيره؟ وكذا كل من كان من لغته أن ينطق بالشين في نحو: أشدق، والصاد التي كالزاي في نحو: مصدر، والكاف التي كالجيم، والجيم

١ - صحيح البخاري ٦ : ٢٢٧، باب (أنزل على سبعة أحرف)، تأويل مشكل القرآن: ٣.

٢ - الكافي ٢ : ٦٣١.

٣ - تفسير جامع البيان ١ : ٢٣ و ٢٤.

٤ - الكافي ٢ : ٦١٩.

٥ - عدة الداعي (لأبي فهد الحلبي) : ٢١؛ السيرة الحلبيّة (لعلي بن إبراهيم الحلبي) ٢ : ١٤٢.

٦ - سورة المزمل/ ٢٠.

التي كالكاف، ونحو ذلك... لا يكلف مالميس في وسعه، وعليه أن يتعلم ويجتهد، والله أعلم.^١
وكذا لابن قتيبة في هذا الحقل كلام جيد، حيث يقول: فكان من تيسيره أن أمره بأن
يُقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم؛ فلهذلي يقرأ: (عنى حين) يريد ﴿حَتَّى
جِينَ﴾^٢، لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها. والأسدي يقرأ: (تغلمون) و (تغلم) و (تسوؤ
وجوه)^٣، و (ألم إغهد إليكم)^٤، والتميمي يهز، والقرشي لا يهز... فأراد الله برحمته ولطفه
أن يجعل لهم مُتَسَعًا في اللغات، ومتصرفًا في الحركات، كتيسيره عليهم في الدين حين أجاز
لهم على لسان رسوله ﷺ...^٥

وقال الفقيه المعاصر آية الله الخوئي: إن لكل قوم من العرب لهجة خاصة
في تأدية بعض الكلمات، ولذلك نرى العرب يختلفون في تأدية الكلمة الواحدة حسب
اختلاف لهجاتهم، فالقاف في كلمة «يقول» مثلاً بيدها العراقي بالكاف الفارسية، وبيدها
الشامي بالهمزة، وقد أنزل القرآن على جميع هذه اللهجات للتوسعة على الأمة، لأن الالتزام
بلهجة خاصة من هذه اللهجات فيه تضيق على القبائل الأخرى التي لم تألف
هذه اللهجة.^٦

وفي النهاية ينبغي أن نذكر فيما يخص هذه اللهجات نكتتين:

النكتة الأولى - أن هذه القراءات على حسب اللهجات، ليست بمعنى تعدد القراءات
أو اختلاف القراءات، لأن قراءة صاحب اللهجات ليست دلالة على القراءة الصحيحة بالنسبة
إلى الأخرى، بل قراءة كل واحدٍ منهم صحيحة أو معتبرة عنده لا غير.

النكتة الثانية - ليس هناك تضاد وتعارض بين هذه القراءات على حسب اللهجات وبين
الرواية التي وردت عن الباقر والصادق (عليهما السلام)، حيث قالوا: «نزل القرآن على حرف واحد»، لأن
القراءات على حسب اللهجات لا تقدر في أصل القراءة الواحدة التي نزلت على رسول الله

١ - المرشد الوجيز (لأبي شامة): ٩٦، ٩٧.

٢ - المؤمنون/ ٥٤، والضافات/ ١٧٤ و ١٧٨، والدَّارِيَات/ ٤٣.

٣ - سورة آل عمران/ ١٠٦.

٤ - سورة يس/ ٦٠.

٥ - تأويل مشكل القرآن (لابن قتيبة): ٣٩ - ٤٠.

٦ - البيان في تفسير القرآن ١: ١٧٧.

ﷺ، فضلاً عن ذلك - كما أشرنا - أن القراءات بحسب اللهجات ليست بمعنى تعدد القراءات أو اختلافها ...

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

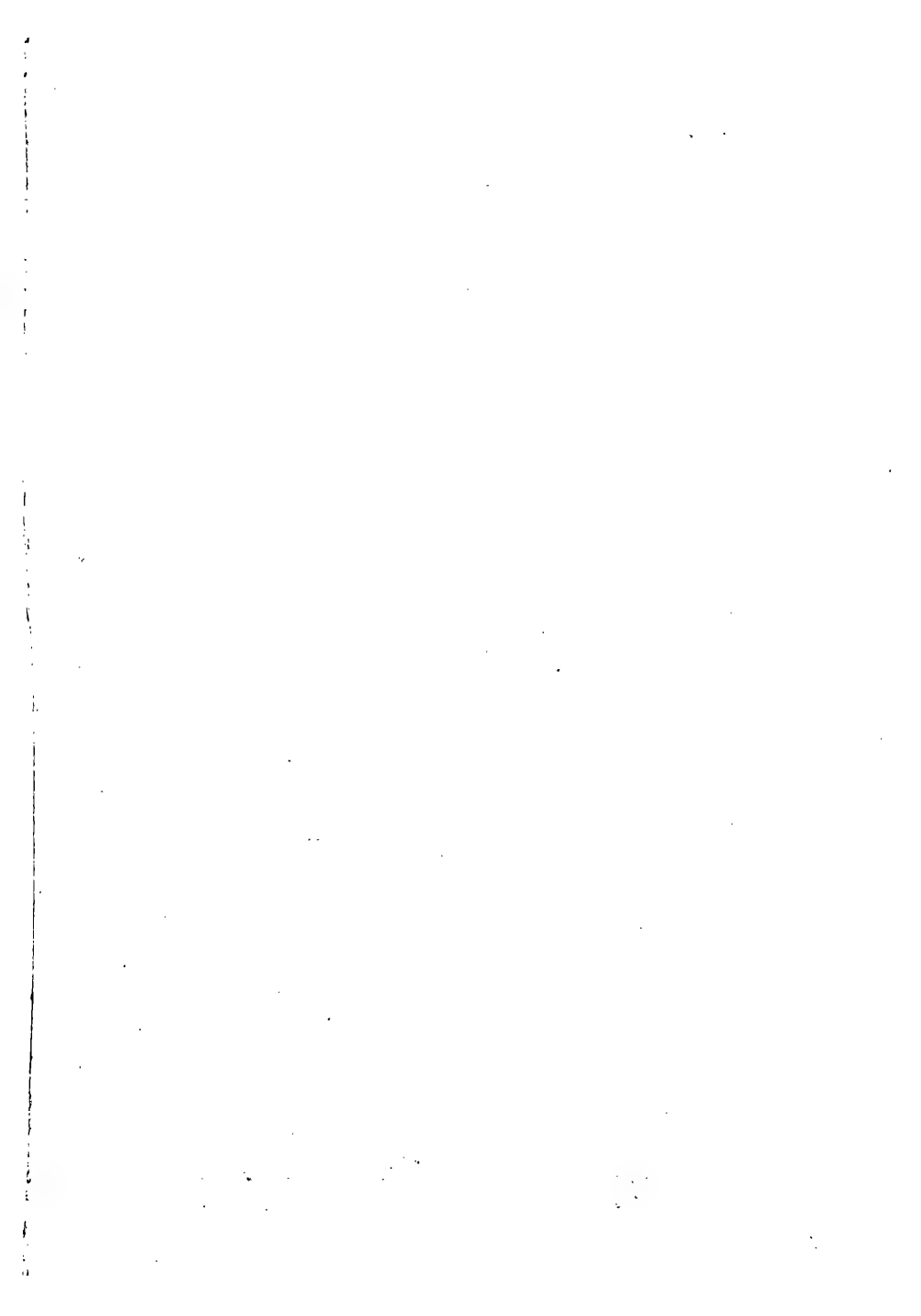
في نهاية المطاف حقيق علينا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الإخوة الذين كان لهم الدور المشهود في تأليف هذا المجلد، وأخص بالذكر منهم: الأخ الفاضل حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد رضا سيبويه، إذ قام بتصحيح ترجمة تصدير المؤلف، ونشكر أيضاً الأستاذ ناصر التيجي، إذ قام بمراجعة الكتاب وتصحيحه وتنقيحه، والأخ الفاضل الدكتور أحمد القرأني السُلطان آبادي، لمساهمة في تأليف الكتاب.

السيد علي الموسوي الدارابي

٢١ رمضان المبارك ١٤٣٧ هـ ق

المصادف للسابع من شهر تير ١٣٩٤ هـ ش

الباب الثامن من قسم القراءات:
الأحرف السبعة،
وفيه فصول:



الفصل الأول

نصّ أبي عُبيد (م : ٢٢٤) في «فضائل القرآن»

باب لغات القرآن وأيّ العرب نزل القرآن بلغته

١ - حَدَّثَنَا عَبْد الرَّحْمَانُ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأُهَا، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأْنِيهَا، قَالَ: فَأَخَذْتُ بِثَوْبِهِ، فَذَهَبَتْ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِي! فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُ مِنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُكَ، ثُمَّ قَالَ لِي: اقْرَأْ، فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: هَكَذَا أَنْزَلْتُ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَأُوا مِنْهُ مَا تيسَّر».

٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حمزة، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، عَنْ عَمْرِو... مِثْلَ ذَلِكَ .

٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عُقَيْلٍ وَيُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمِسْوَرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ عَبْدِ، عَنْ عَمْرِو هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ فِي حَدِيثِ عُقَيْلٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فِي الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ: هِيَ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ.

٤ - حَدَّثَنَا يَزِيدُ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كِلَاهُمَا، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ

مالك، عن أبي بن كعب قال: ما حَكَ في صدري شيء منذ أسلمت، إلا أني قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي، فقلت: أقرأنيها رسول الله ﷺ، وقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فأتينا النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله ! أقرأني كذا وكذا، قال: نعم. وقال الآخر: ألم تُقرني كذا وكذا؟ قال: نعم، فقال ﷺ: «إن جبريل وميكائيل أتياني فقعد جبريل عن يميني، وقعد ميكائيل عن يساري، فقال جبريل: أقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، كل حرف شافٍ كافٍ» .

٥ - حَدَّثَنَا يَزِيد، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَب، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلَيْنِ قَدْ اخْتَلَفَا فِي الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ...

٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَعِيدٍ مَوْلَى ابْنِ الْحَضَرَمِيِّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي جُهَيْمٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، كِلَاهُمَا يَزْعَمُ أَنَّهُ تَلَقَّاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَشِئَا جَمِيعًا حَتَّى أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَبُو جُهَيْمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَا تَمَارَوْا فِيهِ، فَإِنْ مَرَأَ فِيهِ كُفْرٌ» .

٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ لَهُ عَمْرِو بْنُ الْعَاصِ: إِنَّمَا هِيَ كَذَا وَكَذَا، بَغَيْرِ مَا قَرَأَ الرَّجُلُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: هَكَذَا أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَيَاهُ، فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ. فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ، فَلَا تَمَارَوْا فِي الْقُرْآنِ، فَإِنْ مَرَأَ فِيهِ كُفْرٌ» .

٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَقِيتُ جَبْرِيلَ عِنْدَ أَحْبَارِ

المراء، فقلت: يا جبريل! إني أرسلتك إلى أمة أمية، الرجل والمرأة والغلام والجارية والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط، فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف».

٩ - حدثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف».

١٠ - قال أبو عبيد: قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة، إلّا حديثاً واحداً يروى عن سمر: حدثني عقان، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمر بن جندب، عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على ثلاثة أحرف».

قال أبو عبيد: ولا نرى المحفوظ إلّا السبعة لأنها المشهورة. وليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، هذا شيء غير موجود، ولكنه عندنا أنه نزل على سبع لغات متفرقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، كذلك إلى السبعة. وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظاً فيها من بعض، وذلك يبين في أحاديث تترى.

١١ - حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن أنس بن مالك، أن عثمان قال للزهط القرشيين الثلاثة حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: «ما اختلفتم فيه أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش؟ فإنه نزل بلسانهم».

قال أبو عبيد: وكذلك يحدّثون عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سمع ابن عباس يقول: «نزل القرآن بلغة الكعبين: كعب قريش وكعب خزاعة، قيل له: وكيف ذاك؟ قال: لأن الدار واحدة».

قال أبو عبيد: يعني أن خزاعة جيران قريش فأخذوا لُعْتهم .
وأما الكلبي، فإنه يروى عنه، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: «نزل القرآن على سبع لغات، منها: خمس بلغة العَجَز من هوازن».

قال أبو عبيد: والعَجَز، هم: سعد بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونَضْرِب بن معاوية، وثقيف. وهذه القبائل التي يقال لها: غُلياً هوازن. وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب غُلياً هوازن وسُفلى تميم، فهذه «غُلياً هوازن»، وأما «سُفلى تميم فبنودارم».

١٢ - حدثنا يزيد، عن جرير بن حازم، عن عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن معقل قال: قال عمر: لا يَمْلَأَنَّ في مصاحفنا إِلَّا غِلْمان قُرَيْشٍ وثَقِيف ...

١٣ - حدثنا حجاج، عن هارون بن موسى قال: أخبرني الزبير بن خريز، عن عكرمة، قال: لما كتبت المصاحف عُرضت على عثمان، فوجد فيها حروفاً من اللحن، قال: لا تَغْيِرْوها، فإنَّ العرب ستَغْيِرُها، أو قال: ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف والمملئي من هذيل، لم يوجد فيها هذه الحروف.

١٤ - حدثنا هُشَيْم، عن العوام، عن إبراهيم التيمي قال: كان عبد الله بن مسعود يحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مُضَر.

١٥ - حدثنا هُشَيْم، عن منصور، عن الحسن، قال: كنا لا ندري ما الأرائك؟ حتى لقينا رجلاً من أهل اليمن فأخبرنا: «أنَّ الأريكة عندهم الحَجَلَة فيها السرير» .

١٦ - حدثنا مروان بن معاوية، عن نُعَيْم بن أبي بسطام، عن أبيه، عن الصَّخَّاء ابن مزاحم، في قوله: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِرُهُ﴾ القيامة/١٥، قال: سُئِرْهُ، أهل اليمن يسمون البِشْر المَعْدَار.

١٧ - حدثنا عبد الرحمن، عن سُفيان، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس،

في قوله: ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾ النجم/٦١، قال: «الغناء، وهي يمانية، اسمُدي لنا: نَعْيَ لنا». قال أبو عبيد: يعني أنه كان يستشهد به على التفسير.

١٨ - حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ - أَوْ مُجَاهِدٍ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّيْلُ وَمَا وَسَقَ﴾ الانشقاق/١٧، قال: ما جَمَعَ، وأنشد: فَلَا تَسِفْنَ لَوْحَدَنَ شَائِقًا ...

١٩ - حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حَصِينٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾ التازعات/١٤، قال: الأرض، قال: وقال ابن عباس: قال أُمَيَّةُ ابن أبي الصلت: عندهم لَحْمٌ بَخْرٍ وَلَحْمٌ سَاهِرَةٌ ...

٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كُنْتُ لَا أَدْرِي مَا ﴿فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾ الْأَنْعَامُ/١٤، حَتَّى أَتَانِي أُعْرَابِيَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي بَثْرٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا فَطَرْتُهَا، يَقُولُ: أَنَا ابْتَدَأْتُهَا .

٢١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَشْعَثِ بْنِ أَبِي السَّعْثَاءِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَبْسِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿خِتَامُهُ مِسْكٌ﴾ الْمُطَفِّفِينَ/٢٦، قَالَ: لَيْسَ بِخَاتَمٍ يُخْتَمُ، وَلَكِنْ خِتَامُهُ خِلْطُهُ، أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَرْأَةِ مِنْ نِسَائِكُمْ تَقُولُ لِلطَّيِّبِ: خِلْطُهُ مِسْكٌ، خِلْطُهُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَأَحْسَبُ يَحْيَى أَسْنَدَ الْحَدِيثِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ.

٢٢ - حَدَّثَنَا يَزِيدٌ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الْحَسَنِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ مريم/٢٤، قَالَ: كَانَ وَاللَّهُ سَرِيًّا، يَعْنِي عَيْسَى، قَالَ: فَقَالَ لَهُ خَالِدُ بْنُ صَفْوَانَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ إِنَّ الْعَرَبَ تَسْمَى الْجَذُولَ السَّرِيَّ، فَقَالَ: صَدَقْتَ .

٢٣ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ الْقِبَائِلِ، وَالِاحْتِجَاجُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ، بَيِّنٌ لَكَ مَعْنَى السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ أَنَّهَا هِيَ اللَّغَاتُ. وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ النَّاسِ مَعْنَاهَا عَلَى الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي سَبْعٍ؛ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَمَحْكَمٍ وَمَتَشَابِهٍ، وَخَبَرِ

ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وضرب الأمثال» .

قال أبو عبيد: وقد عرفت هذا الحديث، سمعت حجاجاً يحدثه عن الليث، عن عُقيل، عن ابن شهاب، عن سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه، يرفعه. وليس هذا من ذلك في شيء، «إنما هذا القرآن نزل في سبع»، ومعناه سبع خصال، أو سبع خلال، وتلك الأحاديث إنما هي «نزل القرآن على سبعة أحرف»، والأحرف لا معنى لها إلا اللغات. مع أن تأويل كل حديث منها يبيّن في الحديث نفسه.

ألا ترى أن عمر قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ؟! فكذاك حديث أبي بن كعب حين اختلف هو وغيره في القراءة، ومنه اختلاف عبدالله مع غيره، ومثله حديث عمرو بن العاص. أفلم تستر اختلافهم إنما كان في الوجوه والحروف التي تفرق فيها الألفاظ، فأما التأويل فلم يختلفوا فيه، ويبينه حديث عبدالله؟

٢٤- حدثنا أبو معاوية عن الأعمش، عن أبي وائل قال: قال عبدالله: إني قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فافرقوا كما علمتم، فإنما هو كقول أحدكم: هلّم، وتعال.

٢٥ - حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: إنما هو كقول أحدكم: هلّم، وتعال، وأقبل. قال: وقال ابن سيرين: وهو في قراءة عبدالله: (إن كانت إلا زقية واحدة)، وفي قراءتنا: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ يس/٢٩.

قال أبو عبيد: وكلّ هذا يوضح لك معنى السبعة الأحرف. (٣٣٤- ٣٤٧)

الفصل الثاني

نص البخاري (م: ٢٥٦) في «صحيحه»^١

باب أنزل القرآن على سبعة أحرف

١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاغْتَهُ، فَلَمْ أَزَلْ أُسْتَرِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى أَنْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْزُومَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِي حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَائَتِهِ فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقَرِّئْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَضَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ فَلَبَّيْتُهُ بِرَدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَقْرَأْنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتُ، فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ أَقُوْدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ بِسُورَةِ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقَرِّئْنِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

١ - نحوه عن الترمذي في «سننه» ٥: ٤٦ - ٤٧. (م)

«أرسله اقرأ يا هشام! فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر! فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت: إِنَّ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ».

(٦ : ٢٢٧ - ٢٢٨)

باب ما يذكر في الأشخاص ...

٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ نَبِيَّهَا، وَكَدْتُ أَنْ أُعْجَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَجِئْتُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقَالَ لِي أَرْسَلُهُ، ثُمَّ قَالَ لَه: «أَقْرَأْ فَقْرَأْ، قَالَ: هَكَذَا أَنْزِلْتُ، ثُمَّ قَالَ لِي: أَقْرَأْ فَقْرَأْتُ، فَقَالَ: هَكَذَا أَنْزِلْتُ: إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ» . (٣ : ١٦٠)

٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ، فَلَمْ أَرَلْ أَسْتَزِيدُهُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» .

(٤ : ١٣٧)

باب ما جاء في المتأولين

٥ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ ... [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ أَنفَاءً رَقْمَ ٢] . (٩ : ٢٢ - ٢٣)

باب قول الله تعالى : ﴿فَاَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾

٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي
عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ الْقَارِيِّ حَدَّثَاهُ
أُتِيَهُمَا سَمْعًا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ ... [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ أَنفَاءً رَقْمَ ٢] .

(٩ : ١٩٤ - ١٩٥)

الفصل الثالث

نصّ مُسْلِم (م : ٢٦١) في «صحيحه»

باب بيان أنَّ القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه

- ١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ ... [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ نَحْوُهُ عَنِ الْبَخَارِيِّ رَقْمَ ٣].
- ٢ - وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ ... [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَخَارِيِّ رَقْمَ ٢].
- ٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، كِرْوَايَةُ يُونُسَ بِإِسْنَادِهِ.
- ٤ - وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ . . . [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَخَارِيِّ رَقْمَ ١].
- ٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يَصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ، فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ، فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا

رسول الله ﷺ فقراء، فحَسَنَ النَّبِيُّ ﷺ شأنهما. فُسِقِطَ في نفسي من التَّكْذِيبِ ولا إِذْ كُنْتُ في الجاهليَّة، فلَمَّا رَأَى رسولُ الله ﷺ ما قد غَشِيَنِي ضَرْبٌ في صدري، فَفِضْتُ عَرَقًا، وَكُنَّا أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ قَرَقًا، فقال لي: «يَا أَبَيَّ أُرْسِلْ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ أَقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ، أَقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَمْ يَكَلِّ رَدًّا وَرَدَّدْتُكَهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، وَأَخْرَجْتَ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ ﷺ».

٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ؛ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَقَرَأَ قِرَاءَةً، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ.

٧ - وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ شُعْبَةَ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بَنِي كَعْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَّارٍ قَالَ ﷺ: «فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمَّتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمَّتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مُعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنْ أُمَّتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ، فَقَدْ أَصَابُوا».

٨ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْلٍ جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: تَمِيمُ بْنُ سِنَانٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! كَيْفَ تَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ؟ أَلِفًا تَجِدُهُ، أَمْ يَاءٌ ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ أَسْنٍ﴾، أَوْ (مِنْ مَاءٍ غَيْرِ يَاسَنٍ)؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَكُلُّ الْقُرْآنِ قَدْ أُخْصِيَتْ غَيْرُ هَذَا؟ قَالَ: إِنِّي لِأَقْرَأُ الْمَفْصَلَ فِي رَكْعَةٍ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: هَذَا كَهَذَا الشِّغْرِ؟ إِنَّ أَقْوَامًا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، وَلَكِنْ إِذَا وَقَعَ فِي الْقَلْبِ فَرَسَخَ فِيهِ نَفْعٌ، إِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ، الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، إِنِّي لِأَعْلَمُ التَّنَظَّائِرَ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرُنُ بَيْنَهُنَّ سُورَتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، ثُمَّ قَامَ عَبْدُ اللَّهِ فَدَخَلَ عُلُقَمَةَ فِي إِثْرِهِ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: قَدْ أَخْبَرَنِي بِهَا.

(١: ٥٦٠ - ٥٦٣)

الفصل الرابع

نص ابن أبي داود السجستاني (م: ٢٧٥) في «سننه»

باب أنزل القرآن على سبعة أحرف

١ - حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ ... [وذكر كما تقدم عن البخاري].

٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارَسٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنَّمَا هَذِهِ الْأَحْرَفُ فِي الْأَمْرِ الْوَاحِدِ لَيْسَ تَخْتَلَفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ.

٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّلِيسِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَغْمُرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبْنِي! إِنِّي أَفْرَيْتُ الْقُرْآنَ فَقِيلَ لِي: عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، فَقَالَ الْمَلِكُ الَّذِي مَعِيَ: قُلْ: عَلَى حَرْفَيْنِ، قُلْتُ: عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقِيلَ لِي: عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ؟ فَقَالَ الْمَلِكُ الَّذِي مَعِيَ: قُلْ: عَلَى ثَلَاثَةٍ، قُلْتُ: عَلَى ثَلَاثَةٍ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ مِنْهَا إِلَّا شَافٍ كَافٍ، إِنْ قُلْتُ: سَمِيعًا عَلِيمًا، عَزِيزًا حَكِيمًا، مَا لَمْ تَخْتَمِ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ».

٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَصَاةِ بَنِي غِفَارٍ ... [وذكر كما تقدم عن مسلم رقم ٨].

(٧٦ - ٧٥: ٢)

الفصل الخامس

نصّ ابن قُتَيْبَة (م: ٢٧٦) في «تأويل مشكل القرآن»

باب الرّدّ عليهم في وجوه القراءات

أما ما اعتلّوا به في وجوه القراءات من الاختلاف، فإنّا نحتجّ عليهم فيه بقول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ، فاقرأوا كيف شئتم».

وقد غلط في تأويل هذا الحديث قوم، فقالوا: السبعة الأحرف [هي]: وعد ووعيد، وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال، واحتجاج. وقال آخرون: هي سبع لغات في الكلمة.

وقال قوم: حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال ... ومن قال: فلان يقرأ بحرف «أبي عمرو» أو بحرف «عاصم»، فإنّه لا يريد شيئاً ممّا ذكرُوا، وليس يوجد في كتاب الله تعالى حرف قرئ على سبعة أوجه يصحّ فيما أعلم .

وإنّما تأويل قوله ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف» على سبعة أوجه من اللّغات متفرقة في القرآن، يذكّر على ذلك قول رسول الله ﷺ: «فاقرأوا كيف شئتم».

وقال عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٣، ثمّ قال:] .

فمن قرأه قراءة عبد الله، فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة أبيّ، فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة زيد، فقد قرأ بحرفه.

والحرف يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة، ويقع

الحرف على الكلمة بأسرها، والخطبة كلها، والقصيدة بكماها.
 ألا ترى أنهم يقولون: قال الشاعر كذا في كلمة، يعنون في قصيدته؟ والله جلَّ وعزَّ يقول: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾^١، وقال: ﴿وَالزَّهْمُ كَلِمَةُ التَّقْوَى﴾^٢، وقال: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ * أَتَاهُمْ هُمْ الْمُنْصُورُونَ * وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾^٣. وقال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَى حَزْفٍ فَإِنَّ أَصَابَهُ خَيْرٌ اظْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾^٤.

أراد سبحانه وتعالى «من الناس»: من يعبد الله على الخير يصيبه من تدمير المال، وعافية البدن، وإعطاء السؤل، فهو مطمئن مادام ذلك له. وإن امتحنه الله تعالى بالألواء في عيشه، والضراء في بدنه وماله كفر به. فهذا عبد الله على وجه واحد، ومعنى متحد، ومذهب واحد، وهو معنى الحرف. ولو عبد الله على الشكر للنعمة، والصبر للمصيبة، والرضا بالقضاء، لم يكن عبده على حرف.

(ص: ٣٣ - ٣٦)

١ - التوبة / ٧٤.

٢ - الفتح / ٢٦.

٣ - الصافات / ١٧١ - ١٧٣.

٤ - الحج / ١١.

الفصل السادس

نصّ النَّسائيّ (م: ٣٠٣) في «سُنَّته»

[نزول القرآن على سبعة أحرف]

١ - حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ ابْنِ مَخْرَمَةَ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ، فَقَرَأَ فِيهَا حُرُوفًا لَمْ يَكُنْ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَ بِهَا، قُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: كَذَبْتَ مَا هَكَذَا أَقْرَأَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ أَقُوْدُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ، وَإِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ فِيهَا حُرُوفًا لَمْ تَكُنْ أَقْرَأْتَنِيهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِقْرَأْ يَا هِشَامُ! فَقَرَأَ كَمَا كَانَ يَقْرَأُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قَالَ: اقْرَأْ يَا عُمَرُ! فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^١.

٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَاللَّفْظُ لَهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ ... [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مُسْلِمٍ رَقْمَ ١] .

١ - تقدّمت هذه الرواية في نصّ صحيح البخاريّ ومسلم بألفاظ مختلفة، وقد ذكرناها لهذا السبب . (م)

٣ - أخبرنا يونس بن عبد الأعلى قال : حدّثنا ابن وهب، قال: أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير؛ أنّ المشور بن مخزّمة وعبد الرحمان بن عبد القاري أخبراه، أنّهما سمعا عُمَرَ... [وذكر كما تقدّم عن البخاري رقم ٢].

٤ - أخبرنا محمّد بن بشار قال: حدّثنا محمّد بن جعفر عنده قال : حدّثنا شُعْبَة عن الحَكَم، عن مجاهد عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب: أنّ رسول الله ﷺ كان عند أَصَاةِ بني غِفَار، فأَتاه جبريل عليه السلام فقال ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن مُسْلِم رقم ٨، ثم قال:]

قال أبو عبد الرحمان : هذا الحديث خُولِف فيه الحَكَم، خالفه منصور بن المُعْتَمِر، رواه عن مجاهد، عن عُبيد بن عُمَيْر مرسلاً .

٥ - أخبرني عمرو بن منصور قال : حدّثنا أبو جعفر بن ثَقِيل قال: قرأت على مَعْقِل بن عُبيد الله ، عن عكرمة بن خالد، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، قال : أقرّأني رسول الله ﷺ سورة، فَبَيَّنَّا أنا في المسجد جالس إذ سَمِعْتُ رجلاً يقرؤها يُخَالِف قراءتي ، فقلت له: من علّمك هذه السّورة ؟ فقال: رسول الله ﷺ، فقلت: لا تُفَارِقْنِي حَتَّى نَأْتِي رسول الله ﷺ، فَأَتَيْتُهُ فقلت: يا رسول الله إنّ هذا خالف قراءتي في السّورة الّتي علّمتني ، فقال رسول الله ﷺ: اقرأ يا أبي فقرأتها، فقال لي رسول الله ﷺ: أحسنت، ثم قال للرجل: اقرأ فقراً، فخالف قراءتي، فقال له رسول الله ﷺ: أحسنت، ثم قال رسول الله ﷺ: « يا أبي إنّهُ أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلّهنّ شافٍ، كافٍ ». قال أبو عبد الرحمان: مَعْقِل بن عبد الله ليس بذلك القويّ.

٦ - أخبرني يعقوب بن إبراهيم قال : حدّثنا يحيى عن حميد ، عن أنس، عن أبي قال ما حاكّ في صدري منذ أسلمتُ إلّا أنّي قرأت آية، وقرأها آخر غير قراءتي، فقلت:

أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ الْآخَرُ: أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأْتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقُلْتُ:
 يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَقْرَأْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا ؟ قَالَ: نَعَمْ ؛ وَقَالَ الْآخَرُ: أَلَمْ تُقَرِّئْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا ؟
 قَالَ ﷺ: «نَعَمْ ؛ إِنَّ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَتَيَانِي ، فَقَعَدَ جَبْرِيلُ عَنْ يَمِينِي وَمِيكَائِيلُ
 عَنْ يَسَارِي ، فَقَالَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ، قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ اسْتَزِدْهُ
 حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ ، فَكُلَّ حَرْفٍ شَافٍ كَافٍ» .

(٢ : ١٥٠ - ١٥٤)

الفصل السابع

نص الطبري (م : ٣١٠) في «جامع البيان في تفسير القرآن»

القول في اللغة التي نزل بها القرآن من لغات العرب

قال أبو جعفر: قد دللنا على صحة القول بما فيه الكفاية، لمن وفق لفهمه على أن الله - جل ثناؤه - أنزل جميع القرآن بلسان العرب، دون غيرها من ألسن سائر أجناس الأمم، وعلى فساد قول من زعم أن منه ما ليس بلسان العرب ولغتها، فنقول الآن: إذا كان ذلك صحيحاً في الدلالة عليه بأي ألسن العرب أنزل، بألسن جميعها؟ أم بألسن بعضها؟ إذ كانت العرب وإن جمّع جميعها اسمُ أُنهم عرب، فهم مختلفو الألسن بالبيان، متباينو المنطق والكلام.

وإن كان ذلك كذلك، وكان الله - جلّ ذكره - قد أخبر عباده، أنه جعل القرآن عربياً، وأنه أنزل بلسانٍ عربيٍّ مُبين، ثم كان ظاهره محتملاً خصوصاً وعموماً، لم يكن لنا السبيل إلى العلم بما عني الله تعالى ذكره من خصوصه وعمومه إلا ببيان من جعل إليه بيان القرآن وهو رسول الله ﷺ، فإذا كان ذلك كذلك، وكانت الأخبار قد تظاهرت عنه ﷺ، بما :

١ - حدّثنا به خالد بن أسلم قال: حدّثنا أنس بن عَياض عن أبي حازم، عن أبي سَلَمَةَ قال: لا أعلمه إلا عن أبي هُرَيْرَةَ: أن رسول الله ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، فالراء في القرآن كفر - ثلاث مرّات - فما عَرَفْتُم منه فاعملوا به،

وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ عَالِمِهِ».

٢ - وَحَدَّثَنِي عُيَيْدُ بْنُ أَسْبَاطَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، غَفُورٌ رَحِيمٌ» .

٣ - وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَغِيرَةَ ، عَنْ وَاصِلِ بْنِ حَيَّانٍ ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ» .

٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ زَرٍّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : اخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي سُورَةٍ ، فَقَالَ هَذَا : أَقْرَأَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ هَذَا : أَقْرَأَنِي النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : «اقْرَأُوا كَمَا عَلِمْتُمْ ، فَلَا أَدْرِي أَبْشَىءٌ أَمْ ، أَمْ بِشَىءٍ ابْتَدَعَهُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» . قَالَ : فَقَامَ كُلُّ رَجُلٍ مِّنَّا ، وَهُوَ لَا يَقْرَأُ عَلَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ نَحْوَ هَذَا وَمَعْنَاهُ .

٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : تَمَارَيْنَا فِي سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقُلْنَا : خَمْسَ وَثَلَاثُونَ ، أَوْ سِتَّ وَثَلَاثُونَ آيَةً ، قَالَ : فَانْطَلَقْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَوَجَدْنَا عَلِيًّا يَنَاجِيهِ ، قَالَ : فَقُلْنَا : إِنَّا اخْتَلَفْنَا فِي الْقِرَاءَةِ ، قَالَ : فَاحْمَرَّ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ بَيْنَهُمْ . قَالَ : ثُمَّ أَسْرَأَ إِلَيَّ عَلِيٌّ شَيْئًا ، فَقَالَ لَنَا عَلِيٌّ : «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَقْرَأُوا كَمَا عَلِمْتُمْ» .

٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ عِيسَى بْنِ قِرطاس ، عَنْ زَيْدِ الْقِصَارِ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، قَالَ : كُنَّا مَعَهُ فِي الْمَسْجِدِ فَحَدَّثَنَا سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : أَقْرَأَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ سُورَةَ أَقْرَأْنِيهَا زَيْدٌ ، وَأَقْرَأْنِيهَا أَبِي بِنَ كَعْبٍ ، فَاخْتَلَفَتْ قِرَاءَتُهُمْ ، فَبِقِرَاءَةِ أَيُّهُمْ أَخَذَ ؟ قَالَ : فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : وَعَلَيَّ إِلَى جَنْبِهِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : « لِيَقْرَأَ كُلُّ إِنْسَانٍ كَمَا عَلِمَ ، كُلٌّ حَسَنٌ جَمِيلٌ » .

٧ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ . قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ ... [ذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ نَحْوَهُ عَنِ الْبَخَارِيِّ رَقْمَ ٢] .

٨ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفِرْيَابِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، رَجُلًا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَسَمِعَ آيَةً عَلَى غَيْرِ مَا سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَى بِهِ عُمَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ هَذَا قَرَأَ آيَةً كَذَا وَكَذَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، كُلُّهَا شَافٍ ، كَافٍ » .

٩ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا رُشْدَيْنُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ... [وَذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ عَنْ مُسْلِمٍ رَقْمَ ٤] .

١٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَخْلَدٍ الْوَاسِطِيُّ ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدْفِيُّ ، قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَخْبَرَهُ أَبَوْهُ ، أَنَّ أُمَّ أَيُّوبَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، أَيُّهَا قَرَأَتْ أَصَبَتْ » .

١١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى السُّدِّيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، يَرْفَعُهُ، قَالَ: «أَتَانِي مُلْكَانِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: اقْرَأْ، قَالَ: عَلَى كَمْ؟ قَالَ: عَلَى حَرْفٍ، قَالَ: زِدْهُ، حَتَّى أَنْتَهِيَ إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

١٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ الْبَرَقِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ... [وَذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَخَارِيِّ رَقْمَ ١].

١٣ - حَدَّثَنَا الزَّبَّاعُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسَدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبَّاعِ السَّمَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُمِّ أَيُّوبَ، أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «نُزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَمَا قَرَأْتَ أَصَبْتَ».

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ فُلَانِ الْعَبْدِيِّ - قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: ذَهَبَ عَنِّي اسْمُهُ - عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ صُرَدٍ عَنْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ، قَالَ: رَحِمْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَسَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأُكَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَاَنْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: اسْتَقِرَّ هَذَا؛ قَالَ: فَقَرَأْ، فَقَالَ: أَحْسَنْتَ! قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّكَ أَقْرَأْتَنِي كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: وَأَنْتَ قَدْ أَحْسَنْتَ! قَالَ: فَقُلْتُ: قَدْ أَحْسَنْتَ، قَدْ أَحْسَنْتَ! قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَذْهِبْ عَنِ أَبِي الشَّكِّ. قَالَ: فَفَضَضْتُ عَرْقًا، وَامْتَلَأْتُ جَوْفِي فَرْقًا. ثُمَّ قَالَ ﷺ: إِنَّ الْمُلْكََيْنِ أَتَيَانِي، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، وَقَالَ الْآخَرُ: زِدْهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: زِدْنِي. قَالَ: اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، حَتَّى يَبْلُغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، فَقَالَ: اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ. وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونِ الرَّعْفَرَانِيِّ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ أَبِي بَنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا حَاكَ فِي صَدْرِي شَيْءٌ مِنْذُ أَسْلَمْتُ، إِلَّا أَنِّي

قرأت آية فقرأها رجل غير قراءتي، فقلت: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال الرجل: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فأتيت رسول الله ﷺ، فقلت: أقرأني آية كذا وكذا؟ قال: بلى! قال الرجل: ألم تقرأني آية كذا وكذا؟ قال ﷺ: بلى! إن جبرئيل وميكائيل عليهما السلام، أتياي، فقعده جبريل عن يميني، وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف واحد، وقال ميكائيل: استرّده. قال جبريل: اقرأ القرآن على حرفين. فقال ميكائيل: استرّده، حتى بلغ ستة أوسبعة»...

وقال ابن بشار في حديثه: حتى بلغ سبعة أحرف ولم يشك فيه، وكل شاف كاف، ولفظ الحديث لأبي كريب.

١٦ - وحدّثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، بنحوه. وقال في حديثه: حتى بلغ ستة أحرف، قال: «اقرأ على سبعة أحرف، كل شاف كاف».

١٧ - حدّثنا محمد بن مرزوق، قال: حدّثنا أبو الوليد، قال: حدّثنا حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس بن مالك، عن عبادة بن الصّامت، عن أبي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

١٨ - حدّثنا أبو كريب قال: حدّثنا حسين بن علي، وأبو أسامة، عن زائدة، عن عاصم، عن زرّ، عن أبي، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء، فقال: «إني بعثت إلى أمة أمتين، منهم: الغلام والخادم والشيخ الفاني والعجوز، فقال جبريل: فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف». ولفظ الحديث لأبي أسامة.

١٩ - حدّثنا أبو كريب، قال: حدّثنا ابن ثُمير، قال: حدّثنا إسماعيل بن أبي خالد. وحدّثنا عبد الحميد بن بيان القنّاد، قال: حدّثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن

إسماعيل، عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جده، عن أبي ابن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي، فقرأ قراءة ... [وذكر كما تقدم عن مسلم رقم ٥، ثم قال:]

إلا أن ابن بيان قال في حديثه: فقال لهم النبي ﷺ: «قد أصبتم وأحسنتم». وقال أيضاً: «فارفضت عرقاً».

٢٠- وحدّثنا أبو كريب، قال: حدّثنا محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، بإسناده عن النبي ﷺ، نحوه، وقال: قال ﷺ لي: «أعيزك بالله من الشك والتكذيب»، وقال أيضاً: «إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف، فقلت: اللهم رب خفف عن أمتي! قال: اقرأه على حرفين، فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة، كلّها شافٍ كاف».

٢١- حدّثنا أبو كريب، قال: حدّثنا وكيع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى، وعن ابن أبي ليلى عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن أبي، قال: دخلت المسجد، فصلّيت فقرأت التحل، ثم جاء رجل آخر فقرأها على غير قراءتي، ثم دخل رجل آخر فقرأ بخلاف قراءتنا، فدخل في نفسي من الشك والتكذيب أشدّ مما كان في الجاهليّة، فأخذت بأيديهما، فأتيت بهما النبي ﷺ، فقلت: يا رسول الله، استقرئ هذين، فقرأ أحدهما، فقال: أصبت، ثم استقرأ الآخر، فقال: أصبت! فدخل قلبي أشدّ مما كان في الجاهليّة من الشك والتكذيب، ف ضرب رسول الله ﷺ صدري، وقال: «أعاذك الله من الشك، وأخسأ عنك الشيطان»، قال إسماعيل: ففضت عرقاً، ولم يقله ابن أبي ليلى. قال: فقال ﷺ: «أتاني جبريل، فقال: اقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: إن أمتي لا تستطيع ذلك، حتّى قال سبع مرّات،

فقال لي: اقرأ على سبعة أحرف ولك بكل رَدَّةٍ رَدَّةٌ لها مسألة^١، قال: فاحتاج إلي فيها الخلاق، حتى إبراهيم ﷺ ...

٢٢ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطُّوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَحَادَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ: أَتَى جَبْرِيلُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَأْمُرُكَ أَنْ تُقَرِّئَ أُمَّتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَمَنْ قَرَأَ مِنْهَا حَرْفًا، فَهُوَ كَمَا قَرَأَ».

٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ... [وذكر كما تقدم عن مُسْلِمٍ رَقْمَ ٧].

٢٤ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةِ التَّحْلِ قِرَاءَةً تَخَالَفُ قِرَاءَتِي، ثُمَّ سَمِعْتُ آخِرَ يَقْرَئُهَا قِرَاءَةً تَخَالَفُ ذَلِكَ، فَانْطَلَقْتُ بِهِمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَيْنِ يَقْرَأْنَ فِي سُورَةِ التَّحْلِ، فَسَأَلْتُهُمَا: مَنْ أَقْرَأَهُمَا؟ فَقَالَا: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: لِأَذْهَبَنَّ بِكُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ خَالَفْتُمَا مَا أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَحَدِهِمَا: اقْرَأْ، فَقَرَأَ، فَقَالَ: أَحْسَنْتَ! ثُمَّ قَالَ لِلْآخَرِ: اقْرَأْ! فَقَرَأَ، فَقَالَ: أَحْسَنْتَ! قَالَ أَبِي: فَوَجَدْتُ فِي نَفْسِي وَسُوسَةَ الشَّيْطَانِ، حَتَّى احْمَرَّ وَجْهِي، فَعَرَفْتُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِي، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ أَخْسِئِ الشَّيْطَانَ عَنْهُ! يَا أَبَيَّ أَنَا نِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ،

١ - في هامش م: هكذا بالأصل، ولعل هنا سقط يعلم من الرواية السابقة [رقم ١٩].

فقلت: رَبِّ خَفِّفْ عَنِّي! ثُمَّ أَتَانِي الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: رَبِّ خَفِّفْ عَن أُمَّتِي! ثُمَّ أَتَانِي الثَّالِثَةَ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقُلْتُ مِثْلَهُ. ثُمَّ أَتَانِي الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ مَسْأَلَةٌ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، يَا رَبِّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، وَاخْتَبَأْتُ الثَّالِثَةَ شَفَاعَتِي لِأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، ذَكَرَ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكُلٌّ يَزْعُمُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَاهُ، فَتَقَارَّاهُ إِلَى أَبِي، فَخَالَفَهُمَا أَبِي، فَتَقَارَّوْهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! اخْتَلَفْنَا فِي آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَكُلُّنَا يَزْعُمُ أَنَّكَ أَقْرَأْتَهُ، فَقَالَ لِأَحَدِهِمَا: اقْرَأْ! قَالَ: فَقَرَأَ. فَقَالَ: أَصَبْتُ! وَقَالَ لِلْآخَرِ: اقْرَأْ! فَقَرَأَ خِلَافَ مَا قَرَأَ صَاحِبُهُ، فَقَالَ: أَصَبْتُ! وَقَالَ لِلْأُخْرَى: اقْرَأْ! فَقَرَأَ فَخَالَفَهُمَا، فَقَالَ: أَصَبْتُ! قَالَ أَبِي فَدَخَلَنِي مِنَ الشَّكِّ فِي أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا دَخَلَ فِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، قَالَ: فَعَرَفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الَّذِي فِي وَجْهِهِ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَضْرَبَ صَدْرِي، وَقَالَ: اسْتَغْذِ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. قَالَ: فَفَضَّضْتُ عِرْقًا، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ فَرَقًا، وَقَالَ ﷺ: «إِنَّهُ أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: رَبِّ خَفِّفْ عَن أُمَّتِي. قَالَ: ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: رَبِّ خَفِّفْ عَن أُمَّتِي. قَالَ: ثُمَّ جَاءَ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: رَبِّ خَفِّفْ عَن أُمَّتِي. قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْنِي الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ مَسْأَلَةٌ. قَالَ: قُلْتُ: رَبِّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، رَبِّ اغْفِرْ لَأُمَّتِي، وَاخْتَبَأْتُ الثَّالِثَةَ شَفَاعَةً لِأُمَّتِي، حَتَّى إِذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ لِيَرْغَبَ فِيهَا».

٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ جَبْرِيلُ: اقْرَأُوا الْقُرْآنَ ... [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ السَّجِسْتَانِيِّ].

٢٧ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خَصِيفَةَ، عَنْ يَشْرِينَ سَعِيدٍ، أَنَّ أَبَا جَهْمٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ هَذَا: تَلَقَّيْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ الْآخَرُ: تَلَقَّيْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَا تَمَازُوا فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ».

٢٨ - حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ».

٢٩ - حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ أَبِي عَيْسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّ كَافٍ شَافٍ».

٣٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَاقْرَأُوا وَلَا خَرَجَ، وَلَكِنْ لَا تُخْتَمُوا ذِكْرَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، وَلَا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ».

٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جِحَادَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بَنْدٍ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ جَبْرِيلُ، وَهُوَ بِأُضَاةَ بَنِي غِفَارٍ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى

حرف واحد، قال: فقال: أسأل الله مغفرته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرته - سل الله لهم التخفيف، فإنهم لا يطيقون ذلك، فانطلق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرفين، قال: أسأل الله مغفرته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرته - إنهم لا يطيقون ذلك، فسل الله لهم التخفيف، فانطلق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسأل الله مغفرته ومعافاته - أو قال: معافاته ومغفرته - إنهم لا يطيقون ذلك، سل الله لهم التخفيف، فانطلق ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على سبعة أحرف، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ».

قال أبو جعفر: صحَّ وثبت أنَّ الذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعض منها دون الجميع، إذ كان معلوماً أنَّ ألسنتها ولغاتها أكثر من سبعة، بما يعجز عن إحصائه. فإن قال: وما برهانك على أنَّ معنى قول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف». وقوله ﷺ: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف»، هو ما ادَّعَيْته، من أنه نزل بسبع لغات وأمر بقراءته على سبعة ألسن، دون أن يكون معناه ما قاله مخالفوك من أنه نزل بأمر وزجر وترغيب وترهيب وقصص ومثل ونحو ذلك من الأقوال؟ فقد علمت قائل ذلك من سلف الأمة وخيار الأئمة .

قيل له: إنَّ الذين قالوا ذلك لم يدَّعوا أنَّ تأويل الأخبار التي تقدَّم ذكرنا لها هو: ما زعمت أنَّهم قالوه في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن دون غيره، فيكون ذلك لقولنا مخالفاً، وإنَّما أخبروا: «أنَّ القرآن نزل على سبعة أحرف»، يعنون بذلك أنه نزل على سبعة أوجه، والذي قالوه من ذلك كما قالوا، وقد رويناه بمثل الذي قالوا من ذلك، عن النبي ﷺ، وعن جماعة من أصحابه أخباراً قد تقدَّم ذكرنا بعضها، وسنستقصي ذكر باقيها ببيانها إذا انتهينا إليه إن شاء الله.

فأمَّا الذي [قد] تقدَّم [و] ذكرناه من ذلك، فخير أبي بن كعب من رواية

أبي كريب، عن ابن فضال، عن إسماعيل بن أبي خالد، الذي ذكر فيه عن النبي ﷺ أنه قال: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف، من سبعة أبواب الجنة».

«والسبعة الأحرف» هو ما قلنا من أنه الألسن السبعة، والأبواب السبعة من الجنة هي المعاني التي فيها من الأمر، والنهي، والترغيب، والترهيب، والقصص، والمثل، التي إذا عمل بها العامل وانتهى إلى حدودها المنتهى، استوجب به الجنة.

وليس والحمد لله في قول من قال ذلك من المتقدمين خلاف لشيء مما قلناه، والدلالة على صحة ما قلناه من أن معنى قول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف» إنما هو أنه نزل بسبع لغات، كما تقدم ذكرنا من الروايات الثابتة عن عمر ابن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وسائر من قد قدمنا الرواية عنه عن النبي ﷺ في أول هذا الباب، أنهم تماروا في القرآن، فخالف بعضهم بعضاً في نفس التلاوة دون ما في ذلك من المعاني، وأنهم احتكموا فيه إلى النبي ﷺ، فاستقرأ كل رجل منهم، ثم صوّب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، حتى ارتاب بعضهم لتصويبه إياهم، فقال النبي ﷺ للذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: «إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف».

ومعلوم أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لو كان تمارياً واختلافاً فيما دلت عليه تلاواتهم، من التحليل، والتحریم، والوعد، والوعيد، وما أشبه ذلك، لكان مستحيلاً أن يصوّب جميعهم ﷺ، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحاً، وجب أن يكون الله - جلّ ثناؤه - قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه في تلاوة من دلت تلاوته على فرضه، ونهى عن فعل ذلك الشيء بعينه وزجر عنه في تلاوة الذي دلت تلاوته على النهي والزجر عنه، وأباح وأطلق ففعل ذلك الشيء بعينه وجعل لمن شاء من عباده أن يفعلَه ففعله، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه، في تلاوة من دلت تلاوته عن التخيير.

وذلك من قائله إن قاله إثبات ما قد نفى الله عن تنزيله وحكم كتابه، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا﴾^١ وفي نفي الله - جل ثناؤه - ذلك عن حكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد ﷺ، إلا بحكم واحد متفق في جميع خلقه، لأبأحكام فيهم مختلفة.

وفي صحة كون ذلك كذلك، ما يبطل دعوى من ادعى خلاف قولنا في تأويل قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» للذين تخصموا إليه عند اختلافهم في قراءتهم، لأنه ﷺ قد أمر جميعهم بالثبوت على قراءته، ورضي قراءة كل قارئ منهم على خلافها قراءة خصومه ومنازعيه فيها وصوبها.

ولو كان ذلك منه تصويبا فيما اختلفت فيه المعاني، وكان قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، إعلاما منه لهم أنه نزل بسبعة أوجه مختلفة وسبعة معانٍ مفترقة، كان ذلك إثباتا لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفيا لما قد أوجب له من الائتلاف.

مع أن في قيام الحجة بأن النبي ﷺ لم يقض في شيء واحد في وقت واحد بحكمين مختلفين، ولا أذن بذلك لأئمته، ما يغني عن الإكثار في الدلالة على أن ذلك منفي عن كتاب الله، وفي انتفاء ذلك عن كتاب الله، وجوب صحة القول الذي قلناه في معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» عند اختصاص المختصمين إليه فيما اختلفوا فيه من تلاوة ما تلوه من القرآن، وفساد تأويل قول من خالف قولنا في ذلك. وأحرى أن الذين تماروا فيما تماروا فيه من قراءتهم، فاحتكموا إلى النبي ﷺ، لم يكن منكرا عند أحد منهم أن يأمر الله عباده - جل ثناؤه - في كتابه وتنزيله

بما شاء، وينهى عما شاء، ويعد فيما أحب من طاعاته، ويوعد على معاصيه، ويحتج لنبيته ويعظه فيه، ويضرب فيه لعباده الأمثال، فيخاصم غيره على إنكاره سماع ذلك من قارئه، بل على الإقرار بذلك كله كان إسلام من أسلم منهم، فما الوجه الذي أوجب له إنكار ما أنكر، إن لم يكن كان ذلك اختلافاً منهم في الألفاظ واللغات؟ وبعد، فقد أبان صحة ما قلنا الخبر عن رسول الله ﷺ نصاً، وذلك الخبر الذي ذكرنا.

٣٢ - أن أبا كريب حدثنا، قال: حدثنا زيد بن الحُبَاب، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: قال جبريل: اقرأ القرآن على حرف! قال ميكائيل ﷺ: استزده ... [وذكر كما تقدم آنفاً رقم ٢٦].

فقد أوضح نص هذا الخبر، أن اختلاف الأحرف السبعة إنما هو اختلاف ألفاظ، كقولك: هلّم وتعال، باتفاق المعاني لاختلاف معاني موجبة اختلاف أحكام. وبمثل الذي قلنا في ذلك صحت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف.

٣٣ - حدثني أبو السائب سالم بن جُنادة السوائي، قال: حدثنا أبو معاوية، وحدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا ابن أبي عدي، عن شعبة، جميعاً عن الأعمش، عن شقيق، قال: قال عبد الله: «إني قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما علمتم وإياكم والتنظع، فإنما هو كقول أحدكم: هلّم وتعال».

٣٤ - وحدثنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عن سمع ابن مسعود، يقول: «من قرأ منكم على حرفٍ فلا يتحوّلن، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله لأتيته».

٣٥ - وحدثنا ابن المثنى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا شعبة، عن عبد الرحمن بن عابس، عن رجل من أصحاب عبد الله، عن عبد الله بن مسعود قال: «من قرأ القرآن على حرف، فلا يتحوّلن منه إلى غيره».

فعلوم أنَّ عبد الله لم يعنِ بقوله هذا: من قرأ ما في القرآن من الأمر والنهي فلا يتحوَّلن منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد، ومن قرأ ما فيه من الوعد والوعيد فلا يتحوَّلن منه إلى قراءة ما فيه من القصص والمثل، وإِنَّمَا عَنِ اللَّهِ أَنْ من قرأ بحرفه، وحرفه: قراءته.

وكذلك تقول العرب لقراءة رجل: حرف فلان، وتقول للحرف من حروف الهجاء المقطعة: حرف، كما تقول لقصيدة من قصائد الشاعر: كلمة فلان، فلا يتحوَّلن عنه إلى غيره رغبة عنه، ومن قرأ بحرف أبيّ، أو بحرف زيد، أو بحرف بعض من قرأ من أصحاب رسول الله ﷺ ببعض الأحرف السبعة، فلا يتحوَّلن عنه إلى غيره رغبة عنه، فَإِنَّ الكفر ببعضه كفرٌ بجميعه، والكفر بحرف من ذلك كفرٌ بجميعه، يعني بالحرف ما وصفناه من قراءة بعض من قرأ ببعض الأحرف السبعة.

٣٦ - وقد حدَّثنا يحيى بن داود الواسطي، قال: حدَّثنا أبو أسامة، عن الأعمش، قال: قرأ أنس هذه الآية: «إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَصْوَبُ قَيْلاً»، فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة! إِنَّمَا هِيَ «وَأَقْوَمُ». فقال: أَقْوَمُ وَأَصْوَبُ وأهْدَى واحد.

٣٧ - وحدَّثني محمد بن حميد الرازي، قال: حدَّثنا حكام، عن غنبة، عن ليث، عن مجاهد: «أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ».

٣٨ - وحدَّثنا ابن حميد، قال: حدَّثنا حُكَّام، عن غنبة، عن سالم: «أَنَّ سَعِيدَ ابْنَ جُبَيْرٍ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ».

٣٩ - وحدَّثنا ابن حميد، قال: حدَّثنا جرير، عن مغيرة، قال: «كَانَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ».

أفترى الزاعم أنَّ تأويل قول النَّبِيِّ ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، إِنَّمَا هُوَ أَنَّهُ نَزَلَ عَلَى الْأَوَّجِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا: مِنَ الْأَمْرِ، وَالتَّهْيِ، وَالْوَعْدِ، وَالْوَعِيدِ، وَالْجَدْلِ، وَالْقَصَصِ، وَالْمَثَلِ، كَانَ يَرَى أَنَّ مُجَاهِدًا وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ لَمْ يَقْرَأَا مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا مَا كَانَ

من وجهيه، أو وجوهه الخمسة، دون سائر معانيه؟ لأن كان ظن ذلك بهما لقد ظن بهما غير الذي يُعرفان به من منازلهما من القرآن ومعرفتهما بأي الفرقان.

٤٠ - وحَدَّثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حَدَّثنا ابن عُليّة، قال: حَدَّثنا أيوب، عن محمد، قال: «تُبَيَّنَتْ أَنَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ جِبْرَائِيلُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ! فَقَالَ لَهُ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ! فَقَالَ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ! فَقَالَ لَهُ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ! قَالَ: حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ. قَالَ مُحَمَّدٌ: لَا تَخْتَلِفْ فِي حَلَالٍ، وَلَا حَرَامٍ، وَلَا أَمْرٍ، وَلَا نَهْيٍ، هُوَ كَقَوْلِكَ: تَعَالَى، وَهَلُمَّ، وَأَقْبِلْ. قَالَ: وَفِي قِرَاءَتِنَا: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ وَفِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً)».

٤١ - وحَدَّثني يعقوب، قال: حَدَّثنا ابن عُليّة، قال: حَدَّثنا شُعَيْبٌ - يَعْنِي ابْنَ الْحَنَبَاءِ - قَالَ: كَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ إِذَا قَرَأَ عِنْدَهُ رَجُلٌ لَمْ يَقُلْ: لَيْسَ كَمَا يَقْرَأُ، وَإِنَّمَا يَقُولُ: أَمَّا أَنَا فَأَقْرَأُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ التَّخَمِي، فَقَالَ: «أَرَى صَاحِبَكَ قَدْ سَمِعَ أَنَّ مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنْهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُلُّهُ».

٤٢ - حَدَّثنا ابن حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثنا جَرِيرٌ، عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ بآيَةٍ مِنْهُ، فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُلُّهُ».

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: فَإِنْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ: فَإِذَا كَانَ تَأْوِيلُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، عِنْدَكَ مَا وَصَفْتَ بِمَا عَلَيْهِ اسْتَشْهَدْتَ، فَأَوْجَدْنَا حَرْقًا فِي كِتَابِ اللَّهِ مَقْرُوءًا بِسَبْعِ لُغَاتٍ، فَنَحَقِّقُ بِذَلِكَ قَوْلَكَ، وَإِلَّا فَإِنْ لَمْ تَجِدْ ذَلِكَ كَذَلِكَ، كَانَ مَعْلُومًا بَعْدَ مَكِّهِ صَحَّةُ قَوْلٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّ تَأْوِيلَ ذَلِكَ أَنَّهُ نَزَلَ بِسَبْعَةِ مَعَانٍ، وَهُوَ: الْأَمْرُ، وَالنَّهْيُ، وَالْوَعْدُ، وَالْوَعِيدُ، وَالْجَدَلُ، وَالْقَصَصُ، وَالْمَثَلُ.

وَفَسَادُ قَوْلِكَ: أَوْتَقُولُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ لُغَاتٌ فِي الْقُرْآنِ سَبْعٌ مُتَفَرِّقَةٌ فِي جَمِيعِهِ مِنْ لُغَاتٍ أَحْيَاءٍ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ مُخْتَلِفَةٌ الْأَلْسُنِ، كَمَا كَانَ يَقُولُهُ بَعْضُ

من لم يمعن النظر في ذلك، فيصير بذلك إلى القول بما لا يبجل فساد ذو عقل ولا يلتبس خطؤه على ذي لب.

وذلك أنَّ الأخبار التي بها احتججت لتصحيح مقاتلك في تأويل قول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، هي الأخبار التي رويتها عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب رضي الله عنهم ورويت ذلك عنه من أصحاب رسول الله ﷺ، بأنهم تماروا في تلاوة بعض القرآن، فاختلفوا في قراءته دون تأويله، وأنكر بعض قراءة بعض، مع دعوى كل قارئ منهم قراءة منها: أنَّ رسول الله ﷺ أقرأه ما قرأ بالصفة التي قرأ. ثم احتكموا إلى رسول الله ﷺ، فكان من حكم رسول الله ﷺ بينهم أن صوب قراءة كل قارئ منهم على خلافها قراءة أصحابه الذين نازعوه فيها، وأمر كل امرئ منهم أن يقرأ كما عُلِّم، حتى خالط قلب بعضهم الشك في الإسلام، لما رأى من تصويب رسول الله ﷺ قراءة كل قارئ منهم على اختلافها، ثم جلَّ الله عنه ببيان رسول الله ﷺ له: «أنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف».

فإن كانت الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن عندك - كما قال هذا القائل - متفرقة في القرآن، مثبتة اليوم في مصاحف أهل الإسلام، فقد بطلت معاني الأخبار التي رويتها، عمن رويتها عنه من أصحاب رسول الله ﷺ، أنهم اختلفوا في قراءة سورة من القرآن، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فأمر كلاً: «أن يقرأ كما عُلِّم»، لأنَّ الأحرف السبعة إذا كانت لغات متفرقة في جميع القرآن، فغير موجب حرف من ذلك اختلافاً بين تاليه، لأنَّ كل تالٍ فإنما يتلو ذلك الحرف تلاوة واحدة على ما هو به في مُصحف، وعلى ما أنزل. وإذا كان ذلك كذلك، بطل وجه اختلاف الذين روي منهم، أنهم اختلفوا في قراءة سورة، وفسد معنى أمر النبي ﷺ كل قارئ منهم أن يقرأ على ما علم، إذ كان لا معنى هنالك يوجب اختلافاً في لفظ ولا افتراقاً في معنى وكيف يجوز أن يكون هنالك اختلاف بين القوم والمعلم واحد والعلم واحد غير ذي أوجه؟

وفي صحة الخبر عن الذين روى عنهم الاختلاف في حروف القرآن على عهد رسول الله ﷺ، فإنهم اختلفوا وتحاكموا إلى رسول الله ﷺ في ذلك، على ما تقدم وصفناه، أثبت الدلالة على فساد القول بأن الأحرف السبعة إنما هي: أحرف سبعة متفرقة في سور القرآن، لأنها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتفاق المعاني.

مع أن المتدبر إذا تدبر قول هذا القائل في تأويله قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وإدعائه أن معنى ذلك أنها سبع لغات متفرقة في جميع القرآن، ثم جمع بين قبيله ذلك واعتلاله لقيه ذلك بالأخبار التي رويت عن روى ذلك عنه من الصحابة والتابعين أنه قال: هو بمنزلة قولك: تعال، وهلم، وأقبل.

وأن بعضهم قال: هو بمنزلة قراءة عبد الله: (الْأَرْفِئَةُ)، وهي في قرائتنا: «الْأَرْفِئَةُ»، وما أشبه ذلك من حججه، علم أن حججه مفسدة في ذلك مقالته، وأن مقالته فيه مضادة حججه، لأن الذي نزل به القرآن عنده إحدى القراءتين، إما «صِيحَّةٌ» وإما «رَفِئَةُ»، وإما تعال، أو أقبل، أو هلم، لا جميع ذلك، لأن كل لغة من اللغات السبع عنده في كلمة أو حرف من القرآن غير الكلمة، أو الحرف الذي فيه اللغة الأخرى، وإذا كان ذلك كذلك، بطل اعتلاله لقوله بقول من قال: ذلك بمنزلة: هلم، وتعال، وأقبل، لأن هذه الكلمات هي ألفاظ مختلفة يجمعها في التأويل معنى واحد.

وقد أبطل قائل هذا القول الذي حكينا قوله، اجتماع اللغات السبع في حرف واحد من القرآن، فقد تبين بذلك إفساد حجته لقوله بقوله، وإفساد قوله بحجته.

ف قيل له: ليس القول في ذلك بواحد من الوجهين اللذين وصفت، بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن هن لغات سبع في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإني، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان به الألسن، كالذي روي أنفا عن رسول الله

ﷺ، وعَمَن رَوِينَا ذَلِكَ عَنْهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: هَلَمْ، وَتَعَالِ، وَأَقْبَلِ، وَقَوْلُهُ: (مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا زُفْيَةً، وَإِلَّا صَيْحَةً).

فإن قال: ففي أي كتاب الله نجد حرفًا واحدًا مقروءًا بلغاتٍ تسع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى، فنسلم لك صحة ما ادّعت من التأويل في ذلك؟

قيل: إنّا لم ندع أنّ ذلك موجود اليوم، وإنّا أخبرنا أنّ معنى قول النَّبِيِّ ﷺ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، على نحو ما جاءت به الأخبار التي تقدّم وذكرناها، وهو ما وصفنا دون ما ادّعاه مخالفونا في ذلك للعلل التي قد بيّنا.

فإن قال: فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة، إن كان الأمر في ذلك على ما وصفت، وقد أقرأه رسول الله ﷺ أصحابه وأمر بالقرءاءة بهنّ، وأنزلهن الله من عنده على نبيّه ﷺ، أنسخت فزُفعت؟ فما الدلالة على نسخها ورفعها؟ أم نسيتهن الأمة، فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه؟ أم ما القصة في ذلك؟

قيل له: لم تنسخ فترفع، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها، ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيّرت في قراءته وحفظه، بأيّ تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة، أن تكفربأيّ الكفارات الثلاث شاءت، إمّا بعق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير [فيها] بأيّ الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله.

فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيّرت في قراءته بأيّ الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلّة من العلل، أوجبت عليها الثبات على حرفٍ واحدٍ، قراءته بحرفٍ واحدٍ، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به.

فإن قال: وما العلة التي أوجبت عليها الثبات على حرفٍ واحدٍ دون سائر الأحرف الستة الباقية؟

قيل: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبَّيِّ .. [وذكر كما تقدّم عنه في باب جمع القرآن].
قال أبو جعفر: وما أشبه ذلك من الأخبار التي يطول باستيعاب جميعها الكتاب والآثار الدالة على أَنَّ إمام المسلمين ... عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رضي الله عنه، جمع المسلمين نظرًا منه لهم، وإشفاقًا منه عليهم ورأفة منه بهم، حذار الرّدة من بعضهم بعد الإسلام، والدخول في الكفر بعد الإيمان، إذ ظهر من بعضهم بحضره وفي عصره التّكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، مع سماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله من رسول الله صلى الله عليه وآله، التّهي عن التّكذيب بشيء منها، وإخباره إيّاهم أَنَّ المرء فيها كفر، فحملهم رضي الله عنه إذ رأى ذلك ظاهرًا بينهم في عصره، وبجدائنه عهدهم بنزول القرآن، وفراق رسول الله صلى الله عليه وآله إيّاهم، بما أَمَنَ عليهم معه عظيم البلاء في الدّين من تلاوة القرآن على حرف واحد. وجمعهم على مصحف واحد وحرف واحد، وحرّق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كلّ من كان عنده مصحف مخالف المصحف الذي جمعهم عليه أن يحرقه .

فاستوفقت له الأُمة على ذلك بالطّاعة، ورأت أَنَّ فيما فعل من ذلك الزّشْد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف السّنة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، ونظرًا منها لأنفسها، ولمن بعدها من سائر أهل ملّتها، حتّى درست من الأُمة معرفتها، وتعتّت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها من غير جحود منها صحّتها وصحّة شيء منها، ولكن نظرًا منها لأنفسها، ولسائر أهل دينها. فلا قراءة اليوم للمسلمين إلّا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشّفيق، النّاصح، دون ما عداه من الأحرف السّنة الباقية .

فإن قال بعض من ضعفت معرفته : وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله صلى الله عليه وآله وأمرهم بقراءتها ؟

قيل: إِنَّ أمره إيّاهم بذلك، لم يكن أمرًا إيجاب وفرض، وإنّما كان أمرًا بإباحة

ورخصة، لأنَّ القراءة بها لو كانت فرضاً عليهم، لوجب أن يكون العلم بكلِّ حرف من تلك الأحرف السبعة عند من يقوم بنقله الحجّة، ويقطع خبره العذر ويزيل الشكَّ من قراءة الأمة. وفي تركهم نقل ذلك كذلك، أوضح الدليل على أنَّهم كانوا في القراءة بها مخيرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجب بنقله الحجّة، ببعض تلك الأحرف السبعة، فإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الذي فعلوا من ذلك كان هو التَّنْظَرُ للإسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك.

فأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجزه ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النَّبِيِّ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» بِمَعْرُوفٍ، لأنَّه معلوم أنَّه لاحرف من حروف القرآن، ممَّا اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفر المماري به، في قول أحد من علماء الأمة.

وقد أوجب (عليه الصلاة والسلام) بالمراء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه وتظاهرت عنه بذلك الرواية على ما قد قَدَّمْنَا ذكرها في أوَّل هذا الباب.

فإن قال لنا قائل: فهل لك من علم بالألسن السبعة التي نزل بها القرآن؟ وأي الألسن هي من ألسن العرب؟

قلنا: أما الألسن الستة قد نزلت القراءة بها، فلا حاجة بنا إلى معرفتها، لأننا لو عرفناها لم نقرأ اليوم بها، مع الأسباب التي قَدَّمْنَا ذكرها. وقد قيل: إنَّ خمسة منها لعَجْزُ هوازن، واثنتين منها لقريش وخزاعة.

وروي جميع ذلك من ابن عباس، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز

الاحتجاج بنقله، وذلك أن الذي روى عنه: «أن خمسة منها من لسان العَجَز من هوازن»، الكلبي عن أبي صالح، وأن الذي روى عنه: «أن اللسانين الآخرين، لسان قُرَيْش وخزاعة»، قتادة؛ وفتادة لم يلقه ولم يسمع منه.

٤٣ - حَدَّثَنِي بِذَلِكَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ نَصْرِ الْخَزَاعِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، وَلِسَانِ خَزَاعَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّارَ وَاحِدَةٌ».

٤٤ - وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّثَلِيِّ، قَالَ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ الْكَعْبِيِّينَ: كَعْبِ بْنِ عَمْرِو وَكَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ سَلَمَةَ لِسَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَلَا تَعْجَبُ مِنْ هَذَا الْأَعْمَى يَزْعُمُ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانِ الْكَعْبِيِّينَ، وَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ!»

قال أبو جعفر: والعَجَز من هوازن: سعد بن بكر وخيثم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف. وأما معنى قول النبي ﷺ: «إِذْ كُنَّا نَزُولُ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، أَنَّ كُلَّهَا شَافٍ كَافٍ، فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِي وَصْفِهِ الْقُرْآنَ: ﴿يَاءُ يُهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَ تَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾» يونس/٥٧، جعله الله للمؤمنين شفاء، يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشيطان وخطراته، فيكفيهم ويغنيهم عن كل ما عداه، من المواعظ ببيان آياته.

القول في البيان عن معنى قول رسول الله ﷺ

«أُنْزِلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابِ الْحِجَّةِ» ...

٤٥ - قال أبو جعفر اختلفت الثقلّة في ألفاظ الخبر بذلك عن رسول الله ﷺ. فزوي عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد

وعلى حرفٍ واحدٍ، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرفٍ: زجرُوا امرِ، وحلال و حرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فأحلُّوا حلاله، وحزَمُوا حرامه، وافعلُوا ما أمرتُم به، وانتهُوا عَمَّا نهيتُم عنه، واعتبرُوا بأمثاله، واعملُوا بِمحكمه، وآمنُوا بِمتشابهه وقولُوا آمنا به كُلٌّ من عند ربِّنا» . . .

٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ: أَمْرٌ وَزَجْرٌ، وَتَرْغِيبٌ وَتَرْهيبٌ، وَجَدَلٌ وَقَصَصٌ وَمُثَلٌّ» .

٤٧ - وَرَوَى عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ رَبِّ ...» [وذكر كما تقدَّم آنفاً رقم ٢٠].

٤٨ - وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنْ قَبْلِهِ خِلافَ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَهُوَ مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ عَنْ الْأَحْوَصِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فأحلَّ المحلال، وحزَمَ المحرام، واعمل با لمحكم، وآمن بالمتشابه، واعتبر بالأمثال».

وكُلُّ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَقَارِبَةٌ الْمَعَانِي، لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: فَلَانَ مَقِيمٌ عَلَى بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ هَذَا الْأَمْرِ، وَفُلَانٌ مَقِيمٌ عَلَى وَجْهِ مِنْ وَجْهِ هَذَا الْأَمْرِ، وَفُلَانٌ مَقِيمٌ عَلَى حَرْفٍ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ سَوَاءٌ. أَلَا تَرَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ وَصَفَ قَوْمًا عَبْدُوهُ عَلَى وَجْهِ مِنْ وَجْهِ الْعِبَادَاتِ، فَأَخْبَرَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ عَبْدُوهُ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ الْحَجَّ/١١، يَعْنِي: أَنَّهُمْ عَبْدُوهُ عَلَى وَجْهِ الشَّكِّ لِأَعْلَى الْيَقِينِ وَالتَّسْلِيمِ لِأَمْرِهِ.

فكَذَلِكَ رَوَايَةٌ مِنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «نُزِلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ»، «وَنُزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» سِوَاءَ مَعْنَاهُمَا مُؤْتَلَفٌ، وَتَأْوِيلُهُمَا غَيْرُ مُخْتَلَفٍ فِي هَذَا الْوَجْهِ. وَمَعْنَى ذَلِكَ كُلِّهِ الْخَبَرُ مِنْهُ ﷺ عَمَّا خَصَّهُ اللَّهُ بِهِ وَأَمَّتَهُ مِنَ الْفَضِيلَةِ وَالْكَرَامَةِ، الَّتِي

لم يؤتها أحداً في تنزيله، وذلك؛ أن كل كتاب تقدم كتابنا نزوله على نبي من أنبياء الله (صلوات الله عليهم)، فإتّما نزل بلسان واحد، متى حوّل إلى غير اللسان الذي نزل به، كان ذلك له ترجمة وتفسيراً، لاتلاوة له على ما أنزله الله، وأنزل كتابنا باللسن سبعة بأي تلك الألسن السبعة تلاه التالي، كان له تالياً على ما أنزله الله لامترجماً ولا مفسراً، حتّى يحوّل عن تلك الألسن السبعة إلى غيرها، فيصير فاعل ذلك حينئذٍ إذا أصاب معناه مترجماً له، كما كان التالي لبعض الكتب التي أنزلها الله بلسان واحد، إذا تلاه بغير اللسان الذي نزل به، له مترجماً لاتالياً على ما أنزله الله به.

فذلك معنى قول النبي ﷺ: «كان الكتاب الأوّل نزل على حرف واحد، ونزل القرآن على سبعة أحرف».

وأما معنى قوله ﷺ: «إنّ الكتاب الأوّل نزل من باب واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب» فإنه ﷺ عني بقوله: نزل الكتاب الأوّل من باب واحد، والله أعلم ما نزل من كتب الله على من أنزله من أنبيائه خالياً من الحدود والأحكام، والحلال والحرام، كزبور داود الذي إنّما هو تذكير ومواعظ، وإنجيل عيسى الذي هو تمجيد ومحامد، وخصّص على الصّفح والإعراض، دون غيرها من الأحكام والشرائع، وما أشبه ذلك من الكتب التي نزلت ببعض المعاني السبعة التي يحوي جميعها كتابنا الذي خصّ الله به نبيّنا محمّداً ﷺ وأمتّه.

فلم يكن المتعبّدون بإقامته يحدّون لرضا الله تعالى ذكره مطلباً ينالون به الجنة، ويستوجبون منه القربة، إلّا من الوجه الواحد الذي أنزل به كتابهم، وذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنة الذي نزل منه ذلك الكتاب، وخصّص الله نبيّنا محمّداً ﷺ وأمتّه، بأن أنزل عليهم كتابه على أوجه سبعة من الوجوه التي ينالون بها رضوان الله، ويدركون بها الفوز بالجنة إذا أقاموها.

فلكل وجه من أوجه السبعة باب من أبواب الجنة الذي نزل منه القرآن، لأنّ العامل بكل وجه من أوجه السبعة عامل في باب من أبواب الجنة، وطالب من

قبله الفوز بها، والعمل بما أمر الله جَلَّ ذكره في كتابه باب من أبواب الجنة، وترك ما نهى الله عنه فيه باب آخر ثانٍ من أبوابها، وتحليل ما أحل الله فيه باب ثالث من أبوابها، وتحريم ما حرّم الله فيه باب رابع من أبوابها، والإيمان بمحكمه المبين باب خامس من أبوابها، والتسليم لمتشابهه الذي استأثر الله بعلمه، وحجب علمه عن خلقه، والإقرار بأنّ كلّ ذلك من عند ربّه باب سادس من أبوابها، والاعتبارات بأمثاله والاعتاظ بعظاته باب سابع من أبوابها. فجميع ما في القرآن من حروفه السبعة وأبوابه السبعة التي نزل منها، جعله الله لعباده إلى رضوانه هاديًا، ولهم إلى الجنة قائدًا. فذلك معنى قوله ﷺ: «نزل القرآن من سبعة أبواب الجنة».

وأما قوله ﷺ في القرآن: «إِنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ حَدًّا» يعني: لكلّ وجه من أوجهه السبعة حدًّا حدّه الله جلّ ثناؤه، لا يجوز لأحد أن يتجاوزه.

وقوله ﷺ: «وإِنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا ظَهْرًا وَبَطْنًا» فظهره الظاهر في التلاوة، وبطنه ما بطن من تأويله.

وقوله: «وإِنَّ لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْ ذَلِكَ مُطْلَعًا»، فإثنه يعني: أنّ لكلّ حدّ من حدود الله التي حدّها فيه من حلال وحرام وسائر شرائعه، مقدارًا من ثواب الله وعقابه، يعاينه في الآخرة، ويطلع عليه ويلاقيه في القيامة، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لو أنّ لي ما في الأرض من صفراء وبيضاء لافتديت به من هول المظلم»؛ يعني بذلك: ما يطلع عليه ويهجم عليه من أمر الله بعد وفاته.

الفصل الثامن

نص الكليني (م: ٣٢٩) في «الأصول من الكافي»

[نزل القرآن على حرف واحد]

١ - الحسين بن محمد، عن علي بن محمد، عن الوشاء، عن جميل بن دراج، عن محمد بن مسلم، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة».

٢ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن الفضيل بن يسار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إن القرآن نزل على سبعة أخرف، فقال عليه السلام: «كذبوا أعداء الله، ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد».

٣ - محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله ابن بكير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «نزل القرآن يأتك أعني واسمعي يا جاره».

٤ - عده من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن سليمان، عن بعض أصحابه، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قلت له: جعلت فداك، إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم،

فهل نأثم ؟ فقال: لا، « اقرأوا كما تعلمتم، فسيجيئكم من يعلمكم » .

٥ - عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن علي بن الحكم، عن عبد الله بن جندب، عن سُفيان بن السمط، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تنزيل القرآن قال: « اقرأوا كما علمتم » . (٢ : ٦٣٠-٦٣١)

الفصل التاسع

نص الشيخ الصدوق (م: ٣٨١) في «الخصال»

نزل القرآن على سبعة أحرف

١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الصَّقَّارُ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الصَّرِيفِيِّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ الْأَحَادِيثَ تَخْتَلِفُ عَنْكُمْ قَالَ: فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَأَدْنَى مَا لِلْإِمَامِ أَنْ يَفْتِيَ عَلَى سَبْعَةِ وُجُوهِ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا عَطَاؤُنَا فَاْمُنْ، أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ» .

٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ مَاجِيلُوهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعِطَّارُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنَ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ وَسَّعَ عَلَى أُمَّتِي، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» . (ص: ٣٥٨)

الفصل العاشر

نصّ الباقلانيّ (م : ٤٠٣) في «الانتصار لنقل القرآن»

ذكر اعتراضهم على القرآن العزيز بقول الرسول ﷺ :

«أنزل القرآن على سبعة أحرف»

قالوا : كيف يجوز لكم أن تدّعوا ظهور نقل القرآن، وقد قال الرسول ﷺ :
«أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شافٍ كافٍ، ثمّ إنكم تختلفون في تأويل ذلك، وتدهشون في تفسيره» . فلو كان ﷻ بيّن ذلك وفتره، ونصّ عليه لم يجزأن يختلف فيه على قولكم .

قيل لهم : نصّ الرسول ﷺ على جميع ما أنزل عليه، وبيانه لا يوجب عليه أن ينصّ لكافة الأمة على عين كلّ حرفٍ من هذه الحروف، والفصل بينه وبين غيره، ولا يستحيل أن يكون ﷻ قد أعلم في الجملة : «أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ وأوجهٍ» ، نصّ عليها له وخير في أن يقرئ أمته مجتمعين ومفترقين، كيف أحبّ وشاء، وعلى أيّ وجه سهل عليه وعلى الآخذ عنه، وأن يقرئ واحداً منهم بجميع السبعة الأحرف من سور كثيرة، أو في جميعه، ويقرئ واحداً منهم بواحدٍ منها فقط، ولا ينصّ له على أنّه أحد الأحرف السبعة، ويقرئ آخر بايتين منها، أو ثلاثة ولا يعرفه ذلك .

ولا يخرج ﷺ من الدنيا حتّى يقرئ جميعها على هذا السبيل، وإن لم يكن منه نصّ

على تفصيلها لكلّ أحد عنه، ويكون الله تعالى قد علم أنّ إلقاء هذه الحروف على الجملة دون التفصيل من أصلح الأمور للأمة، وأدعى لها إلى الحرص على حفظ القرآن.

ونظير ذلك؛ أنّ إنساناً منّا لو عرف قراءة السبعة الأئمة، ثمّ أترأى يقرئ بعض الناس ببعض الحروف ولا يعرّفه إياه إذا كان ذلك أسهل عليه وأيسر له، ولا يمنع ترك تفصيله ﷺ السبعة الأحرف للصحابة من معرفة أنّه أنزل على سبعة أحرف، كما أنّ الناس اليوم يعلمون أنّ القراء للسبعة أحرف، يقرأون بها في الجملة دون التفصيل.

فإن قالوا: إذا قلتم: إنّ الرسول ﷺ لم يبيّن لكلّ واحدٍ ممّن يقرأه جميع الأحرف التي أنزل القرآن عليها ويفصلها، وجب أن لا يتيقّن من دينه إثبات كلّ حرف، وأن يجد المعاند سبيلاً إلى إدخال حرف في القرآن ممّا لم ينزل على النبيّ ﷺ.

ثمّ يقال لهم: لا يجب ما قلتم، لأنّه ﷺ إن لم يبيّن لكلّ واحدٍ تفصيل الحروف، فلا بدّ أن يظهر عنه ويستفيض كلّ وجهٍ وحرفٍ، إمّا بتكرّر سماع ذلك منه، أو بالتقل عنه، لاسيّما وهو يعرضه على جبريل ﷺ في كلّ عام، وعرضه في العام الذي مات فيه غرضين، فلا بدّ أن يعلم الناس ما قرأ به ﷺ ويزول عنهم الشكّ والريب.

وأما قولهم: كيف يسوغ لكم ظهور قراءة ﷺ بهذه الحروف وأنتم تختلفون في تفسيرها فإنّه لا تعلق فيه، لأنّا نعلم أنّه أنزل على سبعة أحرف، وأنّ الرسول ﷺ قد بلغها وأقرأ بها، وأنّه لم يفسر الوجوه ولا بيّنها، كما أنّنا نعلم أنّ القرآن حقّ من عند الله، وإن كنّا نختلف في تفسيره.

وأما قولكم: إنّكم رويتم في تفسيرها ما لا يجوز في صفة النبيّ ﷺ أن يفسرها به، نحو قوله ﷺ: «إنّها أمر ونهي، وقصص ومواعظ، وأمثال وحلال وحرام»، وقلتم مع ذلك: إنّه قال: «فاقرأوا ما تيسر من القرآن»، فصوّب قراءة كلّ قارئ على اختلافهم.

وهذا مما يَجَلِّ عنه النَّبِيُّ ﷺ، فَإِنَّه باطل، لَأَن إخباره بأنَّ القرآن نزل على سبعة أوجه من القراءات جائزة كُلُّها وحسنة، لا ينافي الخبر عن أَنه أنزل على سبعة أحرف، وأوجه أخر منها: أمر ونهي، وتحليل وتحريم، ولا تكون هذه السبعة الَّتِي صَوَّبَ ﷺ المختلفين فيها. ثُمَّ إِنَّ رَوَايَتَكُمْ في هذا متناقضة لأجل أَنكُمْ رويتم: «أَنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ»، ورويتم: «عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ» وغير ذلك.

ويقال لهم: الثَّلاثَةُ والأَرْبَعَةُ داخلَةٌ في السَّبعة، على أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ أَوَّلًا أَنْزَلَ عَلَى ثَلَاثَةٍ، ثُمَّ زَيْدُ الرَّسُولِ ﷺ رَابِعًا، ثُمَّ زَيْدٌ ثَلَاثَةٌ فَصَارَتْ سَبْعَةً. لَوْلَا أَنَّهُ فِي لَفْظٍ آخِرٍ مَا يَمْنَعُ مِنْ هَذَا، وَهُوَ أَنَّ الْمَلِكَ قَالَ: عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، فَقَالَ: الَّذِي عَلَى شِمَالِي عَلَى حَرْفَيْنِ، فَقَالَ الْمَلِكُ: عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ عَلَى ثَلَاثَةٍ؟ فَقَالَ: عَلَى ثَلَاثَةٍ إِلَى أَن بَلَغَتْ إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ^١.

وهذا يَقْتَضِي أَن يَكُونَ قِرَاءًا بِسَبْعَةِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَشَرَعَ لَهُ ذَلِكَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ. عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ بَعْضُ تِلْكَ السَّبعة تَقْرَأُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، وَبَعْضُهَا يَقْرَأُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ سَمِيَتْ أَحْرَفًا كُلُّهَا جَائِزَةٌ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، كَذَلِكَ بَطُلَ مَا تَوَهَّمُوهُ.

فإن قالوا: كيف يكون أمر القرآن ظاهرًا مشهورًا، وأبَيَّ وعبد الله ينكران من قرأ خلاف قراءتهما ويرفعانه إلى النَّبِيِّ ﷺ، فقد قلنا: النَّبِيُّ ﷺ كان يَقْرَأُهُمْ مِنْ أَوْجِهٍ السَّبعة، ولم يكن كُلُّ وَاحِدٍ يَعْرِفُ جُمْلَتَهَا، ولم تكن ظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ، فَلِذَلِكَ كَانَوا يَنْكُرُونَ خِلَافَ مَا لَقْنُوهُ عَنْهُ ﷺ.

ويَحْتَمِلُ أَن يَكُونَ ﷺ كَانَ يَقْرَأُهُمْ بِوَجْهِ جَائِزٍ قَبْلَ تَنْزِيلِ السَّبعة، فَلَمَّا نَزَلَتْ أَقْرَأَ غَيْرَهُمْ بِهَا قَبْلَ أَن تَشْتَهَرَ، فَسَمِعُوا ذَلِكَ فَأَنْكَرُوهُ.

فإن قالوا: القرآن لم ينزل جملة واحدة، وإنما نزل في تَيَفِّفٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً، وَهَذَا

١ - ويروى هذا الخبر على صورة أخرى في «البرهان» ١: ٢٢١، ويذكر اسم الملكين وهما جبريل وميكائيل.

الخبر قاله النَّبِيُّ ﷺ قبل موته بدهر طويل، وكيف يصح ذلك ؟

يقال لهم : إذا كان من القرآن ما نزل على سبعة أحرف ولو آية أو كلمة أعطى الخبر حقه، ومن الناس من يقول: إنما يستعمل ذلك إذا قُرئ القرآن كله على سبعة أحرف لا اليسير منه..

ويجوز أن يكون جبريل عليه السلام في ابتداء أمره قرأ شيئاً من سور القرآن على سبعة أوجه، ووقفه على أن ذلك جائز في جميع القرآن، كأنه أقرأ: (غير المغضوب عليهموا) ثم قال: ما جاء من كتابة الجمع فهذه طريقه.

فإن قالوا: إنزاله على سبعة أحرف يؤدي إلى التخاصم والخلاف والهرج، فدل ذلك على بطلان الخبر جملة واحدة.

قيل لهم : وما أنكرتم أن الله تعالى علم أن إنزاله على سبعة أحرف أصلح لعباده وأدعى لهم إلى حفظه، لأنه يعلم أن منهم من يآلف التكلم بما يصعب عليه الانتقال، ثم يقال لهم : وعلى اعتلالكم يجب أن يترك المحكم والمتشابه، لما في ذلك من شدة اختلاف الناس وتخاصمهم، وذلك كفر ممن قاله .

وقد ثبت عن النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وتظاهرت عنه الأخبار بالنص على ذلك، أن القرآن مُنزل على سبعة أوجه وسبع قراءات، كلها صوابٌ وحسنٌ، ويجب أن يحمل ما روي عنهم من الخلاف في المصاحف والقراءات مما خرجوا منه إلى المنافرة والإنكار وتحريق عثمان رضي الله عنه ما حرّقه من المصاحف، أن ذلك لم يكن منهم، فبما وجد فيه من هذه السبعة الأوجه، وإنما هو لما وجد فيها مما تقدّم ذكره مما لم يبيح الله سبحانه القراءة به، ومما نُسِخ وإن ثبتت تلاوته.

ولا يجوز لأحد أن يقول: إن مما أحله الله تعالى ما لم يمتنع منه إمام الأمة، أو يجمع المسلمون على منعه، لأن الأمة لا يجوز أن تجتمع على خطأ، ولا يحل للإمام أن يمتنع

ما أحله الله وأطلقه.

تفسير معنى السبعة الأحرف التي أنزل القرآن العزيز بها

فإن قالوا : ما تأويل هذه السبعة الأحرف ؟

قيل : هي في الأصل على أربعة أحرف ، ثلاثة منها مروية عن النبي ﷺ ، والحرف الرابع مروى عن التابعين .

فأما [الضرب الأول من الثلاثة:]

المروي عن النبي ﷺ من ذلك فهو قوله : «إِنَّ الْكِتَابَ الْأَوَّلَ أُنْزِلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ وَكَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَأُنْزِلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ: نَهْيٌ وَأَمْرٌ وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ، وَمَحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَأَمْثَالٌ، فَأَحَلُّوا حَلَالَهُ، وَحَزَمُوا حَرَامَهُ، وَافْعَلُوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ، وَانْتَهَوْا عَمَّا نُهِيتُمْ عَنْهُ، وَاعْتَبَرُوا بِمَحْكَمِهِ، وَأَمْنُوا بِمُتَشَابِهِهِ، وَقُولُوا: آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا».

وهذا نص منه على تفسير هذه السبعة الأحرف بما يمنع ويحظر من زيادة عليها وتفسيرها بغيرها، وليست هذه السبعة هي السبعة التي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها .

فإن قال قائل : الأمر والتهي والتحليل والتحریم لا تسمى في اللغة حرفاً .

يقال لهم : هذا اعتراض على الرسول ﷺ بما لا يصح ولا يجوز، لأن الحرف في اللغة إنما يستعمل في أحد شيئين: أحدهما: طرف الشيء، ومنه حرف الوادي وحرف الرغيف . ويستعمل أيضاً في الكلمة التي هي حروف كثيرة .

ومن ذلك ماتكلم فلان بحروف، والحرف الواحد لا يصح التكلّم به، ولأن النبي قال: «إِنَّ لِلْقَارِئِ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَا أَقُولُ «الم» حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلَا م حَرْفٌ وَمِيمٌ حَرْفٌ»، والحرف واحد حروف المعجم، والوجه والطريقة

تسمّى في اللغة حرفًا قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^١ الحج/١١، أي على وجه وطريقة، وقيل: على حرف، على شك. قال أبو عبيدة: كل شك في شيء، فهو على حرف. وإذا كان ذلك كذلك، صحّ قوله **إِلَّا**: «إِنَّ مِنَ الْأُمُورِ النَّهْيِ وَالْتَحْرِيمِ حَرْفٌ، أَيْ وَجْهٌ وَطَرِيقَةٌ».

وأما الضرب الثاني من الثلاثة:

التي روي تفسيرها، فهو أن أبا روى عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أباي أقرئت القرآن، فقيل لي: على حرفٍ أو حرفين، فقال الملك الذي معي: قل، على حرفين، فقلت: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي على ثلاثة، هكذا حتى بلغ سبعة، وليس منها إلا شافٍ كافٍ...».

وهذا نص على هذه الأحرف منه **إِلَّا** منع من تفسيرها على غير ما فسرها، وهذه السبعة أيضًا هي غير السبعة التي هي وجوه وقراءات، وغير السبعة التي هي حلال وحرام وأمر ونهي، وإنما هي السبعة أوجه من أسماء الله، لها سبعة معانٍ وسبع عبارات مختلفة.

فإذا ثبتت هذه الزواية مجمل قوله: إن قلت: موضع «غفور رحيم»، «سميعٌ عليمٌ» هو كذلك على أنه كان سائعا طلقا، ثم نسخ ومنع، وأخذ على الناس أن لا يبدلوا أسماء الله تعالى في موضع من المواضع بغيره مما يخالف معناه، ويجوز أن يكون جائزا في صدر الإسلام أن يجعل مكان: «غفور رحيم»، «عليمٌ حكيمٌ»، ثم نسخ، وأما أن يجعل مكان «غفور رحيم»، «شديد العقاب» فلا يجوز.

ويجوز أن يكون الذي كان أبيض أن يجعل بدل غيره من أسماء الله تعالى أسماء لاغير، ولا يكون البدل في جميع أسمائه، ثم نسخ ذلك، ومنع المسلمون أن يبدلوا

شيئاً من أسمائه .

وأما الضَرْب الثالث [من الثلاثة]:

المرويّ تفسيره عن بعض التابعين فهو أنّ عمرو بن العاص قرأ آية ، فسمع رجلاً يقرأها خلافاً لقراءته ، فقال: من أقرأك؟ فقال: رسول الله ﷺ ! فذهب به إليه فذكر له وقرأ عليه كلاهما ، فقال رسول الله ﷺ أصبتما: «إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

فقال بُكَيْر: وذكر لي أنه قال لسعيد بن المسيّب: ما سبعة أحرف؟ فقال: كقوله: هَلَمْ وتعال وأقبل. وهذا التفسير وإن لم يلزم قبوله، إذ هو كلام سعيد، وتفسيره لم يرفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ، فإنّه يمكن أن يكون صحيحاً، وأن يكون الله تعالى قد أتاح في صدر الإسلام أن يجعل مكان اسم النَّبِيِّ في الآية غيره من الأسماء التي هي بمعناه، وأتاح ذلك في سبعة أسماء فقط من أسماء الله أو من أسماء غيره، أو في سبع كلمات، ثم نسخ ذلك ومنع منه .

ويحتمل أن يكون سعيد بن المسيّب فسد بعض الحروف السبعة الباقي حكم القراءة بها، فقال: هذه سبيل الأحرف السبعة وأكثرها في آية اختلاف في سورة الأعراف والتّقديم والتّأخير والإمالة، وتركها ممّا لا يفسد معنى ولا يغيّره، مثل: (الصّوف المنقوش) مكان (العهن)^١، فهذا وجه هذا التّفسير.

وأما الضَرْب الرابع من ضروب السبعة الأحرف:

وهو الضَرْب الذي صوّب فيه النَّبِيُّ ﷺ القراءة بجميعها، فهي التي راجع فيها قراءته، وسهل على أمته، لعلّهم تعالى بما هم عليه من الاختلاف، لأنّه لم ينزل على سبعة فقط، وذلك ظاهر، ولا سبع كلمات، لأنّه أكثر من ذلك، فثبت أنّه على سبعة أوجه وسبع قراءات مختلفات جائز أن يقرأ بها خلافاً. ويدلّ على ذلك قول الناس:

هذا حرف أُبِّي وحرف ابن مسعود .

وقد اختلف الناس في تأويل ذلك على وجوه:

فقال قوم: السبعة حلال وحرام، وأمروني، وموعظة وقصص وأدب.

وقال قوم: محكم ومتشابه، وقصص وأدب.

وقال قوم آخرون: خبر واستخبار، وأمروني، وتشبيه وجحد.

وقال قوم: سبعة أسماء تترادف على الشيء الواحد، يكون معناها واحداً، وإن

اختلفت صورها، مثل: أقبل وهلم.

وقال قوم: أسماء وصفات الله تعالى، مثل: سميع وعليم، عزيز وحكيم، وعد ووعد،

وحلال وحرام، ومواعظ وأمثال، واحتجاج.

وقال قوم: حلال وحرام، وأمروني، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال.

وقال قوم: سبع قراءات بلغات سبع في حرف واحد.

وزعم أناس أن كل كلمة تختلف القراءة بها، فإنها مقروءة على سبعة أوجه، وإلا

يبطل معنى الحديث. قالوا: وتعرف بعض الوجوه لمجيء الخبر بها، ولا يعرف بعضها

إذا لم يبيح به خبر.

وقال قوم: ظاهر الحديث يوجب أن توجد في القرآن كلمة أو كلمتان تُقرأ على

سبعة أوجه، فإذا حصل ذلك تم معنى الحديث. وقد أخبرنا بالذي نختاره من أنه

الوجه والطريقة نقرأ بها جميع القرآن أو معظمه، لأن قوله: «أنزل القرآن على سبعة

أحرف»، عبارة لا تستعمل إلا في جميع القرآن أو معظمه، لأن الناس إذا اختلفوا في

بيت من القصيدة لا يقولون: القصيدة تُروى على وجهين، وإنما يقال البيت الفلاني

يُروى على وجهين.

وقد زعم قوم: أن معنى قوله **عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ**: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، أنه أنزل

على سبع لغات مختلفات، فهذا باطل إلا أن يريد الوجوه المختلفة التي تُستعمل في القصة الواحدة، والدليل على ذلك: أن لغة عمر بن الخطاب ولغة أبي بن كعب وهشام بن حكيم وابن مسعود واحدة، وقراءاتهم مختلفة، وخرجوا فيها إلى المناكزة .

فأما الدليل على فساد قول من زعم «أن الأحرف السبعة» أنها أسماء مترادفة على شيء واحد: أن من الأسماء ما له أكثر من سبعة أسماء وأقل، ومنها ما ليس له إلا اسم واحد، فبطل ما قالوه، ولو قرأ قارئ مكان قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾: ووافي ربك، وما أشبه ذلك، لكان ممنوعاً بإجماع المسلمين، فبطل بذلك ما قالوه، ولسنا نذكر مع ما أفسدنا به قولهم أن يكون من الأحرف السبعة، أن يكون الله تعالى ذكر شيئاً أو أشياء بلفظين متقاربين، ويكون هذا الحرف ممّا أنزل وطريقه معروفة، ولكنه يكون مع ذلك من بعض الحروف السبعة .

تفسير القراءات السبع التي قيل: إنها معيّنة بقول النبي ﷺ:

«أنزل القرآن على سبعة أحرف»

إن قالوا: ثبت على ما أصْلَحْتُمُوهُ أنها أوجهٌ وقراءاتٌ، فَخَبَرُونَا تلك الأوجه والقراءات .

يُقال لهم: إن لم يدلنا نصٌّ من النبي ﷺ على أسمائها بأسرها، فإنما نقول في الجملة: إن القرآن منزل على سبعة أحرفٍ في اللغة والإعراب وتغيير الأسماء والصُّور، وأن ذلك متفرّق في كتاب الله تعالى، ليس بموجود في حرف واحد، أو سورة واحدة يقطع على إجماع ذلك فيها .

ومع هذا: فإننا لا نُنكر أن يكون النبي ﷺ بينَ حملة القرآن في عصره وللعلماء أعيانها ووقفهم على عددها، والفرق بين كل شيء منها وبين غيره، ثم لم يُنقل ذلك

إلينا نقلًا يوجب العلم، إذ معرفة ذلك ليس هو من فروض ديننا، فكان من قرأ منها بما تيسر أجزاه وكفاه ... [ثم ذكر وجوه الاختلاف في القراءات، كما تقدّم عن ابن قُتيبة في باب اختلاف القراءات، وقال:]

وقال قوم: إنّ تأويل السبعة هو أنّ الاختلاف الواقع في القرآن يجمعه سبعة أوجه، فمنها وجه يكون بتغيّر اللفظ نفسه، والسّنة بثبوت اللفظ ويتغيّر واحد منها، والسّنة الباقية تكون في الجمع والتّوحيد والتّذكير والتّأنيث والتّصريف والإعراب واختلاف الأدوات واختلاف اللّغات .

(١٠٩ - ١٢٣)

الفصل الحادي عشر

نص الحاكم النيسابوري (م: ٤٠٥) في «المستدرک علی الصحیحین»

١ - حدَّثنا علي بن حمشاد العدل، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا أبو همام، ثنا ابن وهب، أخبرني حيوة بن شريح عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «نزل الكتاب الأول من باب واحد على حرف واحد...» [وذكر كما تقدّم عن الباقلاني، ثم قال:] هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . (١ : ٥٥٣)

٢ - أخبرنا عبد الرحمن بن حمدان الجلاب وعبد الصمد بن علي بن مكرم قالوا : ثنا جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، ثنا عفا بن مسلم، ثنا حماد بن سلمة، ثنا قتادة عن الحسن، عن سمرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف».

قد احتج البخاري برواية الحسن عن سمرة، واحتج مسلم بأحاديث حماد بن سلمة، وهذا الحديث صحيح وليس له علة.

٣ - أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي بمرور، ثنا سعيد بن مسعود، ثنا عبيد الله بن موسى، أخبرنا إسرائيل عن عاصم، عن زر، عن عبد الله رضي الله عنه قال:

أقرأني رسول الله ﷺ سورة (حم) ورحت إلى المسجد عشية، فجلس إلى رهط، فقلت لرجل من الزهط: اقرأ علي، فإذا هو يقرأ حروفاً لا أقرأها، فقلت له: من أقرأكها، قال: أقرأني رسول الله ﷺ، فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ وإذا عنده رجل، فقلت له: اختلفنا في قراءةنا، فإذا وجه رسول الله ﷺ قد تغير ووجد في نفسه حين ذكرت له الاختلاف، فقال: إنما أهلك من قبلكم الاختلاف، ثم أسر إلى علي، فقال علي: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم». فانطلقنا، وكل رجل منا يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه. (٢: ٢٢٣-٢٢٤)

٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا الحسن بن أحمد بن الليث الزازي، ثنا همام بن أبي بدر، ثنا عبد الله بن وهب، أخبرني حيوة بن شريح، عن عقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: كان الكتاب الأول، نزل من باب واحد... [وذكر كما تقدم عن الباقلاني]

(٢: ٢٨٩)

الفصل الثاني عشر

نص الشريف المرتضى (م: ٤٣٦) في «الشافي في الإمامة»

[اختلاف الناس في القراءة والأحرف]

... فأما اختلاف الناس في القراءة والأحرف، فليس بموجب لما صنعه عثمان، لأنهم يروون أن النبي ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ». فهذا الاختلاف عندهم في القرآن مباح مسند عن رسول الله ﷺ، فكيف يحظر عليهم عثمان من التوسع في الحروف ما هو مباح؟ فلو كان في القراءة الواحدة تحصيل القرآن كما ادعى لما أباح النبي ﷺ في الأصل إلا القراءة الواحدة، لأنه أعلم بوجوه المصالح من جميع أمته، من حيث كان مؤيداً بالوحي، موقفاً في كل ما يأتي ويذر، وليس له أن يقول: حدث من الاختلاف في أيامه ما لم يكن في أيام الرسول ﷺ ولا من جملة ما أباحه، وذلك أن الأمر لو كان على هذا، لوجب أن ينهى عن القراءة الحادثة والأمر المبتدع، ولا يحمله ما حدث من القراءة على تحريم المتقدم المباح بلا شبهة.

وقول صاحب الكتاب: «إن الإمام إذا فعل ذلك فكأن الرسول ﷺ فعله» فتعلل بالباطل منه، وكيف يكون ما ادعى وهذا الاختلاف بعينه قد كان موجوداً في أيام الرسول ﷺ وما نهى عنه؟ فلو كان سبباً لانتشار الزيادة في القرآن وفي قطعه تحصيل

له، لكان **عَلَيْهِ السَّلَام** بالتهي عن هذا الاختلاف أولى من غيره، اللهم إلا أن يقال: إنه حدث اختلاف لم يكن، فقد قلنا: إن الأمر لو كان على هذا إلخ. وأما قوله: إن عمر كان قد عزم على ذلك فمات دونه، فما سمعناه إلا منه، فلو فعل ذلك أي فاعل لكان ذلك منكراً.

فأما اعتذاره من أن إحراق المصاحف لا يكون استخفافاً بالذين، بحمله إياه على تخريب مسجد الضرار والكفر، فبين الأمرين بؤن بعيد، لأن البنیان إنما يكون مسجداً وبيتاً لله تعالى بنية الباني وقصده، ولولا ذلك، لم يكن بعض البنیان بأن يكون مسجداً أولى من بعض، ولما كان قصده في الموضع الذي ذكره غير القرية والعبادة بل خلافها وضدها من الفساد والمكيدة، لم يكن في الحقيقة مسجداً، وإن سمي بذلك مجازاً، وعلى ظاهر الأمر فهدمه لاحتج فيه، وليس كذلك ما بين الدفتين، لأنه كلام الله تعالى الموقر المعظم الذي يجب صيانتة عن البذلة والاستخفاف، فأبي نسبة بين الأمرين؟

(٤ : ٢٨٤ - ٢٨٥)

الفصل الثالث عشر

نص مكّي القيسي (م: ٤٣٧) في «الإبانة عن معاني القراءات»

القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة وصلتها بالحديث:
«أنزل القرآن على سبعة أحرف»

فإن سأل سائل، فقال: هل القراءات التي يقرأ بها الناس اليوم، وتُنسب إلى الأئمة السبعة؛ كنافع، وعاصم، وأبي عمرو وشبههم «هي السبعة التي أباح النبي ﷺ القراءة بها، وقال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرأوا بما شئتم»؟ أو هي بعضها؟ أو هي واحدة؟.

فالجواب عن ذلك: أن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف؛ مُصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، وأُطرح ماسواه مما يخالف خطه، فقرئ بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده. وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعةً وخطأً، وإن صحت ورويت. وكان المصحف قد كُتب على لغة قريش، على حرف واحد، ليقل الاختلاف بين المسلمين في القرآن، ولا تَنقُط ولا ضَبُط فاحتمل التأويل لذلك.

(ما يقرأ به الأئمة حرف واحد من الأحرف السبعة)

وإذا كان المصحف بلا اختلاف كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على لغة واحدة، والقراءة التي يقرأ بها لا يخرج شيء منها عن خط المصحف، فليست هي إذا هي السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن كلها.

ولو كانت هي السبعة كلها، وهي موافقة للمصحف، لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكان عثمان رضي الله عنه قد أبى الاختلاف الذي كرهه، وإنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف.

فصح من ذلك أن الذي يقرأ به الأئمة، وكل ما صحت روايته مما يوافق خط المصحف إنما هو كله حرف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وافق لفظها على اختلافه خط المصحف، وجازت القراءة بذلك؛ إذ هو غير خارج عن خط المصاحف التي وجه بها عثمان إلى الأمصار، وجمعهم على ذلك.

وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن بالإجماع على خط المصحف.

فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف. إذ لم يكن منقوفاً ولا مضبوطاً. فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية؛ إذ لا يخلو أن يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف التي تخالف الخط، إنما هي مما أراد عثمان، أو مما لم يرده إذ كتب المصحف. فلا بد أن يكون إنما أراد لفظاً واحداً أو حرفاً واحداً، لكننا لانعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته مما يحتمله ذلك الخط، لتتحرى مراد عثمان رضي الله عنه ومن تبعه من الصحابة وغيرهم.

ولاشك أن ما زاد على لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه، ليس مما أراد عثمان، فالزيادة لا بد أن تكون من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، فإن لم تكن كذلك - وقد صح أن عثمان لم يردها كلها إذ كتب المصحف، إنما أراد حرفاً واحداً -

فهي إذاً خارجة عن مراد عثمان وعن السبعة الأحرف.

والقراءة بما كان هكذا خطأ عظيم، فمن قرأ القرآن بما ليس من الأحرف السبعة، وبما لم يرد عثمان منها، ولا من تبعه إذ كتب المصحف فقد غير كتاب الله وبذله، ومن قصد إلى ذلك فقد غلط.

وقد أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات التي لاتفال المصحف. ولو تركنا القراءة بما زاد على وجه واحد من الحروف لكان لقائل أن يقول: لعل الذي تركت هو الذي أراد عثمان، فلا بد أن يكون ذلك من السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن على ما قلنا.

(ليست قراءة كل قارئ من القراء السبعة، هي أحد الحروف السبعة)

فأما من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء القراء، كنافع وعاصم وأبي عمرو، أحد الحروف السبعة التي نص النبي ﷺ عليها، فذلك منه غلط عظيم؛ لأن فيه إبطالا أن يكون ترك العمل بشيء من الأحرف السبعة، وأن يكون عثمان ما أفاد فائدة، بما صنع من حمل الناس على مصحف واحد وحرف واحد. ويجب منه أن يكون ما لم يقرأ به هؤلاء السبعة متروكا، إذ قد استولوا على السبعة الأحرف عنده، فما خرج عن قراءتهم فليس من السبعة عنده.

ويجب من هذا القول: أن نترك القراءة بما روي عن أئمة هؤلاء السبعة من التابعين والصحابه مما يوافق خط المصحف، مما لم يقرأ به هؤلاء السبعة.

ويجب منه ألا تروى قراءة عن ثامن فما فوقه، لأن هؤلاء السبعة عند معتقد هذا القول، قد أحاطت قراءتهم بالأحرف السبعة. وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة، وأجل قدرا من هؤلاء السبعة.

على أنّه قد ترك جماعة من العلماء في كُتُبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة واطرحهم .

قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة، والكسائي، وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة ممن هو فوق هؤلاء السبعة. وكذلك زاد الطبري في كتاب القراءات له على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً. وكذلك فعل أبو عبيد، وإسماعيل القاضي. فكيف يجوز أن يظنّ ظانٌّ أن هؤلاء السبعة المتأخّرين قراءة كلّ واحد منهم أحد الحروف السبعة التي نصّ عليها التّبيّ عليه السلام؟ هذا خطأ عظيم.

أكان ذلك بنصّ من التّبيّ عليه السلام، أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك، والكسائيّ إنّما ألحقّ بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وغيره كان السّابع وهو يعقوب الحضرمي، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائيّ في موضع يعقوب؟ وكيف يكون ذلك والكسائيّ إنّما قرأ على حمزة وغيره، وإذا كانت قراءة حمزة أحد الحروف السبعة، فكيف يخرج حرف آخر من الحروف السبعة وكذلك إلى وقتنا هذا؟. وكذلك يلزم أن تكون قراءة كلّ واحدٍ من أئمة حمزة أحد الحروف السبعة، فتبلغ الحروف السبعة على هذا إلى أكثر من سبعة آلاف.

وكذلك أبو عمرو؛ إنّما قرأ على ابن كثير وغيره، وقراءة ابن كثير عند هذا الظّانّ أحد الحروف السبعة، وقراءة أبي عمرو كذلك، فيجب أن تكون قراءة من قرأ على أبي عمرو وغيره أحد الحروف السبعة.

وكذلك من قرأ عليه ابن كثير قراءته أحد الحروف السبعة؛ لأنهم كلّهم يختلفون في قراءاتهم وروايتهم. وهذا تناقض ظاهر.

وأيضاً، فإنّ هؤلاء السبعة قد روى كلّ واحدٍ منهم عن جماعة لم يختصّ واحدٌ بعينه، وروى عنه جماعة، فيجب أن تكون قراءة كلّ من روى عنه باختلاف أحد الحروف السبعة، فيبلغ عدد الحروف السبعة إلى ما لا يحصى.

[معنى قرأ فلان بالأحرف السبعة]

فأما قول الناس: قرأ فلان بالأحرف السبعة، فعناه: أن قراءة كل إمام تسمى حرفاً، كما يقال: قرأ بحرف نافع، وبحرف أبي، وبحرف ابن مسعود. وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفاً، فهي أكثر من سبعمائة حرف لو عدنا الأئمة الذين نقلت عنهم القراءة من الصحابة فمن بعدهم.

فليس المراد بقولك: قرأ فلان بالأحرف السبعة هي التي نص عليها رسول الله ﷺ. هذا شيء لم يتأوله أحد، ولا تعاطاه أحد، ولا يقدر على ذلك.

فحصل من جميع ما ذكرنا وبيّنا: أن الذي في أيدينا من القرآن هو ما في مصحف عثمان الذي أجمع المسلمون عليه، وأخذناه بإجماع يقطع على صحة مغيبه وصدقه. والذي في أيدينا من القرآن هو ما وافق خط ذلك المصحف من القراءات التي نزل بها القرآن، فهو من الإجماع أيضاً. وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف.

والنسخ للقرآن بالإجماع فيه اختلاف، فلذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف (مما) ثبت نقله، وليس ذلك بجيد ولا صواب؛ لأن فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد من الناس. وهذا الباب يتسع الكلام فيه، وفيما أشرنا إليه كفاية لمن فهمه.

(٣١ - ٤٢)

الفصل الرابع عشر

نصّ الدّائي (م: ٤٤٤) في «الأحرف السبعة»

باب ذكر الخبر عن النّبي ﷺ بـ «أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف»

قال أبو عمرو فيما ذكرنا من طرق هذا الخبر المجتمع على صحّته كفاية ومقنع. فأما معناه ووجهه فإنّي تدبّرتّه وأنعمت النظر فيه، بعد وقوفي على أقاويل المتقدّمين من السّلف، والمتأخّرين من الخلف، فوجدته مُتعلّقًا بخمسة أسئلة هي مُحيطَة بجميع معانيه وكلّ وجوهه:

فأولها - أن يقال: ما معنى الأحرف الّتي أرادها النّبي ﷺ ها هنا ؟ وكيف تأويلها ؟

والثاني - أن يقال: ما وجه إنزال القرآن على هذه السبعة ؟ وما المراد بذلك ؟

والثالث - أن يقال: في أيّ شيء يكون اختلاف هذه السبعة أحرف ؟

والرابع - أن يقال : على كم معنى يشتمل اختلاف هذه السبعة أحرف ؟

والخامس - أن يقال: هل هذه السبعة أحرف كلّها متفرقة في القرآن، موجودة

فيه في ختمه واحدة ؟ حتّى إذا قرأ القارئ القرآن بأيّ حرف من حُرُوف أئمة القراءة بالأمصار المجتمع على إمامتهم، أو بأيّ رواية من رواياتهم فقد قرأ بها كلّها، أم ليست كلّها متفرقة وموجودة في ختمه واحدة بل بعضها، حتّى إذا قرأ القارئ القرآن بقراءة من القراءات، أو برواية من الروايات فقد قرأ ببعضها لا بكلّها، وأنا مبين ذلك كلّه، ومحيب عنه وجهًا وجهًا إن شاء الله تعالى.

معنى الأحرف السبعة

فأما معنى الأحرف الّتي أرادها النّبي ﷺ ها هنا، فإنّه يتوجّه إلى وجهين:

أحدهما - أن يكون يعني بذكر أنّ القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات، لأنّ

الأحرف جمع حرف في الجمع القليل، مثل: فُلْس وأفْلُس، ورأس وأرؤس، والحرف قد يُراد به الوجه بدليل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ الحج/١١، فالمراد بالحرف هاهنا الوجه^١ الذي تقع عليه العبادة.

يقول جل ثناؤه: ومن النَّاس من يعبد الله على النِّعمة تصيبه، والخيريناله من تسمير المال، وعافية البدن، وإعطاء السَّوَال، ويطمئنَّ إلى ذلك ما دامت له هذه الأمور، واستقامت له هذه الأحوال. فإن تغيَّرت حاله، وامتنحه الله تعالى بالسَّدَّة في عيشه، والضَّرَف في بدنه، والفقر في ماله، ترك عبادة ربِّه، وكفر به. فهذا عَبْدُ الله سُبحَّانَه وتعالى على وجه واحدٍ، ومذهب واحدٍ، وذلك معنى الحَرْف.

ولو عَبْدَه تبارك وتعالى على الشُّكْرِ لِلنِّعْمَةِ، والصَّبْرِ عند المصيبة، والرضا بالقضاء عند السَّرَاءِ والضَّرَاءِ، والسَّدَّة والرزاء، والفقر والغنى، والعافية والبلاء - إذ كان سُبحَّانَه أَهْلًا لَأَن يُتَعَبَّدَ على كُلِّ حال - لم يكن عَبْدَه تعالى على حرفٍ.

فلهذا سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات، والمتغايرة من اللُّغات أَحْرَفًا على معنى أَن كُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا وَجْهٌ على حَدِّته غير الوجه الآخر، كنهو قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ أي على وجه، إن تغيَّر عليه، تغيَّر عن عبادته وطاعته على مَا بَيَّنَّاهُ.

الثاني - من معنى الأحرف: أَن يكون ﷺ سَمِيَ القراءات أَحْرَفًا على طريق السَّعة، كنحو ما جرت عليه عادة العرب في تسميتهم الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا هُوَ مِنْهُ، وما قاربه وجاوره، وكان كسبب منه وَتَعَلَّقَ بِهِ ضَرْبًا مِنَ التَّعَلُّقِ، وتسميتهم الجملة بِاسْمِ الْبَعْضِ مِنْهَا، فلذلك سَمِيَ النَّبِيُّ ﷺ القراءة حَرْفًا، وإن كان كلامًا كثيرًا من أَجْلِ أَنَّ مِنْهَا حَرْفًا، قد غيَّرَ نَظْمَهُ، أو كَسَرَ، أو قَلَبَ إلى غيره، أو أَمِيلَ، أو زِيدَ، أو نُقِصَ

منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة، فلما كان ذلك نَسَبَ ﷺ القراءة والكلمة الثَّامَةَ إلى ذلك الحرف المغيّر المختلف اللَّفْظ من القِراءة، فسَمَى القراءة — إذ كان ذلك الحرف منها — حَرْفًا على عادة العرب في ذلك، واعتمادًا على استعمالها نحوه، ألا ترى أنهم قد يُسمُّون القصيدة قافية؛ إذ كانت القافية منها؟ كما قال:

وقافية مثل حَدِّ السَّنان تبقى ويَهلك من قالها

يعني: وقصيدة فسماها قافية على طريق الاتِّساع . وكذا يُسمُّون الرِّسالة على نظامها، والخطبة بكماها، والقصيدة كلها، والقصّة بأسرها كلمة؛ إذ كانت الكلمة منها. فيقولون: قال: قُسَّ في كلمته كذا، يعنون خُطِبَتْهُ، وقال زُهَيْر في كلمته كذا، يريدون قصيدته، وقال فلان في كلمته كذا، أي في رسالته.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَثَّ كَلِمَةً رَبِّكَ الْخُسْفَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ الأعراف/١٣٧، فقال: إنّما يعني بالكلمة هاهنا قوله في سورة القصص/٥ و٦: ﴿وَوَرِيدُ أَنْ تَمُوتَ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُوا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَهُمْ أُمَّةً وَجَعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَتَمَكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، فسَمَى ما في الآيتين مَثَّةً على بني إسرائيل وجعلهم أُمَّةً ووارث الأرض، وتمكينه إياهم إلى غير ذلك مما تضمّنتا كلمة.

وقال مُجاهد في قوله تعالى: ﴿وَالزَّهْمُ كَلِمَةُ الثَّقْوَى﴾ الفتح/٢٦، قال: لا اله إلا الله، فسَمَى هذه الجملة كلمة؛ إذ كانت الكلمة منها، فكذا سَمَى رسول الله ﷺ القِراءات أحرفًا، إذ كانت الأحرف المختلف فيها منها، فخطب ﷺ من بالحضرة وسائر العرب في هذا الخبر، من تسمية القراءة حرفًا؛ لما يستعملون في لغتهم وما جرت عليه عادتهم في منطقهم، كما بيّناه، فدَلَّ على صِحّة ما قلناه.

[حِكْمَةُ إِنْزَالِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ]

وَأَمَّا وَجْهُ إِنْزَالِ الْقُرْآنِ هَذِهِ السَّبْعَةَ أَحْرَفَ، وَمَا الَّذِي أَرَادَ تَبَارَكَ اسْمُهُ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا تَوْسِعَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ، وَرَحْمَةً لَهُمْ، وَتَخْفِيفًا عَنْهُمْ، عِنْدَ سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ إِيَّاهُ لَهُمْ وَمَرَاجَعَتِهِ لَهُ فِيهِ، لَعَلَّمَهُ ﷺ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ اخْتِلَافِ اللُّغَاتِ، وَاسْتِصْعَابِ مَفَارِقَةِ كُلِّ فَرِيقٍ، مِنْهُمْ الطَّبْعُ وَالْعَادَةُ فِي الْكَلَامِ إِلَى غَيْرِهِ، فَخَفَّفَ تَعَالَى عَنْهُمْ، وَسَهَّلَ عَلَيْهِمْ، بِأَنْ أَقْرَّهُمْ عَلَى مَا لَوْ طَبِعَهُمْ وَعَادَتُهُمْ فِي كَلَامِهِمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؛ الْخَبَرُ الَّذِي قَدَّمَاهُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: رَبِّ خَفِّفْ عَنِّي أُمَّتِي، فَأَمَرَهُ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

وَكَذَا حَدِيثٌ حُدِّثَ عَنْهُ ﷺ حِينَ لَقِيَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ: إِنِّي أُرْسِلْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ، إِلَى آخِرِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

وَكَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِي، عَنْهُ ﷺ: أَنَّ جِبْرِيلَ أَتَاهُ بِأُضَاةٍ بَنِي غِفَارٍ.. [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ مُسْلِمٍ رَقْمَ ٨، ثُمَّ قَالَ:] وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ السَّبْعَةُ أَوْجَهَ مِنَ اللُّغَاتِ، فَلِذَلِكَ أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهَا.

أَوْجَهُ اخْتِلَافِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ

وَأَمَّا فِي أَيِّ شَيْءٍ يَكُونُ اخْتِلَافُ هَذِهِ السَّبْعَةِ أَحْرَفَ، فَإِنَّهُ يَكُونُ فِي أَوْجِهِ كَثِيرَةً: [ثُمَّ ذَكَرَ مَوَارِدَ وَجْهِ اخْتِلَافِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ مَعَ ذِكْرِ امْتِلَاءِ كَثِيرَةٍ كَمَا تَقَدَّمَ نَحْوَهُ سَابِقًا، وَإِنْ شِئْتَ فَرَاغِ نَفْسَ الْمَصْدَرِ وَنَصَّ ابْنَ قُتَيْبَةَ وَابْنَ الْجَزَرِيِّ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ مَوَارِدَ أُخْرَى:]

وَمِنْهَا: الْخُطَابُ وَالْإِخْبَارُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وَ﴿أَفَلَا

تَغْلُبُونَ ﴿١﴾ وَ﴿لَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ وَ﴿لَا تَظْلَمُونَ﴾ وَ﴿أَمْ تَقُولُونَ﴾ وَ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُخْشَرُونَ﴾ وَ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وَ﴿تَرَوْنَهُمْ مِثْلَهُمْ﴾... وما أشبه ذلك بالتاء على الخطاب، وبالياء على الإخبار.

ومنها: الإخبار عن النفس والإخبار عن غير النفس، كقوله: (يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ نَشَاءُ) بالثون، و﴿يَشَاءُ﴾ بالياء، و﴿تَجْعَلُ الرِّجْسَ﴾ بالثون والياء، ﴿ثُنِيتَ لَكُمْ﴾ بالثون والياء، و﴿لِنُخْصِنَكُمْ﴾ بالثون تعالى يخبر عن نفسه، وبالياء إخبار عن اللبوس وما أشبه ذلك...

ومنها: التني والتثني، كقوله: ﴿وَلَا تَسْأَلْ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ بالجزم على التثني ﴿وَلَا تُسْأَلْ﴾ بالرفع على التني، ﴿وَلَا تُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ التاء والجزم على التثني، ﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾ بالياء والرفع على التني، و﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾، ﴿فَلَا يَخَفْ ظُلْمًا﴾ بالجزم على التثني، و﴿تَخَافُ﴾، و﴿يَخَافُ﴾ بالرفع وإثبات الألف على التني وما أشبه ذلك.

ومنها: الأمر والإخبار، كقوله: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ بكسر الخاء على الأمر، و﴿اتَّخِذُوا﴾ بفتح الخاء على الإخبار، و﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾، و﴿قُلْ رَبِّي يَعْلَمُ﴾ و﴿قُلْ رَبِّ احْكُمُ﴾ و﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُوا رَبِّي﴾ على الأمر، و﴿قُلْ﴾ على الخبر. وكذلك ما أشبهه.

ومنها: تغيير الإعراب وحده، كقوله: ﴿وَصِيَّةً لَّا رُؤُوحِهِمْ﴾ بالتصب والرفع و﴿تَجَارَةً حَاضِرَةً﴾ بالتصب والرفع، و﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَافِبِينَ﴾ بالتصب والجر... ومنها: تغيير الحركات اللوازم كقوله: ﴿وَلَا تُخْسِبَنَّ﴾ بكسر السين وفتحها، و﴿وَمَنْ يَقْنِظْ﴾ و﴿يَقْنِظُونَ﴾ بكسر الثون وفتحها...

ومنها: التحريك والتسكين، كقوله: ﴿خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾ بضمة الطاء وإسكانها، و﴿عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرُهُ﴾ بفتح الدال وإسكانها

و ﴿فِي الدَّزَكِ﴾ بإسكان الراء ويفتحها، وكذلك ﴿وَمِنَ الْمُعَزِّ﴾ و ﴿يَوْمَ ظَلَمْنَكُمْ﴾ بفتح العين وإسكانها ...

ومنها: الإتياع وتركه، كقوله: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾ و ﴿أَنِ اغْبُدُوا لِلَّهِ﴾ و ﴿لَقَدْ اسْتَهْزَيْ﴾ و ﴿قَالَتِ اخْرُجْ﴾ وشبهه، بضم التَّوْن والدَّال والتَّاء، لالتقاء الساكنين؛ إتياعاً لضم ما بعدهن، وكسرهن للساكنين أيضاً من غير إتياع.

ومنها: الصَّرف وتركه، كقوله: ﴿وَعَادَا وَتُمُودَا﴾ و ﴿أَلَا بُغْدَا لِلتُّمُودَ﴾ بالتَّنوين وتركه، وكذلك ﴿سَبِيًّا﴾ و ﴿سَبِيًّا﴾ و ﴿سَلْسِلًا﴾ و ﴿سَلْسِلِ﴾ و ﴿قَوَارِيرًا﴾ و ﴿قَوَارِيرَ﴾ وما أشبه ذلك.

ومنها: اختلاف اللغات كقوله: ﴿جَبْرِيلَ﴾ بكسر الجيم من غير همز، ويفتحها كذلك و ﴿جَبْرِئِلَ﴾ بفتح الجيم والراء مع الهمز من غير مدٍّ، وبالهمز والمد، و ﴿مِيكَالَ﴾ بغير همز، و ﴿مِيكَائِلَ﴾ بالهمز من غير ياء، وبالهمز وبالياء، و ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بالياء، و ﴿إِبْرَاهِمَ﴾ ... و ﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾ و ﴿يَا جُوجَ وَمَا جُوجَ﴾ ... و ﴿مُؤَصَّدَةً﴾ و ﴿مُؤَصَّدَةً﴾ بالهمز وبغير همز، وكذلك ما أشبهه.

ومنها: التَّصَرُّف في اللُّغات، نحو: الإظهار والإدغام، والمد والقصر، والفتح والإمالة و بَيْنَ بَيْنَ^١، والهمز وتخفيفه بالحذف والبدل و بَيْنَ بَيْنَ^٢، والإسكان والرَّوْم والإشمام عند الوقف على أواخر الكلم، والسُّكُوت على الساكن قبل الهمز، وما أشبه ذلك .

١ - أي بين الفتح والإمالة.

٢ - أي بين الهمز والحرف المشاكلة لحركة الهمزة.

وقد ورد التّوقيف عن النّبّي ﷺ بهذا الصّرب من الاختلاف، وأذن فيه لأُتمّه في الأخبار المتقدّمة، وفيما حدّثناه عليّ بن محمّد الرّبعي، قال: نا عبد الله بن مسرور، قال: حدّثنا يوسّف بن يحيى، قال: حدّثنا عبد الملك بن حبيب، قال: ثني طلق بن السّمح وأسّد بن موسى . . .

وحَدّثنا خَلَف بن إبراهيم، قال: حدّثنا أحمد بن محمّد المكيّ، قال: حدّثنا عليّ بن عبد العزيز، قال: حدّثنا القاسم بن سَلام، قال: ثني نُعيم بن حماد، واللفظ له، قالوا: حدّثنا بَقِيّة بن الوليد عن خُصّين بن مالك، قال: سمعت شيخاً يكتي أبا محمّد يحدّث عن خُذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «اقرأوا القرآن بلحون العرب وأصواتها». قال أبو عمرو: لحونها وأصواتها: مذاهبها وطبائعها. (١١ - ٤٥)

[الأحرف السبعة لاتجمعها رواية ولاقراءة واحدة]

وأما هذه السبعة الأحرف، فإنّها ليست متفرّقة في القرآن كلّها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، بل بعضها . فإذا قرأ القارئ بقراءة من قراءات الأئمّة، وبرواية من رواياتهم فإنما قرأ ببعضها لابلّها. والدليل على ذلك، أنّا قد أوضحنا قبل، أنّ المراد بالسبعة الأحرف سبعة أوجه من اللّغات، كنحو اختلاف الإعراب، والحركات والسكون، والإظهار والإدغام، والمدّ والقصر، والفتح والإمالة، والزّيادة للحرف ونقصانه، والتّقديم والتّأخير، وغير ذلك ممّا شرحناه ممثلاً قبل.

وإذا كان هذا هكذا؛ فمعلوم أنّ من قرأ بوجه من هذه الأوجه، وقراءة من القراءات، ورواية من الروايات، أنّه لا يمكنه أن يحرك الحرف ويسكّنه في حالة واحدة، أو يقدّمه ويؤخّره، أو يظهره ويدغمه، أو يمدّه ويقصره، أو يفتحّه ويميله، إلى ما أشبه هذا من اختلاف تلك الأوجه والقراءات والروايات في حالة واحدة، فدّل على صحّة ما قلناه.

[الأحرف السبعة كلها صواب]

وهذه القراءات كلها والأوجه بأسرها من اللغات هي التي أنزل القرآن عليها، وقرأ بها رسول الله ﷺ وأقرأ بها، وأباح الله تعالى لنبيه القراءة بجميعها، وصَوَّب الرسول ﷺ من قرأ ببعضها دون بعض، كما تقدّم في حديث عمر رضي الله عنه وفي حديث أبي بن كعب وعمرو بن العاص وغيرهم.

وكما حدّثنا عبد الرحمن بن عبد الله الفرائضي، قال: حدّثنا محمد بن عمر، قال: حدّثنا محمد بن يوسف، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدّثنا أبو الوليد، قال: حدّثنا شعبة، قال: أخبرني عبد الملك بن ميسرة، قال "سمعت الثَّوَالِ بن سَبْرَةَ، قال: سمعت عبد الله قال: سمعت رجلاً قرأ آية سمعت من النَّبِيِّ ﷺ خلفها، فأخذت بيده فأتيت به رسول الله ﷺ، فقال: كلاكما محسن.

وحدّثنا الحاقاني، قال: حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا علي، قال: حدّثنا القاسم، قال: حدّثنا حجاج، عن شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الثَّوَالِ بن سَبْرَةَ، عن ابن مسعود، قال: سمعت رجلاً يقرأ آية وسمعت من رسول الله ﷺ خلفها فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الغضب، ثم قال: «كلاكما محسن، إِنْ مَنْ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَأَمَلَكُمْ ذَلِكَ».

وحدّثنا طاهر بن غلبون، قال: حدّثنا عبد الله بن محمد قال: حدّثنا أحمد بن علي قال: حدّثنا أبو هشام الرِّفَاعِي، قال: حدّثنا أبو بكر بن عَيَّاش، عن عاصم، عن زُرِّ، عن عبد الله، قال: قلت لرجل: أقرئني من الأحقاف ثلاثين آية، فأقرأني خلاف ما أقرأني رسول الله ﷺ، فقلت لآخر: أقرأ، فقرأ خلاف ما أقرأني الأول، فأتيت بهما رسول الله ﷺ فغضب، فقال علي: قال لكم: «اقْرَأُوا كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ».

أفلا ترى كيف قرأ كل واحد من هؤلاء الصّحابة بخلاف ما قرأ به الآخر، بدلالة تناكرهم؟ في ذلك، ثم ترافعوا إلى النَّبِيِّ ﷺ، فلم يُنكر على واحد منهم ما قرأ به، بل

أَقْرَأْتَهُ كَذَلِكَ أَخَذَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ كَذَلِكَ أَنْزَلَ، ثُمَّ أَقْرَأَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَأَمَرَهُ بِلِزُومِهِ، وَشَهِدَ بِصَوَابِ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَاعْلَمْ! أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مُحْسِنٌ، مُجْمَلٌ، مُصِيبٌ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى صَحِيحٍ مَا تَأَوَّلْنَاهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ لِمَنْ قَرَأَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْقِرَاءَةِ: «أَصَبْتُ»، وَهُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ قَبِيصَةُ بْنُ دُؤَيْبٍ مُرْسَلًا، فَعَنَاهُ: أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنَ الْأَحْرَفِ الَّتِي أَنْزَلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنَ كَالْآخَرِ، فِي كَوْنِهِ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ قَدْ جَعَلَ فِيهِ جَمِيعَ مَا جَعَلَ فِي غَيْرِهِ، مِنْهَا:

مِنْ أَنَّهُ: ﴿مُبَارَكٌ﴾.

وَأَنَّهُ: ﴿شَفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وَأَنَّهُ: ﴿عَزِيزٌ مُبِينٌ﴾.

وَأَنَّهُ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

وَأَنَّ قَارِئَهُ يَصِيبُ عَلَى أَحَدِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى قِرَاءَتِهِ، مَا يَصِيبُ الْقَارِئَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْهَا.

وَكَذَا قَوْلُهُ: «كُلُّ شَافٍ كَافٍ»، أَيُ يَشْفِي مِنَ التَّمَسُّ عِلْمَهُ وَحِكْمَتَهُ، وَيَكْفِي مِنَ التَّمَسُّ بِتَلَاوُتِهِ الْفَضِيلَةَ وَالثَّوَابَ، كَمَا يَشْفِي وَيَكْفِي غَيْرَهُ مِنْ سَائِرِ الْأَحْرَفِ لِمَا فِيهِ.

وَكَذَا قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «أَحْسَنْتَ»، أَيُ أَحْسَنْتَ الْقَصْدَ لِلتَّمَسُّاسِ الثَّوَابَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الْحُرُوفِ الَّتِي أَقْرَأْتَهَا، وَأَحْسَنْتَ فِي الثَّبَاتِ عَلَى مَا كَانَ مَعَكَ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، إِذْ هِيَ مُتَسَاوِيَةٌ.

[خبر نزول القرآن على سبعة أبواب وبيان معناه]

فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي رَوَّيْنَاهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ... [وَذَكَرْنَا تَقْدِيمَ عَنِ الْبَاقِلَانِي، ثُمَّ قَالَ:]

فِي السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ الَّتِي ذَكَرَهَا ﷺ فِي هَذَا الْخَبَرِ وَجْهَانِ:

[الوجه الأول] - أَنَّهَا غَيْرُ السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي الْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَذَلِكَ

من حيث فسرهما في هذا الخبر، فقال: زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ... [وذكر كما تقدم عن الباقلاني وابن الجوزي وغيره، وقال:]

فدل ذلك كله على أن هذه الأحرف غير تلك الأحرف التي هي اللغات والقراءات وأنه ﷺ أراد بذكر الأحرف في هذا الخبر التنبيه على فضل القرآن على سائر الكتب، وأن الله سبحانه قد جمع فيه من خلال الخير ما لم يجمعه فيها.

وأما قوله في هذا الخبر: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب»، فعناه: أن الكتاب الأول نزل خاليًا من الحدود والأحكام، والحلال والحرام، كزبور داود، الذي هو تذكير ومواعظ، وإنجيل عيسى الذي هو تمجيد ومحمد، وحض على الصفح والإعراض، دون غير ذلك من الأحكام والشرائع.

وكذلك ما أشبه ذلك من الكتب المنزلة ببعض المعاني السبعة، التي يحوي جميعها كتابنا الذي خص الله تعالى به نبينا ﷺ وأُمَّته. فلم يكن المتعبدون بإقامته يجدون لرضى الله مطلبًا، ينالون به الجنة ويستوجبون به منه القربة إلا من الوجه الواحد الذي نزل به كتابهم، وذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنة، الذي نزل منه ذلك الكتاب.

والوجه الثاني - أن السبعة الأحرف في هذا الخبر هي السبعة الأحرف المذكورة في الأخبار المتقدمة، التي هي اللغات والقراءات، ويكون قوله: «زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال» تفسيرًا للسبعة أبواب التي هي من الجنة، لا تفسيرًا للسبعة الأحرف، لأن العامل إذا عمل بها وانتهى إلى حدودها، استوجب بذلك الجنة. وكلا الوجهين في تأويل الحديث بَيِّن ظاهر، وعلى الأول أكثر العلماء ...

الفصل الخامس عشر

نص البيهقي (م : ٤٥٨) في «السُّنَنُ الكُبْرَى»

باب التَّوَسُّعِ فِي الْأَخْذِ بِمَجْمِيعِ مَا رَوَيْنَا فِي التَّشْهَدِ...

١ - قال الشَّافِعِيُّ رحمته الله: أنبأ مالك عن ابن شهاب، عن عروة بن الزُّبَيْرِ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت هشام... [وذكر كما تقدّم عن البخاري].

٢ - قال الشَّافِعِيُّ رحمته الله: فإذا كان الله يرأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، معرفة منه بأنَّ الحفظ قد نزل ليجعل لهم قراءته، وإن اختلف لفظهم فيه، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يخل معناه.

قال الشَّيْخُ رحمته الله: وليس لأحد أن يعتمد أن يكف عن قراءة حرف من القرآن إلَّا بنسيان، وهذا في التَّشْهَدِ وفي جميع الذِّكْرِ أخف، وقال من كَلَّمَ الشَّافِعِيَّ: كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس في التَّشْهَدِ دون غيره؟

قال الشَّافِعِيُّ رحمته الله: لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير مُعْتَفٍ لمن أخذ بغير ما ثبت عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله.

قال الشَّيْخُ: والثابت عن رسول الله صلَّى الله عليه وآله في ذلك حديث عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأبي موسى الأشعري .
(٢ : ١٤٥ - ١٤٦)

باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة دون غيرهنّ من اللغات

٣ - أنبا أبو الحسين علي بن محمد بن بشران العدل ببغداد، أنبا إسماعيل بن محمد الصفار، أنبا أحمد بن منصور الرمادي، أنبا عبد الرزاق، أنبا مغمّر عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن المنصور بن مخزّمة وعبد الرحمن بن عبد القاري، أنهما سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: مررت بهشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... [وذكر كما تقدّم عن البخاري رقم ٤، ثم قال:].

رواه مسلم في «الصحيح» عن إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد عن عبد الرزاق، وأخرجه البخاري من حديث عقيل ويونس عن الزهري .

٤ - أنبا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ، أنبا أبو عبد الله محمد بن يعقوب، أنبا محمد بن عبد الوهاب القراء وعلي بن الحسن الدراجي قالا: ثنا يعلى بن عبيد، ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جدّه عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب قال: كنت جالسا في المسجد ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦، ثم قال:].

رواه مسلم في «الصحيح» عن محمد بن عبد الله بن ثُمير، عن أبيه، عن إسماعيل، إلا أنّه قال: «فسقط في نفسي من التكذيب، ولا إذ كنت في الجاهلية». وقال غيره: «سقط في نفسي وكبر عليّ، ولا إذ كنت في الجاهلية ما كبر عليّ».

٥ - أنبا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني قراءة عليه من أصله، أنبا أبو سعيد بن الأعرابي، ثنا الحسن بن محمد بن الصباح الرّعفراني، ثنا يحيى بن عبّاد، ثنا شعبة قال: أخبرني الحكم عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب: أنّ رسول الله أتاه جبريل وهو عند أضاة بني غفار. ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨، ثم قال:].

وأخرجه مسلم في «الصحيح» من حديث غندر ومعاذ بن معاذ عن شعبة.

٦ - وأبنا أبو محمد بن يوسف، أبنا أبو سعيد بن الأعرابي، ثنا الحسن بن محمد الزعفراني قال: ثنا عفان، ثنا همام، ثنا قتادة، حدثني يحيى بن يغمر، عن سليمان بن صرد، عن أبي بن كعب قال: قرأت آية وقرأ ابن مسعود قراءة خلفها، فأتينا النبي ﷺ فقلت: ألم تقرأني آية كذا وكذا؟ قال: بلى، قال ابن مسعود: ألم تقرأنيها كذا وكذا، قال: بلى، قال: كلا كما أحسن مجمل، قلت: ما كلانا أحسن ولا أجمل؟ قال: فضرب في صدري، وقال: يا أبي أقرئت القرآن، فقيل لي: على حرف أم على حرفين؟ فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين؟ فقيل لي: على حرفين أم ثلاثة؟ فقال لي الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: ثلاثة حتى بلغ سبعة أحرف، قال: ليس فيها إلا شاف كاف، قلت: غفور رحيم، عليم حكيم، سميع عليم، عزيز حكيم... نحو هذا ما لم يختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب، ورواه مغمر عن قتادة فأرسله.

٧ - أبنا أبو الحسين بن بشران ببغداد، أبنا إسماعيل بن محمد الصفار، أبنا أحمد بن منصور، ثنا عبد الرزاق، أبنا مغمر عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة... [وذكر كما تقدم عن مسلم رقم ٤]. رواه مسلم في «الصحيح» عن عبد بن حميد، عن عبد الرزاق. وأخرجه البخاري من حديث يونس وعقيل عن الزهري.

٨ - أبنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو العباس هو الأصم، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا ابن نمير عن الأعمش، عن شقيق. وأبنا أبو الحسن بن عبدان، أبنا أحمد بن عبيد الصفار، ثنا يوسف القاضي وأبو مسلم قالوا: ثنا عمر وهو ابن مرزوق، أبنا شعبة عن الأعمش، قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله يعني ابن مسعود... [وذكر كما تقدم عن الطبري، ثم قال:]

لفظ حديث شعبة وفي حديث ابن نمير، قال: قال عبد الله: إني قد سمعت،

وقال: «فاقرأوا كما عَلِّمْتُمْ»، ولم يذكر قوله: وأقبل...

١٠ - أنبأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ، أنبأ أبو الحسن محمد بن محمد بن الحسن الكارزِي، أنبأ علي بن عبد العزيز، قال: قال أبو عُبَيْد: قوله: «سبعة أَحْرُف» يعني سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا ما لم يسمع به قط، ولكن يقول: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قُرَيْش، وبعضه بلغة هَوَازِن، وبعضه بلغة هُذَيْل، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كله واحد، ومما يبيِّن لك ذلك قول ابن مسعود فذكره.

وكذلك قال ابن سيرين: وإنما هو كقولك: هَلَمْ وتعال وأقبل، ثم فسره ابن سيرين فقال في قراءة ابن مسعود: (إن كانت إلّا زقية واحدة)، وفي قراءتنا: * صِيْحَةٌ وَاحِدَةٌ * يس/٥٣، والمعنى فيهما واحد، وعلى هذا سائر اللغات...

(٣٨٥ - ٣٨٣: ٢)

الفصل السادس عشر

نص الشيخ الطوسي (م : ٤٦٠) في «التبيان في تفسير القرآن»

الاختلاف في تأويل خبر «سبعة أحرف»

واعلموا أنَّ العرف من مذهب أصحابنا والسَّائع من أخبارهم ورواياتهم: «أنَّ القرآن نزل بحرف واحد على نبيٍّ واحد» غير أنَّهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء، وأنَّ الإنسان مخير بأيِّ قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجويد قراءة بعينها، بل أجازوا القراءة بالمجاز الَّذي يجوز بين القراء، ولم يبلغوا بذلك حدَّ التحريم والحظر.

وروى المخالفون لنا عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلُّها شافٍ كافٍ»، وفي بعضها: «على سبعة أبواب»، وكثرت في ذلك رواياتهم. ولا معنى للتَّشاغل بإيرادها.

واختلفوا في تأويل الخبر: فاختار قوم: أنَّ معناه على سبعة معانٍ: «أمرٌ ونهيٌّ، ووعدٌ، ووعيدٌ، وجدلٌ، وقصصٌ، وأمثالٌ».

وروى ابن مسعود عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف: زجرٌ وأمرٌ وحلالٌ وحرامٌ، ومحكمٌ، ومتشابهٌ، وأمثالٌ».

وروى أبوقلابة عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف: أمرٌ وزجرٌ وترغيبٌ، وترهيبٌ، وجدلٌ، وقصصٌ، وأمثالٌ».

وقال آخرون: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، أي سبع لغات مختلفة، مما لا يغير حكماً في تحليل وتحریم، مثل: هَلَمْ. ويقال: من لغات مختلفة، ومعانيها مؤتلفة، وكانوا مختيرين في أول الإسلام في أن يقرأوا بما شاءوا منها. ثم أجمعوا على حدّها، فصار ما أجمعوا عليه مانعاً مما أعرضوا عنه .

وقال آخرون: نزل على سبع لغات من اللّغات الفصيحة، لأنّ القبائل بعضها أفصح من بعض، وهو الذي اختاره الطبري .

وقال بعضهم: هي على سبعة أوجه من اللّغات، متفرقة في القرآن، لأنّه لا يوجد حرف قرئ على سبعة أوجه . . . [ثم ذكر وجوه الاختلاف في القراءة، كما تقدّم نحوها عن ابن قتيبة، وقال:]

فالوجه الأخير [أي وجه السابع] أصلح الوجوه، على ما روي عنهم عليه السلام من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه.

وأما القول الأول؛ فهو على ما تضمنته، لأنّ تأويل القرآن لا يخرج عن أحد الأقسام السبعة، إمّا أمر، أو نهي، أو وعد، أو وعيد، أو خبر، أو قصص، أو مثل. وهو الذي ذكره أصحابنا في أقسام تفسير القرآن.

الفصل السابع عشر

نصّ ابن عبد البرّ (م: ٤٦٣) في
«التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»

[الأحرف السبعة وتفسيرها]

مالك عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر، عن عبد الرّحمان بن عبد القاري
قال: سمعتُ عمر بن الخطاب يقول: سمِثُ هِشام بن حكيم بن حزام ... [وذكر كما
تقدّم نحوه عن البخاريّ، رقم ٣، ثمّ قال:]

قال أبو عمر: لا خلاف عن مالك في إسناد هذا الحديث ومتمنه، وعبد الرّحمان بن
عبد القاري، قيل: إنّهُ مسح النَّبِيِّ ﷺ على رأسه وهو صغير، وتوفيّ سنة ثمانين وهو
ابن ثمانين وسبعين سنة، يكتى أبا محمّد ...

ورواه مَعْمَر عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ، عن المِسْوَر بن مَخْرَمَةَ وعبد الرّحمان بن
عبد القاري جميعاً سمعا عمر بن الخطاب يقول ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢،
ثمّ قال:]

ففي رواية مَعْمَر تفسير لرواية مالك في قوله: يقرأ سورة الفرقان؛ لأنّ ظاهره السّورة
كلّها، أو جلّها، فبان في رواية مَعْمَر: أنّ ذلك في حروف منها بقوله: يقرأ على حروف
كثيرة، وقوله: يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئتها.

وهذا مجتمع عليه أنَّ القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته كلها أن يقرأ على سبعة أحرف ولا شيء منها، ولا يمكن ذلك فيها، بل لا يوجد في القرآن كلمة تحمل أن تقرأ على سبعة أحرف إلا قليلاً، مثل: «عبد الطاغوت» و«تشابه علينا» و«عذاب بنيس» ونحو ذلك... وذلك يسير جداً، وهذا بين واضح يغني عن الأكتاف فيه.

وقد اختلف الناس في معنى هذا الحديث اختلافاً كبيراً:

فقال الخليل بن أحمد: معنى قوله «سبعة أحرف»: سبع قراءات، والحرف هاهنا القراءة . وقال غيره: هي سبعة أنحاء، كل نحو منها جزء من أجزاء القرآن خلاف للأنحاء غيره، وذهبوا إلى أنَّ كل حرف منها هو صنف من الأصناف، نحو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ...﴾ وكان معنى الحرف الذي يعبد الله عليه هو صنف من الأصناف ونوع من الأنواع التي يعبد الله عليها .

فنها: ما هو محمود عنده تبارك اسمه.

ومنها: ما هو بخلاف ذلك، فذهب هؤلاء في قول رسول الله ﷺ أنزل حديث يرويه سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ حدَّثناه محمد بن خليفة قال: حدَّثنا محمد بن الحسين قال: حدَّثنا أبو بكر بن أبي داود قال: حدَّثنا أحمد بن عمرو المصري قال: حدَّثنا ابن وهب قال: أخبرني حيوة بن شريح عن عُقيل بن خالد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد...» [وذكر كما تقدّم عن الباقلاني، ثم قال:]

وهذا الحديث مجتمع على ضعفه من جهة إسناده، وقد ردّه قوم من أهل النظر، منهم: أحمد بن أبي عمران قال: من قال في تأويل السبعة الأحرف هذا القول فتأويله فاسد، محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو يكون حلالاً لا ما سواه، لأنّه لا يجوز أن يكون القرآن يقرأ على أنّه حلال كلّ، أو حرام كلّ، أو أمثال كلّ.

ذكره الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران سمعه منه، وقال: هو كما قال ابن أبي عمران قال: واحتج ابن أبي عمران بحديث أبي بن كعب، أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ، فقال: «اقرأ القرآن على حرف، فاستزاده حتى بلغ سبعة أحرف...» .

وقال قوم: هي سبع لغات في القرآن مفترقات على لغات العرب كلها ينها ونزارها، لأن رسول الله ﷺ لم يجهل شيئاً منها، وكان قد أوتي جوامع الكلم.

وإلى هذا ذهب أبو عبيد في تأويل هذا الحديث، قال: ليس معناه أن يقرأ القرآن على سبعة أوجه، هذا موجود، ولكنه عندنا أنه نزل على سبع لغات مفترقة في جميع القرآن من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة قبيلة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، كذلك إلى السبعة، قال: وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظاً فيها من بعض، وذكر حديث ابن شهاب عن أنس: أن عثمان قال لهم حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: ما اختلفتم أنتم وزيد فيه، فكتبوا بلسان قريش، فإنه نزل بلسانهم. وذكر حديث ابن عباس أنه قال: نزل القرآن بلغة الكعبيين: كعب قريش وكعب خزاعة.

قيل: وكيف ذلك؟ قال: لأن الدار واحدة، قال أبو عبيد: يعني: أن خزاعة جيران قريش فأخذوا بلغتهم، وذكر أخباراً قد ذكرنا أكثرها في هذا الكتاب والحمد لله.

وقال آخرون: هذه اللغات كلها السبعة إنما تكون في مضر، واحتجوا بقول عثمان نزل القرآن بلسان مضر، وقالوا: جائز أن يكون منها لقريش، ومنها لكتانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضبة، ومنها لقيس، فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات على هذه المراتب .

وقد روى عن ابن مسعود: أنه كان يحب أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مضر، وأنكر آخرون أن تكون كلها في مضر، وقالوا في مضر شواذ، لا يجوز أن يقرأ القرآن عليها، مثل كشكشة قيس وعنينة تميم، فأما كشكشة قيس، فإنهم يجعلون كاف

المؤث شيئا، فيقولون في ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ مريم ٢٤: «جعل رَبِّشَ تَحْتَشَ سَرِيًّا». وأما عنعنة تميم فيقولون في «أُن»: «عَن» فيقولون: (عَسَى. اللهُ عَن يَأْتِي بِالْفَتْح). وبعضهم يبدل السين تاء، فيقول في الناس: «الَنَات» وفي أكياس «أَكِيَات»، وهذه لغات يرغب بالقرآن عنها، ولا يحفظ عن السلف فيه شيء منها .

وقال آخرون: أما بدل الهمزة عينًا وبدل حروف الحلق بعضها من بعض، فمشهور عن الفصحاء وقد قرأ به الجلَّة، وقد احتجوا بقراءة ابن مسعود (ليسجنه عَتَى حين)...

١ - أخبرنا عبدالله بن محمد قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَرَأَ رَجُلٌ: (مَنْ بَعْدَ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جَنَّهُ عَتَى حِينَ)، فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ أَقْرَأَهَا؟ قَالَ: أَقْرَأَهَا ابْنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: ﴿حَتَّى حِينَ﴾ وَكَتَبَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ: أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي هَذَا فَأَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَلَا تَقْرَأَهُمْ بِلُغَةِ هُذَيْلٍ، وَالسَّلَامُ .

ويحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار، لا أنَّ ما قرأ به ابن مسعود لا يجوز، وإذا أبيح لنا قراءته على كلِّ ما أنزل، فجائز الاختيار فيما أنزل عندي والله أعلم .

وقد رُوِيَ عن عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ مِثْلَ قَوْلِ عُمَرَ هَذَا إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، بخلاف الرواية الأولى، وهذا أثبت عنه، لأنَّه من رواية ثقات أهل المدينة ... [ثم ذكر خبر ابن شهاب وأنس بن مالك في اختلاف أهل الشام والعراق في القرآن عن حذيفة ... كما تقدَّم في الجزء الثالث من هذا الكتاب، باب جمع القرآن، وقال:]

قال أبو عمر: قول من قال: إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، معناه عندي: في الأغلب

والله أعلم، لأنّ غير لغة قُرَيْش موجودة في صحيح القراءات، من تحقيق الهمزات ونحوها، وقُرَيْش لا تهمز.

وقد روى الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، صار في عجز هوازن منها خمسة، عجز هوازن: ثقيف، وبنو سعد بن بكر، وبنو جشم، وبنو نصر بن معاوية.

قال أبو حاتم: خَصَّ هؤلاء دون ربيعة وسائر العرب، لقرب جوارهم من مولد النَّبِيِّ ﷺ ومنزل الوحي، وإنما ربيعة ومُضَرّ اخوان، قالوا: وأحبّ الألفاظ واللغات إلينا أن يقرأ بها لغات قريش، ثم أدناهم من بطون مُضَرّ. **قال أبو عمر:** هو حديث لا يثبت من جهة النقل.

وقد روي عن سعيد بن المسيّب أنّه قال: «نزل القرآن على لغة هذا الحيّ من وُلد هوازن وثقيف». وإسناد حديث سعيد هذا أيضاً غير صحيح.

قال الكلبي في قوله: «أنزل القرآن على سبع أحرف»، قال: خمسة منها لهوازن، وحزفان لسائر الناس.

وأكثر أهل العلم أن يكون معنى حديث النَّبِيِّ ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» سبع لغات، وقالوا: هذا لا معنى له، لأنّه لو كان ذلك، لم ينكر القوم في أوّل الأمر بعضهم على بعض، لأنّه من كانت لغته شيئاً قد جبل وطبع عليه وفطر به، لم ينكر عليه.

وفي حديث مالك عن ابن شهاب المذكور في هذا الباب ردّ قول من قال: سبع لغات، لأنّ عمر بن الخطّاب قرشيّ عدويّ، وهشام بن حكيم بن جزام قرشيّ أسديّ، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، كما محال أن يقرىء رسول الله ﷺ واحداً منهما بغير ما يعرفه من لغته، والأحاديث «الضحاح» المرفوعة كلّها تدلّ على نحو ما يدلّ عليه حديث عمر هذا.

وقالوا: إنما معنى السبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المثقفة المتقاربة بالفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلم، وعلى هذا الكثير من أهل العلم.

فأما الآثار المرفوعة، فمنها ما حدثناه عبدالرحمان بن عبدالله بن خالد، حدثنا أبو العباس تميم، قال: حدثنا عيسى بن مسكين، قال: حدثنا سحنون، حدثنا ابن وهب قال: أخبرني سليمان بن بلال عن يزيد بن خصيفة، عن بشر بن سعيد ... [وذكر كما تقدم عن الظبري، رقم ٢٨].

وروى جرير بن عبد الحميد عن مغيرة، عن واصل بن حيان ... [وذكر كما تقدم عن الظبري، رقم ٣].

٢ - وروى حماد بن سلمة قال: أخبرني حميد عن أنس، عن عبادة بن الصامت عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

٣ - وروى همام بن يحيى عن قتادة، عن يحيى بن يعمر، عن سليمان بن صرد، عن أبي بن كعب، قال: قرأ أبي آية، وقرأ ابن مسعود آية خلافها، وقرأ رجل آخر خلافهما، فأتينا النبي ﷺ فقلنا: ألم تقرأ آية كذا وكذا، كذا وكذا؟ وقال ابن مسعود: ألم تقرأ آية كذا وكذا؟ فقال النبي ﷺ: «كلكم مُحسِن مجمل، قال قلت: ما كلنا أحسن ولا أجمل، قال: فضرب صدري وقال: يا أباي إني أقرئت القرآن فقلت على حرف، أو حرفين؟ فقال لي الملك الذي عندي: على حرفين، فقلت: على حرفين أو ثلاثة؟ فقال لي الملك الذي معي: على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، هكذا حتى بلغ سبعة أحرف ليس منها إلا شاف كافي. قلت: غفوراً رحيماً، أو قلت: سميماً حكيماً، أو قلت: عليماً حكيماً، أو عزيزاً حكيماً، أي ذلك قلت فإنه كما قلت». وزاد بعضهم في هذا الحديث: «ما لم تختم عذاباً برحمة، أو رحمة بعذاب».

قال أبو عمر: أما قوله في هذا الحديث: «قلت سميماً عليماً، وغفوراً رحيماً، وعليماً حكيماً، ونحو ذلك»، فإنما أراد به ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها،

أنها معانٍ متَّفِقٌ مفهومها مختلف، مسموعها لا تكون في شيء منها معنًى وضده، ولا وجه يخالف وجهًا خلافاً ينفيه أويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده وما أشبه ذلك .

وهذا كله يعضد قول من قال : إنَّ معنى السبعة الأحرف المذكورة في الحديث سبعة أوجه من الكلام المتَّفِق معناه المختلف لفظه، نحو: هلم وتعال، وعجل، وأسرع، وانظر، وآخر ونحو ذلك. وسنورد من الآثار وأقوال علماء الأمصار في هذا الباب ما يتبيّن لك به أنّ ما اخترناه هو الصواب فيه إن شاء الله.

فإنه أصحّ من قول من قال: سبع لغات مفترقات، لما قدّمنا ذكره، ولما هو موجود في القرآن بإجماع من كثرة اللغات المفترقات فيه، حتّى لو تقيّصت لكثير عددها ...

٤ - وأخبرنا محمد بن إبراهيم قال: حدّثنا محمد بن معاوية قال: حدّثنا أحمد بن شعيب قال: أخبرنا أحمد بن سليمان قال: حدّثنا غيب الله بن موسى قال: حدّثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن شقير العبدى، عن سليمان بن صرد، عن أبي بن كعب قال: سمعت رجلاً يقرأ، فقلت: من أقرأك؟ فقال رسول الله ﷺ فقلت: انطلق إليه، فانطلقنا إليه فقلت: استقرأه يا رسول الله، قال: «اقرأ» فقرأ، فقال رسول الله ﷺ: أحسنت، فقلت: أولم تقرّني كذا وكذا، قال: بلى! وأنت قد أحسنت، فقلت: بيدي قد أحسنت، قد أحسنت؟ قال: فضرب رسول الله ﷺ بيده في صدري، وقال: اللهم أذهب عن أبي الشك، قال: ففضضت عرقاً، وامتلاً جوفى فرقاً، قال: فقال النبي ﷺ: يا أباي إنّ ملكين أتياي، فقال أحدهما: اقرأ على حرف، قال الآخر: زده، قلت: زدني، قال: اقرأ على حرفين، قال الآخر: زد، قلت: زدني، قال: اقرأ على ثلاثة أحرف، قال الآخر: زد، قلت: زدني، قال: اقرأ على أربعة أحرف، قال الآخر: زد، قلت: زدني، قال: اقرأ على خمسة أحرف، قال الآخر: زد، قلت: زدني، قال: اقرأ على ستة أحرف، قال الآخر: زد، قلت: زدني، قال: اقرأ على سبعة أحرف،

فَالْقُرْآنُ أَنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْزَفٍ..»

٥ - وقرأت على أبي القاسم خَلْفَ بن القاسم، أَنَّ أبا الظاهر مُحَمَّدَ بن أحمد بن عبدالله ابن بَحِيرِ القاضي بمصر أَملى عليهم، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ جَعْفَرُ بن مُحَمَّدَ بن الحسن الْفَرِيَّابِيُّ الْقَاضِي، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الثَّقَلِيُّ قال: قرأت على معقل بن عُبيدالله، عن عِكْرَمَةَ بن خالد، عن سعيد بن جُبَيْر، عن ابن عباس، عن أَبِي بن كعب قال... [وذكر كما تَقَدَّمَ عن النَّسَائِيِّ، رقم ٤] .

٦ - وحَدَّثَنَا عبد الوارث بن سُفْيَان قال: حَدَّثَنَا قاسم بن أصبغ قال: حَدَّثَنَا أحمد ابن مُحَمَّدَ الْبَرْقِيُّ قال: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قال: حَدَّثَنَا عبد الوارث قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن جحادة عن الْحَكَمِ بن عُثَيْبَةَ، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أَبِي بن كعب قال: أتى جبريل النَّبِيُّ... [وذكر كما تَقَدَّمَ عن الطَّبْرِيِّ رقم ٣٤ ثم قال:] . وروى حديث أَبِي بن كعب هذا من وجوه.

وَالسُّورَةُ الَّتِي أَنْكَرَ فِيهَا أَبِي الْقِرَاءَةَ سُورَةُ النَّحْلِ، ذكر ذلك اللَّيْثُ بن سعد عن هِشَامِ بن سعد، عن عُبيدالله بن عمر، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أَبِي بن كعب وساق الحديث، وروى ذلك من وجوه . وأما حديث عاصم عن زَرٍّ، عن أَبِي فاختلف على عاصم فيه، فلم أرَ لذكره وجهًا.

٧ - وحَدَّثَنَا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سُفْيَان قالوا: حَدَّثَنَا قاسم بن أصبغ قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بن إِسْحَاق قال: حَدَّثَنَا ابن أَبِي أُوَيْسٍ قال: حَدَّثَنِي أَخِي عن سُلَيْمَانَ بن بلال، عن مُحَمَّدِ بن عَجْلَانَ، عن الْمُقْبَرِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «هَذَا الْقُرْآنُ أَنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْزَفٍ، فَاقْرَأُوا وَلَا حَرْجَ، وَلَكِنْ لَا تَخْتَمُوا ذِكْرَ آيَةِ رَحْمَةِ بَعْدَ ذَابٍ، وَلَا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ».

وهذه الآثار كلها تدلُّ على أنه لم يعن به سبع لغات، والله أعلم على ما تَقَدَّمَ ذكرنا له، وإنما هي أوجه تتفق معانيها، وتتسع ضروب الألفاظ فيها، إلا أنه ليس منها

ما يحيل معنى إلى ضده كالزحمة بالعذاب وشبهه.

٨ - وذكر يعقوب بن شيبه قال: حدثنا يحيى بن أبي بكير قال: حدثنا شيبان بن عبد الرحمن أبو معاوية عن عاصم بن أبي النجود، عن زرّ، عن عبد الله قال: أتيت المسجد فجلست إلى ناس وجلسوا إليّ، فاستقرأت رجلاً منهم سورة ما هي إلا ثلاثون آية، وهي: «حم الأحقاف»، فإذا هو يقرأ فيها حروفاً لا أقرأها، فقلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ، فاستقرأت آخر، فإذا هو يقرأ حروفاً لا أقرأها أنا ولا صاحبه، فقلت: من أقرأك؟ قال: أقرأني رسول الله ﷺ، فقلت: وأنا أقرأني رسول الله ﷺ، وما أنا بمفارقكما حتى أذهب بكما إلى رسول الله ﷺ، فانطلقت بهما حتى أتيت رسول الله ﷺ وعنده عليّ، فقلت: يا رسول الله! إنا اختلفنا في قراءتنا، فتمعّر وجهه حين ذكرت الاختلاف، وقال: «إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف»، وقال عليّ: «إن رسول الله يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علّم»، فلا أدري أسرّ إليه رسول الله ﷺ ما لم نسمع؟ أو علم الذي كان في نفسه فتكلّم به.

وكذلك رواه الأعمش وأبو بكر بن عيّاش وإسرائيل وحماد بن سلمة وأبان العطاء عن عاصم بإسناده ومعناه، ولم يذكر البصريّان - حماد وأبان - عليّاً، وقالوا: رجل.

وقال الأعمش في حديثه: ثم أسرّ إلى عليّ، فقال لنا عليّ: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علّمتم».

وقال أبو جعفر الطحاويّ في حديث عمرو وهشام بن حكيم المذكور في هذا الباب: قد علمنا؛ أنّ كلّ واحد منهما إنّما أنكر على صاحبه ألفاظاً قرأ بها الآخر ليس في ذلك حلال ولا حرام ولا زجر ولا أمر، وعلمنا بقول رسول الله ﷺ: «هكذا أنزلت» أنّ السبعة الأحراف التي نزل القرآن بها لا تختلف في أمر ولا نهى ولا حلال ولا حرام، وإنّما هي كمثّل قول الرجل للرجل: أقبل، وتعال، وهلمّ، واذن، ونحوها.

وذكر أكثر أحاديث هذا الباب حجة لهذا المذهب، وأبين ما ذكر في ذلك أن قال:

٩ - حَدَّثَنَا بَكَّارُ بْنُ قُتَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: «جاء جبريل إلى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اقْرَأْ عَلَيَّ حَرْفٌ، قَالَ فَقَالَ مِكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ، فَقَالَ: اقْرَأْ عَلَيَّ حَرْفَيْنِ، فَقَالَ مِكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ، حَتَّى بَلَغَ إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: اقْرَأْهُ فَكُلَّ شَافٍ كَافٍ، إِلَّا أَنْ تَخْلُطَ آيَةُ رَحْمَةٍ بِآيَةِ عَذَابٍ، أَوْ آيَةُ عَذَابٍ بِآيَةِ رَحْمَةٍ، عَلَى نَحْوِ: هَلَمْ، وَتَعَالَى، وَأَقْبَلَ، وَادْهَبَ، وَأَسْرَعَ، عَجَلٌ».

١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ فَارَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ قَالَ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: إِنَّمَا هَذِهِ الْأَحْرُفُ فِي الْأُمُورِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ تَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ ...

كَلَّ هَذِهِ الْأَحْرُفُ كَانَ يَقْرُؤُهَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ، فَهَذَا مَعْنَى الْحُرُوفِ الْمُرَادُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، إِلَّا أَنْ مَصْحَفَ عُثْمَانَ الَّذِي بِأَيْدِي النَّاسِ الْيَوْمَ هُوَ مِنْهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا أَهْلُ الْعِلْمِ فَاعْلَمُ.

وذكر ابن وهب في كتاب «الترغيب من جامع»^١ قال: قيل لمالك: أترى أن يقرأ بمثل ما قرأ عمر بن الخطاب: (فامضوا إلى ذكر الله)، فقال: ذلك جائز قال رسول الله ﷺ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَأُوا مِنْهُ مَا تيسَّرَ، وَمِثْلُ مَا تَعْلَمُونَ وَيَعْلَمُونَ...».

قال أبو عمر: معناه عندي: أن يقرأ به في غير الصلاة، وإنما ذكرنا ذلك عن مالك تفسيراً لمعنى الحديث، وإنما لم تجز القراءة به في الصلاة، لأن ما عدا مصحف عثمان

فلا يقطع عليه، وإنما يجري مجرى السنن التي نقلها الآحاد، لكن لا يقدم أحد على القطع في رده.

وقد روى عيسى عن ابن القاسم في المصاحف بقراءة ابن مسعود، قال: أرى أن يمنع الإمام من بيعه، ويضرب من قرأ به ويمنع ذلك.

وقد قال مالك: من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف، لم يصل وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك، إلا قوم شذوا لا يعرج عليهم، منهم الأعمش سليمان بن مهران، وهذا كله يدلك على أن السبعة الأحرف التي أشير إليها في الحديث ليس بأيدي الناس منها، إلا حرف زيد بن ثابت الذي جمع عليه عثمان المصحف.

١١ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسد وحلف بن القاسم بن سهل قال: أنبأنا محمد بن عبد الله الأصبهاني المقرئ قال: حدثنا أبو علي الأصبهاني المقرئ قال: حدثنا أبو علي الحسين بن صافي الصفار، أن عبد الله بن سليمان حدثهم قال: حدثنا أبو الظاهر، قال: سألت سفيان بن عيينة عن اختلاف قراءة المدني والعراقيين هل تدخل في السبعة الأحرف؟ فقال: لا، وإنما السبعة الأحرف كقولهم: هلم، أقبل، تعال، أي ذلك قلت أجزأك.

قال أبو طاهر: وقاله ابن وهب، قال أبو بكر محمد بن عبد الله الأصبهاني المقرئ: ومعنى قول سفيان: هذا أن ختلاف العراقيين والمدنيين راجع إلى حرف واحد من الأحرف السبعة.

وبه قال محمد بن جرير الطبري، وقال أبو جعفر الطحاوي: كانت هذه السبعة للناس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غيرها، لأنهم كانوا أميين لا يكتبون إلا القليل منهم، فكان يشق على كل ذي لغة منهم أن يتحول إلى غيرها من

اللغات، ولورام ذلك لم يتهيأ له إلا بمشقة عظيمة، فوسّع لهم في اختلاف الألفاظ، إذا كان المعنى متفقاً، فكانوا كذلك حتى كثر من يكتب منهم، وحتى عادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، فقرأوا بذلك على تحفظ ألفاظه، فلم يسعهم حينئذ أن يقرأوا بخلافها، وبأن بما ذكرنا أن تلك السبعة الأحرف إنما كانت في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضرورة، فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن إلى حرف واحد.

واحتج بحديث أبي بن كعب المذكور في هذا الباب من رواية ابن أبي ليل عنه قوله فيه ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَطْبِقُ ذَلِكَ فِي الْحَرْفِ وَالْحَرْفَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ حَتَّى بَلَغَ السَّبْعَةَ».

واحتج بحديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، واحتج بجمع أبي بكر الصديق للقرآن في جماعة الصحابة، ثم كتاب عثمان كذلك، وكلاهما عول فيه على زيد بن ثابت، فأما أبو بكر فأمر فيما جمع منه، وأما عثمان فأمره بإملائه من تلك الصُحف التي كتبها أبو بكر وكانت عند حفصة.

وقال بعض المتأخرين من أهل العلم بالقرآن: تدبرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة، منها ما تتغير حركته... [وذكر كما تقدم عن ابن قتيبة في باب اختلاف القراءات، ثم قال:]

وهذا يدلّك على قول العلماء: أن ليس بأيدي الناس من الحروف السبعة التي نزل القرآن عليها إلا حرف واحد، وهو صورة مصحف عثمان، وما دخل فيه ما يوافق صورته من الحركات واختلاف النقط من سائر الحروف... (٤: ٢٧٤-٢٩١)

الفصل الثامن عشر

نص العاصمي (٣٧٨ - ...) في «المباني لنظم المعاني»^١

في نزول القرآن على سبعة أحرف وما قيل في معانيه

أخبرنا الشيخ أبو عبد الله محمد بن الهيصم رحمته الله إجازة قال: أخبرنا أبو علي أحمد بن محمد قال: حدّثنا أبو سعيد الاصطخري القاضي، قال: حدّثنا أحمد بن المنصور الرمادي قال: حدّثنا عبد الرزاق بن همام، عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن مسورة بن مخزومة ... [وذكر كما تقدّم عن البخاري رقم ٢].

قال: وأخبرنا أبو علي قال: حدّثنا أبو سعيد قال: حدّثنا الرمادي قال: حدّثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن قتادة قال: قال أبي بن كعب: اختلفت أنا ورجل من أصحابي في آية، فترافعنا فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله، فقال: اقرأ يا أبي فقرأت. ثم قال للآخر: اقرأ فقرأ، فقال: كلا كما تحسن ومجمل، فقلت: ما كلانا محسن ومجمل، قال: دفع النبي صلى الله عليه وآله في صدري وقال: أي أبي، إن القرآن أنزل عليّ، فقيل لي: أعلى حرف أم على حرفين؟ فقلت: بل على حرفين، ثم قيل لي: أعلى حرفين أم على أربعة أحرف؟

١ - كان مؤلف هذا الكتاب مجهولاً لدينا في البداية، فأطلقنا عليه في الأجزاء الثلاثة السابقة من كتاب التصوص «صاحب المباني»، ثم أطلقنا عليه في الأجزاء اللاحقة اسم «العاصمي»، تعويلاً على رأي أحد المحققين الإيرانيين. ولكن محققاً آخر يسمي الدكتور محمود أحمد الشنقيطي، الأستاذ بقسم القراءات في كلية المعلمين بالمدينة المنورة، ادّعى سنة ١٤٢٦هـ في مقال له بعنوان «كتاب المباني لنظم المعاني لم يُعَدِّجْهول المؤلف»: «أن مؤلفه يدعى «أبو محمد حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام الطحيري كرامى المذهب» ودعم رأيه بأدلة مؤتلفة. وقد ارتأينا في هذا الأمر أن نعدّ العاصمي مؤلفاً لهذا الكتاب ريثما تنجلي الحقيقة (م).

فقلت: بل على أربعة أحرف. فلم يزل بي حتى انتهى إلى سبعة أحرف، كلها كافٍ شافٍ ما لم تختتم آية رحمة بآية عذاب، أو آية عذاب بآية رحمة، وإذا كانت عزيز حكيم، فقلت: سميع عليم، فإن الله سميعٌ عليمٌ.

وعن زُرَّين حُبَيْش، عن أبي بن كعب قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل، فقال: يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام والحجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: «يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف».

قلت: وقد تكلم الناس في السبعة الأحرف على قدمته، فمن حملها على المعاني قال: إنها وعدٌ ووعدٌ، وحلالٌ وحرامٌ، ومواعظٌ وأمثالٌ، واحتجاجٌ. ومنهم من قال: حلالٌ وحرامٌ، وأمرٌ ونهيٌ، وخبرٌ ما كان وخبرٌ ما يكون، وأمثالٌ.

وعن ابن مسعود قال: نزل القرآن على خمسة أحرف: حلالٌ وحرامٌ، ومحكمٌ ومتشابهٌ، وأمثالٌ، فأحلوا حلاله، وحرموا حرامه، واعملوا بمحكمه، وأمنوا بمتشابهه، واعتبروا بأمثاله.

وعن سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ، قال: «كان الكتاب الأول نزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، وأنزل القرآن على سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زجرٌ وأمرٌ، وحلالٌ وحرامٌ، ومحكمٌ ومتشابهٌ، وأمثالٌ، فأحلوا الحلال وحرموا الحرام، واعملوا بالمحكم، وأمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال»، فهو في هذين الحديثين على اعتبار معانيه دون ألفاظه إلا أنه مقصوفي أحدهما على خمسة أحرف.

وقد يحتمل أن لا يكون المراد من ذكر الخمسة عند كثير من أهل العلم، وكذلك ما ذكر من السبعة الأحرف لا يوجب أن تكون حروف القرآن مقصورة عليها، قالوا: وذلك بمنزلة قوله ﷺ خمسة لا يعلمها إلا الله، وليس يجب من ذلك أن يكون ما يختص علمه بالله سبحانه مقصوراً على الخمس.

وكقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ التوبة/٨٠ ، وليس تقنيطهم عن المغفرة مقصوراً على استغفاره لهم سبعين مرة ، حتى أنه لو زاد لغفرهم ، وعلى هذه الطريقة عند هؤلاء قد يمكن أن يكون للقرآن وجوه زائدة على الخمسة المذكورة في الحديث ، وحروف زائدة على السبعة .

وعن الإمام الهادي أبي عبد الله محمد بن كَرَام عليه السلام : أن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً ، ومحكمًا ومتشابهًا ، وأمثالاً ومواظَ ، ووعدًا ووعيدًا وأمراً ونهيًا ، وخواصَّ وعوامَّ ، وتعظيم الرّب تبارك وتعالى على ثلاثة عشر حرفًا ، والإيمان بهذه كلها ، والعمل بناسخها ومحكمها ، ولا يعمل بمنسوخها ومتشابهها ، ألا لا تفسروا القرآن برأيكم ، كما فسر أهل الأهواء . . .

ويحتمل أن يكون قد قصد من الوجوه التي ذكرها شرح الوجوه الخمسة من قبل أن الأمور والنهي قد يدخلان في التاسخ والمنسوخ .

وإنما ذكر الإمام الهادي عليه السلام هذ الفصل عقيب ما رَوَى حديث ابن مسعود ، قال : «نزل القرآن على خمسة أحرف ، لكل حرف منها ظهور وبطن» ، فيحتمل أن يكون قد ذهب عليه السلام إلى أن ذكر الحروف الخمسة والسبعة لا يوجب الاقتصار عليها على ما قدّمناه .

وكذلك يدخل الوعد ، والوعيد ، والمواظ ، وتعظيم الرّب في المحكم والمتشابه ، إذ لا تخلو جميعاً من أحد أمرين .

وكذلك يدخل في الخاص والعام ، وتدخل الأمثال في المواظ ، إلا أنه قد يعرف الأمر والنهي من لا يعرف التاسخ والمنسوخ .

وكذلك قد يعرفهما وغيرهما من الوعد والوعيد من لا يعرف حكم العام من الخاص ، فقد صار كل واحد مما ذكر وجهاً على حياله يحتاج إلى معرفة منفردة وإن كانت داخلة في الخمسة التي في الحديث ، وذلك بمنزلة من ذكر أسباع القرآن ؛

ثم ذكر السُّور، فإنَّ عدد السُّوريزيد على الأسباع ولكنها داخلة فيها .
وكذلك عدد الآيات يزيد على السُّور وهي داخلة فيها ، فليس يمتنع على هذا الوجه أن يكون ذكر الخمسة الأوجه مستغرقًا لجميع القرآن، وتكون السبعة الأحرف داخلة فيها .
ثمَّ الأوجه الثلاثة - وهي التي ذكرها الإمام الهادي عليه السلام - داخلة في السبعة وفي الخمسة على ما ذكرنا، إلَّا أنه يبعد أن يكون المراد من السبعة الأحرف ما ذهبوا إليه من أن اعتبار المعاني من حلالٍ وحرام، ووعيدٍ ووعيدٍ، ونحو ذلك من قبل أن الأخبار الواردة فيه من محاضرة عمر بن الخطَّاب هشام بن حكيم حزام، واختلاف أبي والأنصاري (رضي الله عنهما) في القراءة يدلُّ على أن اختلافهم كان في الألفاظ دون المعاني، ولذلك قال عليه السلام: «فاقرأ ما تيسر منه، وقال كلُّها كافٍ شافٍ. وقال لأبي: وإذا كانت عزيز حكيم، فقلت: سميع عليم، فإنَّ الله سميع عليم» .

فدلَّ ذلك على أن الرخصة في تغيير اللفظ على وفاق من المعنى، ويزيد ذلك وضوحًا ما رواه زر عن أبي، عن رسول الله ﷺ أنه قال: يا جبريل! لقد بعثت إلى قوم أميين... إلى آخر الخبر، وذلك أن الأمر لا يتسع على الأمي بخلاف غيره باختلاف المعاني، ولا يتسع عليه باختلاف الألفاظ وإبدال بعضها ببعض حتى أنه إن كان لسانه لا يطوع للفظه استبدل بها غيرها، مما ينوب منابها في المعنى.

وما رفعه ابن مسعود عن النبي ﷺ يفرق فيه بين السبعة الأبواب، والسبعة الأحرف، فإنه يحتمل أن يكون ما ذكر من الوجوه السبعة تفسيرًا لسبعة الأبواب دون السبعة الأحرف، ثم إن جماعة من أهل العلم ذهبوا إلى أن اختلافهما على سبيل اختلاف لغة العرب ، وذلك أن الله عزَّ وجلَّ أنزل القرآن على سبعة أوجه من لغات العرب متفرقة في القرآن .

وروي عن أبي صالح ، عن ابن عباس أنه قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرف يزد منها في هوازن خمسة أحرف، وفي سائر العرب حرفان» .

وقد ذُكر في غير هذا الحديث عن ابن عباس أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، خمسة منها للعجوز^١ من هوازن، سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصرين معاوية، وثقيف. ذكر خمسة أحرف، فنسبها إلى أربع قبائل».

وهذا لوجه له إلا اختلاف اللغات، وفيه من اليسر والسعة أن وجد كل قوم من ذوي اللغات المختلفة في ألفاظ القرآن ما وافق لغتهم التي نشأوا عليها، فكان ذلك أقرب إلى الاستئناس به والرغبة في حفظه وقراءته، ولم يسأموا ترك ما اعتادوه، ومفارقة ما ألفوه ونشؤوا عليه؛ لكني أرى الوجه أيضًا لا يتوسع في التهج الذي رامه ﷺ، حيث شكّا إلى جبريل أنه بُعث إلى قوم أميين.

وذلك أن كل لفظة وافقت لغة فريق من العرب خاصة، فإن الآخرين في استعمالها بمنزلة هذا الفريق، وإن لم توافق اللفظة لغتهم، فلم يحصل إذذاك بنزوله وفق لغتهم كبير طائل في اليسر والتوسعة، مع أنه قد روي عن السلف في بعض الألفاظ مما في القرآن أنه بلغة فارس، وفي بعضها أنه بلغة الروم.

وروي عن أبي إسحاق، عن عمرو بن شرحبيل قال: «ما من لسان إلا في القرآن». وعن أبي مسرة، عن أبي إسحاق قال: «في القرآن من كل لسان».

وروي عن بعض الأئمة: «أن معنى سبعة أحرف، سبع لغات متفرقة في القرآن ليست مقصورة على لغات العرب، وهي: الحبشية، والنبطية، والسريانية، والفارسية، والظحاوية، والرومية والعربية».

قال ومن الذي نزل بلغة الحبشة: الكفلان^٢، الضعفان^٣، عن سعيد بن جبير

١ - كذلك في الأصل. وفي تفسير الطبري ١: ٢٢: للعجوز من هوازن.

٢ - الحديث ٢٨.

٣ - البقرة ٢٦٥.

وأبي موسى. ومنها: الأَوَاهُ^١ للرحيم، عن أبي ميسرة، عن عمرو بن شرحبيل هو الشيخ. ومنها: المشكاة^٢ للكوّة، عن عكرمة ومجاهد. ومنها: الناشئة^٣، لقيام الليل، سعيد بن جبّير، عن ابن عباس، يقولون: نشأ قام. وعن السُّدِّي: هي بلحن الحبش: ناشئاً. ومنها: القسورة^٤، عن ابن عباس...

وأما التَّبْطِيتُ: فقلوه: طه، يارجل، عن عُمارة، عن عكرمة. ومنها سرّياً^٥ للتهر، عن سعيد بن جبّير قال: وهو سِرْبَا. ومنها: فَضْرُهُنَّ^٦، أي قَطْعَهُنَّ، عن عكرمة، عن ابن عباس. ومنها قوله: ﴿مَلَكُوثُ السَّمَوَاتِ﴾^٧، هو ملكوثا، عن عكرمة منقوطة ثلاث نقط. ومنها: سَجِيلٌ^٨ اسم للحجارة. عن عكرمة.

وأما السُّرْيَانِيَّةُ: فقلوه: طه، يارجل، عن قتادة، ومنها: الظُّورُ^٩ الجبل، عن مجاهد. ومنها: سِرْبَا، نهر الجبل، عن البراء بن عازب.

وأما الفارسية: فقلوه: ﴿مِنْ سَجِيلٍ﴾، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: من سَنَكٍ كُلٍّ، وعن مجاهد: أَوَّلُهَا حِجَارَةٌ وَآخِرُهَا طِينٌ.

وعن ابن عباس رواية أبي صالح: من طين يطبخ، كما يطبخ الآجَرُ، وهو بلغة

١ - التوبة/ ١١٤، هود/ ٧٥.

٢ - التور/ ٣٥.

٣ - المزمل/ ٦.

٤ - المدثر/ ٥١.

٥ - الكهف/ ٦١.

٦ - البقرة/ ٢٦٠.

٧ - النساء/ ٧٥.

٨ - هود/ ٨٢.

٩ - المؤمنون/ ٢٠.

فارس. ومنها: مقاليد، عن مجاهد أيضًا: مفاتيح بالفارسية.
 وأما الطحاوية فقولوه: ﴿وَعَسَاقًا﴾ للثتن، عن عبدالله بن بردة .
 وأما الزومية: فالفرذوس: البستان، عن أبي صالح و مجاهد. ومنها: القسطاس،
 العدل، عن مجاهد.

قالوا: وإنما ذكرها الله سبحانه في كتابه ليكون جامعًا لأصول الألسنة، وهذه
 أصول اللغات، وما سواها فروع لها، ولأنها كانت أقرب إلى العرب ديارًا ومنازل،
 فاختلطوا بهم، ولم يكن الهند والسند والتُّرك كذلك، لبُعد الديار وتناي المزار.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون في القرآن غير لغة العرب؟ وقد قال الله تعالى:
 ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ فُصِّلَتْ / ٣، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ الشعراء / ١٩٥.

قلنا: إنَّ الكلمة وإن كان أصلها من لغةٍ أخرى، فإنَّها إذا عُرِفَتْ في العربيَّة،
 واستعملها أهلها، فقد صارت عربيَّة كسائر ما تتخاطب عليه العرب من كلامها،
 لذلك جاز أن يخاطب الله بها العرب. ألا ترى أنَّ العربيَّ إذا قال لصاحبه: اشترلي
 تَرَجِّجِينَ، فإنَّ هذا الاسم، وإن كان مُعَرَّبًا من الفارسيَّة، فإنَّه يُفْهَم به المراد؟ كما أنَّه
 لو قال: اشترلي عسلًا، فهم المرادُ منه ... [ثمَّ استشهد بشعر، وإن شئت فراجع].

وقد قال قوم تحاشيًا عن أن يكون في القرآن ما ليس من لغة العرب: إنَّ هذه
 الألفاظ التي نسبت إلى سائر اللغات المختلفة وقعت من العربيَّة وفق كلامهم، ليس
 أنَّها من لغتهم، كما يقال بالعربيَّة: «كوز» وهي بالفارسيَّة: «كوزة»، ويقال بالعربيَّة:
 «جوز» وهو بالفارسيَّة «كوز». وليس ذلك من حيث إنَّ العربيَّ عند ما يقول ذلك
 يتكلَّم بالفارسيَّة أو الفارسي يتكلَّم بالعربيَّة. وكذلك إذا قال: «درهم»، أو قال:
 «دينار»، أو «قلم»، أو «دواة».

وكانت هذه الأسماء هي في العربيَّة والعجميَّة جميعًا على صيغة واحدة وفاقًا وقع
 من اللّغتين. ولا يكره أن يكون من اللّغتين كما يوافق بعضها بعضًا على سبيل

الاتفاق، دون قصدٍ من أصحابها أن يتكلموا بغير لغتهم، حتى تصير من لغتهم، كما أنهم قد يتعارفون بالتَّسمي بأسماء صيغت على غير لغتهم.

ولا يستنكر مع ذلك أن يتعارفوا فيما بينهم استعمال ألفاظ من غير لغتهم. و كما قد تستعمل بالفارسية ألفاظ من العربية، حتى أنه لو تكلم الفارسي في بعضها بما هو محض الفارسية لاستغنى المعنى به عند من لا لسان له إلا الفارسية، لجعله^١ أصلاً.

وروي عن الحسن بن ذكوان، عن الحسن، عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه سُئِلَ عن قول رسول الله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ»، قال: صدقوا^٢، أُنزل القرآن على سبعة أحرف، وأكثر من ذلك على كلام العرب، بكل شيء كان المعنى فيه واحداً في العربية، فإذا تكلمت به كان صواباً، فقد نزل على سبعة أحرف، وعلى أكثر من ذلك، وعلى أكثر من بضعة وعشرين حرفاً، إذا كان جائزاً في كلام العرب. ولكن الذي قال رسول الله ﷺ: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ»، وإنما يعني به: أن القرآن إنما هو جدال، وأمثال، وأحكام، وترغيب، وترهيب، وأمر، ونهي.

قلت: فقد صرف علي عليه السلام فائدة الخبر إلى اختلاف المعاني دون الألفاظ، وجعل الألفاظ المجازة في القرآن زيادةً على سبعة.

وقد قلنا: إن فحوى الأخبار التي تقدّمت روايتها يقتضي اختلاف الألفاظ، ولولا ذلك لم يقل: «فأقرأوا ما تيسر».

وقال القيني في قول النبي ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف»: تأويله على سبعة أوجه من اللغات متفرقة في القرآن. قال: ولقد تدبّرت وجوه الاختلاف

١ - في الأصل: أو لجعله.

٢ - أي الرواة.

في القراءة، فوجدتها على سبعة أوجه... [وذكر كما تقدّم عن ابن قُتيبة في باب «اختلاف القراءات»، ثم قال:]

وقال الشيخ محمد بن الهيصم: إنّ القينيّ (عفا الله عنّا وعنه) قد أحسن الترتيب لهذه الوجوه، ولكنّه إن كان قصد من ذكرها تبين اللّغات السّبع التي زعم أنّها متفرقة في القرآن، وحمل عليها قول النّبيّ ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أوجه»، فإنّه لم يضع البيان موضعه، وذلك أنّ اختلاف الألفاظ التي تختلف فيها المعاني لا يعتبر في اختلاف اللّغات، ولو كان ذلك اختلاف اللّغات لكان الواحد، إذا قال: جاء زيدٌ، وقال آخر: ذهب عمرو، كانا قد تكلمّا بلغتين مختلفين. ولكن في القرآن أكثر من ألوف اللّغات من حيث إنّ كلّ لفظة خالفت اللفظة الأخرى تكون لغة منفردة، وهو مع ذلك قد اعتبر في هذا الترتيب ما تختلف صورته في الكتاب وما لا تختلف. ومعلوم أنّه لمدخل في صورة الكتاب في اختلاف اللّغات، وإنّما تعتبر اللّغة بالألفاظ دون صور الكتاب، وأيضًا فإنّه اعتبر فيما يختلف بالإعراب أو الحروف ما يغيّر المعنى فجعله وجهًا، وما لا يغيّر المعنى فجعله وجهًا آخر، ولم يعتبر في الزيادة ما يفيد زيادة معنى وهو السّابع.

وقوله: ﴿تَفَجَّهْ﴾ إذا زيد فيه «أنّى»، لم تفد زيادته فائدة، ولو أنّه اعتبر هذا في الزيادة فجعلها وجهين كانت الوجوه تكون ثمانية، وليس اعتبار ذلك حيث اعتبره بأقلّ منه حيث تركه. وشيء آخر، وهو أنّا لم نخير فيما يختلف فيه المعنى لنقرأه كيف شئنا، وليس في اختلاف اللّغات باختلاف المعاني سعة على قارئ القرآن، إذ لا بدّ من تحفّظ كلّ شيء منها وذلك زيادة في شغله.

وقد قال أبو عبيد في معنى السّبعة الأحرف: إنّها سبع لغات متفرقة في القرآن،

١ - كذلك في الأصل، والصواب: «صورة».

٢ - في الأصل: وجهًا واحدًا.

وذكر مثله الأزهري عن المنذري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى، إلا أنهم لم يذكروا تلك الأحرف، ولم يبينوا سبيل قصر الخبر على سبعة.

قال: والذي عندي في هذا المعنى: أن الواجب فيما جاء من إنزال القرآن على سبعة أحرف، هو أن نعتبر ما هي الفائدة من ذلك أولاً، ثم يحمل الخبر على ما هو أخرى بها^٢ وأوفق لها.

وقد دلّ حديث عمر بن الخطاب؛ أن الفائدة من ذلك اليسر والسعة في قراءته، ودلّ حديث زرّ عن أبي علي؛ أن الفائدة منها التسهيل على من يقرؤه أمياً لا يقطع له لسانه لإقامة حروفه، أو شيخاً كبيراً قد نشأ على لغةٍ تختلف ببعض حروفها ظاهر التلاوة حتى تمرّت عليها طباعه، واستمرت بها عادته، فتعذر عليه الإقلاع عنها والتّقلّل إلى غيرها، وكان التيسير في الحروف السبعة عندي على ما تدلّ عليه هذه الأخبار على وجهين:

[الوجه الأول] - وجه من ذلك: أن يكون القارئ في سعة من قراءته حتى أنه لو زلّ عن ظاهر لفظ القرآن على سبيل السهولة إلى ما لا يتبعّد معناه عن ذلك اللفظ نفسه، أو عن سائر ما في القرآن من نحوه لم يلزمه من ذلك إثمٌ، ولم يوجّه إليه في ذلك حرجٌ. وذلك أن وجوهاً من الزّلل في القرآن هي بحيث إن زلّ عنها التّالي للقرآن قطعت عليه صلاته، وعليه أن يفزع منها إلى الصّواب متنذباً على ما فرط منه، مستظهراً بالاستغفار على تدارك الغلط فيه.

ووجوه منها بحيث لا تقطع الصّلاة، وإن كانت بخلاف ما عليه القراءة، وهي الوجوه التي يشاكل سبيل الخارج إليها في مخالفته لظاهر التّلاوة سبيل الاختلاف الذي به قد نزل القرآن . . . [ثم ذكر أمثلة من ذلك، وإن شئت فراجع].

١ - في الأصل: ما قصره.

٢ - في الأصل: إليها.

وأما الوجه الثاني - فهو ما أباح الله تعالى لنبيه ﷺ والمؤمنين أن يُقرئوا كل من أتاهم ممن نشأ على لغةٍ يعتادها من لغات العرب على حسب ما يتيسر عليه. وأن لا يسوموه تكلف ما يخالف لغته، فيقطعه ذلك عن الرغبة في حفظ القرآن والقيام به، وذلك بمنزلة الهدلي إذا قرأ: «عَتَى حِينَ» بدل «حَتَى حِينَ»، إذ هي لغته، والأسدي يقرأ: «يَغْلَمُونَ»، و«تَسْوَدُّ وُجُوهُ»، و«أَلَمْ إَعْهَدْ إِلَيْكُمْ».

وذكر أبو حاتم السجستاني: أنه سمع حترش بن ثمال - وهو عربي فصيح - يقول في خطبته: «الحمد لله إحمده وإستعينه، وإتوكل عليه»، فيكسر الألفات كلها. وأكثر العرب يحملون القاف تقارب الكاف في السماع، ورأيت غير واحد منهم يجعل الجيم كلها تقارب الباء ضرباً من المقاربة، وهؤلاء لو أخذوا بما يخالف عادتهم لتعسر ذلك عليهم، فيسر الله عليهم بلطفه ليقرا كل فريق منهم بما هو عادته، وليس لغيرهم أن يسلك في القراءة مسلكهم، ولكن يلزم التلاوة المنقولة عن رسول الله ﷺ.

وكان هذا التيسير من الله تعالى، بأن أنزل القرآن على سبعة أحرف، أي على سبعة أوجه تتخالف بها لغات العرب وعاداتهم، ليكون ذلك دليلاً على أن ما يجري ذلك المجرى مما يخرج إليه الغالط ليس فيه إثمٌ ولا حرج، وكذلك ما يجري مجراه مما تجزأ إليه طباع من نشأ على لغةٍ تخالف ظاهر التلاوة، لم تلزمه فيه لائمة، ولولا ذلك وكان يكون الأمر مقصوراً على ما نزل في القرآن من الاختلاف فقط، لم يكن في ذلك كثير يُسر، بل كان حفظ تلك الوجوه زيادةً في الشغل، لكنها لما صارت دليلاً على اليسر الذي ذكرناه في وضع الحرج عما يشاكلها من اللفظ ويخالف ظاهر التلاوة، عظمت فائدتها واتسع الأمر بها وتيسر.

قال شيخنا: ثم إنّي تدبرْتُ الوجوه التي تتخالف بها لغات العرب، فوجدتها على سبعة أنحاء لاتزيد ولا تنقص، وبجميع ذلك نزل القرآن.

فالوجه الأول - منها: إبدال لفظٍ بلفظٍ آخر بمنزله، فإن منهم من لا يكاد يعرف

إِلَّا الْحَوْتُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: سَمَكٌ، وَلَا يَكَادُ يَقُولُ: حُوْتُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: عَشْبٌ،
وَأَخْرِيَقُولُ: كَلَاءٌ، وَأَخْرِيَقُولُ: حَشِيشٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: نَامُ فَلَانٌ، وَلَا يَكَادُ يَقُولُ: رَقْدٌ، وَأَخْرُونَ يَقُولُونَ: رَقْدٌ وَيَتَعَارَفُونَهُ.
وَلَقَدْ قُلْتُ فِي «الْبَادِيَةِ» وَأَنَا أَكَلَمُ بَعْضَ الْأَعْرَابِ: هَذَا طَرِيقٌ وَعَرٌ، فَقَالَ: وَمَا وَعَرٌ؟
فَقُلْتُ: حَشِشٌ، ثُمَّ قُلْتُ: أَمَّا فِي كَلَامِكُمْ وَعَرٌ؟ قَالَ: لَا، وَلَسْنَا نَعْرِفُ إِلَّا الْحَشْنَ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ
سَكِينٍ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ذَلِكَ أَوَّلُ يَوْمٍ سَمِعْتُ سَكِينًا، مَا كُنْتُ أَعْرِفُ إِلَّا الْمُدَى ...

وَالْوَجْهَ الثَّانِي - إِبْدَالُ حَرْفٍ بِحَرْفٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ: أُعْطِيتُ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ
يَقُولُ: أَنْطِيتُ بِالْتُونِ، وَيَقُولُونَ: قَهْرَنِي فَلَانٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كَهْرَنِي. وَيَقُولُونَ:
مَدَحْتُهُ وَمَدَهْتُهُ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ وَأَرْقَيْتُهُ، وَسَحَقْتُ الرَّعْفَرَانَ وَسَهَكْتُهُ. وَيَقُولُونَ لِلْقَبْرِ:
حَدَثٌ، وَجَدَفٌ، وَتُومٌ، وَفُومٌ، وَمَعَاثِيرُ وَمَعَاوِيرُ.

وَبِمَنْزِلَتِهِ مَا يَبْدُلُ بَعْضُهُمْ أَلْفَ لَامٍ التَّعْرِيفَ بِأَلْفِ مِيمٍ، رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ
يَوْمَ الذَّارِ لَعْمَانُ: طَابَ امْتَضَرَبٌ، أَيْ طَابَ الْمَضْرَبُ. وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَاءُ فِي أَمْسَفَرٍ»، وَذَلِكَ عَلَى لُغَةِ دُوسٍ. وَكَذَلِكَ تَمِيمٌ
تَبَدَّلَ مَكَانَ الْهَمْزَةِ عَيْنًا، وَيَنْشُدُونَ عَنْ ذِي الرُّمَّةِ:

أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءَ الصَّبَابَةِ فِي عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَتَّبِعُوا الدَّهْبَ بِالدَّهْبِ إِلَّا مِثْلًا
بِمِثْلٍ، وَلَا تَتَّبِعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تَشْقُوا بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَتَّبِعُوا
شَيْئًا مِنْهُ غَالِبًا يَنَاجِزُ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ قَالَ: أَنْظِرْنِي حَتَّى أَلْجَ بَيْتِي فَلَا تَنْظُرُوهُ، فَإِنِّي
أَخَافُ الزِّمًا، يَعْنِي: الزَّبَا. وَقَدْ يُقَالُ: لَازِمٌ فِي مَعْنَى لَازِبٍ، وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿الصِّرَاطُ﴾
قُرِئَ بِالضَّادِ وَالسِّينِ جَمِيعًا.

وَرَوَى عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ: ﴿وَالنَّحْلَ بِاسِقَاتٍ﴾ ق/١٠، قال سُفْيَانُ: بِالضَّادِ .
وروى إسرائيل، عن زيادة بن علاقة، عن قُطْبَةَ، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ
فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالنَّحْلَ بِاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ ق/١٠، فَدَّ نَضِيدٌ، وَهُوَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ
بِالسِّينِ، وَهَذَا يَبْدُلُ تَبْدُلَ الْأَلْفِ بَدَلَ الْوَاوِ مِنْ وَلَدِهِ ... [ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِشَعْرٍ].
وقد يقولون: أَحَدَانِ بِمَعْنَى وَحْدَانِ، وَيَقُولُونَ: إِسَادَةٌ وَإِسَادَةٌ، وَكَافٌ وَإِكَافٌ،
وَوِشَاحٌ وَإِشَاحٌ. وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ الْمُرْسَلَاتِ/١١، بِمَعْنَى «وُقِفَتْ»،
وهَذَا يَبْدُلُ أَيْضًا تَضَعُ مَتَى مَوْضِعَ مِنْ ... [ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِشَعْرٍ]
وقد ذكرنا أَنَّ الَّذِينَ كَتَبُوا الْمُصْحَفَ اخْتَلَفُوا فِي «التَّابُوتِ» وَ«التَّابُوهِ»، وَهَذَا
الضَّرْبُ الَّذِي هُوَ إِبْدَالُ حَرْفٍ بِحَرْفٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ غَيْرُ قَلِيلٍ .

والوجه الثالث - تقديم وتأخير، إمّا في الكلمة، وإمّا في الحروف.
فأما في الكلمة فذلك: شائع في سائر العرب، تقول: سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ، وَسَلِبَ ثَوْبُ
زَيْدٍ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَلَرُبَّمَا يَخْتَلِفُ بِهِ الْمَعْنَى عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّفَاوُتِ لَا يَكَادُ يَكُونُ
اِخْتِلَافًا، كَقَوْلِهِمْ: عَرَضْتُ التَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، وَعَرَضْتُ الْحَوْضَ عَلَى التَّاقَةِ .
ولعلَّ بعض العرب أَلَزَمَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ تَقَدُّمَ لَفْظَةٍ، وَبَعْضُهُمْ تَقَدَّمَ أَحْرَفٍ، فَيَكُونُ
ذَلِكَ اِخْتِلَافًا فِي اللُّغَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿لَا يَتَّالِ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾
البقرة / ١٢٤، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ؛ وَقُرِئَ أَيْضًا: «الظَّالِمُونَ» . وَقُرِئَ: ﴿فَتَلْتُمِ آدَمَ مِنْ
رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ البقرة / ٣٧، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لآدَمَ، وَقُرِئَ بِنَصْبِ آدَمَ، وَ«كَلِمَاتٌ» رَفْعٌ
عَلَى أَنَّ الْكَلِمَاتِ هِيَ الَّتِي تَلَقَّاهُ . وَقُرِئَ: «فَيَقْتُلُونَ»، «وَيَقْتُلُونَ» وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وأما في الحروف فكقولهم: صَعَقَ وَصَقَعَ، وَجَبَذَ وَجَذَبَ، وَبَثَّرَ عَمِيقَةً وَمَعِيقَةً،
وَأَحْجَمْتُ عَنِ الْأَمْرِ وَأَجْحَمْتُ، وَمَا أَطْيَبَهُ وَأَيْطَبَهُ، وَرَجُلٌ أَعْزَلَ وَأَزْعَلَ، وَاعْتَاقَهُ

الأمر واعتقاه، واعتماد واعتمى، ونحو ذلك. وهذا اختلاف في اللغة بلا شك.
وفي القرآن: ﴿أَقْلَمَ يَنَاسٍ الَّذِينَ﴾ الرعد/٣١، وأيضًا: ﴿أَقْلَمَ يَنَاسٍ﴾^١. ﴿وَكَاثِرِينَ مِنْ ذَاكِ﴾، العنكبوت/٦٠، بتقديم الهمزة على حرف الاعتلال وتأخير عنه.
﴿بَعْدَآبٍ يَبِيسٍ﴾ الأعراف/١٦٥، بتقديم الهمز على الياء على وزن فاعيل، «وبَيَّاسٍ» بتأخير الهمز عن الياء مثال فاعيل^٢.

والوجه الرابع - زيادة حرف أو نقصانه، وذلك بمنزلة قول من يقول من العرب: تَغْرِيفَنَ، وَتُعْطِيَنَ، وَمَالِيَنَ، وَدَارِيَنَ. وفي القرآن: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَنَ * هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَنَ﴾. الحاقة/٢٨ - ٢٩، ومنهم من يسقط بعض الحروف ترحيمًا، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ﴾ هود/١٧.

وَرُوي عن أراكة، عن عليّ قال: سمعتُ النَّبِيَّ ﷺ يقرأ: ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ الزخرف/٧٧، بغير كافٍ. وقد رُوِيث عن النَّبِيَّ ﷺ يائبات الكاف، وعليه النَّاسُ. وقد تقول العرب: يا صاح، أي يا صاحب، ويا حار، أي يا حارث. ويقولون: عم صباحًا، أي: أنعم صباحًا... [ثم استشهد بشعر]...

والوجه الخامس - اختلاف حركات البناء، مثل قول بعض العرب في الجواب: نَعَمْ. وبعضهم يقول: نَعَم. ومثل: البُخْلُ والبَخْل، الكِبْد والكَيْد، ومَيْسَرَة ومَيْسَرَة. ومثل قول بعضهم: يَخْسَبُ بفتحها، ومن ذلك كسر مَنْ كسر أول الفعل المضارع، فقال: يَغْلَمُ وإِغْلَمُ، ونحو ذلك. ومنه إشمام بعضهم الضمة في قوله: وإذا قِيلَ وغيض ونحوه.

والوجه السادس - اختلاف الأعراب، من نحو قول الهذلي: ما زيدٌ حاضرٌ.

١ - انظر: المقنع: ٩١، والتيسير: ١٢٩.

٢ - انظر: التيسير: ١١٤.

قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ يوسف/٣١، وقرأ ابن مسعود على لغة هذيل: (ما هذا بَشَرٌ) . وقد ذكر من لغة بلحارث بن كعب أنهم يقولون: مررت ببرجلان، وقبضتُ منه درهمان، وجلستُ بين يداهُ، وركبتُ علاهُ... [ثم استشهد بشعر].

والوجه السابع - هو إشباع الصّوت بالتّفخيم والإظهار، أو الاقتصار به بالإضجاع والإدغام، وأكثر الإضجاع في لهم، ولغة الحجاز على التّفخيم.

وقد روي عن زيد بن ثابت، أنّه قال: نزل القرآن بالتّفخيم، وإنّما أراد بذلك عندنا في العرض الأخير الذي عرّضه عليه رسول الله ﷺ وعلى أبيّ بن كعب، وذلك أنّه لو لا أنّ رسول الله ﷺ قد كان يميل في بعض الأوقات، إذا قرأ سورة (لم يكن) تستعمل الإمالة في القرآن جماعة، هم الأئمّة، ولم تكتب المصاحف بالياء في أمثال: ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ الضّحى / ١-٢. ولكنّ التّفخيم أعلا وأشهر في فُصحاء العرب وهو الأصل والإمالة داخله فيه، وليس التّفخيم والإمالة اختلافاً في نفس اللّغة، وإنّما ذلك اختلاف في اللّحن وتقدير الصّوت وتزيينه، وقد اختار كلّ فريق من العرب ما رآه وفق طباعه، واتّبعهم على اختلافهم متّبعون من غيرهم .

وكذلك الإدغام، فإنّه أمرٌ شائع في سائر العرب، ألا ترى أنّك لا تجد منهم إلّا من يُدغم لام المعرفة عند الحروف التي تخرج من طرف اللّسان، كالتاء والتّاء، والدّال والدّال، والتّون ونحوها . . .

فهذه الوجوه السبعة التي بها اختلفت لغات العرب قد أنزل الله باختلافها القرآن متفرّقا فيه، ليعلم بذلك أنّ من نزل عن ظاهر التّلاوة بمثله أو من تعدّر عليه ترك عادته، فخرج إلى نحو ما قد نزل به، فليس ملوّماً فيه ولا معاقباً عليه، وكلّ ذلك إذا كان فيما لم يختلف فيه المعاني، فإنّه إنّما ينسبُ إلى اختلاف اللّغات إذا لم يكن باختلاف المعاني، وأمّا إن اختلفت العبارة باختلاف المعنى، فذلك لا يقتضي الاختلاف في اللّغة، لأنّ اللّغات مبنية على اختلاف العبارات عن اختلاف المعاني.

ثم لا يقال: في اللغة الواحدة إنها لغات مختلفة من حيث عبرت عن معانٍ مختلفة بعبارات مختلفة.

لذلك قلنا: إن التيسير الذي حصل لهذه الأمة من إنزال الله تعالى القرآن على سبعة أحرف، أي على سبع لغات، إنما هو فيما لم تختلف فيه المعاني، وعلى ذلك دل ما روي عن الحسن، قال: قرأ أنس بن مالك: **(أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ * وَحَلَّلْنَا عَنْكَ وَزْرَكَ)**، قال الحسن: فقلت: يا أباحمة هذه قراءة أعرابية؟ قال: ولم؟ قلت: **(وَوَضَعْنَا عَنْكَ وَزْرَكَ)**، قال: ووضعنا، وحططنا، وحللنا كل قراءة؛ إن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: يا محمد! إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف، قال: زدني، قال: اثنين [قال: زدني]، قال: ثلاثة، قال: زدني، فلم يزل يستزيده حتى عد سبعة أحرف. قلت: ألا ترى أنه اعتبر الألفاظ المبيّنة عن معنى واحد دون ما يختلف به المعنى؟ وكذلك روى ابن سيرين، عن ابن مسعود أنه قال في اختلاف القراءات: إنها بمنزلة قولهم: هَلَمْ، وتعال، وأقبل.

وروي عن همام بن الحارث: أن أبا الدرداء كان يعلم رجلاً **﴿طَعَامُ الْإِيْمِ﴾** الدخان/٤٤، فقال: الرجل: (طعام اليتيم)، وكثره عشرين مرة، فقال: قل: (طعام الفاجر).

وعن أبي بن كعب أنه كان يقرئ رجلاً فارسياً، فكان إذا قرأ عليه: **﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ * طَعَامُ الْإِيْمِ﴾** الدخان/٤٣-٤٤، قال: (طعام اليتيم)، فمر به النبي ﷺ، فقال: (طعام الظالم)، ففصّح بها لسانه، فقال النبي ﷺ لأبي بن كعب: قوم لسانه وعلمه، فإنك ماجور، وإن الذي أنزله لم يلحن فيه، ولا الذي نزل به، ولا الذي أنزل عليه، وأنه قرآن عربي.

وعن الإمام أبي حنيفة رحمته الله، قال: حدثنا حماد، عن إبراهيم: أن ابن مسعود كان يقرئ رجلاً أعجمياً: **﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ * وَطَعَامُ الْإِيْمِ﴾**، فجعل الرجل يقول:

(طعام اليتيم)، فلما أعياه قال له عبدالله: أما تحسن أن تقول: (طعام الفاجر)؟ قلت: لقد روي الابتلاء بهذا العجمي لأبي الدرداء، ولأبي بن كعب، ولعبدالله ابن مسعود في هذه الكلمة الواحدة، والأقرب أن يكون هذا الابتلاء لهم في تارات مختلفة مع أنفس متغايرة، وذلك أن حرف ثاء مما يكثر تعذره على العجمي حتى يبدل بها حرف تاء. وسورة الدخان هي التي يرغب في حفظها الأميون والنساء وأهل البلادة، لما يذكر من فضل من قرأها، فلذلك كثرت البلوى في هذه الكلمة خاصة.

فإن قيل: إذا كان هذا التيسير الذي هو في السبعة الأحرف، إنما كان فيما لا يختلف المعنى فيه، فما قولكم في القراءات التي تختلف المعاني؟

قلنا: إنها صحيحة مُنزلة من عند الله، ولكتها خارجة من هذه السبعة الأحرف، وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظ التي تختلف معانيها ما يجري اختلافها مجرى التضاد والتناقض، لكن مجرى التغاير الذي لا تضاد فيه. ثم إنها تتجه على وجوه، فمنها: أن يختلف بها الحكم الشرعي على المبادلة بمنزلة ما قرئ قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ بالتصبي والكسر جميعاً، وإحدى القراءتين تقتضي فرض المسح، والأخرى فرض الغسل، وقد بينهما رسول الله ﷺ، فجعل المسح للابس الخف في وقته، والغسل لحاسر الرجل.

وروي عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وعن علي بن أبي طالب، جميعاً قالاً: من قرأ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ يرى المسح واجباً، ومن قرأ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ يرى الغسل واجباً، وجميعاً قالاً: يستقيم كلاهما، لأنهما قالاً: رأينا رسول الله ﷺ قال: هكذا وهكذا.

وهذا الضرب هو الذي لا تجوز القراءة به إلا إذا تواتر نقله، وثبت من الشارع بيانه، وليس يغدر من زل في مثله عما هو المنزل حتى يراجع الصواب، ويفزع إلى الاستغفار، وقد يكون ما يختلف فيه الحكم على غير المبادلة، لكن على الجمع بين الأمرين، كقوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ البقرة/٢٢٢، من (الظهر)، و(حَتَّى يَظْهَرْنَ) مشددة الظاء من

التَّطَهَّرَ، فَإِنَّ الْقِرَاءَتَيْنِ تَقْتَضِيَانِ حَكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ يُلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَائِضَ لَا يَقْرَبُهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَتَطَهَّرَ بِانْقِطَاعِ حَيْضِهَا، وَحَتَّى تَتَطَهَّرَ بِالْاِغْتِسَالِ.

ومثله قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا﴾ الحجرات/٦، وقوله تعالى: ﴿إِذَا صَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾ النساء/٤، وقُرئت: (فتبينوا)، وكلاهما جبان، التَّبَيَّنَ والتَّبَيَّنَتْ جميعاً لا يجوز ترك واحد منهما ... [ثم ذكر نماذج أخرى، وإن شئت فراجع، وقال:]

فأما تضاد المعاني وتناقضها فليس بوجود في كتاب الله تعالى وقراءة القرآن، إلا ما كان من ناسخ ومنسوخ، وذلك ليس بمضاد في المعنى، وإن ظنَّ به (ذلك) من لا يعرف حقيقة النسخ من قَبْلُ أَنَّ الأَمْرَ الْمُنْسُوخَ إِنَّمَا كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ وَإِرَادَتِهِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَلَمْ يَكْشِفْ عَنْهُ عِنْدَ مَبْدَأِ الأَمْرِ.

ثم لما أن تناهت مدة الأمر وحلَّ الأجل، أبان عن تناهيها، وكشف عن حكمه. وذلك بمنزلة أن يأمر الطبيب مريضاً بلزوم ضرب من الطعام الذي يراه أوفق به ولم يبين له الأجل، حتى إذا تغيرت حال المريض وعلم الطبيب أنَّ غير ذلك الطعام أوفق به، نهاه عنه وأمره بغيره، وليس في ذلك تضاد. ألا ترى أنه عَرَّوَجَلَّ لو أبان في أول الأمر عن الأجل والأمر المعاقب له، فقال: استقبلوا بيت المقدس بصلواتكم إلى تمام ثمانية عشر شهراً، ثم ولّوا وجوهكم شطر المسجد الحرام، لم يكن فيه تناقض ولا تضاد؟ وهذا القدر كافٍ في هذا.

الفصل التاسع عشر

نصّ ابن عطية (م: ٥٤١) في «المحرّر الوجيز»

باب معنى قول النبي ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ...»

اختلف الناس في معنى هذا الحديث اختلافاً شديداً؛

فذهب فريق من العلماء إلى أَنَّ تلك الحروف السبعة، هي فيما يتفق أن يقال: على سبعة أوجه فما دونها، ك تعال، وأقبل، وإلَيّ، ونحوي، وقصدي، وأقرب، وجيء، وكاللغات التي في «أَف»، وكالحروف التي في كتاب الله فيها قراءات كثيرة، وهذا قول ضعيف.

وقال ابن شهاب في كتاب «مسلم»: بلغني أَنَّ تلك السبعة الأحرف، إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لايختلف في حلال ولا حرام، وهذا كلام محتمل.

وقال فريق من العلماء: إِنَّ المراد بالسبعة الأحرف معاني كتاب الله تعالى، وهي: أمر ونهي، ووعد ووعيد، وقصص ومجادلة وأمثال، وهذا أيضاً ضعيف، لأن هذه لاتسمّى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع أَنَّ التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا في تحليل حرام ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وحكى صاحب «الدلائل» عن بعض العلماء وقد حكى نحوه القاضي أبو بكر بن الطيّب، قال: تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعة، منها: ما تتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته، مثل: (هُنَّ أَطْهَرُ) و (أَطْهَرُ). ومنها: ما لا تتغير صورته ويتغير معناه... [وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قتيبة وغيره في باب اختلاف القراءات، ثم ذكر

قول الباقلاني في معنى حديث الأحرف السبعة تفصيلاً، كما تقدّم عنه، وقال: [

قال المؤلف: انتهى ما جمعت من كلام القاضي أبي بكر رحمته الله، وإطلاقه البطлан على القول الذي حكاه رحمته الله فيه نظر، لأن المذهب الصحيح الذي قرّره آخرًا من قوله. ونقول في الجملة: إنّما صحّ وترتب من جهة اختلاف لغات العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، وهو اختلاف ليس بشديد التباين حتّى يجهل بعضهم ما عند بعض في الأكثر، وإنّما هو أنّ قريشًا استعملت في عبارتها شيئًا، واستعملت هذيل في ذلك المعنى شيئًا غيره، وسعد بن بكر غيره، والجميع كلامهم في الجملة ولغتهم.

واستدلال القاضي رحمته الله «بأن لغة عمر، وأبي، وهشام، وابن مسعود واحدة»، فيه نظر؛ لأن ما استعملته قريش في عباراتها ومنهم عمرو وهشام، وما استعملته الأنصار ومنهم: أبي وما استعملته هذيل، ومنهم: ابن مسعود يختلف، ومن ذلك التحو من الاختلاف هو الاختلاف في كتاب الله سبحانه، فليست لغتهم واحدة في كلّ شيء. وأيضًا فلو كانت لغتهم واحدة بأن يفرضهم جميعًا من قبيلة واحدة، لما كان اختلافهم حجة على من قال: «إن القرآن أنزل على سبع لغات»، لأنّ منكرتهم لم تكن، لأن المنكر سمع ما ليس في لغته فأنكره، وإنّما كانت لأنّه سمع خلاف ما قرأه النبي عليه السلام وعساه قد أقرأه ما ليس من لغته واستعمال قبيلته.

فكان القاضي رحمته الله إنّما أبطل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قصد في قوله: «على سبعة أحرف»، عدّ اللغات التي تختلف بجملة، وأن تكون سبعًا متباينة لسبع قبائل، تقرّ كل قبيلة القرآن كلّها بحرفها ولا تدخل عليها لغة غيرها، بل قصد النبي عليه السلام عنده عدّ الوجوه والظرائق المختلفة في كتاب الله مرّة من جهة لغة، ومرّة من جهة إعراب، وغير ذلك، ولا مرّة أنّ هذه الوجوه والظرائق إنّما اختلفت لاختلاف في العبارات بين

الجملة التي نزل القرآن بلسانها، وذلك يقال فيه: اختلاف لغات، وصحيح أن يقصد عليه السلام عد الأنحاء والوجوه التي اختلفت في القرآن بسبب اختلاف عبارات اللغات، وصحيح أن يقصد عد الجماهير والرؤوس من الجملة التي نزل القرآن بلسانها - وهي: قبائل مُضَر - فجعلها سبعة .

وهذا القول أكثر توسعة للنبي عليه السلام، لأن الأنحاء تبقى غير محصورة، فعمى أن الملك قرأ قراءةً بأكثر من سبعة طرائق ووجوه.

قال القاضي في كلامه المتقدم: فجائز أن يقرأ بهذه الوجوه على اختلافها .

قال القاضي أبو محمد رحمته الله : والشرط الذي يصح به هذا القول هو أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال كثير من أهل العلم كأبي عبيد وغيره إلى أن معنى الحديث المذكور أنه: «أنزل على سبع لغات لسبع قبائل أثبت فيه من كل لغة منها». وهذا القول هو المتقرر من كلام القاضي رحمته الله .

وقد ذكر بعضهم: قبائل من العرب رؤوا منهم أن يعينوا السبع التي يحسن أن تكون مراده، عليه السلام نظروا في ذلك بحسب القطر، ومن جاور منشأ النبي عليه السلام . واختلفوا في التسمية وأكثروا، وأنا ألخص الغرض جهدي بحول الله، فأصل ذلك وقاعدته: قريش، ثم بنو سعد بن بكر، لأن النبي عليه السلام قرشي واسترضع في بني سعد، ونشأ فيهم، ثم ترعرع وعُقت تماءه؛ وهو مخالط في اللسان كنانة وهذيل، وثقيفًا، وخزاعة، وأسداً، وضَبَّة وألفافها، لقربهم من مكة وتكرارهم عليها، ثم بعد هذه تيمًا وقيسًا ومن انضاف إليهم من وسط جزيرة العرب.

فلما بعثه الله تعالى ويسر عليه أمر الأحرف أنزل عليه القرآن بلغة هذه الجماعة المذكورة، وهي التي قسمها على سبعة لها السبعة الأحرف، وهي اختلافاتها في العبارات حسبما تقدم .

قال ثابت بن قاسم : لوقلنا من هذه الأحرف لقريش، ومنها لكنانة، ومنها:

لأسد، ومنها: لهذيل، ومنها: لتميم، ومنها: لِيَصْبَةَ وألفافها، ومنها: لقيس، لكان قد أتى على قبائل مُضَرِّي مراتب سبعة تستوعى اللغات التي نزل بها القرآن .

وهذا نحو ما ذكرناه وهذه الجملة هي التي انتهت إليها الفصاحة، وسلمت لغاتها من الدخيل، وسيرها الله لذلك ليظهر آية نبيه بعجزها عن معارضة ما أنزل عليه وسبب سلامتها أتمها في وسط جزيرة العرب في الحجاز ونجد وتهامة، فلم تطرقها الأمم، فأما اليمن وهي جنوبي الجزيرة فأفسدت كلام عربها خلطة الحبشة والهنود، على أن أبا عُبيد القاسم بن سَلام وأبا العباس المبرد قد ذكرا: أن عرب اليمن من القبائل التي نزل القرآن بلسانها .

قال المؤلف رحمته الله: وذلك عندي إنما هو فيما استعملته عرب الحجاز من لغة اليمن، كالعَرَمِ والقَتَّاح، فأما ما انفردوا به كالزَّخِيع والقِلُوب ونحوه، فليس في كتاب الله منه شيء. وأما ما وإلى العراق من جزيرة العرب، وهي: بلاد ربيعة، وشرقي الجزيرة فأفسدت لغتها مخالطة الفرس والتبَط، ونصارى الحيرة وغير ذلك. وأما الذي يلي الشَّام، وهو شمالي الجزيرة، وهي: بلاد آل جَفْنَةَ وابن الزَّافلة وغيرهم؛ فأفسدها مخالطة الرُّوم وكثير من بني إسرائيل. وأما غربي الجزيرة فهي جبال تسكن بعضها هُذَيْل وغيرهم، وأكثرها غير معمور، فبقيت القبائل المذكورة سليمة اللغات لم تذكر صَفْوً كلامها أمة من العجم .

ويَقْوِي هذا المنزع أنه لما اتَّسع نطاق الإسلام، وداخلت الأمم العرب، وتجرَّد أهل المَصْرَيْن: البصرة والكوفة لحفظ لسان العرب وكتب لغتها، لم يأخذوا إلا عن هذه القبائل الوسيطة المذكورة ومن كان معها، وتجنَّبوا اليمن والعراق والشَّام، فلم يكتب عنهم حرف واحد . وكذلك تجنَّبوا حواضر الحجاز مكَّة والمدينة والطائف ؛ لأنَّ اللَّاجئين والتَّجَّار من الأمم كثروا فيها فأفسدوا اللِّغة، وكانت هذه الحواضر في مدَّة النَّبِيِّ عليه السلام سليمة لقلَّة المخالطة .

فعنى قول النبي ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، أي فيه عبارات ...
[ثم ذكر رواية ابن عباس في معنى «فطر» و «فتح» وغيره كما تقدّم عن الثعالبي، وقال:]
وعلى هذا يحمل قول أنس بن مالك حين قرأ: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا
وَأَصْوَبُ قِيلًا﴾ المزمّل ٦/، فقيل له: إنّما تقرأ: (وأقوم)، فقال أنس: أقوم، وأصوب،
وأهيا وأحد. فإنّما معنى هذا أنّها مروية عن النبي ﷺ، وإلا فلو كان هذا لأحد من
الناس أن يضعه، لبطل معنى قول الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
الحجر/٩.

ثم إنّ هذه الروايات الكثيرة لما انتشرت عن رسول الله ﷺ، وافترق الصحابة
في البلدان، وجاء الخلف وقرأ القرآن كثير من غير العرب، ووقع بين أهل الشام والعراق
ما ذكر حذيفة ابن اليمان رضي الله عنه، وذلك أنّهم اجتمعوا في غزوة أرمينية، فقرأت كلّ
طائفة بما روي لها، فاختلفوا وتنازعوا حتّى قال بعضهم لبعض: أنا كافر بما تقرأ به،
فأشفق حذيفة ممّا رأى منهم، فلمّا قدم حذيفة المدينة فيما ذكر «البخاري» وغيره،
دخل إلى عثمان بن عفّان قبل أن يدخل بيته، فقال: أدرك هذه الأمة ... [وذكر كما
تقدّم عنه في باب جمع القرآن، ثم قال:]

فعنى هذا إذا اختلفتم فيما روي، وإلا فحال أن يحيلهم على اختلاف من قبلهم
لأنّه وضع قرآن، فكتبوا في القرآن من كلّ اللّغات السبع مرّة من هذه، ومرّة من هذه،
وذلك مقيد بأنّ الجميع ممّا روي عن النبي ﷺ وقرئ عليه، واستمرّ الناس على هذا
المصحف المتخير وترك ما خرج عنه ممّا كان كتب، كقراءة عمر بن الخطاب: (فأما مضوا
إلى ذكر الله) ونحوها سدّا للذريعة، وتغليباً لمصلحة الألفه، وهي المصاحف التي أمر
عثمان بن عفّان رضي الله عنه أن تحرق أو تحرق. فأما ابن مسعود فأبى أن يزال مصحفه،
فترك، ولكن أبى العلماء قراءته سدّا للذريعة، ولأنّه روي أنّه كتب فيه أشياء على
جهة التفسير، فظنّها قوم من الثّلاوة فتخلّف الأمر فيها، ولم يسقط فيما ترك معنى

من معاني القرآن، لأنَّ المعنى جزء من الشريعة، وإنما تركت ألفاظ معانيها موجودة في الذي أثبت .

ثمَّ إنَّ القُرَّاء في الأمصار تتَّبَعُوا ما روي لهم من اختلافات، لاسيما فيما وافق خطَّ المصحف المتخَيَّر، فقرَّأوا بذلك حسب اجتهاداتهم، فلذلك ترتَّب أمر القُرَّاء السبعة وغيرهم، ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبعة وبها يصلَّى، لأنها ثبتت بالإجماع. وأما شاذَّ القراءات فلا يصلَّى به، وذلك لأنه لم يجمع الناس عليه. أما أنَّ المرويَّ منه عن الصحابة (رضي الله عنهم) وعن علماء التابعين لا يعتقد فيه إلاَّ أنهم رَوَوْه. وأما ما يؤثر عن أبي السَّمال ومن قاربه فلا يوثق به، وإنما أذكره في هذا الكتاب لئلاَّ يُجهل، والله المستعان .

وكان المصحف غير مشكول ولا منقوط، وقد وقع لبعض الناس خلاف في بعض ما ذكرته في هذا الباب، ومنازعات اختصرت ذلك كراهة التَّطويل، وعُولت على الأسلوب الواضح الصحيح، والله المرشد للصواب برحمته .
(٥١ - ٦٣)

الفصل العشرون

نصّ الطبرسيّ (م: ٥٤٨) في «مجمع البيان ...»

[الإماميّة والأحرف السبعة]

فاعلم أنّ الظاهر من مذهب الإماميّة أنّهم أجمعوا على جواز القراءة بما تتداوله القراء بينهم من القراءات، إلّا أنّهم اختاروا القراءة بما جاز بين القراء، وكرهوا تجريد قراءة مفردة، والشائع في أخبارهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد.

وماروته العامّة عن النبيّ ﷺ أنّه قال: نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ، اختلف في تأويله، فأجرى قوم لفظ الأحرف على ظاهره، ثمّ حملوه على وجهين: أحدهما - أنّ المراد: سبع لغات ممّا لا يغيّر حكماً في تحليل، ولا تحريم، مثل هلمّ، واقبل، وتعال. وكانوا مختيرين في مبتدأ الإسلام في أن يقرأوا بما شاءوا منها، ثمّ أجمعوا على أحدها، وإجماعهم حجة، فصار ما أجمعوا عليه مانعاً ممّا أعرضوا عنه.

والآخر - أنّ المراد: سبعة أوجه من القراءات، وذكر أنّ الاختلاف في القراءة على سبعة أوجه ... [وذكر كما تقدّم عن ابن قتيّبة في باب اختلاف القراءات].

وقال الشيخ السعيد أبو جعفر الطوسيّ (قدّس الله روحه): هذا الوجه [أي الوجه السابع] أملح، لما روي عنهم ﷺ من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه.

الفصل الحادي والعشرون

نصّ ابن الجوزيّ (م : ٥٧٩) في «فنون الأفتان...»

باب نزول القرآن على سبعة أحرف

أخبرنا ابن الحصين ، قال : أنا ابن المذّهب ، قال : أخبرنا أبو بكر بن مالك ، قال : أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدّثنا أبي ، قال : حدّثنا عبد الأعلى ، عن مَعمر عن الزُّهريّ ، عن عُروة ، عن المِسْوَر بن مَخْزُمة : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت هِشام بن حَكيم بن حِزام يقرأ سورة الفرقان . . . [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ ومسلم رقم ٢ و ٣ ، ثم قال :]

وقد ذكر أبو حاتم بن حَبَّان الحافظ : أن العلماء اختلفوا في معناه على خمسة وثلاثين قولاً ، فذكرها . وفيها ما لا يصلح الاعتماد عليه في توجيه الحديث . وذكر غيره غيرها . وأنا أنتخب من جميع الأقوال ما يصلح ذكره ، وأبين الأصوب إن شاء الله تعالى .

القول الأوّل - أخبرنا عبد الله بن عليّ المقرئ ، قال : أنبأ عبد الواحد بن عُلوّان ، قال : أنا أحمد بن محمد التُّرسّي ، قال : أنبأ عبد الباقي بن قانع ، قال : حدّثنا محمد بن العباس المؤدّب ، قال : حدّثنا سعيد بن سُلَيْمان ، قال : حدّثنا اللَّيث بن سعد ، قال : حدّثنا عُقيل ، عن الزُّهريّ ، عن أبي سَلَمَة ، عن أبي هُريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لابن مسعود : «إِنَّ الْكُتُبَ كَانَتْ تُنَزَّلُ مِنْ بَابِ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّ هَذَا

القرآن ينزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف: حلال، وحرام، وأمر، وزجر، وضرب أمثال، ومحكم، ومتشابه. فأحل حلال الله وحرم حرامه، وافعل ما أمر الله وانه عما نهى الله عنه، واعتبر بأمثاله، واعمل بمحكمه، وأمن بمتشابهه، وقل: ﴿كُلِّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾، آل عمران / ٧.

معنى هذا الحديث: أن الكتب كانت تنزل من باب واحد، أي أنها إنما كانت تحتوي على المواعظ فحسب، ونزل القرآن مشتلاً على الوجوه المذكورة.

القول الثاني - إن الحروف السبعة: حلال وحرام، وأمر ونهي، وخبر ما كان وخبر ما هو كائن، وأمثال.

القول الثالث - إنها حلال وحرام، ووعد ووعيد، ومواعظ وأمثال، واحتجاج.

القول الرابع - إنها محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم وقصص.

القول الخامس - إنها مقدم ومؤخر، وفرائض وحدود، ومواعظ، ومتشابه، وأمثال.

القول السادس - إنها لفظة خاص يراد بها الخاص، ولفظة عام يراد بها العام، ولفظة

عام يراد بها الخاص، ولفظة خاص يراد بها العام، ولفظة يستغنى بتنزيلها عن تأويلها، ولفظة لا يعلم فقها إلا العلماء، ولفظة لا يعلم معناها إلا الراسخون في العلم.

القول السابع - إنها آية في إثبات الصانع، وآية في إثبات وحدانيته، وآية في إثبات

صفاته، وآية في إثبات رُسُلِهِ، وآية في إثبات كُتُبِهِ، وآية في إثبات الإسلام، وآية في إبطال الكفر، أعاذنا الله منه.

القول الثامن - إنها الإيمان بالله، والإيمان بمحمد، والإيمان بالقرآن، والإيمان بالرُّسُلِ،

والإيمان بالكتب، والإيمان بالملائكة، والإيمان بالبعث.

القول التاسع - إنها ما تدخل في اللغة، مثل: الهمزة والفتح والكسر والإمالة والتفخيم

والمد والقصر.

القول العاشر - إنها الألفاظ المختلفة بمعنى واحد، مثل قولهم: هلم، تعال، أقبل، ههنا،

إِلَى، عِنْدِي، اعْطَفَ عَلَيَّ .

القول الحادي عشر - المراد بسبعة أحرف: سبعة أوجه :

إِنَّ أَحَدَ الْوُجُوهِ - الجمع والتَّوْحِيد، كقوله : (بشهادتهم) و (بشهاداتهم) .

وَالثَّانِي - التَّذْكِيرُ والتَّأْنِيث، كقوله : (لتحصنكم) و (ليحصنكم) .

وَالثَّالِث - الإِعْرَاب، كقوله: (ذو العرش المجيد) و (المجيد) و (في لوح محفوظ) و (محفوظ) .

وَالرَّابِع - التَّصْرِيف، كقوله : (يعكفون) و (يعكفون) .

الخامس - الأدوات، كقوله : (ولكنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا) ، (ولكني) بالتَّخْفِيف، ومثله :

(ولكنَّ البَرَّ)، (ولكنَّ الله رمى) .

وَالسَّادِس - اختلاف اللَّغَات في المَدِّ والقصر، والهمز وتركه، والإمالة والتَّفْخِيم، والإدْغَام والإِظْهَار، وَضَمَّ المِيمات في الجمع وكسرهما، والهاءات في الكنايات وكسرهما. والسَّابِع - تَغْيِير اللَّفْظ من الحاضر إلى الغائب، كقوله تعالى : (نُؤْتِيهِ) و (يُؤْتِيهِ)، و (ندخله) و (يُدْخِلْه) .

القول الثاني عشر - المراد بسبعة أحرف: سبعة أوجه . . . [وذكر كما تقدَّم نحوه عن ابن قُتَيْبَةَ وغيره، ثم قال:]

القول الثالث عشر - المراد بسبعة أحرف سبعة أوجه :

إِنَّ أَحَدَ الْوُجُوهِ - التَّأْنِيث والتَّذْكِير، كقوله : ﴿وَلَا تَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً﴾، ﴿وَلَا يَقْبَلُ﴾، ﴿وَلَا يَحْمِلُ لَكَ التَّسَاءُ﴾ و (لا تحمل) .

وَالثَّانِي - الجمع والتَّوْحِيد كقوله : ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتِبَ﴾، (وكتابه)، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ﴾ و (لأماناتهم)، (شهاداتهم)، (شهاداتهم) .

وَالثَّالِث - الخفض والرفع، كقوله : ﴿فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ (محفوظ)، ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ﴾

غَيْرِ اللَّهِ) و (غَيْرِ اللَّهِ).

والرابع - الأدوات والآلات ، كالتون إذا شددتها ، والألف إذا كسرتها أو فتحتها ونصبت ما بعدها ، كقوله: (ولكن البئر)، (ولكن الله رمى).

والخامس - الإعراب والتصريف ، كقوله: (يعرشون) و (يعرشون) و (يعكفون) و (يعكفون).

والسادس - تغيير اللفظ والتقط ، كقوله: {كيف ننشئها} و (ننشئها) بالزاي المعجمة والراء .

والسابع - ما يدخل في اللفظ مما تجوزة اللغة ، كالقصر والمد . والتفخيم والإمالة ؛ والكسر والفتح ، والهمز .

القول الرابع عشر: إن المراد بالحديث: أنزل القرآن على سبع لغات ، وهذا هو القول الصحيح ، وما قبله لا يثبت عند السبك . وهذا اختيار ثعلب وابن جرير . إلا أن: أقواماً قالوا: هي سبع لغات متفرقة لجميع العرب في القرآن ، وكل حرف منها لقبيلة مشهورة .

وقوماً قالوا: أربع لغات لهوازن وثلاث لقريش ،

وقوماً قالوا: لغة لقريش ، ولغة لليمن ، ولغة لتميم ، ولغة لجُزهم ، ولغة لهوازن ، ولغة لقضاة ، ولغة لطيء .

وقوماً قالوا: إنما هي لغة الكعبين ، كعب بن عمرو وكعب بن لؤي . ولهما سبع لغات .

ذكر هذا التفصيل أبو حاتم بن حبان الحافظ وغيره . والذي نراه أن التعيين من اللغات على شيء بعينه لا يصح لنا سنده ، ولا يثبت عند جهابذة النقل طريقه . بل نقول: نزل القرآن على سبع لغات فصيحة من لغات العرب ، وقد كان بعض مشايخنا يقول: كله بلغة قريش ، وهي تشتمل على أصول من القبائل هم أرباب الفصاحة ،

وما يخرج عن لغة قُرَيْش في الأصل لم يخرج عن لغتها في الاختيار.
وقد استدَلَّ أبو جعفر الطبري على أَنَّ المراد سبع لغات بَأَنَّهُ لما تَمَّازَى القَرَأَةُ عند
النَّبِيِّ ﷺ صَوَّبَ الجميع. ولو كانت تلاوتهم تختلف في تحليل وتحريم لما صَوَّبَ ذلك،
فدَلَّ على أَنَّ الاختلاف في اللغات كان. ويدلُّ عليه قول ابن مسعود: «إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ
القَرَأَةَ فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما عَلِمْتُمْ، وإياكم والتَّنْطَعُ». (١٩٦ - ٢١٩)

الفصل الثاني والعشرون

نص السخاوي (م : ٦٤٣) في «جمال القرآن وكمال الإقراء»

ذكر معاني القرآن التي نزل عليها:

أبو عبيد يأسناده عن أبي سلمة قال: قال رسول الله ﷺ: «نزل القرآن على سبع: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وضرب الأمثال، وخبر ما كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعدكم». وفي رواية راشد بن سعد، عن النبي ﷺ: «فأجلوا حلاله، وحزمو حرامه، واعملوا بحكمه، وآمنوا بمتشابهه، واعتبروا بأمثاله».

ذكر السبعة الأحرف

أبو عبيد يأسناده عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢]. (١ : ٢٥٧ - ٢٥٨)

فإن قيل: فأين السبعة الأحرف التي أخبر رسول الله ﷺ أن القرآن أنزل عليها في قراءة تكلم هذه المشهورة؟

قلت: هي متفرقة في القرآن «نحو: (يسيركم)، (وينشركم)، ونحو: (يقص)، (ويقضي)، و(تحتها)، (ومن تحتها)، ونحو: (النبؤتهم)، (ولنبؤيتهم)، و(فتنبؤوا)، (فتنبؤوا). وجملة ذلك سبعة أوجه:

الأول - كلمتان يقرأ بكل واحدة في موضع أخرى نحو ما ذكرته.

والثاني - أن تُراد كلمة في أحد الوجهين، وتترك في الوجه الآخر، نحو: (تحتها، ومن تحتها). ونحو: (فإن الله هو الغني، فإن الله الغني).

والثالث - زيادة حرف ونقصانه، نحو: (بما كسبت، وفيما كسبت).

والرابع - محيى حرف في موضع حرف، نحو: (يقول ونقول) و (تثقلو) و (تبلو).

الخامس - تغيير حركات إما بحركات آخر، أو بسكون، نحو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾، ونحو: ﴿وَلِيُخْخِمْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾.

والسادس - التشديد والتخفيف، نحو: (تساقط عليك) و (تساقط) و (بلد ميت. وبلد ميت)، ونحو ذلك.

والسابع - التقديم والتأخير، كقوله عز وجل: ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا﴾. وقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ انْظُرْ إِلَى يَوْمِ كُونَ﴾، يقرأ على سبعة أوجه، وكذلك قوله عز وجل: ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾. وقوله عز وجل: ﴿قُلُوا لَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأُسْنًا تَصْرَعُوا﴾، وكذلك نظائره.

(١ : ٤٩٥ - ٤٩٧)

... فلما كان العصر الرابع سنة ثلاثمائة وما قاربها كان أبو بكر بن مجاهد رحمته الله، قد انتهت إليه الرياسة في علم القراءة، وتقدم في ذلك على أهل ذلك العصر، اختار من القراءات ما وافق خط المصحف، ومن القراء بها ما اشتهرت عدالته، وفاقته معرفته، وتقدم أهل زمانه في الدين، والأمانة، والمعرفة، والصيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبّقوا على قراءته، وقصد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإفراء، وخصّ في ذلك بطول البقاء، ورأى أن يكونوا سبعة تأتسا بعدة المصاحف الأئمة، ويقول النبي ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ»، فاختار هؤلاء القراء السبعة أئمة الأمصار، فكان أبو بكر، أول من اقتصر على هؤلاء

السبعة، وصنّف كتابه في قراءاتهم، وأتبعه الناس على ذلك. ولم يسبقه أحد إلى تصنيف قراءة هؤلاء السبعة.

وقد تكلم محمد بن جرير الطبري في قراءة ابن عامر، رحمه الله، فقال: وقد زعم بعضهم أنّ عبد الله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعليه قرأ القرآن، وأنّ المغيرة قرأ على عثمان بن عفّان، قال: «وهذا غير معروف عن عثمان، وذلك أنّنا لا نعلم أحداً ادّعى أنّ عثمان أقرأه القرآن، بل لا نحفظ عنه من حروف القرآن إلّا أحرفاً يسيرة...».

(٢ : ١٩٣ - ١٩٤)

الفصل الثالث والعشرون

نصّ أبي شامة (م : ٦٦٥) في «المرشد الوجيز...»

في معنى قول النبي ﷺ : «أنزل القرآن على سبعة أحرف»

وفيه فصول:

الفصل الأول: في سرد الأحاديث في ذلك

ففي الصحيحين عن ابن شهاب قال: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ ﷺ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَرَأَجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أُسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» .

وفيهما عن ابن شهاب قال: أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ.. عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢] .

قال ابن شهاب: بلغني أَنَّ تِلْكَ السَّبْعَةَ الْأَحْرَفُ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَكُونُ وَاحِدًا، لَا يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ. وَأَخْرَجَهُ التَّسَائِيّ فِي سَنَتِهِ الْكُبْرَى، وَقَالَ: فَقَرَأَ فِيهَا حُرُوفًا لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ اللَّهُ أَقْرَأَ نَبِيَّهَا .

وفي صحيح مسلم عن أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَقَرَأَ قِرَاءَةً .. [وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٦، ثُمَّ قَالَ:]

وَأَخْرَجَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَصَلَّيْتُ فَقَرَأْتُ التَّحْلِيلَ ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢٤، ثُمَّ قَالَ:]

وفي رواية: فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان ... [وذكر كما تقدّم عن

الظبري رقم ٢٩، ثم قال:]

وفي رواية : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، أن رجلين اختصما في آية من القرآن . .
[وذكر كما تقدم عن الظبري رقم ٣٠ ...]

وفي صحيح مسلم أيضًا عن ابن أبي ليلى ، عن أبي بن كعب : أن النبي ﷺ كان
عند أضاة بني غفار . . [وذكر كما تقدم عنه رقم ٨ ، ثم قال:]

وفي سنن أبي داود عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ : إني أُقرئُ
القرآن ... وذكر كما تقدم عنه رقم ٢ ، ثم ذكر رواية النسائي ، كما تقدم عنه رقم ٦ .
وفي جامع الترمذي عن أبي قال : لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال : يا جبريل
يُعِثُّ إلى أمةٍ ... [وذكر كما تقدم عن العاصمي ، ثم قال :]

وروي من غيروه عن أبي ، وفي هذا الباب عن ابن عمرو خديفة وأبي هريرة
وابن عباس وأبي جهيم بن الحارث بن الصمة وسمرة [بن جندب] وأم أيوب ،
امراة أبي أيوب الأنصاري . قلت : ورواه أبو جعفر الظبري في تفسيره ...

وفي كتاب أبي غنيد : عن خديفة بن اليمان عن النبي ﷺ ... [وذكر كما تقدم
عنه رقم ٨ ، ثم ذكر رواية أبي جهيم الأنصاري كما تقدم عن الظبري رقم ٢٨ .

عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص : أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له
عمرو بن العاص : إنما هي كذا وكذا ، بغير ما قرأ الرجل ، فقال الرجل : هكذا أقرأنيها
رسول الله ﷺ ، فخرج إلى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له ، فقال ﷺ : «إن هذا القرآن
أنزل على سبعة أحرف ، فأني ذلك قرأتكم أصبتم ، فلا تماروا فيه» . [إسناده حسن ،
ولأحمد أيضًا] .

وفي كتاب ابن أبي شيبة : عن أم أيوب قالت : قال النبي ﷺ : «نزل القرآن على

سبعة أحرف أُنْزِلَتْ عَلَيْهَا قُرْآنُكَ أَصْنَتْ^١.

وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه: أَنَّ جبريل قال لرسول الله . . [وذكر كما تقدّم عن الطبري، رقم ٣١] ...

وفي أول تفسير الطبري عن أبي هريرة . . [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٣٦، ثم ذكر رواية زيد بن أرقم ورواية علقمة كما تقدّم عن الطبري رقم ٨ و ١٠].

وفي كتاب المستدرک: عن عبد الله قال: أقرأني رسول الله ﷺ: «سورة حم» ورحلت إلى المسجد عشية ... [وذكر كما تقدّم عن الحاكم رقم ٣، ثم قال:] .

وفي السنن الكبير: عن سليمان بن صرد [الخزاعي، الكوفي] عن أبي بن كعب قال: قرأت آية، وقرأ ابن مسعود خلفها، فأتينا النبي ﷺ فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى، قال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا؟ قال: بلى، قال: كلاكما محسن ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الأثير السجستاني، ثم قال:] .

قال أبو عبيد: قد تواترت هذه الأحاديث ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

قلت: أخرج حديث الثلاثة الحاكم في «مستدرکه»، فيجوز أن يكون معناه: أن بعضه أنزل على ثلاثة أحرف ك ﴿جَذْوَةٌ﴾ القصص/٢٩، و ﴿الرَّفْبُ﴾ القصص/٣٢، و ﴿الصَّدَقَيْنِ﴾ الكهف/٩٦، يقرأ كل واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءات المشهورة، وأراد: أنزل ابتداء على ثلاثة، ثم زيد إلى سبعة، والله أعلم .

ومعنى جميع ذلك؛ أن نزل منه ما يقرأ على حرفين وعلى ثلاثة وعلى أكثر من ذلك إلى سبعة أحرف توسعة على العباد، باعتبار اختلاف اللغات والألفاظ المترادفة وما يقارب معانيها، وقد جاء عن ابن مسعود: ليس الخطأ أن يدخل بعض السورة في الأخرى، ولأن تختم الآية ب (حكيم عليم) أو (عليم حكيم)، ولكن الخطأ أن تجعل

فيه ما ليس فيه ، وإن نختِم آية رحمة بآية عذاب ، أو آية عذاب بآية رحمة ^١ .
وقال الأعمش: سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله بن مسعود قال: «سمعت
 القُرّة فوجدتم متقاربين، اقرأوكما علّمتهم، وإياكم والتّنطع والاختلاف، فإنّما هو
 كقول أحدهم: هلّم وتعال وأقبل» ^٢ . . .

قلت: وكان هذا سائغاً قبل جمع الصحابة المصحف تسهياً على الأمة حفظه،
 لأنّه نزل على قوم لم يعتادوا الدّرس والتّكرار وحفظ الشّيء بلفظه، بل هم قوم عرب
 فصحاء يعبرون عمّا يسمعون باللفظ الفصيح .

ثمّ إنّ الصحابة (رضي الله عنهم) خافوا من كثرة الاختلاف، وألهموا وفهموا أنّ
 تلك الرخصة قد استغنى عنها بكثرة الحفظة للقرآن، ومن نشأ على حفظه صغيراً
 فحسموا مادّة ذلك بنسخ القرآن على اللفظ المنزل غير اللفظ المرادف له، وصار
 الأصل ما استقرت عليه القراءة في السّنة التي توفّي فيها رسول الله ﷺ بعد ما عارضه
 به جبريل في تلك السّنة مرتين، ثمّ اجتمعت الصحابة على إثباته بين الدّفتين، وبقي
 من الأحرف السّبعة التي كان أبيع قراءة القرآن عليها ما لا يخالف المرسوم، وهو
 ما يتعلّق بتلك الألفاظ من الحركات والسّكنات والتّشديد والتّخفيف وإبدال حرفٍ
 بحرفٍ يوافق في الرّسم ونحو ذلك، وما لا يحتمله المرسوم الواحد فرق في المصاحف
 فكتب فبعضها على رسم قراءة، وبعضها على رسم قراءة أخرى، وأمثلة ذلك كلّ
 معروفة عند العلماء بالقراءات، وصحّ عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وعن غيره أنّه قال:
 «إنّ القراءة سنة...» .

١ - رواه البيهقي بألفاظ أخرى في شعب الإيمان ١: ٣٧٤، وانظر ص: ١٢٩ أيضاً .

٢ - أنظر: شعب الإيمان ١: ٣٧٤ .

الفصل الثاني: المراد بالأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها

وفي ذلك اختلاف كثير، وكلام للمصنِّفين طويل، فنذكر ما أمكن من ذلك مع بيان ما نختاره في تفسير ذلك بعون الله تعالى.

قال أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله في كتاب «غريب الحديث»: لما قوله: «سبعة أحرف» يعني: سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم نسمع به قط، ولكن نقول: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه نزل بلغة هوازن، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات، ومعانيها في هذا كله واحدة، قال: ومما يبين ذلك قول ابن مسعود رضي الله عنه: «إِنِّي سَمِعْتُ الْقُرْآنَ فَوَجَدْتُهُمْ مُتَقَارِبِينَ، فَأَقْرَأُوا كَمَا عَلِّمْتُمْ، إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ: هَلُمَّ وَتَعَالَى»^١.

وكذلك قال ابن سيرين: إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ: «هَلُمَّ وَتَعَالَى وَأَقْبِلْ»، ثُمَّ فَسَّرَهُ ابْنُ سِيرِينَ فَقَالَ: فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً)، وَفِي قِرَاءَتِنَا: «صَيِّحَةً وَاحِدَةً»، فَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَعَلَى هَذَا سَائِرُ اللُّغَاتِ.

وقال في كتاب «فضائل القرآن»: وليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

قلت: يعني: أوّل نزوله قبل الترخّص في قراءته على سبعة أحرف.

قال أبو عبيد: وكذلك يحدثون عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سمع ابن عباس يقول: نزل القرآن بلغة الكعبين: كعب بن قريش وكعب بن خزاعة، قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأنّ الدار واحدة.^٢

١ - غريب الحديث ٣: ١٥٩ - ١٦٠.

٢ - أنظر: التمهيد ٤/ ٦٣.

قال أبو عبيد: يعني: أنّ خزاعة جيران قُريش، فأخذوا بلغتهم^١.
وأما الكلبي فإنه يروي عنه، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلغة العجزم من هوازن.
قال أبو عبيد: والعجزم: سعد بن بكر، وجُشم بن بكر، ونصر بن معاوية..
وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال: [فهذه سبع قبائل.

قلت: والكعبان: كعب بن لؤي من قُريش، وكعب بن عمرو من خزاعة.
وقال أبو جعفر محمد بن سعدان التّحوي: معنى قوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، مشكل لا يدرى معناه، لأنّ العرب تسمّي الكلمة المنظومة حرفاً، وتسمّي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على الحرف المقطوع من الحروف المعجمة؛ والحرف أيضاً: المعنى والجهة، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَىٰ حَزَبٍ﴾ الحج/١١، أي على جهة من الجهات، ومعنى من المعاني.

قال أبو عليّ الأهوازي: سمعت أبا عبد الله محمد بن المعلّى الأزدّي بالبصرة يقول: سمعت أبا بكر محمد بن دُرّيد الأزدّي يقول: سمعت أبا حاتم سهل بن محمد السّجستاني يقول: معنى سبعة أحرف: سبع لغات من لغات العرب، وذلك أنّ القرآن نزل بلغة قُريش وهذيل وتميم وأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر، قال: وسمعت أبا الحسن عليّ بن إسماعيل بن الحسن القطان يقول: سمعت أبا جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم يقول: سمعت أبي يقول: وهذا القول عظيم من قائله، لأنّه غير جائز أن يكون في القرآن لغة تخالف قريش، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ إبراهيم/٤، إلّا أن يكون القائل لهذا أراد ما وافق من هذه اللغات لغة قُريش. وعن أيّوب السّخيتيّ أنّه قال: معنى توله تعالى: ﴿الْأَبِلْسَانِ قَوْمِهِ﴾

أراد: العرب كلهم.

قلت: فعلى هذا القول لا يستقيم اعتراض ابن قتيبة على ذلك التأويل.

وقد قال بعض الشيوخ: الواضح من ذلك أن يكون الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم من فصحاء العرب، ثم أباح للعرب المخاطبين به المنزل عليهم أن يقرأوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغة إلى غيرها، لمشقة ذلك عليهم، ولأن العربي إذا فارق لغته التي طبع عليها يدخل عليه الحمية من ذلك، فتأخذه العزة، فجعلهم يقرأونه على عاداتهم وطبائعهم ولغاتهم منّا منه عز وجل، لئلا يكلفهم ما يشق عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان، وكان الأصل على ما عهد رسول الله ﷺ من الألفاظ والإعراب جميعاً مع اتفاق المعنى، فمن أجل ذلك جاء في القرآن ألفاظ مخالفة ألفاظ المصحف المجمع عليه، كالصوف وهو **«العهن»** القارة / ٥، وزقية وهي **«صينة»** يس / ٢٩، وحططنا وهي **«وضغنا»** الانشراح / ٢٠، وحطب جهنم وهي **«حصب»** الأنبياء / ٩٨، ونحو ذلك، فقبض رسول الله ﷺ وكل رجل منهم متمسك بما أجاز له ﷺ، وإن كان مخالفاً لقراءة صاحبه في اللفظ، وعول المهاجرون والأنصار ومن تبعهم على العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل عليه السلام في العام الذي قبض فيه، وذلك أن النبي كان يعرض عليه في كل سنة مرة جميع ما أنزل عليه فيها إلا في السنة التي قبض فيها، فإنه عرض عليه مرتين.

قلت: وهذا كلام مستقيم حسن، وتتمته أن يقال: أباح الله تعالى أن يقرأ على سبعة أحرف ما يحتمل ذلك من ألفاظ القرآن، وعلى دونها ما يحتمل ذلك من جهة اختلاف اللغات وترادف الألفاظ توسيعاً على العباد، ولهذا كان النبي ﷺ يقول: لما أوحى إليه أن يقرأه على حرفين وثلاثة: **«هَوْنٌ عَلَى أُمَّتِي»**، على ما سبق ذكره في أول الباب، فلما انتهى إلى سبعة وقف، وكأنه ﷺ علم أنه لا يحتاج من ألفاظه لفظة

إلى أكثر من ذلك غالبًا، والله أعلم ...

قال الأهوازي: وقالت طائفة: سبع لغات من قريش حسب. وقال بعضهم: خمس منها بلغة هوازن، وحرغان لسائر لغات العرب، وقد كان رسول الله ﷺ ربي في هوازن ونشأ في هذيل.

وجاء عن علي بن أبي طالب وابن عباس (رضي الله عنهما) أنهما قالَا: نزل القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب. وفي رواية عن ابن عباس: «أن النبي ﷺ كان يقرأ الناس بلغة واحدة، فاشتد ذلك عليهم، فنزل جبريل فقال: يا محمد، اقرأ كل قوم بلغتهم».

قلت: هذا هو الحق، لأنه إنما أبيع أن يقرأ بغير لسان قريش توسعة على العرب، فلا ينبغي أن يوسع على قوم دون قوم، فلا يكلف أحد إلا قدر استطاعته، فمن كانت لغته الإمالة، أو تخفيف الهمز، أو الإدغام، أو ضم ميم الجمع، أو صلة هاء الكناية، أو نحو ذلك فكيف يكلف غيره؟ وكذا كل من كان من لغته أن ينطق بالشين التي كالجيم في نحو: أشدق، والصاد التي كالزاي في نحو: مصدر، والكاف التي كالجيم، والجيم التي كالکاف، ونحو ذلك؛ فهم في ذلك بمنزلة الألتغ والأرث^١، لا يكلف ما ليس في وسعه، وعليه أن يتعلم ويجتهد، والله أعلم.

وقد قال أبو بكر بن العربي شيخ السهيلي في كتاب «شرح الموطأ»: «لم تتعين هذه السبعة بنص من النبي ﷺ ولا بإجماع من الصحابة، وقد اختلفت فيها الأقوال، فقال ابن عباس: اللغات، سبع والسموات سبع، والأرضون سبع، وعدد السبعات، وكأن معناه أنه نزل بلغة العرب كلها، وقيل: هذه الأحرف في لغة واحدة، وقيل: هي تبديل

١ - الألتغ: من كان لسانه لغة، أي قلب السين ثا، أو الزاء غيئا.

٢ - الأرث: من كان في لسانه رثة، أي عجمة وعدم إفصاح.

الكلمات إذا استوى المعنى^١.

وقال أبو سُلَيْمَانَ **الخطابي**: اختلف الناس في تفسير قوله: «سبعة أحرف».

فقال بعضهم: معنى الحروف: اللغات، يريد: أنه نزل على سبع لغات من لغات العرب، هي أفصح اللغات، وأعلاها في كلامهم، قالوا: وهذه اللغات متفرقة في القرآن، غير مجتمعة في الكلمة الواحدة، إلى نحو من هذا أشار أبو عبيد.

وقال **القتبي**: لا نعرف في القرآن حرف يقرأ على سبعة أحرف.

وقال **ابن الأنباري**: «هذا غلط، فقد وجد في القرآن حروف تقرأ على سبعة أحرف، منها قوله تعالى: ﴿عَبْدَ الظَّالِمِينَ﴾ المائدة / ١٦٥، وقوله تعالى: ﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا يَزْتَعِ وَيَلْعَبُ﴾ يوسف / ١٢، وذكر وجوهاً، كأنه يذهب في تأويل الحديث إلى أن بعض القرآن أنزل على سبعة أحرف، لا كله».

وذكر بعضهم **وجهًا آخر**: وهو أن القرآن أنزل مرخصًا للقارئ، وموسعًا عليه أن يقرأه على سبعة أحرف، أي يقرأ بأي حرف شاء منها على البدل من صاحبه، ولو أراد أن يقرأ على معنى ما قاله ابن الأنباري، لقليل: «أنزل القرآن سبعة أحرف». وإنما قيل: «على سبعة أحرف»، ليعلم أنه أريد به هذا المعنى، أي كأنه أنزل على هذا من الشرط، أو على هذا من الرخصة والتوسعة، وذلك لتسهيل قراءته على الناس، ولو أخذوا بأن يقرأوه على حرف واحد لشق عليهم، ولكان ذلك داعية إلى الزهادة فيه وسببًا للتفور عنه.

وقيل: فيه وجه آخر، وهو أن المراد به التوسعة، ليس حصراً للعدد.

قلت: هذا موافق لما سبق تقريره على ما روي عن عليّ وابن عباس (رضي الله عنهم)، وهو كما قيل في معنى قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ التوبة / ٨٠: إنه جرى كالمثل في التعبير عن التكثير، لاحتصار في هذا

العدد، والله أعلم.

وقال أبو القاسم الهذلي في كتابه: «الكامل»: قال أبو عبيد: المقصود سبع لغات، لغة قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن، وقيل: خمس لغات في أكناف هوازن: لسعيد وثقيف وكنانة وهذيل وقريش، ولغتان على جميع السنة العرب. قال: وليس الشرط أن تأتي سبع لغات في كل حرف، بل يجوز أن يأتي في حرف وجهان أو ثلاثة أو أكثر، ولم تأت سبعة أحرف إلا في كلمات يسيرة، مثل: ﴿أَفِي﴾ بالضمة والفتح، والكسرة التنوين، وبغير تنوين مع الحركات الثلاث، وبالسكون.

فصل

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في كتاب «التمهيد»: وهذا مجتمع عليه أن القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته كلها أن تقرأ على سبعة أحرف... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

قلت: أشار عثمان إلى أول نزوله، ثم إن الله تعالى سهله على الناس، فجوز لهم أن يقرأوه على لغاتهم على ما سبق تقريره، لأن الكل لغات العرب، فلم يخرج عن كونه بلسان عربي مبين.

وأما من أراد من غير العرب حفظه، فالمختار له أن يقرأه على لسان قريش، وهذا إن شاء الله تعالى هو الذي كتب فيه عمر إلى ابن مسعود (رضي الله عنهما): «أقرئ الناس بلغة قريش»، لأن جميع لغات العرب بالنسبة إلى غير العربي مستوية في التسرع عليه، فإذا لابد من واحدة منها، فلغة النبي ﷺ أولى له، وإن أقرأ بغيرها من لغات العرب، فجاز فيما لم يخالف خط المصحف؛ وأما العربي المجبول على لغة، فلا يكلف لغة قريش لتعسرها عليه، وقد أباح الله تعالى القراءة على لغته، والله أعلم.

ثم قال ابن عبد البر: وقد روى الأعمش عن أبي صالح... [إلى أن قال:]

وأنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى حديث النَّبِيِّ ﷺ ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

ثم ذكر الأحاديث في ذلك، منها: حديث أبي، أن النَّبِيَّ ﷺ قال: أقرئت القرآن فقلت: على حرفٍ أو حرفين .. [وذكر كما تقدّم عن ابن الأشعث، ثم ذكر حديثين عن أبي هريرة وعن أبي جهيم الأنصاري: كما تقدّم عن ابن عبد البر].

قال [ابن عبد البر]: وهذه الآثار كلها تدلّ على أنّه لم يعن به سبع لغات، والله أعلم! وقد جاء عن أبي بن كعب: أنّه كان يقرأ: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظُرْنَاهَا﴾ الحديد ١١٣: مهلونا، آخرونا، أرجئونا، وكان يقرأ: ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ البقرة ٢٠/ مَرَوْا فيه، سعوا فيه، كلّ هذه الحروف كان يقرأ بها أبي بن كعب، إلّا أنّ مصحف عثمان الذي بأيدي الناس اليوم هو منها حرف واحد. وقال: «وعلى هذا أهل العلم»، فاعلم.. قال أبو عمر: معناه عندي: أن يقرأ به في غير الصلاة على وجه التعليم والوقوف... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

قال أبو بكر محمد بن عبد الله الأصبهاني المقرئ: أخبرنا أبو علي الحسن ابن صافي الصفار: أنّ عبد الله بن سليمان حدّثهم قال: حدّثنا أبو الظاهر قال: سألت سُفيان بن عُيَيْنَةَ عن اختلاف قراءة المدنيّين والعراقيّين، هل تدخل في السبعة الأحرف؟ فقال: لا، وإنّما السبعة الأحرف كفولهم: هلّم، أقبل، تعال، أيّ ذلك قلت أجزأك. قال أبو الظاهر: وقاله ابن وهب.

قال أبو بكر الأصبهاني: ومعنى قول سُفيان: «هذا أن اختلاف العراقيّين والمدنيّين» راجع إلى حرف واحد من الأحرف السبعة، وبه قال محمد بن جرير الطبري^٢.

١ - التمهيد ٤: ٦٥.

٢ - انظر: تفسير الطبري ١: ٦٥.

وقال أبو جعفر الطحاوي : كانت هذه السبعة للناس في الحروف لعجزهم ...
[وذكر كما تقدم عن ابن عبد البر، ثم قال:]

قال أبو عمر: وهو الذي عليه الناس في مصاحفهم وقراءاتهم من بين سائر الحروف، لأن عثمان جمع المصاحف عليه. قال: وهذا الذي عليه جماعة الفقهاء فيما يقطع عليه، وتجاوز الصلاة به، وبالله العصمة والهدى ...

فصل

ذهب قوم في قول النبي ﷺ : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » إلى أنها سبعة أنحاء وأصناف، فمنها زاجر، ومنها أمر، ومنها حلال، ومنها حرام، ومنها محكم، ومنها متشابه.

واحتجوا بحديث يرويه سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: كان الكتاب الأول نزل من باب واحد ... [وذكر كما تقدم عن الباقلاني ضمن تفسير السبعة الأحرف].

قال أبو عمر بن عبد البر: هذا حديث عند أهل العلم لم يثبت ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

قلت: وهكذا رواه البيهقي في «كتاب المدخل» وقال: هذا مرسل جيد، أبو سلمة لم يدرك ابن مسعود. ثم رواه موصولاً، وقال: فإن صح فعنى قوله: «سبعة أحرف» أي سبعة أوجه، وليس المراد به ما ورد في الحديث الآخر من نزول القرآن على سبعة أحرف، ذاك المراد به اللغات التي أبيحت القراءة عليها، وهذا المراد به الأنواع التي نزل القرآن عليها، والله أعلم.

قلت: وعندي لهذا الأثر أيضاً تأويلان آخران :

التأويل الأول - ذكره أبو علي الأهوازي في كتاب «الإيضاح» والمحافظ أبو العلاء في كتاب المقاطح، أن قوله: ﴿زَاجِرًا وَمِرًّا﴾ إلى آخره، استئناف كلام آخر، أي هو كذلك، ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة، وإنما توهم ذلك من توهمه، لاتفاقهما في العدد وهو السبعة، وروي: (زَاجِرًا وَمِرًّا) بالنصب، أي نزل على هذه الصفة من سبعة أبواب على سبعة أحرف، ويكون المراد بالأحرف غير ذلك.

التأويل الثاني - أن يكون ذلك تفسيرًا للأبواب، لا للأحرف، أي هذه سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنواعه، أي أنزله الله تعالى كائنًا من هذه الأصناف، لم يقتصر به على صنف واحد، بخلاف ما يحكى أن الإنجيل كله مواظ وأمثال، والله أعلم.

إذا ثبت هذا فنعود إلى تفسير الأحرف السبعة بأحد القولين:

[أحدها] - اللغات السبع مع اتحاد صورة الكتابة.

والثاني - الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعاني كما سبق.

وقد ضعف الأهوازي تفسير الأحرف السبعة باللغات، قال: لأن اللغات في القبائل كثير عددها، وأبطل تفسيرها بالأصناف، لأن أصنافه أكثر من ذلك، منها الإخبار، والاستخبار على وجه التقرير والتقريع، ومنها الوعد، والوعيد، والخبر بما كان وبما يكون، والقصص، والمواظ، والاحتجاج، والتوحيد، والثناء، وغير ذلك.

واختار المحافظ أبو العلاء تفسيرها باللغات المتفرقة في القرآن، قال: وليس الغرض أن تأتي اللغات السبع في كل كلمة من كلم القرآن، بل يجوز أن يأتي في الكلمة وجهان أو ثلاثة، فصاعدًا إلى سبعة، ولم تأت سبعة أوجه إلا في كلمات محصورة، نحو: ﴿جَبْرِيلُ﴾ البقرة/ ٩٨، و﴿عَبْدُ الظَّالِمِينَ﴾ المائدة/ ٦٠... [إلى أن قال:]

وروي عن أبي طاهر بن أبي هاشم، أنه قال: شاف، أي يشفي من الزيب، لا يقصر بعضه عن بعض في الفضل، وقوله: كاف، أي كاف في نفسه، غير محوج إلى غيره.

قال أبو العلاء الحافظ: واعلم أنَّ الاختلاف على ضربين: تغاير وتضاد، فاختلاف التغاير جائز في القراءات، واختلاف التضاد لا يوجد إلا في التأسخ والمنسوخ.

قلت: وقال قوم: السبعة الأحرف منها ستة مختلفة الرسم، كانت الصحابة تقرأ بها إلى خلافة عثمان (رضي الله عنهم) نحو: الزيادة، والألفاظ المرادفة، والتقديم، والتأخير، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا - وَلَا يُبَالِي -﴾ الزمر/٥٣، ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالنُّفُوتِ﴾ ق/١٩، ﴿صِرَاطٌ مِّنْ أُنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة/٧... [ثم ذكر نماذج كثيرة كما تقدم في باب اختلاف القراءات].

قال ابن عبد البر: «وهذا وجه حسن من وجوه معنى الحديث، وفي كل وجه منها حروف كثيرة لا تحصى عددًا، وهذا يدلُّك على قوله العلماء: أن ليس بأيدي الناس من الحروف السبعة التي نزل القرآن عليها، إلّا حرف واحد، وهو صورة مصحف عثمان، وما دخل فيها يوافق صورته من الحركات واختلاف النقط من سائر الحروف»^١.

واعتمد على هذه الأوجه مكّي، وجعل من القسم الأول نحو: (البخل) و(البخل) النساء/٣٧، والحديد/٢٤، و(ميسرة) بضم السين وفتحها، ثم قال: وهذه الأقسام كلها كثيرة، لو تكلفنا أن نؤلف في كل قسم كتابًا بما جاء منه، وروي لقدرنا على ذلك^٢. ثم ذكر أنه لا يقرأ من ذلك بما خالف خط المصحف، ثم قال:

فأما ما اختلف فيه القراء من الإمالة والفتح والإدغام والإظهار والقصر والمد والتشديد والتخفيف وشبه ذلك، فهو من القسم الأول، لأن القراءة بما يجوز منه

١ - التمهيد: ٤٦٦.

٢ - الإبانة ص: ٣٩.

في العربية ، وروي عن أئمة وثقات: جائزة في القرآن، لأن كَـه موافق للخط.
قال: وإلى هذه الأقسام في معاني السبعة ذهب جماعة من العلماء: وهو قول ابن
قُتَيْبَة، وابن شريح وغيرهما، لكننا شرحنا ذلك من قولهم.
قال: وهو الذي نعتقه ونقول به، وهو الصواب إن شاء الله تعالى.
واختار أبو علي الأهوازي طريقة أخرى، فقال: «قال بعضهم: معنى ذلك هو
الاختلاف الواقع في القرآن، يجمع ذلك سبعة أوجه :

الجمع والتوحيد، كقوله تعالى: ﴿وَكُتِبَ﴾ و﴿وَكُتَابِهِ﴾ البقرة / ٢٨٥.
والتذكير والتأنيث، كقوله تعالى: ﴿لَا يَقْبَلُ﴾ و﴿لَا تُقْبَلُ﴾ البقرة / ٤٨.
والإعراب، كقوله تعالى: ﴿الْمَجِيدُ﴾ و﴿الْمَجِيدُ﴾ البروج / ١٥.
والتصريف، كقوله تعالى: ﴿يَعْرِشُونَ﴾ و﴿يَعْرِشُونَ﴾ الأعراف / ١٣٧.
والأدوات، التي يتغير الإعراب لتغيرها، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾،
﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ البقرة / ١٠٢.

واللغات، كالهمز وتركه، والفتح، والكسر، والإمالة، والتفخيم، وبين بين،
والمدة، والقصر، والإدغام، والإظهار، وتغيير اللفظ والتقط باتفاق الخط، كقوله تعالى:
﴿نُشِرْهَا﴾ و﴿نُشِرْهَا﴾ البقرة / ٢٥٩، ونحو ذلك . قال: «وهذا القول أعدل الأقوال
وأقربها لما قصدناه، وأشبهه بالصواب».

ثم ذكر وجه آخر فقال: قال بعضهم: معنى ذلك سبعة معانٍ في القراءة:
أحدها - أن يكون الحرف له معنى واحد، تختلف فيه قراءتان تخالفان بين نقطة
ونقطة مثل: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ و﴿يَعْمَلُونَ﴾ البقرة / ٧٤.

الثاني - أن يكون المعنى واحدًا وهو بلفظتين مختلفتين، مثل قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا﴾
و﴿فَاسْعُوا﴾ الجمعة / ٩.

والثالث - أن تكون القراءتان مختلفتين في اللفظ، إلا أن المعنيين متفرقان في الموصوف، مثل قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ﴾ و﴿مَالِكٌ﴾ الفاتحة ٤/ .

والرابع - أن تكون في الحرف لغتان، والمعنى واحد وهجاؤها واحد، مثل قوله تعالى: ﴿الرُّشْدُ﴾ و﴿الرُّشْدُ﴾ البقرة/ ١٥٦.

والخامس - أن يكون الحرف مهموزًا وغير مهموز، مثل: ﴿التَّيِّ﴾ و﴿التَّيِّ﴾ .
والسادس - التثقيب والتخفيف، مثل: ﴿الْمُكَلُّ﴾ و﴿الْمُكَلُّ﴾ الرعد/ ٤/ .

والسابع - الإثبات والحذف، مثل: ﴿الْمُتَادِي﴾ و﴿الْمُتَادِي﴾ ق/ ٤١/ .
قال أبو علي: وهذا معنى يضاهي معنى القول الأول الذي قبله، وعليه اختلاف قراءة السبعة الأحرف .

قلت: وذكر هذين الوجهين اللذين ذكرهما أبو علي الأهوازي، الحافظ أبو الغلاء الحسن بن أحمد، ونسب الأول إلى أبي طاهر بن أبي هاشم، ثم قال عقيبه: «وهذا أقرب إلى الصواب إن شاء الله تعالى» . قال: وقد روي عن مالك بن أنس أنه كان يذهب إلى هذا المعنى. ونسب الوجه الثاني إلى أبي العباس أحمد بن محمد بن واصل .

وقال أبو بكر محمد بن علي بن أحمد الأذفوي في كتاب «الاستغناء في علوم القرآن» فيما نقله عن أبي غانم المظفر بن أحمد بن حمدان، قال: القرآن محيط بجميع اللغات الفصيحة، وتفصيل ذلك أن تكون هذه اللغات السبع على نحو ما ذكره ... [ثم ذكر لكل واحد منها نماذج كثيرة، وإن شئت فراجع نفس المصدر، ثم ذكر أيضًا قول السخاوي تحت عنوان: إن قيل: فأين السبعة التي أخبر رسول الله ﷺ؟ وذكر كما تقدم عنه، وقال:] .

قلت: يعني في مجموع هذه الكلم من هذه الآيات سبعة أوجه، لا في كل كلمة

منها، وقد يأتي في غيرها أكثر من سبعة أوجه كثيرة إذا نظر إلى مجموع الكلم دون آحادها، كقوله سبحانه في «طه»: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ طه ٩؟ وذلك كثير، وإنما الشأن أن يكون في الكلمة الواحدة سبعة أوجه، فهذا الذي عَرَّ وجوده فعَدَّ من ذلك ألفاظ يسيرة، نحو: ﴿أَفِ﴾ الإسراء/٢٣، و﴿عَذَابٍ بَتِيسٍ﴾ الأعراف/١٦٥، وليست كل الوجوه فيها من القراءات المشهورة، بل بعضها من القراءات الشاذة، إلا أنها من جملة اللغات والألفاظ المرادفة التي كانت القراءة قد أبيحت عليها، وقد تقدّم أنّ معنى الحديث أنّ كلمات القرآن أبيح أن يقرأ كل كلمة منها على ما يحتمله من وجهين وثلاثة إلى سبعة، توسعة على الناس على قدر ما يخفّ على ألسنتهم.

وقد تقدّم من حديث أبي بن كعب بإسناد صحيح أنّ النبي ﷺ قال للجبريل: «إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيَّةٍ فِيهِمُ الشَّيْخُ الْفَانِي وَالْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ وَالْغُلَامُ، فَقَالَ: مُرُّهُمْ فَلْيَقْرَأُوا الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».

قلت: فمعنى الحديث أنّهم رخص لهم في إبدال ألفاظه بما يؤدي معناها، أو يقاربه من حرف واحد إلى سبعة أحرف، ولم يلزموا المحافظة على حرف واحد، لأنّه نزل على أمة أميّة لم يعتادوا الدرس والتكرار وحفظ الشيء على لفظه مع كبر أسنانهم واشتغالهم بالجهاد والمعاش، فرخص لهم في ذلك، ومنهم من نشأ على لغة يصعب عليه الانتقال عنها إلى غيرها، فاختلعت القراءات بسبب ذلك كلّ، ودلنا ما ثبت في الحديث من تفسير ذلك بنحو: هلّم، وتعال، على جواز إبداله باللفظ المرادف، ودلنا ما ثبت من جواز ﴿عَقُورًا رَحِيمًا﴾ موضع ﴿عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ على الإبدال بما يدلّ على أصل المعنى دون المحافظة على اللفظ، فإنّ جميع ذلك ثناء على الله سبحانه.

هذا كلّه فيما يمكن القارئ عادة التلقظ به، وأمّا ما لا يمكنه لأنّه ليس من لغته

فأمره ظاهر ولا يخرج إن شاء الله شيء من القراءات عن هذا الأصل وهو إبدال اللَّفْظ بمرادف له أو مقارب في أصل المعنى، ثم لما رسمت المصاحف هجر من تلك القراءات ما نافي المرسوم، وبقي ما يحتمله، ثم بعض ما يحتمله خط المصحف اشتهر وبعضه شدت روايته، وهذا أولى من حمل جميع الأحرف السبعة على اللغات، إذ قد اختلفت قراءة عُمر بن الخطاب وهشام بن حكيم وكلاهما قُرشي مكي، لغتهما واحدة.

وهذه الطرق المذكورة في بيان وجود السبعة الأحرف في هذه القراءات المشهورة كلها ضعيفة، إذ لا دليل على تعيين ما عيّنه كل واحد منهم، ومن الممكن تعيين ما لم يعينوا، ثم لم يحصل حصر جميع القراءات فيما ذكره من الصواب، فما الدليل على جعل ما ذكره مما دخل في ضابطهم من جملة الأحرف السبعة دون ما لم يدخل في ضابطهم؟ وكان أولى من جميع ذلك لو حملت على سبعة أوجه من الأصول المطردة، كصلة الميم، وهاء الضمير، وعدم ذلك، والإدغام، والإظهار، والمد، والقصر، وتحقيق الهمز، وتخفيفه، والإمالة، وتركها، والوقف باللسكون، وبالإشارة إلى الحركة، وفتح الياءات، وإسكانها، وإثباتها، وحذفها، والله أعلم.

فصل

وقد تكلم على معنى هذا الحديث كلاماً شافياً صاحب كتاب «الدلائل» - وهو القاسم بن ثابت بن عبد الرحمن العوفي السرقسطي رحمته الله - فذكر الوجه الذي بدأنا به في أول الفصل الماضي، وهو الوجه الذي استحسسه ابن عبد البر من قول بعضهم، وإنما نقل أبو عمر من كتاب قاسم، ثم قال القاسم عقيبته: وفي هذا التفسير ما رغب بعض الناس بقائله عنه، وإن كان قد ذهب مذهباً واستنبط عجباً؛ لأنه اخترع معنى لا نعلم أحداً من السلف قال به، ولا أشار إليه، وليس للخلف الخروج عن السلف، ولا رفض عامتهم لمذهب لم يسلكوه، وتأويل

لم يطلقوه، ونقول - وبالله التوفيق - بالذي صحت به الآثار، وتواطأت عليه الأخبار، وتأويله من أهل التفسير من لا يدفع نقله ولا يهتم نظره، وإن الله تبارك وتعالى بعث نبيه ﷺ والعرب متناوون في المحال والمقامات، متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكل عمارة لغة دلت بها ألسنتهم، وفحوى قد جرت عليها عادتهم، وفيهم الكبير العاسي والأعرابي القح، ومن لورام نفي عادته وحمل لسانه على غير ذريته تكلف منه حملاً ثقيلاً، وعالج منه عبثاً شديداً، ثم لم يكسر غزبه ولم يملك استمراره إلا بعد التمرين الشديد، والمساجلة الطويلة، فأسقط عنهم تبارك وتعالى هذه المحنة، وأباح لهم القراءة على لغاتهم، وحمل حروفه على عاداتهم، وكان الرسول ﷺ يقرئهم بما يفقهون، ويخاطبهم بالذي يستعملون بما طوّقه الله من ذلك، وشرح به صدره، وفتق به لسانه، وفضّله على جميع خلقه.

ثم ذكر حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف عليهما حكيمًا غفورًا رحيمًا»، قال: وهذا الحديث يفسره قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «ليس الخطأ أن تجعل خاتمة آية خاتمة آية أخرى، أن تقول: عزيز حكيم، وهو غفور رحيم، ولكن الخطأ أن تجعل آية الرّحمة آية العذاب».

وذكر حديث حسين بن علي عن زائدة، عن عاصم، عن زر، عن أبي عليه السلام قال: لقي النبي ﷺ جبريل عليه السلام عند ... [وذكر كما تقدم عن الطبري رقم ١٩، ثم قال:]

فغنى قوله: «على سبعة أحرف» يريد - والله أعلم - على لغات شعوب من العرب سبعة، أو من جماهيرها وعماييرها. ثم ذكر حديث عثمان: «أنزل القرآن بلسان مضر».

وعن سعيد بن المسيّب، قال: «نزل القرآن على لغة هذا الحي من لدن هوازن وثقيف إلى ضرية».

وروى أبوخلدة عن أبي العالية قال: «قرأ عند النَّبِيِّ ﷺ من كل خمس رجل، فاختلفوا في اللغة، ورضي قراءتهم كلهم، وكانت تميم أعرب القوم». قال أبو حاتم السجستاني: «أحب الألفاظ واللغات إلينا لغات قُرَيْش، ثم من دنا منهم من بطون العرب، ومن بطون مُضَر خاصة للحديث الذي جاء في مُضَر».

وقال الأعمش عن أبي صالح، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، صارت في عجز هوازن منها خمسة». قال أبو حاتم: «عَجَز هوازن، ثقيف، وبنو سعد بن بكر، وبنو جشم، وبنو نصر». قال أبو حاتم: «خَصَّ هؤلاء دون ربيعة وسائر العرب، لقرب جوارهم من مولد النَّبِيِّ ﷺ ومنزل الوحي، وإنما مُضَر وربيعة أخوان».

قال قاسم بن ثابت: ولو أن رجلاً مثلاً، يريد به الدلالة على معنى قول النَّبِيِّ ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، وجعل الأحرف على مراتب سبعة، فقال: منها لُقَرَيْش، ومنها لِكِنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضَبَّة وألفافها، ومنها لقيس، كان قد أوتي على قبائل مُضَر في مراتب سبعة تستوعب اللغات التي نزل بها القرآن»^١.

قال: وإن في لغة مُضَر شواذاً، لا نختارها ولا نجيز القرآن بها، مثل كشكشة قيس، يجعلون كاف المؤنث شيئاً^٢، وعننة تميم، يقولون «عن» في موضع «أن»^٣، وكما ذكر عن بعضهم: أنه يبدل السين تاء^٤. ثم قال:

١ - نقل قول قاسم بن ثابت، ابن عبد البر في كتابه: التمهيد ٤: ٦٣، وانظر ص: ٣٧/ظ.

٢ - التمهيد ٤: ٦٣.

٣ - المصدر نفسه.

٤ - المصدر نفسه.

وهذه الأحاديث الصّاح التي ذكرنا بالأسانيد الثابتة المتصلة، تضيق عن كثير من الوجوه التي وجهها عليها من زعم أن الأحرف في صورة الكتبة، وفي التّقديم والتأخير، والزيادة والتقصان، لأنّ الرّخصة كانت من رسول الله ﷺ، والعرب ليس لهم يومئذ كتاب يعتبرونه، ولا رسم يتعارفونه، ولا يقف أكثرهم من الحروف على كتبه، ولا يرجعون منها إلى صورة، وإنّما كانوا يعرفون الألفاظ بجرسها، أي بصوتها، ويجدونها بمخارجها، ولم يدخل عليهم يومئذ من اتفاق الحروف ما دخل بعدهم على الكتّبين من اشتباه الصّور، وكان أكثرهم لا يعلم بين الرّاي والسّين سبباً، ولا بين الصّاد والضّاد نسباً.

قال: فإن قيل: فإننا نجد حروفاً متباينة المخارج، وهي متّفقة الصّور يقرأون بها، مثل: (ننشرها) و﴿نُنشِرُهَا﴾ البقرة/ ٢٥٩، فإنّ العلّة في ذلك تقارب معانيها، وإن تباعدت مخارجها، وليس بعجب أن يتوافق لحرفين متباينين في اللفظ، متقاربين في المخرج صورة تجمعهما وسمّة تأخذهما، كما أنّه ليس بعجب أن يتوافق في اللفظ الواحد معنيان متباينان، يسوغ بها القول ويحملها التأويل. ألا ترى أنّ الذين أخذت عنهم القراءة إنّما تلقوها سماعاً وأخذوها مشافهة؟ وإنّما القراءة سنّة يأخذها الآخرون الأوّل، ولا يلتفت في ذلك إلى الصّحف ولا إلى ما جاء من وراء وراء، وإنّما أخذت الرّخصة في ذلك بالأمّة الأميّة، والعُصبة المعديّة، فلمّا كانت الرّخصة وهم كانوا العلّة، قال رسول الله ﷺ: «نحن أمة أميّة لا نكتب ولا نحسب، وإنّ الشّهر هكذا وهكذا^١»، وجعل يشير بأصابعه عدّ العرب.

قال: وذكر بعض الخبريّين: أنّ هشام بن عبد الملك مرّ على ميل، فقال لأعرابي: انظر ما الذي عليه مكتوباً، فنظر ثمّ أقبل فقال: محجّن وحلقة وثلاث، كأنّها أطباء

الكلبة، وهامة كأنها منقار قطاة. فقال هشام: هذه خمسة.

قال قاسم بن ثابت: ومن قول هذا الرجل أيضاً أنه قال: «ليس في كتاب الله تعالى حرف له سبعة وجوه من القراءات».

قال: وهذا اعتساف بلا تثبت، وقد جاء في كتاب الله عزَّ وجلَّ ما له وجوه من القراءات سبعة، أو تزيد من غير أن تقول: إنَّ هذا مراد النبي ﷺ بقوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف». وإنَّ ذلك موجود في جميع الحروف ...

وقال صاحب شرح السنَّة: «أظهر الأقاويل وأصحها وأشبهها بظاهر الحديث أن المراد من هذه الحروف: اللغات، وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلُغتهم، وما جرت عليه عادتهم من الإدغام والإظهار والإمالة والتفخيم والإشمام والإتمام والهمز والتلّين وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه، منها في الكلمة الواحدة».

ثمَّ قال: ولا يكون هذا الاختلاف داخلًا تحت قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء/ ٨٢؛ إذ ليس معنى هذه الحروف أن يقرأ كل فريق بما شاء ممَّا يوافق لغته من غير توقيف، بل كل هذه الحروف منصوصة، وكلها كلام الله عزَّ وجلَّ، نزل بها الروح الأمين على النبي ﷺ، يدلُّ عليه قوله ﷻ: «إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»، فجعل الأحرف كلها منزلة، وكان رسول الله ﷺ يعارض جبريل ﷻ في كل شهر رمضان بما يجتمع عنده من القرآن، فيحدث الله فيه ما شاء وينسخ ما يشاء، وكان يعرض عليه في كل عرضة وجهًا من الوجوه التي أباح الله له أن يقرأ القرآن به، وكان يجوز لرسول الله ﷺ بأمر الله تعالى أن يقرأ ويقرئ بجميع ذلك، وهي كلها متفقة المعاني وإن اختلفت بعض حروفها.

ثمَّ قال: «وقوله في الأحاديث: «كلها شافٍ كافٍ» يريد - والله أعلم - أن كل حرف من هذه الأحرف السبعة شافٍ لصدور المؤمنين، لاتفاقها في المعنى، وكونها من عند الله وتنزيله ووحيه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ﴾

فَصَلَتْ ٤٤، وهو كافي في الحجة على صدق رسول الله ﷺ لإعجاز نظمهِ وعجز الخلائق عن الإتيان بمثله^١.

وفي كتاب غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سَلام قال في حديث النبي ﷺ: إنه قال: «لاتماروا في القرآن فإنَّ المراء فيه كُفْرٌ»^٢.

ليس وجه الحديث عندنا على الاختلاف في التأويل، ولكنّه عندنا على الاختلاف في اللَّفْظ أن يقرأ الرجل القرآن على حرف، فيقول له الآخر: ليس هو هكذا ولكنّه هكذا، على خلافه، وقد أنزلهما الله تبارك وتعالى جميعاً، يعلم ذلك بحديث النبي ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا شَافٍ كَافٍ»^٣.

ومنه حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إِيَّاكُمْ وَالْاِخْتِلَافَ وَالتَّنَطُّعَ، فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ: هَلَمْ وَتَعَال، فَإِذَا جَحَدَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا قَرَأَ صَاحِبُهُ لَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَدْ أَخْرَجَهُ إِلَى الْكُفْرِ هَذَا الْمَعْنَى».

ومنه حديث عمر رضي الله عنه: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا اتَّفَقْتُمْ، فَإِذَا اخْتَلَفْتُمْ فَقُومُوا عَنْهُ»^٤.
ومنه حديث أبي العالية الرياحي: «أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَنْدهُ إِنْسَانٌ لَمْ يَقُلْ: لَيْسَ هُوَ هَكَذَا، وَلَكِنْ يَقُولُ: أَمَّا أَنَا فَأَقْرَأُ هَكَذَا»^٥.

قال شُعَيْبُ بْنُ الْحُبَابِ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ: «أَرَى صَاحِبَكَ قَدْ سَمِعَ أَنَّهُ مِنْ كَفَرٍ بِحَرْفٍ مِنْهُ، فَقَدْ كَفَرَهُ كُلُّهُ».

١ - شرح السنة ١٤٠ ط - ١٤١ ط.

٢ - انظر ص: ٨٤ - ٨٥، ١٠٤.

٣ - انظر ص: ٨٨ - ٨٩.

٤ - رواه البيهقي في شعب الإيمان ١: ٣٧٢، وانظر: البخاري ٦: ١١٥ أيضاً.

٥ - رواه البيهقي في شعب الإيمان ١: ٣٧٤.

٦ - شعب الإيمان ١: ٣٢٧، وانظر: البخاري ٦: ١١٥ أيضاً.

وقال أبو جعفر الطبري: «أخبر النبي ﷺ عما خصه الله تعالى به وأُمته من الفضيلة والكرامة التي ... [وذكر كما تقدم عنه].

الفصل الثالث:

في المجموع في المصحف هل هو جميع الأحرف السبعة

التي أبيحت القراءة عليها، أو حرف واحد منها؟

ميل القاضي أبي بكر إلى أنه جميعها.^١ وصرح أبو جعفر الطبري والأكثر من بعده على أنه حرف منها. وسنقل من كلام كل منهم ما دل على ما نسبناه إليه. ومال الشيخ الشاطبي إلى قول القاضي فيما جمعه أبو بكر، وإلى قول الطبري فيما جمعه عثمان رضي الله عنه، ودل على ذلك أبياته المتقدمة، والحق أن يلخص الأمر على ذلك فيقال: المجموع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به، وهو ما كتب بأمر النبي ﷺ، أو ثبت عنه أنه قرأ به أو أقرأ غيره به.

وما اختلفت فيه المصاحف حذفًا وإثباتًا، نحو: ﴿مِنْ تَحْتِهَا﴾ التوبة/١٠٠، ﴿هُوَ الْقَنِي﴾ الحديد/٢٤، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ الشورى/٣٠، فحمول على أنه نزل بالأمرين، وأمر النبي ﷺ بكتابته على الصورتين لشخصين أو في مجلسين، أو أعلم بهما شخصًا واحدًا وأمره بإثباتهما.

وأما ما لم يرسم فهو مما كان جَوَز به القراءة، وأذن فيه، ولما أنزل ما لم يكن بذلك اللفظ خير بين تلك الألفاظ توسعة على الناس وتسهيلًا عليهم، فلما أفضى، ذلك إلى ما نقل من الاختلاف والتكثير، اختار الصحابة (رضي الله عنهم) الاقتصاد على اللفظ المنزل المأذون في كتابته، وترك الباقي للخوف من غائلته، فالمهجور

هو ما لم يثبت إنزاله، بل هو من الضرب المأذون فيه بحسب ما خفّ وجرى على ألسنتهم.

قال الإمام أبو جعفر الطبري: فكذاك الأمة أُمِرَت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]
وقال أبو العباس أحمد بن عمّار المقرئ في «شرح الهداية»: «أصح ما عليه الحدّاق من أهل النظر في معنى ذلك إنّما نحن عليه في وقتنا هذا من هذه القراءات هو بعض الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن.»

قال: وتفسير ذلك أنّ الحروف السبعة التي أخبر النبي ﷺ أنّ القرآن نزل عليها تجري على ضربين :

الضرب الأوّل - زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة مكان أخرى، وتقديم كلمة على أخرى، وذلك نحو ما روي عن بعضهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ - فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ -﴾^١ وروي عن بعضهم: (حمسق)^٢، وإذا جاء فتح الله والنصر^٣، فهذا الضرب وما أشبهه متروك، لا تجوز القراءة به، ومن قرأ بشيء منه غير معاند ولا مجادل عليه، وجب على الإمام أن يأخذه بالأدب، بالضرب والسجّن على ما يظهر له من الاجتهاد، فإن جادل عليه ودعا الناس إليه وجب

١ - البقرة/١٩٨، بزيادة (في مواسم الحج)، وهي: قراءة مروية عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن الزبير، كما في كتاب المصاحف ص: ٥٤، ٥٥، ٧٤، ٨٢. ونسبها البخاري في الصحيح ١٥٨/٥ لابن عباس.

٢ - هي قراءة مروية عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس. انظر: تفسير الطبري ٦: ٢٥، والكشاف ٤: ٢٠٨. وقراءتنا: ﴿حم عسق﴾ الشورى/١-٢.

٣ - هي قراءة تروى عن عبد الله بن عباس، انظر: كتاب المصاحف ص: ٨١. والقراءة المعروفة هي: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ النصر/١.

عليه القتل، لقول النبي ﷺ: «المراء في القرآن كُفْرٌ»^١، وإجماع الأمة على اتباع المصحف المرسوم.

والضرب الثاني - ما اختلفت القراء فيه من إظهار، وإدغام، وزوم، وإشمام، وقصر، ومدّ، وتخفيف، وشدّ وإبدال حركة بأخرى، وياء بباء، وواو بفاء، وما أشبه ذلك من الاختلاف المتقارب. فهذا الضرب هو المستعمل في زماننا هذا، وهو الذي عليه خط مصاحف الأمصار، سوى ما وقع فيه من اختلاف في حروف يسيرة.

فثبت بهذا أنّ هذه القراءات التي نقرأها، هي بعض من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، استعملت لموافقتها المصحف الذي اجتمعت عليه الأمة وترك ما سواها من الحروف السبعة، لمخالفته لمرسوم خط المصحف؛ إذ ليس بواجب علينا القراءة بجميع الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن؛ وإذ قد أباح النبي ﷺ لنا القراءة ببعضها دون بعض، لقوله تعالى: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ﴾^٢، فصارت هذه القراءة المستعملة في وقتنا هذا هي التي تيسرت لنا بسبب ما رواه سلف الأمة (رضوان الله عليهم)، من جمع الناس على هذا المصحف، لقطع ما وقع بين الناس من الاختلاف وتكفير بعضهم لبعض. قال: فهذا أصح ما قال العلماء في معنى الحديث.

قال: وقد ذهب الطبري وغيره من العلماء؛ إلى أنّ جميع هذه القراءات المستعملة ترجع إلى حرف واحد، وهو حرف زيد بن ثابت.^٣

قلت: لأنّ خط المصحف نفي ما كان يقرأ به من ألفاظ الزيادة والتقصان والمرادفة والتقديم والتأخير، وكانوا علموا أنّ تلك الرخصة قد انتهت بكثرة المسلمين واجتهاد القراء وتمكّنهم من الحفظ.

١ - انظر ص: ٨٤، ٨٥، ١٠٤، ١٣٥.

٢ - المزمل/٢٠.

٣ - شرح الهداية ص: ٣ و٢.

وقد قال القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب: القوم لم يختلفوا عندنا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ التي لم يمت حتى عِلِمَ من دينه أنه أقرأ بها وصَوَّب المختلفين فيها، وإنما اختلفوا في قراءات ووجوه آخر، لم تثبت عن الرسول ﷺ، ولم تقم بها حجة، وكانت تجيء عنه مجيء الآحاد، وما لم يعلم ثبوته وصحته، وكان منهم من يقرأ التَّأْوِيل مع التَّنْزِيل، نحو قوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾^١، وهي صلاة العصر، ﴿فَإِنْ قَاؤَا فِيهِنَّ﴾^٢، وأمثال هذا مما وجدوه في بعض المصاحف، فنع عثمان رضي الله عنه من هذا الذي لم يثبت ولم تقم به الحجة، وحرَّقه، وأخذهم بالمستيقن المعلوم من قراءات الرسول ﷺ.

فأما أن يستجيز هو أو غيره من أئمة المسلمين المنع من القراءة بحرف ثبت أن الله تعالى أنزله، ويأمر بتحريقه والمنع من التَّنْظِيفِ والانتساخ منه، ويضيق على الأمة ما وسَّعه الله تعالى، ويحرم من ذلك ما أحله، ويمنع منه ما أطلقه وأباحه، فمعاذ الله أن يكون ذلك كذلك.

وقال في موضع آخر: «ليس الأمر على ما توهمتم من أن عثمان رضي الله عنه جمعهم على حرف واحد وقراءة واحدة، بل إنما جمعهم على القراءة بسبعة أحرف وسبع قراءات، كلَّها عنده وعند الأمة ثابتة عن الرسول ﷺ». وساق الكلام في تقرير ذلك، إلى أن قال: .. «لثلاث تسقط قراءة قرأ بها الرسول ﷺ، ويعفو أثرها، ويندرس رسمها، ويظن بعد ذلك القارئ بها أنه قارئ بغير ما أنزل الله من القرآن.

وعرف عثمان حاجة الناس إلى معرفة جميع تلك الأحرف، كتبها في مصاحفه، وأنفذ كلَّ إمام منها إلى ناحية، لتكون جميع القراءات محروسة محفوظة.

١ - البقرة / ٢٣٨. قراءة صلاة العصر، تروى عن ابن عباس وعائشة وحفصة وأم سلمة كما روي في «كتاب المصاحف»: ٧٧.

٢ - زيادة (فيهن) البقرة: ٢٢٦، وهي قراءة عبد الله بن مسعود كما ورد في «الكتشاف»: ١: ٢٦٩.

وقال في موضع آخر: «إنما اختار عثمان حرف زيد؛ لأنه هو كان حرف جماعة المهاجرين والأنصار، وهو القراءة الزائدة المشهورة عن الرسول ﷺ، وعليها كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي وعبد الله ومعاذ ومجمع بن جارية وجميع السلف (رضي الله عنهم)، وعدل عما عداها من القراءات والأحرف؛ لأنها لم تكن عند عثمان والجماعة ثابتة عن الرسول ﷺ ولا مشهورة مستفيضة استفاضة حرف زيد. وإنما نسب هذه الحرف إلى زيد؛ لأنه تولى رسمه في المصاحف وانتصب لإقراء الناس به دون غيره.

وقال صاحب شرح السنة: جمع الله تعالى الأمة بحسن اختيار الصحابة على مصحف واحد، وهو آخر العروض على رسول الله ﷺ كان أبو بكر رضي الله عنه أمر بكتابته جمعاً بعد ما كان مفرقاً في الرقاع، ليكون أصلاً للمسلمين، يرجعون إليه ويعتمدون عليه، وأمر عثمان بنسخه في المصاحف، وجمع القوم عليه، وأمر بتحريق ما سواه قطعاً لمادة الخلاف، فكان ما يخالف الخط المتفق عليه في حكم المنسوخ والمرفوع، كسائر ما نسخ ورفع منه باتفاق الصحابة، والمكتوب بين اللوحين هو المحفوظ من الله عز وجل للعباد وهو الإمام للأمة، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج من رسم الكتابة والسواد. فأما القراءة باللغات المختلفة مما يوافق الخط والكتاب فالفسحة فيه باقية، والتوسعة قائمة بعد ثبوتها وصحتها، بنقل العدول عن رسول الله ﷺ^١.

قلت: ولا يلزم في ذلك تواتر، بل تكفي الأحاد الصحيحة من الاستفاضة وموافقة خط المصحف وعدم المنكرين لها نقلاً وتوجيهاً من حيث اللغة، والله أعلم.

(١: ٧٧ - ١٤٥)

الفصل الرابع والعشرون نص القرطبي (م : ٦٧١) في «الجامع لأحكام القرآن»

باب [الأقوال في] معنى قول النبي ﷺ

«إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَأَقْرَأُوا مَا تيسر منه»

روى مسلم عن أبي بن كعب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان عند أضائة بني غِفَار، فَأَتَاهُ جبريل عليه السلام فقال: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتَكَ ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٨].
وروى الترمذي عنه فقال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ ... [وذكر كما تقدّم عن العاصمي، ثم قال:]

قال: هذا حديث صحيح . وثبت في الأمّهات: البخاري ومسلم والموطأ وأبي داود والتسائي وغيرها من المصنّفات والمسندات قصّة عمر مع هشام بن حكيم، وسيأتي بكماله في آخر الباب مبينًا إن شاء الله تعالى.

وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولًا، ذكرها أبوحاتم محمد بن حبان البُستيّ، نذكر منها في هذا الكتاب خمسة أقوال:

[القول] الأوّل

وهو الذي عليه أكثر أهل العلم، كسفيان بن عُيينة وعبد الله بن وهب والطبري والظحاوي وغيرهم: أَنَّ المراد: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو: أَقْبَلُ وتعال وهَلُمَّ.

قال الطحاوي : وأتينا ما ذكر في ذلك حديث أبي بكرة، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: اقرأ على حرف ... [وذكر كما تقدم عن الطبري رقم ٢٨].
وروى وزقاء عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظَرُونَ﴾: ^١ (للذين آمنوا أمهلونا، للذين آمنوا أخرونا، للذين آمنوا أرقبونا). وبهذا الإسناد عن أبي أنه كان يقرأ ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ هُمْ مَسَّوْا فِيهِ﴾: ^٢ (مروا فيه، سعوا فيه). وفي البخاري ومسلم، قال الزهري: إنما هذه الأحرف في الأمر الواحد ليس يختلف في حلال ولا حرام.

قال الطحاوي: إنما كانت السبعة للناس في الحروف، لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم، لأنهم كانوا أميين لا يكتب إلا القليل منهم؛ فلما كان يشق على كل ذي لغة أن يتحول إلى غيرها من اللغات؛ ولورام ذلك لم يتهيا له إلا بمشقة عظيمة، فوسّع لهم في اختلاف الألفاظ إذ كان المعنى متفقاً، فكانوا كذلك حتى كثر منهم من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، فقدروا بذلك على تحفظ ألفاظه، فلم يسمعهم حينئذ أن يقرأوا بخلافها.

قال ابن عبد البر: فبان بهذا أن تلك السبعة الأحرف، إنما كان في وقت خاص لضرورة دعت إلى ذلك، ثم ارتفعت تلك الضرورة، فارتفع حكم هذه السبعة الأحرف، وعاد ما يقرأ به القرآن على حرف واحد.

روى أبو داود عن أبي قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا أباي إني أقرئت القرآن، فقل لي: على حرف أو حرفين، فقال ... [وذكر كما تقدم عن ابن الأشعث رقم ٣، وقال:]
وأُسند ثابت بن قاسم نحو هذا الحديث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وذكر من

كلام ابن مسعود نحوه.

قال القاضي ابن الطَّيِّب : وإذا ثبت هذه الرواية - يريد حديث أبي - حمل على أنَّ هذه كان مطلقاً ثمَّ نُسِخَ ، فلا يجوز للناس أن يبدلوا أسماء الله تعالى في موضع بغيره ممَّا يوافق معناه أو يخالف .

القول الثاني

قال قوم: هي سبع لغات في القرآن على لغات العرب كلها، يَمُنُّها ونزارها، لأنَّ رسول الله ﷺ لم يجهل شيئاً منها، وكان قد أو تي جوامع الكلم، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، ولكن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه بلغة قُرَيْش، وبعضه بلغة هُذَيْل، وبعضه بلغة هَوَازِن، وبعضه بلغة اليمَن .

قال الخطَّابي: على أنَّ في القرآن ما قد قرئ بسبعة أوجه، وهو قوله: ﴿وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ المائدة/٦٠. وقوله: ﴿أَرْسَلْنَا مَعْنَا غَدًا ايزِقَ وَيَلْعَبُ﴾ يوسف/١٢. وذكر وجوهاً، كأنه يذهب إلى أنَّ بعضه أنزل على سبعة أحرف لا كله. وإلى هذا القول: - بأنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، على سبع لغات - ذهب أبو عبيد القاسم بن سَلَام واختاره ابن عطية .

قال أبو عبيد: وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظاً فيها من بعض، وذكر حديث ابن شهاب عن أنس: أنَّ عُثْمَانَ قال لهم حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: ما اختلفتم أنتم وزيد، فاكتبوه بلغة قُرَيْش، فإنه نزل بلغتهم . ذكره البخاري . وذكر حديث ابن عباس قال: نزل القرآن بلغة الكعبيين: كعب قُرَيْش وكعب خزاعة . قيل: وكيف ذلك؟ قال: لأنَّ الدَّارَ واحدة. قال أبو عبيد: يعني: أنَّ خزاعة جيران قُرَيْش فأخذوا بلغتهم .

قال القاضي ابن الطَّيِّب رحمه الله: معنى قول عُثْمَانَ: نزل بلسان قُرَيْش، يريد معظمه وأكثره، ولم تقم دلالة قاطعة على أنَّ القرآن بأسره منزل بلغة قُرَيْش فقط،

إذ فيه كلمات وحروف هي خلاف لغة قريش ، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ الزُّخْرُفُ/٣، ولم يقل: قرشيًّا، هذا يدلّ على أنّه منزل بجميع لسان العرب، وليس لأحد أن يقول: إنّهُ أراد قريشًا من العرب دون غيرها، كما أنّه ليس له أن يقول: أراد لغة عدنان دون قحطان، أو ربيعة دون مُضَرَ، لأنّ اسم العرب يتناول جميع هذه القبائل تناوُلًا واحدًا.

وقال ابن عبد البر: قول من قال: إنّ القرآن نزل بلغة قريش معناه عندي في الأغلب والله أعلم، لأنّ غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها، وقريش لا تهمز... [ثمّ ذكر قول ابن عطية في معنى «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، ومعنى «الفطرة والفتح» وغيرهما، كما تقدّم عنه، وقال:]

القول الثالث

إنّ هذه اللّغات السبع إمّا تكون في مُضَرَ، قاله قوم، واحتجّوا بقول عُثمان: نزل القرآن بلغة مُضَرَ، وقالوا: جائز أن يكون منها لقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لثيم، ومنها لصبّة، ومنها لقيس، قالوا: هذه قبائل مُضَرَ تستوعب سبع لغات على هذه المراتب، وقد كان ابن مسعود يحبّ أن يكون الذين يكتبون المصاحف من مُضَرَ. وأنكر آخرون أن تكون كلّها من مُضَرَ، وإذ لا يجوز أن يقرأ القرآن بها، مثل كَشْكشة قيس وتَمَنّة تميم... [وذكر كما تقدّم عن عبد البر].

القول الرابع

ما حكاه صاحب الدلائل عن بعض العلماء ، وحكى نحوه القاضي ابن الطيّب قال: تدبّرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعًا... [وذكر كما تقدّم عن ابن قُتيبة].

القول الخامس

إنّ المراد بالأحرف السبعة معاني كتاب الله تعالى، وهي: أمر ونهي، ووعد ووعيد، وقصص، ومجادلة، وأمثال. قال ابن عطية: هذا ضعيف، لأنّ هذا لا يسمّى أحرفًا،

وأيضًا فالإجماع على أنَّ التوسعة لم تقع في تحليل حلال ولا في تغيير شيء من المعاني. وذكر القاضي ابن القطيب في هذا المعنى حديثًا عن النبي ﷺ، ثم قال: ولكن ليست هذه هي التي أجاز لهم القراءة بها، وإنما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطريقة، منه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾، فكذاك معنى هذا الحديث على سبع طرائق من تحليل وتحريم وغير ذلك.

وقد قيل: إنَّ المراد بقوله ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» القراءات السبع التي قرأ بها القراء السبعة، لأنَّها كلّها صحّت عن رسول الله ﷺ، وهذا ليس بشيء لظهور بطلانه على ما يأتي.

فصل

قال كثير من علمائنا كالداودي وابن أبي صفرة وغيرهما: هذه القراءات السبع التي تنسب لهؤلاء القراء السبعة، ليست هي الأحرف السبعة التي اتسعت الصحابة في القراءة بها، وإنما هي راجعة إلى حرف واحد من تلك السبعة، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف، ذكره ابن النحاس وغيره.

وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أنَّ كلّ واحد منهم اختار فيما رَوَى وعَلِمَ وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه، وأقرأ به واشتهر عنه، وعُرِفَ به ونُسِبَ إليه، **فقيل:** حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره بل سوَّغه وجوّزه، وكلّ واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختياران أو أكثر، وكلّ صحيح.

وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صحَّ عن هؤلاء الأئمة ممَّا رَووه ورأوه من القراءات، وكتبوا في ذلك مصنّفات، فاستمرَّ الإجماع على الصواب، وحصل ما وعد الله به من حفظ الكتاب، وعلى هذا الأئمة المتقدمون والفضلاء

المحققون، كالقاضي أبي بكر بن الطيّب والطبري وغيرهما .

قال ابن عطية: ومضت الأعصار والأمصا على قراءة ... [وذكر كما تقدّم عنه] .

قال غيره: أما شاذّ القراءة عن المصاحف المتواترة فليست بقرآن، ولا يعمل بها على أنّها منه، وأحسن محاملها أن تكون بيان تأويل مذهب من نسبت إليه، كقراءة ابن مسعود: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات). فأما لو صرح الراوي بسماعها من رسول الله ﷺ، فاختلف العلماء في العمل بذلك على قولين: التّفي والإثبات،

[الوجه الأوّل] - وجه التّفي أنّ الراوي لم يروه في معرض الخبر بل في معرض القرآن، ولم يثبت فلا يثبت.

والوجه الثّاني - أنّه وإن لم يثبت كونه قرآنًا فقد ثبت كونه سنّة، وذلك يوجب العمل كسائر أخبار الآحاد .

فصل في ذكر معنى حديث عُمر وهشام

قال ابن عطية: أباح الله تعالى لنبيه ﷺ هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل ﷺ في عرضاته ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر رواية هشام بن حكيم نقلًا عن البخاري، كما تقدّم عنه رقم ١، وقال:]

قلت: وفي معنى حديث عمر هذا ما رواه مسلم عن أبي بن كعب، قال: كنت في المسجد فدخل رجل يصليّ ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٦، وقال:]

قول أبي ﷺ: «فسقط في نفسي» معناه: اعترتني خيرة ودهشة؛ أي أصابته نزغة من الشيطان ليوشّوش عليه حاله، ويكدر عليه وقته، فإنّه عظم عليه من اختلاف القراءات ما ليس عظيمًا في نفسه؛ وإلا فأَي شيء يلزم من المحال والتّكذيب من اختلاف القراءات، ولم يلزم ذلك والحمد لله في النسخ الذي هو أعظم، فكيف بالقراءة !

ولما رأى النَّبِيُّ ﷺ ما أصابه من ذلك الخاطر تنبهه بأن ضربه في صدره، فأعقب ذلك بأن أنشرح صدره وتنور باطنه، حتَّى آلَ به الكشف والشرح إلى حالة المعاينة، ولما ظهر له قُبُح ذلك الخاطر من الله تعالى، وفاض بالعرق استحياء من الله تعالى، فكان هذا الخاطر من قبيل ما قال فيه النَّبِيُّ ﷺ - حين سألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلَّم به - قال: وقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذلك صريح الإيمان. أخرجه مسلم من حديث أبي هُرَيْرَةَ.

(١: ٤١ . ٤٩)

الفصل الخامس والعشرون

نصّ النيسابوريّ (م: ٧٢٨) في «غرائب القرآن»

السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن

السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن في قوله ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، لِكُلِّ آيَةٍ مِنْهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ».

عند أكثر العلماء أنّها سبع لغات من لغات قريش لا تختلف ولا تتضاد، بل هي متّفقة المعنى. وغير جائز عندهم أن يكون في القرآن لغة لا تعرفها قريش لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ إبراهيم/٤، وذلك أنّ قريشاً تجاور البيت، وكانت أحياء العرب تأتي إليهم للحجّ، ويستمعون لغاتهم ويختارون من كلّ لغة أحسنها، فصفا كلامهم واجتمع لهم مع ذلك العلم بلغة غيرهم.

ومّا يدلّ على أنّ السبعة الأحرف هي سبع لغات متّفقة المعنى، ما روي عن ابن سيرين أنّ ابن مسعود قال: «أقرأوا القرآن على سبعة أحرف، وهو كقول أحدكم هلّمّ وتعال وأقبل».

وقال بعضهم: إنّها سبع قبائل من العرب: قُريش وقيس وتميم وهذيل وأسد وخزاعة وكنانة لمجاورتهم قريشاً.

وقيل: سبع لغات من أيّ لغة كانت من لغات العرب مختلفة الألفاظ، متّفقة المعاني، لقوله ﷺ: «إِنَّهُ قَدْ وَسَّعَ لِي أَنْ أَقْرَأَ كُلَّ قَوْمٍ بِلُغَتِهِمْ».

وقيل: معناه أن يقول في صفات الربّ تبارك وتعالى مكان قوله: غفوراً رحيمًا: عزيزاً حكيمًا، سميعاً بصيرًا، لما رُوي أنه ﷺ قال: «اقرأوا القرآن على سبعة أحرف ما لم تختموا مغفرة بعداب، أوعدابًا بمغفرة، أوجنة بنار، أونارًا بجنة».

وقيل: إن لفظ «السبعة» في الخبر جاء على جهة التمثيل، لأنه لوجاء في كلمة أكثر من سبع قراءات جاز أن يقرأ بها.

وعن مالك بن أنس؛ أنه كان يذهب في معنى «السبعة الأحرف» إلى أنه كالجمع والتوحيد في مثل: ﴿وَمَثَّ كَلِمَةً رَبِّكَ﴾ و(كلمات ربك) الأنعام / ١١٥ والأعراف / ١٣٧ وهود / ١١٩. وكالتذكير والتأنيث في مثل: ﴿وَلَا يَقْبَلُ﴾ و(لا تقبل) البقرة / ٤٨، وكوجوه الإعراب في مثل: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ و(غير الله) فاطر / ٣. وكوجوه التصريف في مثل: ﴿يَغْرِشُونَ﴾ و(يعرشون) الأعراف / ١٣٧، وكاختلاف الأدوات في مثل قوله: ﴿وَلِكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾ البقرة / ١٠٢، بالتشديد ونصب ما بعدها، وبالتخفيف والرفع. وكاختلاف اللفظ في الحروف نحو: ﴿يَغْلَمُونَ﴾ بالثاء والياء، يونس / ١٢٣، ﴿وَنُثْسِرُهَا﴾ البقرة / ٢٥٩، بالراء والزاي. وكالتخفيف والتفخيم والإمالة والمد والقصر والهمز وتركه والإظهار والإدغام ونحوها.

وذهب جماعة إلى حملها على المعاني والأحكام التي ينتظمها القرآن دون الألفاظ من حلال وحرام، ووعد ووعيد، وأمر ونهي، ومواعظ وأمثال واحتجاج، وغير ذلك، واستعبده المحققون من قبل أن الأخبار الواردة في مخاصمة الصحابة في القراءة تدل على أن اختلافهم كان في اللفظ دون المعنى.

قال بعض العلماء: إنّي تدبّرت الوجوه التي تتخالف بها لغات العرب فوجدتها على سبعة أنحاء لاتزيد ولا تنقص، وبجميع ذلك نزل القرآن ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قتيبة في باب اختلاف القراءات، ثم قال:]

فهذه الوجوه السبعة التي بها اختلفت لغات العرب قد أنزل الله باختلافها القرآن

متفرقاً فيه، ليعلم بذلك أن من زلّ عن ظاهر التلاوة بمثله، أو من تعذر عليه ترك عاداته فخرج إلى نحو مما قد نزل به، فليس بملوم ولا معاقب عليه. وكلّ هذا فيما إذا لم يختلف فيه المعاني.

فإن قيل: فما قولكم في القراءات التي تختلف بها المعاني؟

قلنا: إنها صحيحة منزلة من عند الله ولكنها خارجة من هذه السبعة الأحرف، وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظ التي تختلف معانيها ما يجري اختلافها مجرى التضاد والتناقض، لكن مجرى التغاير الذي لا تضاد فيه. ثم إنها تتجه على وجوه:

فمنها: أن يختلف بها الحكم الشرعي على المبادلة بمنزلة قوله: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ المائدة/٦ بالجرو والنصب جميعاً، وإحدى القراءتين تقتضي فرض المسح، والأخرى فرض الغسل، وقد بيّنها رسول الله ﷺ، فجعل المسح للابس الخف في وقته، والغسل لحاسر الرجل، وهذا الضرب هو الذي لا تجوز قراءته إلا إذا تواتر نقله، وثبت من الشارع بيانه، وليس يعذر من زلّ في مثله عما هو المنزل حتى يراجع الصواب ويفزع إلى الاستغفار.

وقد يكون ما يختلف الحكم فيه على غير المبادلة، لكن على الجمع بين الأمرين بمنزلة ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ البقرة/٢٢٢، و﴿حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ مشددة الظاء من التطهر، فإن القراءتين هاهنا تقتضيان حكيمين مختلفين يلزم الجمع بينهما، وذلك أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وحتى تطهر بالاغتسال. ولا تجوز القراءة في أمثال هذه إلا بالثقل الظاهر، ومن زلّ في مثله إلى ما يقتضي أمراً وقد علم ثبوته ولم يقرأ به، لم يلزمه فيه حرج كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الرِّثْيَ﴾ الإسراء/٣٢، لو صحفه أحد فقراءه: «الرّبا» بالراء والباء، من الرّبا في المال، فإنه منهي عنه كالرّثي، فإن كان عدوله عن ظاهر التلاوة على سبيل التعمد، فهو ملوم

على ذلك.

وأما التَّضَادُّ والتَّنَافِي فغير موجود في كتاب الله، والتَّسْخِيح ليس من هذا القبيل، لأنَّ اتِّحَادَ الزَّمَانِ شرطُ التَّنَافِي، وعند ورود التَّاسِيخِ ينتهي المنسوخ، ويتبين أنَّ في علم الله حكم المنسوخ كان مُؤَجَّلًا إلى ورود التَّاسِيخِ، والله أعلم.

وقوله ﷺ: «لِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرٌ وَبَاطِنٌ»، أي ظاهر وباطن، فالظاهر ما يعرفه العلماء، والباطن ما يخفى عليهم. فنقول في ذلك كما أمرنا ونكل علمه إلى الله تعالى، وقيل: هو أنَّ نؤمن به باطنًا، كما نؤمن به ظاهرًا.

وقوله ﷺ: «وَلِكُلِّ حَدِيثٍ مَطْلَعٌ»، أي لكل طرف من حدود الله التي يوقف هنالك، ولا يتجاوز عنه من مأمور أو منهي أو مباح، مصعد ومأتي يؤتى منه، ويفهم كما هو، أو مقدار من الثواب والعقاب يعاينه في الآخرة ويطلع عليه، كما قال عمر: «لو أنَّ لي ما في الأرض من صفراء وبيضاء، لافتديت به من هول المطلع»، يعني: ما يشرف عليه من أمر الله بعد الموت.

(١: ٢٤ - ٢٦)

الفصل السادس والعشرون

نص ابن كثير (م: ٧٧٤) في «فضائل القرآن»

١ - قال البخاري: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، ثنا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وقد رواه أيضًا في بدء الخلق، ومسلم من حديث يونس، ومسلم أيضًا عن معمر، كلاهما عن الزُّهْرِيِّ بنحوه. ورواه ابن جرير من حديث الزُّهْرِيِّ به، ثم قال الزُّهْرِيُّ: بلغني أَنَّ تلك السَّبْعَةَ الْأَحْرَفَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأُمَرَاءِ الَّذِي يَكُونُ وَاحِدًا لَا يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا فِي حَرَامٍ.

٢ - وهذا مبسوط في الحديث الَّذِي رواه الإمام أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: مَا حَكَ ... [وذكر كما تقدّم عن التَّسَائِي، رَقْم ٦، ثم قال:]

٣ - وقد رواه التَّسَائِي من حديث يَزِيدٍ - وهو ابن هَارُونَ - وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، كِلَاهُمَا عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ بنحوه، وكذا رواه ابن أَبِي عَدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّغْفَرَانِي وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ كُلُّهُم عَنْ حُمَيْدٍ بِهِ.

٤ - وقال ابن جرير: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، ثنا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ». فَأَدْخَلَ بَيْنَهُمَا عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ.

٥ - وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: ثنا يحيى بن سعيد عن إسماعيل بن أبي خالد، حدثني عبدالله بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل ... [وذكر كما تقدم عن مسلم رقم ٦، ثم قال:] وهكذا رواه مسلم من حديث إسماعيل بن أبي خالد به.

٦ - وقال ابن جرير: حدثنا أبو كريب، ثنا محمد بن فضيل، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن عيسى ... [وذكر كما تقدم عنه رقم ٢١].

٧ - وقال ابن جرير: حدثني يونس عن ابن وهب، أخبرني هشام بن سعد عن عبيد الله بن عمر، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أبي بن كعب ... [وذكر كما تقدم عنه رقم ٢٥].

قلت: وهذا الشك الذي حصل لأبي في تلك الساعة هو - والله أعلم - السبب الذي لأجله قرأ عليه رسول الله ﷺ قراءة إعلام وإبلاغ ودواء، لما كان حصل له سورة (لم يكن) إلى آخرها، لاشتغالها على قوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ البينة ٢/٣، وهذا نظير تلاوته سورة الفتح حين أنزلت مرجعه من الحديبية على عمر بن الخطاب، وذلك لما كان تقدم له من الأسئلة لرسول الله ﷺ ولأبي بكر، وفيها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنِ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ الفتح ٢٧٠.

٨ - وقال ابن جرير: ثنا محمد بن مثنى، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة عن الحكم عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب: أن رسول الله كان عند أضاة بني غفار ... [وذكر كما تقدم عن مسلم رقم ٨، ثم قال:]

٩ - وفي لفظ لأبي داود عن أبي بن كعب قال: قال لرسول الله ﷺ: إني أقرئت القرآن، فقيل: على حرف أو حرفين؟ ... [وذكر كما تقدم عن ابن الأثعث، رقم ٣].

١٠ - وقد روى ثابت بن قاسم نحوًا من هذا عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ومن كلام ابن مسعود نحو ذلك.

١١ - وقال الإمام أحمد : حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرَّ، عَنْ أَبِي قَالَ: لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... [وذكر كما تقدّم عن الطبري رقم ١٩].

١٢ - وأخرجه الترمذي من حديث عاصم بن أبي النجود عن زُرَّ، عن حُذَيْفَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَ جَبْرِيلَ عِنْدَ أَحْجَارِ الْمَرَا، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وهكذا رواه أحمد عن خالد عن حماد عن عاصم عن زُرَّ، عن حُذَيْفَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَقِيتُ جَبْرِيلَ عِنْدَ أَحْجَارٍ ... [وذكر كما تقدّم عن العاصمي].

وقال أحمد أيضًا : ثنا وكيع وعبد الرحمن، عن سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهَاجِرٍ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ خَرَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ لَمْ يَكْذِبْنِي حُذَيْفَةَ، قَالَ: لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ أَحْجَارِ الْمَرَا فَقَالَ: إِنَّ أَمْتَكْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَمَنْ قَرَأَ مِنْهُمْ فَلْيَقْرَأْ كَمَا عَلَّمَ وَلَا يَرْجِعْ عَنْهُ. وقال عبد الرحمن: إِنَّ مَنْ أَمْتَكِ الضَّعِيفُ، فَمَنْ قَرَأَ عَلَى حَرْفٍ فَلَا يَتَحَوَّلْ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ رَغْبَةً عَنْهُ، هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ وَلَمْ يَخْرُجْهُ ... [ثم ذكر روايات كثيرة في الأحرف السبعة كما تقدّم عن البخاري ومسلم وأبي عبيد والطبري والنسائي وغيرهم].

أقوال العلماء في معنى السبعة الأحرف

وقد اختلف العلماء في معنى هذه السبعة الأحرف وما أُريدَ منها على أقوال. قال أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي المالكي في «مقدمات تفسيره»: وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً ذكرها أبو حاتم محمد بن حبان البستي، ونحن نذكر منها خمسة أقوال.

قلت: ثم سردّها القرطبي، وحاصلها ما أنا موره ملخصاً :

[القول] الأول - وهو قول أكثر أهل العلم، منهم: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ وَالطَّحَاوِيُّ: أَنَّ الْمُرَادَ سَبْعَةَ: أَوَّجَهُ مِنَ الْمَعَانِي الْمُتَقَارِبَةِ بِالْفَافِ مُخْتَلَفَةً نَحْوُ: أَقْبَلَ وَتَعَالَى وَهَلُمَّ.

وقال الطحاوي : وأبين ما ذكر في ذلك حديث أبي بكرة، قال: جاء جبريل إلى رسول الله ﷺ فقال: اقرأ على حرف ... [وذكر كما تقدم عن ابن عبد البر].

وروى ورقاء عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب: أنه كان يقرأ: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتِسَبْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ الحديد/١٣: (للذين آمنوا أهملونا، للذين آمنوا أخرونا، للذين آمنوا أرقبونا)، وكان يقرأ: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ البقرة/٢٠: (مروا فيه، سعوا فيه) .

قال الطحاوي وغيره: وإنما كان ذلك رخصة أن يقرأ الناس القرآن على سبع لغات، وذلك لما كان يتعسر على كثير من الناس التلاوة على لغة قريش، وقراءة رسول الله ﷺ لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ.

وقد ادعى الطحاوي والقاضي والباقلاني والشيخ أبو عمر بن عبد البر أن ذلك كان رخصة في أول الأمر، ثم نسخ بزوال العذر، وتيسير الحفظ، وكثرة الضبط، وتعلم الكتابة.

قلت: وقال بعضهم: إنما كان الذي جمعهم على قراءة واحدة عثمان بن عفان أحد الخلفاء الراشدين ... وإنما جمعهم عليها لما رأى من اختلافهم في القراءة المفضية إلى تفرق الأمة وتكفير بعضهم بعضاً. فرتب لهم المصاحف الأئمة على العرضة الأخيرة التي عارض بها جبريل رسول الله ﷺ في آخر رمضان كان من عمره، وعزم عليهم أن لا يقرأوا بغيرها، وأن لا يتعاطوا الرخصة التي كانت لهم فيها سعة. ولكنها أدت إلى الاختلاف والفرقة، كما ألزم عمر الخطاب الناس بالطلاق الثلاث المجموعة حتى تتابعوا فيها وأكثروا منها، قال: فلو أننا أمضيناها عليهم، وأمضاه عليهم، وكذلك كان ينهي عن المتعة في أشهر الحج لثلاث قطع زيارة البيت في غير أشهر الحج. وقد كان أبو موسى يبيح التمتع، فترك فتياه اتباعاً لأمر المؤمنين وسعاً وطاعةً للأئمة المهديين.

القول الثاني - أنَّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وليس المراد أنَّ جميعه يقرأ على سبعة أحرف، ولكن بعضه على حرف، وبعضه على حرف آخر.

قال الخطابي: وقد يقرأ بعضه بالسبع لغات، كما في قوله: ﴿وَعَبَدَ الظَّالِمُونَ﴾ المائدة/٦٠، ﴿وَيَزْنَعُ وَيَلْعَبُ﴾ يوسف/١٢... [ثم ذكر قول القرطبي والقاضي ابن الطيّب وابن عبد البر كما تقدم عن القرطبي].

وقال ابن عطية: قال ابن عباس: ما كنت أدري معنى ﴿فاطر السماوات والأرض﴾، حتى سمعت أعرابياً يقول لبرأبنداً حفرها: أنا فطرتها.

القول الثالث - أنَّ لغات القرآن السبع منحصرة في مضر على اختلاف قبائلها خاصة، لقول عثمان: إنَّ القرآن نزل بلغة قُريش، وقُريش هم بنو النَّضر بن الحارث على الصحيح من أقوال أهل النَّسب، كما ينطق به الحديث في سنن ابن ماجة وغيره.

القول الرابع - وحكاه الباقلاني عن بعض العلماء: أنَّ وجوه القراءات ترجع إلى سبعة أشياء، منها: ما لا تتغير حركته ولا تتغير صورته ولا معناه، مثل: ﴿وَيُضِيقُ صَدْرَ﴾^١ ويضيق. ومنها: ما لا تتغير صورته ويختلف معناه، مثل: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ - وباعد - بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾^٢ وقد يكون الاختلاف في الصَّورة والمعنى بالحرف، مثل: ﴿نُنشِزُهَا﴾^٣ و(ننشزها)...

القول الخامس - أنَّ المراد بالأحرف السبعة: معاني القرآن، وهي أمر ونهي... [وذكر كما تقدم عن القرطبي، فلاحظ]. (٣١ - ٤٥)

١ - الشعراء/١٣.

٢ - سبأ/١٩.

٣ - البقرة/٢٥٩.

الفصل السابع والعشرون
نص الحموي (م: ٧٩١) في
«القواعد والإشارات في أصول القراءات»

فصل في قوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»

مسألة العدد فيها خاص في الأصح، وفي السبعة الأحرف أقوال:

أحدها - معانٍ كالخطر والإباحة ونحوهما .

الثاني - صور التطق كالإدغام والإظهار ونحوهما .

الثالث - الحروف والألفاظ، وهو ظاهر قول ابن شهاب .

الرابع - الأوجه والقراءات السبع، حكاه القاضي عياض وابن قرقول وغيرهما،

وهو ظاهر قول الشاطبي. وضعفه المحققون وحكي الإجماع على بطلانه، بل الصواب

أنَّ القراءات السبع على حرف واحد من السبعة، وهو الذي جمع عثمان المصحف.

الخامس - لغات للعرب جملة، وهو قول أبي عبيد، وصححه مكِّي والجعبري

وابن جبارة وغيرهم.

السادس - يخصها بمضر.

السابع - خواتيم الآيات، كجعله موضع (غفور رحيم)، (سميع بصير)، وهو باطل

بالإجماع، والإجماع على منع التغيير، وفي الحديث: «إن قلت: كان الله (سميعًا عليماً)

أو (غفورًا رحيمًا) فالله كذلك»، وهذا يدل عليه.

الثامن - وهو قول الطبري. قال مكّي في «التبيان»: تبديل كلمة في موضع كلمة يختلف الخط بينهما ونقصان كلمة وزيادة أخرى، فنح خط المصحف المجمع عليه ما زاد على حرف واحد، لأن الاختلاف لا يقع إلا بتغيّر الخط في رأي العين. وحكى ابن حبان: خمسة وثلاثين قولاً.

مسألة: لم يجتمع السبعة في كلمة في الأصح، وقيل: جمعت في بيس ونحوها.

مسألة: حكى عن ابن مسعود من تجويز القراءة بالمعنى ولا يصح، وعن أبي حنيفة رحمته الله جوازها بالفارسية، وعنه بشرط العجز عن العربية.

قال القاضي أبو بكر: الصحيح أنّ السبعة استفاضت وضبطتها الأمة وأثبتها عثمان رحمته الله في مصحفه، وذكر الظحاوي في ابتداء الأمر تسهياً على العرب لاختلاف لغاتهم، وعسر اجتماعهم على لغة، فلما لانت لهم اللغات، وتذلت ألسنتهم ارتفعت السبعة بحرف واحد، فصار الناس إليه وانعقد إجماعهم عليه.

قال الداودي وابن أبي صفرة المالكي: السبع واحد من الأحرف السبعة وهو الذي جمع عثمان المصحف عليه، وكذلك قال النحاس وعول عليه مكّي والسمرقندي وغيرهما. واختلفوا هل قاله الله تعالى بحرف وأذن في الستة؟ أو قاله بالسبعة؟ جميعاً على ثلاثة أقوال؛ ثالثها: إن اختلف معنى القراءتين كان قائلًا بهما، وإن اختلف فبحرف وأذن في الآخر، وهو قول السمرقندي. والصواب أنّه قال بالسبعة، وإلا لزم أنّ بعض القرآن ليس بكلام الله حقيقة.

مسألة: حكى البغوي: الإجماع على تواتر العشرة. وذكر أبو بكر بن عيَّاش - وهو من رواة عاصم - ووافقه أبو الحسن السبكي وغيره، وعليه جمهور القراء وضابط الأحرف السبعة ما تواتر سنده، واستقام عربيته، ووافق رسماً، ذكره المهدوي ومكّي والجعبري وابن جبار. **وصاحب الكفاية وابن خلف،** قال الجعبري: المعبر تواتر

السند، ولازمه الآخرون كما قال.

وأول من جمع السبع، أبو بكر بن مجاهد على رأس المائة الثالثة ببغداد، وجعلها سبعاً ليوافق في الأشياخ عدد الأحرف، ولم يرد حصر التواتر في سبع هؤلاء وخص هؤلاء لكونهم أشهر القراء من أشهر الأمصار، وجمع ابن جُبَيْر كتاباً يذكر فيه الخمسة وأسقط حمزة. والكسائي وهو قبل ابن مجاهد وجمع قوم الثمانية بزيادة يعقوب الحضرمي. وقيل: جعلها ابن مجاهد سبعة على عدة المصاحف التي كتبها عثمان، والأول أصح، والصحيح أنَّ المصاحف العثمانية خمسة، ذكره مكِّي في «الإبانة» والتَّوَوِيَّ في «التَّبيان». ولم يكتبها عثمان بيده وإنما كتبت بأمره، ذكره غير واحد. والمشهور أنَّ عثمان كتب مصحفاً واحداً، والأرجح أنه في المدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

مسألة: ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين والقراء إلى اشتمال المصحف العثماني على الأحرف السبعة. وهو قول القاضي أبي بكر بنائاً على امتناع إهمال شيء من الأحرف على الأمة، وقد اتفقت على نقل المصحف العثماني وترك غيره، قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن بعض الأحرف السبعة التي أذن فيها الشارع. والأول أظهر، إذ لو جعله مشتملاً على الأحرف السبعة لم يزل الخلف ومقصوده بجمعه إزالته، وجرده عن التقط والضبط لئلا يتحجر على حرف بعينه.

وأجاب ابن جرير الطبري عن قول القاضي وموافقيه: أنَّ الأمة لم تكلف القراءة بالسبعة، وإنما رخص لهم في ذلك، وكذلك قال رسول الله ﷺ في بعض ألفاظ خبر السبعة: «هون على أمتي ولا يجب الإتيان بالترخص».

مسألة: ترتيب السور فعل الصحابة على الأصح، والآيات بالوحي عن الجمهور، وحكي عليه الإجماع. وحكى القرطبي قولين. وكذلك اختلفت المصاحف في ترتيب السور دون الآي.

فصل:

ملا يثبت كونه من الأحرف السبعة لا يجب القطع بنفيه خلافاً لبعض المتكلمين وقد قطع الإمام أبو بكر بخط الشافعي وموافقيه في إثبات التسملة أنها من القرآن غير التي في التمل. قال بعض المتأخرين: والصواب؛ القطع بخط القاضي وموافقيه وأنها آية من القرآن حيث أثبتها الصحابة (رضي الله عنهم) مع تجريد المصاحف عن التفسير ونحوه مما ليس قرآنًا.

فصل

الاختلاف بين القراء فيما يحتمله الرسم على ضربين مختلف في السمع مؤتلف في المعنى، كتثليث «جذوة» ومختلف فيهما ك «ينشركم» و «يسيركم». قال مكِّي: وسبب الخلاف أن عُرف الصحابة عدم إنكار كل منهم على الآخر بعد قوله: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»

وبعث بعضهم إلى الأمصار فأقرأ كل منهم أهل مصره بقراءته التي كان يقرأ بها في عهد رسول الله ﷺ، فاختلف قراء الأمصار لاختلاف من أقرأهم من الصحابة، ثم بعث عثمان المصاحف فحفظوا ما وافق رسمه، ورفضوا ما خالفه، وأخذ بذلك الآخر عن الغابر، والله أعلم.

قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته وما شك به واحد تركته حتى ألقت هذه القراءة. وقرأ الكسائي على حمزة وغيره، فاختار من قراءة غيره نحوًا من ثلاثمائة حرف. وكذا أبو عمرو على ابن كثير، وخالفه في نحو ثلاثة آلاف حرف، اختارها من قراءة غيره.

الفصل الثامن والعشرون

نصّ الرّكشيّ (م: ٧٩٤) في «البرهان في علوم القرآن»

معرفة على كم لغة نزل

ثبت في الصّحيحين من حديث ابن عبّاس؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، ثمّ لم أزل أستزيده فيزيديني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف». زاد مسلم: قال ابن شهاب: بلغني أنّ تلك السّبعة إنّما هي في الأمر الذي يكون واحدًا لا يختلف في حلال ولا حرام.

وأخرج أيضًا من حديث عمر بن الخطّاب، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٣، ثمّ قال:] وأخرج مسلم نحوه عن أبيّ بن كعب، وفيه: فقال النّبيّ ﷺ: فإنّي أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرفٍ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٦].

وأخرج قاسم بن أصبغ في «مصنّفه» من حديث الثّقفيّ عن أبي هريرة، أنّ رسول الله ﷺ قال: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ولا حرج، ولكن لا تختتموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة».

وأما ما رواه الحاكم في «المستدرک» عن سمرّة يرفعه: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف».

فقال أبو عبيد: تواترت الأخبار بالسّبعة إلّا هذا الحديث.

قال أبو شامة: يحتمل أن يكون معناه أنّ بعضه أنزل على ثلاثة أحرف كحذره

والزَّهَب والصدَق، فيقرأ كل واحد على ثلاثة أوجه في هذه القراءة المشهورة، أو أَرَاد أنزل ابتداء على ثلاثة، ثم زيد إلى سبعة، ومعنى جميع ذلك: أنه نزل منه ما يقرأ على حرفين، وعلى ثلاثة، وأكثر إلى سبعة أحرف، توسعة على العباد باعتبار اختلاف اللُّغات والألفاظ المترادفة وما يقارب معناها.

وقال ابن العربي: لم يأت في معنى هذا السبع نص ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها.

وقال الحافظ أبو حاتم بن حبان البُستي: اختلف الناس فيها على خمسة وثلاثين قولاً وقد وقفت منها على كثير، فذهب بعضهم إلى أن المراد التوسعة على القارئ ولم يقصد به الحصر، والأكثر على أنه محصور في سبعة؛ ثم اختلفوا هل هي باقية إلى الآن نقرؤها، أم كان ذلك أولاً؟ ثم استقر الحال بعده على قولين:

وقال القرطبي: إن القائلين بالثاني - وهو أن الأمر كان كذلك، ثم استقر على ما هو الآن - هم أكثر العلماء، منهم سُفيان بن عُيينة وابن وهب والطبري والطحطاوي، ثم اختلفوا: هل استقر في حياته ﷺ أم بعد وفاته؟ والأكثر على الأول.

واختاره القاضي أبو بكر بن الطيب وابن عبد البر وابن العربي وغيرهم؛ ورأوا أن ضرورة اختلاف لغات العرب ومشقة نطقهم بغير لغتهم، اقتضت التوسعة عليهم في أول الأمر، فأذن لكل منهم أن يقرأ على حرفه، أي على طريقته في اللغة إلى أن انضبط الأمر في آخر العهد، وتدرجت الألسن، وتمكّن الناس من الاختصار على الطريقة الواحدة، فعارض جبريل النبي ﷺ القرآن مرتين في السنة الآخرة، واستقر على ما هو عليه الآن.

فنسخ الله سبحانه تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاختصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس، ويشهد لهذا الحديث الآتي من مراعاة التخفيف على العجوز والشيخ الكبير، ومن التصريح في بعضها بأن ذلك مثل: هَلَمْ وتعال.

[القول في القراءات السبع]

والقائلون بأنها كانت سبعاً اختلفوا على أقوال:

أحدها - أنه من المشكل الذي لا يُدزى معناه، لأن العرب تسمى الكلمة المنظومة حرفاً، وتسمى القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضاً المعنى والجهة. قاله: أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي .

والثاني - وهو أضعفها - أن المراد سبع قراءات، وحكي عن الحليل بن أحمد، والحرف هاهنا القراءة، وقد بين الطبري في كتاب «البيان» وغيره: أن اختلاف القراء إنما هو كلّه حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهو الحرف الذي كتب عثمان عليه المصحف .

وحكى ابن عبد البر عن بعض المتأخرين من أهل العلم بالقرآن أنه قال: تدبرت وجوه الاختلاف في القرآن فوجدتها سبعة، منها ما تتغير حركته ... [وذكر كما تقدم عن ابن قتيبة في باب اختلاف القراءات، ثم قال:] قال أبو عمرو وجه حسن من وجوه معنى الحديث .

وقال بعض المتأخرين: هذا هو المختار، قال: والأئمة على أن مصحف عثمان أحد الحروف السبعة، والآخر مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء: (والذكر والأُنثى) كما ثبت في الصحيحين، ومثل قراءة ابن مسعود: (إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)، وقراءة عمر: (فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)، والكل حق، والمصحف المنقول بالتواتر مصحف عثمان، ورسم الحروف واحد إلا ما تنوعت فيه المصاحف؛ وهو بضعة عشر حرفاً مثل: (الله الغفور) و (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفُورُ).

والثالث - سبعة أنواع، كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أبحاثه، فبعضها أمر ونهي، ووعد ووعيد، وقصص، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، وغيره .

قال ابن عبد البر: وفي ذلك حديث رواه ابن مسعود مرفوعاً، قال: كان الكتاب الأول نزل من باب واحد... [وذكر كما تقدم عن الباقلاني، ثم قال:] وذكره القاضي أبو بكر بن الطيب، وقال: هذا التفسير منه ﷺ للأحرف السبعة، ولكن ليست هذه التي أجاز لهم القراءة بها على اختلافها، وإنما الحرف في هذه بمعنى الجهة والطريقة، كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ الحج/١١. وقال ابن عبد البر: قد رده من أهل النظر منهم أحمد بن أبي عمران... [وذكر كما تقدم عنه]. حكاه الظحاوي عنه أنه سمعه منه، وقال: هو كما قاله.

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف؛ لأن هذه لا تسمى أحرفاً، وأيضاً فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوردي: هذا القول خطأ، لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف وإبدال حرفٍ بحرفٍ، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام.

وقال البيهقي في «المدخل»: وقد روي هذا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، ثم قال: هذا مرسل جيد... [وذكر كما تقدم عن أبي شامة، ثم قال:]

والرابع - أن المراد، سبع لغات لسبع قبائل من العرب؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا ما لم يُسمع قط، أي نزل على سبع لغات متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة تميم، وبعضه بلغة أزد وربيعة، وبعضه بلغة هوازن وسعد بن بكر، وكذلك سائر اللغات؛ ومعانيها في هذا كله واحدة.

وإلى هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد بن يحيى ثعلب؛ وحكاه ابن

ذُرِّدَ عن أبي حاتم السَّجِسْتَانِي، وحكاه بعضهم عن القاضي أبي بكر.
وقال الأزهري في «التَّهْذِيب»: إِنَّهُ الْمُخْتَارُ، واحتج بقول عُثْمَانَ حين أمرهم
 بكَتَبِ الْمَصَاحِفِ: وما اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّهُ أَكْثَرُ مَا نَزَلَ
 بِلِسَانِهِمْ.

وقال البيهقي في «شُعَبِ الْإِيمَان»: إِنَّهُ الصَّحِيحُ، أَي أَنَّ الْمُرَادَ: اللُّغَاتُ السَّبْعُ الَّتِي
 هِيَ شَائِعَةٌ فِي الْقُرْآنِ. واحتج بقول ابن مسعود: «سَمِعْتُ الْقُرَّاءَ فَوَجَدْتُهُمْ مُتَقَارِبِينَ،
 اقْرَأُوا كَمَا عَلِمْتُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّنَطُّعَ، فَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِهِمْ: هَلُمَّ، وَتَعَالِ، وَأَقْبِلْ».

وكذلك قال ابن سيرين: لكن إِنَّمَا تَجُوزُ قِرَاءَتُهُ عَلَى الْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ مُثَبَّتَةٌ فِي
 الْمَصْحَفِ الَّذِي هُوَ الْإِمَامُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَحَمَلُوهَا عَنْهُمْ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ،
 وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً فِي اللُّغَةِ؛ وَكَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ إِنْزَالِهِ، ثُمَّ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ
 عَلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فِي الْإِمَامَةِ.

وَأَنْكَرَ ابْنَ قُتَيْبَةَ وَغَيْرَهُ هَذَا الْقَوْلَ، وَقَالُوا: لَمْ يَنْزَلِ الْقُرْآنُ إِلَّا بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُبَلِّغَ قَوْمَهُ﴾ إِبْرَاهِيمَ ١٤.

قال ابن قُتَيْبَةَ: ولانعرف في القرآن حرفاً واحداً يقرأ على سبعة أوجه، وغلطه ابن
 الأَثْبَارِيِّ بِحُرُوفٍ، مِنْهَا: ﴿وَعَبَدَ الظَّالِمُونَ﴾، وقوله: ﴿أَرْسَلَهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعِبُ وَيَلْعَبُ﴾
 وقوله: ﴿بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، وقوله: ﴿بَعْدَ آبِ يَثِيسٍ﴾ وغير ذلك ...
[إِلَى أَنْ قَالَ:]

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِهَذَا فِي تَعْيِينِ السَّبْعِ فَأَكْثَرُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ ذَلِكَ
 وَقَاعِدَتُهُ قُرَيْشٌ، ثُمَّ بَنُو سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَرْضَعَ فِيهِمْ وَنَشَأَ وَتَرَعَّرَ،
 وَهُوَ خَالِطٌ فِي اللِّسَانِ كَنَانَتَهُ، وَهَذِيلًا، وَثَقِيفًا، وَخَزَاعَةً، وَأَسَدًا، وَضَبَّةً، وَأَلْفَافَهَا لِقُرْبِهِمْ

من مكة وتكرارهم عليها، ثم من بعد هذه تيمًا وقيسًا، ومن انضاف إليهم وسكن جزيرة العرب .

قال قاسم بن ثابت: إن قلنا من الأحرف لُقريش: ومنها لكنانة ولأسد وهذيل وتيم وصبّة وألفافها وقيس، لكان قد أتى على قبائل مُضَرّ في قراءات سبع تستوعب اللغات التي نزل بها القرآن، وهذه الجملة هي التي انتهت إليها الفصاحة، وسلمت لغاتها من الدّخل، وبسّرها الله لذلك ليظهر أنّه نبئٌ بعجزها عن معارضة ما أنزل عليه، ويثبت سلامتها أتمّها في وسط جزيرة العرب في الحجاز ونجد وبنّامة، فلم تفرّقها الأمم.

وقيل: هذه اللغات السبع كلّها في مُضَرّ، واحتجّوا بقول عثمان: نزل القرآن بلسان مُضَرّ. قالوا: وجائز أن يكون منها لُقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها هذيل، ومنها لَصَبّة، ولطابخة، فهذه قبائل مُضَرّ تستوعب سبع لغات وتزيد.

قال أبو عمرو بن عبد البر: وأنكر آخرون كون كلّ لغات مُضَرّ في القرآن ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وما نقل عن عثمان معارض بما سبق أنّه نزل بلغة قُريش، وهذا أثبت عنه؛ لأنّه من رواية ثقات أهل المدينة.

وقد يُشكّل هذا القول على بعض الناس، فيقول: هل كان جبريل عليه السلام يلفظ باللفظ الواحد سبع مرّات ؟ فيقال له: إنّما يلزم هذا إن قلنا: إنّ السبعة الأحرف تجتمع في حرف واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كلّ عرصة بحرف إلى أن تمرّ سبعة. وقال الكلبي: خمسة منها لهوازن وثنان لسائر الناس.

والخامس: المراد سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل، وهلمّ، وتعال، وعجل، وأسرع، وأنظر، وأخر، وأمهل ونحوه، وكاللغات التي في «أف» ونحو ذلك .

قال ابن عبد البر: وعلى هذا القول أكثر أهل العلم، وأنكروا على من قال: إنها لغات؛ لأن العرب لا تَرْكَب لغة بعضها بعضًا، ومحال أن يقرئ النبي ﷺ أحدًا بغير لغته. وأُسند عن أبي بن كعب أنه كان يقرأ: ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ البقر/٢٠ (سعوا فيه)، قال: فهذا معنى السبعة الأحرف المذكورة في الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث؛ منهم: سُفيان بن عُيينة، وابن وهب، ومحمد بن جرير الطبري، والظَّحاوي وغيرهم.

وفي مصحف عُثمان الذي بأيدي الناس منها حرف واحد. وقال الزُّهري: إنما هذه الأحرف في الأمر الواحد؛ وليست تختلف في حلال ولا حرام.

واحتج ابن عبد البر بحديث سليمان بن صُرَد عن أبي بن كعب، قال: قرأ أبي آية، وقرأ ابن مسعود آية خلافها، وقرأ رجل آخر خلافهما... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم ذكر أيضًا قوله في ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وقال:] وكذلك حديث أبي بكر، قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ فقال: اقرأ على حرف، فقال: ميكائيل... [وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البر، ثم قال:]

وروي ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب أنه كان يقرأ: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْظَرُونَا﴾ الحديد/١٣، (أمهلونا، أخرّونا، أرقبونا) ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ البقر/٢٠، (مَرّوا فيه، سَعَوْا فيه).

قال أبو عمر: إلا أن مُصَحَّف عُثمان الذي بأيدي الناس اليوم هو فيها حرف واحد، وعلى هذا أهل العلم.

قال: وذكر ابن وهب في كتاب «التَّريغ» من «جامعه» قال: قيل لمالك: أترى أن تقرأ مثل: ما قرأ عمر بن الخطاب: ﴿فَآمَضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الجمعة/٩ قال: جائز، قال رسول الله ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مَا تيسر منه»، ومثل: (علمون) و (تعلمون) ...

قال ابن وهب سألت مالكا عن مصحف عثمان؛ فقال لي: ذَهَب، وأخبرني مالك قال: أقرأ عبد الله بن مسعود رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الرَّقُومِ طَعَامُ الْأَيْمِ﴾ فجعل الرجل يقول: (طعام اليتيم)، فقال: (طعام الفاجر)، فقلت لمالك: أترى أن يقرأ بذلك؟ قال: نعم أرى أن ذلك واسعاً.

قال أبو عمر: معناه عندي: أن يُقرأ به في غير الصلاة؛ وإنما لم تجز القراءة به في الصلاة، لأن ما عدا مصحف عثمان لا يقطع عليه، وإنما يجري مجرى خبر الآحاد، لكنه لا يقدم أحد على القطع في رده.

وقال مالك رحمه الله: فيمن قرأ في صلاة بقراءة ابن مسعود وغيره من الصحابة، مما يخالف المصحف: لم يُضَلَّ وراءه، قال: وعلماء مكِّيون مجمعون على ذلك إلا شذوذاً لا يعرَّج عليه منهم إلا عثمان، وهذا كله يدل على أن السبعة الأحرف التي أشير إليها في الحديث ليس بأيدي الناس منها إلا حرف زيد بن ثابت الذي جمع عثمان عليه المصاحف.

السادس - أن ذلك راجع إلى بعض الآيات مثل قوله: ﴿أَفِ لَكُمْ﴾ الأنبياء/٦٧، فهذا على سبعة أوجه بالنصب والجروالرفع، وكل وجه: التثنية وغيره، وسابعها الجزم، ومثل قوله: ﴿تُحَاسِنُ عَلَيْكَ﴾ مريم/٢٥ ونحوه. ويحتمل في القرآن تسعة أوجه، ولا يوجد ذلك في عامة الآيات.

قال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

وقال الشيخ شهاب الدين أبوشامة: وهذا المجموع في المصحف هل هو جميع الأحرف السبعة التي أقيمت القراءة عليها؟ أو حرف واحد منها؟ مِلُّ القاضي أبي بكر إلى أنه جميعها، وصرَّح أبو جعفر الطبري والأكثر من بعده بأنه حرف منها، ومال الشيخ الشاطبي إلى قول القاضي فيما جمعه أبو بكر، وإلى قول الطبري فيما

جمعه عُثْمَانُ.

والسابع - اختاره القاضي أبو بكر وقال: الصحيح أَنَّ هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأئمة، وأثبتها عُثْمَانُ والصَّحَابَةُ في المصحف، وأخبروا بصحَّتها، وإِنَّمَا حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً، وَأَنَّ هذه الأحرف تختلف معانيها تارةً وألفاظها أخرى، وليست متضادةً ولا منافية.

والثامن - قول الطحاوي إِنَّ ذلك كان في وقت خاص، لضرورة دعت إليه؛ لأنَّ كلَّ ذي لغة كان يشقُّ عليه أن يتحوَّل عن لغته، ثُمَّ لما كثرت اللسان والكُتَّاب ارتفعت تلك الصَّرورة، فارتفع حكم الأحرف السبعة، وعاد ما يقرأ به إلى حرف واحد.

والثاسع - أَنَّ المراد: علم القرآن يشتمل على سبعة أشياء :

- [١] - علم الإثبات والإيجاد : كقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.
- [٢] - وعلم التوحيد: كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿وَالْهَيْكُلُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾.
- [٣] - وعلم التنزيه: كقوله تعالى : ﴿أَفَنُتَخَلَّوْا عَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.
- [٤] - وعلم صفات الذات: كقوله : ﴿وَلِلَّهِ الْغَنِيُّ﴾، ﴿وَالْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾.
- [٥] - وعلم صفات الفعل: كقوله : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ﴾، ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.
- [٦] - وعلم العفو والعذاب : كقوله : ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾، ﴿وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْآلِيمُ﴾.
- [٧] - وعلم الحشر والحساب: كقوله : ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَأْتِيَةٌ﴾، ﴿إِقْرَأْ كِتَابَكَ كُنَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ﴾.

[٨] - وعلم التنبؤات والإمامات : كقوله : ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِبَشَرٍ قَوْمِهِ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾...

والعاشر - أَنَّ المراد: سبعة أشياء: المطلق والمقيد، والعامَّ والخاص، والنص

والمؤول، والتاسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه. حكاه أبوالمعالى بسند له عن أئمة الفقهاء.

والحادى عشر- حكاه عن أهل اللغة، أن المراد: الحذف والصلة، والتقديم والتأخير، والقلب والاستعارة، والتكرار والكناية، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسر، والظاهر والغريب.

والثانى عشر- وحكاه عن النحاة؛ أنها التذكير والتأنيث والشرط والمجزاء، والتصريف والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والتفريق، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات مما يختلف فيها معنى، وما لا يختلف في الأداء واللفظ جميعاً.

والثالث عشر- حكاه عن القراء أنها من طريق التلاوة وكيفية النطق بها: من إظهار وإدغام، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتخفيف وتليين، وتشديد.

والرابع عشر- وحكاه عن الصوفية، أنه يشتمل على سبعة أنواع من المبادلات والمعاملات، وهي: الزهد والقناعة مع اليقين، والحزم والخدمة مع الحياء، والكرم والفئوة مع الفقر، والمجاهدة والمراقبة مع الخوف، والزجاء والتضرع والاستغفار مع الرضا، والشكر والصبر مع المحاسبة، والمحبة والسوق مع المشاهدة.

وقال ابن حبان: قيل: أقرب الأقوال إلى الصحة أن المراد به: سبع لغات، والسر في إنزاله على سبع لغات تسهيله على الناس، لقوله: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ﴾ القمر/١٧، فلو كان تعالى أنزله على حرف واحد لاتعكس المقصود، قال: وهذه السبعة التي نداولها عليه اليوم غير تلك، بل هذه حروف من تلك الأحرف السبعة كانت مشهورة؛ وذكر حديث عُمَرُ مع هِشَام بن حَكِيم؛ لكن لما خافت الصحابة من اختلاف القرآن رأوا جمعه على حرف واحد من تلك الحروف السبعة، ولم يثبت

من وجه صحيح تعين كل حرف من هذه الأحرف، ولم يكلفنا الله ذلك، غير أن هذه القراءة الآن غير خارجة عن الأحرف السبعة.

وقال بعض المتأخرين : الأشبّه بظواهر الأحاديث أنّ المراد بهذه الأحرف: اللغات؛ وهو أن يقرأ كل قوم من العرب بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، من الإظهار والإدغام، والإمالة والتفخيم والإشمام والهمز والتلّين والمد، وغير ذلك من وجوه اللغات إلى سبعة أوجه، منها في الكلمة الواحدة، فإن الحرف هو الطرف والوجه، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبِئُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ الحج/١١، أي على وجه واحد، وهو أن يعبد في السراء دون الضراء.

وهذه الوجوه هي القراءات السبع التي قرأها القراء السبعة، فإنها كلها صحت عن رسول الله ﷺ، وهو الذي جمع عليه عثمان المصحف، وهذه القراءات السبع اختيارات أولئك القراء؛ فإن كل واحد اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءة ما هو الأحسن عنده والأولى، ولزم طريقة منها ورواها وقرأ بها، واشتهرت عنه ونُسبت إليه؛ فقليل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم حرف الآخر ولا أنكره، بل سَوَّغَهُ وَحَسَّنَهُ؛ وكل واحد من هؤلاء السبعة رُوي عنه اختياران وأكثر؛ وكل صحيح. وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عنهم، وكان الإنزال على الأحرف السبعة توسعة من الله ورحمة على الأمة، إذ لو كُلف كل فريق منهم ترك لغته والعدول عن عادة نشؤوا عليها من الإمالة، والهمز والتلّين والمد وغيره، لَشَقَّ عليهم.

ويشهد لذلك ما رواه الترمذي عن أبي بن كعب أنه لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل! إني بُعثت إلى أمة... [وذكر كما تقدّم عن صاحب المباني].

الفصل التاسع والعشرون

نصّ ابن الجزريّ (م : ٨٣٣) في «التشريف في القراءات العشر»

معنى الأحرف في قوله ﷺ : «أنزل القرآن على سبعة أحرف»

وقد رويانا في «المعجم الكبير» للطبرانيّ بسند صحيح عن إبراهيم التّخميّ قال : قال عبد الله بن مسعود : «ليس الخطأ أن يقرأ بعضه في بعض ، ولكنّ الخطأ أن يلحقوا به ما ليس منه» .

وقال رسول الله ﷺ : «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا وما تيسر منه» ، متّفق عليه . وهذا لفظ البخاريّ عن عمر ، وفي لفظ البخاريّ أيضاً عن عمر : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرنها رسول الله ﷺ ، الحديث .

وفي لفظ مسلم عن أبي : أنّ التّبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غِفَار ، فأتاه جبريل فقال . . [وذكر ما تقدّم عنه رقم ٨ ثمّ قال:] .

ورواه أبو داود والترمذيّ وأحمد ، وهذا لفظه مختصراً ، وفي لفظ للترمذيّ أيضاً عن أبي قال : لقي رسول ﷺ جبريل عند أحجار المراء ... [وذكر ما تقدّم عن أبي شامة ، ثمّ قال:]

وفي لفظ: «فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ»، وفي لفظ خُدَيْفَة: «فقلت: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أُمَيَّة، الرجل، والمرأة، والغلام...».

وفي لفظ لأبي هُرَيْرَة: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، عليماً حكيمًا، غفورًا رحيمًا». وفي رواية لأبي: دخلت المسجد أصلي، فدخل رجل فافتتح النحل، فخالفتني في القراءة، فلما انفتل، قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ! ثم جاء رجل يصلي، فقرأ وافتتح النحل، فخالفتني وخالف صاحبي، فلما انفتل، قلت: من أقرأك؟ قال: رسول الله ﷺ، قال: فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فأخذت بأيديهما إلى النبي ﷺ فقلت: استقرأ هذين، فاستقرأ أحدهما، قال: أحسنت، فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، ثم استقرأ الآخر فقال: أحسنت فدخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية، فضرب رسول الله ﷺ صدري، فقال: أعيذك بالله يا أباي من الشك، ثم قال: جبريل عليه السلام أتاني فقال: «إِنَّ رَبَّكَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فقلت: اللَّهُمَّ خَفِّفْ عَنْ أُمَّتِي فقال: إِنَّ رَبَّكَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ، فقلت: اللَّهُمَّ خَفِّفْ عَنْ أُمَّتِي، ثُمَّ عَادَ فقال: إِنَّ رَبَّكَ عَزَّوَجَلَّ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ وَأَعْطَاكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ مَسْأَلَةً» الحديث. رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» بهذا اللفظ.

وفي لفظ لابن مسعود: «فمن قرأ على حرف منها فلا يتحول إلى غيره رغبة عنه». وفي لفظ لأبي بَكْرَة: «كُلُّ شَافٍ كَافٍ مَالِمٌ تَخْتِمُ آيَةُ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، وآيَةُ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ». وهو قولك: هَلُمُّ وتعال، وأقبل وأسرع، واذهب واعجل. وفي لفظ لعمر بن العاص: «فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ فَقَدْ أَصَبْتُمْ، وَلَا تَمَارَوْا فِيهِ فَإِنَّ الْمَرَاءَ فِيهِ كَفَرٌ». وقد نص الإمام الكبير أبو عُبَيْدٍ القاسم بن سَلَامٍ ﷺ على أَنَّ هذا الحديث متواتر عن النَّبِيِّ ﷺ.

قلت: وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك، فروينا من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، وعبد الرحمن بن عوف، وأبي ابن كعب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وخديفة بن اليمان، وأبي بكرة، وعمر بن العاص، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وسرة بن جندب، وعمر بن أبي سلمة، وأبي جهيم، وأبي طلحة الأنصاري، وأم أيوب الأنصارية (رضي الله عنهم).

وروى الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده «الكبير»: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكر أن رجلاً سمع النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلِّهَا شَافٍ كَافٍ». لما قام، فقاموا حتى لم يحصوا، فشهدوا أن رسول الله ﷺ قال: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ كُلِّهَا شَافٍ كَافٍ»، فقال عثمان رضي الله عنه: وأنا أشهد معهم. وقد تكلم الناس على هذا الحديث بأنواع الكلام.

وصنف الإمام الحافظ أبو شامة رحمته الله فيه كتاباً حافلاً، وتكلم بعده قوم وجنح آخرون إلى شيء آخر، والذي ظهر لي أن الكلام عليه ينحصر في عشرة أوجه:

الأول - في سبب وروده.

الثاني - في معنى الأحرَف.

الثالث - في المقصود بها هنا.

الرابع - ما وجه كونها سبعة؟

الخامس - على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة؟

السادس - على كم معنى تشتمل هذه السبعة؟

السابع - هل هذه السبعة متفرقة في القرآن؟

الثامن - هل المصاحف العثمانية مشتملة عليها؟

التاسع - هل القراءات التي بين أيدي الناس اليوم هي السبعة، أم بعضها ؟
العاشر - ما حقيقة هذا الاختلاف وفائدته؟

[١ - سبب وروده على سبعة أحرف]

فأما سبب وروده على سبعة أحرف فلتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها والتهوين عليها شرفاً لها، وتوسعةً ورحمةً وخصوصيةً لفضلها، وإجابةً لقصد نبيها أفضل الخلق، وحبيب الحق، حيث أتاه جبريل فقال له: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمْتِكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَاذَهُ وَمَعُونَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ». ولم يزل يردّد المسألة حتّى بلغ سبعة أحرف.

وفي الصحيح أيضاً: «إِنَّ رَبِّي أَرْسَلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هُوَ عَلَى أُمَّتِي، وَلَمْ يَزَلْ يَرَدِّدُ حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ». وكما ثبت صحيحاً: «إِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَإِنَّ الْكِتَابَ قَبْلَهُ كَانَ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ».

وذلك أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين بهم، والنَّبِيِّ ﷺ بعث إلى جميع الخلق؛ أحررها وأسودها وعجميها، وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم والعلاج، لاستيما الشيخ والمرأة، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه ﷺ.

فلو كلفوا العدول عن لغتهم، والانتقال عن ألسنتهم، لكان من التكليف بما لا يستطاع، وما عسى أن يتكلف المتكلف وتأبى الطباع، ولذلك اختلف العلماء في جواز القراءة بلغة أخرى غير العربي، على أقوال: ثالثها: إن عجز عن العربي جاز، وإلا فلا، وليس هذا موضع الترجيح فقد ذكر في موضعه.

قال الإمام أبو محمد عبد الله بن قُتَيْبَة في كتاب «المشكّل»: فكان من تيسير الله تعالى أن أمرني به ﷺ... [وذكر ما تقدم عنه في باب اختلاف القراءات، إلى أن قال:] قال ابن قُتَيْبَة: ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول... [وذكر ما تقدم عنه ثم قال:].

[٢ - معنى الأحرف]

وأما معنى الأحرف، فقال: أهل اللغة: حرف كل شيء: طرفه ووجهه وحافته وحده وناحيته والقطعة منه، والحرف أيضًا واحد حروف التهجّي، كأنه قطعة من الكلمة.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ هاهنا يتوجّه إلى وجهين:

أحدهما - أن يعني: أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات، لأن الأحرف جمع حرف في القليل كـ «فلس وأفلس»، والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ يَغْبُدْ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾، فالمراد بالحرف هنا: الوجه، أي على التعمّة والخير وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن، وعبد الله، وإذا تغيّرت عليه وامتنحه بالشدة والضّر، ترك العبادة وكفر، فهذا عبد الله على وجه واحد، فلهذا سَمِيَ النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفًا على معنى أن كل شيء منها وجه.

الوجه الثاني - من معناها: أن يكون سَمِيَ القراءات أحرفًا على طريق السعة، كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ماهومنه، وما قاربه وجاوره، وكان كسبب منه وتعلّق به ضربًا من التعلّق، كتسميتهم الجملة باسم البعض منها، فلذلك سَمِيَ ﷺ القراءة حرفًا وإن كان كلامًا كثيرًا، من أجل أن منها حرفًا قد غيّر نظمه، أو كسر أو قلب

إلى غيره، أو أميل أزيد أو نقص منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة، فسَمَى القراءة إذ كان ذلك الحرف فيها حرفًا على عادة العرب في ذلك، واعتمادًا على استعمالها .

قلت: وكلا الوجهين محتمل؛ **إِلَّا أَنْ الْأَوَّل** محتمل احتمالًا قويًا في قوله ﷺ: «سبعة أحرف»، أي سبعة أوجه وأنحاء. **وَالثَّانِي** محتمل احتمالًا قويًا في قول عمر في الحديث، سمعت هِشَامًا يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ، أي على قراءات كثيرة، وكذا قوله في الرواية الأخرى سمعته يقرأ فيها أحرفًا لم يكن نبي الله ﷺ أقرئها، فالأَوَّل غير الثاني كما سيأتي بيانه .

[٣ - المقصود بهذه السبعة]

وأما المقصود بهذه السبعة، فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو: «أَف، وجبريل، وأرجه، وهيهات، وهيت» وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القُرَاء المشهورين، وإن كان يظنه بعض العوام، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا .

وأول من جمع قراءاتهم أبو بكر بن مجاهد في أثناء المائة الرابعة كما سيأتي، وأكثر العلماء على أنها لغات، ثم اختلفوا في تعيينها ... [إلى أن قال:]

قلت : وهذه الأقوال مدخولة، فإن عمر بن الخطاب وهِشَام بن حَكِيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان، كما ثبت في الصحيح، وكلاهما قرشيان من لغة واحدة وقبيلة واحدة .

وقال بعضهم : المراد بها: معاني الأحكام، كالحلال والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمثال، والإنشاء، والإخبار .

وقيل: النَّاسِخُ والمَنْسُوخُ، والخاصَّ العام، والمجمل والمبَيَّن، والمفسَّر.
وقيل: الأمر، والتَّهْيِي، والظَّلْب، والدَّعَاء، والخبر، والاستخبار، والزَّجَر.
وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق، والمقيَّد، والتَّفْسِير، والإِعْرَاب، والتَّأْوِيل .
قلت: وهذه الأقوال غير صحيحة، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا وترافعوا إلى النَّبِيِّ ﷺ - كما ثبت في حديث عُمَرُو هِشَامُ وَأَبِي وابْن مسعود وعمرو بن العاص وغيرهم - لم يَخْتَلَفُوا في تفسيره ولا أحكامه، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا في قراءة حروفه.
فإن قيل: فما تقول في الحديث الَّذِي رواه الطَّبْرَانِيُّ من حديث عمر بن أبي سَلَمَةَ المخزومي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لابن مسعود: «إِنَّ الكُتُبَ كانت تنزل من السَّمَاءِ من باب واحد ... [وذكر كما تقدَّم عن الحاكم الرِّقْم ١].
فالجواب: عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها - أَنَّ هذه السَّبْعَةَ غير السَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ في تلك الأحاديث، وذلك من حيث فُسِّرَها في هذا الحديث، فقال: حلال وحرام إلى آخره، وأمر بإحلال حلاله، وتحريم حرامه، إلى آخره، ثُمَّ أَكَّدَ ذلك بالأمر بقول: ﴿وَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ آل عمران/٧، فدلَّ على أَنَّ هذه غير تلك القراءات .

الثَّانِي - أَنَّ السَّبْعَةَ الْأَحْرُفِ في هذا الحديث هي: هذه المذكورة في الأحاديث الأُخْرَى، الَّتِي هي الْأَوْجُه والقراءات، ويكون قوله: حلال وحرام إلى آخره تفسيراً للسَّبْعَةِ الْأَبْوَاب، والله أعلم .

الثَّالِث - أن يكون قوله: حلال وحرام إلى آخره، لا تَعَلَّقَ له بالسَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ ولا بالسَّبْعَةِ الْأَبْوَاب، بل إخبار عن القرآن، أي هو كذا وكذا، واتفق كونه بصفات سبع كذلك.

[٤ - وَأَمَّا وَجْه كونها سبعة أحرف]

وَأَمَّا وَجْه كونها سبعة أحرف، دون أن لا كانت أقلَّ أو أكثر، فقال الأَكْثَرُونَ: إِنَّ أَصُولَ قبائل العرب تنتهي إلى سبعة، وَأَنَّ اللُّغَاتِ الفصحى سبع، وكلاهما دعوى.

وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل المراد: السعة والتيسير وأنه لا حرج عليهم في قراءته بما هو من لغات العرب من حيث إن الله تعالى أذن لهم في ذلك، والعرب يطلقون لفظ السبع والسبعين والسبع مائة، ولا يريدون حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل يريدون الكثرة والمبالغة من غير حصر قال تعالى: ﴿كَمُلْ حَبَّةَ أَثْبَثَتْ سَبْعَ سَنَائِلَ﴾ البقرة/٢٦١، و﴿إِنْ تَسْتَفْهِزْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ التوبة/٨٠، وقال ﷺ في الحسنة: «إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة»، وكذا حمل بعضهم قوله ﷺ: «الإيمان بضع وسبعون شعبة».

وهذا جيد؛ لولا أن الحديث يأباه، فإنه ثبت في الحديث من غير وجه: أنه لما أتاه جبريل بحرف واحد، قال له ميكائيل: استزده، وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته، فأثابه على حرفين، فأمره ميكائيل بالاستزادة، وسأل الله التخفيف، فأثاه بثلاثة ولم يزل كذلك حتى بلغ سبعة أحرف.

وفي حديث أبي بكر: «فنظرت إلى ميكائيل، فسكت فعلمت أنه قد انتهت العدة»، فدل على أن إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

ولا زلت استشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله ... [ثم ذكرت تتبعه في القراءات الصحيحة وشأدها ومنكرها، كما تقدم عنه في باب اختلاف القراءات وقال:] .

[٥ - على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة؟]

وأما على أي شيء يتوجه اختلاف هذه السبعة؟ فإنه يتوجه على أنحاء ووجوه مع السلامة من التضاد والتناقض، كما سيأتي إيضاحه في حقيقة اختلاف هذه السبعة:

فمنها: ما يكون لبيان حكم مجمع عليه، كقراءة سعد بن أبي وقاص وغيره: (وله أخ وأخت من أم)؛ فإن هذه القراءة تبين أن المراد بالإخوة هنا: هو الإخوة للأُم،

وهذا أمر مجمع عليه، ولذلك اختلف العلماء في المسألة المشتركة، وهي زوج وأم أوجدة، واثنتان من إخوة الأم وواحد، أو أكثر من إخوة الأب والأم، فقال الأكثرون من الصحابة وغيرهم: بالتشريك بين الإخوة، لأنهم من أم واحدة، وهو مذهب الشافعي ومالك وإسحاق وغيرهم.

وقال جماعة من الصحابة وغيرهم: يجعل الثلث لإخوة الأم ولا شيء لإخوة الأبوين لظاهر القراءة الصحيحة، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الثلاثة، وأحمد بن حنبل، وداود الظاهري، وغيرهم.

ومنها: ما يكون مرجحاً لحكم اختلف فيه، كقراءة: (أوتحرير ربة مؤمنة) في كفارة اليمين فكان فيها ترجيحاً لاشتراط الإيمان فيها، كما ذهب إليه الشافعي وغيره، ولم يشترطه أبو حنيفة رحمته الله.

ومنها: ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين (يظهرن ويظهرن) بالتخفيف والتشديد، ينبغي الجمع بينهما، وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها، وتطهر بالاغتسال.

ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين، كقراءة: (وأرجلكم) بالخفض والتصب، فإنخفض يقتضي فرض المسح، والتصب يقتضي فرض الغسل؛ فبينهما التبي ﷺ، فجعل المسح للابس الخف والغسل لغيره، ومن ثم وهم الزمخشري، حيث حمل اختلاف القراءتين في (إلا امرأتك) رفعا ونصبا على اختلاف قولي المفسرين.

ومنها: ما يكون لإيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه، كقراءة: (فامضوا إلى ذكر الله)، فإن قراءة (فاسعوا) يقتضي ظاهرها المشي السريع وليس كذلك، فكانت القراءة الأخرى موضحة لذلك، ورافعة لما يتوهم منه.

ومنها: ما يكون مفسراً لما لعله لا يعرف، مثل قراءة: (كالصوف المنفوش).

ومنها: ما يكون حجة لأهل الحق، ودفعاً لأهل الزيغ، كقراءة: (وملأكم كبيراً) بكسر اللام، وردت عن ابن كثير وغيره، وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الدار الآخرة.

ومنها: ما يكون حجة بترجيح لقول بعض العلماء، كقراءة: (أولستم النساء) إذ اللمس يطلق على الجنس والمس، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَسُوهُ بَأْيَدَيْهِمْ﴾ الأنعام/٧، أي مسوه، ومنه: قوله ﷺ: «لعلك قبلت أولست»، ومنه قول الشاعر: وألمست كفي كفه طلب الغناء.

ومنها: ما يكون حجة لقول بعض أهل العربية «قراءة: (والأرحام) بالخفض (وليجزى قوماً) على ما لم يسم فاعله مع التّصب ...

[٦- على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السبعة ؟]

وأما على كم معنى تشتمل هذه الأحرف السبعة ؟ فإن معانيها من حيث وقوعها وتكرارها شاذاً وصحيحاً لا تكاد تنضبط من حيث التعداد، بل يرجع ذلك كله إلى معنيين:

أحدهما - ما اختلف لفظه واتفق معناه «سواء كان الاختلاف، اختلاف كل أو جزء» نحو: (أرشدنا، واهدنا، والعهن، والصوف، وذقية، وصيحة، وخُطوات، وخُطوات، وهُرْؤا، وهُرْؤا، وهُرْؤا) «كما مثل في الحديث: هَلَمْ وَتَعَالَ وَأَقْبِل.

والثاني - ما اختلف لفظه ومعناه، نحو: (قال رب، وقل رب، ولنبتوئهم، ولنشوتهم، ويخدعون، ويخدعون، ويكذبون، ويكذبون، واتخذوا، واتخذوا، وكذبوا، وكذبوا، ولتزلزلوا، ولتزلزلوا)، وبقي ما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع صفة التّطوق به كالمذات وتخفيف الهمزات والإظهار والإدغام والزّوم والإشمام وترقيق الزّاءات وتخفيف اللّامات، ونحو ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول.

فهذا عندنا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ أو المعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، وهو الذي أشار إليه أبو عمرو بن الحاجب بقوله: والسبعة متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمذ والإمالة وتخفيف الهَمْز ونحوه، وهو وإن أصاب في تفرقه بين الخلافين في ذلك كما ذكرناه فهو واهم في تفرقه بين الحالتين نقله وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظي دون الأدائي، بل هما في نقلهما واحد، وإذا ثبت تواتر ذلك كان تواتر هذا من باب أولى، إذ اللفظ لا يقوم إلا به، أو لا يصحّ إلا بوجوده.

وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول «كالقاضي أبي بكر بن الطيّب الباقلاني في كتابه: «الانتصار» وغيره، ولا نعلم أحداً تقدّم ابن الحاجب إلى ذلك والله أعلم. نعم؛ هذا النوع من الاختلاف هو دخل في الأحرف السبعة لا أنه واحد منها.

[٧ - هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن؟]

وأما هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن؟ فلا شكّ عندنا في أنها متفرقة فيه، بل وفي كلّ رواية وقراءة باعتبار ما قرّناه في وجه كونها سبعة أحرف لا أنها منحصرة في قراءة ختمة وتلاوة رواية، فمن قرأ ولوبعض القرآن بقراءة معينة اشتملت على الأوجه المذكورة، فإنه يكون قد قرأ بالأوجه السبعة التي ذكرناها دون أن يكون قرأ بكلّ الأحرف السبعة.

وأما قول أبي عمرو الداني: إن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلّها ولاموجودة فيه في ختمة واحدة بل بعضها، فإذا قرأ القارئ بقراءة من القراءات، أو رواية من الروايات فإنما قرأ ببعضها لا بكلّها، فإنه صحيح على ما أصله من أن الأحرف هي اللغات المختلفة، ولا شكّ أنه من قرأ برواية من الروايات لا يمكنه أن يحرك الحرف، ويسكنه في حالة واحدة، أو يرفعه وينصبه، أو يقدّمه ويؤخّره، فدلّ على صحّة ما قاله.

[٨ - هل المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟]

وأما كون المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرف السبعة، فإنّ هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها:

فذهب جماعات من الفقهاء والقُرّاء والمتكلّمين: إلى أنّ المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وبنوا ذلك على أنّه لا يجوز على الأُمّة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل القرآن بها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العُثمانيّة من الصُحف التي كتبها أبو بكر وعمر وإرسال كلّ مصحف منها إلى مصر من أمصار المسلمين، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، قال هؤلاء: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ولأنّ يجمعوا على ترك شيء من القرآن. وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين: إلى أنّ هذه المصاحف العُثمانيّة مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرصة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبرائيل عليه السلام متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها .

قلت: وهذا القول هو الذي يظهر صوابه، لأنّ الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدلّ عليه وتشهد له، إلّا أنّ له تنمّة لا بدّ من ذكرها، نذكرها آخر هذا الفصل .

وقد أُجيب عمّا استشكله أصحاب القول الأوّل بأجوبة: منها: ما قاله الإمام المجتهد محمّد بن جرير الطبري وغيره: وهو أنّ القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأُمّة، وإنّما كان ذلك جائزاً لهم، ومرخصاً فيه، وقد جعل لهم الاختيار في أي حرف قرأوه، كما في الأحاديث الصحيحة، قالوا: فلمّا رأى الصحابة، أنّ الأُمّة تفرّق وتختلف وتتقاتل إذا لم يجتمعوا على حرف واحد، اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً. وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك لواجب ولا فعل لمحذور .

وقال بعضهم: إن الترخيص في الأحرف السبعة كان في أول الإسلام، لما في المحافظة على حرف واحد من المشقة عليهم أولاً، فلما تذلت ألسنتهم بالقراءة وكان اتفاقهم على حرف واحد يسيراً عليهم - وهو أوفق لهم - أجمعوا على الحرف الذي كان في العرصة الأخيرة .

وبعضهم يقول: إنه نسخ ما سوى ذلك، ولذلك نص كثير من العلماء على أن الحروف التي وردت عن أبي وابن مسعود وغيرها بما يخالف هذه المصاحف منسوخة .

وأما من يقول: إن بعض الصحابة كابن مسعود كان يميز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه، إنما قال: «نظرت القراءات فوجدتهم متقاربين، فافقروا كما علمتم». نعم؛ كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبيانا، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي ﷺ قرأنا، فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود رضي الله عنه كان يكره ذلك، ويمنع منه، فروى مسروق عنه: «أنه كان يكره التفسير في القرآن». وروى غيره عنه: «جردوا القرآن، ولا تلبسوا به ما ليس منه» .

قلت: ولا شك أن القرآن نسخ منه وغيره في العرصة الأخيرة، فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة. ورؤينا بإسناد صحيح عن زربن حبيش قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟ قلت: الأخيرة، قال: فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة، قال: فعرض عليه القرآن في العام الذي قبض فيه النبي ﷺ مرتين، فشهد عبد الله، يعني ابن مسعود: «ما نُسِخ منه وما بُدِّل». فقراءة عبد الله الأخيرة .

وإذ قد ثبت ذلك، فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن، وما علموه استقر في العرصة الأخيرة، وما تحققوا صحته عن النبي ﷺ مما لم ينسخ، وإن لم تكن داخلة في العرصة الأخيرة .

ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف، إذ لو كانت العرصة الأخيرة فقط، لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك، ولذلك لم يختلف عليهم اثنان، حتى أن علي بن أبي طالب عليه السلام لما ولى الخلافة بعد ذلك لم ينكر حرفاً ولا غيره، مع أنه هو الراوي: أن رسول الله ﷺ يأمرهم «أن تقرأوا القرآن كما علمتم»، وهو القائل: «لو وليت من المصاحف ما ولي عثمان، لفعلت كما فعل».

والقراءات التي تواترت عندنا عن عثمان، وعنه وعن ابن مسعود وأبي وغيرهم من الصحابة (رضي الله عنهم) لم يكن بينهم فيها إلا الخلاف اليسير المحفوظ بين القراء. ثم إن الصحابة (رضي الله عنهم) لما كتبوا تلك المصاحف، جردوها من النقط والشكل، ليحتمل ما لم يكن في العرصة الأخيرة مما صح عن النبي ﷺ، وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل، لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المتلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين، فإن الصحابة (رضوان الله عليهم) تلقوا عن رسول الله ﷺ ما أمره الله تعالى بتبليغه إليهم من القرآن لفظه ومعناه جميعاً، ولم يكونوا ليسقطوا شيئاً من القرآن الثابت عنه ﷺ ولا يمنعوا من القراءة به.

[٩ - هل القراءات التي يقرأ بها اليوم جميع الأحرف السبعة؟]

وأما هل القراءات التي يقرأ بها اليوم في الأمصار جميع الأحرف السبعة أم بعضها؟ فإن هذه المسألة تبني على الفصل المتقدم، فإن من عنده أنه لا يجوز للأمة ترك شيء من الأحرف السبعة يدعي أنها مستمرة الثقل بالتواتر إلى اليوم، وإلا تكون الأمة جميعها عصاة مُحْطِئِينَ في ترك ما تركوا منه، كيف وهم معصومون من ذلك؟ وأنت ترى ما في هذا القول، فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة والثلاثة عشرة بالنسبة إلى ما كان مشهوراً في الأعصار الأول قِل من كثير، ونَزَر من بحر، فإن من له اطلاع على ذلك، يعرف علمه العلم اليقين، وذلك أن القراء الذين أخذوا

عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم، كانوا أئماً لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلمّ جراً... [ثم ذكر أسامي بعض المؤلفين في القراءات، كما تقدم عنه في باب تاريخ القراءات، وقال:]

وإنما أظننا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض من لاعلم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة! وأأن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي ﷺ هي قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في «الشاطبية» و«التيسير»، وأنها هي المشار إليها بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»! حتى إن بعضهم يطلق على ما لم يكن في هذين الكتابين أنه شاذ، وكثير منهم يطلق على ما لم يكن عن هؤلاء السبعة شاذاً، وربما كان كثيراً لم يكن في «الشاطبية» و«التيسير» وعن غير هؤلاء السبعة أصح من كثيرهما فيهما، وإنما أوقع هؤلاء في الشبهة كونهم سمعوا «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وسمعوا قراءات السبعة، فظنوا أن هذه السبعة هي تلك المشار إليها.

ولذلك كره كثير من الأئمة المتقدمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء وخبطأوه في ذلك، وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد، أو زاده، أو بين مراده، ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة.

قال الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي: فأما اقتصار أهل الأمصار في الأغلب على نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، فذهب إليه بعض المتأخرين اختصاراً واختياراً، فجعله عامة الناس كالقروض المحتوم حتى إذا سمع ما يخالفها خطأ أو كثر، وربما كانت أظهر وأشهر، ثم اقتصر من قلّت عنايته على راويين لكل إمام منهم، فصار إذا سمع قراءة راو عنه غيرهما أبطلها، وربما كانت أشهر ولقد فعل مُسَبِّحُ هؤلاء السبعة ما لا ينبغي له أن يفعله، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وأوهم كل من قلّ نظره أن هذه هي المذكورة في الخبر

النَّبَوِيَّ لَاطِغِيرَ، وَأَكْدُوهُمُ الْلَاحِقُ السَّابِقُ، وَلِيْتَهُ إِذْ اقْتَصَرَ نَقَصَ عَنِ السَّبْعَةِ، أَوْ زَادَ لِيَزِيلَ هَذِهِ الشَّهْبَةَ.

وقال أيضًا: القراءة المستعملة التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيه الثلاثة الشروط فما جمع ذلك وجب قبوله، ولم يسع أحدًا من المسلمين رده، سواء كانت عن أحد الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب، أو غيرهم.

قال الإمام أبو محمد مكي: وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجل قدرًا ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

وقال الإمام المحافظ أبو عمرو الداني: - بعد أن ساق اعتقاده في الأحرف السبعة ووجوه اختلافها - وإن القراء السبعة ونظائريهم من الأئمة متبوعون في جميع قراءتهم الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها .

وقال أبو القاسم الهذلي في «كامله»: وليس لأحد أن يقول: لا تكثرُوا من الروايات، ويسمى ما لم يصل إليه من القراءات شاذًا، لأن ما من قراءة قرئت، ولا رواية رويت إلا وهي صحيحة، إذا وافقت رسم الإمام ولم يخالف الإجماع .

قلت: وقد وقفت على نص الإمام أبي بكر العربي في كتابه: «القبس» على جواز القراءة والإقراء بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم، وأنها ليست من الشاذة ولفظه، وليست هذه الروايات بأصل للتعين، بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها، كحروف أبي جعفر المديني وغيره. وكذلك رأيت نص الإمام أبي محمد بن حزم في آخر «كتاب السيرة».

وقال الإمام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في أول تفسيره: ثم إن الناس كما أنهم متعبدون باتباع أحكام القرآن وحفظ حدوده، فهم متعبدون بتلاوته وحفظ حروفه على سنن خط المصحف الإمام الذي اتفقت الصحابة عليه، وأن لا يجاوزوا فيما يوافق الخط عما قرأ به القراء المعروفون الذين خلفوا الصحابة

والتابعين، واتفقت الأمة على اختيارهم، قال: وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم على ما قرأته، وذكر أسناده إلى ابن مهران، ثم سَمَاهُم فقال: وهم أبو جعفر، ونافع المدنيان، وابن كثير المكي، وابن عامر الشامي، وأبو عمرو ابن العلاء ويعقوب الحضرمي البصريان، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون، ثم قال: فذكرت قراءة هؤلاء للاتفاق على جواز القراءة بها ...

وكان من جواب الشيخ الإمام مجتهد ذلك العصر أبي العباس أحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن تيمية: لا نزاع بين العلماء المعبرين أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي ﷺ أن القرآن أنزل عليها، ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد، ليكون ذلك موافقاً لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء، أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعيّنين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم، ولهذا قال بعض من قال من أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة، لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه وفي رأس المائتين.

ثم قال (أعني ابن تيمية): ولذلك لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من السلف والأئمة في أنه لا يتعين أن يقرأ بهذه القراءات المعينة في جميع أمصار المسلمين، بل من ثبتت عنده قراءة الأعمش (شيخ حمزة) أو قراءة يعقوب الحضرمي ونحوهما، كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي، فله أن يقرأ بها بلا نزاع بين العلماء المعبرين المعدودين من أهل الإجماع والخلاف، بل أكثر العلماء الأئمة الذين أدركوا قراءة حمزة، كسفيان بن عيينة، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الحارث وغيرهم، يختارون قراءة أبي جعفر بن القَعْقَاع، وشيبة بن نصاح المدني، وقراءة البصريين كشيوخ يعقوب وغيرهم على قراءة حمزة والكسائي، وللعلماء الأئمة في ذلك من الكلام ما هو معروف عند العلماء، ولهذا كان أئمة أهل العراق الذين ثبتت عندهم قراءات العشر

والأحد عشر كثبوت هذه السبعة يجمعون في ذلك الكتب، ويقرأونه في الصلاة وخارج الصلاة، وذلك متفق عليه بين العلماء، لم ينكره أحد منهم.

وأما الذي ذكره القاضي عياض ومن نقل كلامه من الإنكار على ابن شنبوذ: - الذي كان يقرأ بالشّواذ في الصلاة في أثناء المائة الرابعة وجرت له قصة مشهورة - فإنما كان ذلك في القراءات الشاذة الخارجة عن المصحف، ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالماً بها أولم تثبت عنده، كمن يكون في بلد من بلاد الإسلام بالمغرب أو غيره، لم يتصل به بعض هذه القراءات، فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه، فإن القراءة كما قال زيد بن ثابت: سنة يأخذها الآخر عن الأول، كما أن ما ثبت عن النبي ﷺ من أنواع الاستفتاحات في الصلاة ومن أنواع صفة الآذان والإقامة وصفة صلاة الخوف وغير ذلك، كله حسن العمل به لمن علمه، وأما من علم نوعاً ولم يعلم بغيره، فليس له أن يعدل عما علمه إلى ما لم يعلم، وليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ولأن يخالفه، كما قال النبي ﷺ: «لا تختلفوا، فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»، ثم بسط القول في ذلك .

ثم قال: فتبين بما ذكرناه، أن القراءات المنسوبة إلى نافع وعاصم، ليست هي الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، وذلك باتفاق علماء السلف والخلف، وكذلك ليست هذه القراءات السبع هي مجموع حرف واحد من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها باتفاق العلماء المعبرين، بل القراءات الثابتة عن الأئمة القراء كالأعمش ويعقوب وخلف وأبي جعفر وشيبة ونحوهم، هي بمنزلة القراءات الثابتة عن هؤلاء السبعة عند من يثبت ذلك عنده، وهذا أيضاً مما لم يتنازع فيه الأئمة المتبعون من أئمة الفقهاء والقراء وغيرهم .

وإنما تنازع الناس من الخلف في المصحف العثماني الإمام الذي أجمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون لهم بإحسان والأمة بعدهم، هل هو بما فيه من

قراءة السبعة وقام العشرة، وغير ذلك حرف من الأحرف السبعة التي أنزل القرآن عليها، أو هو مجموع الأحرف السبعة ؟ على قولين مشهورين :

والأول - قول أئمة السلف والعلماء .

والثاني - قول طوائف من أهل الكلام والقراء وغيرهم، ثم قال في آخر جوابه: ونجوز القراءة في الصلاة وخارجها بالقراءات الثابتة الموافقة لرسم المصحف كما ثبتت هذه القراءات، وليست شاذة حينئذ، والله أعلم .

وكان من جواب الإمام الحافظ أستاذ المفسرين أبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الجبائي الأندلسي رحمه الله، ومن خطه نقلت: وقد ثبت لنا بالثقل الصحيح، أن أبا جعفر شيخ نافع، وأن نافعاً قرأ عليه، وكان أبو جعفر من سادات التابعين وهما بمدينة الرسول ﷺ حيث كان العلماء متوافرين وأخذ قراءته عن الصحابة عبد الله بن عباس ترجمان القرآن وغيره، ولم يكن من هو بهذه المثابة ليقراً كتاب الله بشيء محرم عليه، وكيف وقد تلقف ذلك في مدينة رسول الله ﷺ عن صحابته غصاً رطباً قبل أن تطول الأسانيد، وتدخل فيها الثقلة غير الضابطين، وهذا وهم عرب آمنون من اللحن، وإن يعقوب كان إمام الجامع بالبصرة يؤم بالناس والبصرة، إذ ذاك ملأى من أهل العلم، ولم ينكر أحد عليه شيئاً من قراءته، ويعقوب تلميذ سلام الطويل، وسلام تلميذ أبي عمرو وعاصم. فهو من جهة أبي عمرو كأته مثل الدورى، روى عن اليزيدى عن أبي عمرو ومن جهة عاصم، كأته مثل العليمى أويحيى اللذين روى عن أبي بكر عن عاصم، وقرأ يعقوب أيضاً على غير سلام.

ثم قال: وهل هذه المختصرات التي بأيدي الناس اليوم كـ «التيسير» و«التبصرة» و«العنوان» و«الشاطبية» بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نزر من كثر، وقطرة من قطر وينشأ الفقيه القروى فلا يرى إلا مثل: «الشاطبية»

والعنوان» فيعتقد أنّ السبعة محصورة في هذا فقط، ومن كان له اطلاع على هذا الفن رأى أنّ هذين الكتّابين ونحوهما من السبعة (كثغبة من دأماء وتربة في بهماء). هذا أبو عمرو بن العلاء الإمام القارئ الذي يقرأ أهل الشام ومصر بقراءته، اشتهر عنه في هذه الكتب المختصرة اليزيديّ وعنه رجلان: الدوريّ والسوسيّ وعند أهل النقل، اشتهر عنه سبعة عشر راويًا: اليزيدي، وشجاع، وعبد الوارث، والعبّاس بن الفضل، وسعيد بن أوس، وهارون الأعور، والحخاف، وعبيد بن عقيل، وحسين الجعفي، ويونس بن حبيب، واللؤلؤيّ، ومحبوب، وخارجة، والجهضمي، وعصمة، والأصمعي، وأبو جعفر الرّوآسي، فكيف تقصر قراءة أبي عمرو على اليزيديّ، ويلغى من سواه من الرّواة على كثرتهم وضبطهم ودرايتهم وثقتهم، وربّما يكون فيهم من هو أوثق وأعلم من اليزيديّ؟ ...

وقال الإمام مؤرّخ الإسلام وحافظ الشّام وشيخ المحدثين والقراء أبو عبد الله محمّد بن أحمد الذهبيّ في ترجمة ابن شنبوذ من طبقات القراء له: إنّه كان يرى جواز القراءة بالشاذّ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام، مع أنّ الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديمًا وحديثًا، وما رأينا أحدًا أنكر الإقراء بمثل: قراءة يعقوب وأبي جعفر، وإنّما أنكر من أنكر القراءة بما ليس بين الدّقتين.

وقال الحافظ أبو عمرو الدانيّ صاحب «التيسير» في طبقاته: وأنتم بيعقوب في اختياره عامّة البصريين بعد أبي عمرو، فهم أو أكثر على مذهبه، قال: وقد سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلّا بقراءة يعقوب.

وقال الإمام أبو بكر بن أشته الأصبهانيّ: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد الجامع بالبصرة، وكذلك أدركناهم.

وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرّازي - بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العوامّ الأغبياء في أنّ أحرف هؤلاء الأئمة

السبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» - وإِنَّمَا النَّاسُ
 إِنَّمَا تَمَتَّنُوا الْقِرَاءَاتِ وَعَشَرُوهَا وَزَادُوا عَلَى عِدَدِ السَّبْعَةِ الَّذِينَ اقْتَصَرُوا عَلَيْهِمْ ابْنُ مَجَاهِدٍ،
 لِأَجْلِ هَذِهِ الشَّبْهَةِ، ثُمَّ قَالَ: وَإِنِّي لَمْ أَقْتَفِ أَثَرَهُمْ فِي التَّصْنِيفِ، أَوْ تَعْسِيرًا، أَوْ تَفْرِيدًا،
 إِلَّا لِإِزَالَةِ مَا ذَكَرْتَهُ مِنَ الشَّبْهَةِ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ لَيْسَ الْمُرَاعَى فِي الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الْمَنْزِلَةِ
 عِدَدًا مِنَ الرِّجَالِ دُونَ آخَرِينَ، وَلَا الْأَزْمَنَةَ وَلَا الْأَمْكَنَةَ، وَأَنَّهُ لَوَاجِتَمَعُ عِدَدٍ
 لَا يَحْصِي مِنَ الْأُمَّةِ، فَاخْتَارَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حُرُوفًا بِخِلَافِ صَاحِبِهِ، وَجَرَّدَ طَرِيقًا
 فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى حِدَةٍ فِي أَيِّ مَكَانٍ كَانَ، وَفِي أَيِّ أَوَانٍ أَرَادَ بَعْدَ الْأُمَّةِ الْمَاضِينَ فِي ذَلِكَ
 بَعْدَ أَنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُخْتَارَ بِمَا اخْتَارَهُ مِنَ الْحُرُوفِ بِشَرَطِ الْإِخْتِيَارِ، لَمَّا كَانَ بِذَلِكَ خَارِجًا
 عَنِ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الْمَنْزِلَةِ، بَلْ فِيهَا مَتَّسَعٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ... (١ : ١٩ - ٤٤)

الفصل الثلاثون

نص ابن حجر (م: ٨٥٢) في «فتح الباري...»

قوله: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف

أي على سبعة أوجه، يجوز أن يقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد: أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة.

فإن قيل: فإننا نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه .

فالجواب: أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة، وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والإمالة ونحوهما .

وقيل: ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد: التسهيل والتيسير، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الآحاد، كما يطلق السبعين في العشرات والسبع مائة في المئين، ولا يراد العدد المعين، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه .

وذكر القُرطبي عن ابن حبان: أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القُرطبي منها سوى خمسة. وقال المتذري: أكثرها غير مختار، ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانّه من صحيحه ...

قوله: (أقرأني جبريل على حرف) في أول حديث النسائي عن أبي بن كعب: أقرأني رسول الله ﷺ سورة، فبينما أنا في المسجد إذ سمعت رجلاً يقرأها يخالف

قراءتي، الحديث.

ولمسلم من طريق عبد الزحمان بن أبي ليلى عن أبي بن كعب، قال: كنت في المسجد فدخل رجل ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦ ثم قال:]

وعند الطبري في هذا الحديث: فوجد في نفسي- وسوسة الشيطان حتّى احمرّ وجهي، فضرب في صدري وقال: اللهمّ احسأ عنه الشيطان.

وعند الطبري من وجه آخر عن أبي: أنّ ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود، وأنّ النبي ﷺ قال: كلاكما محسن، قال أبي: فقلت: ما كلانا أحسن ولا أجمل، قال:

فضرب في صدري ...

وبين مسلم من وجه آخر، عن أبي ليلى، عن أبي: المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي ﷺ، ولفظه: أنّ النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، فاتاه جبريل فقال: «إنّ الله يأمرك أن تقرئ أمّتك القرآن على حرف ...». وبين الطبري من هذه الطريق: أنّ السورة المذكورة سورة التحل.

قوله: (فراجعته) في رواية مسلم عن أبي: «فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هُوَ عَلَى أُمْتِي». وفي رواية له: «إِنَّ أُمْتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ».

ولأبي داود من وجه آخر، عن أبي «فقال لي: الملك الذي معي: قل على حرفين حتّى بلغت سبعة أحرف».

وفي رواية للنسائي من طريق أنس، عن أبي بن كعب: أنّ جبريل وميكائيل أتيا، فقال جبريل: «اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده» ...

قوله: (فلم أزل أستزيده ويزيدني). في حديث أبي: ثمّ أتاه الثانية، فقال: على ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨].

وفي رواية للطبري: «على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة».

وفي أخرى له: «من قرأ حرفاً منها فهو كما قرأ».

وفي رواية أبي داود: «ثم قال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ، إن قلت: سميحاً عليماً، عزيزاً حكيماً، ما لم تختم آية عذاب برحمة بعداب».

وللترمذي من وجه آخر: أنه ﷺ قال: «يا جبريل إني بُعِثْتُ إلى أمة أُمِّيِّين، منهم: العجوز والشَّيخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط...».

وفي حديث أبي بكر عند أحمد: «كلها كافٍ شافٍ كهولك هلُم وتعال ما لم تختم...». وهذه الأحاديث تقوي أن المراد: بالأحرف اللغات، أو القراءات، أي أنزل القرآن على سبع لغات أو قراءات، والأحرف جمع حرف مثل: فُلَس وأفلس.

فعلى الأول: يكون المعنى: على سبعة أوجه من اللغات، لأنَّ أحد معاني الحرف في اللغة الوجه كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾.

وعلى الثاني: يكون المراد من إطلاق الحرف على الكلمة مجازاً لكونه بعضها ...

قوله: (إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف) هذا أورده النبي ﷺ تطميناً لعمر لئلا ينكر تصويب الشَّيْثَيْن المختلفين، وقد وقع عند الطبري من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه، عن جدّه قال: قرأ رجل فعَيَّر عليه عُمر، فاختصما عند النبي ﷺ فقال الرجل: ألم تُقرئني يا رسول الله؟ قال: بلى، قال: فوقع في صدر عمر شيءٌ عرفه النبي ﷺ، في وجهه، قال: فضرب في صدره وقال: أبعد شيطاناً، قالها ثلاثاً، ثم قال يا عمر: «كله صواب ما لم تجعل رحمةً عذاً اباً، أو عذاً اباً رحمةً».

ومن طريق ابن عمر: سمع عمر رجلاً يقرأ، فذكر نحوه ولم يذكر، فوقع في صدر عمر، لكن قال في آخرها: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلها كافٍ شافٍ»، ووقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام، منها لأبي بن كعب مع ابن مسعود في سورة التَّحَلُّ كما تقدّم.

ومنها: ما أخرجه أحمد عن أبي قيس - مولى عمرو بن العاص - عن عُمر، وأن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال له عُمر: إنما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال:

«إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَأَيُّ ذَلِكَ قَرَأْتُمْ أَصَبْتُمْ، فَلَا تَمَارَوْا فِيهِ»،
إِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَلِأَحْمَدَ أَيْضًا وَأَبِي عُبَيْدٍ وَالتَّطْبِرِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَهْمٍ بْنِ الصَّمَّةِ: أَنَّ رَجُلَيْنِ
اِخْتَلَفَا فِي آيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، كِلَاهُمَا يَزْعَمُ أَنَّهُ تَلَقَّاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ
عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ.

وَلِلتَّطْبِرِيِّ وَالتَّطْبِرَانِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ...
[وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ رَقْمُ ٦].

وَلِابْنِ حَبَّانَ وَالحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ مِنْ
آلِ حَمٍ، فَرَحْتُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقُلْتُ لِرَجُلٍ أَقْرَأْهَا، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ حُرُوفًا مَا أَقْرَأُهَا، فَقَالَ:
أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَانْطَلَقْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ، وَقَالَ: «إِنَّمَا
أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْإِخْتِلَافُ». ثُمَّ أَسْرَى إِلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ عَلِيٌّ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَأْمُرُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ كَمَا عَلَّمَهُ». قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، وَكُلُّ رَجُلٍ مِمَّنْ يَقْرَأُ حُرُوفًا
لَا يَقْرَأُهَا صَاحِبُهُ...

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ عَلَى أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ، بَلَغَهَا أَبُو حَاتِمٍ بْنُ
حَبَّانَ إِلَى خَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ قَوْلًا، وَقَالَ الْمُتَذَرِّيُّ أَكْثَرُهَا غَيْرُ مُخْتَارٍ.

قَوْلُهُ: (فَاقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) أَيُّ مِنَ الْمَنْزِلِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحِكْمَةِ فِي التَّعَدُّدِ
الْمَذْكُورِ وَأَنَّهُ التَّيَسِيرُ عَلَى الْقَارِئِ. وَهَذَا يَقْوِي قَوْلَ مَنْ قَالَ: الْمُرَادُ بِالْأَحْرَفِ تَأْدِيَةُ
الْمَعْنَى بِاللَّفْظِ الْمُرَادِفِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ لُغَةٍ وَاحِدَةٍ، لِأَنَّ لُغَةَ هِشَامٍ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، وَكَذَلِكَ
عَمْرٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اِخْتَلَفَتْ قِرَاءَتُهُمَا، نَبَهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَنَقَلَ عَنْ أَكْثَرِ
أَهْلِ الْعِلْمِ: أَنَّ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ.

وَذَهَبَ أَبُو عُبَيْدٍ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ: اِخْتِلَافُ اللَّغَاتِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَطِيَّةٍ
وَتَعَقُّبُ بَأَنَّ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ.

وأجيب بأنَّ المراد: أفصحها فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال: «نزل القرآن على سبع لغات، منها خمس بلُغة العَجَز من هوازن، قال: والعَجَز سعد بن بكر، وجثم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف، وهؤلاء كلُّهم من هوازن، ويقال لهم: غُليا هوازن».

ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء: «أفصح العرب غُليا هوازن وسفلى تميم، يعني: بني دادم».

وأخرج أبو عُبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال: «نزل القرآن بلُغة الكعبيين كعب قريش، وكعب خزاعة، قيل: وكيف ذاك؟ قال: لأنَّ الدَّارَ واحدة، يعني أنَّ خزاعة كانوا جيران قريش، فسهلت عليهم لغتهم» ...

[ثم ذكر قول أبي حاتم السَّجِسْتَانِي، كما تقدَّم عن أبي شامة ذيل كلام عليَّ الأهوازي].

وقال أبو عُبيد: ليس المراد أنَّ كلَّ كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللُّغات السَّبع مفرَّقة فيه، فبعضه بلُغة قُريش، وبعضه بلُغة هُذيل، وبعضه بلُغة هوازن، وبعضه بلُغة اليمن وغيرهم. قال: وبعض اللُّغات أسعد من بعض وأكثر نصيبًا، وقيل: نزل بلُغة مضرَّ خاصَّة، لقول عمر: «نزل القرآن بلُغة مضرَّ».

وعَيَّن بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر: السَّبع من مُضرَّاتهم: هُذيل، وكنانة، وقيس، وضَبَّة، وتيمم الزَّباب، وأسد بن خُزيمة، وقُريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثمَّ أبيح للعرب أن يقرأوه بلغاتهم الَّتِي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته إلى لغة أخرى للمشقَّة، ولما كان فيهم من الحميَّة، ولطلب تسهيل فهم المراد، كلَّ ذلك مع اتفاق المعنى. وعلى هذا؛ يتنَزَّل اختلافهم في القراءة، كما تقدَّم، وتصويب رسول الله ﷺ كلا منهم.

قلت: وتتمّة ذلك أن يقال: إنّ الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي أي أنّ كلّ أحدٍ يغيّر الكلمة بمرادفها في لغته، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ ويشير إلى ذلك قول كلّ من عمرو هشام في حديث الباب: «أقرأني النبي ﷺ» لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنّه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاً له، ومن ثمّ أنكر عمر على ابن مسعود قراءته: (عنى حين) أي ﴿حَتَّى حِينَ﴾ وكتب إليه: أنّ القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قُريش، ولا تقرّهم بلغة هذيل، وكان ذلك قبل أن يجمع عُثمان الناس على قراءة واحدة...

قال أبو شامة: ويحتمل أن يكون مراد عمر ثمّ عُثمان بقولهما: «نزل بلسان قُريش» أنّ ذلك كان أول نزوله، ثمّ إنّ الله تعالى سهّله على الناس فجوّز لهم أن يقرأوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب» لكونه ﴿بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قُريش، لأنّه الأولى. وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر إلى ابن مسعود، لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربيّ مستوية في التعبير، فإذا لا بدّ من واحدة، فلتكن بلغة النبي ﷺ. وأما العربيّ المجبول على لغته، فلوكلّف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحوّل مع إباحة الله له أن يقرأه بلغته، ويشير إلى هذا قوله في حديث أبيّ كما تقدّم: «هُوَ عَلَى أُمَّتِي»، وقوله: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَحْلِقُ ذَلِكَ». وكأنّه انتهى عند السبع لعلمه أنّه لا تحتاج لفظة من ألفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالباً، وليس المراد كما تقدّم أنّ كلّ لفظة منه تقرأ على سبعة أوجه...

قال ابن عبد البر: وهذا مجمع عليه... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وقد أنكر ابن قُتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه، وردّ عليه ابن الأباريّ بمثل: ﴿عَبْدَ الظَّالِمَاتِ﴾، ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾، ﴿وَجَبْرِيلُ﴾، ويدلّ على ما قرره أنّه أنزل أوّلاً بلسان قُريش، ثمّ سهّل على الأمة أن يقرأوه بغير لسان

قُرَيْش، وذلك بعد أن كثر دخول العرب في الإسلام، فقد ثبت أن ورود التَّخْفِيف بذلك كان بعد الهجرة، كما تقدّم في حديث أبي بن كعب: أن جبريل لقي النَّبِيَّ ﷺ وهو عند أضاة بني غفار ... [وذكر كما تقدّم عن مُسلم، رقم ٨، إلى أن قال:]

وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء: أن معنى قوله: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» أي أنزل موسّعاً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، أي يقرأ بأي حرف أراد منها على البديل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة، وذلك لتسهيل قراءته، إذ لو أخذوا بأن يقرأوه على حرفٍ واحدٍ لشقَّ عليهم كما تقدّم.

قال ابن قُتَيْبَةَ في أول تفسير «المشكل» له: كان من تيسير الله أن أمر نبيّه اللغات ... [وذكر كما تقدّم عنه ثم قال:]

وقال ابن عبد البر: أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف ... [وذكر كما تقدّم عنه ثم قال:]

قلت: ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تباين الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات، لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى وهي: ما نبّه عليه أبو عمرو الداني: أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلّها، ولا موجودة فيه في ختمة واحدة، فإذا قرأ القارئ برواية واحدة فإنما قرأ ببعض الأحرف السبعة لا بكلّها. وهذا إنّما يتأتّى على القول بأن المراد بالأحرف: اللغات، وأما قول من يقول بالقول الآخر، فيتأتّى ذلك في ختمة واحدة، لارباب، بل يمكن على ذلك القول أن تحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدّم.

وقد حمل ابن قُتَيْبَةَ وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التباين في سبعة أشياء... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، فلاحظ، ثم قال:] وهذا وجه حسن، لكن استبعده قاسم بن ثابت في «الدلائل» لكون الترخصة في القراءات إنّما وقعت وأكثرهم يومئذٍ لا يكتب ولا يعرف الرّسم، وإنّما كانوا يعرفون

الحروف بمخارجها، قال: وأمّا وجد من الحروف المتباعدة المخرج المتفقة الصورة مثل :
(ننشرها وننشرها)، فإنّ السبب في ذلك تقارب معانيها واتفق تشابه صورتها في الخط .
قلت: ولا يلزم من ذلك توهين ما ذهب إليه ابن قتيبة، لاحتمال أن يكون
الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقاً، وإنّما اطلع عليه بالاستقراء، وفي ذلك من
الحكمة البالغة ما لا يخفى... [ثم ذكر قول الرازي، كما تقدّم عن ابن الجزري، وقال:]
قلت: وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقّحه. وذهب قوم إلى أنّ السبعة أحرف، سبعة
أصناف من الكلام، واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ، قال: كان الكتاب
الأول ينزل من باب واحد على حرف واحد... [وذكر كما تقدّم عن الباقلاني].

قال ابن عبد البر: هذا حديث لا يثبت، لأنّه من روايات أبي سلّمة بن عبد
الرحمان عن ابن مسعود، ولم يلق ابن مسعود، وقد ردّه قوم من أهل النظر، منهم:
أبو جعفر أحمد بن أبي عمران.

قلت: وأطب الطبري في مقدّمة «تفسيره» في الردّ على من قال به، وحاصله:
أنّه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذا الأوجه السبعة. وقد صحّ الحديث
المذكور ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه نظر، لانقطاعه بين أبي سلّمة وابن مسعود،
وقد أخرجه البيهقي من الحديث سبعة أحرف، أي سبعة أوجه، كما فسّرت
في الحديث.

وليس المراد الأحرف السبعة التي تقدّم ذكرها في الأحاديث الأخرى، لأنّ سياق
تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أنّ المراد: أنّ الكلمة الواحدة
تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة إلى سبعة تهويئاً وتيسيراً، والشّيء الواحد لا يكون
حراماً وحلالاً في حالة واحدة.

وقال أبو علي الأهوازي وأبو العلاء المهداني قوله: زاجر وأمر، استئناف كلام
آخر، أي هو زاجر، أي القرآن، ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة، وإنّما توهم ذلك من

توهمه من جهة الاتفاق في العدد، ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجراً وأمراً إلخ بالنصب، أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة .

وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف، أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، وأن الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب.

قلت: وما يوضح أن قوله: زاجرٌ وأمرٌ إلخ ، ليس تفسيراً للأحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس الأول من حديثي هذا الباب، قال ابن شهاب: بلغني أن تلك الأحرف السبعة إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً لا يختلف في حلال ولا حرام.

قال أبو شامة : وقد اختلف السلف في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم، أو ليس فيه إلا حرف واحد منها ؟ مال ابن الباقلاني إلى الأول، وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو المعتمد . وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الظاهر بن أبي السرح، قال: سألت ابن غيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة ؟ قال: لا، وإنما الأحرف السبعة مثل: هَلَمْ وتعال، وأقبل، أي ذلك.

قلت: أجزأك، قال: وقال لي ابن وهب مثله، **والحق:** أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لاجتماعها، كما وقع في المصحف، المكّي (تجري من تحتها الأنهار) في آخر برائة، وفي غيره بحذف من، وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات ثابتة في بعضها دون بعض، وعدة هاءات، وعدة لامات ونحو ذلك، وهو محمول على أنه نزل بالأمرين معاً، وأمر النبي ﷺ بكتابتها لشخصين، أو أعلم بذلك شخصاً واحداً، وأمره بإثباتهما على الوجهين، وما عدا ذلك من

القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جاوزت به توسعةً على الناس وتسهيلاً، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان، وكفر بعضهم بعضاً، اختاروا الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي.

قال الطبري : وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاقتصار كمن اقتصر مما خيره على خصلة واحدة، لأن أمرهم بالقراءة على الوجه المذكور لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة .

قلت : ويدل عليه قوله ﷺ في حديث الباب: «**فاقرأوا ما تيسر منه**».

وقد قرّر الطبري ذلك تقريراً أطنب فيه، وهي من قال بخلافه، ووافقه على ذلك جماعة، منهم: أبو العباس بن عمار في «شرح الهداية»، وقال: أصح ما عليه الحذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لأكملها، وضابطه ما وافق رسم المصحف. فأما ما خالفه مثل: (أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) ومثل: (إذا جاء فتح الله والنصر) فهو من تلك القراءات التي تركت إن صحّ السند بها، ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرأنا، ولا سيما والكثير منها ما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التنزيل، فصار يظن أنه منه.

وقال البغوي في «شرح السنة» : المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض على رسول الله ﷺ، فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه، وأذهب ما سوى ذلك قطعاً لمادة الخلاف، فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ووقع، فليس لأحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم .

وقال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أرادت في الحديث، وهي خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل. **وقال ابن عمار أيضاً:** لقد فعل مسيئاً هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على

العامة بإيهامه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة، أو زاد ليزيل الشبهة، ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راوئالت غيرهما أبطلها، وقد تكون هي أشهر وأصح وأظهر، وربما بالغ من لا يفهم فخطأ أو كفر.

وقال أبو بكر ابن العربي: ليست هذه السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها قراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش ونحوهم، فإن هؤلاء مثلهم أوفوقهم. وكذا قال غير واحد، منهم: مكّي بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة القراء.

وقال أبو حيان: ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا التزوير اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه عشر روايات، ثم ساق أسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد على اليزيد، واشتهر عن اليزيد عشرة أنفس، فكيف يقتصر على السوسيّ والدوريّ وليس لهما مزية على غيرهما، لأن الجميع مشتركون في الضبط والإتقان والاشتراك في الأخذ قال: ولا أعرف لهذا سبباً إلا ما قضى من نقص العلم، فاقتصر هؤلاء على السبعة، ثم اقتصر من بعدهم من السبعة على التزوير اليسير.

وقال أبو شامة: لم يرد ابن مجاهد ما نسب إليه، بل أخطأ من نسب إليه ذلك، وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحبه في الردّ على من نسب إليه، أن مراده بالقراءات السبع، الأحرف السبعة المذكورة في الحديث.

قال ابن أبي هاشم: إن السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها، أن الجهات التي وجّهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من التّقط والشّكل، قال: فثبت أهل كلّ ناحية على ما كانوا تلقّوه سماعاً عن الصحابة بشرط موافقة الخط، وتركوه ما يخالف الخط امتثالاً لأمر عثمان الذي وافقه عليه الصحابة، لما رأوا في ذلك من الاحتياط للقرآن، فمن

ثم نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة.

وقال مكِّي بن أبي طالب: هذه القراءات التي يقرأ بها اليوم، وصحت رواياتها عن الأئمة جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ثم ساق نحو ما تقدم، قال: وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الأحرف السبعة التي في الحديث، فقد غلط غلطاً عظيماً، قال ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الأئمة غيرهم، ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأناً، وهذا غلط عظيم، فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم ابن سلام، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل بن إسحاق، والقاضي، قد ذكروا أضعاف هؤلاء.

قلت: اقتصر أبو عبيدة في كتابه على خمسة عشر رجلاً، من كل مصر ثلاثة أنفس، فذكر من مكة ابن كثير وابن محيصن وحميد الأعرج، ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة ونافعاً، ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر وعبد الله بن أبي إسحاق، ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والأعمش، ومن أهل الشام عبد الله بن عامر ويحيى بن الحارث، قال: وذهب عني اسم الثالث، ولم يذكر في الكوفيين حمزة ولا الكسائي، بل قال: إن جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حمزة ولم يجتمع عليه جماعتهم، قال: وأما الكسائي فكان يتخير القراءات، فأخذ من قراءة الكوفيين بعضاً وترك بعضاً، وقال بعد أن ساق أسماء من نقلت عنه القراءة من الصحابة والتابعين: فهؤلاء هم الذي يحكى عنهم عظم القراءة، وإن كان الغالب عليهم الفقه والحديث، قال: ثم قام بعدهم بالقراءات قوم ليست لهم أسنانهم ولا تقدمهم، غير أنهم تجردوا للقراءة، واشتدت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك أئمة يقتدي الناس بهم فيها فذكرهم.

وذكر أبو حاتم زيادةً على عشرين رجلاً ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة

ولا الكسائي. وذكر الطبري في كتابه: اثنين وعشرين رجلاً.

قال مكي: وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وبالشام على قراءة ابن عاصم، وبمكة على قراءة ابن كثير، وبالمدينة على قراءة نافع واستمروا على ذلك.

فلما كان على رأس الثلاثمائة، أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب قال: والسبب في الاختصار على السبعة مع أن في أئمة القراء من هو أجل منهم قدرًا، ومثلهم أكثر من عددهم، أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرًا جدًا فلما تقاصرت المهمم اقتصروا مما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى من اشتهر بالثقة والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاثفاق على الأخذ عنه، فأفردوا من كل مصرامًا واحدًا، ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة به، كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي جعفر وشيبة وغيرهم قال: ومن اختار من القراءات كما اختار الكسائي، أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل وأبو جعفر الطبري وغيرهم، وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك.

وقد صنف ابن جبير المكي - وكان قبل ابن مجاهد - كتابًا في «القراءات» فاقصر على خمسة، اختار من كل مصرامًا، وإنما اقتصر على ذلك، لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار، ويقال: إنه وجه بسبعة هذه الخمسة، ومصحفًا إلى اليمن، ومصحفًا إلى البحرين، لكن لم نسمع هذين المصحفين خبرًا.

وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف، فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهما العدد، فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر بها، وهو: «أن القرآن أنزل على سبعة أحرف» فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم يكن له فطنة، فظن أن المراد بالقراءات السبع، الأحرف السبعة ولاسيما، وقد كثر استعمالهم الحرف في موضع القراءة فقالوا: قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير فتأكد الظن

بذلك، وليس الأمر كما ظنّه، والأصل المعتمد عليه عند الأئمة في ذلك أنّه الذي يصحّ سنده في السماع، ويستقيم وجهه في العربية، ويوافق خطّ المصحف. وربما زاد بعضهم الاتفاق عليه، نعي بالاتفاق - كما قال مكّي بن أبي طالب - ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولاسيما إذا اتفق نافع وعاصم قال: وربما أرادوا بالاتفاق: ما اتفق عليه أهل الحرمين، قال: وأصحّ القراءات سنداً نافع وعاصم، وأفصحها أبو عمرو والكسائي.

وقال ابن السمعاني في «الشافى»: التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم، ليس فيه أثر ولا سنة، وإنّما هو من جمع بعض المتأخرين، فانتشر رأيهم أنّه لا تجوز الزيادة على ذلك، قال: وقد صنف غيره في السبع أيضاً، فذكر شيئاً كثيراً من الروايات عنهم غير ما في كتابه، فلم يقل أحد: إنّ لا تجوز القراءة بذلك، لخلوّ ذلك المصحف عنه.

وقال أبو الفضل الرازي في «اللوائح» بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها: ظنّ الأغبياء أنّ أحرف الأئمة السبعة هي المشار إليها في الحديث، وأنّ الأئمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات ثمانية أو عشرًا لأجل ذلك، قال: واقتفيت أثرهم لأجل ذلك. **وأقول:** لو اختار إمام من أئمة القراء حروفاً، وجزّد طريقاً في القراءة بشرط الاختيار، لم يكن ذلك خارجاً عن الأحرف السبعة.

وقال الكواشي: كلّ ما صحّ سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خطّ المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة، فعلى هذا الأصل، بني قبول القراءات عن سبعة كانوا أوسبعة آلاف، ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذّ.

قلت: وإنّما أوسعت القول في هذا، لما تجدد في هذه الأعصار المتأخّرة من توهم أنّ القراءات المشهورة منحصرة في مثل «التيسير والشاطبية»، وقد اشتدّ إنكار أئمة هذا الشأن على من ظنّ ذلك كأبي شامة وأبي حيان، وآخر من صرح بذلك: السبكي فقال في «شرح المنهاج» عند الكلام على القراءة بالشاذّ: صرح كثير من الفقهاء، بأنّ

ماعد السبعة شاذّ توهمًا منه انحصار المشهور فيها.

والحق: أنّ الخارج عن السبعة على قسمين:

الأوّل - ما يخالف رسم المصحف، فلا شكّ في أنّه ليس بقرآن.

والثاني - مالا يخالف رسم المصحف، وهو على قسمين أيضًا:

الأوّل - ما ورد من طريق غريبة، فهذا ملحق بالأوّل.

والثاني - ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديمًا وحديثًا، فهذا لاوجه

للمنع منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما، ثمّ نقل كلام البغويّ وقال: هو أولى من يعتمد عليه في ذلك، فإنّه فقيه محدّث مقرئ، ثمّ قال: وهذا التفصيل بعينه وارد في الروايات عن السبعة، فإنّ عنهم شيئًا كثيرًا من السّواذ، وهو الذي لم يأت إلّا من طريق غريبة، وإن اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد.

وكذا قال أبو شامة: ونحن وإن قلنا: إنّ القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعندهم

نقلت، فلا يلزم أنّ جميع ما نقل عنهم بهذه الصّفة، بل فيه الضّعيف لخروجه عن الأركان الثلاثة، ولهذا ترى كتب المصنّفين مختلفة في ذلك، فالاعتماد في غير ذلك على الضّابط المتّفق عليه ...

الفصل الحادي والثلاثون

نصّ الثعالبيّ (م : ٨٥٧) في «الجواهر الحسان في تفسير القرآن»

واختلف النَّاس في معنى قوله ﷺ :

«أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه»

ثمّ قال^١ بعد كلام: والذي مال إليه كثير من أهل العلم كأبي عبيد وغيره، أنّ معنى الحديث أنّه أنزل على سبع لغات لسبع قبائل، ثمّ اختلفوا في تعيينهم، وأنا ألخص الغرض جهدي بحول الله، فأصل ذلك وقاعدته قريش، ثمّ بنو سعد بن بكر، لأنّ النبي ﷺ قرشي، واسترضع في بني سعد، ونشأ فيهم، ثمّ ترعرع وشبّ، وهو يخالط في اللسان كنانة وهذيلًا وخزاعةً وأسدًا وضبةً وألفافها، لقربهم من مكّة وتكرارهم عليها، ثمّ بعد هذه تميمًا وقيسًا ومن انضاف إليهم وسط جزيرة العرب، فلمّا بعثه الله تعالى، ويسرّ عليه أمر الأحراف، أنزل عليه القرآن بلغة هذه الجملة المذكورة، وهي التي قسمها على سبعة لها السبعة الأحرف، وهي اختلافاتها في العبارة.

قال ثابت بن قاسم: لو قلنا: من هذه الأحرف لقريش، ومنها لكنانة، ومنها لأسد، ومنها لهذيل، ومنها لتميم، ومنها لضبةً وألفافها، ومنها لقيس، لكان قد أتى على قبائل مضر في مراتب سبعة تستوعب اللغات التي نزل بها القرآن، وهذا نحو

ما ذكرناه، وهذه الجملة هي التي ما انتهت إليها الفصاحة وسُلِّمَتْ لغاتها من الدَّخِلُ، ويسرّها الله لذلك ليظهر آية نبيّه بعجزها عن معارضة ما أنزل عليه، وسبب سلامتها أنّها في وسط جزيرة العرب في الحجاز ونجد وتهامة، فلم تطرقها الأمم.

فأما اليمن - وهو جنوبيّ الجزيرة - فأفسدت كلام عربيه خلطة الحبشة والهنود على أنّ أبا عبيد القاسم بن سلام وأبا العباس المبرد قد ذكرا أنّ عرب اليمن من القبائل التي نزل القرآن بلغاتها.

قال: ^٢ وذلك عندي إنّما هو فيما استعملته عرب الحجاز من لغة اليمن كالعرب ^٣ والفتح.

فأما ما انفردوا به كالترخيخ ^٤ والقلوب ^٥، فليس في كتاب الله منه شيء.

وأما ما وإلى العراق من جزيرة العرب - وهي بلاد ربيعة وشرقيّ الجزيرة - فأفسدت لغتها مخالطة الفرس والتبّط ونصارى الحيرة وغير ذلك.

وأما الذي يلي الشام - وهو شماليّ الجزيرة، وهي بلاد آل جفنة وغيرهم - فأفسدها مخالطة الرّوم، وكثير من بني إسرائيل.

وأما غربيّ الجزيرة، فهي جبال تسكن بعضها هذيل وغيرهم، وأكثرها غير معومور، فبقيت القبائل المذكورة سليمة اللّغات، لم تكدر صفو كلامها أمة من العجم.

١ - الدَّخِلُ: العيب والغش والفساد. ينظر «لسان العرب»: ١٣٤٢.

٢ - انظر: المحزر الوجيز ١: ٤٦.

٣ - قيل: العرم: اسم الوادي (يعني الذي كان به سبأ). وقيل: اسم الخلد الذي نقب السدّ حتّى فتح وسال ماؤه، ففرق ديارهم وأهلك بساتينهم. وقيل: العرم: المستاة. قال ابن الأعرابي: العرم والبزمن أسماء الفأرة ... وقيل: العرم: المطر الشديد. وخضه بعضهم بالفأر الذّكر، وهو الجراد أيضًا.

٤ - الترخيخ: التار، يمانية، وقيل: هي شدة بريق الجمر والحز والحريز لأنّ الحريز يريق من الثياب.

٥ - القلب، والقلوب، والقلوب، والقلوب، والقلوب، والقلوب، يمانية. ينظر: «لسان العرب» ٣٧١٥.

وَيَقْوِي هذا المنزِع أنّه لما اتّسع نطاق الإسلام وداخِلت الأُمَمُ العرب، وتجرّد أهل المِصْرَيْن: البصرة والكوفة لحفظ لسان العرب وكتب لغتها، لم يأخذوا إلّا من هذه القبائل الوسيطة المذكورة ومن كان معها، وتجنّبوا اليمن والعراق والشّام، فلم يكتب عنهم حرف واحد، وكذلك تجنّبوا حواضر الحجاز مكّة والمدينة والطائف، لأنّ السّبي والتّجار من الأُمَم كثرُوا فيها، فأفسدوا اللّغة، وكانت هذه الحواضر في مدّة النّبِي ﷺ سليمة لقلّة المخالطة، فعنَى قول النّبِي ﷺ: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، فيه عبارات سبع قبائل بلغة جمّلتها نزل القرآن، فيعبّر عن المعنى فيه مرّة بعبارة قريش، ومرّة بعبارة هُذَيْل، ومرّة بغير ذلك بحسب الأفصح، والأوجز في اللفظة.

ألا ترى أنّ «فطر» معناها عند غير قريش ابتداء خلق الشّيء وعَمَلُهُ، فجاءت في القرآن فلم تتّجه لابن عبّاس حتّى اختصم إليه أعربيان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، قال ابن عبّاس: ففهمت حينئذٍ موقع قوله سبحانه: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فاطر / ١».

وقال أيضاً: «ما كنت أدري معنى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا﴾ الأعراف/ ٨٩، حتّى سمعت بنت ذي جدن تقول لزوجها: تعال أفتحك، أي أحاكمك». وكذلك قال عمر بن الخطّاب، وكان لا يفهم معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ النحل/ ٤٧، فوقف به فتى، فقال: إنّ أبي يتخوّفني حتّى، فقال عمر: الله أكبر، ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ أي على تنقّص لهم.

وكذلك اتفق لقطبة بن مالك إذ سمع النّبِي ﷺ يقرأ في الصّلاة: ﴿وَالنُّحْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ ق/ ١٠. ذكره مسلم في باب القراءة في صلاة الفجر إلى غير هذا من الأمثلة، فأباح الله تعالى لنبيّه ﷺ هذه الحروف السّبعة، وعارضه بها جبريل

في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز، وجودة الرّصف^١، ولم تقع الإباحة في قوله: ﴿فَاقْرَأْ مَا تَنَسَّرَمِنَهُ﴾ المزمّل/٢٠، بأن يكون كلّ واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللّغات، جعلها من تلقاء نفسه، ولو كان هذا، لذهب إعجاز القرآن، وكان معرضاً أن يبدل هذا وهذا، حتّى يكون غير الذي نزل من عند الله، وإنّما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي ﷺ ليوسّع بها على أمته، فقرأ مرّة لأبيّ بما عارضه به جبريل، ومرّة لابن مسعود بما عارضه به أيضاً، وفي صحيح البخاري عن النبي ﷺ، قال: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف».

(٣٠:١ - ٣٢)

١ - الرّصف: ضمّ الشئ بعضه إلى بعض ونظمه. (لسان العرب ص: ١٦٥٦).

الفصل الثاني والثلاثون

نص السيوطي (م : ٩١١) في «الإتقان في علوم القرآن»

في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها

قلت: ورد حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف» من رواية جمع من الصحابة: أبي بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسُمرة بن جندب، وسليمان بن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعمر بن أبي سلمة، وعمر بن العاص، ومعاذ ابن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بكر، وأبي جهم، وأبي سعيد الخدري، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب، فهؤلاء أحد وعشرون صحابيًا، وقد نص أبو عبيد على تواتره.

وأخرج أبو يعلى في مسنده: أن عثمان قال على المنبر: أذكر الله رجالاً ... [وذكر كما تقدم عن ابن الجزري].

[الأقوال في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف]

وسأسوق من زواتهم ما يحتاج إليه فأقول: اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً:

أحدها - أنه من المشكل الذي لا يُدرى معناه؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، قاله ابن سعدان النحوي.

الثاني - أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد: التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ «السبعة» يطلق على إرادة الكثرة في الأحاد، كما يطلق السبعون في العشرات والتسعمائة في المئين، ولا يراد العدد المعين. وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه. ويردّه ما في حديث ابن عباس في الصحيحين ...

[ثم ذكر حديث سبعة الأحرف من الصحيحين والتسائي كما تقدّم عنهم].

الثالث - أن المراد بها: سبع قراءات، وتُعقّب بأنّه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، مثل: ﴿وَعَبْدَ الظَّالِمِينَ﴾^١ و﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آي﴾^٢.

الرابع - وأجيب: بأن المراد: أن كلّ كلمة تقرأ بوجه، أو وجهين، أو ثلاثة، أو أكثر إلى سبعة، ويشكل على هذا أن في الكلمات ما قرئ على أكثر، وهذا يصلح أن يكون قولاً رابعاً.

الخامس - أن المراد: بها الأوجه التي يقع فيها التّغاير... [ثم ذكر قول ابن قُتيبة في اختلاف القراءات كما تقدم عنه، فقال:] .

وتعقّب هذا قاسم بن ثابت بأن الرّخصة وقعت، وأكثرهم يومئذ لا يكتب ولا يعرف الرّسم، وإنما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: بأنّه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قُتيبة، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقاً، وإنما اطلع عليه بالاستقراء .

السادس - وقال أبو الفضل الرّازي في «اللّوائح»: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجزري].

السابع - وقال بعضهم: المراد بها: كيفيّة النطق بالتلاوة من إدغام وإظهار

١ - المائدة/٦٠.

٢ - الإسراء/٢٣.

وتفخيم وترقيق ، وإمالة وإشباع ، ومدّ وقصر ، وتشديد وتخفيف ، وتلين وتحقيق . وهذا هو القول السابع .

الثامن - وقال ابن المجزّي: قد تتبعت صحيح القراءة وشاذّها وضعيفها ومنكرها فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة... [وذكر كما تقدّم عنه في باب الاختلاف، فقال:]
التاسع - أن المراد، سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بالفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلمّ وعجلّ وأسرع، وإلى هذا ذهب سُفيان بن عُيَيْنَة وابن جرير وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدلّ له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة ... [وذكر كما تقدّم عن الطبري الرقم ٢٩ ثم قال:]

هذا اللفظ رواية أحمد وإسناده جيّد. وأخرج أحمد والطبراني أيضًا عن ابن مسعود نحوه، وعند أبي داود عن أبي: «قلت: سمعنا عليّما عزيزًا حكيمًا، ما لم تخط آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب» .

وعند أحمد من حديث أبي هريرة: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، عليّما حكيمًا غفورًا رحيمًا».

وعنده أيضًا من حديث عُمر: «أن القرآن كلّ صواب، ما لم تجعل مغفرةً عذابًا، أو عذابًا مغفرةً»، أسانيدًا جيّاد.

قال ابن عبد البر: إنّما أراد بهذا: ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها ... [وذكر كما تقدم عنه]

العاشر - أن المراد: سبع لغات، وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب والأزهري وآخرون، واختاره ابن عطية، وصحّحه البيهقي في «الشّعب» وتُعقّب بأن لغات العرب أكثر من سبعة .

وأجيب: بأن المراد: أفصحها، فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس، قال: نزل القرآن على سبع لغات، منها: خمس بلغة العَجُز من هوازن، قال: والعَجُز سعد بن بكر

وَجُسْم ... [ذكر كما تقدّم عن أبي عُبيد، ثم قال:]

وأخرج أبو عُبيد من وجه آخر عن ابن عباس، قال: نزل القرآن بلُغة الكعبيين ...

[وذكر كما تقدّم عنه، ثم ذكر قول أبي حاتم السجستاني كما تقدّم عن ابن حَجَرٍ].

وقال أبو عُبيد: ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه، فبعضه بلُغة قُرَيْش، وبعضه بلُغة هُذَيْل، وبعضه بلُغة هَوَازِن، وبعضه بلُغة اليمن وغيرهم، قال: وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيباً.

وقيل: نزل بلُغة مُضَر خاصة لقول عمر: نزل القرآن بلُغة مُضَر، وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مُضَر، أنهم: هُذَيْل وكنانة وقيس وضمّة وتيم الزباب وأسد بن خزيمة وقُرَيْش، فهذه قبائل مُضَر تستوعب سبع لغات.

ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان قُرَيْش ومن جاورهم ... [وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَرٍ].

وزاد غيره: أن الإباحة المذكورة لم تقع بالشَّهْي، بأن يُغيّر كل أحد الكلمة بمرادها في لغته، بل المرعي في ذلك السماع من النَّبِيِّ ﷺ.

واستشكل بعضهم؛ هذا بأنّه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبع مرّات!

وأجيب: بأنّه إنّما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة في لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف، إلى أن تمت سبعة، وبعد هذا كلّه ردّ هذا القول بأنّ عمر بن الخطّاب وهشام بن حكيم، كلاهما قُرَشِيّ من لُغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدَلّ على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات.

القول الحادي عشر - أن المراد: سبعة أصناف، والأحاديث السابقة تردّه، والقائلون به اختلفوا في تعيين السبعة: فقليل: أمروني، وحلال وحرام،

ومحكم، ومتشابه، وأمثال .

واحتجوا بما أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن مسعود عن النبي ﷺ، قال: «كان الكتاب الأوّل ينزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال ...

وقد أجاب عنه قوم: بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة التي تقدّم ذكرها في الأحاديث الأخرى؛ لأنّ سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة في أنّ المراد: أنّ الكلمة تقرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة، تيسيراً وتهويناً، والشّيء الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آية واحدة.

قال البيهقي: المراد بالسبعة الأحرف هنا: الأنواع التي نزل عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث: اللّغات التي يُقرأ بها.

وقال غيره: من أوّل الأحرف السبعة بهذا فهو فاسد، لأنّه محال أن يكون الحرف منها حراماً لا ما سواه، أو حلالاً لا ما سواه، ولأنّه لا يجوز أن يكون القرآن يُقرأ على أنّه حلال كلّ، أو حرام كلّ، أو أمثال كلّ .

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف، لأنّ الإجماع على أنّ التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

وقال الماوردي: هذا القول خطأ، لأنّه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكلّ واحد من الحروف، وإبدال حرفٍ بحرفٍ، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام ...

[ثمّ ذكر قول أبي عليّ الأهوازيّ وأبي العلاء المتمدّنيّ وأبي شامة، كما تقدّم عن ابن عطية، ثمّ ذكر بعدها: القول الثاني عشر - إلى - القول الخامس عشر في تفسير سبعة الأحرف، كما تقدّم مثله عن الزركشيّ، وقال:]

السادس عشر - أنّ المراد بها: سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد

والتنزيه، وعلم صفات الذات، وعلم صفات الفعل، وعلم العفو والعذاب، وعلم الحشر، والحساب، وعلم النبوات .

وقال ابن حَجَر: ذكر القُرْطُبِيُّ عن ابن حَبَّان، أَنَّهُ بلغ الاختلاف في الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القُرْطُبِيُّ منها سوى خمسة، ولم أقف على كلام ابن حَبَّان في هذا، بعد تتبعي مظانّه .

قلت: قد حكاها ابن التَّقِيب في مقدّمة تفسيره عنه بواسطة الشّرف المَرْفِي المَرْسِي، فقال: قال ابن حَبَّان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً:

الأوّل - ففهم من قال: هي زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

الثاني - حلال وحرام، وأمر ونهي، وزجر، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال.

الثالث - وعد ووعد، وحلال وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

الرابع - أمر ونهي، وبشارة ونذارة، وأخبار، وأمثال .

الخامس - محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص .

السادس - أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل وقصص، ومثل.

السابع - أمر ونهي، وحدّ وعلم، وسرّ وظهروبطن.

الثامن - ناسخ ومنسوخ، ووعد ووعد، ورغم وتأديب، وإنذار .

التاسع - حلال وحرام، وافتتاح وأخبار، وفضائل، وعقوبات .

العاشر - أوامر وزواجر، وأمثال وأنباء، وعتب ووعد، وقصص .

الحادي عشر - حلال وحرام، وأمثال، ومنصوص، وقصص، وإباحات .

الثاني عشر - ظهروبطن، وفرض ونذب، وخصوص وعموم، وأمثال.

الثالث عشر - أمر ونهي، ووعد ووعد، وإباحة، وإرشاد، واعتبار .

- الرَّابِع عشر- مقدّم ومؤخّر، وفرائض وحدود، ومواعظ ومتشابه، وأمثال.
- الخامس عشر- مفسّر ومجمل، ومقضيّ وندب وحتم، وأمثال.
- السادس عشر- أمرحتم، وأمرندب، ونهي حتم، ونهي ندب، وأخبار وإباحات.
- السابع عشر- أمرفرض، ونهي حتم، وأمرندب، ونهي مرشد، ووعد ووعد، وقصص
- الثامن عشر- سبع جهات لا يتعدّاها الكلام: لفظ خاصّ أريد به الخاصّ، ولفظ عامّ أريد به العامّ، ولفظ خاصّ أريد به العامّ، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون.
- التاسع عشر- إظهار الرّبوبية، وإثبات الوجدانية، وتعظيم الألوهيّة، والتّعبد لله، ومجانبة الإِشراك، والتّرجيب في الثّواب، والترهيب من العقاب .
- العشرون - سبع لغات، منها خمس من هوازن، واثنان لسائر العرب .
- الحادي والعشرون - سبع لغات متفرّقة لجميع العرب، كلّ حرف منها لقبيلة مشهورة .
- الثاني والعشرون - سبع لغات، أربع لعَجْز هوازن: سعد بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثلاث لقريش.
- الثالث والعشرون - سبع لغات: لغة قُريش، ولغة لليمن، ولغة لجرهم، ولغة لهوازن ولغة لُقُضاة، ولغة لتميّم، ولغة لطِيء.
- الرّابع والعشرون - لغة الكعبيين: كعب بن عمرو، وكعب بن لؤي، ولهما سبع لغات.
- الخامس والعشرون - اللّغات المختلفة لإحياء العرب في معنى واحد، مثل: هلمّ، وهات، وتعال، وأقبل.

السادس والعشرون - سبع قراءات لسبعة من الصحابة : أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب (رضي الله تعالى عنهم) .

السابع والعشرون - همز، وإمالة، وفتح، وكسر، وتفخيم، ومدّ، وقصر .

الثامن والعشرون - تصريف ومصادر، وعروض وغريب وسجع ، ولغات مختلفة كلّها في شيء واحد .

التاسع والعشرون - كلمة واحدة تُعرب بسبعة أوجه، حتّى يكون المعنى واحدًا، وإن اختلف اللفظ فيه .

الثلاثون - أمّهات الهجاء: الألف، والباء ، والجيم، والدال، والزاء، والسين، والعين، لأنّ عليها تدور جوامع كلام العرب .

الحادي والثلاثون - أتمّها في أسماء الرّب، مثل: الغفور الرحيم، السميع البصير، العليم الحكيم .

الثاني والثلاثون - هي آية في صفات الذات وآية تفسيرها في آية أخرى، وآية بيانها في السنة الصحيحة، وآية في قصّة الأنبياء والرسل ، وآية في خلق الأشياء، وآية في وصف الجنة، وآية في وصف النار .

الثالث والثلاثون - آية في وصف الصّانع، وآية في إثبات الوجدانيّة له، وآية في إثبات صفاته، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في نفي الكفر .

الرابع والثلاثون - سبع جهات من صفات الذات لله التي لايقع عليها التّكليف .

الخامس والثلاثون - الإيمان بالله، ومباينة الشّرك، وإثبات الأوامر، ومجانبة الزّواجر، والثّبات على الإيمان، وتحريم ما حرّم الله، وطاعة رسوله .

قال ابن حَبَّان: فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً، وكلها محتملة وتحتمل غيرها.

وقال المُرسِّي: هذه الوجوه أكثرها متداخلة، ولا أدري مستنداً ولا عَمَن نُقِلت ولا أدري لِم خُصَّ كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بما ذكر، مع أنَّ كلَّها موجودة في القرآن، فلا أدري معنى التخصيص! وفيها أشياء لأفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح، فإنَّهما لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، إنَّما اختلفا في قراءة حروفه، وقد ظنَّ كثير من العوام: أنَّ المراد بها القراءات السبع، وهو جهل قبيح.

تنبيه

اخْتَلَفَ؛ هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى ذلك، وبنوا عليه أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الضُحُف التي كتبها أبوبكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنها مشتملة على ما يحتمل رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها لم تترك حرفاً منها.

قال ابن الجوزي: وهذا هو الذي يظهر صوابه. ويحاج عن الأول بما ذكره ابن جرير: أنَّ القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة.. [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:] ولا شك أنَّ القرآن نسخ منه في العرضة الأخيرة وغير، فاتفق الصحابة على أن كتبوا ما تحقَّقوا أنه قرآن مستقر في العرضة الأخيرة وتركوا ما سوى ذلك.

أخرج ابن أشته في المصاحف وابن أبي شيبة في «فضائله» من طريق ابن سيرين عن عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِيِّ، قال: القراءة التي عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَامِّ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، هِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي يقرأها النَّاسُ الْيَوْمَ .

وأخرج ابن أشته عن ابن سيرين، قال: كان جبريل يعارض النَّبِيَّ ﷺ كُلَّ سَنَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مَرَّةً، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُّ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ عَارِضُهُ مَرَّتَيْنِ، فَيَزُونُ أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُنَا هَذِهِ عَلَى الْعُرْضَةِ الْآخِرَةِ .

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ فِي «شرح السُّنَّةِ»: يُقَالُ: إِنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ شَهِدَ الْعُرْضَةَ الْآخِرَةَ الَّتِي بَيَّنَّ فِيهَا مَا نُسخَ وَمَا بَقِيَ، وَكُتِبَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ يَقْرَأُ النَّاسُ بِهَا حَتَّى مَاتَ، وَلِذَلِكَ اعْتَمَدَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي جَمْعِهِ، وَوَلَّاهُ عُثْمَانُ كُتُبَ الْمَصَاحِفِ .

(١: ١٦٣ - ١٧٧)

الفصل الثالث والثلاثون

نصّ القسطلانيّ (م: ٩٢٣) في «لطائف الإشارات لفنون القراءة»

وكان من تيسير الله تعالى ورحمته بنا أن أنزله على سبعة أحرف، فعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف واحد^١، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني^٢، حتّى انتهى إلى سبعة أحرف»، رواه البخاريّ .

وعن المسورين مخرمة وعبد الرحمن القاريّ - بتشديد الياء -^٣ (نسبة إلى القازة، بطن من خزّمة): أتهما سمعا عمر بن الخطاب يقول... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ قم ٢، ثم قال:]

وقوله: أساوره، أي أخذ برأسه، وليبئّه^٤: جمعٌ عليه ثيابه عند لبئّه^٥، لئلاّ ينفلت^٦ منّي، وكان عمر رضي الله عنه شديداً في الأمر بالمعروف، وفي قوله: «فاقرأوا ما تيسر منه» إشارة إلى الحكمة في التعدّد المذكور في الحديث، وأنه للتيسير على

١ - رواية البخاريّ (على حرف) دون وصفه بكلمة (واحد).

٢ - وج: فيزيدي. والصواب ما أثبتناه كما في البخاريّ ٣/١٩٧، وكذلك شرح الكرمانيّ للبخاريّ ١١: ١٩.

٣ - ج: القاريّ، بتشديد الراء، وهو عبد الرحمن بن عبد القاريّ، بتشديد الياء...

٤ - أ: آخره.

٥ - ب: وليفتيه.

٦ - ب: كتبه.

٧ - ج: ينقلب.

القارىء، وهذا يُقَوِّي قول مَنْ قال: المراد بالأحرف، اللَّفْظُ المرادف، ولو كان من لغة واحدة؛ لَأَنَّ لغة هِشام بلسان قُرَيْش، وكذلك عمر، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما، نَبَهَ على ذلك [ابن] عبد البر.

و نُقِلَ عن أكثر أهل العلم: أَنَّ هذا هو المراد بالأحرف السبعة.

وقال أبو علي الأهوازي: هي لغات قُرَيْش، ومن ينتهي نسبه إليها، لنزوله بلغتهم؛ لَأَنَّهُم قوم الرسول ﷺ، وهي أفصح اللغات .

وقال الفراء: لَأَنَّهُم قوم الرسول ﷺ، وهي أفصح اللغات. وقال الفراء: لَأَنَّهُم جاؤوا البيت، فكانت تفرع إليهم القبائل على تنوعها ويخاطبونهم، فيختارون من كل لغة فصاحاً^١، ومن كل وجه أحسنه، فجاءوا فصاحاً صباحاً، ومن ثَمَّ كتب عمر إلى ابن مسعود: «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِلُغَةِ هَذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْش، فَأَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قُرَيْش، وَلَا تَقْرَأَهُمْ بِلُغَةِ هَذَا»، حين أقرأ: (عُثَي) بالعين.

و ذهب أبو عبيدة وآخرون: إلى أَنَّ المراد: اختلاف اللغات. وهو اختيار ابن عطية، وتُعَقَّبُ بَأَنَّ لغات العرب أكثر من سبعة.

وأجيب: بَأَنَّ المراد: أفصحها، وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قُرَيْش، وهذيل، وتيم، والأزد^٢، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر.

واستنكره ابن قتيبة؛ واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا

١ - الأصل وج: اختلف.

٢ - الأصل: قول.

٣ - الأصل: قول.

٤ - ج: تنزع، وب: تبرج.

٥ - أ: فصحاءها.

٦ - ب: ولا يقرأهم.

٧ - أ: والأزر.

بِلِسَانِ قَوْمِهِ^١، فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قُرَيْش، وبذلك جزم أبو علي الأهوازي، كما مر.

والحق؛ أنه لا يلزم من هذه الآية أن يكون النبي ﷺ أرسل بلسان قُرَيْش فقط؛ لكونهم قومه، بل أرسل بلسان جميع العرب؛ لأنه أرسل إليهم كلهم، ولا يرد على هذا كونه ﷺ بعث إلى الناس كافة، عرباً وعجماً وغيرهم، لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي، وهو بُلَّغه إلى طوائف العرب، وهم يترجمون لغير العرب بالسنتهم.

وقال أبو عبيد: ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع... [وذكر كما تقدم عنه ثم قال:]

وقيل: نزل بلغة مُضَرَّ خَاصَّة، لقول عمر: «نزل القرآن بلغة مُضَرَّ»، وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السَّيِّع من مُضَرَّ؛ أنهم هُذَيْل، وَكِنَانَة، وَقَيْس، وَضَبَّة، وَتَيْم الزَّبَاب، وَأَسَد بن خُرَيْمَة، وَقُرَيْش. فهذه قبائل مُضَرَّ، تستوعب^٢ سبع لغات. لكن قال القاضي أبوبكر بن^٣ الباقلاني فيما عرَّاه له في «فتح الباري»: إِنَّ الظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ الرَّخْزَف/٣، أنه نزل بجميع ألسنة العرب.

ومن زعم أنه أراد مُضَرَّ دون ربيعة، أوهما دون اليمن، أو قُرَيْشًا، فعليه البيان؛ لأن اسم (العرب) يتناول الجميع تناولاً واحداً، ولو ساغت هذه الدَّعوى لساغ

١ - إبراهيم/٤.

٢ - أوب: فتستوعب، في فتح الباري: تسترعب، انظر ٩/٢٢.

٣ - ب وج: أبوبكر الباقلاني، وفي فتح الباري ٩/٧ وقال القاضي أبوبكر بن الباقلاني: معنى قول عثمان: نزل القرآن بلسان قُرَيْش، أي معظمه، وإنه لم تقم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قُرَيْش، فإن ظاهر قوله: إلى آخره.

٤ - ١: هنا.

لآخر أن يقول: نزل بلسان بني هاشم، مثلاً، لأنهم^١ أقرب نسباً إلى النبي ﷺ من سائر قُرَيْش.

ونقل العلامة أبوشامة عن بعضهم: أنه نزل أولاً بلسان قُرَيْش ومن جاورهم من العرب الفُصحاء... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

ويدلّ على ما قاله ما ثبت أنّ ورود التّخفيف كان بعد الهجرة، كما في حديث أبي بن كعب... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨، ثم قال:]

وأضاه بني غفار، بفتح الهمزة [و] بالضاد المعجمة بغير همز، وآخره تاء تأنيث^٢: موضع بالمدينة النبوية، نسب لبني غفار، بكسر المعجمة. وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء: أنّ معنى قوله: أنزل على سبعة [أحرف]، أي أنزل توسّعاً على القاري أن يقرأه على سبعة أوجه، أي يقرأ بأيّ حرف أراد منها، على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط، أو على هذه التوسعة، وذلك لتسهيل قراءته.

وقال ابن قُتيبة في أول تفسير المشكل له: وكان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرء كل قوم بلغتهم... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وقال ابن عبد البر: أنكر أكثر أهل العلم... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم ذكر قول ابن حَجَر في جمع بين القولين، كما تقدّم عنه، وقال:]

واعلم! أنّ الاختلاف في الأحرف السبعة اختلاف تنوع وتغاير، لانتضاد وتناقض، إذ هو محال أن يكون في كتاب الله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾، النساء ٨٢/ . ولا يخلو الاختلاف من ثلاثة أحوال؛ لأنّه:

١ - الأصل ب: أنهم، وفيه أيضاً معنى التعليل؛ لكننا آثرنا الصورة الواضحة.

٢ - الأفضل أن يقال: هاء تأنيث.

٣ - ١: أن يقرء على كل، وهو خطأ، وفي فتح الباري ٩/٢٣ أن يقرأ كل قوم بلغتهم.

[إمّا] أن يكون اختلاف لفظ، والمعنى واحد، كـ (الصِّراط) و (الْقُدُس) البقرة/٨٧، ونحوهما ممّا يطلق عليه أنّه لغات فقط.

وإمّا أن يختلفا جميعاً، مع جواز اجتماعهما في شيء واحد، كالاختلاف في ﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ البقرة / ٢٥٩، (بالرّاء والرّاي)، فعنى الرّاء : أنّ الله أحيا العظام ، ومعنى الرّاي: أنّه رفع بعضها إلى بعض حتّى قامت، فضمن الله تعالى المعنيين في القراءةتين.

وإمّا أن يختلفا جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد، بل يتّفقا من وجه آخر لا يقتضي التّضاد، نحو: ﴿وَوَلَّوْا أَيْتَهُمْ قَدْ كُذِّبُوا﴾^١ بالتّشديد والتّخفيف.

فإنّ ذلك ونحوه، وإن اختلف^٢ لفظاً ومعنى، وامتنع اجتماعه في شيء واحد، فإنّه يجتمع من وجه آخر ممتنع فيه التّضادّ والتّناقض؛ فإنّ وجه التّشديد: أي وتيقّن الرّسل أنّ قومهم [ق]^٣ كذّبوهم. ووجه التّخفيف: أي وتوهم المرسل إليهم أنّ الرّسل قد كذّبوهم فيما أمروهم به، فالظنّ في الأولى: يقين، والضّمائر الثلاثة للرّسل، و[في] القراءة الثانية: شكّ، والضّمائر الثلاثة للمرسل إليهم، فليس في ذلك تنافّ ولا تناقض... [وذكر أقوال في وجوه اختلاف القراءات، كما تقدّم عن ابن قُتيبة وابن حَبَر في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]

وقد نقل القرطبي عن ابن حَبان: أنّه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة. (٣١ - ٤٤)

١ - يوسف / ١١٠.

٢ - ج: اختلفا.

٣ - ما بين [] زيادة من.

٤ - ج: تضادّ.

الفصل الرابع والثلاثون

نص ملا صالح المازندراني (م: ١٠٨١) في «شرحه لأصول الكافي»

[إنَّ القرآنَ واحدَ نزلٍ من عند واحد]

قوله: (إنَّ اسمَ الله الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفًا) أي على ثلاثة وسبعين لغة مثل قوله عليه السلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف». فإنَّ المراد أنَّه على سبع لغات من لغات العرب، كلُّغة قُرَيش، ولغة هُذَيل، ولغة هوازن، ولغة اليمن، وغيرها. (٥: ٣١٧) عن الحسين بن محمد عن علي بن محمد، عن الوشاء، عن جميل بن درَّاج، عن محمد بن مسلم، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنَّ القرآنَ واحدَ نزلٍ من عند واحد، ولكنَّ الاختلافَ يجرى من قبل الرُّواة».

قوله: (إنَّ القرآنَ واحدَ نزلٍ من عند واحد ولكن...) لعلَّ المراد: القرآن، نزل بلغة واحدة على قراءة واحدة هي لغة قُرَيش وقراءتهم، يدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا يَلْسَانٍ قَوْمِهِ﴾، والنَّبِيُّ ﷺ كان قُرَيشيًا، وإمَّا جاء اختلاف القراءة في اللُّغات من قبل الرُّواة كما تعرفه بعيد ذلك ... [ثمَّ ذكر رواية الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام كما تقدَّم عن الكافي، فقال:]

قوله: (فقال عليه السلام: كذبوا أعداء الله) التَّركيب من باب (وَأَسْرَوْا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) في أنَّ الظَّاهِرَ يبدِّل من الضَّمير، أو فاعل والضَّمير علامة الجمعيَّة .

قوله : (ولكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد) لا بأس أن نشير إلى بعض رواياتهم واختلاف علمائهم، وإن طال، لإيضاح المقام وللإحاطة بأطراف الكلام، فنقول: روى مسلم سبع روايات على أنّ القرآن نزل على سبعة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

قال العامة: سبب إنزاله عليها التسهيل والتخفيف على الأمة، فلذا قال: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا تيسّر منهُ﴾ وقال: أمّتي لا يطيق ذلك، واختلفوا ف قيل: ليس المعنى المحصر في السبعة، لأنّ بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه، وإنّما هو توسعة وتسهيل، وقال الأكثر: هو حصر للعدد في السبعة، لأنّ الزيادة على السبعة، وفي بعض الكلمات إمّا لا يثبت، وإمّا يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء، كما في المد والإمالة ونحوهما.

واختلفوا أيضًا، فقالت طائفة منهم: المراد بالأحرف السبعة: اللغات، لما نقل عن ابن عباس أنّه قال: نزل القرآن على سبع لغات، وهؤلاء قد اختلفوا.

فقال أبو عبيد: ليس المراد أنّ كلّ كلمة يقرأ على سبع لغات بل اللغات السبعة مفرقة فيه ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم ذكر قول ابن حجر، كما تقدّم عنه في أول نصّه وقال:] ...

وقال أبو حاتم السجستاني: نزل القرآن بلغة هذيل، وقريش، وتيم الرّباب، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر.

وقال ابن قتيبة: اللغات السبعة كلّها في بطون قريش، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ والتيّ ﷺ كان قريشياً.

وبذلك جزم أبو عليّ الأهوازيّ، ونقل أبو شامة عن بعض شيوخهم: أنّه نزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر].

وقال ابن حجر: قلت: وتنتم ذلك أن يقال: إنّ الإباحة المذكورة.. [وذكر كما تقدّم عنه].

وقال الصحابي: الأحرف السبعة إنما كانت في أول الأمر، لاختلاف لغات العرب ومشقة تكلمهم بلغة واحدة، فلما كثرت الناس والكتب عادت إلى قراءة واحدة.

وقيل: أجمعوا على أن ليس المراد كما تقدم أن كل لفظ منه يقرأ على سبعة أوجه، بل هو غير ممكن، بل لا يوجد في القرآن كلمة يقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل، مثل: ﴿عَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾، ﴿وَلَا تَقُلْ هُمَا أَقِي﴾.

وحاصل ما ذهب إليه هؤلاء؛ أن القرآن نزل سبع لغات للتوسعة على القارئ، بأن يقرأه بأي لغة أراد منها على البديل من صاحبها، وذلك للتسهيل، إذ لو أخذوا بأن يقرأوه على لغة واحدة لشق عليهم، فلذلك جوز لهم أن يقرأوه بلغات متعددة.

وقال بعضهم: أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات، واختلف هؤلاء على أقوال، فقيل: هي في المعاني، يعني: أنه نزل القرآن على سبعة أصناف من المعاني، واحتج بحديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «كان الكتاب الأول منزلاً من باب واحد وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال».

ورّد أولاً- بعدم ثبوت هذا الحديث من طريق معتبر.

وثانياً - بأن قوله: «زاجر» وما بعده استيناف كلام آخر، أي هو يعني القرآن زاجر لاتفسير للأحرف، أو تفسير للأبواب لا للأحرف، يعني: أن القرآن سبعة أبواب من أبواب الكلام.

وقيل: هي في اختلاف اللفظ واتحاد المعنى، مثل: أقبل، وأسرع، وعجل، وهلم، وتعال، وقد جاء هذا مبيّناً في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَصَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ (مضوا فيه)، (مزوا فيه).

وقيل: هي في صفة التلاوة الإظهار والإدغام والتخفيف والتفخيم والترقيق والمد والإمالة، لأن العرب كانت تختلف لغاتها في هذه الوجوه، فسهّل الله سبحانه ويسر

أن يقرأ كلّ بلغته.

وقيل : هي تبديل خواتم الآتي، كجعل (سميع بصير) مكان (غفور رحيم).

وقال محيي الدين: هذا القول فاسد، لأنّه استقرّ الإجماع على منع التّغيير في القرآن، ولو شدّد إنسان ما هو مخفّف لبادر الناس إلى الإنكار، فكيف بتبديل كثيره؟ وكذلك القول الثّاني، لإجماع المسلمين على امتناع تبديل آيات الأحكام بآيات الأمثال، ورجّح القول الثّالث ... **ثمّ ذكر قول ابن قُتَيْبَة في أنّ المراد التّغاير في سبعة أشياء، كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، وقال:**

وقال بعضهم: المراد بسبع أحرف وجوه القراءة الّتي اختارها القُراء وهي السّبعة المشهورة. وقال صاحب المغرب: هذا أحسن الأقوال فيها، وهو ظاهر كلام الباقلانيّ.

وقال أبو أسامة: ظنّ قوم أنّ القراءات السّبع الموجودة الآن هي الّتي أُريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنّما يظنّ ذلك بعض أهل الجهل، ويقرب منه قول ابن عمّار.

وقال محمّد بن أبي صفرة: القراءات السّبع الّتي يقرأها الناس اليوم إنّما هي: حرف واحد من تلك الأحرف السّبعة.

ويقرب منه قول مكّي بن أبي طالب، حيث قال: هذه القراءات الّتي يقرأ بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الأئمّة جزء من الأحرف السّبعة الّتي نزل بها القرآن، ثمّ قال: وأما ظن أنّ قراءة هؤلاء القُراء كنافع ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

قال ابن حجر: ذكر أبو عبيد في كتابه: خمسة عشر رجلاً من كلّ مصر ثلاثة أنفس ... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر، ثمّ قال:]

ثمّ قال مكّي: وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب ... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر، ثمّ قال:]

وقد صنّف ابن جُبَيْر المكيّ - وكان قبل ابن مجاهد - كتاباً في القراءات، فاقصر

على خمسة، اقتصر من كل مصراماً... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر، ثم ذكر قول البغوي كما تقدّم أيضاً عنه، وقال:]

ويقرب منه قول الباجي، حيث قال: لاسبيل إلى تغيير حرف من تلك الحروف التي في هذا المصحف، لأنّ عثمان والصّحابة حرّقوا المصاحف الأوّل ما سوى هذا المصحف، ولو كان فيها شيئاً من بقيّة تلك الحروف التي أنزل عليها القرآن لم يحرقوه، وأيضاً حرّقوه، لأنّها كانت على غير ترتيب هذا المصحف المتفق على ترتيبه.

وبالجملة؛ اتفقت العامة على أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وإن اختلفوا في تفسيرها وتعيينها حتّى نقل عن ابن جبر أنّ بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً. وبالف الصادق عليه السلام في الردّ عليهم، وقال عليه السلام: «إنّه نزل على حرف واحد، والاختلاف إنّما جاء من قبل الرواة».

فالتبس ذلك الحرف المنزل بغيره على الأمتة لأجل ذلك، فيجوز لهم القراءة بأحد هذه الحروف حتّى يظهر الأمر، كما دلّ عليه الحديث الآتي عن سفيان بن السمط قال: سألت أبي عبد الله عليه السلام عن تنزيل القرآن قال: «اقرأ كما علّمت»، ودلّ عليه أيضاً أخبار آخر.

الفصل الخامس والثلاثون

نص الفيض الكاشاني (م : ١٠٩١) في «الصافي في تفسير القرآن»

في نبذ مما جاء في أقسام الآيات واشتمالها

على البطون والتأويلات وأنواع اللغات والقراءات، والمعتبرة منها

قد اشتهرت الرواية من طريق العامة عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرفٍ كلّها كافٍ شافٍ». وقد ادّعى بعضهم تواتر أصل هذا الحديث، إلا أنهم اختلفوا في معناه على ما يقرب من أربعين قولاً.

وروت العامة عنه ﷺ أيضاً أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرفٍ أمرو زجر

وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل».

وفي رواية أخرى: زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، والمستفاد من هاتين الروایتين أنّ الأحرف إشارة إلى أقسامه وأنواعه.

ويؤيده ما رواه أصحابنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كلّ قسم منها كافٍ شافٍ، وهي: أمرو زجر وترغيب وترهيب وجدل ومثل وقصص».

وروت العامة أيضاً عن النبي ﷺ: «أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، لكل آية منها ظهر وبطن، ولكل حرف حدّ ومطلع».

وفي رواية أخرى: «أن للقرآن ظهراً وبطناً، ولبطنه بطناً إلى سبعة أبطن». وربما يستفاد من هاتين الروایتين: أن الأحرف إشارة إلى بطونه وتأويلاته، ولانص فيهما على ذلك، لجواز أن يكون المراد بهما: أن الكل من الأقسام ظهراً وبطناً، ولبطنه بطناً إلى سبعة أبطن.

من طريق الخاصة ما رواه في «الخصال» بإسناده عن حماد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الأحاديث تختلف منكم... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

وهذا نص في البطون والتأويلات. ورووا في بعض ألفاظ هذا الحديث: «أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا بما تيسر منه».

وفي بعضها؛ قال النبي ﷺ: «إني بعثت إلى أمة أمتين، فيهم: الشيخ الفاني، والعجوز الكبيرة، والغلام. قال: فزهم فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف».

ومن طريق الخاصة ما رواه في «الخصال» بإسناده عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن آبائه قال: قال رسول الله... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

ويستفاد من هذه الروايات: أن المراد بسبعة أحرف اختلاف اللغات، كما قاله ابن الأثير في «نهايته» فإنه قال: في الحديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ». أراد بالحرف اللغة يعني على سبع لغات من لغات العرب أي أمتها (متفرقة خ ل) في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة الهوازن (هوازن خ ل)، وبعضه بلغة اليمن. قال: ومما يبين ذلك قول ابن مسعود: «إني قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقرأوا كما علمتم، إنما هو كقول أحدكم: هلتم، وتعال، وأقبل»... [ثم ذكر قول الشيخ الطبرسي، كما تقدم عنه، وقال:]

أقول: والتوفيق بين الروايات كلها أن يقال: إن للقرآن سبعة أقسام من الآيات،

وسبعة بطون لكل آية. ونزل على سبع لغات. وأما حمل الحديث على سبعة أوجه من القراءات، ثم التكلّف في تقسيم وجوه القراءات على هذا العدد كما نقله في «مجمع البيان» عن بعضهم فلاوجه له، مع أنّه يكذّبه ما رواه في «الكافي»... [ثم ذكر رواية زُرارة وفُضيل بن يسار، كما تقدّم عنه في باب الاختلاف، وقال:]

ومعنى هذا الحديث معنى سابقه، والمقصود منهما واحد، وهو: أنّ القراءة الصحيحة واحدة، إلّا أنّه عَلَيْهِ السَّلَام لما علم أنّهم فهموا من الحديث الذي رواه صحة القراءات جميعاً مع اختلافها كذبهم. وعلى هذا؛ فلاتناfi بين هذين الحديثين وشيء من أحاديث الأحرف أيضاً... [ثم ذكر اختلاف القراءات وتواترها، كما تقدّم عنه في بابهما].

(١: ٥٢-٥٤)

الفصل السادس والثلاثون

نص المجلسي (م : ١١١) في «بحار الأنوار...»

[روايات العامة والخاصة في نزول القرآن على سبعة أحرف]

وتفصيل القول في ذلك، أن الظعن فيه من وجهين:

الأول - جمع الناس على قراءة زيد بن ثابت بإبطال للقرآن المنزل، وعدول عن الراجح إلى المرجوح في اختيار زيد بن ثابت من حملة قراءة القرآن، بل هورد صريح لقول الرسول ﷺ وعلى ما يدل عليه صحاح أخبارهم .

والثاني - أن إحراق المصاحف الصحيحة، استخفاف بالدين ومحادة لله رب العالمين. أما الثاني فلا يخفى على من له حظ من العقل والإيمان .

وأما الأول: فلأن أخبارهم متضاربة في أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأن النبي ﷺ لم ينه أحدا عن الاختلاف في قراءة القرآن، بل قرأهم عليه، وصرح بجوازه، وأمر الناس بالتعلم من ابن مسعود وغيره ممن منع عثمان من قراءتهم، وورد في فضلهم وعلمهم بالقرآن ما لم يرد في زيد بن ثابت، فجمع الناس على قراءته وحظر ما سواه ليس إلّا ردًا لقول رسول الله ﷺ وإبطالا للصحيح الثابت من كتاب الله عز وجل .

فأما [الثاني]: ما يدل من رواياتهم على أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وعلى تقرير النبي ﷺ على الاختلاف في القراءة... [ثم ذكر روايات في الأحرف السبعة نقلاً

عن البخاري ومسلم، كما تقدّم عنهما، وقال: [

قال في جامع الأصول: أخرجه الجماعة، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

أقول: وقد رووا روايات كثيرة بتلك المضامين لا نطيل الكلام بإيرادها، وفي بعضها قال: لقي رسول الله ﷺ جبرئيل، فقال: «يا جبرئيل! إني بعثت إلى أمة أميين منهم: العجوز والشيخ الكبير، والغلام، والحارية، والرجل الذي لا يقرأ كتاباً قط، فقال لي: يا محمد! إن القرآن أنزل على سبعة أحرف».

فهذه الأخبار كما ترى صريحة في جواز القراءة على الوجوه المختلفة، وإن كلاً من الأحرف السبعة من كلام الله المنزل، وفي بعض الروايات تصريح بأنه ﷺ كره المنع من القراءات المتعددة، فجمع الناس على قراءة واحدة، والمنع عما سواها ردٌّ صريح ومضادة لنص الرسول ﷺ.

وما قيل من أن المراد بنزوله: على سبعة أحرف اشتماله على سبعة معاني، كالوعد والوعيد والمحكم والمتشابه والحلال والحرام والقصص والأمثال والأمور التي ... ونحو ذلك فالأخبار تدفعه، لأنها ناطقة بأن السبعة الأحرف مما يختلف به اللفظ، وليس الاختلاف فيها مقصوراً على المعنى.

وكذا ما يقال: من أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ وضبطتها عنه الأئمة، وأثبتها عثمان والجماعة في المصحف وأخبروا بصحتها، وإنما حذفوا عنها ما لم يثبت متواتراً، وإن هذه الأحرف تختلف معانيها تارةً، وألفاظها أخرى، فهو مردود بأن من راجع السير وكتب القراءة، علم أن مصحف عثمان لم يكن إلا حرفاً واحداً، وأنه أبطل ما سوى ذلك الحرف.

ولذلك نقم عليه ابن مسعود وغيره، وكان غرضه رفع الاختلاف وجمع الناس على أمراً واحداً، واختيار هؤلاء السبعة من بين القراء، والاقتصار على قراءتهم، ورفض من سواهم من القراء على كثرتهم، إنما هو من فعل المتأخرين، وقد تشعبت القراءات

واختلفت كلمة القُرَّاء بعدما جمع عُثمان النَّاس على قراءة زيد بن ثابت، وكتب المصاحف السبعة على المشهور بين القُرَّاء، فبعث بواحد منها إلى الكوفة، وبواحد إلى البصرة، وإلى كلِّ من الشَّام ومكَّة واليمن والبحرين بواحد، وأمَّسك في المدينة مصحِّفاً كانوا يقولون له: الإمام، ثمَّ لما كانت تلك المصاحف مجرَّدة عن النِّقْط وعلامة الإعراب ونحو ذلك، وكانت الكلمات المشتملة على حرف الألف مرسومة فيها بغير ألف، اختلفت القراءات بحسب ما تحتمله صورة الكتابة، فقرأ كلُّ بما ظنَّه أولى من حيث المعنى، أو من جهة قواعد العربيَّة واللُّغة إلَّا في مواضع يسيرة لم يتفقوا على صورة الكتابة.

والظَّاهر أنَّها نشأت من كُتَّاب المصاحف السبعة واختلافها، إمَّا لأنَّ كلاً منهم كتب الكلمة بلُغة كانت عنده أصحَّ كالصُّراط بالصاد والسين، أو للسَّهْو والغفلة، أو لاشتباه حصل في صورة الكتابة.

وبالمجمل؛ جميع القُرَّاء المتأخِّرين عن عصر الصَّحابة السبعة وغيرهم يزعمون مطابقة قراءتهم لمصحف من مصاحف عُثمان، بل للقراءة الواحدة الَّتِي جمع عُثمان النَّاس عليها وأمر بترك ما سواها.

فهذه القراءات إمَّا تشعَّبت عن مصاحف عُثمان، ولذلك اشترط علماء القراءة في صحَّه القراءة ووجوب اعتبارها ثلاثة شروط: كونها منقولة عن الثِّقات، وكونها غير مخالفة للقواعد، وكونها مطابقة لرسم مصحف من تلك المصاحف، بحيث تحتملها صورة الكتابة وإن كانت محتملة لغيرها، وادَّعوا انعقاد الإجماع على صحَّه كلِّ قراءة كانت كذلك. ولما كثر اختلاف القُرَّاء وتكثَّرت القراءات الصَّحيحة عندهم جرى المتأخِّرون منهم على سنَّة عُثمان في إبطال القراءات، فاقترص طائفة منهم على السبعة، وزاد طائفة ثلاثة، وزاد بعضهم على العشرة، وطرح بعضهم الثلاثة من

العشرة، وزاد عشرين رجلاً، وزاد الطبري على السبعة نحو خمسة عشر رجلاً،^١ وقد فعلوا بالرواية عن السبعة، أو العشرة، أو فوقهما ما فعلوا بهؤلاء، فاعتبروا قومًا من الرواية وطرحوا أكثرهم.

وقد بسط الجزري في «النشر» الكلام في ذلك، قال - بعد إيراد تشعب القراءات وكثرتها - ما هذا لفظه: بلغنا عن بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:] ثم نقل مثل هذا الكلام عن إمامه أبي العباس المهدوي.

أقول: فظهر أن تعدد تلك القراءات لا ينفع في القدر فيما فعله عثمان من المنع من غير قراءة زيد بن ثابت وجمع الناس عليها، ثم لوتنزلنا عن هذا المقام، وقلنا بجواز جمع الناس على قراءة واحدة، فنقول: اختيار زيد بن ثابت على مثل عبد الله بن مسعود، والمنع من قراءته وتعلم القرآن منه، مخالفة صريحة لأمر الرسول ﷺ على ما تضافرت به أخبارهم الصحيحة عندهم ... (٢٠٥: ٣١ - ٢١٣)

مجمع البيان: نقلًا عن الشيخ الطوسي، قال: روي عنهم عليه السلام «جواز القراءة بما اختلفت القراء فيه».^٢

الخصال: عن محمد بن علي ماجيلويه عن محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن هلال ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

بيان: الخبر ضعيف ومخالف للأخبار الكثيرة كما ستأتي، وحملوه على القراءات السبعة، ولا يخفى بعده لحدوثها بعده ﷺ، وسنشبع القول في ذلك في كتاب القرآن

١ - تفسير الطبري ١: ١٥٠.

٢ - مجمع البيان ١: ١٣.

إنشاء الله^١. ولا ريب في أنه يجوز لنا الآن أن نقرأ موافقاً لقراءاتهم المشهورة كما دلّت عليه الأخبار المستفيضة إلى أن يظهر القائم عليه السلام. ويظهر لنا القرآن على حرفٍ واحدٍ، وقراءة واحدة، رزقنا الله تعالى إدراك ذلك الزمان. (٨٢ : ٦٥)

أقول: وجدت رسالة قديمة مفتتحها هكذا: حدّثنا جعفر بن محمد بن محمد بن قولويه القمي رحمته الله قال: حدّثني سعد الأشعري القمي أبو القاسم رحمته الله وهو مصنفه: الحمد لله ذي النعماء والآلاء، والمجد والعزّ والكبرياء، وصلى الله على محمد سيّد الأنبياء، وعلى آله البررة الأتقياء، روى مشايخنا عن أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): «أنزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شافي كافٍ: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل وقصص، ومثل».

وساق الحديث إلى آخره، لكنّه غير الترتيب، وفّرّقه على الأبواب، وزاد فيما بين ذلك بعض الأخبار. (٩٠ : ٩٧)

الفصل السابع والثلاثون

نص الشَّفتي (م : ١٢٦٠) في
«مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام»

[كلام في تفسير رواية: «نزل القرآن على سبعة أحرف»]

ويظهر من جماعة؛ أن أصحاب الآراء في القراءة كانوا كثيرة، وكان دأب الناس أنه إذا جاء قارئ جديد أخذوا بقوله، وتركوا قراءة من تقدمه نظرًا إلى كل قارئ لاحق كان ينكر سابقه، ثم بعد مدة رجعوا عن هذه الطريقة، فبعضهم يأخذ قول بعض المتقدمين، وبعضهم يأخذ قول الآخر، فحصل بينهم اختلاف شديد، ثم عادوا واتفقوا على الأخذ بقول السبعة، وهم: عاصم ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وابن عامر وابن كثير، وتصدّى بعض العلماء لبيان المدعى بالتمسك بما روي عنه عليه السلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها كافٍ وشافٍ».

قال أمين الإسلام شيخنا الطبرسي رحمته الله في «المجمع»: إن قومًا زعموا أن المراد بالأحرف، سبعة أوجه من القراءات ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:] وفيه تأمل سنّدًا ودلالةً.

أمّا الأوّل - فلائّه عامّي، ودعوى تواتره على ما صدرت من بعضهم ممنوعة.
وأما الثاني - فلائّ حمل الأحرف على ما ذكرتمّا لاختفاء في بعده، وكفاك في هذا المرام شدة اختلافهم في تفسيره، حتّى أن اختلافهم في معناه يقرب من أربعين قولاً.

ويظهر من بعض رواياتهم، أنَّ الأحرف إشارة إلى أقسامه ومقاصده، وهو ما رواه عنه عليه السلام أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف؛ أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل».

وإليه يومية ما روي من طرُقنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «إنَّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام، كل قسم منها كافٍ وشافٍ، وهي: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل، ومثل، وقصص».

والظاهر من بعض أخبارنا المروية عن مولانا الصادق عليه السلام: «أنَّ الأحرف إشارة إلى بطون القرآن وتأويلاته». وهو ما رواه رئيس المحدثين في «الخصال» بإسناده عن حماد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام . . . [وذكر كما تقدّم نحوه عن القميّ، ثم ذكر قول ابن الأثير كما تقدّم عن البحرائي، وقال:]

ومن طرُقنا في «الخصال» عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه، عن آبائه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني آتٍ من الله عزَّ وجلَّ، فقال: إنَّ الله يأمرُك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف».

ولا يخفى ما في هذا الحمل والتأييد، إذ ذلك إنَّما يتم إذا كان كل لفظ من ألفاظه واردًا على سبع لغات حتَّى يكون التَّلَفُّظ على بعض اللغات لبعض السَّير، وعلى بعض أخرى لبعض آخر كذلك،

وهكذا أو يجوز بتبديل اللَّفْظ المنزل على لغة بلفظ آخر موافق معه في معناه في لغة أخرى، ولفظ ثالث في لغة ثالثة. وهكذا إلى سبع لغات، وكل واحد منهما ممَّا كاد يقطع بفساده كما لا يخفى على مَنْ له أدنى تأمل، ولا يكاد يدَّعيه أحد أيضًا، ولذا قال ابن أثير: إنَّها - أي سبع لغات - مفرقة في القرآن، فبعضه بلغة الفريش إلى آخره ... وبالمجمل: أنَّ حمل سبعة أحرف على قراءات - القراء السبعة مثلاً لا وجه له،

ويزيدك بياناً أنه لو كان المراد من قوله: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، قراءات القرآن السَّبع، كيف لم يبين الأمر في تلك القراءات، ولم تستهر إلى زمان القرآن؟ وكيف اختص كل واحد منهم بقراءة، مع أن نزول القرآن كان على جميعها؟ فتأمل .

وكفاك في هذا المقام التَّصوص المروية في «الكافي» في باب التَّوارد من كتاب فضل القرآن المنافية ... [ثم ذكر رواية فضيل بن يسار عن أبي عبد الله ورواية زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام، كما سيجيء عن الكليني في باب «اختلاف القراءات»، وقال:]
والظاهر أنه عليه السلام لما علم أنهم حملوا الأحرف على القراءات السَّبع مع اختلافها، كذبهم عليه، فحكم عليه السلام بأنه نزل على نهج واحد، فعلى هذا لا يمكن بأن جميع القراءات متلقاة من الشَّرع .

إن قلت: كيف يمنع تلقِّي القراءات من الشَّارع مع أننا نرى القرآن السَّبعة يسندون قراءتهم إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... [ثم ذكر أسامي القرآن السَّبعة وروايتهم، كما تقدّم في باب «أئمة القرآن»، وقال:]

قلنا: هؤلاء القرآن وإن نُقل اتصال سندهم إليه، لكنّه غير ثابت، ويومىء إليه اختلافهم، واعتقاد كل واحد منهم صحّة قراءة نفسه دون غيرها، إذ السَّلسلة لو كانت متصلة إليه عليه السلام ينبغي رفع الخلاف، واعتقاد كل صحّة قراءة الكل كما لا يخفى .

فالظاهر أن يكون الاختلافات من أنفسهم ومقتضى فهمهم، لكونهم من أرباب الفهم واللَّسان، وعلى فرض التَّسليم، الجهل بكثير من الوسائط بل العلم بفسقهم، يقدح الزكون إلى ما ذكروا، سيّما بعد ما دلّت الصَّحيحة المذكورة على نزول القرآن على نهج واحد، فتأمل .

وبالجملة؛ أن اتصال سندهم إليه صلى الله عليه وآله وسلم غير ثابت، لا يقال على هذا كيف يمكن

الحكم بحصول الامتثال بأي قراءة كانت ، إذ الظاهر أن جواز الاختصار بأيها كانت مما اتفق عليه الأصحاب، وجوز أئمتنا عليه السلام القراءة بها ... [ثم ذكر قول الطبرسي، كما تقدم عنه وقال:]

ومما يرشدك أيضًا إلى أن اختلافاتهم من أنفسهم ، وفساد دعوى اتصال سلسلتهم به عليه السلام ما رواه في باب التوارد من أواخر «أصول الكافي» عن عبد الله بن فرقد والمعلّى بن خنيس ... [وذكر كما سيجيء عنه في باب «اختلاف القراءات» ثم قال:]
والظاهر أن ابن مسعود هو الذي عدّوه من جملة الذين اتصل سلسلة سند عاصم إليهم، ومما يرشدك إليه أيضًا أنهم كثيرًا ما يجعلون قراءة القراء قسيمة لقراءة المعصومين عليه السلام كما في ﴿وَلَا الصَّالِينَ﴾ .. [ثم ذكر قول الجزائري، كما تقدم عنه، وقال:]
(ص : ٣٠ - ٣١)

الفصل الثامن والثلاثون

نصّ الآلوسي (م: ١٢٧٠) في «روح المعاني»

في بيان المراد بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن

أقول: روى أحد وعشرون صحابياً حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف» حتى نصّ أبو عبيدة على تواتره.

وفي مسند أبي يعلى: أن عثمان قال على المنبر: أذكّر الله رجلاً... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجوزي، ثم قال:] واختلف في معناه على أقوال:

أحدها - أنه من المشكل الذي لا يدري لا شترك الحرف، وفيه: أن مجرد الاشتراك لا استدعي ذلك، اللهم إلا أن يكون بالنظر إلى هذا القائل.

ثانيها - أن المراد: التّكثير لاحقيقة العدد، وقد جروا على تكثير الأحاد بالسبعة، والعشرات بالسبعين، والمئات بسبع مائة، وسرالتسبيع لا يخفى.

وإليه جنح عياض، وفيه مع عدم ظهور معناه أن حديث أبي كما رواه النسائي: «أن جبريل وميكائيل أتاني، فقعّد جبريل عن يميني، وميكائيل عن يساري، فقال

جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده: حتى بلغ سبعة أحرف». ونحوه من الأحاديث، لاسيّما حديث أبي بكر الذي في آخره: «فنظرت إلى ميكائيل، فسكت، فعلمت أنه قد انقته العدة» أقوى دليل على إرادة الانحصار، بل في جمع

القلة نوع إشارة إلى عدم الكثرة كما لا يخفى.

ثالثها - أن المراد بها: سبع قراءات، وفيه: أن ذلك لا يوجد في كلمة واحدة إلا نادراً، والقول: إن كلمة تقرأ بوجه أو وجهين إلى سبع، يشكل عليه ما قرئ على أكثر، اللهم إلا أن يقال: ورد ذلك مورد الغالب، وفيه ما لا يخفى، حتى قال السيوطي: قد ظن كثير من القوم: أن المراد بها: القراءات السبعة، وهو جهل قبيح، فتدبر.

رابعها - أن المراد بها: سبعة أوجه من المعاني المتفقة على ألفاظ مختلفة، نحو: أقبل وتعال وهلم وعجل وأسرع، وإليه ذهب ابن عيينة وجمع، وأيد برواية: «حتى بلغ سبعة أحرف، قال كلها شافٍ كافٍ، ما لم تختتم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب». وبما حكى أن ابن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الرَّقُومِ * طَعَامُ الْيَتِيمِ﴾ فقال الرجل: (اليتيم)، فردّها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: (طعام الفاجر)؟ قال: نعم، قال: فأفعل، وفيه: أن ذلك كان رخصة لغسرتلاوته بلفظ واحد على الأميين ثم نسخ، وإلا لجازت روايته بالمعنى، ولذهب التّعبد بلفظه، ولا تسع الحرق، ولفات كثير من الأسرار والأحكام. وهذا يستدعي نسخ الحديث، وفيه بعد، بل لا قائل به.

خامسها - أن المراد بها: كيفية التطق بالتلاوة من إدغام وإظهار وتفخيم وترقيق وإشباع ومدّ وقصر وتشديد وتخفيف وتلين وتحقيق. وفيه: أن ذلك ليس من الاختلاف الذي يتنوع فيه اللفظ والمعنى، واللفظ الواحد بهذه الصفات باقي على وحدته، فليس فيه حينئذٍ جليل فائدة.

سادسها - أن المراد: سبعة أصناف وعليه كثيرون، ثم اختلفوا في تعيينها؛ فقيل: محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص. وقيل: إظهار الربوبية، وإثبات الوجدانية، وتعظيم الألوهية، والتعبد لله، ومجانبة الإشراك، والترغيب في الثواب، والترهيب من العقاب.

وقيل: أمر ونهي، ووعد ووعيد، وإباحة وإرشاد، واعتبار.

وقيل: غير ذلك، والكلّ محتمل بل وأضعاف أمثاله، إلا أنّه لامستند له، ولا وجه للتخصيص.

سابعا - أنّ المراد: سبع لغات، وإليه ذهب ثعلب وأبو عبيد والأزهري وآخرون، واختاره ابن عطية، وصحّحه البيهقي، واعترض بأنّ لغات العرب أكثر. **وأجيب:** بأنّ المراد: أفصحها، وهي: لغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعه، وهوازن، وسعد بن بكر.

واستكره ابن قتيبة قائلا: لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش بدليل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾، وعليه يلتزم كون السبع في بطون قريش، وبه جزم أبو علي الأهوازي، وليس المراد أنّ كلّ كلمة تقرأ على سبع لغات، بل أنّها مفرقة فيه. ولعل بعضها أسعد من بعض، وأكثر نصيباً.

وقيل: السبع في مضر خاصة، لقول عمر: «نزل القرآن بلغة مضر».

وقال بعضهم: إنهم هذيل وكنانة وقيس وصبّة وتيم الرّباب وأسيد بن خزيمة وقريش.

وقيل: أنزل أولاً بلسان قريش ومن جاورهم . . [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر].

قال السيوطي بعد نقل هذا القول: وذكر ماله وماعليه، وبعد هذا كله هو مردود، بأنّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشيّ من لغة واحدة، وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدلّ على أنّ المراد بالأحرف السبعة غير اللغات، انتهى.

وباليت شعري ادّعى أحد من المسلمين: أنّ معنى إنزال القرآن على هذه السبع من لغات هؤلاء العرب، أنّه أنزل كيفما كان وأتّمهم هم الذين هدّبوهم بلغاتهم، ورشحوهم بكلماتهم بعد الإذن لهم بذلك، فإذا لاختلف أهل قبيلة واحدة في كلمة، ولايتنازع إثنان منهم فيها أبداً، أم أنّ الله تعالى شأنه ظهر كلامه في مزايا هذه اللغات على

حسب ما فيها من المزايا والتكات، فنزل بها وحيه، وأذاها نبيه ﷺ، ووعاها أصحابه، فكم صحابي هو من قبيلة وعى كلمة نزلت بلغة قبيلة أخرى، وكلاهما من السبع وليس له أن يغيرهما وعى، بل كثيرًا ما يختلف صحابييان من قبيلة في الرواية عن رسول الله ﷺ، وكل من روايتهما على غير لغتهما، كل ذلك إتباعًا لما أنزل الله تعالى وتسليمًا لما جاء به رسول الله ﷺ، وقد ينفي صحابي غير روايته وينكر رواية غيره، وكل ذلك يدل على أن مرجع السبع، الرواية لا الدراية.

فرّد الإمام السيوطي: لأدري ماذا أُرِد منه، وما الذي أسكت عنه، فهذا هو بين يديك، فأعمل ما شئت فيه (وسلام الله تعالى عليك).

ومّا ذكرناه علّمت أن القلب يميل إلى هذا السابغ، فأفهم. وقد حقّقنا بعض الكلام في هذا المقام في كتابنا: «الأجوبة العراقية عن الأسئلة الإيرانية»، فارجع إليه إن أردته، والله سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل التاسع والثلاثون

نصّ البروجرديّ (م : ١٢٧٧) في «تفسير الصّراط المستقيم»

في بيان نزول القرآن على سبعة أحرف

وفي هذا الباب يذكر أيضاً منشأ اختلاف القراءات، وهل هي متواترة أم لا ؟ ونبد من أحوال القراء، وفيه فصول:

الفصل الأوّل - في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

قد تضافرت الأخبار من العامة في أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، بل في بعضها أنّ النبي ﷺ لم ينه أحداً عن الاختلاف في قراءة القرآن، وأنّه قرّره عليه بل صرح بجوازه، ففي «صحيح البخاري» عن ابن عباس: أنّ رسول الله ﷺ قال: «أقرّني جبرائيل على حرفٍ فراجعتُه فزادني، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف».

عن «جامع الأصول»: عن البخاريّ، ومسلم، ومالك، وأبي داود، والنسائي، بأسانيدهم، عن عمر بن الخطّاب، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢، ثمّ قال:]

قال في «جامع الأصول»: أخرجه الجماعة، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح. وروى مسلم، والترمذي، وأبوداود، والنسائي في صحاحهم، جميعاً عن أبي بن كعب، قال: كنت في المسجد ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦، ثمّ قال:]

وفي النبوي المروي من طرقهم: «الكتب تنزل من السماء من باب واحد، وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف».

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي لاداعي للتعرض لها، وفي بعضها: «أن رسول الله ﷺ لتي جبرائيل ... [وذكر كما تقدم عن أبي عبيد رقم ٨].

وورد في بعض أخبارنا أيضًا مثل ذلك في «الخصال»: عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم ذكر رواية حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام، كما تقدم أيضًا عنه، وقال:]

لكنه لا يخفى عليك أن هذه الأخبار لضعف سندها، وقصور دلالتها، وموافقتها للأخبار العامة المتقدمة، بل جملة منها بعينها مروية عن طرقهم، ومخالفتها لما يأتي مما هو أقوى سندًا وأوضح دلالة، لاتنقض حجة لإثبات نزوله على الوجوه السبعة بحسب المادة، أو الهيئة، أو اللغة، حسبما يأتي إليها الإشارة.

ولذا قال الطبرسي في «مجمع البيان»: «إن الشائع في أخبار الإمامية أن القرآن نزل بحرف واحد، ثم نسب إلى العامة نزوله على سبعة أحرف».

وقال الشهيد في «المسالك» في باب المهر: «إنه قد ورد في أخبارنا أن السبعة ليست هي القراءات، بل أنواع التركيب من الأمل والنهي، والقصص، وغيرها».

أقول: بل ورد في أخبارنا أنه على حرف واحد ... [ثم ذكر رواية الفضيل بن يسار وزرارة ومعلّى بن خنيس، كما تقدم في باب اختلاف القراءات، وقال:]

ويمكن أن يراد قراءة أبي بن كعب لمطابقة قراءته لقرائتهم، إلا أنها اليوم غير مضبوطة عندنا، إذ لم تصل إلينا قراءته في جميع ألفاظ القرآن، وإسناد القراءة إليه لعله للتقية عن ربيعة الرأي الذي هومن رؤس ذوات الأذنان، سيما بعد الحكم بضلالة ابن مسعود على فرض المخالفة، حيث إنه قد اشتهر عنه، أن الفاتحة ليست من القرآن، بل المعوذتان أيضًا ليستامنه.

بل عن بعض علماء العامة أيضًا إنكار نزول القرآن على سبعة أحرف، كما حُكي عن جابر الله الزمخشريّ أنّه أنكرتواتر السبع، وقال: «إنّ القراءة الصحيحة التي قرأ بها رسول الله ﷺ، إنّما هي في ضمنها، وإنّما هي واحدة، وإنّ المصلي لا تبرأ ذمته من الصلّة إلّا إذا قرأ بما فيه الاختلاف على كلّ الوجوه، كـ ﴿مالك﴾ و﴿ملك﴾ و﴿صراط﴾ و﴿سراط﴾ وغير ذلك، انتهى»^١.

وعلى كلّ حال فقد ذكر لنزول القرآن على سبعة أحرف وجوه ... [وذكر كما تقدّم عن الظبيريّ والسيوطي وغيره، وقال:]

ولكنّ أخبارهم صريحة في أنّ الاختلاف ليس مقصورًا على المعنى، بل هو أعمّ منه ومن اللفظ، فالوجوه المتقدّمة لا تسمن ولا تغني من جوع.

ومنها: أنّ المراد من الحروف القراءات نظرًا إلى أنّ الاختلاف فيها على سبعة أوجه ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قتيبة في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]

قال في «المجمع» حكاية عن الشيخ أبي جعفر الطوسي (قدّس سرّهما): «إنّ هذا الوجه أملح، لما روي عنهم عليه السلام من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه».

أقول: لكنك قد سمعت تظافر أخبارنا على ردّ خبر نزوله على سبعة أحرف، وعلى فرضه، فمقتضاه نزوله على الوجوه السبعة، وأين هذا من جواز متابعتهم في قراءاتهم المختلفة التي ستسمع اختلافها؟

ومنها: ما يقال من أنّ المراد: سبع لغات من طوائف العرب، كلغة هوازن، وهذيل، وفريش، واليمن، وكنانة، وتميم، وثقيف.

كما يقال: إنّ «الحببت لم يكن معروفاً في لغة أهل الحجاز، وإنّما هو في لغة أهل الحبشة بمعنى السحر، لكنّ العرب أدخلوه في لغتهم».

قال الفيروزآبادي في «القاموس»: «ونزل القرآن على سبعة أحرف، أي سبع لغات

من لغة العرب، وليس المراد أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة أو عشرة وأكثر، ولكن المعنى أن هذه اللغات متفرقة في القرآن.

وقال ابن الأثير في «التهامة»: أراد بالحرف: اللغة، يعني: على سبع لغات من لغة العرب، أي أنها متفرقة، فبعضه بلغة قريش . . .

لكن قد يقال: إنهم كانوا في مبدأ الإسلام مخيرين في أن يقرأوا بما شاؤوا منها، ثم أجمعوا على أحدها، وإجماعهم حجة، فصار انعقاد الإجماع منهم على ما أجمعوا عليه مانعاً عن جواز القراءة بغيره .

أقول: ولعل هذا الإجماع هو الذي يدعون انعقاده في خلافة عثمان حسبما تأتي إليه الإشارة، وقد تعرض بعض أصحابنا له على وجه الحكاية، بل صرح به في «المحاضرات الأوائل» نقلاً عن «الإتقان» للسيوطي، قال: أول من جمع القرآن عثمان، واقتصروا من سائر اللغات السبعة على لغة قريش حين اقتتل الغلمان والمعلمون في خلافته، كان يقول بعضهم لبعض: إن قراءتي خير من قراءتك، فجمعهم على مصحف واحد، وجمع المصاحف التي كانت بين الناس، وأحرقها من خشية الفتنة عند الاختلاف، وحملهم على القراءة بوجه واحد، وأمر بإرسال المصاحف إلى أقطار الأرض، وإن كان المشهور بين الناس أن عثمان هو جامع القرآن مطلقاً، وليس الأمر كذلك، بل الجامع الأول للسور المرتبة الباقية إلى يومنا هذا هو أبو بكر، وكان جمعه أولاً على سبعة لغات، لأنه كان نزل على لغات قبائل شتى من أهل الحجاز تأليفاً لقلوب جميعهم حكمة بالغة منه سبحانه، فكانت كل قبيلة تتداول لغتها، وترجعها على غيرها، فجرى الاختلاف بذلك، فاندفع بجمع عثمان، وأما ترتيب القراءة على لغة خاصة فهو لعثمان، ولهذا ينسب إليه الرسم، فيقال: هذا رسم عثمان، إلى آخر ما ذكره.

ومنها: ما يتوهم أن المراد بها القراءات السبع المشتهرة في الأزمنة المتأخرة ، وهوتوهم فاسد، نبّه على فساده كثير من الخاصة والعامة، حسبما تسمع إليه الإشارة، بل صرّحوا بأنّ القراءات المتداولة بينهم في الأعصار المتقدمة كانت أزيد من عشرين، وقد صنّفوا فيها الكتب والتصانيف، وأنّ أول من اقتصر على السبعة هو ابن مجاهد، وقد اعترضوا عليه في اختيار العدد والمعدود، بل حكى الإجماع عنهم فضلاً عن غيرهم على فساد هذا التوهم.

ومنها: غير ذلك من الأقوال الكثيرة عنهم على نحو أربعين قولاً، بل ربّما يقال: إنّ الخبر من المشكل الذي لا يدري معناه، لأنّ الحرف لغة يصدق على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجملة.

(٢: ٢٧٧ - ٢٧٨)

الفصل الأربعون

نص الثنكابي (م : ١٣٠٢) في «إيضاح الفرائد...»

[المراد من نزول القرآن على سبعة أحرف]

[بعد ذكر روایتين عن الكليني، كما تقدّم عنه قال:] وقد سمعت ما نقلنا عن شيخ الطائفة، من أنّ المعروف من مذهب الإماميّة والتطّلع في أخبارهم ورواياتهم: أنّ القرآن نزل بحرف واحد.

والظاهر أنّ تكذيبه عليه السلام لقول الناس: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف»، إنّما هو من جهة فهمهم كون سبعة أحرف، بمعنى سبع قراءات، وإلا فالمضمون المذكور وهو ورود القرآن على سبعة أحرف، أو على سبعة أقسام، مذكورة في أخبارنا أيضًا.

وفي الصّافي عن أمير المؤمنين عليه السلام: « إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام، كلّ قسم منها كافٍ، شافٍ وهي: أمر وزجر، وترغيب وترهيب، وجدل ومثل وقصص » .

وفي رواية أخرى للخصال: «إنّ الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف» .

ثمّ إنّ تكذيب كون سبعة أحرف، بمعنى سبع قراءات، ممّا قد نصّ عليه كثير من مشايخ العامة.

فعن نهاية ابن الأثير: في الحديث: «أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، كلّها كافٍ،

شافٍ». أراد بالحرف: اللّغة، يعني: على سبع لغات العرب، أي أنّها متفرّقة في القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، على أنّه قد جاء في القرآن ما قرأ بسبعة وعشرة، كقوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾، ﴿وَعَبْدَ الظَّالِمِينَ﴾.

ومما يبيّن ذلك قول ابن مسعود: «إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ الْقُرْآنَ فَوَجَدْتُهُمْ مُتَقَارِبِينَ، فَاقْرَأُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ، إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِكُمْ: هَلَمْ وَتَعَالِ وَاقْبَلِ». وفيه أقوال غير ذلك، هذا أحسنها، انتهى كلامه - ابن الأثير - وعن القاموس مثل ذلك.

وفي شرح الوافية للمحقّق الكاظمي عليه السلام: وتجاوز قوم الحدود فحكموا بأنّ القراءات السبع هي الأحرف السبعة الّتي جاء بها الخبر المشهور من غير بيّنة ولا برهان ومقتضاه أن يكون ما سواها خارجاً عن القرآن. وهذا خرق لما اجتمعت عليه الأئمة، ومن ثمّ اشتدّ عليه نكير الأئمة وردّوه أقبح ردّ.

قال أبوشامة: ظنّ قوم أن القراءات السبع الموجودة ... [ثمّ ذكر قول الكواشي ومكيّ، كما تقدّم عن مكيّ وابن حجر، وقال:]

وقال الشبكيّ في شرح المنهاج: قال الأصحاب: يجوز القراءة في الصلّة وغيرها بالقراءات السبع، ولا يجوز بالشاذّة، وظاهرها هذا يوهم أنّ غير السبع المشهورة من الشواذّ.

وقد نقل البغويّ: الاتفاق على قراءة يعقوب وأبي جعفر. وهذا القول هو الصواب. ثمّ قال: والخارج عن السبعة المشهورة على قسمين:

منه ما يخالف خط المصحف، وهذا لاشكّ أنّه لا يجوز القراءة به لافي الصلّة ولا في غيرها.

ومنّه ما لا يخالف خط المصحف ولم تشتهر القراءة به، وإنّما ورد من طريق غريب لا يعول عليه، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضًا.

ومنه ما اشتهر من أئمة هذا الشأن من القراءة به قديماً وحديثاً، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره، وفي هذا تأكيد لما ذكرناه آنفاً من تظافر الكلمة على العمل بالمشهور وعدم الانحصار في المتواتر، انتهى كلام البغوي.

قلت: ومما يؤيد أن المراد من سبعة أحرف في الحديث النبوي، ليس هي القراءات السبع، لأن القراء السبعة لم يكونوا في زمن النبي ﷺ، فكيف ينزل حديثه على قراءات من يأتي على رأس مئتين أو ثلاثمائة، وقد سمعت مما نقلناه: أن الناس كانوا في رأس مئتين على قراءة القراء الستة ويعقوب، فلما كان على رأس ثلاثمائة حذف ابن مجاهد يعقوب، وأثبت الكسائي.

فلا بد أن يكون حمل الحديث على القراءات السبع مختلفاً باختلاف الأزمان، وهو كما ترى، وأيضاً أحاديثهم عليه السلام يفسر بعضها بعضاً.

وقد وردت العامة عن النبي ﷺ على ما في الصافي؛ أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف: أمروجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص ومثل». كما نقلنا سابقاً أيضاً، ومثلهما نقله أصحابنا عن أمير المؤمنين عليه السلام: إن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن ... [وذكر كما تقدم سابقاً في موارد متعددة، ثم قال:]

فليحمل الخبر المعروف الذي ادعى العامة تواتره على ما تضمنه الخبران المذكوران، أو على البطون لما رواه العامة عن النبي ﷺ: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهور بطن، ولكل حرف حد ومطلع».

وفي رواية أخرى لهم مذكورة في الصافي: «إن لكل من الأقسام ظهراً وبطناً، ولبطنه بطناً، إلى سبعة أبطن». ومثلهما في «الخصال» على ما حكى عن حماد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

ويدل على هذا الحمل على ما رواه العامة على ما حكى عن النبي ﷺ أنه قال لجبرئيل: «إني بعثت على أمة أمتين فيهم الشيخ الفاني والعجوزة الكبيرة والغلام،

قال **عائِلٌ**: فرهم فليقرأوا القرآن على سبعة أحرفٍ..

ومن طريق الخاصّة ما رواه في محكي الخصال بأسناده ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ويستفاد من هذه الروايات أنّ المراد بسبعة أحرف: اختلاف اللّغات، كما قاله ابن الأثير في «نهايته».

وقال في «القوانين» بعد نقل رواية «الخصال» - تأنيداً لما ذكره العامّة من حمل سبعة أحرف على سبع قراءات - وهذه الرواية مع ضعف سندها، أيضاً غير واضحة الدلالة على المطلوب.

قلت: بل واضح الدلالة على خلافه، وكون المراد بها اللّغات كما يناسبه التوسيع فيها، ووجود العجوزة والشيخ الكبير والغلام في الأمتة الذين لاينطلق ألسنتهم إلى خلاف لغاتهم كما في الرواية الأخرى.

ومن هذا علّم ضعف من ذكره بعضهم من أنّ احتمال إرادة اللّغات السّبع بعيد، إذ لا يكون التّوسعة محصّل وجيه إلا بتكلف. وظهر أيضاً بطلان ما في «مفتاح الكرامة» من حمل رواية «الخصال» المذكورة على التّقية.

ويؤيّد ما ذكر أيضاً من عدم جواز حمل سبعة أحرف على سبع قراءات، لأنّ قراءة أبي وابن مسعود اللّذين ورد في فضلها ماورد من العامّة والخاصّة مخالفة للقراءات السّبع في كثير من المواضع، كما يدلّ عليه كتب القراءة والتفسير، فلاحظ مجمع البيان؛ تجد ذلك فيه كثيراً، فكيف يسوغ حمل حديث الرّسول ﷺ على قراءة القراء السّبعة، مع أنّ الأنسب حملها على قرائتها وأمثالها ممّن كان في زمان النّبي ﷺ، وورد في فضله ماورد أنّ هذا ممّا لا يرضيه لبيب.

وأيضاً قد ذكر في «مفتاح الكرامة»: أنّ الصّحّابيّين المقرّبين سبعة، أمير المؤمنين وسيّد الوصيّين (سلام الله عليه) وأبيّ وزيد بن ثابت وعثمان وابن مسعود وأبو الدرداء وأبو موسى

الأشعري. ولا يخفى؛ أن حمل سبعة أحرف على القراءات المنسوبة إليهم أولى من حمله على القراءات المنسوبة إلى القراء السبعة.

ثم إنه قد استشكل في الرواية الأولى للخصال التي فيها: «أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه» بأن الأحكام خمسة، فكيف يمكن الإفتاء على سبعة وجوه؟

وأجب عنه: بأن المراد للإمام أن يبين ما كلف به كالتيمة مثلاً ببيان أوبيانين، أو ثلاثة أو أربعة، أو أكثر من ذلك، فيفتيناعن الوجوه بحسب تعددها، وأياً ما كان فله أن يطلق، وله أن يقيد، وله أن يشترط، وله أن يعمم، وله أن يخص، وتختلف الشرايط والقيود والتخصيصات، فتضاعف أضعافاً كثيرة، وأما إذا أفنى بالأحكام فلا تتجاوز عن الخمسة.

فإن قيل: إن التعبير بقوله ﷺ: أدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، يدل على أن له أن يفتي بأكثر من سبعة، فما هذا الزائد؟

فيقال له: إن الزائد هي بطون البطون، كما جاء في بعض الأخبار: «إن لكل بطن بطن، حتى يصل إلى سبعين بطناً». والمعنى: أنه نزل مرموزاً به إلى سبعة، فتلك أقل ما للإمام أن يفتي به، ثم ينتقل منها إلى بطون آخر، نسبة هذه إلى تلك، كنسبة الظواهر، فمن ثم خص نسبة نزوله بها.

ثم إن الحديث النبوي الذي رواه العامة من «أن القرآن نزل على سبعة أحرف، لكل آية منها ظهور وبطن، ولكل حرف حد ومطلع»، قد ذكر نظيره في روايات أصحابنا.

فمن العياشي، عن الفضيل بن يسار، قال: سألت أبا جعفر ﷺ عن هذه الرواية ما في القرآن آية إلا ولها ظهور وبطن، وما فيه حرف إلا حد، ولكل حد مطلع، ما يعني بقوله: ظهور وبطن؟ قال ﷺ: ظهوره: تنزيله، وبطنه: تأويله، منه ما مضى، ومنه

ما لم يكن بعد، يجري كما يجري الشَّمْسُ والقمر، كلّما جاء منه شيء وقع، قال الله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ونحن نعلمه.

قيل: المطلع بتشديد الطاء وفتح اللّام بمعنى مكان الاطلاع من موضع عالٍ، ويجوز أن يكون بوزن مصعد ومعناه: أي محل يصعد إليه من يريد معرفة علمه، ومحصل معناه قريب من التأويل والبطن، كما أن معنى الحدّ قريب من معنى التّزليل والظّهر. وقيل: إنّ الوجه في انحصار الأحرف في السبعة: أن لكلّ من الظّهر والبطن طرفين، فذاك حدود أربعة، وليس لحدّ الظّهر الذي من تحت مطلع، لأنّ المطلع لا يكون إلّا من فوق، فالحدّ أربعة، والمطلع ثلاثة، والمجموع سبعة.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «ما من أية إلّا ولها أربعة معانٍ: ظاهر وباطن، وحدّ ومطلع، فالظاهر: الثلاثة، والباطن: الفهم، والحدّ: هو أحكام الحلال والحرام، والمطلع: هو مراد الله من العبد بها».

ومن الأدلّة على المختار أنّ المصاحف التي كانت في زمن النّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والخلفاء كانت خالية عن الإعراب والتّقاط والمدّ والتّشديد، كما اعترف به مشايخ العامّة وقراءهم، وقد سمعت التّصريح منهم به فيما نقلناه من كلماتهم.

وذكره السيّد الفاضل نعمت الله الجزائري رحمته الله فيما حكى عنه، قال: «كما هو موجود في المصاحف التي هي بخط مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وأولاده المعصومين عليهم السلام قال: وقد شاهدنا عدّة منها في خزنة مولانا الرّضا عليه السلام، فيغلب على الظنّ أنّ تصرّفاتهم في الآيات بالإعراب والتّقط، إنّما كانت من جهة موافقتها لمذاهبهم في اللّغة والعربية لا من جهة علمهم بكيفية التّزول، فيحصل الاطمينان من ملاحظة ما ذكرنا، وأضعاف أضعافه، إنّ اختلاف القراء السبع ليس من جهة النّصّ، بل من جهة الاستنباط والاجتهاد غالبًا.

(١٨٢ - ١٨٦)

الفصل الحادي والأربعون نصّ التبريزي (م : ١٣٠٧) في «أوثق الوسائل...»

[المراد في سبعة أحرف]

وفي مجمع البحرين؛ بعد نقل [قول] أبي عبيدة قال: ثم قال: ومما يبين ذلك قول ابن مسعود: «إني سمعت القراءة فوجدتهم متقاربين، فاقروا كما علمتم، إنما هو كقول أحدهم: هلُم وتعال واقبل». ونُقِل فيه أيضًا عن العامة قولين آخرين: أحدهما - أن المراد بالحرف الإعراب. والآخر - أن المراد به: الكيفيات.

نعم؛ نقل القول بكون المراد به: وجوه القراءة التي اختارها القراء قولاً آخرًا أيضًا، ويحتمل أن يكون المراد: نزوله على سبعة أقسام، كما روى أصحابنا عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: إن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام... [وذكر كما تقدّم عن الصافي، ثم قال:]

وعن القاضي أبي بكر بن عربي في «القواصم»: ضبط الأمر على سبع قراءات ليس له أصل في الشرع، وقد جمع قوم: ثمانى قراءات، وقوم: عشرًا...

وعن أبي حاتم بن حبان: اختلف في المراد بذلك على خمسة وثلاثين قولاً، وقد وقفت منها على كثير، انتهى.

وقال بعض الشافعية: ورجح القرطبي قول الطحاوي، إن المراد به أنه وسّع عليهم

في مبدء الأمر أن يعبروا عن المعنى الواحد بما يدلّ عليه لغة إلى سبعة ألفاظ، لأنهم كانوا أُمِّيَّين لا يكتب إلّا القليل منهم، فشُقّ على أهل كلّ ذي لغة أن يتحوّل إلى غيرها، فلمّا كثّر من يكتب وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ ارتفع ذلك، فلا يقرأ إلّا باللفظ الذي نزل، ثمّ نقل ذلك عن ابن عبد البرّ، وعن القاضي أبي بكر. ومن ذلك أن أبا بن كعب كان يقرأ ﴿لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾: (انظرونا للذين آمنوا)، (امهلونا للذين آمنوا)، (أخرونا للذين آمنوا). وممّن اختار هذا القول أيضًا ابن العربيّ، انتهى.

ومع تسليم كون المراد: نزوله على قراءات سبع، يحتمل أن يكون المراد بهذه السبع غير السبع المشهورة، لاحتمال أن يكون عند الأئمّة عليهم السلام قراءات مخصوصة غير السبع المعروفة.

ومع التسليم نقول: إنّ الخبر المزبور معارض بأقوى منه، وهو ما رواه ... [ثمّ ذكر روايتين عن الفضّيل بن يسار ورّارة عن الكلينيّ كما تقدّم عنه، وقال:]

ويرد على الخبر الثّاني أيضًا جميع ما تقدّم، سوى بعض المحتملات الّتي ذكرناها في إجمال الدّلالة.

(ص: ٨٥)

الفصل الثاني والأربعون

نصّ الأصفهاني (م: ١٣٠٨) في تفسيره: «مجد البيان...»

فيما ورد من نزول القرآن على سبعة أحرف وبيانه

قد اشتهر بين العامة، بل ادّعى بعضهم التواتر في أصل الحديث^١ عن النبي ﷺ أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها كافٍ شافٍ»^٢.

ونسب إلى أكثر العلماء أنها سبع لغات من لغات فُريش لا يختلف، بل هي متّفقة المعنى، واستدلّ على أنّ السبعة هي سبع لغات متّفقة المعنى بما رُوي... [ثمّ ذكر رواية ابن سيرين عن ابن مسعود وروايات أخر، كما تقدّم سابقاً في مواضع متعدّدة، وقال:] إلى غير ذلك من الوجوه بل قيل: إنّ الاختلاف في معناه يقرب من أربعين قولاً^٣.

وروا عنه عليه السلام أنّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل»^٤.

١ - كأبي عُبَيْد على ما في تفسير القاسمي ١: ٢٨٤.

٢ - رواه أبو يعلى في «الكبير» عن أبي المنهال، والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد كما في «مجمع الزوائد» ٧: ١٥٢-١٥٣، ورواه أيضاً ابن الأثير في «التهامة»؛ وهكذا نقله الشيخ في «التيبان»، ج ١، المقدّمة ٧؛ والطبرسي (ره) في «مجمع البيان» ١: ١٢.

٣ - راجع: «الصافي» المقدّمة الثامنة: ٣٨، و«القوانين» الباب السادس: ٣٩١.

٤ - رواه الطبري في «تفسيره» ١: ٢٣؛ عن أبي قلابة، عنه عليه السلام ونقله الشيخ (ره) في «التيبان» ١ المقدّمة: ٧...

وفي رواية أخرى: «زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال»^١.
والمستفاد منهما أنَّ الأحرف إشارة إلى أقسامه وأنواعه، ويؤيد ذلك ما روي من طريق أصحابنا عن أمير المؤمنين ... [وذكر كما تقدم عن البروجردي].

[في عدم نزول القرآن على سبعة ألفاظ]

ويدل على نفي ورود القرآن بالألفاظ المختلفة ما روي عن الكليني بسنده الحسن
كالصحيح ... [وذكر روايات كما تقدم عن الكليني رقم ١].

وعن كتاب «التحريف والتنزيل» المنسوب إلى «أحمد بن محمد المعروف
بـ«السياري»: حدثني البرقي وغيره، عن ابن أبي عمير و صفوان بن يحيى وأحمد بن
محمد بن أبي نصر، عن جميل بن ذرّاج، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال:
«القرآن واحد، نزل من عند رب واحد، إلى نبي واحد، ولكن الاختلاف...».

البرقي وغيره، عن حماد بن عيسى، عن جابر بن عبد الله قال: «قيل: لأبي
عبد الله عليه السلام: إنَّ الناس يقولون: إنَّ القرآن على سبعة أحرف، فقال عليه السلام: «كذبوا،
نزل حرف واحد من عند رب واحد إلى نبي واحد».

وعنه أيضاً، من البرقي بإسناده المتصل عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلت له: قول
الناس: «نزل القرآن على سبعة أحرف؟ فقال: واحد من عند واحد».

[و] عنه أيضاً ما هذا لفظه، وبإسناده عن زرارة بن أعين، قال: «سأل سائل
أبا عبد الله عليه السلام عن رواية الناس في القرآن: نزل على سبعة أحرف، فقال عليه السلام:
«كذبوا الناس في رواياتهم، بل هو حرف واحد، من عند واحد، نزل به الملائكة على
واحد». وعنه أيضاً مسنداً عن جميل بن ذرّاج، عن زرارة مثل رواية الكليني.

١ - أخرجه الطبري في «تفسيره» ١: ٢٢، عن يونس؛ عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ ...

[المراد من الأحرف ما هو؟]

وهذه الأخبار قامت على أنَّ القراءة التالفة واحدة، وأنه لم ينزل على سبعة ألفاظ مختلفة، فيجوز أن يكون للكلام بالمعنى الذي أرادوا كما هو الظاهر من التّكذيب؛ إذ تكذيب اللفظ باعتبار المعنى المقصود منه، فلا ينافي ورود هذا اللفظ في الأخبار بالمعنى المتقدّم أو بمعنى آخر؛ كإرادة البطون والتأويلات، كما ربّما يستفاد مما روي ... [ثم ذكر روايتين نقلًا عن الصدوق كما تقدّم عنه، وقال:]

فضع سندَه ومعارضته بما تقدّم المعتضدة بالاعتبار محتمل، لإرادة التوسعة والضيق المعنويين باعتبار الاكتفاء من بعض بما يفهمونه من بعض الآيات، وإن لم يكن مطابقًا للواقع في مقابل إلزام الكلّ بتحصيل المراد الواقعي، أو بملاحظة أن المطلوب من كلّ صنف من أصناف المؤمنين آداب وشرائط لا يراد ممّن دونه؛ إذ «حسنات الأبرار سيئات المقربين».

فلعلّ المراد أنَّ القرآن على سبعة أحرف، كلّ حرف يتعلّق بأهل مرتبة من المراتب السبعة المذكورة في الأخبار للإيمان، فلا يراد من الجميع الأحكام المراد من ذي الدرجة السابعة. ويؤيد هذا الاحتمال الرواية السابقة؛ إذ هذا السبب هو السبب الظاهر في اختلاف الفتاوى.

ويحتمل إرادة التوسعة اللفظية مع بقاء المادّة والتركيب بحاله، بحيث لا يتغير به المعنى الإفرادي والتركيب، وإن كان اللفظ التازل من الله سبحانه واحدًا مشتملًا على كيفيات خاصّة، فيجوز قراءة ذلك بسائر الكيفيات الصحيحة، على أنّه لا يبعد أن يكون العبرة في القراءة بما يعدّ حكاية لكلام الله سبحانه في العرف. وكثير من أنحاء التغيرات لا نخلّ بذلك؛ كالإشمام، والإماله، والتّفخيم، وما يحذو حذوها جزمًا؛ وكالقلب والإبقاء على الأصل، والإدغام، وفكّه، والإسكان، والتّحريك؛ قراءة: (كفؤًا) بالهمزة والواو، متحرّك الوسط وساكنه، دون يرتدّ ويرتدد، على احتمال قوي.

فلا يبعد أن يقال: لا يلزم في ذا مثلاً ذلك تعدّ بقراءة أصلاً، بل يجوز قراءة الآية الواحدة بما لا يخرجها عن كونها هي من الوجوه الصحيحة عند أهل اللسان وإن لم يقرأ به أحد من القراء.

وهذا بخلاف ما لو أفضى إلى تغيير المادة؛ مثل: (ينشروينشز) بإهمال الآخر، أو إعجامة، أو هيئته المشتملة على تبديل الحرف، ومثل القراءة بصيغة المغايب والمتكلم في مواضع، وكقراءة: (ملك) و (مالك)، أو المعنى، كصيورة المفعول حالاً، والمبتدأ خبراً وغير ذلك. فإنه يخرجها عن حكاية القرآن عند الدقة؛ إذ الكلام مأخوذ فيه المادة والهيئة في المفردات، والهيئة التركيبية التي تختلف باختلافها المعاني التابعة لها كالفاعلية والمفعولية؛ فافهم.

ويؤيد ما ذكر من عدم التوسعة التي زعموه بحيث تؤدي إلى تبديل ألفاظ القرآن، ما روي عن الصادق عليه السلام... [وذكر كما تقدم عن البروجردي بإسناد ابن فرقد وابن خنيس، ثم قال:] واستظهر بعض: أن ذيله ورد من باب المصلحة^١، واحتمل أن يكون اللفظ «أبي» بإضافة الأب إلى باء المتكلم، ولم يظهر إتيان النسخ بحيث لا يقع فيه تشديد زائد لو كان.

[جواز اختيار القراءة المشهورة]

ثم أعلم أن الظاهر بناء على ما ذكرناه هو التزام ما صدق عليه الأخبار المرخصة للقراءة كما علمنا، كما تقدم بعضها بالمعنى المتقدم. فكل قراءة كانت شائعة في ذلك الزمان جازت القراءة به، سواء كان من السبع، أو تمام العشر أولاً، بوجه من الوجوه

١ - في المخطوطة: «الاحرام».

٢ - الاستظهار للفيض عليه السلام على حسب الاحتمال، إذ قال في ذيل الرواية، «ولعل آخر الحديث ورد على المسامحة مع «ربعة» مراعاة لحرمة الصحابة، وتداركاً لما قاله في «ابن مسعود». ذلك لأنهم عليه السلام لم يكن يشعرون أحدًا سوى آبائهم، عليه السلام لأن علمهم من الله، وفي هذا الحديث إشعار بأن قراءة «أبي» كانت موافقة لقراءتهم عليه السلام، أو كانت أوفق لها من قراءة غيره من الصحابة».

الصَّحِيحة عند أهل اللِّسان فيما خرج عن جوهر الكلام، مع احتمال إسقاط قيد الشَّيوع والاكتفاء بمجرد كونه قراءة من شأنها أن يتعلَّم، وإلغاء خصوصية ذلك الزَّمان ومناسبته، فيكتفى بكلِّ قراءة؛ إذ الظَّاهر أنَّ مَبْنَى الكلام ليس على إفادة، أنَّ لهذه القراءات الموجودة في ذلك العصر خصوصية، فلا تغفل. (١٣٩-١٤٦)

الفصل الثالث والأربعون

نص الجنازدي (م : ١٣٢٧) في «بيان السعادة...»

في تحقيق أن القرآن ذو وجوه

رؤي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن الوجوه».

وهذا الخبر كالقرآن ذو وجوه، وهو مراد بكل الوجوه، فإن القرآن يجوز أن يكون ذا وجوه بحسب مواد ألفاظه، أو هيئاتها وتصريفها، أو إعرابها وتركيبها، وسيجيء تحقيق ذلك في الفصل الآتي. ويجوز أن يكون ذا وجوه بحسب دلالة ألفاظه ومصاديقها، وهذه الدلالة وكثرة المصاديق.

إما أن تكون في الطول، بمعنى: أن كل لفظ من القرآن يدل على مفهوم واحد، له مصاديق بحسب النشآت الطولية، يكون كل عالٍ من المصاديق مع الذاني بمنزلة الروح والجسد، ومتحدًا معه اتحاد الروح مع الجسد، وهذا هو معنى التنزيل والتأويل والظهور والباطن، وقد مضى أن القرآن له مصاديق متعددة بحسب النشآت، وأن مصاديقه الطبيعية ظهوره وتنزيله، ومصاديقه الروحانية بطونه وتأويله، فهذا الوجه جارٍ في القرآن، ومراد من هذا الخبر.

وإما أن تكون في العرض، بمعنى: أن كلًا من المصاديق يكون مغايرًا للآخر ومقابلًا له، لا متحدًا معه وروحًا له، مثل لفظ «يزكي» في قوله تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهُ يُزَكِّي

مَنْ يَشَاءُ^١ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: يَنْمَى، وَيُظْهَرُ وَيَخْرُجُ الزَّكَاةُ، وَيَنْعَمُ، وَيُظْهَرُ النِّمَاءُ، أَوِ الظَّهَارَةُ، أَوِ التَّنْعَمُ، وَالْقُرْآنُ يَكُونُ ذَا وَجْهِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا.

فَإِنَّهُ وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ تَفْسِيرَ الْآيَاتِ بِالْمَعَانِيِ الْمُتَخَالِفَةِ الْمُتَغَايِرَةِ بِلِ التَّضَادَّةِ، مِثْلُ تَفْسِيرِ الْأَمَانَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾^٢، فَإِنَّهَا فَسَّرَتْ بِمُطْلَقِ التَّكْلِيفِ وَبِالصَّلَاةِ مُخْصُوصَةً، وَبِالْوَلَايَةِ، وَبِخِلَافَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبِالْخِلَافَةِ الظَّاهِرِيَّةِ وَبِشَهَادَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْخِلَافَةَ الظَّاهِرِيَّةَ وَالْوَصَايَةَ مُغَايِرَتَانِ مَعًا، وَهُمَا مُغَايِرَتَانِ لِلشَّهَادَةِ وَالْكَلِّ مُغَايِرَةٌ لِلتَّكْلِيفِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكَلَّ كَانَتْ مُنْدرِجَةً فِي لَفْظِ الْأَمَانَةِ حِينَ نَزَلَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرُهُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِغَيْرِمَا كَانَ مُنْدرِجًا فِي اللَّفْظِ مُرَادًا مِنْهُ، وَلَا امْتِنَاعَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى مِنْ ائْتِدَاجِ الْمَعَانِيِ الْعَدِيدَةِ فِي اللَّفْظِ الْوَاحِدِ، وَسَعَةِ الْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبِ وَإِحَاطَتِهِمَا بِجَمِيعِ الْمَعَانِيِ الْمُحْتَمَلَةِ، وَجَوَازِ ائْتِدَاجِهَا بِالْقُوَّةِ فِي اللَّفْظِ الْوَاحِدِ يَجُوزُ لِحَاطِظِ الْجَمِيعِ فِيهِ.

وَهَذَا ائْتِدَاجُ بِنَحْوِ عُمُومِ الْاِشْتِرَاقِ أَوْ عُمُومِ الْمَجَازِ، أَوْ دُخُولِ الْحِزْنِيَّاتِ فِي الْمَفْهُومِ الْكَلِّيِّ، أَوْ بِنَحْوِ لِحَاطِظِ الصُّوَرِ الْعَدِيدَةِ فِي الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ مِنْ غَيْرِ ائْتِدَاجِ مَعْنَى كُلِّيِّ بِنَحْوِ عُمُومِ الْاِشْتِرَاقِ وَالْمَجَازِ، أَوْ بِنَحْوِ الْوَضْعِ لِلْمَعْنَى الْكَلِّيِّ، فَإِنَّ اللَّفْظَ إِذَا صَحَّ إِطْلَاقُهُ عَلَى مَعَانٍ عَدِيدَةٍ بِنَحْوِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، أَوْ بِنَحْوِ الْاِشْتِرَاقِ اللَّفْظِيِّ، أَوِ الْاِشْتِرَاقِ الْمَعْنَوِيِّ جَازٍ لِلْمُحِيطِ أَنْ يَلِاحِظَ فِي اللَّفْظِ جَمِيعَ تِلْكَ الْمَعَانِيِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ ائْتِدَاجِ مَعْنَى كُلِّيِّ فِيهِ أَوَّلًا، ثُمَّ ائْتِدَاجِ تِلْكَ الْمَعَانِيِ.

نعم؛ لا يمكن للتأقّص اعتبار معانٍ عديدة متناهية، أو غير متناهية بالفعل في لفظ واحد من غير اعتبار معنى كلّّي يكون هو مناط اعتبار تلك الجزئيات، بل يعتبر معنًى كليّاً بالفعل، يكون تلك الجزئيات معتبرة فيه بالقوّة لبالفعل، والأخبار المشيرة إلى سعة وجوه القرآن كثيرة، مثل ما روي عن النبيّ ﷺ بطريق العامّة: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، كلّها كافٍ شافٍ».

وهذا الخبر كما يجوز حمله على ما روي عنه ﷺ أيضاً أنّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف أمرو زجرو وترغيب...».

من جعل الأحرف عبارة من أقسام الآيات، يجوز أن يحمل على سعة الوجوه في اللفظ باعتبار اللغات، أو باعتبار القراءات، ويجوز أن يحمل على سعة الوجوه باعتبار المعاني المتعدّدة طولاً أو عرضاً.

وعن الصادق عليه السلام أنّه قيل له: إنّ الأحاديث تختلف منكم، فقال عليه السلام: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثمّ قال: ﴿هَذَا عَظَاوُنَا قَامُنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾».

وفي هذا الخبر إشعار بأنّ المراد بالأحرف: الوجوه المعتبرة في المعنى بحسب العرض وأنها أكثر من سبعة، وأدناها السبعة، وإن كان يجوز أن يراد به الوجوه اللفظيّة أو المعنويّة الظوليّة، ويجوز أن يراد به الوجوه التكليفيّة من الوجوب والاستحباب والإباحة والكرهية والحرمة والصحة والبطلان من الوجوه المعنويّة العرضيّة.

ولفظ الدّلّول في الخبر الأوّل يدلّ على كثرة الوجوه المحتملة العرضيّة، فإنّ الدّلّول معناه: أنّه ينقاد وينطبق على أيّ معنى أريد منه، كالجمل الدّلّول الذي ينقاد ويناخ كلّما أنخته، وقد ورد عنهم عليه السلام في تفسير الآيات أخبار مختلفة بوجوه متخالفة

عرضية، لا يمكن حملها على التقيّة، بل لابدّ وإن تحمل على صحّة التفسير بمعانٍ مختلفة مندرجة في اللفظ بأحد الوجوه المذكورة سابقاً، والمراد بالأحسن في قوله: «فاحملوه على أحسن الوجوه»: الأحسنيّة الإضافيّة، فإنّ المخاطبين في هذا الخطاب؛ كلّ قُرّاء القرآن والمتدبّرين فيه والأحسن الحقيقيّ بحسب البطون غير ميسّر إدراكه لغير الأئمّة عليهم السلام، والأحسن الحقيقيّ بحسب الوجوه المختلفة من المعاني العرضيّة غير معلوم لكلّ أحد، ولو كان معلوماً لما صحّ الأمر بالحمل عليه في كلّ مقام، بل يأتي التّهي عن الحمل عليه في مقام يقتضي غيره، مثل مقام التّقيّة وغيرها، وكذا الحال في الوجوه المختلفة بحسب اللفظ، فإنّه قد يقتضي المقام التّهي عن الأحسن لو كان معلوماً، إذا كان تقيّة أو يقتضي - حال السّامع غيره - مثال التّهي عن الحمل على أحسن الوجوه بحسب المعنى آية الوضوء بنصب (أرجلكم)، فإنّه يجوز جعله عطفاً على «وُجُوهَكُمْ»، حتّى يدلّ على غَسَل الأرجل، وعطفاً على محلّ «رُؤُوسَكُمْ»، حتّى يدلّ على مسحها.

والثّاني أحسن، لعدم لزوم الفصل بالأجنبيّ بين المعطوف والمعطوف عليه، ولموافقه لقراءة جرّ الأرجل، لكنّ الحمل عليه والعمل به في مقام التّقيّة يكون حراماً. ومثال التّهي عن الحمل على أحسن الوجوه بحسب اللفظ هذه الآية، فإنّه قد قرأ الأرجل بالجرّ والنّصب، والجرّ قد عرفت أنّه أحسن القراءتين، لعدم لزوم الفصل بالأجنبيّ حينئذٍ بين المعطوف والمعطوف عليه، لكن قد يقتضي المقام التّجنب عن القراءة به، والقراءة بما قرأوا، وعلى الأحسنيّة الإضافيّة بحمل ما ورد عنهم مختلفاً في تفسير الآيات، وهكذا الحال في القراءات المختلفة الواردة عنهم.

في جواز نزول القرآن بوجوه مختلفة في ألفاظه

اعلم أنّ القرآن نزل به جبرئيل عليه السلام من طريق الباطن على بشرية نبيّنا صلّى الله عليه وآله لكن من جهة مداركه الأخرويّة لامن جهة مداركه الدّنيويّة، والمدارك الدّنيويّة لضيقها

لأسعة لها بأن تدرك إلّا وجهًا واحدًا، وهيئة واحدة من اللفظ المسموع واللسان الدنيوي لا يجري عليه إلّا وجه واحد من اللفظ، وأمّا اللسان والسمع الأخرويان، فيجوز أن يجري ويسمع في إجراء واحد وسماع واحد، وجوهًا عديدة من اللفظ لسعتهما وعدم ضيقهما عن تزامم الكثرات، ولجواز النزول بالوجوه المختلفة، أوللتوسعة بعد النزول، ورد عنهم عليه السلام قراءات مختلفة مخالفة لقراءات العامة، وورد عنهم عليه السلام تصويب القراءتين المختلفتين، ولولا ذلك لكان بعض قراءتهم مخالفة لما نزل على محمد صلى الله عليه وآله من غير تقيّة، نسب إلى النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: أتاني آت من الله ... [وذكر كما تقدّم عن الصدوق، ثم قال:]

وهذه الرواية كما يجوز أن يكون المراد سبع لغات متفرقة في القرآن، فيكون بعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة الحجاز، وبعضه بلغة العراق، وبعضه بلغة اليمن. يجوز أن يكون المراد: قراءته في كلمة واحدة ومقام واحد بسبع لغات، مثل: هلّمّ وتعال وأقبل وحجيء، وكما يجوز أن يكون هذه التوسعة بعد النزول، يجوز أن تكون حين النزول، لسعة المنزل ولسانه والمنزل عليه ومداركة، وكما يجوز أن يكون المراد بسبعة أحرف: سبع لغات، يجوز أن يراد بها: سبعة أوجه في اللفظ بحسب القراءات والإعراب في لفظ واحد، للتوسعة على القارئ بعد النزول أو حين النزول، ويجوز أن يراد بها: سبعة أوجه في المعنى، للتوسعة في العمل على العباد كما مضى ... [ثم ذكر رواية زُرارة ورواية الفضيل بن يسار، كما تقدّم عن الكليني في باب اختلاف القراءات، وقال:]

يجوز أن يراد به: أنّ القرآن نزل من عند واحد أحد حقيقي بنحو الوحدة الظليّة والبساطة الجمعيّة، وبعد تنزله إلى الكثرات جاءت الكثرة والتفصيل فيه من جهة تعلّقه بالكثرات المتعددة المتخالفة، ويكون التّكذيب راجعًا إلى وهمهم الكاسد من

أنه صدر من مقام الوحدة الحقيقية بنحو التفصيل والكثرة في ألفاظه وقراءاته، وقد عرفت فيما مضى أنه بحسب ألفاظه في أبعد المراتب من الله، وأنه بحسب ذلك آخر مراتب وجوده.

والحاصل: أنه يجوز أن يكون اختلاف القراءات والوجوه المروية بحسب الألفاظ من القراء أنفسهم، ويجوز أن يكون توسعة من الله تعالى حين النزول أو بعد النزول.

(١ : ١٧ - ١٨)

الفصل الرابع والأربعون

نص القاسمي (م : ١٣٣٢) في «محاسن التأويل...»

الترخصة بقراءة القرآن على سبعة أحرف في العهد النبوي

ورد عن النبي ﷺ من رواية جمع من الصحابة أنافوا على العشرين - كما في الإتيان - وعد أبو عبيد الحديث المروي فيه متواتراً: «أن القرآن أنزل على سبعة أحرف».

ومما خرجه زواة الصحاح من طرقه ما وقع لعمر بن الخطاب وتلميذه هشام بن حكيم برده... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢].

فقال علي بن أبي طالب: «كذلك أنزلت». ثم قال: صلوات الله عليه: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه»، زيد في رواية: «كلها شاف كاف»، وفي رواية أم أيوب (رضي الله عنها): «أيها قرأت أصبت». وصح من رواية أبي بن كعب: «أن النبي ﷺ استزاد جبريل لما قرأه على حرف حتى بلغ سبعة أحرف».

وفي رواية لأبي قال: قال النبي ﷺ لجبريل عليه السلام: «إني بعثت إلى أمة... [إلى أن قال:] أخرج ابن جرير عن الأعمش... [وذكر كما تقدم عن الطبري رقم ١٩ و ٣٨، إلى أن قال:] .

قال الإمام ابن قتيبة في «كتاب المشكل»: كان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ أن يقرئ كل أمة بلغتهم... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

قال أبو شامة: معنى قول كثير من الصحابة والتابعين: القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، «فاقرأوا كما عَلِّمْتُمْ»، هو أنَّ السَّنة المشار إليها ماثبت عن رسول الله ﷺ أنه قرأه، وأُذن فيه على ما صحَّ عنه «أنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف»، فلاجل ذلك كثر الاختلاف في القراءة في زمانه وبعده إلى أن كان ما كان في عهد عثمان وجمعهم على حرف واحد ...

معنى السَّبع في حديث «أنزل على سبعة أحرف»

ليس المراد بالسَّبع حقيقة العدد المعلوم، بل كثرة الأوجه التي تقرأ بها الكلمة، على سبيل التيسير والتسهيل والسَّعة. ولفظ السَّبعة يطلق على الكثرة في الآحاد، كما يطلق السَّبعون في العشرات، والسَّبعمئة في المئين، ولايراد العدد المعين، كذا في «الإتقان».

وحمل بعضهم العدد على ألسن سبعة، وحمل ابن قُتيبة وغيره العدد المذكور في الحديث على الوجوه التي يقع بها التَّغايير، كتغْيَر الحركة مع بقاء المعنى والصَّورة، وتغْيَر الفعل ماضيًا وأمرًا. وتغْيَر بإعجام حرف أو إهماله، وتغْيَر بإبدال حرف قريب من مخرج حرف آخر، وتغْيَر بالتَّقديم والتَّأخير، وتغْيَر بزيادة كلمة أو نقصانها، وتغْيَر بإبدال كلمة بكلمة ترادفها.

والأظهر ما ذكرنا من إرادة الكثرة من السَّبعة لالتَّحديد، فيشمل ما ذكره ابن قُتيبة وغيره من تغْيَر بإدغام، أو إظهار، أو تفخيم، أو إشتام، أو غيرها.

وقال ابن جرير: فإن قال لنا قائل: فهل لك من علم بالألسن السَّبعة التي نزل بها القرآن؟ وأيُّ الألسن هي من ألسن العرب؟

قلنا: أما الألسن التي قد نزلت القراءة بها، فلا حاجة بنا إلى معرفتها، لأننا لو عرفناها لم نقرأ اليوم بها مع الأسباب المتقدِّمة - يعني في كلامه من سبب الاختصار على حرفٍ واحدٍ كما ستره قريبًا - .

وقد قيل: إن خمسة منها لعجز هوازن، واثنين منها لقريش وخزاعة. وروي ذلك عن ابن عباس، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله.
قال ابن جرير: العجز من هوازن، سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية، وثقيف.

ثم قال ابن جرير: أما معنى قول النبي ﷺ: إذا ذكر نزول القرآن على سبعة أحرف «إِنَّ كُلَّهَا شَافٍ كَافٍ»، فإنه كما قال جل ثناؤه في وصفه القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ يونس/ ٥٧: شفاء يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشيطان وخطراته، فيكفهم ويغنيهم عن كل ماعده من المواعظ ببيان آياته.
وقال الإمام أبو شامة: إن القرآن نزل أولاً بلسان قريش... [وذكر كما تقدم عنه وعن السيوطي، ثم ذكر قول الظحاوي كما تقدم عن ابن كثير].

معنى الأحرف في الحديث

قال الداني: الأحرف: الأوجه، أي أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات، لأن الأحرف جمع في القليل، كفلس وأفلس. والحرف قد يراد به: الوجه، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ...﴾ الحج/ ١١، فالمراد بالحرف: الوجه، أي على التعمية والخير وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن وعبد الله.

وإذا تغيرت عليه وامتنع الله بالشدة والصّرت ترك العبادة وكفر، فهذا عبد الله على وجه واحد. فلهذا سمي النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً، على معنى أن كل شيء منها وجه.

وذكر الإمام ابن جرير في قول ابن مسعود: من قرأ القرآن على حرفٍ فلا يتحولن منه إلى غيره، أنه عن النبي ﷺ: أن من قرأ بحرفه، وحرفه قراءته، قال: وكذلك تقول

العرب لقراءة رجل: حرف فلان، وتقول للحرف من حروف الهجاء المقطعة: حرف، كما تقول لقصيدة من قصائد الشاعر: كلمة فلان.

وقال ابن تيمية في تحقيق: إن المراد بالحرف: الكلمة، فيما نقله عنه الحافظ ابن الجزري في أواخر «النشر»، مأمثاله: وأما تسمية الاسم وحده كلمة، والفعل وحده كلمة، والحرف وحده كلمة، مثل: هل ويل، فهذا اصطلاح محض لبعض النحاة، ليس هذا من لغة العرب أصلاً، وإنما سمي العرب هذه المفردات حروفاً. ومنه قول التبي رحمه الله: «من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنات»، أما إني لا أقول: «الم» حرف ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف». والذي عليه محققو العلماء أن المراد بالحرف الاسم وحده، والفعل وحده، وحرف المعنى وحده، لقوله: ألف حرف، وهذا اسم. ولهذا لما سأل الخليل أصحابه عن النطق بالرأي من زيد فقالوا: زاي، فقال: نطقتم بالاسم، وإنما الحرف زه، انتهى.

الرد على من توهم أن بعض الصحابة يجوز التلاوة بالمعنى

قال ابن الجزري في «النشر»: أما من يقول بأن بعض الصحابة، كابن مسعود... [وذكر كما تقدم عنه، ثم ذكر اقتصار عثمان في جمعه على الحرف المتواتر، وإن شئت فلاحظ]

(١: ٢٨٤-٢٩١)

الفصل الخامس والأربعون

نصّ البلاغيّ (م : ١٣٥٤) في «آلاء الرحمن...»

[ردّ حديث سبعة أحرف]

ولعلّما تقول: إنّ غالب القراءات السبع أو العشر ناشئ من سعة اللّغة العربيّة في وضع الكلمة وهيئتها، نحو: (عليهم واليهم ولديهم) بكسر الهاء، أوضّمها مع سكون الميم، أوضّمها. ونحو: (تظاهرون) بفتح الظاء، أوتشديدها، فعلى أيّ قراءة قرأت أكون قارئاً على العربيّة. ولكن كيف يخفى عليك أنّ تلاوة القرآن وقراءته يجب فيها وفي تحقّقها، أن تتّبع ما أوحى إلى الرسول، وخطب به عند نزوله عليه وهو واحد فعليك أن تتحرّاه بما يثبت به، وليست قراءة القرآن عبارة عن درس معاجم اللّغة. ولا تشبّهت لذلك بما روي من أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فإنّه تشبّهت وإه وإه. أما أولاً - فقد قال في «الإتقان»: اختلف في معنى السبعة أحرف على أربعين قولاً، وذكر منها عن ابن حيّان خمسة وثلاثين، وما ذاك إلاّ لَوْهَنِ روايتها واضطرابها لفظاً ومعنى. وفي «الإتقان» أيضاً في أواخر التّويع السّادس عشر: وقد ظنّ كثير من العوامّ: أنّ المراد بها القراءات السّبعة، وهو جهل قبيح.

وأما ثانياً - فقد روى الحاكم في مستدرّكه بسند صحيح على شرط البخاريّ ومسلم عن ابن مسعود، عن النّبيّ ﷺ: «نزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجراً وأمّراً، وحلّالاً وحراماً، ومحكّماً ومتشابهاً، وأمثالاً، فأحلّوا حلاله».

وروى ابن جرير مرسلاً عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف: أمرو زاجر، وترغيب وترهيب، وجدل وقصص، ومثل».

وروى ابن جرير والسنجري وابن المنذر وابن الأثير عن ابن عباس عنه ﷺ: «إن القرآن على أربعة أحرف حلال وحرام...» الحديث.

وأُسند السنجري في «الإبانة» عن عليّ رضي الله عنه: «أنزل القرآن على عشرة أحرف؛ بشير ونذير، وناسخ ومنسوخ، وعظة ومثل، ومحكم ومتشابه، وحلال وحرام».

وأما ثالثاً - فقد جاء في روايات السبعة أحرف بأسانيد جياذ في مصطلحهم ما يعرفك وهنأ وإلحاقها بالخرافة.

ففي رواية أحمد من حديث أبي بكرة: «أن النبي ﷺ استزاد من جبرئيل في أحرف القراءة حتى بلغ سبعة أحرف، قال: «يعني جبرئيل كلها شاف كاف ما لم تختم آية عذاب برحمة، وآية رحمة بعذاب».

وزاد في حديث آخر نحوه قولك: تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وأعجل، ونحوه في رواية الطبراني عن أبي بكرة، وفي «الإتقان»: أخرج نحوه أحمد والطبراني عن ابن مسعود.

وأخرج أبوداود في «سننه» عن أبي، عن رسول الله ﷺ، إلى قوله: «حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: سمياً عليماً، عزيزاً حكيماً ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب».

وفي «كنز العمال» فيما أخرجه أحمد وابن منيع والغساني وابن أبي منصور وأبو يعلى عن أبي عن النبي ﷺ: «إن قلت غفوراً رحيماً، أو قلت سمياً عليماً، أو عليماً سمياً، فالله كذلك ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب».

وأخرج ابن جرير عن أبي هريرة عنه ﷺ: «إن هذا القرآن نزل على سبعة

أَحْزَفَ، فَأَقْرَأُوا وَلَا حَرْجَ، وَلَكِنْ لَا تَخْتِمُوا ذِكْرَ رَحْمَةِ بَعْدَابٍ، وَلَا ذِكْرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ». وأخرج أحمد من حديث عمر: «القرآن كله صواب ما لم تجعل مغفرة عذاباً، أو عذاباً مغفرة».

فانظر إلى هذه الروايات المفسرة للسبعة أحزف، كيف قد رخصت في التلاعب في تلاوة القرآن الكريم حسبما يشتهي التالي، ما لم يختم آية الرحمة بالعذاب وبالعكس.

وأما رابعاً - ففي الروايات ما يقطع سند القراءات السبع، فعن ابن الأثير في المصاحف مستنداً عن عبد الرحمن السلمي، قال: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة.

وعن ابن أبي داود مستنداً عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وكلهم كان يقرأ: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾. وروى أيضاً: أن أول من قرأ: (ملك يوم الدين)، هو مروان بن الحكم.

وأما خامساً - وهو فصل الخطاب، فقد روي من طرق الشيعة ... [ثم ذكر روايات عن الكليني والصدوق كما تقدم عنهما، وقال:] ويؤيد ما ذكرناه رواية السياري له أيضاً عن الباقر والصادق عليه السلام.

الفصل السادس والأربعون

نص الحائري اليزدي (م : ١٣٥٥) في «كتاب الصلاة»

بتقرير تلميذه محمود الأشتياني في بحث خارج الفقه

إنه ﷺ قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف، كلها كافٍ شافٍ».

وروي هذا الحديث من طريق الخاصة أيضًا، ففيما رواه في «الخصال» بإسناده عن حماد ... [وذكر كما تقدم عن الصدوق وذكر بعدها رواية أخرى كما تقدم عنه، رقم ١ و٢، ثم قال:]

فلا مجال للخدشة في صدور هذه العبارة عن النبي ﷺ، بل ادعى تواترها عنه لكن دعوى دلالتها على ما هو المدعى من جواز قراءة القرآن بالهيات المختلفة والحركات المختلفة ممنوعة جدًا، إذ الأحرف ظاهرة في اللغات، فالمعنى: أن القرآن نزل على سبعة لغات، فإن لهجة طوائف العرب مختلفة عند التكلّم بكلمة واحدة، فطائفة منهم ينطقون بالكاف مكان الجيم، فيقولون: «الحكر» مكان «الحجر»، وطائفة ينطقون بالجيم مكان لام الجنس، كما قال قائل منهم في مقام السؤال عن جواز الصوم في السفر: «أمنهم برّم صيامٍ فم سفر».

وكيف كان فالكلام في المقام يقع في أمور ثلاثة :

الأوّل - في فقه هذين الخبرين، وأنّ المراد مما ذكر فيهما من سبعة أحرف، هل هو الأقسام التي ذكرها أمير المؤمنين عليه السلام فيما رواه الأصحاب عنه، من قوله...

[وذكر كما تقدم عن البروجردي، ثم قال:]

أوالمراد منه هو أنه كما أن في القرآن عامًّا وخاصًّا، ومطلقًا ومقيّدًا، وناسخًا ومنسوخًا، فكذا في أحاديثنا، أوليس المراد من سبعة أحرف ما ذكر من الأقسام المذكورة.

الثاني - فيما فرّعه الإمام في خبر حمّاد على هذه العبارة من قوله: «وأدنى مال للإمام أن يفتي على سبعة وجوه».

الثالث - في الجمع بين هذين الخبرين المصرّحين، بأن القرآن نزل على سبعة أحرف، ومادّل من الأخبار على أنّ القرآن نزل على حرفٍ واحدٍ من عند واحدٍ ... [ثم ذكرروايتين كما تقدّم عن الكليني رقم ١ و٢].

أما الكلام في فقه ما في الخبرين المصرّحين بأن القرآن نزل على سبعة أحرف، فنقول: أمّا الخبر المروي عن حمّاد، فالظاهر عدم كون المراد من سبعة أحرف المذكورة فيه هو الأقسام المذكورة، أمّا عدم كون المراد من سبعة أحرف الأقسام التي ذكرها أميرالمؤمنين عليه السلام، فلأنّ السؤال فيه وقع عن وجه اختلاف الأحاديث المروية عنهم عليه السلام، فالمناسبة بينه وبين الجواب بقوله: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف» وتفريعه عليه قوله عليه السلام: «وأدنى مال للإمام أن يفتي على سبعة وجوه»، تقتضي كون المراد من سبعة أحرف، هو ماورد في بعض الأخبار من «أنّ للقرآن ظهراً وبطناً، ولبطنه بطناً إلى سبعة أبطن»، فإنّه إشارة إلى مال الأحكام من الاختلاف بحسب اختلاف اقتضاء مصلحة الوقت، فإنّها تارة تقتضي في وقت جعل حكم لموضوع على نحو الإطلاق، وأخرى جعل ذلك الحكم، أوحكم آخر لذلك الموضوع مقيّدًا بغيره، وثالثة لذلك الموضوع مقيّدًا بغيره آخر أيضًا.

وهكذا فإذا كان ظاهر القرآن حكماً عاماً اقتضته مصلحة الوقت، وأريد منه في الباطن الخاص إذا اقتضته مصلحة وقت آخر، والأخص فيما اقتضته مصلحة وقت ثالث، والأخص من الأخص فيما اقتضته مصلحة وقت رابع.

وهكذا فحيث إن عليم هذه المراتب الباطنية الظولية مختص بالإمام، وتكون نفسها مودعة عنده، ليحكم بها عند اقتضاء مصلحة الوقت، فهو عليه السلام:

إن رأى أن مصلحة الوقت مقتضية للحكم بما هو ظاهر القرآن يفتي به.

وإن رأى أن مصلحة الوقت مقتضيته للحكم بما أريد منه في الباطن يفتي به.

وإن رأى أن مصلحة الوقت مقتضية للحكم بما أريد منه في باطن الباطن يفتي به.

وهكذا الحال إلى أن ينتهي إلى سبعة أبطن، وتما استفدناه من الخبر يظهر الوجه فيما فرعه عليه السلام بقوله: «وأدنى مال للإمام أن يفتي على سبعة وجوه».

وأما عدم كون المراد من سبعة أحرف هو الأقسام المذكورة ثانياً، أعني العام والخاص، والمطلق والمقيد، والتاسخ والمنسوخ، فلأن هذه الأقسام ستة لاسبعة، ولأن قوله في خبر حماد: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف»، حيث وقع جواباً للسؤال عن وجه اختلاف الروايات عنهم عليه السلام، فيكون من قبيل الاستدلال، فلا يناسب أن يكون المراد منه أنه كما أن في القرآن عاماً وخاصاً، ومطلقاً ومقيداً، وناسخاً ومنسوخاً، فكذا في أخبارنا، فإنه صرف قياس وجواب نقضي لا يناسب مقام الاستدلال.

هذا مضافاً إلى أنه لا يبق على هذا الحمل معنى لما فرعه عليه السلام عليه بقوله: «وأدنى مال للإمام أن يفتي على سبعة وجوه»، لأن كون القرآن مشتملاً على العام والخاص، والمطلق والمقيد، والتاسخ والمنسوخ، يوجب تخصيص العام بالخاص، وتقيد المطلق بالمقيد، وتقديم التاسخ على المنسوخ، ونتيجة ذلك، ليست إلا جواز الإفتاء بثلاثة وجوه لاسبعة كما هو واضح.

وأما الخبر المرويّ عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، فالظاهر عدم كون المراد منه هي القراءات السبع، لما مرّ من أنّ الظاهر من الحرف هو اللّغة، فالتعبير عمّا اختلف القراء فيه من وجوه القراءة هيئةً وإعراباً بالأحرف، خلاف الظاهر جدّاً، هذا مضافاً إلى أنّ قراءة الكلمة بهيئة واحدة وإعراب واحد، لا يضيّق فيها كي يكون في جواز قراءتها بهيئات وإعرابات مختلفة توسعة على الأئمة، وهذا بخلاف ما إذا كان المراد من سبعة أحرف هي اللّغات التي تكون مختلفة بحسب اختلاف طوائف العرب وبلادهم، كما أشرنا إليه فيما مرّ، إذ حينئذٍ يكون في جواز قراءة كلّ طائفة القرآن بلّغتهم توسعة عليهم، بخلاف ما إذا كان جميع الطوائف ملزمين بالتّنطق بألفاظ القرآن بلّغة طائفة خاصّة من أهل الحجاز، فإنّ فيه تضييقاً عليهم كما هو واضح.

ومما ذكرنا في فقه الخبرين؛ من أنّ المراد من الأوّل تقسيم الآيات القرآنيّة إلى الظاهر والباطن، ومن الثّاني التّرخيص في القراءة بسبع لغات، ظهر أنّه لا تنافي بينهما وبين مادّل على أنّ القرآن نزل على حرفٍ واحدٍ من عند واحد، وبالكفّ عن القراءة بما في المصحف الذي كتبه عليّ عليه السلام دعاً للمخالفين عمّا تخيلوه من أنّ المراد من سبعة أحرف في التّبويّ ... [ثمّ ذكر حاصل ممّا ذكره كما تقدّم عنه في باب تواتر القراءات].

الفصل السابع والأربعون نصّ الرافعي (م: ١٣٥٦) في «إعجاز القرآن»

الأحرف السبعة

وروى أهل الأثر حديثًا عن رسول الله ﷺ، وهو قوله: «أُنزِلَ القرآنُ على سبعة أحرف، لكلّ منها ظهْرٌ وبطنٌ، ولكلّ حرف حدّ، ولكلّ حدّ مظهر».

ثمّ اختلفوا في تأويله وفي تفسير هذا الأحرف، ولكنّ الأكثرين على أنّها سبع لغات من لغات قُرَيْشٍ وألفافها من ظواهر مَكّة إلى قيس. وقد سَمَّيناها أنفًا، وذلك قول لا تُخْرِجُ عليه إلّا بعض ألفاظ الحديث، ويبقى سائرُها غير مُتَّجِه.

وقال بعض العلماء: إنّني تدبّرت الوجوه التي تختلف بها لغات العرب فوجدتها على سبعة أنحاء لا تزيد ولا تنقص، وبجميع ذلك نزل القرآن: الوجه الأوّل إبدال لفظ بلفظ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قُتَيْبَة في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]

وهو قول حسن، يحمل به الحديث على معنى القراءات التي هي في الأصل فروق لغويّة، وإن كان بعض الأحرف قد قرئ بسبعة أوجه وبعشرة، نحو: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ و﴿عَبْدَ الظَّالِمِينَ﴾.

والذي عندنا في معنى الحديث أنّ المراد بالأحرف: اللغات التي تختلف بها لهجات العرب، حتّى يوسّع على كلّ قوم أن يقرأوه بلحنهم، وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف في الكلام إلّا اللّغة، وإنّما جعلها سبعة رمزًا إلى ما ألفوه من معنى الكمال في

هذا العدد، وخاصة فيما يتعلق بالإلهيات: «كالسَّمَوَاتِ السَّبعِ، والأَرْضِينَ السَّبعِ»، والسَّبعةِ الأَيَّامِ الَّتِي بُرِئَتْ فِيهَا الخَلِيقَةُ وأَبْوَابُ الجَنَّةِ والجَحِيمِ ونحوها، فهذه حدود تحتوي ما وراءها بالغاً ما بلغ، وهذا الزمُّ من ألطف المعاني وأدقِّها، إذ يجعل القرآن في لغته وتركيبه كأنه حدودٌ وأبوابٌ لكلام العرب كلّه، على أنّه مع ذلك لا يبلغ منه شيء في المعارضة والخلاف، وإن تَمَادَّ العربُ في ذلك إلى الغاية، إذ هولغات تنزل من أهلها منزلة السَّمَوَاتِ مِمَّنْ ينظرونها، والأَرْضِينَ مِمَّنْ يضربون فيها، وهلمَّ إلى آخر هذا الباب .

فذلك قولهم بأقواهم، وهذا قول الله الَّذِي يكابرون فيه ويطمعون أن يسامئوه بأقواهم، وما لهم منه إلّا أن يهتدوا به، ويتفعون بما فيه كما ينتفعون بالسَّمَاءِ والأَرْضِ دون أن يكون لهم من أمرهما شيء. ثمَّ أشار أفصح العرب ﷺ بظهر كلِّ حرف وبطنه وحده، ومطلع كلِّ حدٍّ إلى حقيقة هذا الإعجاز، فإنَّ ظاهر القرآن على أيِّ لغة قرئ بها من لغات العرب، إنّما هو ظاهر تلك اللُّغة بعينها، ولكن باطنه صورة السَّمَاءِ في الماء، ومُسَمَّياتُ إلهية لا تنال وإن نيلت الأسماء، ثمَّ إنّ لكلِّ لغة في امتزاجها بالقرآن حدّاً يقف عنده أهلها، وهو الحدُّ الَّذِي تبتدئ منه الجنسيَّة اللُّغويّة، ولكلِّ حدٍّ من هذه الحدود مطلع يصدر منه إلى مرتقى هذه الجنسيَّة الَّتِي كان القرآن أخصَّ مقوماتها، وذلك في جملة؛ إنّما هو الإعجاز كلّه، والهدى كلّه، والكمال كلّه.

ولسنا نذكر أنّ هذا التَّأويل قد يكون بعيداً بدقائقه عن مُتناول أذهان العرب، ولأنَّ فيه شبه من الكدِّ، ولكنّه على كلّ حال قريب مِمَّنْ ورثوا العرب في لغتهم وقصروا عنهم في فهم حقائق الإعجاز بتقصير الفطرة فيهم، ثمَّ لا بدَّ أن يكون العرب قد فهموا الحديث على نحو ممَّا يؤدي تفسيرنا الَّذِي ذهبنا إليه، إذ لا يعرفون من الحرف وظهره وبطنه؛ والحدُّ والمطلع غير الصِّفَاتِ الَّتِي تتعلق باللغة، ولأمر ما كان كلامُ النُّبوةِ

خالدًا، كأنه قيل : في كلِّ عصر لأهله وقبيله . وكأنَّ هذا الزَّمان إنما هو شاهدٌ يجيء بالبيِّنة على صحَّة تأويله .

ولو أنَّ هذا الحديث قد جاء تأويله نصَّ على النَّبيِّ ﷺ يعيِّن المراد منه ، لما اختلفت أقوال العلماء فيه ، وما داموا قد اختلفوا فدعنا نختلف معهم وتأخذ بالأنسبه والأمثل ممَّا يوافق القرآن نفسه ، وقد أنزله الله الَّذي أنزل السَّكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم ، فإن ذهبَ مذهبنا ؛ وإلا فخذ ممَّا أحببت أودع !

(٥٠ - ٥٢)

الفصل الثامن والأربعون

نص الزنجاني (م : ١٣٦٠) في «تاريخ القرآن»

المراد بالأحرف السبعة

والمراد بالأحرف السبعة سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: «أَقْبِلْ وَهَلِّمْ وَتَعَالِ وَعَجِّلْ وَأَسْرِعْ وَأَخْرِ وَأَمْهِلْ وَأَمْضِ وَأَسْرِ»، وهذا الوجه هو ما اختاره محمد بن جرير الطبري في مقدمة تفسيره، وقال: والدلالة على صحة ما قلناه ما تقدم ذكرنا له من الروايات الثابتة... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

ففاد هذا الكلام أن قول النبي ﷺ للمختلفين في نفس التلاوة: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، يكشف أن سبعة أحرف هي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد.

روى في أول مقدمة «تفسيره» عن أبي كريب عن رجاله، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه... [وذكر كما تقدم عنه، رقم ٢٦، ثم قال:]

وشاهد ذلك فهم الفقهاء هذا المعنى من الحديث، قال ابن عبد البر: وذكر ابن وهب في كتاب «الترغيب» من جامعه... [وذكر كما تقدم عن ابن عبد البر، ثم قال:]

وهذا الوجه هو الذي لا يراه العقل بعيداً، فإن الاختلاف لو كان في المعنى بسبعة أوجه يفسره المعنى؛ فقد يفيض إلى معنيين متضادين، فكيف يميز النبي ﷺ خلاف ما أراد الله بيانه من الآية مع أن الروايات الكثيرة دلت أن النبي ﷺ صَوَّبَ قراءتهم؟

وغير خفي أن الآية لا تفسر بمعنيين متضادين؛ قد يؤول إلى حلية ما حرم وحرمة ما أحل؛ والله تعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾... [ثم ذكر رواية الأعمش عن النبي ﷺ كما تقدم عن الطبري رقم ٤٠].

ويمكن أن يحمل الحديث على ما ذكره محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في «تفسيره»، وقال: وقد قيل: معنى قول النبي ﷺ: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» أنها هي الجهات التي تحملها الكلمات، وهي ما اختلف فيها القراء السبعة من الإمالة والإشمام والإدغام.

(١٥ - ١٦)

الفصل التاسع والأربعون

نصّ الزُّرقانيّ (م : ١٣٦٨) في «مناهل العرفان في علوم القرآن»

في نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا مبحث طريف وشائق، غير أنّه مخيفٌ وشائك! أمّا طرافته وشوقه، فلائّه يرينا مظهرًا من مظاهر رحمة الله، وتخفيفه على عباده، وتيسيره لكتابه على كافّة القبائل العربيّة، بل على جميع شعوب الأُمّة الإسلاميّة من كلّ جيل وقبيل، حتّى ينطقوا به لَيِّنَةً أَلْسِنَتِهِمْ، سهلةً لهجاتهم، برغم ما بينهم من اختلاف في اللّغات، وتنوّع في الخصائص والميزات.

ومن طرافة هذا المبحث أيضًا أنّك تشاهد فيه عرضًا عامًّا لمنتجات أفكار كثيرة، وتشهد جيّشًا جرّارًا من مذاهب وآراء، كلّها تحاول العمل لخدمة العلم، وإظهار الحقّ، والدّفاع عن عرين القرآن والإسلام.

وأما مخافة هذا المبحث وشوكة، فلائّه كثرفيه القيل والقال إلى حدّ كاد يطمس أنوار الحقيقة، حتّى استعصى فهمه على بعض العلماء ولاذ بالفرار منه، وقال: إنّهُ مشكل. وحتّى اضطرّ جماعة من كبار المحقّقين أن يُفردوه بالتأليف قديمًا وحديثًا، ما بين العلامة المعروف بأبي شامة في القرن السّابع الهجريّ والعلامة الشّيخ محمّد نجيت في القرن الرابع عشر.

أضف إلى ذلك أنّ الخطأ في هذا الباب قد يتّخذ منه أعداء الإسلام سبيلًا عوّجًا إلى توجيه المطاعن الخبيثة إلى القرآن، كما وقعتْ أووِقع عليّ كتاب لمن

يَدْعُونَ أَنْفُسَهُمْ مَبْشَرِينَ، أَسْمَوْهُ «مباحث قرآنية»، وجعلوا موضوع الجزء الأول منه «هل من تحريف في الكتاب الشريف»، وتصيدوا فيه من الآراء المزيفة ما الحق منه بريء، «وهموا بما لم ينالوا»...

وسنجدول في هذا الميدان إن شاء الله جُولَاتٍ عِدَّة، نتحدث فيها عن أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، وعن شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة، بينها فوائد كثيرة لاختلاف الحروف والقراءات، وعن معنى «نزول القرآن على سبعة أحرف»، وعن «الوجوه السبعة في المذهب المختار»، وعن «تحقيق النسبة بين المذهب المختار وأشباهه»، وعن «وجوه اختيار هذا المذهب»، وعن «دفع الاعتراضات الواردة عليه»، وعن «بقاء هذه الأحرف السبعة في المصاحف»، وعن «الأقوال الأخرى وتفنيدها»، وعن «دفع إجمالي للأقوال الأخيرة منها»، ثم نختتم المبحث بعلاج الشبهات الواردة على هذا الموضوع...

١- أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف

لا سبيل إلى الاستدلال على هذا إلا بما صحَّ عن رسول الله ﷺ، ولقد جاء هذا النقل الصحيح من طرق مختلفة كثيرة، ورُوي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف عن جمع كبير من الصحابة، منهم: عُمَرُ وَعُثْمَانُ وابن مسعود وابن عباس وأبو هريرة وأبو بكر وأبو جهم وأبو سعيد الخدري وأبوطلبة الأنصاري وأبي بن كعب وزيد بن أرقم وسُمرة بن جندب وسليمان بن صُرَد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن أبي سلمة وعمرو بن العاص ومُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وهشام بن حكيم وأنس وخديفة وأم أيوب امرأة أبي أيوب الأنصاري (رضي الله عنهم) أجمعين. فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه.

وروى الحافظ أبو يعلى في «مسنده الكبير»: أَنَّ عُثْمَانَ رضي الله عنه قَالَ يَوْمًا وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ: أَذْكَرَ اللَّهُ رَجُلًا... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجزري، ثم قال:]

وكأنّ هذه الجموع الّتي يؤمن تواطؤها على الكذب هي الّتي جعلت الإمام أباعبيد بن سلام يقول بتواتر هذا الحديث، لكنك خبير بأنّ من شروط التواتر، توافر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كلّ طبقة من طبقات الزّواية، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصّحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخّرة. وهناك طائفة من تلك الأحاديث نسوقها إليك استدلالاً من ناحية، وتنويراً في بيان المعنى وإقامة للعالم الحقّ فيه من ناحية ثانية:

١ - روى البخاريّ ومسلم في «صحيحهما» عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: أقرأني جبريل على حرف ... [وذكر كما تقدّم عنهما].

٢ - وروى البخاريّ ومسلم أيضاً (واللفظ للبخاريّ): أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت هشام بن حكيم ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٤].

٣ - وروى مسلم بسنده عن أبيّ بن كعب قال كنت في المسجد فدخل رجل يصليّ ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن مسلم رقم ٦ ثمّ قال:] .

واعلم أنّ معنى قول أبيّ بن كعب رضي الله عنه: «فسقط في نفسي من التّكذيب إلخ» أنّ الشيطان ألقي إليه من وسوس التّكذيب ما شوّش عليه حاله، حين رأى النّبيّ ﷺ قد حسن القراءة وصوّبها على ما بينهما من اختلاف، وكانت في سورة واحدة هي سورة التّحلّ على ما رواه الطبريّ. وكأنّ الذي مرّ بخاطره وقتئذٍ أنّ هذا الاختلاف في القراءة ينافي أنّه من عند الله، لكنّه كان خاطراً من الخواطر الرديئة الّتي لا تنال من نفس صاحبها مثلاً، ولا تفتنها عن عقيدة، ولا يكون لها أثر باقٍ ولا عمل دائم .

ومن رحمة الله بعباده أنّه لا يؤاخذهم بهواجس النفوس وخلجات الضمائر العابرة، ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم حين يفتح الإنسان للشبهة صدره، ويوجّه إليها اختياره وكسبه، ثمّ يعقد عليها فؤاده وقلبه ... [ثمّ ذكر قول الثّرطبيّ كما تقدّم عنه ذيل رقم ٣ فقال:] .

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضي الله عنه لا يمس مقامه، ولا يصادم إيمانه، ما دام قد دفعه بإرشاد رسول الله ﷺ سريعاً كما في الحديث الشريف. وأي إنسان يستطيع أن يحمي نفسه خواطر السوء الهوجاء، ورياح الهواجس الشنعاء؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الزديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة، ولا يستسلم لها ولا يسترسل معها، وعلينا أن نتعاون في هذا الميدان كما فعل الرسول ﷺ بأبي، إذ ضرب في صدره، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر، وليلفته بقوة إلى ما قصه عليه علاجاً لشبهته من «أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، تهويًا على أُمَّته، وتيسيرًا لها». ولقد نجح الرسول في هذا العلاج أيما نجاح حتى قال أبي نفسه: «فَفَضْتُ عَرَقًا، وكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا».

ذلك ما نراه مخلصاً في هذا المقام الذي زَلَّتْ فيه بعض الأقدام، و«للعامة الشيخ محمد عبد الله دراز» كلام جيد في مثل هذا الموضوع من كتابه «المختار»، فارجع إليه إن أردت التوسع ومزيد البيان.

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبي بن كعب في أمراختلاف القراءة على هذا النحو، إنما كانت من قبل أن يعلم «أن القرآن أنزل على سبعة أحرف»، فهو وقتئذ كان معذوراً، بدليل أنه لما علم بذلك، وأطمأنت إليه نفسه، عمل بما علم، وكان مرجعاً مهتماً من مراجع القرآن على اختلاف رواياته، وكان من رواة هذا العلم للناس كما تلاحظه في الحديثين المسندين إليه بعد.

٤ - روى مسلم بسنده عن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار ... [وذكر كما تقدم عنه رقم ٨ ثم قال:]

«أضاة بني غفار» بفتح الهمزة في «أضاة»، وبكسر الغين في «غفار»: مُسْتَنْقَعُ الْمَاءِ كالغدير؛ وكان بموضع من المدينة المنورة ينسب إلى بني غفار؛ لأَنَّهُمْ نَزَلُوا عَنْهُ.

٥ - وروى الترمذي عن أبي بن كعب أيضاً، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند

أحجار المَرْوَة ... [وذكر كما تقدّم عن أبي شامة، ثم قال:] .

وفي لفظ: «فَمَنْ قرأ بحرفٍ منها، فهو كما قرأ...». وفي لفظ حُدَيْفَة: «فقلت يا جبريل إنِّي أرسلتُ إلى أُمّة أُمِّيّة فيهم الرّجل، والمرأة، والغلام، والجارية». والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتابًا قطّ، قال: «إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف».

٦- أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو، أنّ رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنّما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبيّ ﷺ فقال «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأنيّ ذلك قرأتُم أصبتم، فلا تماروا...».

٧ - روى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود، قال: أقراني رسول الله ﷺ سورةً من «آل حم»، فرُحْتُ إلى المسجد... [وذكر كما تقدّم عن أبي شامة وابن حَجَرٍ].
٨ - وأخرج البخاريّ عن عبد الله بن مسعود أيضًا: أنّه سمع رجلًا يقرأ آية سمع النبيّ يقرأ خلافها، قال: فأخذتُ بيده فانظَلَقْتُ به إلى النبيّ ﷺ فقال: «كلاكما مُحْسِن، فاقرأ»، قال شعبة أحد رواة هذا الحديث: أكبر علمي أنّ النبيّ ﷺ قال: «فإنّ من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا»... [ثمّ ذكر روايتين في موضع رقم ٩ و١٠ أحدهما رواية الطبريّ والطبرانيّ ورواية المقبريّ عن أبي هُرَيْرَة، كما تقدّم عن الطبريّ رقم ٣٣ و٦].

٢- شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة

إنّ الناظر في هذه الأحاديث الشريفة ومماثلها يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة تكون منارات هدى ... [وذكر شرحها وتفصيلها، كما تقدّم في باب اختلاف القراءات من الجزء الثامن].

٣ - معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهتمنا بعد الذي أسلفنا إليك أن نبين لك معنى الجملة الشريفة: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»، فإليك:

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلامًا في المبحث الأول.

وأما الإنزال فقد استوفيناه تحقيقًا في المبحث الثالث.

وأما السبعة فقد علمت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية^١، أن المراد بها حقيقة، وهي العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية.

وأما الأحرف فجمع حرف، والحرف يطلق على معانٍ كثيرة أتى عليها صاحب القاموس، إذ يقول ما نصّه: الحرف من كل شيء: طرفه، وشفيره، وحده، ومن الجبل أعلاه المحدّد، وواحد حروف التهجّي، والثاقفة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم. وعند النحاة ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبِطُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ أي وجه واحد، وهو أن يعبد على السراء لأعلى الصّراء، أو على شكٍّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أي لا يدخل في الدين متمكّنًا. «ونزل القرآن على سبعة أحرف»: سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر، ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، انتهى بتصرّف قليل.

وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلّ على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تعيّن القرائن وتناسب المقام. وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذي سنقصّه عليك، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها...

ثم إن كلمة «على» في قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أي أنزل القرآن موسّعًا فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أن كلّ كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذا لقّال ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ»، بحذف لفظ «على»، بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشَّرط، وهذه التَّوسعة بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التَّعدّد والتَّنوع في أداء اللَّفظ الواحد، ومهما تعدّدت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة، فكلمة: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة ٤/، التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السَّبعة أو العشرة، وكلمة ﴿وَعَبْدَ الظَّالِمِينَ﴾ المائدة ٦٠/، التي ورد أنها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة (أَفِ) التي أوصل الزُّرقانيّ لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، وكلّ أولئك وأشباه أولئك لا يخرج التَّغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة ... [ثم ذكر مطالب أخرى، وهي فيما يلي:]

٤ - الوجوه السَّبعة في المذهب المختار.

٥ - لماذا اخترنا هذا المذهب؟

٦ - التَّسببة بين هذه المذاهب ومذهب الرَّازيّ

٧ - دفع الاعتراضات الواردة على هذا المذهب.

[وقد ذكرناها في باب اختلاف القراءات، وإن شئت فراجع]

٨ - بقاء الأحرف السَّبعة في المصاحف

ننتقل بك إلى نقطة أخرى: هل الأحرف السَّبعة التي نزل بها القرآن الكريم لها وجود في المصاحف العُثمانيّة؟ ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العُثمانيّة.

واحتجوا بأنّه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها، وأنّ الصَّحابة أجمعوا على نقل المصاحف العُثمانيّة من الصَّحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك. ومعنى هذا: أن الصُّحف التي كانت عند أبي بكر جمعت الأحرف السَّبعة، ونقلت منها المصاحف العُثمانيّة بالأحرف السَّبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العُثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، متضمنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري ومن لَفَّ لَفَّهُ إلى أن المصاحف العُثمانية لم تشتمل إلا على حرفٍ واحدٍ من الحروف السبعة، وتأثروا في هذا الرأي بمذهبهم في معنى الحروف السبعة، وما التزموه فيه، من أن هذه السبعة كانت في صدر الإسلام أيام الرسول ﷺ، وخلافة أبي بكر وعمر وصدر من خلافة عثمان. ثم رأت الأمة بقيادة عثمان أن تقتصر على حرفٍ واحدٍ من السبعة جمعًا لكلمة المسلمين، فأخذت به وأهملت كل ما عداه من الأحرف الستة، ونسخ عثمان المصاحف بهذا الحرف الذي استبقته الأمة وحده ...

والتحقيق؛ أن القول باشتمال المصاحف العُثمانية على الأحرف السبعة كلها أو بعضها يتوقف على أمرين :

أحدهما - تحديد المراد من الأحرف السبعة.

وثانيهما - الرجوع إلى ما هو مكتوب ومائل بتلك المصاحف في الواقع ونفس الأمر.

ولقد أسلفنا لك ما اخترنا في تحديد المراد من الأحرف السبعة، وأنها الأوجه التي يرجع إليها كل اختلاف في القراءات، سواء منها ما كان صحيحًا وشاذًا ومنكرًا، وأنها تنحصر في سبعة على ما ذكره الرازي الذي حالفه التوفيق في الدقة والاستقراء التام.

ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العُثمانية وما هو مخطوط بها في الواقع ونفس الأمر، نخرج بهذه الحقيقة التي لا تقبل النقض، ونصل إلى فصل الخطاب في هذا الباب، وهو أن المصاحف العُثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى: أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف كلاً أو بعضاً، بحيث لم تخل المصاحف في مجموعها عن حرف منها رأساً.

ولنبين ذلك في المذهب الذي اخترناه ... [ثم ذكر وجوهاً سبعة في اختلاف القراءات ، كما تقدّم نحوه عن ابن قُتيبة في باب اختلاف القراءات، وإن شئت فلاحظ نفس المصدر].

٩ - الأقوال الأخرى ودفعها

وهاك معرضاً عامّاً تشهد فيه الآراء الأخرى بما لها وما عليها، رأينا من واجبنا أن نسوقها إليك ثم نوهنها بين يديك، كيلا يكون منها حجر عثرة في طريقك إلى ما اخترناه وأيدناه.

القول الأول - إنّ هذا الحديث مشكل لاسبيل إلى معرفة معناه المقصود، وشبهته أنّ لفظ «أحرف» فيه جمع حرف، والحرف مشترك لفظي بين معانٍ كثيرة، والمشارك اللفظي لا يدرى أيّ معانيه هو المقصود؟

ويُدفع هذا الرأي؛ بأننا لانسلم ما قاله على إطلاقه من أنّ المشترك اللفظي لا يدرى أيّ معانيه هو المقصود؟ بل المشترك اللفظي يدلّ على معناه المقصود متى قامت قرينة تعيّن ذلك المعنى، تقول: نظرت بالعين المجردة، وشربت من عين زبيدة، ومعناها واضح غير مشكل، مع أنّ لفظ العين فيهما مشترك لفظي، ولكن مدلوله يتعيّن في المثال الأول أن يكون جارحة الإنسان الباصرة، ومدلوله في المثال الثاني يتعيّن أن يكون نابعة الماء الجارية، وذلك بقرينة لفظ «نظرت» في المعنى الأول، ولفظ «شربت» في الثاني.

وعلى هذا الباب جاء لفظ «أحرف» في الحديث الشريف، فإنّ سياق الروايات السابقة يدلّ على أنّ المراد بالحرف: معنى من معانيه السابقة على التّعيين وهو الوجه، وأنّ الأحرف هي الأوجه التي يرجع إليها الاختلاف في قراءة ألفاظ القرآن لامعانيه، وقد قام الدليل العقلي - وهو الاستقراء الثام - على أنّ هذه الوجوه سبعة كما أسلفنا فإنّك أن تنسى، وتذكر الشاهد الثامن إن نفعت الذّكري.

القول الثاني - وإليه جنح القاضي عياض ومن تبعه: إن لفظ السبعة في الحديث الشريف ليس مراداً به حقيقة العدد المعروف، إنما هو كناية عن الكثرة في الآحاد، كما أن السبعين تستعمل كناية عن الكثرة في العشرات، وكما أن السبعمائة تستعمل كناية عن الكثرة في المئات. ويدفع هذا بما قدمناه في الشاهد الثاني، فارجع إليه واحرص عليه.

القول الثالث والرابع - إن المراد بالأحرف السبعة: سبع قراءات. ويدفع بأنه إذا كان المراد بهذا أن كل كلمة من كلمات القرآن تقرأ سبع قراءات، فذلك ممنوع، لأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل. وإذا كان المراد أن غاية ما ينهي إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف، فهذا يصح أن يكون «قولاً رابعاً» كما قال السبكي، ثم هو غير مسلم أيضاً، لأن في كلمات القرآن ما يقرأ بطرق أكثر، كما ورد أن كلمة: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ المائة ٦/، تقرأ باثنين وعشرين وجهاً، وأن كلمة ﴿أَفِ﴾ الإسراء / ٢٣، فيها سبع وثلاثون لغة.

وإذا كان المراد أن الاختلاف في القراءات لا يخرج عن سبعة أوجه، فعلى صاحب هذا القول البيان، فإذا بينها بالوجوه التي ذكرناها كان هذا القول متداخلاً معها فلا يستقيم اعتباره قولاً مستقلاً برأسه، وبعض أكابر العلماء حاول أن يجعله متحداً مع القول الذي اخترناه وما أشبهه، ولكنك قد علمت ما فيه.

القول الخامس والسادس والسابع - ما نقلناه آنفاً عن ابن قتيبة، وعن ابن الجوزي، وعن ابن الطيب؛ وقد بان لك هناك أن في ثلاثها قصوراً عن أن تشمل جميع القراءات المتواترة، وإن كانت قريبة من القول المختار، ثم بينها تداخل يتعذر أو يتعسر معه اعتبارها أقوالاً مستقلة.

القول الثامن - إن المراد بالأحرف السبعة: وجوه ترجع إلى كيفية النطق بالثلاوة من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف وتلين، وهو مدفوع بأنه قد زاد فيما عدّه على سبعة.

وإذا أجاب بأنَّ السَّبعة غير مراد بها حقيقتها وأنها مثل في الكثرة، فقد علمت ما فيه، ثمَّ إنَّ الأوجه التي ذكرها واحدًا واحدًا ترجع كلّها إلى نوع واحدٍ هو اختلاف اللّهجات وكيفيات النطق وحدها، فلا تشمل القراءات التي ترجع إلى اختلاف نفس الألفاظ بالإبدال أو التّقديم والتّأخير، أو النقص والزيادة ونحو ذلك، وفي هذا القصور ما فيه على أكثر ممّا أسلفنا في ردّ تلك الآراء القاصرة.

القول التاسع - وهو أن المراد بالأحرف السَّبعة: أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، وإن شئت فقل: سبع لغاتٍ من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو: هلَمْ، وأقبل، وتعال، وعجَل، وأسرع، وقصدي، ونحوي، فهذه ألفاظ سبعة معناها واحد هو طلب الإقبال، وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم سُفيان، وابن وَهْب، وابن جرير الطَّبْرِيّ، والطَّحاويّ.

وحجَّتهم ما جاء في حديث أبي بكرة من قوله: «كلّها شافٍ كافٍ ما لم تختم آية عذاب برحمة الله، ولا آية رحمة بعذاب، نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلم، واذهب، وأسرع، وعجَل».

وما جاء في حديث أبي بن كعب أنّه كان يقرأ: (كلّما أضاء لهم مشوا فيه مرّوا فيه سعوا، فيه)، وما جاء عن ابن مسعود، أنّه كان يقرأ: (وللّذين آمنوا انظرونا: أمهلونا، أخرجونا).

ويدفع هذا القول بوجوه :

أحدها - أن ما ذكر في هذه الأحاديث ليس من قبيل حصر الأحرف السَّبعة فيها وفي نوعها وحده حتّى يصحّ الاستدلال بها على ما ذهبوا إليه، بل هو - كما قال ابن عبد البرّ - من قبيل ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن عليها، وأنها معانٍ متفق مفهوما، مختلف مسموعا، لا يكون في شيء منها معنى وضده.

وكيف يكون المراد حصر الأحرف السَّبعة فيما ذكره على حين، أنّه يرجع إلى

بعض نوع واحد من أنواع الاختلاف، وهو إبدال كلمة بأخرى أعَم من أن يكون بمرادف، أو غير مرادف. ولا ريب أن مذهبهم المذكور يتلخّص في أنه إبدال كلمة بأخرى على شرط الترادف، وهذا بعض ذلك، فأين يذهبون بتلك الوجوه الأخرى وهي باقية إلى اليوم في القراءات المتواترة المكتوبة بين دفتي المصحف على ما بيّناه في المذهب المختار. فقصر الحروف السبعة على بعض ذلك التّوع وحده فيه ما فيه من القصور الذي أوردنا عليه ما أوردنا في الأقوال السابقة القاصرة، بل القصور هنا أشدّ وأفحش، لأنّه يرجع إلى بعض نوع واحد، لا إلى نوع كامل، بل له أنواع متعدّدة.

ثانيها - أن أصحاب هذا المذهب - على جلاله قدرهم ونباهة شأنهم - قد وضعوا أنفسهم في مأزق ضيق، لأنّ ترويحهم لمذهبهم اضطّرهم إلى أن يتورّطوا في أمور خطرهما عظيم، إذ قالوا: إنّ الباقي الآن حرف واحد من السبعة التي نزل عليها القرآن. أما السّنة الأخرى فقد ذهبت ولم يعد لها وجود البتّة، ونسوا أو تناسوا تلك الوجوه المتنوّعة القائمة في القرآن على جبهة الدّهر إلى اليوم.

ثمّ حاولوا أن يؤيدوا ذلك، فلم يستطيعوا أن يثبتوا للأحرف السّنة التي يقولون بضياعها نسخًا ولا رفعًا، وأسلمهم هذا العجز إلى ورطةٍ أخرى، هي دعوى إجماع الأُمّة على أن تثبت على حرفٍ واحد، وأن تُرَفّض القراءة بجميع ما عده من الأحرف السّنة. وأنى يكون لهم هذا الإجماع ولا دليل عليه، هنالك احتالوا على إثباته بورطةٍ ثالثة، وهي القول بأنّ استنساخ المصاحف في زمن عُثمان رضي الله عنه كان إجماعًا من الأُمّة على ترك الحروف السّنة والاقتصار على حرفٍ واحد، هو الذي نسخ عُثمان المصاحف عليه، مع أنّنا أثبتنا لك فيما مرّ بقاء الأحرف السّبعة في المصاحف العُثمانيّة حرّقا حرّقا، ومثّلنا لذلك. وقصّارى ما استطاعوا أن يُسوِّغوا به مذهبهم وتورّطاتهم هذه، أن الأُمّة على عهد عُثمان قد اختلفت في قراءات القرآن إلى حدّ جعلهم يتنازعون ويتراّمون بتكفير بعضهم بعضًا، حتّى خيفت الفتنة، فرأى الصّحابة

بقيادة خليفتهم الحكيم عثمان رضي الله عنه أن يعالجوا المشكلة، ويطفنوا الفتنة بهذه الطريقة، من جمع الناس على حرفٍ واحدٍ، ونسخ المصاحف على حرفٍ واحدٍ، وإهمال كل ما عداه من الحروف والمصاحف المنسوخة عليها.

وهذا - لعمرك - استناد مائل، واحتجاج باطل. فقد تنازع الناس على عهد الرسول ﷺ أيضًا في قراءات القرآن على حروفٍ مختلفة، كما رأيت في الروايات السابقة، ومع ذلك أقرهم الرسول ﷺ على هذه الحروف المختلفة، وقررها فيهم، وحملهم على التسليم بها في أساليب متنوعة. وجعل ذلك هو الحل الوحيد لمشكلتهم، والعلاج الناتج لنزاعهم، وأفهمهم أن تعدّد وجوه القراءة إنما هو رحمة من الله بهم، بل بالأمة كلها، وقرّر في صراحة وهو يسأل مولاه المزيّد من عدد الحروف أن الأمة لا تطيق حصرها في مضيق حرفٍ واحدٍ، وقال: «وإن أمتي لا تطيق ذلك» إلى آخر ما عرفت.

وأنت خير بأن أمة محمد ﷺ باقية إلى يوم القيامة، وهي لا تطيق ذلك كما قرّر رسولها المعصوم الرّحيم (صلوات الله وسلامه عليه)، كما نشاهد نحن الآن من أن بعض الألسنة في بعض الشّعوب الإسلاميّة، لا يتيسّر لها أن تحسن النطق ببعض الحروف ولا ببعض اللّهجات دون بعض، فكيف يسوغ للصّحابة وهم خير القرون، أن يغلقوا باب الرّحمة والتّخفيف الذي فتحه الله لأمة الإسلام، مخالّفين في ذلك هديّ الرسول ﷺ في عمله للتّخفيف بطلب تعدّد الحروف، وعلاجه للنزاع بين المختلفين بتقرير هذا التعدّد للحروف؟

الإنّ هذه تُفَرِّد لا يمكن سدها، وتُلَمِّع يصعب جبرها، وإلا فكيف يوافق أصحاب رسول الله ﷺ على ضياع ستّة حروف نزل عليها القرآن، دون أن يُبْقُوا عليها مع أنّها لم تنسخ ولم ترفع؟ وعلى حين أن الرسول ﷺ قرّر بقوله وفعله أنّه لا يجوز لأحدٍ أيّا كان أن يمنع أحدًا، أيّا كان من القراءة بحرفٍ من السبعة أيّا كان، فقد صَوَّب قراءة كل من المختلفين، وقال لكلّ: «هكذا أنزلت»، وضرب في صدر أبي بن

كعب حين استصعب عليه التسليم بهذا الاختلاف في القراءة، إلى آخر ما شرحنا في الشاهدين الثالث والخامس من الشواهد الماضية^١ ... [إلى أن قال:]
وإن قراءة كل منهم هكذا أنزلت: «وَأَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، وأن من كَفَّر بحرف منها، فقد كَفَّرَ بها كلها، وآلَا يَخْتَلَفُوا في ذلك فقد أَهْلَكَ الاختلاف من كانوا قبلهم، وبهذا «قَطَعْتَ جَهِيْزَةً قَوْلَ كُلِّ حَاطِبٍ».

ثالثها - هو أن هؤلاء الذين شاعروا ذلك المذهب يلتزمون أن يقولوا: إن اختلاف القراءات الحاصل اليوم يرجع كله إلى حرف واحد، وهكذا شاء لهم رأيهم أن يجعلوا تلك الكثرة الغامرة القائمة الآن حرفاً واحداً، على ما بينها من اختلاف في الوجوه والأنواع، وعلى رغم أن من القراءات الحاضرة ما يكون وجه الاختلاف فيه ناشئاً عن وجود ألفاظ مترادفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، ومنها ما هو من لغات قبائل مختلفة؛ كما نص على ذلك السيوطي في التوسع السابع والثلاثين...

ولدينا دليل مادي أيضاً على بقاء الأحرف السبعة جميعاً، هو بقاء التيسير والتخفيف، وتهوين الأداء على الأمة الإسلامية الذي هو الحكمة في الأحرف السبعة. فها نحن أولاً لإنزال نشاهد عن طريق القراءات المختلفة القائمة الآن سبيلاً سهلاً قد وسع كافة الشعوب المسلمة، سواء منها الأمم العربية وغير العربية، والحمد لله على دوام فضله ورحمته، وبقاء تخفيفه وتيسيره، وغفر الله لأولئك الأعلام الذين أخطأوا إصابة المرمى، فقد اجتهدوا وللمجتهد أجروا إن أخطأ...

القول العاشر - إن المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات العرب، بمعنى أن القرآن لا يخرج عن سبع لغات من لغات العرب، وهي: لغة قُريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن، وهي أفصح لغات العرب.
قال بعضهم: هذا أصح الأقوال وأولاه بالصواب، وهو الذي عليه أكثر العلماء، وصححه البيهقي، واختاره الأبهري، واقتصر عليه صاحب القاموس.

١ - راجع: باب اختلاف القراءات في المجلد الثامن من هذا الكتاب.

وقال أبو عُبيد: «ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات بل اللُّغات، السبع مفارقة فيه، فبعضه بلغة قُريش، وبعضه بلغة هُذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن وغيرهم، قال: وبعض اللُّغات أسعد به من بعض وأكثر نصيبًا». وقيل: في عدّ القبائل السبع آراء أخر.

ويدفع هذا القول على جميع آرائه بأمرين:

أحدهما - أن في القرآن الكريم ألفاظًا كثيرة من لغات قبائل أخرى غير السبعة التي عدّوها. مثل: كلمة «سامدون» في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ﴾ النجم/٦، فإنّها بالحميرية.

ومثل كلمة: «خمرًا» في قوله: ﴿إِنِّي آرَأَىٰ أَنْ أَعْصِرَ خَمْرًا﴾ يوسف/٣٦، فإنّها بلغة أهل عُمان، لأنّهم يسمون العنب خمرًا، أي حقيقة لا مجازًا. ومثل كلمة: «بغلاً» في قوله تعالى: ﴿أَتَذْعُونَ بَغْلًا﴾ الصافات/١٢٥، أي ربّا بلغة أزد سَنُوءة.

ومثل كلمة: «لَا يَلِيْثُكُمْ»، أي لا ينقصكم في قوله تعالى: ﴿لَا يَلِيْثُكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ سَيْنًا﴾ الحُجُرَات/١٤، فإنّها بلغة بني عَبَس.

ومثل كلمة: «قَبَاءُوا» بمعنى استوجبوا في قوله تعالى: ﴿وَبَاءُوا بِقَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ البقرة/٦١، فإنّها بلغة جُرهم.

ومثل كلمة: «رَقَّتْ» بمعنى جماع في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَقَّتْ﴾ البقرة/١٩٧، فإنّها بلغة مذحج.

ومثل كلمة: «تسيمون» بمعنى تَرَعُونَ في قوله تعالى: ﴿فِيهِ تُهَيِّمُونَ﴾ النحل/١٠، فإنّها بلغة خَتَم، إلى غير ذلك. وارجع إلى التّويع السّابع والثلاثين من «إتقان السيوطي» إن أردت المزيد.

وحسبك في هذا المقام ما نقله الواسطي في كتابه الذي وضعه في القراءات العشر

إذ يقول: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ مِنْ أَرْبَعِينَ لُغَةً عَرَبِيَّةً، وَهِيَ: قُرَيْشِيَّةٌ، وَهَذِيلِيَّةٌ، وَكِنَانِيَّةٌ، وَخَثْعَمِيَّةٌ، وَالْحِزْجِيَّةُ، وَأَشْعَرِيَّةٌ، وَغَيْرُهَا، وَقَيْسِيَّةٌ، عِيْلَانِيَّةٌ، وَجُرْهُمِيَّةٌ، وَالْيَمَنِيَّةُ، وَأَزْدِيَّةٌ، وَكِنْدَةُ، وَتَيْمِيَّةٌ، وَجَمْهَرِيَّةٌ، وَمَذِينِيَّةٌ، وَلُحْمِيَّةٌ، وَسَعْدِيَّةٌ، وَخَضْرَمَوِيَّةٌ، وَسَدُوسِيَّةٌ، وَالْعَمَالِقِيَّةُ، وَأَنْمَارِيَّةٌ، وَعَمْسَانِيَّةٌ، وَمَذْحِجِيَّةٌ، وَخُزَاعِيَّةٌ، وَعَطْفَانِيَّةٌ، وَسَبْأِيَّةٌ، وَعُمَانِيَّةٌ، وَبَنُو حَنِيفَةَ، وَتَغْلِبِيَّةٌ، وَطَيْيِيَّةٌ، وَعَامَرِيَّةٌ، صُغْصَعِيَّةٌ، وَأَوْسِيَّةٌ، وَمُرَيْنِيَّةٌ، وَثَقِيفِيَّةٌ، وَجَذَامِيَّةٌ، وَبَلْجِيَّةٌ، وَعُذْرَةُ، وَهَوَازَنِيَّةٌ، وَالتَّيْمَامَةُ».

ولا يغيَّبَنَّ عن بالك أَنَّ هَذِهِ اللُّغَاتُ كُلُّهَا تَمَثَّلَتْ فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ بِاعْتِبَارِ أَنَّ لُغَةَ قُرَيْشٍ كَانَتْ الْمَتَرَجِّمَةَ لَهَا، وَالْمَهِيْمَةَ عَلَيْهَا، وَالْآخِذَةَ مِنْهَا مَا تَشَاءُ مِمَّا يَخْلُوهَا وَيَرِيقُ فِي ذَوْقِهَا، ثُمَّ يَأْخُذُ الْجَمِيعَ عَنْهَا، حَتَّى صَحَّ أَنْ يُعْتَبَرَ لِسَانُ قُرَيْشٍ هُوَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ الْعَامُّ، وَبِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ فَلَا تَغْفَلُ.

ثانيها - أَنَّ تَوْجِيهَ هَذَا الْمَذْهَبِ بِمَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ أَعْبَاسًا، مِنْهُ مَا هُوَ بِلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَمِنْهُ مَا هُوَ بِلُغَةِ هَذِيلٍ وَهَكَذَا، وَلَا شَكَّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ، لِحِكْمَةِ التَّيْسِيرِ الْمُلْحَظَةِ لِلشَّارِعِ الْحَكِيمِ فِي نَزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَإِنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ يَسْتَلْزِمُ أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْرَأَ إِلَّا الْبَعْضَ الَّذِي نَزَلَ بِلُغَتِهِ، دُونَ الْبَعْضِ الَّذِي نَزَلَ بِلُغَةٍ غَيْرِهِ. وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمُخَالَفٌ لِلِاخْتِلَافِ الَّذِي صَوَّرْتَهُ لَنَا الزَّوَايَاتُ السَّابِقَةُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّ الْمَقْرُوءَ فِيهَا كَانَ وَاحِدًا لِمَحَالَّةِ، كَسُورَةِ الْفِرْقَانِ بَيْنَ عُمَرَوِ هِشَامٍ، وَسُورَةِ مِنْ آلِ حَمٍّ بَيْنَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَصَاحِبِهِ، وَقَدْ صَوَّبَ الرَّسُولُ قِرَاءَةَ كُلِّ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ، وَكِلَاهُمَا قَرِيشِيٌّ.

القول الحادي عشر - أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ: سَبْعُ لُغَاتٍ مِنْ لُغَاتِ قَبَائِلِ مُضَرَ خَاصَّةً، وَأَنَّهَا مُتَفَرِّقَةٌ فِي الْقُرْآنِ، وَأَنَّ تِلْكَ الْقَبَائِلَ السَّبْعُ هِيَ: قُرَيْشٌ، وَكِنَانَةٌ، وَأَسَدٌ، وَهَذِيلٌ، وَتَيْمٌ، وَضَبَّةٌ، وَقَيْسٌ.

وَنَرَدُّ هَذَا بِمَا رَدَدْنَاهُ بِهِ سَابِقُهُ، بَلْ هَذَا أَدْنَى إِلَى الْبَطْلَانِ، لِأَنَّهُ أَخْصَصَ مِمَّا قَبْلَهُ الَّذِي دَحَضْنَاهُ مِنْ جِهَةٍ خُصُوصُهُ، فَكَيْفَ هَذَا؟ تِلْكَ نَاحِيَةٌ، وَثَمَّةُ نَاحِيَةٍ أُخْرَى

وهي: أنَّ في قبائل مضرشواذ ينزّه عنها القرآن الكريم مثل: كَشَكَّشَةٍ قيس، وهي جعل كاف المؤنث شيئاً، فيقولون في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ مريم/٢٤، (قد جعل ربُّس تحتش سريًّا)، ومثل: «تَمْتَمَةٌ» تميم الذين يجعلون السَّين تاء فيقولون في النَّاس: «النَّات»، مع أنَّ هذه لغات لم يُحفظ منها شيءٌ في القرآن الكريم.

القول الثاني عشر إلى الأربعين – إنَّ المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن: سبعة أصناف في القرآن، وأصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف. وفي أسلوب التعبير عنها إلى آراء تكمل بها العدَّة أربعين قولاً:

فمنهم من يقول: إنَّها أمر ونهي، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

ومنهم من يقول: إنَّها محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، واحتجاج. **ومنهم من يقول:** إنَّها محكم ومتشابه، وناسخ ومنسوخ، وخصوص وعموم، وقصص. **ومنهم من يقول:** إنَّها لفظ عامٌ أريد به العام، ولفظ خاصٌ أريد به الخاص، ولفظ عامٌ أريد به الخاص، ولفظ خاصٌ أريد به العام، ولفظ يستغنى بتزيله عن تأويله، ولفظ «لا يعلم» فقهه إلا العلماء، ولفظ «لا يعلم» معناه إلا الراسخون في العلم.

ومنهم من يقول: إنَّها إظهار التَّبويبية، وإثبات الوحدانية، وتعظيم الألوهية، والتَّعبد لله، ومجانبة الإِشراك، والتَّرجيب في الثَّواب، والتَّرهيب من العقاب.

ومنهم من يقول: إنَّها المطلق والمقيّد، والعام والخاص، والنّص، والمؤوّل، والنّاسخ والمنسوخ، والاستثناء وأقسامه.

ومنهم من يقول: إنَّها الحذف والصّلة، والتّقديم والتّأخير، والاستعارة والتّكرار، والكناية، والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفسّر، والظاهر والغريب.

ومنهم من يقول: سوى ذلك كلّّه، غير أنَّها من هذا الطراز أو من طراز ما سبق في الأقوال الأخرى، حتّى أكمل بها بعضهم عدَّة الأقوال أربعين قولاً.

١٠ - زُودُ إجمالية لهذه الأقوال الأخيرة

والكل مردودٌ ردًّا إجماليًّا بما يأتي:

أولاً - أن سياق الأحاديث السابقة لا ينطبق على هذه الأقوال بحال، فإن هذه الأصناف التي عَيَّنوها، لايتأتى الاختلاف فيها بسبب القراءة، والاختلاف الذي نقلته الروايات السابقة تدلّ تلك الروايات نفسها على أنّه ما كان إلا بسبب القراءة، فتعيّن أن يكون مرجعه التلّفظ وكيفية التّطّق، لاتلك الأصناف والأنواع التي سردوها في معرض الآراء. انظر الشّاهد الثامن من شواهدنا الماضية إن شئت^١.

ثانيًا - أنّه لا يوجد لهم سند صحيح يدلّ على حصر الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن فيما بينوه. وما يكون لنا أن نقبل رأيًا غير مدلّل ولا مؤيّد بحجة.

ثالثًا - أنّ التوسعة الملحوظة للشارع التّرحيم في نزول القرآن على الأحرف السبعة لاتتحقّق فيما ذكروه من تلك الأصناف والأنواع.

رابعًا - أنّ بعض تلك الآراء نلاحظ عليها أنّها زادت على السبعة فيما ذكرته من الأصناف والأنواع، فإنّما أن تكون أخطأت في العَدِّ من أول الأمر، وإمّا أن تكون متأثرة بفكرة أنّ لفظ السبعة كنايةً لاحقيقة، وقد علمت فيما سبق ما فيه من خطأ أيضًا، راجع الشّاهد الثاني من شواهدنا الآتفة إن أردت^٢.

خامسًا - أنّ أكثر ما ذكروه في تلك الآراء والأصناف، يتداخل بعضه في بعض، ويشبه بعضه بعضًا، فمن المتعسر اعتبارها أقوالًا مستقلة.

نقل السيوطي عن الشّرف المرسي أنّه قال: «هذه الوجوه أكثرها متداخلة ولا أدري مستندها... [وذكر كما تقدّم عنه].

١ - راجع: باب اختلاف القراءات في المجلّد الثامن من هذا الكتاب (م).

٢ - راجع: نفس المصدر.

١١ - علاج الشبهات الواردة على أصل الموضوع

أعداء الإسلام في كثرة ونشاط ويقظة، وبين المسلمين جهلة يؤذون الإسلام والأمة بأشدّ مما يؤذيه أعداؤه على حدّ قول القائل:

لايبلغُ الأعداء من جاهل ما يبلغُ الجاهل من نفسه

وقد نرى ونسمع اتهامات وشبهات، مَرّة من هنا ومَرّة من هناك، فمن واجب الأمانة في أعناقنا أن نبديد ظلمات هذه الشبهات والتهمم، بما بين أيدينا من أنوار العلم وأسلحة الحجج، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ الأحزاب/٤.

الشبهة الأولى - يقولون: إن أحاديث «نزل القرآن على سبعة أحرف» تثبت الاختلاف في القرآن، مع أن القرآن نفسه يرفع الاختلاف عن نفسه، إذ يقول: ﴿أَفَلَا يَعْدَوْنَ لَئِذَا قِيلَ لَهُمْ اقْرَأُوا وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء/٨٢، وذلك تناقض، ولاندري أيهما يكون الصادق.

والجواب: أن الاختلاف الذي تثبته تلك الأحاديث غير الاختلاف الذي ينفيه القرآن. وهذا كافٍ في دفع التناقض، فكلاهما صادق، وبيان ذلك؛ أن الأحاديث الشريفة تثبت الاختلاف بمعنى التنوع في طرق أداء القرآن والتطرق بالفاظه في دائرة محدودة لا تغدو سبعة أحرف، وبشرط التلقي فيها كلها عن النبي ﷺ.

أما القرآن فينبغي الاختلاف بمعنى التناقض والتدافع بين معاني القرآن وتعاليمه، مع ثبوت التنوع في وجوه التلقظ والأداء السابق.

ومعنى ذلك أن نزول القرآن على سبعة أحرف لا يلزم منه تناقض ولا تخاذل ولا تضاد ولا تدافع بين مدلولات القرآن ومعانيه وتعاليمه ومرامييه، بعضها مع بعض، بل القرآن كله سلسلة واحدة، متصلة الحلقات، محكمة السور والآيات، متآخدة المبادئ والغايات، مهما تعددت طرق قراءته، ومهما تنوعت فنون أدائه.

وللمحقق ابن الجزريّ كلام نفيس يتصل بهذا الموضوع ننقل إليك شيئاً منه

بقليل من التَّصَرَّف، إذ يقول: قد تدبَّرنا اختلاف القراءات، فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال... [وذكر كما تقدَّم عنه في باب اختلاف القراءات].

الشَّبهة الثَّانية - يقولون: إنَّ هذا الاختلاف في القراءات يوقع في شكٍّ وريبٍ من القرآن، خصوصًا إذا لاحظنا في بعض الروايات معنى تخيير الشَّخص أن يأتي من عنده باللفظ وما يردفه؛ أو باللفظ وما لا يضافه في المعنى، كحديث أبي بَكْرَةَ، وفيه: «كلَّها شافٍ كافٍ، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعدابٍ، نحو قولك: تعال، وأقبل، وهلمَّ، واذهب، وأسرع، وعجِّل».

جاء بهذا اللفظ من رواية أحمد بإسناد جيد، ومثله حديث أبي بن كعب، وأكثر من ذلك ما جاء في فضائل أبي عُبيد: «أنَّ عبد الله بن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْأَيْمِ﴾ الدَّخَانُ/٤٣ - ٤٤، فقال الرجل: (طعام اليتيم) فردَّها عليه، فلم يستقم بها لسانه، فقال: أُنستطيع أن تقول: (طعام الفاجر)؟ قال: نعم، قال: فافعل».

والجواب: أنَّ اختلاف القراءات لا يوقع في شكٍّ ولا ريبٍ ما دام الكلُّ نازلًا من عند الله، وأمَّا هذه الروايات التي اعتمدت عليها الشَّبهة؛ فلانسلم أنَّه يفهم منها معنى تخيير الشَّخص أن يأتي من تلقاء نفسه باللفظ وما يردفه، أو باللفظ وما لا يضافه في المعنى، حتَّى يوقع ذلك في ريبٍ من هذا التنزيل، بل قصارى ما تدلُّ عليه هذه الروايات أنَّ الله تعالى وسَّع على عباده - خصوصًا في مبدأ عهدهم بالوحي - أن يقرأوا القرآن بما تليَّن به ألسنتهم، وكان من جملة هذه التَّوسعة القراءة بمتراذفات من اللفظ الواحد، للمعنى الواحد مع ملاحظة أنَّ الجميع نازل من عند الله، نزل به الرُّوح الأمين على قلب محمَّد ﷺ، وقرأه الرُّسول على النَّاس على مُكث، وسمعوه منه، ثمَّ نسخ الله ما شاء أن ينسخ بعد ذلك، وأبقى ما أبقي، لحكمة سامية تستقبلك في مبحث النَّسخ.

يدلُّ على أنَّ الجميع نازل من عند الله تعالى قوله ﷺ: لكلِّ من المتنازعين

المختلفين في القراءة من أصحابه: «هكذا أنزلت»، وقول كل من المختلفين لصاحبه: أقرأنيها رسول الله ﷺ، وقول الله تعالى لرسوله جواباً لمن سألته تبديل القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي. إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنْ أَحَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي...﴾ يونس/١٥، وليس بعد كلام الله ورسوله كلام.

وكذلك أجمعت الأمة على أنه لا مدخل لبشر في نظم هذا القرآن لامن ناحية أسلوبه، ولامن ناحية ألفاظه، بل ولامن ناحية قانون أدائه، فمن يخرج على هذا الإجماع، ويتبع غير سبيل المؤمنين، يؤله الله ما تولى، ويصله جهنم وساءت مصيراً... [إلى أن قال:]

الشبهة الثالثة - يقولون: إن نزول القرآن على سبعة أحرف ينافي ما هو مقرّر من أن القرآن نزل بلغة قُريش وحدها، ثم إنه يؤدي إلى ضياع الوحدة التي يجب أن تسود الأمة الواحدة بسبب اجتماعها على لسان واحد.

والجواب: أنه لا منافاة ولا ضياع للوحدة، فإن الوجوه السبعة التي نزل بها القرآن الكريم واقعة كلّها في لغة قُريش. ذلك أن قُريشاً كانوا قبل مهبط الوحي والتنزيل، قد داوروا بينهم لغات العرب جميعاً وتداولوها وأخذوا ما استملحوه من هؤلاء وهؤلاء في الأسواق العربية ومواسمها، ووقائعها وحجّتها وعُمرتها، ثم استعملوه وأذاعوه بعد أن هدّبوه وصقلوه، وبهذا كانت لغة قُريش مجمع لغات مختارة منتقاة من بين لغات القبائل كافة، وكان هذا سبباً من أسباب انتهاء الزعامة إليهم، واجتماع أوزاع العرب عليهم...

ولو نزل القرآن بغير لغة قُريش هذه لكان مشار مشاحنات وعصبيات، ولذهب أهل كل قبيلة بلغتهم، ولعلا بعضهم على بعض، ولما اجتمع عليه العرب أبداً، بل لو نزل القرآن بغير لغة قُريش، لراجت شبهتهم وافترأؤهم عليه أنه سحر وكهانة وما إليها، نظراً إلى أنه قد دخل عليهم من غير بابهم، فلا يستطيعون القضاء فيه، ولا إدراك الفوارق البعيدة بينه وبين الحديث النبوي، ممّا يجعلهم يذوقون الإعجاز ويلمسونه، كما تذوقوه بوضوح حين نزل بلسانهم، ﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ يوسف/١٠٠.

الشبهة الرابعة - يقولون: إنه لامعنى للأحرف السبعة التي نزل بها القرآن إلا تلك القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء .
والجواب: أن هذه شبهة تعرض كثيرًا للعامة ومن في حكمهم ممن لم يأخذوا من علوم القرآن والحديث بحظٍ ولا نصيبٍ، فإن ذلك المعنى الذي زعموه غير صحيح من وجهين :

أحدهما - أن الأحرف التي نزل بها القرآن أعم من تلك القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة القراء عمومًا مطلقًا، وأن هذه القراءات أخص من تلك الأحرف السبعة النازلة خصوصًا مطلقًا، ذلك لأن الوجوه التي أنزل الله عليها كتابه، تنتظم كل وجه قرأ به النبي ﷺ وأقرأه أصحابه، وذلك ينتظم القراءات السبع المنسوبة إلى هؤلاء الأئمة السبعة القراء، كما ينتظم ما فوقها إلى العشرة وما بعد العشرة، وما كان قرآنًا ثم نسخ ولم يصل إلى هؤلاء القراء جميعًا، ولهذا نصوا في المذهب المختار على أنه يشمل كل وجوه القراءات صحيحها وشاذها ومنكرها كما سبق.

ثانيهما - أن السبعة لم يكونوا قد خلقوا ولا وجدوا حين نطق الرسول ﷺ بهذا الحديث الشريف ، ومحال أن يفرض الرسول على نفسه وعلى أصحابه ألا يقرأوا بهذه الأحرف السبعة النازلة، إلا إذا علموا أن هؤلاء القراء السبعة قد اختاروا القراءة بها، على حين أن بين العهدين بضعة قرون، وعلى حين أن هؤلاء القراء وسواهم إنما أخذوا عن النبي ﷺ من طريق أصحابه ومن أخذ عنهم إلى أن وصلوا إليهم، فهذه الشبهة تستلزم الدور الباطل، فهي باطلة.

وتستلزم أيضًا أن يبقى قول الرسول ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف» عارياً عن الفائدة، غير نافذ الأثر حتى يولد القراء السبعة المعروفون وتؤخذ القراءة عنهم، وذلك باطل أيضًا، يكذبه الواقع من قراءة النبي ﷺ وقراءة أصحابه وتابعيه بالأحرف السبعة من قبل أن يولد القراء السبعة المعروفون.

قال المحقق ابن الجزري: «فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة

المشهورين، أوسبعة غيرهم من القراء الذين وُلِدُوا بعد التابعين، لأدى ذلك إلى أن يكون الخبر عارياً عن الفائدة إلى أن يولد هؤلاء السبعة، فتؤخذ عنهم القراءة، وأدى أيضاً إلى أنه لا يجوز لأحدٍ من الصحابة أن يقرأ إلا بما يعلم أن هؤلاء السبعة من القراء إذا وُلِدُوا وتعلّموا اختاروا القراءة به، وهذا باطل، إذ طريق أخذ القراءة أن تؤخذ عن إمامٍ ثقة لفظاً عن لفظٍ، إماماً عن إمام، إلى أن يتصل بالنبي ﷺ.

(١ : ١٣٠ - ١٨٥)

الفصل الخمسون

نصّ الشعرائي (م : ١٣٩٠) في مقدّمة «تفسير منهج الصادقين»^١

حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف»

ذهب الظنّ بالبعض إلى أنّ قول الرسول ﷺ : «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف»، يعني: القراءات السبع المشهورة. إلّا أنّ هذا التأويل لا يمكن أن يكون صحيحاً بوجه، إذ من الممكن أن تكون هذه السبع تعداداً لموضوعات القرآن المختلفة كالأمور والتهبي والقصاص والأحكام، كما ورد في «المجمع» وسائر التفاسير.

ولو افترضنا أنّ المقصود هو: القراءات اللفظيّة، فلا بدّ أن نحمل ذلك على القراءات التي كانت سائدة في زمن الرسول ﷺ، كقراءة أبيّ وزيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود.

إضافة إلى هذا؛ فإنّ القراءات المتداولة في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة كانت كثيرة وأكثر من سبع، ولم يلعن أحد من القراء ولم يُطرد ولم يتبرأ أحد منهم، إذ إنّ قراءتهم كانت متواترة في عهدهم، ولا نعتد نحن اليوم على هذه القراءات، لأنّها غير متواترة في عصرنا، ولانعبأ برواية الآحاد.

ولا بدّ أن نقول: إنّ أكثر علماء الحديث لم يحملوا هذا الحديث على القراءات السبع، إلّا أنّ تطابق هذين العديدين (في الحديث وفي القراءات المتواترة) أوجدت هذا الالتباس.

من هنا نفهم أنّ اعتماد الأُمة على القراء السبعة لم يكن بدافع الحديث النبويّ المذكور، بل لتواتر قراءاتهم في زماننا هذا، ولو كنّا في العصر الأوّل حيث كانت كلّ القراءات حينئذٍ متواترة، فإنّنا نستطيع إذ ذاك أن نقرأ بكلّ هذه القراءات، مع أنّ الحديث من أخبار الآحاد، وليست له في القرآن حجّة.

(١: ١٢ - ١٣)

الفصل الحادي والخمسون

نص ابن عاشور (م: ١٣٩٣) في «التحرير والتنوير»

[أقوال العلماء في معنى «سبعة أحرف»]

وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة ، لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً ، فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن . وهذا يبين لنا أن اختلاف القراءات قد ثبت عن النبي ﷺ كما ورد في حديث عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم ... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢، ثم قال:] وفي الحديث إشكال ، وللعلماء في معناه أقوال ، يرجع إلى اعتبارين : أحدهما اعتبار الحديث منسوخاً ، والآخر اعتباره محكماً .

فأما الذين اعتبروا الحديث منسوخاً - وهو رأي جماعة ، منهم : أبو بكر الباقلاني وابن عبد البر وأبو بكر بن العربي والطبري والظحاوي ، وينسب إلى ابن عيينة وابن وهب - قالوا : كان ذلك رخصة في صدر الإسلام ، أباح الله للعرب أن يقرأوا القرآن بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها ، ثم نسخ ذلك بحمل الناس على لغة قريش ، لأنها التي بها نزل القرآن وزال العذر ، لكثرة الحفظ وتيسير الكتابة .

وقال ابن العربي : دامت الرخصة مدة حياة النبي ﷺ ، وظاهر كلامه ؛ أن ذلك نسخ بعد وفاة رسول الله ﷺ ، فإنما نسخ بإجماع الصحابة ، أو بوصاية من النبي ﷺ ، واستدلوا على ذلك بقول عمر : «إن القرآن نزل بلسان قريش» وبنهيه عبد الله بن

مسعود أن يقرأ: (فَقَوْلُ عَنْهُمْ عَثَى جَيْنِ) الصّافات / ١٧٨، وهي لغة هذيل في «حتى». ويقول عثمان لكتاب المصاحف: «إذا اختلفتم في حرف، فاكتبوه بلغة قريش فإنما نزل بلسانهم»، يريد: أن لسان قريش هو الغالب على القرآن، أو أراد: أنه نزل بما نطقوا به من لغتهم، وما غلب على لغتهم من لغات القبائل، إذ كان عكاظ بأرض قريش، وكانت مكة مهبط القبائل كلها.

ولهم في تحديد معنى الرخصة بسبعة أحرف ثلاثة أقوال:

[القول] الأول - ن المراد بالأحرف: الكلمات المترادفة للمعنى الواحد، أي أنزل بتخيير قارئه أن يقرأه باللفظ الذي يحضره من المرادفات تسهياً عليهم حتى يحيطوا بالمعنى، وعلى هذا الجواب، فقيل: المراد بالسبعة: حقيقة العدد، وهو قول الجمهور، فيكون تحديداً للرخصة بأن لا يتجاوز سبعة مرادفات، أو سبع لهجات، أي من سبع لغات، إذ لا يستقيم غير ذلك، لأنه لا يتأتى في كلمة من القرآن أن يكون لها ستة مرادفات أصلاً، ولا في كلمة أن يكون فيها سبع لهجات، إلا كلمات قليلة، مثل: ﴿أَبِ﴾ [الإسراء/ ٢٣]، و﴿جَبْرِيلَ﴾ [البقرة/ ٩٨]، و﴿أَزْجِهَ﴾ [الأعراف/ ١١١].

وقد اختلفوا في تعيين اللغات السبع، فقال أبو عبيدة وابن عطية وأبو حاتم والباقلاني: هي من عموم لغات العرب، وهم: قريش، وهذيل، وتيمم الرّباب ... [وذكر كما تقدّم عن أبي عبيد].

قال أبو عمرو بن العلاء: أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم، وهم بنو دارم. وبعضهم يعدّ خزاعة وي طرح تميمًا.

وقال أبو علي الأهوازي، وابن عبد البر، وابن قتيبة: هي لغات قبائل من مضر وهم: قريش، وهذيل، وكنانة، وقيس، وضبة، وتيمم الرّباب، وأسد بن خزيمه، وكلها من مضر.

القول الثاني - لجماعة، منهم عياض: أنَّ العدد غير مراد به حقيقته، بل هو كناية عن التعدد والتوسع، وكذلك المرادفات، ولو من لغة واحدة كقوله: ﴿كَأَلْهِنِ الْمُتْفُوشِ﴾، القارة ٥/ . وقرأ ابن مسعود: (كالصوف المنفوش) ... [وذكر كما تقدم عن الزركشي وغيره، ثم قال:]

القول الثالث - إنَّ المراد التوسعة في نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ النساء / ١٤٨ ، أن يقرأ: (عليماً حكيمًا)، ما لم يخرج عن المناسبة، كذكره عقب آية عذاب أن يقول: (وكان الله غفوراً رحيمًا) أو عكسه. وإلى هذا ذهب ابن عبد البر. وأما الذين اعتبروا الحديث محكمًا غير منسوخ فقد ذهبوا في تأويله مذاهب، فقال جماعة، منهم البيهقي وأبو الفضل الرازي: أنَّ المراد من الأحرف: أنواع أغراض القرآن، كالأمور والنهي والحلال والحرام، أو أنواع كلامه، كالخبر والإنشاء، والحقيقة والمجاز، أو أنواع دلالاته، كالعموم والخصوص والظاهر والمؤول.

ولا يخفى أنَّ كلَّ ذلك لا يناسب سياق الحديث على اختلاف رواياته من قصد التوسعة والرخصة، وقد تكلف هؤلاء حصر ما زعموه من الأغراض ونحوها في سبعة، فذكروا كلامًا لا يسلم من التقص.

وذهب جماعة؛ منهم: أبو عبيد وتغلب والأزهري وعزي لابن عباس: أنَّ المراد: أنه أنزل مشتملًا على سبع لغات من لغات العرب مبثوثة في آيات القرآن، لكن لأعلى تخيير القارئ، وذهبوا في تعيينها إلى نحو ما ذهب إليه القائلون بالنسخ، إلا أنَّ الخلاف بين الفريقين في أنَّ الأولين ذهبوا إلى تخيير القارئ في الكلمة الواحدة، وهؤلاء أرادوا أنَّ القرآن مبثوثة فيه كلمات من تلك اللغات، لكن على وجه التعيين لا على وجه التخيير.

وهذا كما قال أبوهريرة: ما سمعت السكينة إلا في قوله تعالى: ﴿وَأُتِيَ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِكِتَابٍ﴾ يوسف / ٣١، ما كنا نقول إلا المذنية، وفي البخاري: إلا من النبي في

قصة حكم سليمان بين المرأتين من قول سليمان: «إيتوني بالسكين أقطعه بينكما». وهذا الجواب لا يلاقي مساق الحديث من التوسعة، ولا يستقيم من جهة العدد، لأن المحققين ذكروا أن في القرآن كلمات كثيرة من لغات قبائل العرب، وأنها السيوطي نقلاً عن أبي بكر الواسطي إلى خمسين لغة.

وذهب جماعة: أن المراد من الأحرّف: لهجات العرب في كيفيات النطق، كالفتح والإمالة، والمد والقصر، والهمز والتخفيف، على معنى أن ذلك رخصة للعرب مع المحافظة على كلمات القرآن، وهذا أحسن الأجوبة لمن تقدّمنا، وهنا لك أجوبة أخرى ضعيفة لا ينبغي للعالم التعرّيج عليها، وقد أنهى بعضهم جملة الأجوبة إلى خمسة وثلاثين جواباً.

وعندي أنه إن كان حديث عمرو هشام بن حكيم قد حسن إفصاح راويه عن مقصد عمر فيما حدث به، بأن لا يكون مروياً بالمعنى مع إخلال بالمقصود أنه يحتمل أن يرجع إلى ترتيب آي السور، بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير الترتيب الذي قرأ به عمر، فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سور القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السورة، وقد ذكر الباقلاني احتمال أن يكون ترتيب السور من اجتهاد الصحابة كما يأتي في المقدمة الثامنة. فعلى رأينا هذا تكون هذه رخصة.

ثم لم يزل الناس يتوخّون بقراءتهم موافقة قراءة رسول الله ﷺ حتى كان ترتيب المصحف في زمن أبي بكر على نحو العرضة الأخيرة التي عرضها رسول الله ﷺ، فأجمع الصحابة في عهد أبي بكر على ذلك، لعلمهم بزوال موجب الرخصة.

ومن الناس من يظنّ المراد بالتسبع في الحديث ما يطابق القراءات السبع التي اشتهرت بين أهل فنّ القراءات، وذلك غلط ولم يقله أحد من أهل العلم، وأجمع العلماء على خلافه كما قال أبوشامة: فإنّ انحصار القراءات في سبع لم يدلّ عليه دليل، ولكنّه أمر حصل، إمّا بدون قصد، أو بقصد التّيمّن بعدد السبعة، أو بقصد إيهام

أن هذه السبعة هي المرادة من الحديث تنويهاً بشأنها بين العامة.

ونقل السيوطي عن أبي العباس ابن عمارة أنه قال: لقد فعل جاعل عدد القراءات سبعا مالا ينبغي، وأشكل به الأمر على العامة، إذ أوهمهم أن هذه السبعة هي المرادة في الحديث، وليت جامعها نقص عن السبعة أو زاد عليها.

قال السيوطي: وقد صنف ابن جبير المكي - وهو قبل ابن مجاهد - كتاباً في القراءات، فاقصر على خمسة أثمة من كل مصراعاً، وإنما اقتصر على ذلك، لأن المصاحف التي أرسلها عثمان إلى الأمصار، كانت إلى خمسة أمصار.

قال ابن العربي في «العواصم»: أول من جمع القراءات في سبع ابن مجاهد، غير أنه عدّ قراءة يعقوب سابقاً، ثم عوضها بقراءة الكسائي، قال السيوطي: وذلك على رأس الثلاثمائة. وقد اتفق الأئمة على أن قراءة يعقوب من القراءات الصحيحة مثل بقية السبعة، وكذلك قراءة أبي جعفر وشيبة، وإذا قد كان الاختلاف بين القراء سابقاً على تدوين المصحف الإمام في زمن عثمان، وكان هو الداعي لجمع المسلمين على مصحف، تعين أن الاختلاف لم يكن ناشئاً عن الاجتهاد في قراءة ألفاظ المصحف فيما عدا اللهجات.

وأما صحة السند الذي ثروى به القراءة لتكون مقبولة فهو شرط لا محيد عنه، إذ قد تكون القراءة موافقة لرسم المصحف وموافقة لوجوه العربية، لكنها لا تكون مروية بسند صحيح، كما ذكر في «المزهر» أن حماد بن الزبرقان قرأ: ﴿إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ التوبة/ ١١٤ بالباء الموحدة، وإنما هي «إياه» بتحتية، وقرأ: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ﴾ ص/ ٢، بغين معجمة وراء مهملة، وإنما هي «عِزَّة» بعين مهملة وزاي، وقرأ: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ عبس/ ٣٧، بعين مهملة، وإنما هي «يغنيه» بغين معجمة، ذلك أنه لم يقرأ القرآن على أحد، وإنما حفظه من المصحف.

الفصل الثاني والخمسون

نص الكُزدي (م: ١٤٠٠) في «تاريخ القرآن الكريم...»

في نزول القرآن على سبعة أحرف

[ثم ذكر رواية البخاري ومسلم وقول ابن حجر كما تقدم عنهم، وقال:]

وهناك روايات كثيرة في نزول القرآن على سبعة أحرف اكتفينا بما ذكر، لأن سرد جميعها موجب للتطويل، فاختلاف هذه الأحرف إنما هو اختلاف ألفاظ وتلاوة، لا اختلاف معاني موجبة لاختلاف أحكامه.

مثال ذلك: ما رواه ابن فارس بسنده عن هاني، قال: كنت عند عثمان رضي الله عنه وهم يعرضون المصاحف، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها: (لَمْ يَسْئَلْ) و(فَأَمَلِ الْكَافِرِينَ) و(لَا تَبْدِيلَ لِلْخَلْقِ) قال: فدعا بالدواة فحذف إحدى اللامين وكتب: ﴿لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ ومحا فأمل وكتب: ﴿فَقَهْلٍ﴾ وكتب: ﴿لَمْ يَسْئَلْ﴾ ألحق فيها هاء، والقراءة في المصاحف على هذا الإصلاح.

ولقد ذهب العلماء في المراد بهذه الأحرف السبعة إلى نحو أربعين قولاً، ذكرها الإمام السيوطي في كتابه: «الإتقان في علوم القرآن» نذكر ملخص ذلك وهو المختار منها: أن المراد: سبع لغات كما صححه البيهقي في «الشُّعَب» واختلفوا في تعيينها فقال أبو عبيدة: قُرَيْشٌ وهَذِيلٌ وثَقِيفٌ وهَوَازِنٌ وَكِنَانَةٌ وَتَيْمٌ وَالْيَمَنُ، وقيل غير ذلك، وجاء عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: نزل القرآن على سبع لغات، منها: خمس بلغة

العُجْز من هوا زن، ويقال لهم: علياء هوازن ... [ثم ذكر قول أبي عُبَيْد وأبي شامة وابن قُتَيْبَةَ وابنِ المَجْزِي كما تقدّم عنهم، وقال:]

وقد حمل ابن قُتَيْبَةَ وغيره العدد المذكور في حديث: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» على الوجوه الَّتِي يَقَعُ بِهَا التَّغَايُرُ فِي سَبْعَةِ أَشْيَاءَ، ذَكَرَهَا مَفْصَلًا ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» عَلَى شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَراجِعْهُ إِنْ شِئْتَ ، فَإِنَّا لَمْ نَنْقُلْهَا مِنْهُ خَوْفَ التَّطْوِيلِ، وَقَدْ اسْتَوْفَى ابْنُ حَجَرٍ ﷺ شَرْحَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» يَنْبَغِي مَطَالَعَتَهُ ، فَإِنَّهُ مَبْحَثٌ مَهْمٌ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَدِيثُ مُتَشَابِهًا يَفُوضُ مَعْنَاهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ :

الأوّل - كثرة اختلاف العلماء في معناه حتّى بلغ نحو أربعين قولاً.

الثاني - ورود أحاديث كثيرة في هذا المعنى بعبارات مختلفة:

منها: قوله ﷺ: أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَراجِعْتَهُ ... قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا جَبْرِيلُ إِنِّي نُبِئْتُ ... [وذكر كما تقدّم عن الطبري رقم ١٦ والعاصمي رقم ٣، وقال:] **ومنها:** «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ»، رواه الطبراني.

ومنها: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَمَنْ قَرَأَ عَلَى حَرْفٍ مِنْهَا، فَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى غَيْرِهِ رَغْبَةً عَنْهُ»، رواه الطبراني.

ومنها: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى عَشْرَةِ أَحْرَفٍ بِشِيرٍ وَنَذِيرٍ، وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، وَعِظَةٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَمِثْلٌ وَمَحْكَمٌ، وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ»، رواه السجزي في «الإبانة».

ومنها: «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ»، رواه أحمد وغيره .

ومنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ أَضَاءِ بَنِي غِفَارٍ ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨، ثم قال:]

فإذا أمعنت النظر في هذه الأحاديث، ظهرت لك منها جملة معانٍ، فتأمل جيداً. والحقيقة التي لا تنكر أنها لولا عثمان جمع الأمة على مصحف واحد وعلى حرفٍ واحدٍ، لذهب المسلمون اليوم في القرآن الكريم كل مذهب، ولاختلفت القراءات لديهم كل الاختلاف، ولوجد أعداء الدين مسلماً سهلاً لإيقاع الشك والدسيسة في قلوب ضعاف المسلمين وجهاً لهم...

ولننقل هنا نص ما ذكره الإمام محمد بن جرير الطبري المولود سنة أربع أو خمس وعشرين ومائتين في «تفسيره» بعد أن بين وجهة حمل عثمان الناس على مصحفه وهو:

فإن قال بعض من ضعفت معرفته: وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله ﷺ وأمرهم بقرائتها؟

قيل: إن أمرهم بذلك، لم يكن أمراً إيجاباً وفرض، وإنما كان أمراً إباحة ورخصة إلخ. ويسأل بعضهم: لم لم تكن الأحرف الستة موجودة وقد أنزلت من عند الله تعالى على نبيه ﷺ وهو أقرأها أصحابه؟ فإن نسخت فرفعت فما الدليل عليه؟ وإن نسيها الأمة وتركها، فذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه.

فأجاب الإمام ابن جرير الطبري على هذه الأسئلة بقوله: «لم تنسخ الأحرف الستة فترفع ولاضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها... [وذكر كما تقدم عنه، ثم ذكر قول أبي شامة وقول ابن أبي هشام كما تقدم عن ابن حجر]. (٨١ - ٩١)

الفصل الثالث والخمسون

نصّ عزّة دروزة (م: ١٤٠٠) في «التفسير الحديث»

[الأقوال حول حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف»]

ولعلّ ممّا يتّصل بهذا الباب ما أدير من الأقوال حول أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، فقد ورد عدّة أحاديث في ذلك:

منها: أنّ عثمان بن عفّان وقف على المنبر، فقال: أذكر الله رجلاً سمع النبي ... وذكر كما تقدّم عن ابن الجزري [.

ومنها: حديث نبويّ رواه النسائي: أنّ جبريل وميكائيل ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٦] .

ومنها: عن أبيّ، عن النبيّ، قال: أرسل إليّ ربّي أن أقرأ القرآن على حرفٍ .. [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦] .

ومنها: حديث آخر عن أبيّ، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل فقال: يا جبريل إنّني بُعثت ... [وذكر كما تقدّم عن العاصميّ] .

ومنها: حديث ابن مسعود أنّ النبيّ ﷺ قال: إنّ الكتاب الأوّل ينزل من باب واحدٍ على حرفٍ واحدٍ ... [وذكر كما تقدّم عن الباقلانيّ ذيل عنوان: «معنى السبعة الأحرف»] .

ومنها: حديث جاء في «الموطأ»: قال عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢ ومسلم رقم ١، ثمّ قال:]

فمع أنّ هذه الأحاديث المروية ومدادها وظروفها بوجه الإجمال باستثناء حديث ابن مسعود الذي يتحمّل نصّه التوقّف والنظر أكثر من غيره، لأنّه لا يتّسق مع سائر الأحاديث الواردة، وفيه تقسيم وتصنيف علميين يشبهان تقسيم العلماء المتأخّرين عن عهد النّبّي كثيرًا، تلهم أنّها في صدد التيسير والتسهيل في قراءة القرآن نطقًا وأداءً، وعدم الإخراج والإعنات في ذلك، وهذا ممّا قرّره غير واحد من العلماء.

فإنّ البحث حولها اتّسع حتّى خرج عن هذا النطاق ودخل في نطاق، آخر يتّصل بما ذكرناه من التّخمينات حول أسرار القرآن ومكوناته وشموله. ولقد عدّ صاحب «الإتقان» خمسة وثلاثين قولاً في هذه الأحاديث، أقلّها متّصل بتسهيل القراءة، وأكثرها من قبل تلك التّخمينات كما ترى في هذه السلسلة:

١ - سبعة أوجه للقراءة .

٢ - سبعة أوجه يقع فيها تغاير في فتح ورفع وكسر وتقديم وتأخير وتخفيف وتشديد وإدغام.

٣ - سبعة أنواع من الآيات: آية في صفات الله، وآية تفسيرها في آية أخرى، وآية بيانها في السّنة الصحيحة، وآية في قصّة الأنبياء والرّسل، وآية في خلق الأشياء وآية في وصف الجنّة، وآية في وصف النّار.

٤ - سبع جهات من صفات الله .

٥ - سبعة أنواع أخرى من الآيات: آية في وصف الصّانع، وآية في إثبات الوجدانيّة له، وآية في إثبات صفاته، وآية في إثبات رسله، وآية في إثبات كتبه، وآية في إثبات الإسلام، وآية في إثبات الكفر.

٦ - سبع قراءات لسبعة من الصّحابة، وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وابن مسعود وابن عباس وأبيّ بن كعب .

٧ - ظهرو بطن، وفرض وندب، وخصوص وعموم، وأمثال .

٨ - تصريح ومصادر، وعروض وغريب وسجع، ولغات مختلفة، كلّها في واحد.

٩ - سبعة ألفاظ: عامّ أريد به الخاصّ... [وذكر كما تقدّم عن السيوطي، رقم ١٨].

- ١٠ - المطلق والمقيد، والعام ... [وذكر كما تقدم عن الزركشي، رقم ١٠].
- ١١ - الحذف والصلة، والتقديم ... [وذكر كما تقدم عن الزركشي، رقم ١١].
- ١٢ - التذكير والتأنيث، والشرط ... [وذكر كما تقدم عن الزركشي، رقم ١٢].
- ١٣ - الزهد والقناعة مع اليقين ... [وذكر كما تقدم عن الزركشي، رقم ١٣].
- ١٤ - أمر ونهي، وبشارة وإنذار، وأخبار وأمثال.
- ١٥ - علم الإنشاء، وعلم الإيجاد . . [وذكر كما تقدم عن السيوطي، رقم ١٦].
- ١٦ - المحكم والمتشابه، والتاسخ والمنسوخ، والخصوص والعموم، والقصص .
- ١٧ - سبع لغات: لغة قريش، ولغة اليمن، ولغة جُزهم، ولغة هوازن، ولغة قضاة، ولغة تميم، ولغة طي.
- ١٨ - سبعة أوجه إعراب للكلمة الواحدة حتى يكون المعنى واحداً، وإن اختلف لفظاً.
- ١٩ - سبعة أحرف هي أمهات الهجاء، وهي الألف والباء والجيم والدال والزاي والسين والعين.
- ٢٠ - أن جبريل كان يكرر كل كلمة سبع مرات على سبعة أوجه.
- ٢١ - تقرير كون القرآن نزل بمعانٍ متسقة، مفهومها مختلف، مسموعها حيث يجوز التغاير، إذا لم تبدل كلمة عذاب بكلمة رحمة. وروى القائلون في معرض تدليلهم على قولهم: إن ابن مسعود كان يقرأ: (أَمِهْلُونَا) مكان ﴿انظُرُونَا﴾ في سورة الحديد/١٣، وأن أنبياء كان يقرأ: (سَعُوا) بدل ﴿مَسُوا﴾ في سورة البقرة/٢٠، وأن ابن مسعود أجاز للقارئ أن يقرأ: (طَعَامُ الْفَاجِرِ) بدل ﴿طَعَامُ الْآثِمِ﴾ في سورة الدخان/٤٤، لأنه لم يكن يحسن النطق بكلمة الأثيم.
- ٢٢ - التسهيل في التقديم والتأخير، مثل: (جاءت سكرة الحق بالموت) بدلاً من ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ في سورة ق/١٩.
- ووضح أن في كل ما ذكرناه في هذا المبحث ثغرات عديدة من شأنها التشويش

على القرآن ومداه وعلى الناظر فيه والزاعب في تفهّمه، وصرف القلب عن روحانيّته وأهدافه الوعظيّة والإرشاديّة والتذكيريّة والتوجيهيّة، والاستغراق في هذه الناحية حتّى تنقلب جمل القرآن وكلماته وحروفه إلى معادلات جبريّة ورياضيّة وكيميائيّة وتنجميّة ومنطقيّة وكلاميّة وجدليّة إلى آخره ممّا يخرجّه عن قدسيّته، ولا يتّسق مع طبيعة توجيهه إلى مختلف طبقات النّاس، وما تقتضيه هذه الطّبيعة من عدم انطوائه على أسرار ورموز وغوامض غيّبت عن فئة دون فئة، واختصّت بها فئة دون فئة، كما لا يتّسق مع نصوص القرآن الصّريحة بأنّه أنزل ليكون موعظةً وهدىً ورحمةً للنّاس كافّة، وبأنّ النّاس جميعهم مدعوّون إلى تفهّمه وتدبره والتزام حدوده الإيجابيّة والسّلبيّة.

وهذا فضلاً عن ما في الأقوال أو كثير منها من التّكلف والتّزيّد والتّجوّز والتّحكّم، وعن ما يبدو في بعضها من آثار الخلافات الحزبيّة والسياسيّة والتّحلّيّة والمذهبيّة من جهة، وعمّا يبدو في بعضها من جهة ثانية من مقاصد الدّس على القرآن والإسلام من بعض النّحل، والفرق الّتي حرصت أن تبثّ في الأذهان أنّ التّكليفات الشرعيّة معاني وأهدافاً مكنونة تخالف ظاهرها، وأنّ تثير في النفوس نحو: القرآن الشّكوك والزّيب، وفضلاً عن ما يبدو من جهة ثالثة من مقاصد التّجزئة على التّبديل والتّغيير في نظم القرآن وكلماته من ناحية ما هناك من روايات الخلافات اللفظيّة والنّظميّة.

ونكاد نجزم أنّ كثيراً من هذه الروايات الكثيرة جدّاً والواردة في مختلف كتب التّفسير والقراءات والمعزّوة إلى الصّحابة، الّتي تدور في نطاق الألفاظ والنّظم تبيّداً وتقدّيماً وتأخيراً وزيادةً ونقصاً ونحواً وصرفاً مدسوس أو محرّف، وأنّه يمتّ إلى هذه المقاصد الخبيثة على اعتبار أنّ صحّة صدور القرآن عن النّبيّ منوطة بوحدة اللفظ والنّظم، وأنّ تشويه هذه الوحدة كفيل بالتّشكيك في صحّة صدور القرآن المتداول عن النّبيّ، مع التّنبيه على أنّنا لا نرى ما يمنع أن يكون بين المندمجين في هذه الروايات والتّخمينات أناس ذوو نيات حسنة، وطويّات سليمة، ومقاصد بريئة.

الفصل الرابع والخمسون

نص العلامة الطباطبائي (م : ١٤٠٢) في «الميزان في تفسير القرآن»

[معنى الحديث سبعة أحرف]

وفي الحديث المروي من طرق الفريقين عن النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» .

أقول: والحديث وإن كان مرويًا باختلاف ما في لفظه ، لكن ، معناه مروي مستفيضًا والزوايات متقاربة معنى ، روتها العامة والخاصة . وقد اختلف في معنى الحديث اختلافًا شديدًا ، ربّما أنهى إلى أربعين قولًا ، والذي يهون الخطب أن في نفس الأخبار تفسيرًا لهذه السبعة الأحرف ، وعليه التأويل .

ففي بعض الأخبار: «نزل القرآن على سبعة أحرف: أمرو زجر ، وترغيب وترهيب ، وجدل ، وقصص ، ومثل» .

وفي بعضها: «زجر وأمر ، حلال وحرام ، محكم ومتشابه ، وأمثال .

وعن عليّ عليه السلام : «أن الله أنزل القرآن على سبعة أقسام ، كل منها كافٍ شافٍ ، وهي: أمرو زجر ، وترغيب وترهيب وجدل ، ومثل وقصص» .

فالمتعين حمل السبعة الأحرف على أقسام الخطاب وأنواع البيان ، وهي سبعة على وحدتها في الدعوة إلى الله وإلى صراطه المستقيم ، ويمكن أن يستفاد من هذه الزواية حصراً أصول المعارف الإلهية في الأمثال ، فإن بقية السبعة لاتلائمها إلا بنوع من العناية على ما لا يخفى .

الفصل الخامس والخمسون

نصّ أبي شُهبة (م : ١٤٠٣) في « المدخل لدراسة القرآن الكريم »

نزول القرآن على سبعة أحرف

هذا المبحث من المباحث التي تناولها العلماء في تأليفهم، بل وأفردوا بعضها بالتأليف. وقد اختلفت فيه آراؤهم وأنظارهم اختلافاً كثيراً، وكثرت فيه الأقوال كثرة ظاهرة، حتّى لقد بلغ بها السيوطي في «الإتقان» نقلاً عن ابن حبان، خمسة وثلاثين قولاً...

ولا تعجب إذا خفي المراد على بعض العلماء، فعّد الحديث مشكلاً، وتوقّف عن بيان المراد منه. وبعضهم جعل حقيقة العدد غير مقصودة، وأنّ المراد التّكثير من غير حصر، وأتى بعضهم بآراء ما أنزل بها من سلطان !

ولكي نصل إلى بيان الحق والصواب، نرى لزماً علينا ذكر الروايات الثابتة في هذا المعنى بشيء من التفصيل، كي تكون لنا نبراً ساهمت في ضوئه لمعرفة المراد.

الحديث متواتر

ويحسّن أن ننبه قبل هذا التفصيل إلى أنّ حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف ورد من رواية جمع كثير من الصحابة، حتّى نصّ الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، على تواتره، فقد رواه من الصحابة: أبي بن كعب، وأنس بن مالك، وحذيفة ابن اليمان ... [وذكر كما تقدّم عن السيوطي، ثمّ ذكر رواية أبو يعلى في مسنده أنّ عثمان قال ... كما تقدّم عنه أيضاً، وقال:]

وهذا يدل على أن الحديث كان معروفاً مشهوراً غاية الشهرة في زمن الصحابة، ولكن هل نقله عنهم في كل طبقة جماعة كثيرون ممن يثبت بهم التواتر؟ هذا ما يحتاج إلى إثبات، وإلا فغاية أمره أنه مشهود.

الروايات الواردة

١ - روى البخاري ومسلم في «صحيحهما» بسندهما عن ابن عباس رضي الله عنهما:
 «أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعت، فلم أزل أستزيده
 ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف». زاد مسلم في روايته: قال ابن شهاب:
 «بلغني أن تلك السبعة الأحرف ... إنما هي في الأمر يكون واحداً لا يخلف في حلال
 ولا حرام»، يريد: أن المعنى واحد، وإن اختلفت الألفاظ.

٢ - وروى البخاري ومسلم في «صحيحهما» بسندهما عن ابن شهاب الزهري
 قال: أخبرني عروة بن الزبير أن المسور بن ... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢].

٣ - وروى مسلم في صحيحه بسنده عن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ كان
 عند أضاة بني غفار... [وذكر كما تقدم عنه رقم ٨].

٤ - وروى مسلم بسنده عن أبي بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل
 رجل يصلي... [وذكر كما تقدم عنه رقم ٦، ثم قال: وقد بين الطبري في روايته:
 أن المقروء كان من سورة «التحل»].

٥ - وروى البخاري في صحيحه بسنده عن عبدالله بن مسعود: «أنه سمع رجلاً
 يقرأ آية، سمع النبي ﷺ قرأ خلفها، فأخذت بيده، فانطلقت به إلى النبي ﷺ فقال:

١ - فتح الباري ٩: ١٩، صحيح مسلم بشرح النووي ٦: ١٠١.

٢ - أضاة - بفتح الهمزة وبضاد معجمة - الماء المستنقع كالغدير، وجمعه: أضا، كحصة وحصا، وإضاء كأكمة وإكام، وكانت موضع من المدينة النبوية ينسب إلى بني غفار، لأنهم تزولوا عنده.

«كلا كما محسن، فافقرا»...

٦ - وروى الترمذي بسنده عن أبي بن كعب، قال: «لقي رسول الله ﷺ ...

[وذكر كما تقدم عن العاصمي]

٧ - وروى أحمد، عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص، عن عمرو: أن رجلاً قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأبى ذلك قرأتكم أصبتم، فلا تماروا فيه»^١.
إسناده حسن.

٨ - وروى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ... [وذكر كما تقدم عن الطبري رقم ٦].

٩ - وروى النسائي، وابن جرير الطبري - واللفظ له - بسندهما عن أبي بن كعب، وفي حديثه: أن النبي ﷺ قال: «إن جبريل وميكائيل ... [وذكر كما تقدم عن الطبري، رقم ٦]^٢.

١٠ - وروى أحمد والطبراني من حديث أبي بكر، قال: يا محمد، اقرأ القرآن على حرف ... [وذكر كما تقدم عن الداني رقم ٨].

قال السيوطي: هذا اللفظ رواية أحمد، وإسناده جيد، وأخرج أحمد والطبراني أيضاً عن ابن مسعود نحوه، وروى الطبراني عن أبي بكر نحوه مقتصرًا على قوله: «هلم، وتعال». وبحسبنا هذا القدر في هذا المقام.

ما يستخلص من الروايات

نستخلص من الروايات السابقة الأصول الآتية:

١ - فتح الباري ٩: ٢١٠.

٢ - الإنفاق ١: ٤٦.

١ - لو نزل القرآن على حرفٍ واحدٍ، لَشَقَّ ذلك على الأمة العربية؛ فقد كانت متعدّدة اللّغات واللّهجات ، وما يتسهّل التّلقّ به على البعض لايسهل على البعض الآخر، وكانت تغلب عليها الأميّة ، فلا عجب أن حرص النبي ﷺ على الاستزادة من الحروف حتّى بلغت سبعة أحرف.

يدلّ على هذا قوله - في حديث أبي - : ثلاث مرّات «أسأل الله معافاته ومغفرته، وأنّ أمّتي لاتطبق ذلك». وقوله في حديث الثّرمذي: «إني بُعثت إلى أمة أميّة...» الحديث .

فكان من رحمة الله بهذه الأمة؛ «أن أنزل القرآن على سبعة أحرف رفعا للحرّج، وتيسيرا لقراءته، وحفظه، وفهمه، وتدبره».

٢ - أنّ هذه التّوسعة إنّما كانت في الألفاظ ، ولم تكن في المعاني والأحكام، وأنّها كانت في المعنى الواحد يقرأ بالألفاظ مختلفة؛ بدليل أنّ النبي ﷺ أقرأ كلّاً من المختلفين على قراءته ، بل واستحسان قراءة كلّ بقوله : «كلا كما محسن» ، «وليقرأ كلّ منكم كما علّم، فإنّه حسن جميل». وغير معقول أن يكون اختلافهم في المعاني والأحكام، ثمّ يوافق النبي ﷺ كلّاً على قراءته ويستحسنها.

٣ - أنّ هذه التّوسعة والإباحة في القراءة بأيّ حرف من الحروف السبعة إنّما كانت في حدود ما نزل به «جبريل» ، وما سمعوه من النبي ﷺ ، وذلك بدليل أنّ كلّاً من المختلفين كان يقول: أقرأنيها رسول الله، وأنّ النبي ﷺ كان يعقّب على قراءة كلّ من المختلفين بقوله: «هكذا أنزلت» كما في حديث «عُمر وهشام» وما يفيد لفظه الإنزال الذي جاءت به جميع روايات الحديث. وليس ذلك إلّا التّوقيف بالسّماع من الرّسول، وسماع الرّسول من جبريل.

ولايتوهّم متوهّم أنّ التّوسعة إنّما كانت باتّباع الهوى والتّشهيّ ؛ فذلك ما لايليق أن يفهمه مسلم، فضلاً عن عاقل؟ إذ الروايات الواردة تردّه وتبطله؛ ولوكان لكلّ أحد أن يقرأ بما يتسهّل له من غير تلقّي وسماع من النبي ﷺ، وأنّ يبدل ذلك من

تلقاء نفسه لذهب إعجاز القرآن، وكان عرضة أن يبدله كل من أراد حتى يصير غير الذي نزل من عند الله، ولما تحقق وعد الله سبحانه بحفظه في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَحْرُفُهُنَّ﴾ **الَّذِينَ لَا يَزِيدُونَ** **الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴿ واللوازم كلها باطلة؛ فبطل ما أذى إليها، وثبت نقيضه، وهو أن التوسعة كانت في حدود ما أنزل الله.

وكيف يتفق هذا الوهم الباطل، وقول الحق تبارك وتعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَ نَارٍ إِتَتْ بِغُرَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ أَفَلَا يَبْذُلُونَ لِي مَا يَكُونُ لِي أَن أُبَدَّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ... - إلى أن قال: - مِنْ قَبْلِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ يونس/١٥ - ١٦؟

٤ - أن الأمة كانت مخيرة في القراءة بأي حرفٍ منها من غير الزام بواحد منها. وأن من قرأ بأي حرفٍ منها فقد أصاب، بدليل قوله: ﷺ في حديث عمر: «فأقرأوا ما تيسر منه». وقول جبريل عليه السلام في حديث المراجعة: «فأيما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا». وأيضاً فالتبني ﷺ قد أقر كلاً من المختلفين على قراءته، ولم يرجح قراءة واحد على الآخر، بل استحسّن قراءة كل.

٥ - أن التوسعة على الأمة لم تكن في مبدأ الدعوة، بل كانت بعد الهجرة وبعد أن دخل في الإسلام كثير من القبائل غير قریش، فكانت الحاجة ماسة إلى هذا التسهيل وتلك التوسعة، يشهد لهذا حديث مسلم: «أن النبي كان عند أضاة بني غفار.» الحديث، وهي بالمدينة النبوية، كما ذكرنا آنفاً.

٦ - أن هذه التوسعة مظهر من مظاهر الرحمة والتعنة، فلا ينبغي أن تكون مصدر اختلاف ونقمة، وأن تكون مثيرة للشك، أو مضعفة لليقين، فقد حذرهم الرسول ﷺ من الاختلاف، كما في حديث «ابن مسعود»، ومن الشك في القرآن، كما في حديث عمرو بن العاص: «فلا تماروا فيه»، وفي رواية لابن جبريل الطبري من حديث أبي جهم: «فلا تماروا في القرآن، فإن المراء فيه كفر».

٧ - حرص الصحابة (رضوان الله عليهم) البالغ على القرآن الكريم ، وغاية تحوطهم في المحافظة عليه ، ونفي الزيب والتغيير والتبديل عنه ؛ وبحسبك شاهدًا على هذا ما كان من الفاروق عمر مع هشام بن حكيم ، حتى هم أن يأخذ بتلابيبه ، هو في الصلاة ، وما كان من أبي وابن مسعود ، وعمر بن العاص مع غيرهم ؛ وأن الصحابة إنما اختلفوا وتنازعوا في قراءة بعض الألفاظ ، ورفعوا الأمر إلى رسول الله ﷺ قبل أن يعلموا ، أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلما علموا بهذه الحقيقة اطمأنوا ، وقطع بينهم دابر الشقاق والمراء.

الأقوال في المراد من الأحرف السبعة

اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة ، وقد أوصلها ابن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً ، ونقلها عنه السيوطي في «الإتقان» .
وسنذكر أشهر هذه الأقوال وأهمها ، ونناقش كل قول مناقشة موضوعية خالية من التعصب لقول ، أو التحيف على آخر ، على ضوء ما قدمنا من روايات ، وما استنتجناه من أصول ، ومن غير نظر إلى قائله ومنزله ، «والحق لا يعرف بالرجال ، وإنما يعرف الرجال بالحق» .

القول الأول

إن الحديث من المشكل الذي لا يدري معناه ؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء ، وعلى الكلمة ، وعلى المعنى ، وعلى الجهة ، فهو مشترك لفظي لا يدري أي معانيه هو المراد ؟

وهذا القول يُنسب إلى «أبي جعفر محمد بن سعدان التحوي» ، ونحا نحوه المحافظ السيوطي في شرحه^١ على سنن النسائي ، حيث قال بعد ذكر الحديث : «في المراد به

١ - أمّا في «الإتقان» فقد نقل الأقوال « وجعل همه السرد » ولم يتعرض للترجيح ولا للاختيار .

أكثر من ثلاثين قولاً، حكيتها في «الإتقان»، والمختار عندي: أنه من المتشابه الذي لا يدري تأويله».

وهذا الرأي بمعزل عن التحقيق؛ فإن مجرد كون اللفظ مشتركاً لفظياً لا يلزم منه الإشكال ولا التوقف، وإنما يكون ذلك لولم تقم قرينة تعين بعض المعاني، أو ترجح بعضها على بعض، وهنا قامت القرينة التي تعين المراد؛ إذ لا يصح إرادة حرف الهجاء؛ لأنه مركب من جميع حروف الهجاء، ولا يصح إرادة الكلمات، لأن كلماته تعد بالألوف، ولا يصح إرادة المعنى، لأن معانيه تزيد عن سبعة، فتعين أن يكون المراد: الجهة.

والجهة تأتي بمعنى الوجه^١، ويشهد لهذا الاستعمال مجيء الحرف بمعنى الوجه قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُذُ اللَّهَ عَلَى حَزْفٍ﴾، فقد قال بعض المفسرين فيه: على ضعف من العبادة، أو على وجه واحد؛ وهو أن يعبد على السراء دون الضراء، كما في تفسير القرطبي. وإذا كان معنى الحرف غير مشكل، فليبحث عن المراد منه في حدود المنقول والمقول.

القول الثاني

وهو أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد التيسير والتوسعة، ولفظة «السبعة» يطلق على إرادة الكثرة في الأحاد، كما يطلق «السبعون» في العشرات والسبعمائة في المئين، ولا يرد العدد المعين.

وهذا الرأي أيضاً بعيد من الصواب، إذ لا تشهد له رواية من الروايات التي أسلفناها، ويرده ما ورد في حديث الصحيحين: «فلم أزل أستريده ويزيدني حتى

١ - قال القاموس: والجهة - بالكسر والضّم - التاحية كالوجه والوجهة - بالكسر - وقال في المصباح المنير: «والوجهة بالكسر، قيل: مثل الوجه. وقيل: كل مكان استقبلته، وتحذف الواو، فيقال: جهة مثل: عِدة» «ثم قال: «وقوله تعالى: ﴿فَنَسَمَّ وجهُ الله﴾ أي جهته التي أمركم بها».

انتهى إلى سبعة أحرف»، وحديث التّسائي، وفيه: فقال ميكائيل: «استزده، حتى بلغ سبعة أحرف».

وفي حديث أبي بكرة: «فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أنّه قد انتهت العدة»، فهذه الروايات صريحة في أنّ المراد حقيقة، وانحصار الحروف في سبعة.

القول الثالث

إنّ المراد: سبعة أوجه من المعاني المتّفكّة بألفاظ مختلفة، وإن شئت فقل: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة، تختلف فيها الألفاظ والمباني مع اتّفاق المعاني أو تقاربها، وعدم اختلافها وتناقضها، وذلك مثل: هَلَمْ، وأقبل، وتعالى، وإليّ، ونحويّ، وقصدي، وقُرْبِي، فإنّ هذه ألفاظٌ سبعة مختلفة يعبرُ بها عن معنى واحد، وهو طلب الإقبال.

وليس معنى هذا أنّ كلّ كلمة كانت تقرأ بسبعة ألفاظ من سبع لغات، بل المراد: أنّ غاية ما ينتهي إليه الاختلاف في تأدية المعنى هو سبع، فالمعنى هو سبع، فالمعنى الذي تتّفق فيه اللّغات في التعبير عنه بلفظٍ واحدٍ يعبرُ عنه بهذا اللفظ فحسب، والذي يختلف التعبير عنه بلفظين، وتدعو الصّرورة إلى التوسعة يعبرُ عنه بلفظين، وهكذا إلى سبع.

ومن أمثلة ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً...﴾ يس/٢٩، وقد قرأ ابن مسعود: (إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً)، وقوله: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قد قرأ عمر بن الخطّاب: (فَامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ)^١.

مثل ما روى وَرْقَاء عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب: أنّه كان يقرأ... [وذكر كما تقدّم عن الفرطبي، ثم قال:] ولا يقال: إنّ بعض هذه الحروف لا يقرأ بها اليوم؛ لأنّا نقول: إنّ هذا هو معنى

الأحرف السبعة، ونحن لا ندعي بقاءها كلها إلى اليوم، كما ستعلم عن قريب .
وهذا الرأي يتفق هو والروايات السابقة الدالة على اختلاف الصحابة في كلمات
من القرآن وتنازعهم، ورفع الأمر إلى رسول الله ﷺ، ثم إقرار الرسول كلاً على قراءته ،
ويوافق الأصول التي استنتجناها من هذه الروايات ؛ فالغرض من النزول على سبعة
أحرف التيسير، ورفع الحرج عن الأمة بالتوسعة في الألفاظ مادام المعنى واحداً، فقد
كانوا أمة أُمّية، وكانت لغاتهم متعدّدة ، وكان يشقّ على كلّ ذي لغة أن يتحوّل إلى
غيرها من اللغات، ولورام ذلك لم يتهيأ له إلا بمشقة عظيمة، ولم يمكنه إلا بعد رياضة
للتفّس طويلة، وتذليل للسان، وتغيير للعبادة؛ فمن ثمّ جعل الله لهم متنسّعا في اللغات
بقراءة المعنى الواحد بألفاظ مختلفة.

وقد استمر الأمر على هذا حتّى كثر فيهم من يقرأ ويكتب، وعادت لغاتهم إلى
لسان رسول الله ﷺ هو لسان قُرَيْش، ولاسيّما بعد أن صارت لقُرَيْش السيادة
الدينيّة والدنيويّة معاً، وقدروا على التّطّيق بلغة قُرَيْش التي هي أعذب اللّغات
وأسهلها وأطوعها للّلّسنه؛ فلم يسعهم أن يقرأوا بخلافها، ولاسيّما وقد زالت الضّرورة
وأصبحت التّوسعة في القراءة بالأحرف السبعة مثاراً لاختلاف وتنازع.

فقد حدث في عهد الخليفة الثالث عُثمان أن اجتمع أهل الشّام مع أهل العراق
في غزوة «أرمينية» وكانت قراءاتهم مختلفة، فصار يخطئ بعضهم بعضاً، ويقول كلّ
منهم: «حرفي الذي أقرأ به خير من حرفك»، فجاء حذيفة بن اليمان إلى عُثمان
فقال: أدرك المسلمين قبل أن يختلفوا ...

فرأى الخليفة الرّاشد «عُثمان» - ونعم ما رأى - على ملا من الصحابة ،
ومشورة من أهل الرّأي منهم أن يجمع الناس على حرفٍ واحدٍ ... حتّى تضيق شقّة
الخلاف، ويقلّ التّنازع، فجمع المصحف، وكتبه على حرفٍ واحدٍ وهو حرف قُرَيْش،
ونسخ منه نسخاً أرسل بها إلى الأمصار، وحرّق ما عدا هذا المصحف الذي أمر بجمعه

... فالتزمت القراءة بحرف قُرَيْش؛ وتركت القراءة بالأحرف السَّتَّة الباقية التي عزم عليها إمامها العادل الزَّاشد أن تتركها امتثالاً لأمر الإسلام في طاعة أولى الأمر، ورعاية منهم لمصلحتهم ومصلحة الأُمَّة مِمَّن يأتي بعدهم، حتَّى درست معرفة هذه الأحرف السَّتَّة من الأُمَّة، وتعلَّقت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها، وعفاء آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير جحود منهم لصحتها وصحة شيء منها، فلا قراءة اليوم للمسلمين إلَّا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشَّفيق النَّاصح دون ما عده من الأحرف الباقية.^١

وإلى هذا الرَّأي ذهب الجماهير من سَلَف الأُمَّة وخلفه، فذهب إليه الأئمَّة: سُفيان بن عُيَيْنَةَ، وابن جَرِير الطَّبْرِيّ ودافع عنه دفاعاً حارّاً في مقدِّمة تفسيره، والظَّحاويّ، وابن وَهْب، وخلائق كثيرون، واختاره القُرطُبيّ، ونسبه ابن عبد البرِّ لأكثر العلماء، وهذا الرَّأي هو الَّذي أخَّاره وأميل إليه.

[دفع الشُّبُهَات]

الشُّبُهَةُ الأولى

قال قائل: في أيِّ موضع من القرآن نجد حرفاً واحداً مقروءاً بسبع لغات مختلفات الألفاظ، متَّفقات المعاني حتَّى يصحَّ لنا أن نفسِّر الحروف السَّبعة بوجوه ولُغات سبع؟ والجواب: أنَّا لم ندع أنَّ ذلك موجود اليوم، وإنَّما قلنا: هذا هو معنى الحديث، ثمَّ جَدَّت ظروف وضرورات، اضطرَّت الأُمَّة بسببها أن تقتصر على حرفٍ واحدٍ منها، وهي حرف قُرَيْش.

وإنَّما لم أقل في الجواب: إنَّ في القرآن ما يقرأ على سبعة أوجه مثل: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾، ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُقٍ﴾، ﴿جِبْرِيلَ﴾، لأنَّ الاختلاف في هذه اختلاف قراءات، وهو أداء اللَّفظ الواحد بطرق مختلفة الأداء، وليس اختلاف حروف، أي

ألفاظ وكلمات على ما بيّنا في المذهب المختار، والقراءات الثابتة على اختلافها وتنوعها ترجع إلى حرفٍ واحدٍ، وهو حرف قُرَيْشٍ الذي جمع عُثْمَانُ عليه المصاحف.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ

إِنْ قِيلَ: أَيْنَ ذَهَبَتِ الْأَحْرُفُ السَّبْعَةُ الْبَاقِيَّةُ مَعَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِهَا، وَأَمَرَهُمْ بِقِرَاءَتِهَا، وَأَنْزَلَهُنَّ اللَّهُ مِنْ عِنْدِهِ عَلَى نَبِيِّهِ؟ أُنْسخَتْ هَذِهِ الْأَحْرُفُ السَّبْعَةُ الْبَاقِيَّةُ فَرَفَعَتْ؟ وَإِذَا كَانَ ... فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى نَسْخِهَا وَرَفْعِهَا؟

والجواب: أَنَّ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ الْبَاقِيَّةَ لَمْ تَنْسَخْ وَلَمْ تَرْفَعْ، وَلَمْ تُضَيَعْهَا الْأُمَّةُ، وَإِنَّمَا الْأُمَّةُ أَمَرَتْ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ، وَخَيَّرَتْ فِي حِفْظِهِ وَقِرَاءَتِهِ بِأَيِّ تِلْكَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ شَاءَتْ: كَمَا أَمَرَتْ إِذَا حَنَسَتْ فِي يَمِينٍ وَهِيَ: مُوسِرَةٌ أَنْ تَكْفُرَ بِأَيِّ الْكُفَرَاتِ الثَّلَاثِ شَاءَتْ: إِمَّا بِعَتَقٍ، أَوْ إِطْعَامٍ، أَوْ كُسُوفٍ، فَلَوَ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ جَمِيعُهَا عَلَى التَّفْكِيرِ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْكُفَرَاتِ الثَّلَاثِ دُونَ حَظَرِ مَا عَدَاهَا، كَانَتْ مُصِيبَةً مُؤَدِّيَةً فِي ذَلِكَ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا مِنْ حَقِّ اللَّهِ، وَوَصَفَتْ بِأَتَمِّهَا مَطِيعَةً لِإِعَاصِيَةٍ فَكَذَلِكَ الْأُمَّةُ أَمَرَتْ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَتِهِ، وَخَيَّرَتْ فِي قِرَاءَتِهِ بِأَيِّ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ شَاءَتْ، فَرَأَتْ لِعَلَّةً مِنَ الْعُلَلِ أَوْجَبَتْ عَلَيْهَا الثَّبَاتَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ قِرَاءَتَهُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، وَتَرَكَ مَا عَدَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْعَلَّةُ؟

قُلْنَا: هِيَ مَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ الَّتِي جَعَلَتْ لِلتَّيْسِيرِ وَرَفَعَ الْحَرْجَ أَضَحَتْ سَبَبًا لِلتَّنَازُعِ وَالْإِخْتِلَافِ، بَلِ وَالتَّفْكِيرِ عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلْنَا أَنْفَاءً.

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ

إِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَلْتَمِزُ هَذَا الرَّأْيُ الَّذِي اخْتَرْتُمُوهُ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ مَعَ مَا أَثَرَعَ عُثْمَانُ أَنَّهُ قَالَ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي نَسْخِ الْمَصَاحِفِ: «مَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ - أَنْتُمْ وَزَيْدٌ - فَاصْكُتُوا بِلسَانِ قُرَيْشٍ! فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ».

قلنا في الجواب: إن قول عُثْمَانَ محمول على ابتداء نزوله، وهو الحرف الأول الذي نزل به جبريل، وطلب النبي ﷺ الزيادة عليه، فقد نزل جبريل بهذا الحرف أولاً، ثم كان يأتي بالحروف في عرضاته القرآن مع النبي ﷺ كل عام في رمضان، فكان ينزل الله سبحانه في هذه العروض ما شاء أن ينزل من ألفاظ اللغات الأخرى، التي تدعو إليها الحاجة، ثم كان أن استقر الأمر أخيراً بعد زوال الضرورة على هذا الحرف، وهو لغة قُرَيْش.

أويكون مراد عُثْمَانَ: أن معظمه وأكثره نزل بلغة قُرَيْش، نقل الإمام أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أنزل القرآن أولاً بلسان... [وذكر كما تقدم عن ابن حجر].

الشبهة الرابعة

قالوا: لو كانت الحروف السبعة هي لغات سبع من لغات العرب المشهورة، فكيف اختلفت قراءة عمر بن الخطاب و هشام بن حكيم وهما قُرَشِيَان، ولغتهما واحدة؟

والجواب: أن العبرة في القراءة بالحروف هو السماع من النبي ﷺ لأن يقرأ كل واحد بهواه، على حسب ما يتسهل له من لغته، وإنكار بعضهم على الآخر لم تكن لأن المنكر سمع ما ليس من لغته فأنكره، وإنما كانت لأنه سمع خلاف ما أقرأه النبي ﷺ.

وجائز جداً أن يكون أحدهما سمع من النبي ﷺ حرفاً بغير لغة قُرَيْش فحفظه، وسمع الآخر حرفاً بلغة قُرَيْش فحفظه، وثبت كل واحد منهما على ما سمع من النبي ﷺ فمن ثم اختلفا مع كونهما قُرَشِيَيْن. وكون بعض الناس يعرف غير لغته الأصلية، ويتسهل له، وينطق بها كما ينطق بها أهلها أمر مشاهد معروف، وهل قال أحد: إن كل واحد من العرب كان يلتزم القرآن بلغته دون غيرها... حتى يستشكل ذلك؟

ولو كان الأمر كذلك لقال عمر لهشام: لقد قرأت بغير لغة قومك، ولكنه لم يحدث، وإنما أنكر عليه حروفاً لم يقرئه إياها رسول الله ﷺ.

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ

كيف تقولون: إِنَّ الحرف الَّذي استقرَّ عليه الأمر آخرًا هو حرف قُرَيْشٍ مع أَنَّ في القرآن كثيرًا من الكلمات بغير لغة قُرَيْشٍ، مثل: ﴿الْأَرَائِكُ﴾ فقد قيل: إنها بلغة اليمن. ومثل: ﴿أَقْلَمَ يَنَاسِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ الزَّعْدُ/٣١، أي (أفلم يعلموا) بلغة هوازن. (ومراغمًا متفسحًا) بلغة هُدَيْل... إلى غير ذلك من الكلمات. وقد ذكر السيوطي في «الإتقان» في النوع السادس والثلاثين الكثير من ذلك؟^١

والجواب عن هذا:

أ - أَنَّ ماورد من هذه الألفاظ، وإن كانت في الأصل من غير لغة قُرَيْشٍ، لكن قُرَيْشًا أخذتها واستعملتها حتَّى صارت قُرَيْشِيَّةً بالاستعمال. ومعروف أَنَّ مركز قُرَيْشٍ هيأ لها أن تأخذ من اللغات الأخرى أعذبها وأسلسها.

ب - أَنَّ هذه الكلمات الَّتِي ذكرتموها ممَّا توافقت فيه لغة قُرَيْشٍ وغيرها إلا أَنها عند غير قُرَيْشٍ أشهر وأعرف، وتوافق اللغات في بعض الكلمات أمر غير مستنكر ولا مستغرب. وأيا كان الحال، فوجود هذه الكلمات في القرآن لا ينافي كون القرآن بلغة قُرَيْشٍ ومثل هذه الكلمات الَّتِي جاءت في القرآن.

وقيل: إنها غير عربيَّة في الأصل، كالمشكاة، والفسطاط، وإستبرق ونحوها؛ فإنها إذا ما صارت عربيَّةً بالاستعمال، أو أنها ممَّا توافقت فيها لغة العرب وغيرهم، ولم يطعن وجودها في كون القرآن عربيًّا مبيَّنًا.

الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ

إن قيل: ما هي اللغات السبعة الَّتِي نزل بها القرآن؟ ومن أيِّ ألسن العرب كانت؟ قلنا: لاحتاجة بنا اليوم إلى معرفة الألسن السَّبعة الأخرى، ولا إلى القراءة بها بعد

أن اندرست وعفت آثارها، وبحسبنا هذا اللسان الباقي وهولغة قُرَيْش.

وقد قيل: إن خمسة منها بلسان العَجُز من هوازن، واثنين لقُرَيْش وخزاعة، روي ذلك عن ابن عباس؛ إلا أنه لا يصح عنه^١. وكل ما قيل في تعيين اللغات السبع لم يثبت بطريق صحيح. وقد اختلف في تعيينها اختلافاً كثيراً، ومن أراد معرفة ذلك فليرجع إلى «الإتقان»^٢.

والذي نراه: أنه كان نزل على سبع لغات من لغات العرب المشهورة وأفصحها، وليس في البحث عن تحديدها كبير عناء، مادام أن الحرف الباقي - وهو حرف قُرَيْش - أفصحها وأعذبها وأسلسها.

منزلة اللغة القُرَشِيَّة بين لغات العرب

ولكي تزداد يقيناً بأن قُرَيْشاً أفصح العرب، ولسانهم أفصح الألسنة وأعذبها ننقل لك بعض ما قاله الأئمة في هذا المقام.

قال ابن فارس في «فقه اللغة» عن إسماعيل بن أبي عُبَيْد الله، قال: «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرؤاة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم: أن قُرَيْشاً أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة، وذلك أن الله تعالى اختارهم من جميع العرب، واختار منهم نبي الرحمة محمداً ﷺ فجعل قُرَيْشاً قُطَّان حرمه، ووُلاة بيته، فكانت وفود العرب من حُجَّاجها وغيرهم يقدون إلى مكة للحج. ويتحاكمون إلى قُرَيْش في أمورهم. وكانت قُرَيْش تعلمهم مناسكهم، وتحكم بينهم، ولم تزل العرب تعرف لقُرَيْش فضلها عليهم، وتسميتها أهل الله؛ لأنهم الصريح من ولد إسماعيل لم تشبههم شائبة، ولم تنقلهم عن مناسبتهم ناقلة، فضيلة من الله جل ثناؤه لهم

١ - تفسير الطبري ١: ٢٣.

٢ - الإتقان ١: ٤٧ - ٤٩.

٣ - التبيان: ٥٢.

وتشريقًا ، إذ جعلهم رهط بيته الأذنين ، وعترته الصالحين .
وكانت قُرَيْش - مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقّة ألسنتها - إذا أتتهم الوفود
من العرب تَخَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم ، وأصنى كلامهم ، فاجتمع
ما تَخَيَّرُوا من تلك اللُّغات إلى سلاتقهم الّتي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك
أفصح العرب ...

وقال الفَرَاء: «كانت العرب تحضر الموسم في كلّ عام؛ وتُحجّ البيت في الجاهليّة،
وقُرَيْش يسمعون لغات العرب. فما استحسّنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح
العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللُّغات ومستقيح الألفاظ».

وقال أبو نصر الفارابي: في أوّل كتابه المسمّى «الألفاظ والحروف»: كانت قُرَيْش
أجود العرب، انتقاءً للأفصح، وأسهلها على اللّسان عند التّطق، وأحسنها مسموعًا،
وأبينها إبانة عمّا في النّفس، والذين عنهم نقلت العربيّة وبهم اقتدي، وعندهم أخذ
اللّسان من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد ، فإنّ هؤلاء ، هم الذين عنهم
أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتّكل في العرب وفي الإعراب والتّصريف . ثمّ هُذِل
وبعض كنانة وبعض الطّائبين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ...
والَّذي نقل اللّغة واللّسان العربيّ عن هؤلاء ، وأثبتها في كتاب^١ ، فصيرها علمًا
وصناعة هم أهل البَصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب .

القول الرابع

إنّ الأحرف السّبعة هي لغات سبع متفرقة في القرآن كلّها ، وهذه السّبع قيل: إنّها
من لغات العرب كلّها ، وقيل: من لغات مصر .
وليس معنى هذا القول: أن يكون في المعنى الواحد سبع لغات بألفاظ مختلفة

كالرأي السابق، بل هذه اللغات متفرقة في القرآن كله، فبعضه بلغة، وبعضه بلغة أخرى، وهكذا إلى سبع، فيكون المنزل لفظاً واحداً لمعنى واحد من لغات متفرقة، وقد استند القائلون بهذا الرأي ما يأتي:

١ - وجود ألفاظ في القرآن المقروء اليوم بغير لغة قريش.

٢ - ما روي عن ابن عباس وعمر من عدم فهمهما لبعض الكلمات القرآنية، فقد خفي على ابن عباس معنى قوله تعالى: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ... [وذكر كما تقدم عن ابن عطية، ثم قال:]

وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام وتغلب وأبو حاتم السجستاني واختاره ابن عطية^١. وقال الأزهري في «التهذيب»: إنه المختار. وقد ذكر السيوطي: أن الأزهري ممن قال بهذا، وهو غير صحيح، فظاهر مقالة الأزهري المروية في «صحيح مسلم» تشهد لاختياره للقول السابق الذي رجحناه^٢.

وإليك ما قال أبو عبيد في تحرير هذا القول: «ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع متفرقة فيه.

فبعض بلغة قريش.

وبعض بلغة هذيل.

وبعض بلغة هوازن.

وبعض بلغة اليمن وغيرهم.

وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيباً». وبهذا التحرير يتبين لنا فرق ما بين هذا القول والقول السابق.

١ - الفتح ٩: ٢٢.

٢ - صحيح مسلم بشرح النووي ٦: ٩٩ - ١٠١.

وقد اختلف القائلون بهذا في بيان اللغات السبع، فقيل: إتهامتخيرة من لغات أحياء العرب كلها، وقيل: كانت في مضرخاصة، وقيل: في قريش.

قال الحافظ في الفتح: قيل: نزل بلغة مضرخاصة، لقول عمر: نزل القرآن بلغة مضر. وعين بعضهم - فيما حكاه ابن عبد البر - السبع من مضرأتهم: هذيل، وكنانة، وقيس وصبة، وتيم الزباب بن خزيمة، وقريش. فهذه قبائل مضرستوعب سبع لغات.

وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش وهذيل وتيم الزباب والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر.

واستنكره ابن قتيبة، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾، فعلى هذا تكون اللغات السبع في بطن قريش، وبذلك جزم أبو علي الأهوازي. وهكذا نرى أن بعض العلماء يرى: أن اللغات السبع في العرب كلها.

وقيل: في مضر، وقيل: في قريش. وأنهم اختلفوا في تعيين السبعة، مما يدل على أن ليس في هذا نقل صحيح تطمئن إليه النفس، وما احتج به ابن قتيبة لقوله غيرمسلم، فقومه هم العرب لا قريش خاصة، والله قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ ولم يقل قريشياً.

وهذا القول الرابع مردود بما يأتي:

١ - أن هذا القول بعيد غاية البعد عن الروايات التي ذكرناها في صدر البحث، كما أنه لايتفق هو والأصول التي استتجناها منها، لأنه يقتضي. أن القرآن أبعاد، كل بعض بلغة، وهذا لايتأتى فيه رفع الحرج والمشقة، والتيسيروالتسهيل؛ إذ كل قبيلة مكلفة شرعاً بقراءة القرآن جميعه وفهمه والعمل به، فهو لا يحقق الغرض الذي لأجله نزل القرآن على سبعة أحرف.

٢ - وأيضًا. فلو كانت الحروف السبعة على ما ذكروا، لما تأتى اختلاف بين الصحابة في الألفاظ على ما جاءت به الروايات من اختلاف عمرو وهشام وأبي بن كعب وابن مسعود وعمرو بن العاص مع آخرين.

وكيف يتأتى اختلاف إذا كان المنزل لفظًا واحدًا، والمقروء واحدًا ؟
فهذا القول يلزم منه رد كل الروايات الصحيحة الواردة في هذا الباب، ودون ذلك
خطر القتاد وصعود السماء ؟

٣ - ما استند إليه القائلون به من أن القرآن يشتمل على ألفاظ غير لغة قُريش لا يصلح أن يكون دليلًا، لأننا كما قلنا سابقًا: إن هذه الكلمات مما تختيرها قُريش من لغات غيرها واستعملتها، فصارت بالاستعمال قُريشية. وأَنَّ هذه الألفاظ مما توافق فيها لغة قُريش ولغة غيرهم.

٤ - ما استندوا إليه من عدم فهم ابن عباس وعمر لبعض الألفاظ القرآنية لا يصلح دليلًا لهم أيضًا، إذ اللغة واسعة وليس بلازم أن يحيط الإنسان بكل معاني لغته وألفاظها، وقد قال الإمام الشافعي في «الرسالة»: «لا يحيط باللغة إلا نبي».
على أننا قد ذكرنا أن في القرآن ألفاظًا كانت في الأصل غير قُريشية، ثم صارت قُريشية بالاستعمال، فجائز جدًا أن تكون بعض الألفاظ ليست كثيرة الاستعمال عند قُريش، وليست معروفة لبعضهم فمن ثم خفيت على بعضهم دون بعض.

القول الخامس

إن المراد بالسبعة الأحرف: الوجوه التي يرجع إليها اختلاف القراءات، وقد ورد في هذا آراء متقاربة لأربعة من العلماء، وسنعرض هذه الآراء الأربعة ثم نناقشها بمرة، إذ جميعها تجمعها رابطة قوية، ووشيجة متشابهة.

قال ابن قُتيبة في أول تفسير «مشكل القرآن»: وقد تدبرت وجوه الاختلاف

في القراءات ... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات].
قال ابن الجُرَيزي: ^١ وهو حسن، إلّا أنّه قد فاته - كما فات غيره - أكثر أصول القراءات، كالإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتّفخيم والمدّ والقصر وغير ذلك ممّا هو من اختلاف القراءات وتغاير الألفاظ، وقد اختلف فيه أئمّة القراء. وقد كانوا يترافعون بدون ذلك إلى التّبيّن ﷺ ويردّ بعضهم على بعض. «ولكن يمكن أن يكون هذا من القسم الأوّل، فيشمل الأوجه السبعة على ما قرّناه».

القول السادس

ما قاله في بيان وجود الاختلاف الإمام أبو الفضل الرّازي في كتاب «اللّوائح» قال: الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في الاختلاف ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجُرَيزي، ثمّ قال:] قال الحافظ في الفتح: وقد أخذ الرّازي كلام ابن قُتيبة وتّفحّه.

القول السابع

قول القاضي أبي بكر محمّد بن الطّيّب الباقلاني، قال: «تدبّرت الاختلاف في القراءة فوجدتها ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن ابن قُتيبة في باب اختلاف القراءات].

القول الثامن

قال ابن الجُرَيزي: قد تتبعت صحيح القراءات وشاذّها، وضعيفها ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة ... [وذكر كما تقدّم عنه في أوّل بحث اختلاف القراءات، ثمّ قال:]

وقد رجّح هذا القول بعض كبار العلماء وأئمّة الفتوى، وهو المغفور له الشّيخ نجيت المطيعي، وسوّى بينه وبين مذهب ابن قُتيبة، بل حاول جاهداً أن يرجع معظم

الأقوال التي ذكرها السيوطي في «الإتقان» وذكرناها هنا إليه^١، وهو تكلف لانواقفه عليه. كما رجّح هذا القول أيضاً بعض الباحثين، وأرجع إليه الأقوال الثلاثة الأخرى^٢، ويبنّ أنها جميعها ترجع إلى رأي واحد.

ورجّح رأي «الرازّي» بعض أجلة العلماء^٣، وبالع في الانتصار له، ويبنّ ما بين رأي الرازي وغيره من الآراء الثلاثة من فروق. ولكيّ مع هذا لم أركن إلى واحد من هذه الآراء، ولا أرى أنها المقصودة بالحديث، وأضع بين يدي القارئ هذه النقود.

نقد هذه الآراء

يمكننا إجمال النقد فيما يأتي:

١ - أن القائلين بهذا الرأي - على اختلاف أقوالهم - لم يذكر واحد واحد منهم دليلاً، إلا أنه تتبّع وجوه الاختلاف في القراءة فوجدها لا تخرج عن سبع. وهذا التتبّع لا يصلح أن يكون دليلاً على أن المراد بالأحرف السبعة: الوجوه التي يرجع إليها اختلاف القراءات.

ولا يقال: كيف لا يعتبر التتبّع وهو لا يخرج عن كونه استقراء؟

لأننا نقول: إنّه استقراء ناقص، بدليل أن طريق تتبّع ابن الجزري مخالف لطريق تتبّع ابن قتيبة، وابن الطيب، والرازي. وليس أدلّ على ذلك من أن الرازي ذكر الوجه السابع، ولم يذكره واحد من الثلاثة الآخرين، بل برّر ابن الجزري إهماله، ممّا يدلّ على أنه يمكن الزيادة على سبع، وأنّ الوجه الأوّل عند «الرازي» والثاني والسادس ترجع ثلاثتها إلى الوجه الخامس عند ابن الجزري^٤، ممّا يدلّ على أن هذه

١ - الكلمات الحسان: ٧٧.

٢ - القراءات واللهجات: ١٣ وما بعدها.

٣ - مناهل العرفان: ١: ١٣٢.

٤ - القراءات واللهجات: ١٩.

الوجه يمكن أن يتداخل بعضها في بعض، وأن تعينها إنما هو بطريق الاتفاق لا الاستقراء الصحيح. وعلى هذا يكون الحصر في الوجه السبعة غير مجزوم به، ولا متعين، فهو مبني على الظن والتخمين.

٢ - إن الغرض من الأحرف السبعة إنما هو رفع الحرج والمشقة عن الأمة والتيسير والتسهيل عليها، والمشقة غير ظاهرة في إبدال الفعل المبني للمعلوم بالفعل المبني للمجهول، أو العكس، ولا في إبدال فتحة بضمة، أو حرف بآخر، أو تقديم كلمة وتأخيرها، أو زيادة كلمة أو نقصانها، فإن القراءة بأحدهما دون الآخر لا توجب مشقة يسأل النبي ﷺ منها المعافاة، وأن أمته لا تطيق ذلك، ويراجع جبريل مرارًا، ويطلب التيسير، فيجاء بإبدال حركة بأخرى، أو تقديم كلمة وتأخيرها. فالحق أنه مستبعد أن يكون هذا هو المراد بالأحرف السبعة.

٣ - أن أصحاب هذه الأقوال اشتبه عليهم القراءات بالأحرف، فالقراءات غير الأحرف لامحالة وإن كانت مندرجة تحتها وراجعة إليها.

القول التاسع

إن المراد بالأحرف السبعة: سبع قراءات، وإنا لنناقش هؤلاء... فنقول لهم: إن أردتم أن كل كلمة تقرأ بقراءات سبع، قلنا لكم: إن ذلك نادر قليل جدًا. وإن أردتم أن بعض الكلمات تقرأ بوجه، وبعضها بوجهين، وبعضها بثلاث... وهكذا إلى سبع، فذلك مردود أيضًا بما يأتي:

١ - بعض الكلمات تقرأ على أكثر من سبعة أوجه؛ قال في «منار الهدى»: أن الوقف والابتداء قد جاء في القرآن ما قرئ بسبعة أوجه وعشرة أوجه. ك ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾. وفي البحر: أن في قوله: ﴿عَبْدَ الطَّاغُوتِ﴾ اثنتان وعشرين قراءة. وفي ﴿أَقِ﴾ لغات، أوصلها «الرماني» إلى سبع وثلاثين لغة.

وقد أجاب المحافظ ابن حَجَر بأنَّ غالب ذلك إمَّا لأثمة لا يثبت الزيادة ؛ وإمَّا أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء، كما في المد والإمالة ونحوها.

والحقُّ أنه جواب لا يدفع الإشكال، لأنَّ دعوى أنه لا يثبت الزيادة على السبع مكابرة بعد ما نقلناه عن أئمة القراء، وكونه من قبيل الاختلاف في الأداء لا يمنع أنه من القراءات التي تثبت بها الزيادة على سبع، إذ لا فرق بين ما ذكر وبين الاختلاف في ﴿عَبَدَ الظَّالِمِينَ﴾، ﴿وَلَا تَقُلْ لَهُمْ أَفٍ﴾، فجعل هذا الاختلاف من القراءات دون الاختلاف في الأداء كالمَد والإمالة تحكم ظاهرًا.

٢ - أن هذا القول مبني على أن القراءات هي الأحرف. **والحق** - كما قلناه آنفًا - أنها ترجع إليها، وليست ذاتها ولا حقيقتها.

الأحرف السبعة ليست القراءات السبع

وأشدَّ من هذا القول بطلانًا من يزعم أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع المشهورة وهو غاية الجهل.

قال أبو شامة: «ظنَّ قوم أنَّ القراءات ... [وذكر كما تقدَّم عنه، ثم قال:]

... [ثم ذكر قول أبي العباس وقول أبي بكر بن العربي كما تقدَّم عن ابن حَجَر].

وقال القرطبي في «تفسيره»: ^١ قال كثير من علمائنا كالداودي وابن أبي صفرة

وغيرهما ... [وذكر كما تقدَّم عنه، ثم قال:]

وهكذا يتبين لنا أن القراءات الثابتة المتواترة ليست منحصرة في السبع

المشهورة، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال أن تكون مرادة من الحديث، وكيف يمكن أن تكون القراءات السبع المشهورة هي المرادة من الحديث.

وهي إمَّا عرف كونها سبعًا من قبل أن رُواتها المشهورين سبعة، وهذا شيء علم

١ - الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن: ٥٣.

بعد زمن النَّبِيِّ ﷺ بثلاثة قرون تقريباً على يد «ابن مجاهد» فغير معقول أن يخبر النَّبِيُّ ﷺ بنزول القرآن على حروف لم تعرف، ولم تشتهر إلا بعده بقرون. وقد علمت أن حصر القراءات الثابتة في إنما كان أمراً اتفاقياً فحسب.

القول العاشر

ذهب البعض إلى أن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أصناف من الكلام، وقد اختلف القائلون به في تعيين هذه السبعة، فقليل: إنها أمروني، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال.

واحتجوا بما أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب... [وذكر كما تقدم عن الباقلاني ثم قال:]

وهذا الزأي مردود من جهة الزواية والذرية والعقل بما يأتي:

١- أن هذا الحديث غير ثابت، فلا يصح الاحتجاج به، قال الإمام أبو غمر بن البر: «هذا حديث لا يثبت، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، ولم يلق ابن مسعود».

وقال الحافظ في «الفتح»: «وقد صحح الحديث المذكور ابن حبان، والحاكم. وفي تصحيحه نظر، لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود، ومعروف أن المنقطع من قبيل الضعيف، فلا يحتج به في مثل هذا».

٢- لو سلمنا جدلاً أن الحديث ثابت، فليس تأويله كما قال هؤلاء، وإنما له تأويلات أخر:

أ- وذلك إما أن يكون قوله في الحديث: زاجر، وأمر. إلخ استئناف كلام وليس ببياناً للأحرف، قال أبو العلاء الهمداني، وأبو علي الأهوازي: إن قوله: زاجر،

وأما استئناف كلام آخر، أي هو زاجر القرآن، «ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة»، وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق في العدد.

ويؤيده أنه جاء في بعض لهرقه: زاجرًا وأمرا - بالنصب - أي نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة.

ب - وإما أن تكون بيانًا للأبواب السبعة لا للأحرف السبعة، قال العلامة أبوشامة: «يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب ... [وذكر كما تقدم عن ابن حجر، ثم قال:] وعلى هذه التأويلات لا يكون الحديث صالحًا للاحتجاج به على ما ذهب إليه هؤلاء».

ج - وقال البيهقي: «المراد بالسبعة الأحرف هنا: الأنواع التي نزل عليها، والمراد بها في تلك الأحاديث: اللغات التي يقرأ بها». وكذلك قال القاضي أبو بكر الباقلاني.

٣ - هذه الأنواع لا تصلح أن تكون تفسيرًا للأحرف السبعة، لأن الغرض منها كان التوسعة على الأمة والتيسير بالتغيير في القراءة بأي حرف منها. وما ذكره من الأنواع لا يتأتى فيه البتة التوسعة والتيسير، لأن التوسعة لم تقع في تحليل حرام ولا في تحريم حلال ولا في إبدال أمر بنهي، ولا نهي بأمر، ولا محكم بمتشابه ولا عكسه، وهكذا.

فكل هذا مما أجمع العلماء قاطبة على أنه لا يجوز، قال ابن عطية: «هذا القول ضعيف، لأن هذه لا تسمى أحرفًا، فالإجماع على أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة. ولعلك على ذكر من مقالة الإمام الزهري التي ذكرناها في صدر البحث من حديث مسلم.

٤ - هذا القول يلزم منه رد كل الأحاديث الصحيحة التي قدمناها في صدر البحث والتي تدل على اختلاف الصحابة، ورفع الأمر إلى الرسول، وإقرار كل واحد على قراءته وحرفه، إذ مستحيل أن يقرئ النبي ﷺ من قرأ الأمر نهيًا، وألتهى أمرًا، أو قرأ

بدل الأمثال أحكاماً ، ومن قرأ بدل الأحكام أمثالا، وهكذا، وهو أمر ننزه عنه أي عاقل، فضلاً عن أعقل العقلاء.

ورد كل هذه الروايات الصحيحة الموثوق بها لأجل رواية ضعيفة ليس من قواعد البحث العلمي الصحيح في شيء، ولعل في حمل هذا الحديث على ما ذهب إليه البيهقي، والقاضي الباقلاني ما يربأ بالقائلين بهذا القول عن هذه السقطة التي لآلهاهم منها،^١ وهوما يليق بحالهم كعقلاء، فإذا كان هذا مقصدهم فقد كفانا الله وإياهم شرّ الجدل والتزع.

أقوال أخرى

وهناك أقوال أخرى في بيان الأصناف السبعة، وإليك بعضها... [ثم ذكر أقوال ثلاثة، كما تقدّم عن السيوطي وغيره، وقال:] وكلها أقوال باطلة، وليس عليها أثارة من علم أوبرهان، ومردودة بما رددنا به القول العاشر.

وإن لنا لوقفه عند هذا الرأي الأخير المجوّز لتبديل فواصل الآي، بعضها ببعض ممّا هو من صفات الرّب، فإنّ هذا خلاف الإجماع، ويؤدّي إلى ذهاب بعض الإعجاز، فإنّ من إعجاز القرآن هذا التّناسب والترابط القويّ بين الآية وخاتمتها، فلو جاز إبدال خاتمة بأخرى، لعاد بالخلل على إعجاز القرآن.

قال القاضي عياض نقلاً عن المازري، قال: «وقول من قال: المراد: خواتيم الآي، فيجعل مكان (غفور رحيم، سميع بصير)» فاسد أيضاً، للإجماع على منع تغيير القرآن للنّاس^٢.

إزالة شبهة في هذا المقام

فإن قيل: فما تقول فيما ذكره السيوطي في «الإتقان»^٣، حيث قال: وعن

١ - يقال: لا لعلّ فلان، أي لا إقالة لعثرته.

٢ - شرح الثّوّي على صحيح مسلم ٦: ١٠٠.

٣ - الإتقان ١: ٤٧.

أبي داود، عن أبي، قلت: (سميعاً عليماً، عزيزاً حكيماً) ما لم تخلط آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب...؟

قلت: على فرض ثبوت الروايات قد تأوّل العلماء هذه الأحاديث على غير ظاهرها، لوجود الصّارف لها، وهو ما قدّمناه من الإجماع على عدم جواز ذلك.

قال الإمام ابن عبد البرّ في رواية أبي داود: إنّما أراد ضرب المثل للحروف... [وذكر كما تقدّم عنه].

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: «وهذه أيضاً سبعة غير السبعة التي هي وجوه وطرّاق، وغير السبعة التي هي قراءات ووسّع فيها، وإنّما هي سبعة أوجه من أسماء الله تعالى، وإذا ثبتت هذه الرواية - رواية أبي - حمل على أنّ هذا كان مطلقاً ثمّ نسخ، فلا يجوز للناس أن يبدّلوا أسماء الله في موضع بغيره ممّا يوافق معناه أو يخالفه^١. وهو تأويل كما ترى.

وشكّك في صحتها بعض العلماء، فقال صاحب التّبيان^٢: وكأنّ بعض الحفاظ ينكر صحّة هذه الرواية، فإنّه قال: في إثبات ما ذهب إليه من عدم جواز الرواية بالمعنى، وبرهان ذلك: أنّ النبي ﷺ علّم «البراء بن عازب» دعاء، وفيه: «ونبيك الذي أرسلت»، فلمّا أراد البراء أن يعرض ذلك الدّعاء على النبي ﷺ، قال: ورسولك الذي أرسلت، فأمره ﷺ أن لا يضع «رسول» في موضع لفظة «نبي»، وذلك حقّ لا يحيل معنى وهو ﷺ رسول ونبي، فكيف يسوغ للجّهال المغفلين أن يقولوا: إنّهُ ﷺ كان يجب أن يوضع في القرآن مكان: (عزيز حكيم، غفور رحيم، أوسيع عليم) وهو يمنع من ذلك في دعاء ليس قرآنًا، والله يقول مخبرًا عن نبيّه: «ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي»، ولا تبديل أكثر من وضع كلمة موضع أخرى.

١ - مقدّمتان في علوم القرآن: ٢٦٧.

٢ - التّبيان: ٥٨.

أقول: ومما ينبغي أن يعلم أن مخالفة المروي للقرآن، أولما اشتهر من السنة أولإجماع العلماء مما يقلل الثقة بالرواية، ويجعلها في عداد الزوايات الواهية التي لا يحتج بها. وأما رواية أبي هريرة؛ فليس فيها ما يدل على وضع أحدهما مكان الآخر. **والظاهر** أن المراد بالحرف في هذا الحديث غيره في حديث نزول القرآن على سبعة أحرف المشهور، فالمراد به هنا: سبعة أوجه من أسماء الله تعالى، وبمثل هذا قال القاضي الباقلاني في الحديث السابق.

وأما حديث عمر، فليس فيه ما يدل على جواز إبدال فاصلة بأخرى، ومراد النبي بقوله: «**إن القرآن كله صواب**» يعني: في حدود المنزل من عند الله على نبيه، وما تلقاه المسلمون عن النبي، فهو مثل قول ﷺ في الرواية الأخرى: «**فأي حرف قرأوا عليه، فقد أصابوا**».

والدليل على أن هذا التأويل هو المتعين في حديث عمر، هي القصة التي ورد بسببها هذا القول، ذلك أن عمر اختصم مع آخر بسبب قراءة كلمة من القرآن، فذهبا إلى النبي، فصوّب قراءتهما، وبين أن الكل من عند الله، فدخل قلب عمر من ذلك شيء، فضرب النبي في صدره وقال: أبعد شيطاناً، ثم قال يا عمر: القرآن كله صواب ما لم يجعل رحمة عذاباً... إلخ. ويكون المقصود بقوله: «**ما لم يجعل رحمة عذاباً..**» التهي عن وضع شيء ما موضع آخر من غير نظير إلى تخصيص ذلك بالرحمة والعذاب.

إزالة شبهة أخرى

فإن قال قائل: لقد ذكرت في صدر المبحث استنتاجاً من الروايات الحديثة: أن التوسعة في الأحرف إنما كانت في حدود المسموع عن رسول الله ﷺ، وأكثر من تثبيت هذا المعنى في تضاعيف كلامك... فما تقول فيما ورد من آثار ظاهرها

يفيد جواز إبدال اللفظ القرآن بآخر - وإن لم يسمع - ما دام المعنى واحداً ؟ ...
[ثم ذكر رواية ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ ﴾ ورواية أبي الدرداء
في قراءة أنس بن مالك ، كما تقدّم عن الآلوسي والطبري رقم ٣٨].

وكذلك روى أن أبا سوار الغنوي كان يقرأ : (فحاسوا خلال الديار) بالحاء غير
المعجمة ، فقيل له : إنما هي : ﴿ فَجَاسُوا ﴾ فقال : (حاسوا و جاسوا واحد).

والجواب: أن هذه الروايات وما شابهها مصروفة عن ظاهرها لا محالة ؛ لوجود الأدلة
القطعية من القرآن والسنة الصحيحة على عدم جواز تبديل كلمة بأخرى
في معناها من غير توقيف وسماع.

وأيضاً فقد أجمع علماء الأمة على هذا ، وإن شدد عن هذا الإجماع مفسر^٢
ونحوي^٣ . فاعتزاً بظاهر الروايات ، وهو قول ساقط عن الاعتبار إذا قيس بإجماع
المحققين الجامعين بين المعقول والمنقول ، وكأني بك تقول : إذا كانت الروايات
مصروفة عن ظاهرها لا محالة ... فما المراد منها إذا...؟

قلت: لك في ذلك طريقان ، وإليك البيان:

١ - إما أن نقول: إن هذه كانت أحرفاً يقرأ بها ، وكانت منزلة من عند الله للتوسعة
على العرب في أول الأمر ، ثم نسخت فيها نسخ في العرصة الأخيرة التي عرضها
جبريل على النبي ﷺ .

أو أنها تنوسيت واندثرت فيما تنوسي واندثر من الأحرف الستة ، غير حرف قُرِيش
الذي جمع عليه عثمان المصاحف ، وعلى هذا يكون ابن مسعود قد سمع القراءة عن

١ - الإسراء / ٥.

٢ - هو الزمخشري ، انظر : تفسير الكشاف ٢ : ٣٦٣ .

٣ - هو ابن جني ، انظر : تفسير الفخر الرازي ٨ : ٣٣٧ .

النَّبِيِّ ﷺ، فلَمَّا تَعَذَّرَ عَلَى الرَّجُلِ أَحَدَهُمَا أَقْرَأَهُ الْآخَرَى، وَكَذَلِكَ «أَنْس» سَمِعَ كَلَامًا مِنَ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ، وَأَبُوسَوَارِ الْعَنُويِّ سَمِعَ كَلَامًا مِنَ اللَّفْظِينَ.

وَقَدْ قَرَأَ: «فَحَاسُوا» بِالْحَاءِ أَبُوالسَّمَالِ وَطَلْحَةَ بْنُ مُصَرِّفٍ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَنْزِلَةٌ وَلَيْسَتْ بِالْهَوَى.

٢ - وَإِنَّمَا أَن يَقُولُ: إِنَّمَا جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ تَفْسِيرًا وَتَوْضِيحًا لِلْفَرْقِ الْقُرْآنِ، فَابْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَرِدْ إِقْرَاءُ الرَّجُلِ لَفْظَ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَوْضِيحَ الْمَعْنَى لَهُ؛ كَيْ يَكُونَ ذَلِكَ وَسِيلَةً إِلَى التَّنَقُّقِ بِالصَّوَابِ، وَهُوَ اللَّفْظُ الْقُرْآنِيُّ الْمَتَلَقُّ عَنِ الرَّسُولِ. وَكَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ بَيَّنَّ أَمْرَيْنِ "إِنَّمَا أَن يَدْعُو يَقْرَأُ لَفْظَ «الْيَتِيمِ»، فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ إِخْلَالٌ بِاللَّفْظِ، وَإِفْسَادٌ لِلْمَعْنَى، وَفِي ذَلِكَ ضَرَرَانِ مُحَقِّقَانِ، وَأَمْرَانِ مُحْظُورَانِ؛ وَإِنَّمَا أَن يَقْرَأَهُ الْمَعْنَى بِلَفْظٍ يَسْتَقِيمُ بِهِ لِسَانُهُ؛ فَيَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى، وَيَبْقَى الْإِخْلَالُ بِاللَّفْظِ رَيْثَمَا يَتَسَهَّلَ لَهُ التَّنَقُّقُ بِالْأَصْلِ، فَفِيهِ ضَرَرٌ وَاحِدٌ. وَلَا شَكَّ أَنَّ ارْتِكَابَ أَخْفَ الضَّرَرَيْنِ، وَأَهْوَنَ الْمُحْظُورَيْنِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوَّلَى مِنَ ارْتِكَابِهِمَا مَعًا.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ نَقْلًا عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ: وَلَا حَاجَةَ فِي هَذَا لِلجَهَالِ مِنْ أَهْلِ الزَّيْغِ أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُ الْحَرْفِ مِنَ الْقُرْآنِ بغيرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ تَقْرِيبًا لِلْمَتَعَلِّمِ، وَتَوَطُّعًا لَهُ لِلزَّجْوَعِ إِلَى الصَّوَابِ، وَاسْتِعْمَالِ الْحَقِّ، وَالتَّكَلُّمِ بِالْحَرْفِ عَلَى إِنْزَالِ اللَّهِ، وَحِكَايَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ صَاحِبُ «الْإِتِّصَافِ» تَعْقِيْبًا عَلَى قَوْلِ الرَّخْمَشَرِيِّ: قَالَ أَحْمَدُ: لِأَدْلِيلٍ لَذَلِكَ، وَقَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَحْمُولٍ عَلَى إِضْحَاحِ الْمَعْنَى، لِيَكُونَ وَضُوحُ الْمَعْنَى عِنْدَ الْمُتَعَلِّمِ عَوْنًا عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِالْقِرَاءَةِ كَمَا أُنْزِلَ ... عَلَى هَذَا حَمَلَهُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فِي كِتَابِ «الْإِتِّصَافِ» وَهُوَ الْوَجْه.

وكذلك أنس رضي الله عنه لم يرد أن هذا قرآن، وإنما أراد توضيح المعنى، وتفسير لفظ القرآن. قال الإمام الرازي في تفسيره^١ بعد أن ذكر رواية أنس، واستدلال ابن جني بها على الجواز.

وأنا أقول: يجب أن نحمل ذلك على أنه إنما ذكر تفسيراً للفظ القرآن، لا على أنه جعله نفس القرآن، إذ لو ذهبنا إلى ما قاله ابن جني، لارفع الاعتماد عن ألفاظ القرآن ولجوزنا أن كل أحد عبّر عن المعنى بلفظٍ رآه مطابقاً لذلك المعنى، ثم ربما أصاب في ذلك الاعتقاد، وربما أخطأ، وهذا يجزّ إلى الظعن في القرآن، فثبت أنه يجب حمل ذلك على ما ذكرنا ...

وقال ابن الأثيري^٢ بعد أن ذكر رواية الأعمش عن أنس: «وقد ترامى ببعض هؤلاء الزائعين إلى أن قال: من قرأ بحرف يوافق إذا لم يخالف معنى، ولم يأت بغير ما أراد الله، وقصد له معنى حرف من القرآن، فهو مصيب، إذا لم يخالف معنى، ولم يأت بغير ما أراد الله، وقصد له. واحتجوا بقول أنس، وهو قول لا يعرج عليه ولا يلتفت إلى قائله ... إلى أن قال:

والحديث الذي جعلوه قاعدتهم في هذه الضلالة، لا يصح عن أحد من أهل العلم، لأنه مبني على رواية الأعمش؛ عن أنس، فهو مقطوع^٣ ليس بمتصل، فيؤخذ به من قبل أن الأعمش رأى أنسا ولم يسمع منه.

ولعلك بعد هذا البيان الشافي ازددت يقيناً واطمئناً إلى أن الإجابة في أحرف القرآن وقراءته، إنما كانت في حدود المسموع المتلقى عن رسول الله ﷺ عن جبريل، عن رب العزة (جلّ وعلا)، وأن هذا إجماع من العلماء المحققين المتثبتين.

١ - ٨ : ٣٣٧.

٢ - تفسير القرطبي ١٩ : ٤٠.

٣ - مراده: منقطع بدليل ما بعده. وبعض العلماء يطلق لفظ المقطوع على المنقطع؛ انظر: مقدمة ابن الصلاح : ٥١. والمنقطع من قبيل الضعيف فلا يحتاج به فيما دون هذا، فكيف يعول عليه في مثل هذا؟!

زعم باطل لبلاشير... ورده

وقد تلقف بعض المستشرقين هذه الرواية الباطلة التي عرضنا لها، والروايات التي لها محامل صحيحة، ولكنهم حرفوا معانيها إلى محامل باطلة، فزعموا أنها تدل على جواز قراءة القرآن بالمعنى، وهذه سمة معظم المستشرقين، أنهم يصححون الموضوع، ويمحرفون الصحيح عن معناه، كي تساعد على أغراضهم من الظعن في القرآن الكريم.

ومن هؤلاء «بلاشير» في كتابه: «المدخل إلى القرآن»، وفي ترجمته للقرآن التي أقحم فيها على النص القرآني بعض الآيات الموضوعات، وها هو بلاشير يعرض زعمه في موضوع القراءة بالمعنى، قال:

«خلال الفترة التي تبدأ من مبايعة علي عام ٢٥هـ، حتى مبايعة الخليفة الأموي الخامس «عبد الملك» عام ٦٥ هـ كانت جميع الاتجاهات تتواجه، فالمصحف العثماني قد نشر نفوذه في كل البلاد، إذ كان مؤيداً بنفوذ من شاركوا في عمله؛ وقد كانوا يشغلون مناصب مهمة في الشام، وربما كان هذا هو الوقت الذي نشأت فيه نظرية معينة، تدل على أن إصلاح عثمان كان قد أصبح ضرورياً، فبالنسبة إلى بعض المؤمنين لم يكن نص القرآن بحرفه هو المهم، وإنما روحه».

ومن هنا ظل اختيار الوجه (الحرف) في القراءات التي تقوم على الترادف المحض أمراً لا بأس ولا يشير للاهتمام. هذه النظرية التي يطلق عليها القراءة بالمعنى كانت دون شك من أخطر النظريات، إذا كانت تكل تحديد النص إلى؛ هوى كل إنسان.

ومن الغريب والمؤسف حقاً أن يجيء بعد «بلاشير» رجل مسلم - وهو: «الدكتور مصطفى مندور» - فيتابع أستاذه «بلاشير» على رأيه، بل ويزيد الظن ببله بما أضاف من تحزصات أخرى، ففقد فصلاً في «رسالة الشواذ» وهي رسالة تكميلية لنيل درجة دكتوراه الدولة من كلية الآداب بجامعة باريس بعنوان: «القراءة بحسب المعنى» قال

فيه: هنالك على الأخص نقطة وقع عليها اتفاق كثيرين، هي: أن القرآن ربّما قرئ بأوجه كثيرة، ولكن الأساس هو أن يحترم المعنى.

وقد أيدت نصوص كثيرة هذه الفكرة، فينسب إلى عُمر قوله: «القرآن كلّ صواب مالم تجعل عذاباً، أو عذاباً مغفرة...»، ثم ذكر نصوصاً لا تشهد لما ادّعاه، ثم قال: «من هذه الوجوه التفسيرية نشأت فكرة «القراءة بحسب المعنى»، وهناك أمثلة ترينا إلى أي حدّ تبع المؤمنون كلام الله بحرفه...».

ثم يسوق أخباراً يستدل بها على انتشار هذه النظرية في المجتمع الإسلامي فيقول: وقد علم عُمر بن عبد العزيز أن رجلاً كان يقرأ القرآن فيقلب نظام الآيات، فلما قطع في قراءته ادّعى أنه لا ذنب في هذا، ولا جريّة مادام يذكر كلّ النّص، في أي نظام، كما زوي أن مسلماً آخر استبدل بعض الكلمات بمرادفاتها، ثم ذكر مرجعاً له كتاب «الأغاني» ٣: ٦١، وما هو فيه، ولعله اعتمد فيما نقله على بعض كتب الأدب «ككتاب «محاضرات الأدباء»، وأمثاله من الكتب التي لا اعتداد بها في باب الرواية عند العلماء المحدثين الأصلاء في التّقّد، والذين إليهم المرجع في معرفة الغث من السمين، والصحيح من الضعيف من الموضوع المخلّق على النبي ﷺ وعلى الصحابة (رضوان الله عليهم).

والردّ على هذه المزاعم

وإليك الرد على هذه المزاعم التي زعمها «بلاشير» ومتابعة «مندور» لانتثبت أمام التّقّد العلميّ التّزيه ومعظمها روايات باطلة المعنى، واهية الإسناد، والاعتماد على أمثال هذه الروايات التي ليس لها زمام ولا خطام تجنّ على العلم وعلى الحقيقة،

١ - رسالة الشّواذ للدكتور مندور: ١١٣ وما بعدها نقلاً عن كتاب «تاريخ القرآن: ٨١ - ٨٧، وقد يعقب الدكتور عبد الصّبور شاهين «بلاشير» وتلميذه: «مندور» في ما زعماه، وقد ما ارتأياه، وأبان عن أن منهجهما ليس بمنهج علمي صحيح

ولولم يكن في نقد هذه المرويات إلا أنها مخالفة للمعقول وما صحّ من المنقول، وما أجمع عليه المسلمون من عهد الصحابة إلى يومنا.

هذانما هو منقول نقلاً متواتراً، لا يتطرق إليه الشك والارتباك لكفى فما بالك وهي معلولة الأسانيد، وصدق ابن الجوزي الناقد حيث قال: ما أحسن قول القائل:

١ - كل حديث رأيت تخالفه العقول، وتناقضه الأصول، وتباينه النقول. فاعلم! أنه موضوع، وقد عرضنا لهذه المرويات أنفاً، وبيّنا أن معظمها لا يصح للاحتجاج به، وبعضها على تسليم صحته فله مخارج صحيحة.

٢ - أن مثل هذه البحوث التي تتعلق بكتاب الله الذي توقرت له كل وسائل الثبوت واليقين والتحوط البالغ لسلامة النص من التحريف والتبديل والتغيير، لا يجوز ولا يليق بباحث أن يعتمد فيها على روايات تذكر في كتب الأدب والتاريخ، أو يتنذر بها بعض الناس في مجالسهم من غير أن يكون لها أسانيد ثابتة، ولكن المستشرقين وأبواقهم في سبيل تحقيق مزاعمهم يصححون الضعيف، ويعتمدون على المكذوب، على حين نجدهم يضعفون الصحيح من الأحاديث، ولا حامل لهم في هذا وذاك إلا الهوى والتشهي والتجني الإثم على النبي ﷺ وعلى القرآن الكريم.

٣ - أن هذه التوسعة في الحروف السبعة لم تكن بالهوى والتشهي، وإنما كانت في حدود المثل من عند الله، بدليل قول النبي ﷺ عقب سماعه قراءة كل من المختلفين: «هكذا أنزلت»، وقد نهت على ذلك أنفاً، فكن على ذكر منه.

٤ - إن للبحث العلمي الصحيح الذي يكون القصد منه إصابة الحق والصواب يلزم الباحث التزيه فيما إذا وردت روايات متعارضة أن ينقدها من ناحية السند (التقد الخارجي) ومن ناحية المتن (التقد الداخلي) ولا يزال يمحّص الروايات، ويوازن بينها مع ملاحظة ما يوافق البيئة منها، وما لا يوافق حتى يهتدي إلى الحق والرشاد، أما أن يأخذ ما يشاء على حسب هواه، فتلك خيانة للبحث العلمي الصحيح،

ثم إن جاز هذا من باحث متعصب كـ «بلاشير» فكيف جاز ذلك من باحث مسلم كمصطفى مندور؟!

٥ - أن المعول عليه في حفظ القرآن الكريم هو التلقي الشفاهي، فعن النبي ﷺ تلقاه أُلوف الصحابة العدول الضابطين، وعن الصحابة تلقاه أُلوف الأُلوف من التابعين، ولم يكن المعول عليه في الحفظ الصحف أو المصاحف، وإنما كانت الكتابة في الصحف والمصاحف لزيادة التوثق والاطمئنان، ولايزال الاعتماد في حفظ القرآن على الشيوخ الحافظين المنقبين إلى يومنا هذا.

وهذا القرآن المكتوب في المصاحف ثبت بحفظ الأُلوف الذين لا يحصيهم العدو، أجمع عليه المسلمون في كل عصر وقطر، فكل ما جاء من روايات مخالفة لمخالفة مخالفته صريحه أو ضمنية، فاضرب بهذه الروايات عرض الحائط، وارم بهما دبراً ذنك، فإنها لاتساوي المداد الذي تكتب به، والزوايات الأحادية، وإن صحت لا تعارض ما ثبت بالتواتر، فما بالك إذا كانت الروايات الأحادية ضعيفة.

٦ - في كلام «بلاشير» ومتابعة «مندور» تناقض ودعاوي وافتراضات لم يقيم عليها دليل، فمن ذلك ما ذكر «بلاشير» من أن مصحف عثمان قد بسط نفوذه ... فكيف يتفق هذا وقوله فبالنسبة إلى بعض المؤمنين لم يكن نص القرآن بحرفه هو المهم؟! ثم كيف ضرب عن الروايات الصحيحة المتكاثرة صفحاً، وزعم أن نظرية القراءة بالمعنى كانت تكل تحديد النص إلى (هوى كل إنسان)؟! ...

جملة الأقوال في الأحرف السبعة

وقد بلغ بها «السيوطي» نقلاً عن «ابن حبان» إلى خمسة وثلاثين قولاً، ثم قال: قال ابن حبان: «فهذه خمسة وثلاثون قولاً لأهل العلم واللغة في معنى «إنزال القرآن على سبعة أحرف». وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً، وكلها محتملة ويحتمل غيرها».

وقال أبو العباس المرسى: هذه الوجوه أكثرها متداخلة ، ولأدري ... [وذكر كما تقدم عن السيوطي، ثم قال:]
أما ما استشكله من حديث عمرو هشام، فقد بينّا مفصل الحق فيه بما يزيل الإشكال ويطمئن القلب، وبحسبنا ما ذكرنا من الأقوال في هذا المقام فقد أعرضنا عن القشور، واكتفينا بالبّاب.

موقف الشيعة من حديث الأحرف السبعة

أما موقف الشيعة من حديث «نزل القرآن على سبعة أحرف» فكانوا على فريقين: ففهم من يرى صحّة الحديث، ولم يطعن فيه، وذكر بعض الوجوه في تأويله، ويمثّل هذا الفريق الأستاذ الشيخ أبو عبد الله بن الميرزا نصر الله الرّنجاني رحمته الله في كتابه: «تاريخ القرآن» فقد ذكر بعض الأحاديث التي رواها البخاري وغيره في هذا الباب، ثم قال: «دلّت هذه الروايات على أنّ النبي صلّى الله عليه وآله كان يقرء القرآن... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

ويمثّل الفريق الثاني - وهم الأكثر - السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي في كتابه: «البيان في تفسير القرآن»^١ فقد عرض لبعض الروايات الثابتة الصحيحة التي ذكرناها في صدر البحث، وقد حاول أن يثبت أنّها أحاديث مضطربة متناقضة، وأنّها ضعيفة الأسانيد من غير أن يقيم على ذلك بينة، غير أنّها واردة من طرق أهل السنّة، فهي مرفوضة في نظره، وهي أيضًا مخالفة لصحيحه زُرارة بن أعين عن أبي جعفر...
ولأدري كيف يستسيغ إخواننا الشيعة أن يردّوا حديثًا متواترًا عن النبي صلّى الله عليه وآله برواية واحد وعشرين صحابيًا عدولاً ضابطين، بروايات مقطوعة^٢ على التابعين ومن

١ - البيان ١: ١١٩ وما بعدها عن «تاريخ القرآن».

٢ - المقطوع: هو ما روي عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم.

بعدهم، وليس مرفوعة إلى النبي ﷺ، ولاموقوفة^١ على الصحابي، ومهما بلغ شأن التابعي أوتابع التابعي، فلن تبلغ روايته مبلغ الرواية المسندة إلى النبي ﷺ ولا تصلح أن تكون معارضة لها، بل لو وردت رواية عن بعض الصحابة، وورد عن النبي ﷺ ما يخالفها، أخذنا بالرواية المرفوعة ورفضنا الموقوفة، وهذا هو المنهج الصحيح الذي لا ينبغي أن يختلف شيعي أو سني. وهذا هو المنهج العلمي الصحيح الذي وضعه أئمة هذا العلم النبوي في كل عصر ومصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا.

وماذا نملك للشريعة مادام مذهبهم رفض كل المرويات التي رويت في كتب أهل السنة مهما بلغت من الصحة، وثقات رواتها، إذا عارضت ما روى عن أهل البيت؟ يقول السيد الخوئي: «ولا قيمة للروايات إذا كانت مخالفة لما يصح عنهم (أي عن أهل البيت)، ولذلك لا يهمنّا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الروايات، وهذا أول شيء تسقط به الرواية عن الاعتبار والحجّة»^٢.

وهذا المبدأ أبعد ما يكون عن المنطق والصواب، فأَيُّ راوٍ مهما بلغ من العلم أو النسب غير معصوم، ومادام الأمر كذلك، فلتوزن هذه الروايات وغيرها بالميزان الذي وضعه «أئمة المخرج والتعديل» وليتعرف صحيحها من سقيمها من موضوعها بالقواعد التي وضعها أئمة أصول الحديث، والتي تعتبر «ميزان المعقول»، كما اعتبر المنطق «ميزان المعقول» ولكي تكون على بينة مما ذكره السيد الخوئي ومنزلته من الحق والصواب. أذكر لك بعض المثل مما انتقد به المرويات.

يقول: «فن التناقض أن بعض الروايات دلّ على أن جبريل أقرأ النبي على حرف... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وفي الحق أن هذا لا يعد تناقضاً ولا اضطراباً ترد به الروايات، لأن إمكان الجمع

١ - الموقوفة: هو ما روى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم.

٢ - البيان ١: ١٢٣.

بينهما سهل يسير، لجواز أن لا تكون هذه الأحاديث في قصّة واحدة، بل تكون في أوقات متعدّدة، إمّا كون ذلك وقع في المرّة الثالثة، أو الرّابعة، فذلك يرجع إلى أنّ بعض الرّواة قد يقتصر على بعض المرّات، والبعض يستوفي المرّات، وقد علّقت على الرّوايات فيما سبق بنحو ذلك، على أنّ الأمور اليسيرة السهلة لا تنطعن في صحّة الحديث نفسه مادامت الرّوايات كلّها في النهاية تتفق على ذلك، وكلّ ما ذكره من تناقض أو اختلاف فهو أهون شأناً من هذا.

أما الظنّ في الحديث بأنّ الزيادة على الحرف الواحد إنّما جاءت من الرّواة، فلا أدري أنصدّقه فيما زعم، ونرفض ما رواه الأئمّة العدول الضّابطون، وما يكاد تجمع عليه الأئمّة سلفها وخلفها من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا؟! وفيهم الصّحابة الأجلّاء، والائمّة العلماء الذين حكموا بتواتر هذا الحديث. ومعروف أنّ الحديث المتواتر يفيد القطع واليقين في نسبته إلى قائله، والله يقول الحقّ وهو يهدي السبيل.

هل المصاحف العُثمانيّة مشتملة على جميع الأحرف؟

اختلف العلماء في ذلك على أقوال ثلاثة:

١ - ما ذهب إليه الطّبريّ ومن وافقه على رأيه في الأحرف السّبعة إلى أنّ المصاحف تشتمل على حرفٍ واحدٍ منها، وهو حرف قُرَيْش، الذي جمع عثمان عليه المصاحف. قال الحافظ ابن حَجَرٍ في «الفتح»: وهو المعتمد، وهذا الرّأي هو الذي يوافق ما ذهب إليه الطّبريّ وموافقوه في الأحرف السّبعة، وبسطناه فيما سبق غاية البسط، وهو مذهب المحقّقين.

٢ - وذهب جماعة من الفقهاء والمتكلّمين إلى أنّها مشتملة على جميع الأحرف السّبعة، وقالوا: إنّّه لا يجوز على الأئمّة أن تهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصّحابة على نقل المصاحف العُثمانيّة من الصّحف الّتي كتبها أبوبكر وكانت بجميع الأحرف السّبعة، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وقد أُجيب عنه: بما ذكره ابن جرير من أن القراءة على الأحرف السبعة لم تكن واجبة على الأمة، وإنما كان جائزاً لهم، ومرخصاً لهم فيه، فلما رأى الصحابة أن الأمة قد تفرقت وتختلف إذا لم يجمعوا على حرفٍ واحدٍ، اجتمعوا على ذلك إجماعاً شائعاً، وهم معصومون من الضلالة؛ ولم يكن في ذلك ترك واجب، ولا فعل حرام.

٣ - وذهب جماهير من السلف والخلف إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها، لم تترك منها حرفاً واحداً.

قال ابن الجزري: وهذا هو الذي يظهر صوابه. قلت: لأنه هو الذي يوافق اختياره في الأحرف السبعة.

قال: [ابن حجر] في «الفتح» - بعد ذكر بعض هذه الأقوال -: «والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله ... [وذكر كما تقدم عنه].
وقال البغوي في شرح السنة: المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض ... [وذكر كما تقدم عن ابن حجر، ثم قال:]

والتحقيق: أن كون المصاحف مشتملة على الأحرف السبعة أو بعضها، متوقفة على معرفة المراد بالأحرف السبعة، فمن قال: إن المراد به سبع لغات في كلمة واحدة. تختلف فيها الألفاظ مع اتفاق المعاني، كابن جرير ومن وافقه، قال: إن ما بقي في المصاحف منها هو حرف قُرِيش.

ومن قال: إن المراد بالأحرف السبعة: «الوجوه التي يرجع إليها اختلاف على ما ذهب إليه ابن قتيبة، ومن لف لقه، قال: إن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسم المصحف منها، بمعنى أنها اشتملت من كل واحد منها على ما وافق رسم المصحف منه، لم تخل عن وجه منها بالكلية، وإن كان بعض هذه

الوجوه قد نسخ بعضه. وقد تكفل ببيان ذلك تفصيلاً أحد كبار العلماء^١ الكاتبين في هذا الموضوع.

ومما ينبغي أن يعلم أن غالب ما يمثل به هذا الفريق للأحرف السبعة إنما هو في نظر الفريق - الأول فريق الطبري ومن تبعه - قراءات لأحرف، فهم يرون أن القراءات ترجع إلى الحروف، وهي منها وليست عينها، مما يجعل الباحث غير مطمئن إلى الاحتكام إلى ما هو موجود في المصاحف العثمانية في الواقع ونفس الأمر اليوم.

يوضح ذلك ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الظاهر ابن أبي السرح قال: سألت سُفيان بن عُيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين، هل هي الأحرف السبعة؟ قال: لا، وإنما الأحرف السبعة مثل: هَلَمْ، وتعال، وأقبل، أي ذلك قلت أجزأك، قال لي ابن وهب مثله^٢.

وبعد فلعلنا بعد هذا المطاف الطويل تكون قد وفقنا إلى عرض هذا البحث عرضاً علمياً صحيحاً خالياً من التعصب لأحد، أو التحييف على آخر إلا مادلاً عليه الدليل وقامت الحاجة.

ولعلك - أيها القارئ - تكون قد اقتنعت بما اقتنعنا به من أنه الحق والصواب في بيان المراد بالأحرف السبعة، وإلا فأنت واختيارك، فقد عرضنا الأقوال وذكرنا ما لها وما عليها.

(ص: ١٦٦ - ٢١٨)

١ - الكلمات الحسان ص: ١٧ - ١٤.

٢ - فتح الباري ص ٩٢٤.

الفصل السادس والخمسون

نص صُبْحِي الصَّالِح (م : ١٤٠٧) في «مباحث في علوم القرآن»

الأحرف السبعة

نجد في الأحاديث الصحيحة المروية من طرق مختلفة ما يفيد أن الرسول ﷺ صرح بنزول القرآن على سبعة أحرف، ومن أوضح هذه الأحاديث ما رواه البخاري ومسلم، واللفظ للبخاري: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

ويبدو أن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف مروى عن جمع كبير من الصحابة يتعذر إحصاؤه، ففي مسند الحافظ أبي يعلى: أن عثمان رضي الله عنه قال يوماً وهو على المنبر: أذكر الله رجلاً ... [وذكر كما تقدم عن ابن الجزري، ثم قال:]

وتوافق هذه المجموع - التي لم نخص عددًا على هذا الموضوع - حمل بعض الأئمة على القول بتواتر الحديث، وفي طليعة هؤلاء أبو عبيد القاسم بن سلام. وإذا لم يتوافر التواتر في الطبقات المتأخرة، فحسبنا صحة الأحاديث التي ذكرناها مؤكداً لهذه الحقيقة الدينية التي نطق بها رسول الله ﷺ.

١ - هو أحمد بن علي بن المنثي التميمي الموصلي، الحافظ الثقة، المعروف بأبي يعلى، وله مستدان صغير وكبير. توفي بالموصل

ويميل جمهور العلماء إلى أن المصاحف العثمانية، اشتملت على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة، واختار القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني هذا الرأي، وقال: «الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ وضبطها عنه الأئمة، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف، وأخبروا بصحتها، وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً».

وعبارة «الأحرف» - وهي جمع حرف - الواردة في الحديث تقع على معانٍ مختلفة، فقد تكون بمعنى القراءة كقول ابن الجزي: كانت الشام تقرأ بحرف ابن عامر، وقد تفيد المعنى والجهة كما يقول أبو جعفر محمد بن سعدان التحيوي، ولكن القول بأن المراد بها القراءات - كما حكي عن الخليل بن أحمد - هو أضعف الأقوال بلاريب^١، ولا سيما إذا توهم القائل أنها ما يسمّى بالقراءات السبع^٢.

واختلاف العلماء في تحديد المراد من الأحرف المذكورة في الحديث أثار عددًا من الأقوال المتضاربة في حقيقة الذي أنزل، فرأى فيه بعضهم خمسة وثلاثين وجهًا^٣، وبلغ بها آخرون أربعين^٤، وأكثرها لا يؤيده نقل صحيح ولا منطق سليم، ومنشأ الخطأ فيها إرادة التعيين على سبيل القطع والحزم، مع أنه لم يأت في معناها كما يقول ابن العربي: نص ولا أثر، واختلف الناس في تعيينها^٥.

١ - البرهان ١: ٢١٤.

٢ - الإقناع ١: ٧٨ ويعلق السيوطي على هذا الرأي الضعيف بقوله: وتعقب بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل، مثل: ﴿عَبْدَ الطَّغَوْتِ﴾ و﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُبٍ﴾ وانظر أيضًا البرهان ١: ٢٢٣.

٣ - البرهان ١: ٢١٢.

٤ - الإقناع ١: ٧٨.

٥ - البرهان ١: ٢١٢.

ولم يكن بدّ من أن يتسائل العلماء: هل العدد محصور في سبعة أحرف، أم المراد التوسعة على القارئ ولم يقصد به الحصر؟ فالذين يستبعدون الحصر هنا يغالون في هجران النصوص البالغة درجة التواتر كما أسلفنا، مع أنّ تواردها على عدد «السبعة» لا يعقل أن يكون غير مقصود، ولاسيما إذا لوحظ أنّ الحديث يتناول قضية ذات علاقة مباشرة بالوحي وطريقة نزوله، وفي مثل هذه الأمور لا يليق الرسول ﷺ الخبر غامضاً، ولا يذكر عدداً لا مفهوم له، فما نقل عنه علماء الصحابة، هذا في شيء له بالاعتقاد صلة.

ولكنّ قوماً ممن لا يبالون بالتصوص، ولا يتورعون عن هجرانها أو إخراجها عن ظاهرها، تسرعوا فأروا أنّه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل المراد: التيسير والتسهيل والتسعة، ولفظ السبعة يطلق على إرادة الكثرة في الأحاد كما يطلق السبعون في العشرات والسبع مائة في المئين، ولا يراد العدد المعين، ومن الغريب أن ينسب مثل هذا الرأي إلى القاضي عياض^١، وهو الذي لا يُفَصِّل على الزاوية الصحيحة شيئاً، ولكن السيوطي ردّ على هذا القول ردّاً قوياً مؤيداً بالتصوص^٢. وإذن فلفظ السبعة لا يراد به الكثرة، بل الحصر كما فهمه أكثر العلماء، وهو الذي كان السبب فيما عانوه من محاولة البحث عن هذا العدد المعين، فالأكثر كما يقول ابن حبان: على أنّه محصور في سبعة^٣.

بيد أن كثيراً من تلك المحاولات لم يحالفها التوفيق كما رأينا في قول من جنح إلى أنّ الأحرف السبعة هي القراءات، ويكاد يقارب هذا القول في الضعف رأي الذين

١ - الإقناع ١: ٧٨. والقاضي عياض هو: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو البجليّ، صاحب كتاب «التفقا بتعريف حقوق المصطفى»، توفي سنة ٥٤٤ هـ، (الأعلام ٢/ ٧٤٩).

٢ - نفسه.

٣ - البرهان ١: ٢١٢.

حصروا هذه الأحرف في بعض اللهجات أو اللغات، مع ما بين المفهومين من تغاير دقيق. فأما اللهجات فليست عند بعض العلماء^١ من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى، لأن الإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والتخفيف والتسهيل، والتقل، والإبدال، صفات متنوعة في أداء اللفظ الواحد، وتنوعها لا يخرجها عن أن يكون لفظاً واحداً، ولكنا - مع ذلك - لانضعف هذا القول بهذا السبب، فإن تنوع صفات الأداء في اللفظ الواحد يوشك أن يجعله أكثر من لفظ، وإنما نضعفه بسبب الاقتصار عليه، إذ حفظت لنا أوجه أخرى من الاختلاف ليست من اللهجات في شيء، كما سنرى بوضوح، وإذا كنا في الاختلاف في اللهجات، لانجد إلا تنوعاً في صفات الأداء في اللفظ الواحد.

ففي اختلاف اللغات نجد أحياناً تبايناً بين لفظ وآخر في موضوع واحد، ولو أمكننا حصر اللغات العربية المختلفة هذا النوع من الاختلاف في سبع لا تزيد ولانقص، وقبل منا هذا الحصر في غير تردد، ومن غير شعور بتعسفنا فيه، لكانت هذه اللغات السبع هي الأحرف السبعة من غير ما حاجة إلى الجدل العقيم، ولكن التعسف في الموضوع أوضح من أن يخفى على ذي بصر، سواء أكانت لغات العرب هذه هي لغات قریش، وهذيل، وتميم، وأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر. أو كانت لغات قبائل مُضَر خاصة، وهي هذيل وكنانة، وقيس، وضبة، وتيمم الزباب، وأسد بن خزيمة، وقریش، لأن في القرآن الكريم ألفاظاً من لغات قبائل أخرى غير التي ذكرت على كلا الرأيين، تمثلت كلها في لغة قریش^٢.

١ - هوابن الجزري، كما في الإقناع ١: ٨٠.

٢ - الإقناع ١: ٨٠، البرهان ١: ٢١٩. يورد اعتراضاً على هذا التخصيص على لسان أبي عمر بن عبد البر الذي يقول: وأنكر آخرون كون كل لغات مضر في القرآن، لأنه فيهما شواذ لا يقرأ بها، مثل «كشكشة قيس»، و«عننة تميم» ... وهذه لغات يرغب بالقرآن عنها.

وبلغ أبو بكر الواسطي بتعدادها أربعين لغة في كتابه: «الإرشاد في القراءات العشر»
 فكلمة: ﴿اخْسُوا﴾ بمعنى «اخْزُوا» بلغة عذرة، وكلمة: ﴿بَيْتِيسٍ﴾ بمعنى «شديد» بلغة
 غَسَّان، وكلمة: ﴿لَا تَقْلُوا﴾ بمعنى «لا تزيدوا» بلغة الحُثَم، وكلمة: ﴿حَصْرَثٌ﴾ بمعنى
 «ضاقت» بلغة اليمامة، وكلمة: ﴿هَلُوعًا﴾ بمعنى «صَجِرًا» بلغة خثعم، وكلمة:
 ﴿أَلْوَذِقٌ﴾ بمعنى المطر بلغة جُرْهُم^١.

وقد استبعد ابن عبد البر، أن يكون معنى سبعة أحرف سبع لغات، لأنه لو كان
 كذلك لم ينكر القوم بعضهم على بعض في أول الأمر، لأن ذلك من لغته التي
 طبع عليها.

وأيضاً فإنَّ عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قُرشيّ، وقد اختلفت
 قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته^٢، وقد يدافع عن ذلك بإرادة الكثرة في عدد
 السبعة، ولكننا بيّنا ضعف هذا الرأي في مقام كهذا، لئلا يكون فيه للعدد مفهوم.
 وهذه الآراء السابقة كلها - على ضعفها - لانستغرب ذكر العلماء لها بين تلك
 المجموعة من الأقوال الشارحة للأحرف السبعة، ولكننا لانستغرب وحسب بل
 نستنكر استنكاراً شديداً جنوح بعض العلماء إلى مفهومات سقيمة ما أنزل الله بها
 من سلطان، يظنون أنهم يفسرون بها الحديث تفسيراً باطنياً عميقاً، ويرون
 في الأحرف السبعة ما لا يراه الناس.

من ذلك؛ أن المراد بهذه الأحرف سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد... [إلى أن
 قال:] ومن ذلك أن المراد سبعة أشياء: المطلق والمقيد... [وذكر كما تقدّم عن
 السيوطي والزركشي رقم ١٦ و١٧، ثم قال:]

١ - الإتيان ١: ٢٣٠، ومن أراد أمثلة أخرى فليُنظر الإتيان ١: ٢٢٧ - ٢٣١.

٢ - البرهان ١: ٢١٩، وانظر فيما يتعلّق بالاستدلال بقرينة عُمر وهشام، الإتيان ١: ٨٢.

وقد بلغت الجراءة ببعضهم حد الاستشهاد بحديث ضعيف على رأيهم الباطل في هذه الأحرف السبعة، فرفعوا إلى النبي ﷺ حديثاً رواه ابن مسعود، قال: كان الكتاب الأول نزل من باب واحد ... [وذكر كما تقدم عن الباقلاني، ثم قال:]

قال ابن عبد البر: «وهو حديث عند أهل العلم لا يثبت، وهو مجمع على ضعفه». وكل هذا يهون أمام تلك المشكلة الخطيرة التي أثارها بعض أئمة المفسرين عن حسن نية، ففتحوا بها الباب على مصراعيه لشبهات المستشرقين وضعاف الإيمان من المؤمنين، وتتمثل هذه المشكلة في حصر هذا الفريق من العلماء، المراد من الأحرف السبعة في سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: أقبل وهلمّ وتعال، وعجل وأسرع، وأنظروا آخر، وأمهل ونحوه^١.

وظاهر لفظ الطبري في «تفسيره» ربما أفاد هذا، فهو يستشهد بقوله ﷺ لابن الخطّاب: «يا عُمَرَاءُ الْقُرْآنِ كُلَّهُ صَوَابٌ، مَا لَمْ تَجْعَلْ رَحْمَةً عَذَابًا، أَوْ عَذَابًا رَحْمَةً»، فكان لا بد أن يثبت المستشرقون بهذا ليؤكدوا: «أنّ نظرية القراءة بالمعنى كانت بلا ريب أخطر نظرية في الحياة الإسلامية، لأنّها أسلمت النصّ القرآني إلى هوى كلّ شخص، يثبت على ما يهواه»^٢.

وفي هذا حمل للنصوص على غيروجها الحقيقي، فليست النظرية هنا بما يصحّ حقاً أن يسمّى «القراءة بالمعنى» كما نفهمه مثلاً في رواية الحديث بالمعنى، إذ «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كثرة الحروف أو كيفيتها من تخفيف، أو ثقيل، أو غيرهما»^٣.

١ - البرهان ١: ٢٢٠.

٢ - Blachere, Intro. Cor ٦٩، وانظر أيضاً: ١٠٥، III، Geschichte des Qorans.

٣ - البرهان ١: ٣١٨، وانظر: الإتيان ١: ١٣٨.

فإذا صحَّ أنه **إِثْبَاتٌ** وسع على المسلمين في أول الأمر، وراعى التَّخْفِيفَ على العجوز والشيخ الكبير، وأذن لكلَّ منهم أن يقرأ على حرفه، أي على طريقته في اللغة، لما يجده من المشقة في النطق بغير لغته، فليس معنى هذا، أنه كان يأذن لهم بإثبات هذه القراءات وكتابتها على أنها حروف نزل عليها القرآن. وإذن؛ فما كانت توسعته **إِثْبَاتٌ** في هذا النوع من القراءة إلا تخفيفاً على بعض الأفراد في حالات خاصّة، وأمّا ما أذن فيه من هذه الحالات بإثباته وأقرّ كتبه الوحي عليه فهو محفوظ بطريق التواتر في أحرف قليلة معدودة يرفض ما عداها، ولوجاء من طريق صحيح آحادي، لأنَّ التواتر شرط في إثبات القرآنية^١. فتعميم هذه الحالات الفردية على جميع الأحرف السبعة - كأنها ضرب من القراءة بالمعنى - لا يمكن أن يقتصر عليه في فهم الحديث.

وإذا لم يصحَّ الاختصار على أحد تلك الآراء السابقة فقد بدا لنا أنَّ استقصاء الممكن منها، وهو الذي لا يعارض الثقل والعقل، ربّما كان أصوب الآراء وأبعدها عن الإفراط والتفريط. فالمراد من هذه الأحرف السبعة - والله أعلم - الأوجه السبعة التي وسع بها على الأمة، فبأي وجه قرأ القارئ منها أصاب. ولقد كاد النبي ﷺ يصرح بهذا كل التصريح حين قال: «أقرّاني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف». فاللفظ القرآني الواحد مهما يتعدّد أدأؤه. وتتنوّع قراءته لا يخرج التّغاير فيه عن الوجوه السبعة الآتية:

الأول - الاختلاف في وجوه الإعراب، سواء أغيّر المعنى أم لم يتغيّر، فمّا تغيّر فيه المعنى مثل قوله تعالى: ﴿قَتَلْتَنِي أَدَمُ مِنْ رَبِّي كَلِمَاتٍ﴾ البقرة/٣٧، فقد قرئ: ﴿قَتَلْتَنِي أَدَمُ مِنْ رَبِّي كَلِمَاتٍ﴾ وممّا لم يتغيّر فيه المعنى مثل قوله: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ البقرة/٢٨٢، فقد قرئ: ﴿وَلَا يُضَارَّ﴾.

الثاني - الاختلاف في الحروف إمّا بتغيّر المعنى دون الصّورة، وهو ما يعبر عنه أحياناً بالاختلاف في النّقط، مثل: (يعلمون وتعلمون) وإمّا بتغيّر الصّورة دون المعنى، مثل: (الصّراط والسرّاط، والمصيّطرون والمسيّطرون)^١. وقد رسم في المصاحف بالصّاد المبدلة من السّين الّتي هي الأصل، فوافقت قراءة الصّاد رسم المصحف تحقيّقاً، وقراءة السّين رسم المصحف تقدّيراً.

والثالث - اختلاف الأسماء في أفرادها وتثنيها وجمعها وتذكيرها وتأنّثها، مثل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ المؤمنون / ٨، فقد قرئ: (لأماناتهم) بالأفراد. ومن الواضح أنّها رسمت في المصاحف العثمانية (لأمتهم) لخلوّها من الألف الساكنة، ومؤدّى الوجهين واحد، لأنّ في الأفراد قصداً للجنس، وفي الجنس معنى الكثرة، ولأنّ في الجمع استغراقاً للأفراد، وفي الاستغراق معنى الجنسية: فرعاية الأمانة ك رعاية الأمانات تشمل الكلّ والجزئيات. ولأمراً جاءت لفظة «العهد» في الآية نفسها مفردة على كلتا القراءتين، وبكلا الحرفين، فما قرئ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ ولا قرئ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾.

ومن ذلك أنّ «البقر» في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾ البقرة / ٧٠، ذكّر في حرف قصداً للجنس، فبني فعله للماضي، وذكّر فقرئ: ﴿تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾، وأنث في حرف قصداً للجماعة، فصنع صياغة المضارع وأنث: ﴿تَشَابَهُ﴾ بعد حذف إحدى التائين تخفيفاً، إذ أصله: تتشابه.

الرّابع - الاختلاف بإبد ال كلمة بكلمة يغلب أن تكون إحداها مرادفة للأخرى، وإمّا تتفاوتان بجريان اللسان بإحداها لدى قبيلة دون أخرى، كقوله

١ - من قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الْمُصْطَفُونَ﴾ من سورة الطّور / ٣٧.

تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْمُنفُوشِ﴾ القارعة/٥، فقد قرئ: (كالصوف المنفوش)^١، أو يكون بين الكلمتين المبدلتين تقارب في المخارج يسمح بالتناوب بينهما، ويكاد يُشعر بتصاقبهما معنيًا لتصاقبهما لفظًا، كقوله: ﴿طَلَحَ مَضُودٌ﴾ الواقعة/٢٩، فقد قرئ: (طلع)، ويلاحظ أنَّ مخرج العين والحاء واحد هو الحلق، فهما أختان تتعاقبان...

الخامس - الاختلاف بالتقديم والتأخير فيما يعرف وجه تقديمه أو تأخيره في لسان العرب العام، أو في نسق التعبير الخاص، كقوله تعالى في شأن المؤمنين ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ هُمْ الْجَنَّةَ يَفْتَائِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ التوبة/١١١، قرئ: (فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ)^٢، ففي الحرف الأول يسرع المؤمنون إلى قتل الأعداء، وفي الحرف الثاني كأنما يتلهفون إلى ساحة المعركة تلهفًا لعل الله يتخذهم شهداء، فإذا اختلفت صياغة التعبير بالتقديم والتأخير، فإن مؤدى الحرفين ما انفك واحدًا، لم ينله شيء من التغيير.

أما قراءة أبي بكر: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالنُّوتِ) بدلًا من قوله تعالى: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾^٣، فقراءة أحادية لم تبلغ درجة التواتر، بل شاذة^٤، خالف بها إجماع الصحابة إن صحَّ أنه قرأ بها، ذلك بأنَّ العرب تعرف للموت «سكرة وسكرات» ولكنها لا تعرف الحق إلا يقظًا صاحبًا واعيًا. وإنما يسهو الإنسان، أو يزل منه اللسان، فيضع كلمة مكان كلمة وهو لا يدري، كما صنع أبو بكر، أو كما روى عنه ونسبوا إليه .

السادس - الاختلاف بشيء يسير من الزيادة والتقصان جريًا على عادة العرب

١ - انظر: البرهان ١: ٢١٥.

٢ - انظر: الإتيان ١: ٨٠.

٣ - سورة ق ١٩، وانظر: البرهان ١: ٣٣٥.

٤ - ومثلها في السندوذ: (إِذَا جَاءَ فَتَحَ اللَّهُ وَالتَّصْرُ) بدلًا من قوله تعالى: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ} التصر/١.

فليس في مثل هذا حرف من حروف القرآن السبعة .

في حذف أدوات الجر والعطف تارةً، وإثباتها تارةً أخرى. ولذلك لم تحفظ هذه الضروب من الزيادة والنقص إلا في أحرف قليلة محدودة مع التنبيه على سُذُود كل ما لم يحفظه الأئمة الثقات منها. فمن الزيادة قوله تعالى في سورة التوبة/١٠٠: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، قرئ: (مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)، وهما قراءتان متواترتان، وقد وافق كل منهما رسم مصحف الإمام^١، فإن زيادتها وافقت رسم المصحف المكي، وحذفها وافق غيره^٢. ومن النقصان قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ من سورة البقرة بغير واو، وقد وافقت رسم المصحف الشامي. وأمّا قراءة: (وَالذِّكْرُ وَالْأُنْثَى) بدلاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾،^٣ بنقص لفظتي (ما خلق)، وقراءة ابن عباس: (وَكَانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا) بزيادة «صالحه»، وإبدال كلمة، «أمام» من كلمة، ﴿وَرَاءَ﴾، فقراءتان أحاديثان لا يثبت بمثلهما قرآن^٤... [إلى أن قال:]

السابع - اختلاف اللهجات في الفتح والإمالة، والترقيق والتفخيم، والهمز والتسهيل، وكسرحروف المضارعة، وقلب بعض الحروف وإشباع ميم الذكور، وإشمام بعض الحركات، من ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ طه/٩، وقوله: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ القيامة/٤، قرئ بإمالة: (أتى) و(موسى) و(بلى) فحوالكسر، وقوله تعالى: ﴿خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ بترقيق الرّاءين، و(الصلاة) و(الطلاق)، بتفخيم اللّامين... [إلى أن قال:]

١ - البرهان ١: ٣٣٦.

٢ - الإتيان ١: ١٣٠.

٣ - الليل ٣، وانظر أحكام القرآن لابن العربي ٢: ٣٠٩.

٤ - سورة الكهف/٧٩، الإتيان ١: ١٣٢.

والحق أن هذا الوجه الأخير أهم الأوجه السبعة؛ لأنه يبرز الحكمة الكبرى من إنزال القرآن على سبعة أحرف، ففيه تخفيف وتيسير على هذه الأمة التي تعددت قبائلها، فاختلقت بذلك لهجاتها، وتباين أداؤها لبعض الألفاظ، فكان لابد أن تراعي لهجاتها، وطريقة نطقها، أما لغاتها نفسها فلا موجب لمراعاتها؛ لأن القرآن اصطفى ما شاء بعد أن صهره في لغة قُرَيْش التي تمثلت فيها لغات العرب قاطبة^١ لا لغات قبائل معينة ينتصر لها بعض العلماء بتعسف، لا يؤيده دليل عقلي ولا نقلي، ذلك بأن العرب حين استصفوا لهجة قُرَيْش، وجعلوها لغتهم الأدبية المشتركة أثروا فيها مثلما تأثروا بها، فصدق على لهجة قُرَيْش ما يصدق على اللغات جميعاً من قوانين التأثير والتأثير، وهي قوانين لا تكاد تتخلف إذا درسنا اللغة على أمتها ظاهرة إنسانية.

لكن القرشية - باعتراف من جميع القبائل وبطوعية واختيار من مختلف لهجاتها - كانت أغزرها مادة، وأرقها أسلوباً، وأغناها ثروة، وأقدرها على التعبير الجميل الدقيق الأنيق في أفنان القول المختلفة، فاصطنعت وحدها في الكتابة والتأليف والشعر والخطابة، حتى كان الشاعر من غير قُرَيْش يتحاشى خصائص لهجته، ويتجنب صفاتها الخاصة في بناء الكلمة وتركيب الجملة والتنطق بالأحرف، ليتحدث إلى الناس بلغة ألقوها، وتواضعوا عليها بعد أن أسهمت عوامل كثيرة في صقلها وتهذيبها.

لقد صادف الإسلام إذن - حين ظهوره - لغة مثالية مصطفة جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لاعامتهم، فزاد من شمول تلك الوحدة، وقوى من أثرها بنزول قرآنه «بلسان عربي مبين»، هو ذلك اللسان المثالي المصطفى.

بيد أن هذه الوحدة اللغوية التي صادفها الإسلام حين ظهوره، وقواها قرآنه

١ - ولذلك عقد البخاري في صحيحه باباً لنزول القرآن بلسان قُرَيْش والعرب: قرآن عربيّاً بلسان عربيّ مبين.

بعد نزوله، لا تنفي ظاهرة تعدد اللهجات قبل الإسلام وبقاءها بعده، بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدّثون بتلك اللغة المثالية الموحدة، وإنما يعبرون بلهجاتهم الخاصة، وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم، وخصائص ألسنتهم.

قال ابن هشام: «كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلّم على مقتضى سجيّته التي فطر عليها، ومن هاهنا كثرت الزوايات في بعض الأبيات»^١.

وبإزاء هذه الظاهرة التي لا يمكن دفعها، اكتفى القرآن بتحدّي خاصّة العرب وبلغاتهم أن يأتوا بمثله، أو بأية من مثله تثبيتاً للوحدة اللغوية، بينما لجأ إلى التوسعة في القراءات، ومراعاة اللهجات، في أحرفه القرآنية السبعة التي خفّف بها على العامة، ولم يكلفهم التطق بغير اللهجة التي تجري بها ألسنتهم في يسر وسهولة^٢.

وذلك ما لاحظته ابن الجوزي حين قال: «وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتّهوين عليها شرقاً لها، وتوسعة ورحمة وخصوصيّة لفضلها، وإجابة لقصد نبيّها أفضل الخلق وحبّيب الحق».

ويفسر ذلك بقوله: «وذلك أن الأنبياء ﷺ كانوا يعنون إلى قومهم الخاصين والتّبيّ ﷺ بعث إلى جميع الخلق أحرهم وأسودهم، عربيّهم وعجميّهم، وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتّعليم والعلاج»^٣.

١ - المزهر ١: ٢٦١/٣.

٢ - دراسات في فقه اللغة ص: ٥٠.

٣ - مناهل العرفان للزّرقي ١: ١٣٩، ومن الغريب أن يدافع ابن الجزري عن هذه الفكرة، مع أنه لا يذكر اختلاف اللهجات بين الحروف السبعة.

وأهمية هذا الوجه الأخير - أعني اختلاف اللهجات - جعلت بعض العلماء يحصرون الأحرف السبعة في أنواع اللهجات، بينما أغفل آخرون ذكر هذا الوجه إغفالاً تاماً، لأنه على - حد قول ابن قُتيبة - ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون واحداً^١.

وفي كلا الرأيين مغالاة؛ فالأوجه الستة السابقة على جانب من الأهمية لايسمح بإسقاطها والاكتفاء بالوجه السابع. كما أن اختلاف اللهجات في أداء بعض الأصوات أمرواقع بين الصحابة، بل لعله كان أشد أنواع الاختلاف دوراً على الألسنة، فلا يجوز إغفاله والاكتفاء بأوجه أخرى لا تستقرى بها مختلف ضروب الأداء. وهذا التقص في استقراء الأقدمين للأوجه السبعة قد حملنا على أن نسلك في طريقة استقراءنا لها سبيلاً مخالفة لهم جميعاً، فلم نخترمذهب أبي الفضل الرازي، الذي فضله الزرقاني في «مناهل» على مذهب ابن قُتيبة وأبي الخير بن الجزري والقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلي^٢، كما لم نخترمذهباً واحداً من هؤلاء.

أما الرازي فلا أنه لم يتعرض قط في كتابه: «اللوائح» إلى وجه الاختلاف في الحروف، نحو: «يعلمون وتعلمون»، مع أنه لا يندرج تحت واحد من الأوجه الستة الباقية التي ذكرها، ثم إنه جعل اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر وجهاً خاصاً قائماً برأسه، مع أنه يندرج تحت وجه الاختلاف في الإعراب. وأما الثلاثة الآخرون فحسبنا - لكيلا نسلم بمذاهبهم - أنهم جميعاً أغفلوا وجه الاختلاف في اللهجات عملياً، وإن دافع عنه بعضهم نظرياً.

١ - نفسه ١: ١٥٤، وقد رأينا عبارة كهذه منسوبة إلى ابن الجزري في مكان آخر، راجع ص: ١٠٩.

٢ - انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن ١: ١٤٨ - ١٦٠، ففيه يتعرض لآراء هؤلاء العلماء الكبار الثلاثة، ثم يقارنها برأي أبي الفضل الرازي ويرجحها ويختاره. وابن الجزري في «التشرواقرئات» ١: ٢٦ - ٢٨ يفضل رأيه، ثم رأي أبي الفضل الرازي وابن قُتيبة. وعنه أخذ الزرقاني من غير عزو إليه.

ونحن حين نقول: إِنَّ الأوجه السبعة الّتي استقرّأناها تستقصي كلّ اختلاف في أداء القرآن، لانعني وجوب التزام هذه الأوجه السبعة في الكلمة الواحدة، فقد يكون في كلّ كلمة على حدة وجهان أو أكثر، وقد يكون فيها وجه واحد فقط، وإِنّما نقصد أنّ هذه الأوجه السبعة تردّ الاختلافات إلى أحد وجوها المناسبة حين يتحقّق وجود الاختلاف^١.

وإذا كنّا نحن قد استطعنا حصر أوجه الاختلاف في سبعة، فقد وقع لنا ذلك اتّفاقاً بعد أن جمعنا آراء الأقدمين ووفّقنا بينها، وأمّا الصّحابة الكرام الّذين نزل القرآن بأحرفه السبعة ورسول الله ﷺ بين أظهرهم يقرئهم بها، وينبّههم إليها، فكان أكثرهم يومئذٍ أمّيين لا يقرأون ولا يكتبون، وما كان يتاح لهم أن يحدّدوا المراد من الأحرف السبعة، وإِنّما كانوا يعرفون أنّ أوجه الخلاف لا تخرج عن سبعة في جميع مفردات القرآن، وقد اجتمعت عملياً من مختلف قراءاتهم الّتي أقرّهم عليها الرسول ﷺ وانتهى العلم بها إلينا أحرف القرآن السبعة، الّتي لم نعرفها نحن إلّا بطريق الاستنباط والاستقراء.

(٢: ١٠١ - ١١٦)

الفصل السابع والخمسون

نص الفاني الأصفهاني (م: ١٤٠٩) في «آراء حول القرآن»

[الاتفاق في حديث «سبعة أحرف» والاختلاف في معناه]

اتفق علماء السنة - على الظاهر - على صحة الحديث المنقول عن النبي ﷺ :
«إن القرآن أنزل على سبعة أحرف» واختلفوا في معناه .

قال ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر» : قال رسول الله ﷺ : «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافقرأوا ما تيسر منه»^١، متفق عليه، وهذا لفظ النبي ﷺ عن عمر .

وفي لفظ للترمذي أيضًا عن أبي، قال: لقي رسول الله ﷺ جبرائيل ... [وذكر كما تقدم عن الطبري رقم ١٨، ثم ذكر رواية عن أبي في موضوع: «أن أحدًا افتتح النحل، فقرأ على خلفه...»، كما تقدم عن ابن الجزري، وقال:]

ونقل ابن الجزري هذا الحديث عن تسعة عشر صاحبًا، وقال: قال الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام: إن هذا الحديث تواتر عن النبي ﷺ .

وقال ابن الأثير في «نهايته» في الحديث ... [وذكر كما تقدم عن الفيض الكاشاني، ثم قال:] وفيه أقوال غير ذلك، هذا أحسنها، قال صاحب «الوافي»: قال

في القاموس مثله.

وقيل: المراد من السبعة ليس معناه الحقيقي، بل هو كناية عن السبعة في التلّفظ.

وقيل: المراد لغة العرب، لأنّ أصول قبائل العرب تنتهي إلى سبعة.

وقيل: اللغات الفصحى سبع.

وقال أبو الفضل الرازي: إنّ السبعة هي عبارة عن ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجزري في باب «اختلاف القراءات» ثم قال:]

وقيل: حرف كلّ شيء: طرفه ووجهه وحاقته وحدّه وناحيته والقطعة منه، والحرف أيضًا، واحد حروف التّهجي، كأنه قطعة من الكلمة.

وقيل: الحرف هو الوجه، كما في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبِطُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^١.

وعلى الأوّل: المراد من السبعة أحرف: القراءات السبعة، تسمية للشيء باسم جزئه وما هو منه.

وعلى الثاني: سبعة أوجه من اللغات، كما قاله أبو عمرو الداني وأبو عبيد وأكثر العلماء.

فقال أبو عبيد: قرّيش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وقيم واليمن.

وقيل: بأنّ خمس لغات تكون في أكناف هوازن، ولغتين أخريتين في جميع ألسنة العرب.

وقال أبو عبيد الهروي: إنّ تلك اللغات السبع متفرقة في القرآن، بمعنى أنّ بعضه قرشي، وبعضه هوازي، وهكذا.

واستشكل على هذا التوجيه، بأنّنا نرى أنّ هشام بن حكيم وعمر كلاهما قرشيّان، ويختلفان في القراءة!

وقال ابن قُتيبة: إنَّ العرب تختلف في كَيْفِيَّةِ الأداء، وكلَّ واحدٍ من أرباب اللِّهجات المختلفة إذا أراد أن يزول عن لُغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتدَّ عليه ذلك، وعظمت المحنة فيها، فأراد الله أن يجعل لهم مَسْعاً في اللُّغات، ومراده من هذا البيان لاختلاف في كَيْفِيَّةِ أداء (أَف) و(جِبْرَائِيل) و(ارجه) و(هِيَّات) و(هَيْت) و(عَلَيْهِم) الَّذِي يقرأ: (عليهما) مثلاً و(موسى) و(عيسى) بالإمالة أو بدونها، وإشمام الصَّم مع الكسري مثل: (قيل لهم) و(غيبض الماء، أو عدمه، و(خبيراً) و(بصيراً) بالترقيق، أو بدونه، وأنَّ التَّيمِيَّ يهمز، والفَرَشِيَّ لا يهمز، وأنَّ الهُدَلِيَّ يقرأ: (عَتَى حين) بدلاً عن ﴿حَتَّى حِينَ﴾، والأسديَّ يقرأ: (تعملون يعلم)، (يسود)، (ألم أعهد)، بالكسري حرف المضارع، بل ترى أنَّ اللَّبْنَانِيَّ يبدِّل القاف همزة، فيقول: (أم) بدلاً عن (قُم) ونحو ذلك ممَّا هو كثير في جميع اللُّغات، وفوق الكثرة في لُغة الصَّاد.

وقد يحمل سبعة أحرف على مقاصد القرآن، لما في رواية الحاكم في «مستدركه» عن ابن مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ ... [وذكر كما تقدَّم عنه، رقم ١، ثمَّ ذكر رواية عن أبي قِلابة، عن النَّبِيِّ ﷺ، كما تقدَّم عن الطَّبْرِيِّ ورواية عن عليٍّ، كما تقدَّم عن البلاغي، ثمَّ قال:]

وأنت جدَّ خبير؛ بأنَّ التَّقْسِيم يختلف باختلاف الأنظار في القسمة، مع أنَّه لا أهميَّة لبيان أقسام مقاصد القرآن.

ومن الغريب ما ورد في بعض أخبارهم من «أنَّ جبرائيل لما بلغ سبعة أحرف، قال: كلُّها شافٍ كافٍ، ما لم تختتم آية عذاب برحمة، وآية رحمة بعذاب».

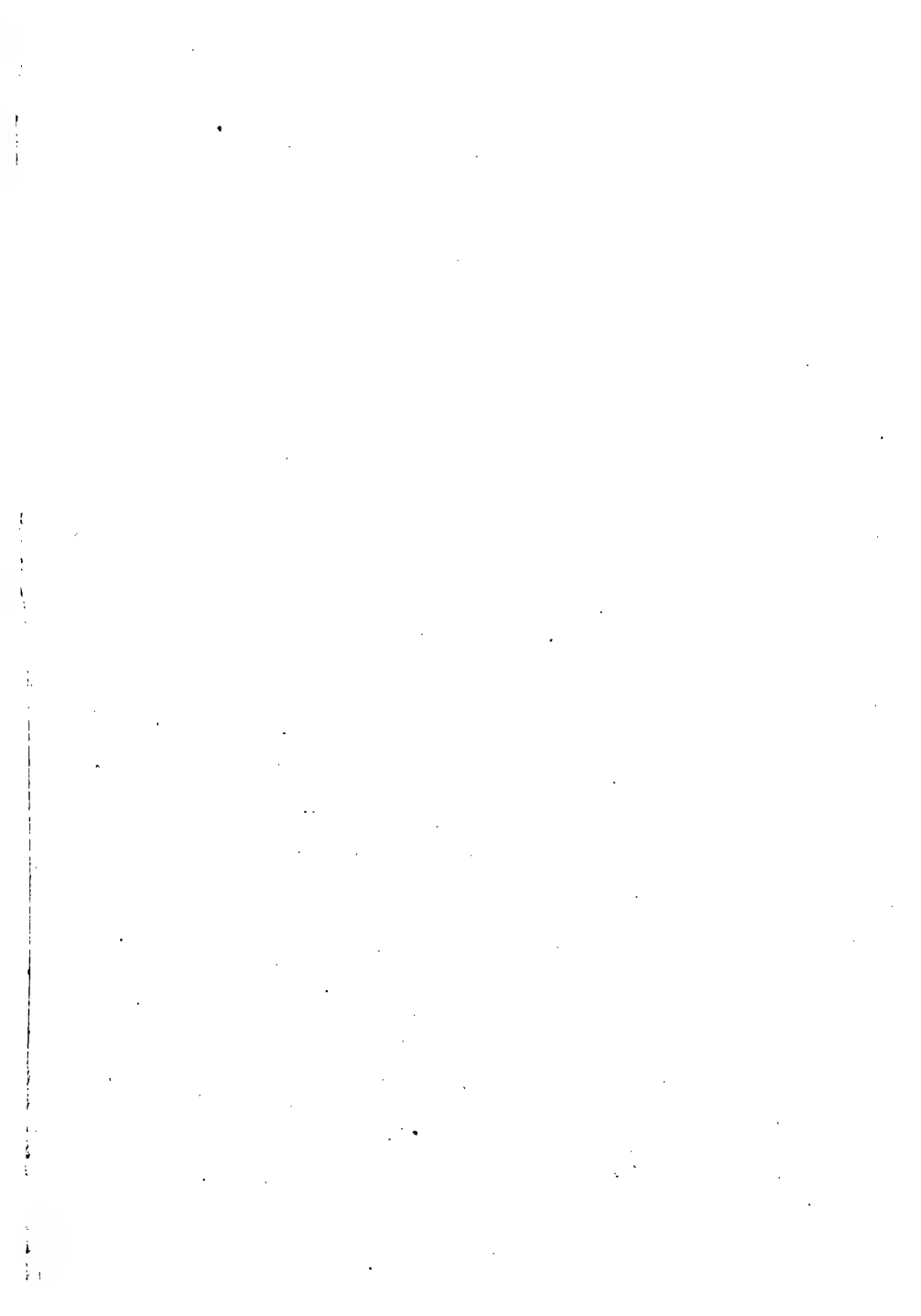
وفي خبر نحو قولك: تعال وأقبل وهلمَّ واذهب، واسرع واعجل، وفي خبر: إن قلت: غفوراً رحيمًا، أو قلت: سميعاً عليماً، أو عليماً سميعاً، فالله كذلك ما لم تختتم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب ... [ثمَّ ذكر وجوه الأحرف السبعة، كما تقدَّم عن

ابن الجَزَرِيّ وغيره، وقال: [وقد ذكر ابن حِيتَان خمسة وثلاثين معنى لسبعة أحرف، بل قالوا: الأقوال فيه أربعون.

ولك أن تسأل القوم: عن إمكان الجمع بين المعنيين في كلام واحد، بأن تجعل المراد من الأحرف اللَّفْظ، وتقول: المراد: سبع لغات، وفي نفس الوقت المعنى أيضًا وتقول المراد: الأمر والزجر الخ.

ولك أن تسأل أيضًا: بأن الشاهد على صدق - سبعة أحرف - على كل واحد من تلك المعاني موجود أم لا ؟

ولك أن تسأل أيضًا: هل أنه لا يكون فرق بين نزول القرآن - وهو فعل اختياري توقيفي لمنزله وهو الله تعالى - وبين الإرجاع في القراءة إلى اختيار القارئ بشرط واحد فقط وهو عدم ختم رحمة بعذاب، أو عذاب برحمة؟ ثم إن الإتيان بالمترادفات بمعنى الثقل بالمعنى، إن كان جائزًا خرج القرآن عن كونه معجزًا في أسلوبه، وأمكن الإتيان بمثله، والطريف أنه جاء في لفظ لعمر بن العاص: فأَيّ ذلك قرأتم فقد أصبتم ولا تماروا فيه، فإن المراء فيه كفر، وليت شعري ما المراد من المراء، فهل الدقة في القراءة ورعاية النظم والتركيب والتجنب عن الإخلال في أسلوب الوحي مراء؟ وهل التصرف بالشهية والاقتراح في الكلام الإلهي إصابة للحق، وليس من الصّوّاء في شيء؟



الفصل الثامن والخمسون

نص الخوئي (م : ١٤١٣) في «البيان في تفسير القرآن»

هل نزل القرآن على سبعة أحرف؟

لقد ورد في روايات أهل السنة: أنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف، فيحسن بنا أن نتعرض إلى التحقيق في ذلك بعد ذكر هذه الروايات:

١ - أخرج الطبري، عن يونس وأبي كريب، بإسنادهما، عن ابن شهاب، بإسناده عن ابن عباس ... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢، ثم قال:]

ورواها مسلم، عن حملة، عن ابن وهب، عن يونس، ورواها البخاري بسند آخر وروى مضمونها عن ابن البرقي، بإسناده عن ابن عباس .

٢ - وأخرج عن أبي كريب بإسناده، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جده، عن أبي بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي ... [وذكر كما تقدم عن مسلم رقم ٦، ثم قال:]

وهذه الرواية رواها مسلم أيضًا بأدنى اختلاف، وأخرجها الطبري عن أبي كريب بطرق أخرى باختلاف يسير أيضًا. وروى ما يقرب من مضمونها عن طريق يونس ابن عبد الأعلى، وعن طريق محمد بن عبد الأعلى الصنعائي، عن أبي.

٣ - وأخرج عن أبي كريب بإسناده، عن سليمان بن صرد، عن أبي بن كعب قال: رحت إلى المسجد ... [وذكر كما تقدم عن الطبري رقم ١٥].

٤ - وأخرج عن أبي كُرَيْب يأسناده، عن عبد الرّحمان بن أبي بَكْرَة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ ... [وذكر كما تقدّم عن الدّائِي رقم ٨].

٥ - وأخرج عن أحمد بن منصور يأسناده، عن عبد الله بن أبي طلحة، عن أبيه، عن جدّه، قال: «قرأ رجل عند عمر بن الخطّاب، فغيّر عليه ... [وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَرٍ، ثمّ قال:]

وأخرج عن يونس بن عبد الأعلى يأسناده، عن عمر بن الخطّاب قضية مع هشام بن حكيم تشبه هذه القصة. وروى البخاري ومسلم والترمذي قصة عمر مع هشام يأسناد غير ذلك، واختلاف في ألفاظ الحديث.

٦ - وأخرج عن محمد بن المثنى يأسناده، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، أن النّبي ﷺ كان عند إضاءة بني ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦، ثمّ قال:] ورواها مسلم أيضًا في صحيحه، وأخرج الطبري أيضًا نحوها عن أبي كُرَيْب يأسناده، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب، وأخرج أيضًا بعضها، عن أحمد بن محمد الطوسي يأسناده، عن ابن أبي ليلى، عن أبي بن كعب باختلاف يسير، وأخرجها أيضًا عن محمد بن المثنى يأسناده عن أبي بن كعب.

٧ - وأخرج عن أبي كُرَيْب يأسناده عن زَرِّ، عن أبي، قال: «لقي رسول الله ﷺ جبرئيل عند أحجار المراء ... [وذكر كما تقدّم عن ابن حَجَرٍ]

٨ - وأخرج عن عمرو بن عثمان الغُماني يأسناده، عن المقبري، عن أبي هُرَيْرَة أنّه قال ... [وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البرّ].

٩ - وأخرج عن عبيد بن أسباط يأسناده، عن أبي سلَمَة، عن أبي هُرَيْرَة. قال: قال رسول الله: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف، علّم حكيمٌ، غفورٌ رحيمٌ».

١٠ - وأخرج عن سعيد بن يحيى يأسناده، عن عاصم، عن زَرِّ، عن عبد الله ابن مسعود، قال: «تمارينا في سورة من القرآن .. [وذكر كما تقدّم عن الطبري رقم ٥].

١١ - عن أبي داود، عن أبيّ قال: قال رسول الله ﷺ: «يا أباي إني قرأت القرآن، ففيل لي: على حرف أو حرفين ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الأشعث السجستاني رقم ٣، ثم قال:]».

هذه أهمّ الروايات التي رُويت في هذا المعنى، وكلّها من طُرُق أهل السنّة، وهي مخالفة لصحيحة زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام - إلى أن قال - وقد سأل الفضيل بن يسار أبا عبد الله عليه السلام ... [وذكر كما تقدّم عن الكليني، ثم قال:]

وقد تقدّم إجمالاً أنّ المرجع بعد التّبيّ ﷺ في أمور الدّين إنّما هو كتاب الله وأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهرهم تطهيراً - وسيأتي توضيحه مفصّلاً بعد ذلك إن شاء الله تعالى - ولا قيمة للروايات إذا كانت مخالفة لما يصحّ عنهم.

ولذلك لا يهمنّا أن نتكلّم عن أسانيد هذه الروايات. وهذا أوّل شيء تسقط به الرواية عن الاعتبار والحجّة. ويضاف إلى ذلك ما بين هذه الروايات من التّخالف والتناقض، وما في بعضها من عدم التّناسب بين السّؤال والجواب.

تمهات الروايات [الأحرف السّبعة]

فمن التناقض: أنّ بعض الروايات دلّ على أنّ جبرئيل أقرأ التّبيّ ﷺ على حرف فاستزاده التّبيّ ﷺ فزاده، حتّى انتهى إلى سبعة أحرف، وهذا يدلّ على أنّ الزّيادة كانت على التّدرّج، وفي بعضها أنّ الزّيادة كانت مرّة واحدة في المرّة الثّالثة، وفي بعضها أنّ الله أمره في المرّة الثّالثة أن يقرأ القرآن على ثلاثة أحرف، وكان الأمر بقراءة سبع في المرّة الرّابعة.

ومن التناقض: أنّ بعض الروايات يدلّ على أنّ الزّيادة كلّها كانت في مجلس واحد، وأنّ طلب التّبيّ ﷺ الزّيادة كان بإرشاد ميكائيل، فزاده جبرئيل حتّى بلغ سبعاً، وبعضها يدلّ على أنّ جبرئيل كان ينطلق ويعود مرّة بعد مرّة.

ومن التناقض: أن بعض الروايات يقول: إن أبيًا دخل المسجد، فرأى رجلًا يقرأ على خلاف قراءته، وفي بعضها: أنه كان في المسجد، فدخل رجلان وقرأ على خلاف قراءته، وقد وقع فيها الاختلاف أيضًا فيما قاله النبي ﷺ لأبي... إلى غير ذلك من الاختلاف.

ومن عدم التناسب بين السؤال والجواب: ما في رواية ابن مسعود من قول علي عليه السلام: «إن رسول الله ﷺ يأمركم أن تقرأوا كما علمتم». فإن هذا الجواب لا يرتبط بما وقع فيه النزاع من الاختلاف في عدد الآيات. أضف إلى جميع ذلك أنه لا يرجع نزول القرآن على سبعة أحرف إلى معنى معقول، ولا يتحصل للتأظر فيها معنى صحيح.

وجوه الأحرف السبعة

وقد ذكروا في توجيه نزول القرآن على سبعة أحرف وجوهًا كثيرة، نتعرض للمهم منها مع مناقشتها وبيان فسادها:

١ - المعاني المتقاربة

إن المراد: سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو «عَجَل، وأسرع، وَاَسْع». وكانت هذه الأحرف باقية إلى زمان عثمان، فحصرها عثمان بحرف واحد، وأمرياحراق بقية المصاحف التي كانت على غيره من الحروف الستة، واختار هذا الوجه الطبري^١ وجماعة. وذكر القرطبي: أنه مختار أكثر أهل العلم^٢. وكذلك قال أبو عمرو ابن عبد البر.

١ - تفسير الطبري ١: ١٥.

٢ - تفسير القرطبي ١: ٤٢.

واستدلّوا على ذلك برواية ابن أبي بكرة، وأبي داود، وغيرهما ممّا تقدّم، وبرواية يونس بإسناده، عن ابن شهاب، قال: «أخبرني سعيد بن المسيّب: أنّ الذي ذكر الله تعالى ذكره: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ﴾ النحل / ١٠٣، إنّما افتتن أنّه كان يكتب الوحي، فكان يلي عليه رسول الله ﷺ: «سميع علم»، أو «عزيز حكيم»، وغير ذلك من خواتم الآي، ثمّ يشتغل عنه رسول الله ﷺ وهو على الوحي، فيستفهم رسول الله ﷺ فيقول: «عزيز حكيم» أو «سميع علم» أو «عزيز علم»؟ فيقول له رسول الله ﷺ: أيّ ذلك كتبت فهو كذلك، ففتنه ذلك، فقال: إنّ محمّداً أوكّل ذلك إليّ، فأكتب ما شئت.

واستدلّوا أيضاً بقراءة أنس: (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَصْوَبُ قِيلاً) فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنّما هي: «وأقوم» فقال: «أقوم، وأصوب، وأهدى واحد». وبقراءة ابن مسعود: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً)¹.

وبما رواه الطبري عن محمّد بن بشّار وأبي السائب بإسنادهما عن همام: أنّ أبا الدرداء كان يقرئ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْآثِمِينَ﴾ قال: فجعل الرجل يقول: (إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْيَتِيمِ) قال: فلمّا أكثر عليه أبو الدرداء فرأه لا يفهم، قال: (إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ طَعَامُ الْفَاجِرِ)².

واستدلّوا أيضاً على ذلك بما تقدّم من الروايات الدالة على التوسعة: (ما لم نختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة).

فإنّ هذا التّحديد لا معنى له إلّا أن يراد بالسّبعة أحرف، جواز تبديل بعض الكلمات ببعض، فاستثنى من ذلك ختم آية: (عذاب برحمة)، أو آية: (رحمة بعذاب).

١ - تفسير الطبري ١: ١٨.

٢ - نفسه ٢٥: ٧٨ عند تفسير الآية المباركة.

وبمقتضى هذه الروايات لابد من حمل روايات السبعة أحرف على ذلك بعد ردّ مجملها إلى مبيتها.

إنّ جميع ما ذكرها من المعاني أجنبي عن مورد الروايات وستعرف ذلك وعلى هذا فلا بد من طرح الروايات، لأنّ الالتزام بمفادها غير ممكن .

والدليل على ذلك:

أولاً - أنّ هذا إنّما يتمّ في بعض معاني القرآن التي يمكن أن يعبر عنها بألفاظ سبعة متقاربة. ومن الضروري أنّ أكثر القرآن لا يتمّ فيه ذلك، فكيف تتصوّر هذه الحروف السبعة التي نزل بها القرآن ؟

ثانياً - إن كان المراد من هذا الوجه: أنّ النبي ﷺ قد جوّز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أخرى تقاربها في المعنى - ويشهد لهذا بعض الروايات المتقدمة - فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن المعجزة الأبدية، والحجة على جميع البشر، ولا يشكّ عاقل في أنّ ذلك يقتضي هجر القرآن المنزل، وعدم الاعتناء بشأنه. وهل يتوهم عاقل ترخيص النبي ﷺ أن يقرأ القارئ: (يس، والذكر العظيم، إنك لمن الأنبياء، على طريق سوي، إنزال الحميد الكريم، لتخوف قوماً ماخوف أسلافهم فهم ساهون)؟ فلتقرّ عيون المجوّزين لذلك، سبحانه اللهم! إنّ هذا إلّا بهتان عظيم، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ يونس / ١٥.

وإذا لم يكن للنبي أن يبدّل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوز ذلك لغيره؟ وإنّ رسول الله ﷺ علم براء بن عازب دعاء كان فيه: «ونبيك الذي أرسلت» فقرأ براء: «ورسولك الذي أرسلت» فأمره ﷺ أن لا يضع الرسول موضع النبي .

فإذا كان هذا في الدّعاء، فإذا يكون الشّأن في القرآن؟ وإن كان المراد من الوجه المتقدّم، أنّ التّبيّ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ على الحروف السّبعة - ويشهد لهذا كثير من الروايات المتقدّمة - فلا بدّ للقائل بهذا أن يدلّ على هذه الحروف السّبعة التي قرأ بها التّبيّ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لأنّ الله سبحانه قد وعد بحفظ ما أنزله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحَفِّظُ الْقُرْآنَ وَنُحْيِي الْحَيَاةَ بِالنَّفْسِ﴾ الحجر/٩.

ثالثاً - أنّه صرّحت الروايات المتقدّمة بأنّ الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف، هي التوسّعة على الأُمّة، لأنّهم لا يستطيعون القراءة على حرف واحد، وأنّ هذا هو الذي دعا التّبيّ إلى الاستزادة إلى سبعة أحرف. وقد رأينا أنّ اختلاف القراءات أوجب أن يكفّر بعض المسلمين بعضاً، حتّى حصر عُثمان القراءة بحرف واحد، وأمّا حرق بقيّة المصاحف.

ويستنتج من ذلك أمور:

١ - أنّ الاختلاف في القراءة كان نقمة على الأُمّة، وقد ظهر ذلك في عصر عُثمان، فكيف يصحّ أن يطلب التّبيّ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الله ما فيه فساد الأُمّة؟ وكيف يصحّ على الله أن يبيحه إلى ذلك؟ وقد ورد في كثير من الروايات التّهي عن الاختلاف، وأنّ فيه هلاك الأُمّة. وفي بعضها: أنّ التّبيّ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تغيّر وجهه واحمرّ حين ذكر له الاختلاف في القراءة، وقد تقدّم جملة منها، وسيجيء بعد هذا جملة أخرى.

٢ - قد تضمّنت الروايات المتقدّمة أنّ التّبيّ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّ أَمَنِي لَا يَسْتَعِيزُ بِكَ إِلَّا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ». وهذا كاذب صريح، لا يعقل نسبته إلى التّبيّ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأنّنا نجد الأُمّة بعد عُثمان على اختلاف عناصرها ولغاتها قد استطاعت أن تقرأ القرآن على حرف واحد، فكيف يكون من العسر عليها أن تجتمع على حرف واحد في زمان التّبيّ سَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقد كانت الأُمّة من العرب الفصحى؟

٣ - أَنَّ الاختلاف الَّذِي أوجب لِعُثْمَانَ أَنْ يَحْصِرَ الْقِرَاءَةَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ قَدْ اتَّفَقَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَقْرَأَ النَّبِيُّ ﷺ كُلَّ قَارِئٍ عَلَى قِرَاءَتِهِ، وَأَمْرًا لِلْمُسْلِمِينَ بِالتَّسْلِيمِ لَجَمِيعِهَا، وَأَعْلَمَهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ رَحْمَةٌ مِنَ اللَّهِ لَهُمْ، فَكَيْفَ صَحَّ لِعُثْمَانَ وَلِتَابِعِيهِ سَدُّ بَابِ الرَّحْمَةِ، مَعَ نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْمُنْعِ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؟ وَكَيْفَ جَازَ لِلْمُسْلِمِينَ رَفْضَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخَذَ قَوْلَ عُثْمَانَ وَإِمَضاءَ عَمَلِهِ؟ أَفَهَلْ وَجَدُوهُ أَرَأْفَ بِالْأُمَّةِ مِنْ نَبِيِّهَا، أَوْ أَتَهْ تَنَبَّهَ لَشَيْءٍ قَدْ جَهَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ قَبْلِ وَحَاشَاهُ، أَوْ أَنَّ الْوَحْيَ قَدْ نَزَلَ عَلَى عُثْمَانَ بِنَسْخِ تِلْكَ الْحُرُوفِ؟!

وخلاصة الكلام: أَنَّ بِشَاعَةَ هَذَا الْقَوْلِ تَغْنِي عَنِ التَّكْلُفِ عَنْ رَدِّهِ، وَهَذِهِ هِيَ الْعَمْدَةُ فِي رَفْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ لِهَذَا الْقَوْلِ. وَلَأَجْلَ ذَلِكَ قَدْ التَّجَأَ بَعْضُهُمْ كَأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدَانَ التَّحَوِّيَّ، وَالْحَافِظَ جَلَالَ الدِّينِ السَّيُوطِيَّ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ مِنَ الْمَشْكَلِ وَالْمُتَشَابِهِ، وَلَيْسَ يَدْرِي مَا هُوَ مَفَادُهَا^١. مَعَ أَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ مَفَادَهَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ، وَلَيْشَكَّ فِيهِ النَّظَرُ إِلَيْهَا، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَاخْتَارَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

٢ - الأبواب السبعة

إِنَّ الْمُرَادَ بِالْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ: هِيَ الْأَبْوَابُ السَّبْعَةُ الَّتِي نَزَلَ مِنْهَا الْقُرْآنُ وَهِيَ زَجَرٌ وَأَمْرٌ، وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ، وَمَحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَأَمْثَالٌ. وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَا رَوَاهُ يُونُسُ بِإِسْنَادِهِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ نَزَلَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ ... [وَذَكَرَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَاقِلَانِيِّ، ثُمَّ قَالَ:]

ويرد على هذا الوجه

١ - أَنَّ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ كَوْنِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ غَيْرَ الْأَبْوَابِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ مِنْهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ تَفْسِيرًا لَهَا، كَمَا يُرِيدُهُ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ.

- ٢ - أنّ هذه الرواية معارضة برواية أبي كريب بإسناده عن ابن مسعود: قال: «إنّ الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال».
- ٣ - أنّ الرواية مضطربة في مفادها، فإنّ الزجر والحرام بمعنى واحد، فلا تكون الأبواب سبعة، على أنّ في القرآن أشياء أخرى لا تدخل في هذه الأبواب السبعة، كذكر المبدأ والمعاد، والقصص، والاحتجاجات والمعارف، وغير ذلك. وإذا أراد هذا القائل أن يدرج جميع هذه الأشياء في المحكم والمتشابه، كان عليه أن يدرج الأبواب المذكورة في الرواية فيهما أيضاً، ويحصر القرآن في حرفين: «المحكم والمتشابه»، فإنّ جميع ما في القرآن لا يخلو من أحدهما.
- ٤ - أنّ اختلاف معاني القرآن على سبعة أحرف لا يناسب ما دلّت عليه الأحاديث المتقدمة من التوسعة على الأمة، لأنّها لا تتمكّن من القراءة على حرفٍ واحدٍ.
- ٥ - أنّ في الروايات المتقدمة ما هو صريح في أنّ الحروف السبعة هي الحروف التي كانت تختلف فيها القراء، وهذه الرواية إذا تمت دلالتها لا تصلح قرينة على خلافها.

٣ - الأبواب السبعة بمعنى آخر

إنّ الحروف السبعة هي: الأمر، والزجر، والترغيب، والترهيب، والمجدل، والقصص، والمثل، واستدلّ على ذلك برواية محمد بن بشّار بإسناده، عن أبي قلابة ... [وذكر كما تقدّم عنه، وقال:] وجوابه: يظهر ممّا قدّمناه في جواب الوجه الثاني.

٤ - اللغات الفصيحة

إنّ الأحرف السبعة هي اللغات الفصيحة من لغات العرب، وأنّها متفرقة في القرآن فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وبعضه بلغة كنانة، وبعضه بلغة تميم، وبعضه بلغة ثقيف. ونسب هذا القول إلى جماعة، منهم: البيهقي، والأبهري، وصاحب القاموس.

ويردّه:

١ - أن الروايات المتقدمة قد عيّنت المراد من الأحرف السبعة، فلا يمكن حملها على أمثال هذه المعاني التي لا تنطبق على مورها.

٢ - أن حمل الأحرف على اللغات ينافي ما روي عن عمر من قوله: نزل القرآن بلغة مضر، وأنه أنكر على ابن مسعود قراءته (عنى حين) ... [وذكر كما تقدم عن ابن حجر، ثم قال:]

وما روي عن عثمان أنه قال للزهط القرشيين الثلاثة: «إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإمّا نزل بلسانهم»^١.

وما روي من أن عمرو هشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان ... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢، ثم قال:]

فإن عمرو هشام كان كلاهما من قريش، فلم يكن حينئذ ما يوجب اختلافهما في القراءة، ويضاف إلى جميع ذلك أن حمل الأحرف على اللغات قول بغير علم، وتحكم من غير دليل.

٣ - أن القائلين بهذا القول؛ إن أرادوا: أن القرآن اشتمل على لغات أخرى، كانت لغة قريش خالية منها، فهذا المعنى خلاف التسهيل على الأمة الذي هو الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف، على ما نطقت الروايات بذلك، بل هو خلاف الواقع، فإن لغة قريش هي المهيمنة على سائر لغات العرب، وقد جمعت من هذه اللغات ما هو أفصحها، ولذلك استحقت أن توزن بها العربية، وأن يرجع إليها في قواعدها.

وإن أرادوا: أن القرآن مشتمل على لغات أخرى، ولكنها تتحد مع لغة قريش،

١ - صحيح البخاري، باب: «نزل القرآن بلسان قريش» ص: ١٥٦.

فلا وجه للحصر بلغات سبع، فإنّ في القرآن ما يقرب من خمسين لغة، فعن أبي بكر الواسطيّ: في القرآن من اللغات خمسون لغة، وهي لغات: قُرَيْش، وهذيل، وكنانة، وخنعم، والخزرج...^١

٥ - لغات مُضَرّ

إنّ الأحرف السبعة: هي سبع لغات من لغات مُضَرّ خاصّة، وإيّها متفرّقة في القرآن، وهي لغات: قُرَيْش، وأسد، وكنانة، وهذيل، وتميم، وضبة، وقيس. ويرد عليه جميع ما أورده على الوجه الرابع.

٦ - الاختلاف في القراءات

إنّ الأحرف السبعة: هي وجوه الاختلاف في القراءات، قال بعضهم: إنّني تدبرت وجوه الاختلاف في القراءة فوجدتها سبعاً... [وذكر كما تقدّم في باب اختلاف القراءات، ثمّ قال:]

ويردّه:

١ - أنّ ذلك قول لادليل عليه، ولاسيّما أنّ المخاطبين في تلك الروايات لم يكونوا يعرفون من ذلك شيئاً.

٢ - أنّ من وجوه الاختلاف المذكورة ما يتغيّره المعنى وما لا يتغيّر، ومن الواضح أنّ تغيّر المعنى وعدمه لا يوجب الانقسام إلى وجهين، لأنّ حال اللفظ والقراءة لا تختلف بذلك، ونسبة الاختلاف إلى اللفظ في ذلك من قبيل وصف الشيء بحال متعلّقه، ولذلك يكون الاختلاف في ﴿ظَلَحَ مَنُضُودٌ﴾^٢ و﴿كَالْعِهْنِ الْمُتَفُوشِ﴾^٣ قسمًا واحدًا.

١ - راجع: ١: النوع ٣٧ ص: ٢٣٠.

٢ - الواقعة / ٢٩.

٣ - القارعة / ٥.

٣ - أن من وجوه الاختلاف المذكور بقاء الصورة للفظ، وعدم بقائها، ومن الواضح أيضًا أن ذلك لا يكون سببًا للانقسام، لأن بقاء الصورة إنما هو في المكتوب لا في المقروء، والقرآن اسم للمقروء لا للمكتوب، والمنزل من السماء إنما كان لفظًا لا كتابة. وعلى هذا يكون الاختلاف في ﴿طَلَحَ﴾ و﴿تُنَشِّرُهَا﴾ وجهًا واحدًا لوجهين.

٤ - أن صريح الروايات المتقدمة أن القرآن نزل في ابتداء الأمر على حرف واحد. ومن البين أن المراد بهذا الحرف الواحد ليس هو أحد الاختلافات المذكورة، فكيف يمكن أن يراد بالسبعة مجموعها؟

٥ - أن كثيرًا من القرآن موضع اتفاق بين القراء، وليس موردًا للاختلاف، فإذا أضفنا موضع الاتفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية، ومعنى هذا: أن القرآن نزل على ثمانية أحرف.

٦ - اختلاف القراء في الكلمات... [وذكر كما تقدم عنه في باب اختلاف القراءات].

٧ - اختلاف القراءات بمعنى آخر... [وذكر كما تقدم عنه في باب اختلاف القراءات]

٨ - الكثرة في الآحاد:

أن لفظ السبعة يراد منه: الكثرة في الآحاد، كما يراد من لفظ السبعين والستمئة الكثرة في العشرات أو المئات، ونسب هذا القول إلى القاضي عياض ومن تبعه.

ويرد:

أن هذا خلاف ظاهر الروايات، بل خلاف صريح بعضها. على أن هذا لا يعد قولًا مستقلًا عن الوجوه الأخرى، لأنه لم يعين معنى الحروف فيه، فلا بد وإن يراد

من الحروف أحد المعاني المذكورة في الوجوه المتقدمة، ويرد عليه ما يرد من الإشكال على تلك الوجوه.

٩ - سبع قراءات:

ومن تلك الوجوه أنّ الأحرف السبعة «موضوعة البحث» هي سبع قراءات.

ويردّه:

أنّ هذه القراءات السبع إن أُريد بها السبع المشهورة، فقد أوضحنا للقارئ بطلان هذا الاحتمال في البحث عن تواتر القراءات، وقد تقدّم ذلك في باب «نظرة في القراءات». وإن أُريد بها قراءات سبع على إطلاقها، فمن الواضح أنّ عدد القراءات أكثر من ذلك بكثير، ولا يمكن أن يوجّه ذلك بأن غاية ما ينتهي إليه اختلاف القراءات أكثر من ذلك بكثير الواحدة هي السبع، لأنّه إن أُريد أنّ الغالب في كلمات القرآن أن تقرأ على سبعة وجوه فهذا باطل، لأنّ الكلمات التي تقرأ على سبعة وجوه قليلة جدّاً. وإن أُريد أنّ ذلك موجود في بعض الكلمات وعلى سبيل الإيجاب الجزئي، فمن الواضح أنّ في كلمات القرآن ما يقرأ بأكثر من ذلك، فقد قرأت كلمة: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ باثنين وعشرين وجهًا، وفي كلمة: ﴿أَفِ﴾ أكثر من ثلاثين وجهًا، ويضاف إلى ما تقدّم أنّ هذا القول لا ينطبق على مورد الزوايات، ومثله أكثر الأقوال في المسألة.

١٠ - اللهجات المختلفة

أنّ الأحرف السبع يراد بها: اللهجات المختلفة في لفظ واحد، اختاره الرافعي في كتابه^١.

وتوضيح القول: أن لكل قوم من العرب لهجة خاصة في تأدية بعض الكلمات، ولذلك نرى العرب يختلفون في تأدية الكلمة الواحدة حسب اختلاف لهجاتهم، فالقفاف في كلمة «يقول» مثلاً يبدلها العراقي بالكاف الفارسية، ويبدلها الشامي بالهمزة، وقد أنزل القرآن على جميع هذه اللهجات للتوسعة على الأمة، لأن الالتزام باللهجة خاصة من هذه اللهجات فيه تضيق على القبائل الأخرى التي لم تألف هذه اللهجة، والتعبير بالسبع إنما هو رمز إلى ما ألفوه من معنى الكمال في هذه اللفظة، فلإننا في ذلك كثرة اللهجات العربية وزيادتها على السبع.

الرد:

وهذا الوجه - على أنه أحسن الوجوه التي قيلت في هذا المقام - غير تام أيضاً :

١ - لأنه ينافي ما ورد عن عُمر وعُثمان من أن القرآن نزل بلغة قُرَيْش، وأن عُمر منع ابن مسعود من قراءة: (عُثَي حِينَ).

٢ - ولأنه ينافي بمخاصمة عُمر مع هشام بن حكيم في القراءة، مع أن كليهما من قُرَيْش.

٣ - ولأنه ينافي بمورد الروايات، بل وصراحة بعضها في أن الاختلاف كان في جوهر اللفظ، لا في كيفية أدائه، وأن هذا من الأحرف التي نزل بها القرآن.

٤ - ولأن حمل لفظ السبع - على ما ذكره - خلاف ظاهر الروايات، بل وخلاف صريح بعضها.

٥ - ولأن لازم هذا القول جواز القراءة فعلاً باللهجات المتعددة، وهو خلاف السيرة القطعية من جميع المسلمين، ولا يمكن أن يدعي نسخ جواز القراءة بغير اللهجة الواحدة المتعارفة، لأنه قول بغير دليل، ولا يمكن لقائله أن يستدل على النسخ بالإجماع القطعي على ذلك، لأن مدرك الإجماع إنما هو عدم ثبوت نزول القرآن على اللهجات المختلفة، فإذا فرضنا ثبوت ذلك كما يقوله أصحاب هذا القول، فكيف

يمكن تحصيل الإجماع على ذلك ؟ مع أنّ إصرار النبي ﷺ على نزول القرآن على سبعة أحرف إنّما كان للتوسعة على الأمة، فكيف يمكن أن يختص ذلك بزمان قليل بعد نزول القرآن ؟ وكيف يصحّ أن يقوم على ذلك إجماع أو غيره من الأدلة ؟!

ومن الواضح : أنّ الأمة - بعد ذلك - أكثر احتياجاً إلى التوسعة ، لأنّ المعتنقين للإسلام في ذلك الزمان قليلون. فيمكنهم أن يجتمعوا في قراءة القرآن على لهجة واحدة، وهذا بخلاف المسلمين في الأزمنة المتأخّرة، ولنقتصر على ما ذكرناه من الأقوال، فإنّ فيه كفاية عن ذكر البقيّة والتعرّض لجوابها وردّها.

وحاصل ما قدّمناه : أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف لا يرجع إلى معنى صحيح، فلا بدّ من طرح الروايات الدالة عليه، ولاسيّما بعد أن دلّت أحاديث الصادقين عليه السلام على تكذيبها: «وأنّ القرآن إنّما نزل على حرف واحد، وأنّ الاختلاف قد جاء من قبل الرّواة». (١٨٧ - ٢١١)

القراءات والأحرف السبعة

قد يتخيّل أنّ الأحرف السبعة الّتي نزل بها القرآن هي القراءات السبع، فيتمسّك لإثبات كونها من القرآن بالروايات الّتي دلّت على أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فلا بدّ لنا أن ننّه على هذا الغلط ، وإنّ ذلك شيء لم يتوهمه أحد من العلماء المحقّقين، هذا إذا سلّمنا ورود هذه الروايات، ولم نتعرّض لها بقليل ولا كثير، وسيأتي الكلام على هذه الناحية.

والأولى أن نذكر كلام الجزائري في هذا الموضوع، قال: «لم تكن القراءات السبع متميّزة عن غيرها، حتّى قام الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد - وكان على رأس الثلاثمائة ببغداد - فجمع قراءات سبعاً من مشهوري أئمّة الحرمين والعراقين والشّام، وهم: نافع، وعبد الله بن كثير... إلخ، وقد توهم بعض الناس أنّ

القراءات السبعة هي الأحرف السبعة، وليس الأمر كذلك ... وقد لام كثير من العلماء ابن مجاهد على اختياره عدد السبعة، لما فيه من الإيهام ...

قال أحمد بن عمار المهدوي: لقد فعل مسيِّع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من قلَّ نظره أنَّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السبعة أو زاد ليزيل الشبهة ...».

وقال الأستاذ إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القرباب في «الشافى»: «التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سعة، وإنَّما هو من جمع بعض المتأخرين، لم يكن قرأ بأكثر من السبع، فصنَّف كتابًا، وسمَّاه «كتاب السبعة»، فانتشر ذلك في العامة ...».

وقال الإمام أبو محمد مكِّي: قد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممَّن هو أعلى رتبة ... [وذكر كما تقدَّم عنه].

وقال الشرف المُرسي: «وقد ظنَّ كثير من العوام: أنَّ المراد بها - الأحرف السبعة - القراءات السبع، وهو جهل قبيح»^١.

وقال القُرطبي: «قال كثير من علمائنا كالداودي، وابن أبي سفرة وغيرهما: هذه القراءات السبع ... [وذكر كما تقدَّم عنه، ثم قال:]

وتعرَّض ابن الجزري لإبطال توهم من زعم أنَّ الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن مستمرة إلى اليوم، فقال: «وأنت ترى ما في هذا القول، فإنَّ القراءات المشهورة اليوم عن السبعة والعشرة، والثلاثة عشر بالنسبة إلى ما كان مشهورًا في الأعصار الأول، قلَّ من كثر، ونزح من بحر ... إلى أن قال: أو بين مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة ... [وذكر كما تقدَّم عنه، ثم ذكر قول أبي شامة كما تقدَّم عنه، وقال:]

وبهذا الاستعراض قد استبان للقارئ، وظهر له ظهوراً تامّاً أنّ القراءات ليست متواترة عن النبيّ ﷺ ولا عن القُرّاء أنفسهم، من غير فرق بين السّبع وغيرها، ولو سلّمنا تواترها عن القُرّاء، فهي ليست متواترة عن النبيّ ﷺ قطعاً. فالقراءات إما أن تكون منقولة بالآحاد، وإما أن تكون اجتهادات من القُرّاء أنفسهم.

فلا بدّ لنا من البحث في موردين:

١ - حجّة القراءات

ذهب جماعة إلى حجّة هذه القراءات، فجوّزوا أن يستدلّ بها على الحكم الشرعيّ، كما استدلّ على حرمة وطىء الحائض بعد نقائها من الحيض وقبل أن تغتسل بقاء الكوفيين - غير حفّص - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ بالتشديد.

الجواب:

ولكنّ الحقّ عدم حجّة هذه القراءات، فلا يستدلّ بها على الحكم الشرعيّ. والدليل على ذلك أنّ كلّ واحد من هؤلاء القُرّاء يحتمل فيه الغلط والاشتباه، ولم يرد دليل من العقل ولامن الشرع على وجوب اتّباع قارئ منهم بالخصوص، وقد استقلّ العقل وحكم الشرع بالمنع عن اتّباع غير العلم.

ولعلّ أحداً يحاول أن يقول: إنّ القراءات وإن لم تكن متواترة، إلّا أنّها منقولة عن النبيّ ﷺ فتشملها الأدلّة القطعيّة التي أثبتت حجّة الخبر الواحد، وإذا شملتها هذه الأدلّة القطعيّة خرج الاستناد إليها عن العمل بالظنّ بالورود، أو بالحكومة، أو بالتخصيص.

الجواب:

أولاً - أنّ القراءات لم يتّضح كونها رواية لتشملها هذه الأدلّة، فلعلّها اجتهادات من القُرّاء، ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدّم من تصريح بعض الأعلام بذلك، بل إذا

لاحظنا السبب الذي من أجله اختلف القُراء في قراءاتهم - وهو خلو المصاحف المرسلة إلى الجهات من التَّقَط والشَّكَل - يقوى هذا الاحتمال جدًّا.

قال ابن أبي هاشم: «إنَّ السَّبب في اختلاف القراءات السَّبْع وغيرها، إنَّ الجهات الَّتِي وَجَّهَتْ إليها المصاحف كان بها من الصَّحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من التَّقَط والشَّكَل. قال: فثبت أهل كلِّ ناحية على ما كانوا تلقَّوه سماعًا عن الصَّحابة بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف الخط ... فنَّم نشأ الاختلاف بين قُراء الأمصار»^١.

وقال الزُّرقاني: «كان العلماء في الصِّدْر الأوَّل يرون كراهة نقط المصحف وشكله، مبالغة منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدي ذلك إلى التَّغيير فيه ... ولكن الزَّمان تغيَّر كما علمت، فاضطرَّ المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السَّبب، أي للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفًا من أن يؤدي تجرِّده من التَّقَط والشَّكَل إلى التَّغيير فيه»^٢.

ثانيًا - أنَّ رِوَاة كلِّ قراءة من هذه القراءات لم تثبت وثاقهم أجمع، فلا تشمل أدلة حَجِّيَّة خبر الثَّقة روايتهم، ويظهر ذلك ممَّا قَدَّمناه في ترجمة أحوال القُراء ورِوَاتهم.

ثالثًا - أنَّنا لو سلَّمنا أنَّ القراءات كلَّها تستند إلى الرِّواية، وأنَّ جميع رِوَاتها ثقات، إلَّا أنَّنا نعلم علمًا إجمالِيًّا أنَّ بعض هذه القراءات لم تصدر عن النَّبِيِّ ﷺ قطعًا، ومن الواضح أنَّ مثل هذا العلم يوجب التَّعارض بين تلك الرِّوايات وتكون كلُّ واحدة منها مكذَّبة للأخرى، فتسقط جميعها عن الحَجِّيَّة، فإنَّ تخصيص بعضها بالاعتبار ترجيح بلا مرجح، فلا بدَّ من الرُّجوع إلى مرجَّحات باب المعارضة، وبدونه لا يجوز الاحتجاج

١ - التبيان ص: ٨٦.

٢ - مناهل العرفان ص: ٤٠٢ الطبعة الثانية.

على الحكم الشرعيّ بوحدة من تلك القراءات. وهذه النتيجة حاصلة أيضاً إذا قلنا بتواتر القراءات، فإنّ تواتر القراءتين المختلفتين عن النبيّ ﷺ يورث القطع بأنّ كلّ من القراءتين قرآن منزل من الله، فلا يكون بينهما تعارض بحسب السند، بل يكون التعارض بينهما بحسب الدلالة. فإذا علمنا إجمالاً أنّ أحد الظاهرين غير مراد في الواقع، فلا بدّ من القول بتساقطهما والرجوع إلى الأصل اللفظيّ أو العمليّ، لأنّ أدلة الترجيح أو التخيير تختصّ بالأدلة التي يكون سندها ظنيّاً، فلا تعمّ ما يكون صدوره قطعياً. وتفصيل ذلك كلّه في بحث «التعادل والتراجيح» من علم الأصول.

٢ - جواز القراءة بها في الصلّة :

ذهب الجمهور من علماء الفريقين إلى جواز القراءة بكلّ واحدة من القراءات السبع في الصلّة، بل ادّعي على ذلك الإجماع في كلمات غير واحد منهم، وجوز بعضهم : القراءة بكلّ واحدة من العشر، وقال بعضهم بجواز القراءة بكلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، ولم يحصرها في عدد معيّن.

والحقّ أنّ الذي تقتضيه القاعدة الأولى هو عدم جواز القراءة في الصلّة بكلّ قراءة لم تثبت القراءة بها من النبيّ الأكرم ﷺ أو من أحد أوصيائه المعصومين عليه السلام، لأنّ الواجب في الصلّة هو قراءة القرآن، فلا يكفي قراءة شيء لم يحرز كونه قرآناً، وقد استقلّ العقل بوجوب إحراز الفراغ اليقينيّ بعد العلم باشتغال الذمّة، وعلى ذلك فلا بدّ من تكرار الصلّة بعدد القراءات المختلفة، أو تكرار مورد الاختلاف في الصلّة الواحدة، لإحراز الامتثال القطعيّ، ففي سورة الفاتحة يجب الجمع بين قراءة (مالك)، وقراءة (ملك). أمّا السورة الثامنة التي تجب قراءتها بعد الحمد - بناء على الأظهر - فيجب لها إمّا اختيار سورة ليس فيها اختلاف في القراءة، وإمّا التكرار على النحو المتقدّم.

وأما بالنظر إلى ما ثبت قطعياً من تقرير المعصومين عليه السلام شيعتهم على القراءة بأية واحدة من القراءات المعروفة في زمانهم، فلا شك في كفاية كل واحدة منها فقد كانت هذه القراءات معروفة في زمانهم، ولم يرد عنهم أنهم ردعوا عن بعضها، ولو ثبت الردع لوصل إلينا بالتواتر، ولأقل من نقله بالآحاد، بل ورد عنهم عليه السلام إمضاء هذه القراءات بقولهم: «اقرأ كما يقرأ الناس»، «اقرأوا كما علمتم».

وعلى ذلك فلا معنى لتخصيص الجواز بالقراءات السبع أو العشر، نعم يعتبر في الجواز أن لا تكون القراءة شاذة، غير ثابتة بنقل الثقات عند علماء أهل السنة ولموضوعة، أما الشاذة فمثالها قراءة: (مَلَكٌ يَوْمَ الدِّينِ) بصيغة الماضي ونصب يوم، وأما الموضوعة فمثالها قراءة: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ برفع كلمة «الله» ونصب كلمة «العلماء» على قراءة الخزاعي عن أبي حنيفة. وصفوة القول: أنه تجوز القراءة في الصلاة بكل قراءة كانت متعارفة في زمان أهل البيت عليه السلام.

(١٨٧ : ١ - ١٨٣)

الفصل التاسع والخمسون نصّ الأبياريّ (م: ١٤١٤) في «تاريخ القرآن»^١

نزل القرآن على سبعة أحرف

وهذا الوحي ألهم الرسول معناه كما ألهم لفظه، فهو بمعناه ولفظه من صنع السماء، والرسول ناطق بلسان السماء، يملئ على قومه ما أملت السماء عليه، ويصوّر ما تصوّر في وعيه، وينطق بما أنطقته السماء، تُفيض عليه السماء، فإذا هو قد خلص لهذا الفيض بكليّاته، وإذا هو إشعاع لهذا الفيض يصدر عنه ويشكّل جرسه، فإذا ما انفصل عنه هذا الفيض عاد يصدر عن نفسه، يَطْوِع له نطقه.

ولسان الرسول عربيّ، ولهذا جرى القرآن على لسانه عربيّاً، وإذا كان القرآن لسان السماء جرى على لسان الرسول مبيّناً إلى جريانه عربيّاً، يمثّل أعلى ما ينتظمه اللسان العربيّ من لغات، وأحوى ما يجمع من لهجات، وكانت لغة مُضَرّ أعلى ما يجري على لسان قُرَيْش وأحواه، فنزل بها القرآن، وفي هذا يقول عمر: نزل القرآن بلغة مُضَرّ، وكانت لغة مُضَرّ هذه تنتظم لغات سبعاً لقبائل سبع، هم: هُذَيْل، وكنانة، وقيس، وضَبّة، وتيم الرّباب، وأسد بن خُزَيْمة، وقُرَيْش.

ولقد مثّل القرآن هذه اللّغات السبع كلّها مفرقة فيه، لكلّ لغة منه نصيب. وهو أولى الأقوال بتفسير الحديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف».

(ص: ٨٣ - ٨٤)

١ - طبع هذا الكتاب ضمن كتاب «الموسوعة القرآنيّة» للمؤلّف، المجلّد الأوّل. (م)

ونصّه أيضاً في «الموسوعة القرآنية»

[ما المراد من نزول القرآن على سبعة أحرف؟]

وقد مَرَّبَكَ الرَّأْيُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَفِي قَوْلِهِ: «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، وَأَنَّ الْمُرَادَ: عَلَى سَبْعَةِ أَوْجِهٍ مِنَ اللُّغَاتِ، مُمْتَرِقَةً فِي الْقُرْآنِ... [ثُمَّ ذَكَرُوا رِوَايَةَ عُمَرَوِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيِّ وَآرَاءَ السِّيُوطِيِّ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ، وَقَالَ:]
وهذا الاختلاف في التَّعْيِينَ لَا يُضِيرُ فِي شَيْءٍ، فَثَمَّ لُغَاتٌ سَبْعٌ مُمْتَرِقَةٌ فِي الْقُرْآنِ، أَخْبَرَ الرَّسُولَ عَنْ جَمَلَتِهَا وَلَمْ يُخْبِرْ عَنْ تَفْصِيلِهَا، وَكَانَ هَذَا التَّفْصِيلُ مَكَانَ الاجْتِهَادِ بَيْنَ الْمُجْتَهِدِينَ.

وَلَيْسَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تَقْرَأُ عَلَى سَبْعِ لُغَاتٍ، بَلِ اللُّغَاتُ السَّبْعُ مُمْتَرِقَةٌ، تَقْرَأُ قُرَيْشٌ بَلُغَتِهَا، وَتَقْرَأُ هُذَيْلٌ بَلُغَتِهَا، وَتَقْرَأُ هَوَازِنٌ بَلُغَتِهَا، وَتَقْرَأُ الْيَمَنُ بَلُغَتِهَا.
وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ أَبُو شَامَةَ نَقْلًا عَنْ بَعْضِ شَيْوخِهِ: أُنْزِلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، ثُمَّ أُبِيحَ لِلْعَرَبِ أَنْ يَقْرَؤَهُ بِلُغَاتِهِمُ الَّتِي جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِاسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْأَلْفَاظِ وَالْإِعْرَابِ.

وَيَعْقِبُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَلَى هَذِهِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، يَقُولُ: وَأَمَّا وَجْهُ كَوْنِهَا سَبْعَةَ أَحْرَفٍ دُونَ أَنْ لَمْ تَكُنْ أَقْلَ أَوْ أَكْثَرَ، فَقَالَ الْأَكْثَرُونَ: إِنَّ أَسْوَاطَ الْعَرَبِ تَنْتَهِي إِلَى سَبْعَةٍ، وَإِنَّ اللُّغَاتِ الْفَصْحَى سَبْعٌ، وَكِلَاهُمَا دَعْوَى.

وَقِيلَ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِالسَّبْعَةِ حَقِيقَةُ الْعَدَدِ بِحَيْثُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، بَلِ الْمُرَادُ: السَّعَةُ وَالْتِّيسِيرُ، وَأَنَّهُ لَاحْرَجَ عَلَيْهِمْ فِي قِرَاءَتِهِ بِمَا هُوَ فِي لُغَاتِ الْعَرَبِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَذِنَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَالْعَرَبُ يَطْلُقُونَ لَفْظَ السَّبْعِ وَالسَّبْعِينَ وَالسَّبْعِمِائَةَ وَلَا يَرِيدُونَ حَقِيقَةَ الْعَدَدِ بِحَيْثُ

لايزيد ولا ينقص، بل يريدون: الكثرة والمبالغة من غير حصر^١.
 وكانت هذه اللغات علمها إلى الرسول ﷺ، قد أحاطه الله بها علماً، وحين يقرأ
 الهذلي بين يديه: (عنى حين) وهو يريد: ﴿حَتَّى حِينَ﴾ يجيزه، لأنه هكذا يلفظ بها
 ويستعملها... [ثم ذكر نماذج مختلفة من القرآن، وإن شئت فراجع].
 ويفسر لك هذا ما روي عن عمر، قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان
 على غير ما أقرؤها... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢، ثم قال:]
 وكذلك يفسر لك هذا ما روي عن أبي، قال: دخلت المسجد أصلي، فدخل
 رجل فافتتح النحل فقرأ، فخالفني في القراءة... [وذكر كما تقدم عن ابن الجزري].
 ويقول ابن قتيبة: «ولو أن كل فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لُغته وما جرى
 عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعمت المحنة فيه، ولم يُمكنه
 إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة»^٢. (١: ٣٦٤ - ٣٦٧)

١ - التشر في القراءات العشر: ٢٥-٢٦.

٢ - تأويل مشكل القرآن ص: ٢٧.

الفصل الستون

نص القطن (م:١٤٢٠) في «مباحث في علوم القرآن»

نزل القرآن على سبعة أحرف

لقد كان للعرب لهجات شتى تنبع من طبيعة فطرتهم في جرسها وأصواتها وحروفها تعرضت لها كتب الأدب بالبيان والمقارنة، فكل قبيلة لها من اللحن في كثير من الكلمات ما ليس للآخرين، إلا أن قريشاً من بين العرب قد تهيات لها عوامل جعلت للغتها الصدارة بين فروع العربية الأخرى، من جوار البيت، وسقاية الحاج، وعمارة المسجد الحرام، والإشراف على التجارة، فأنزلها العرب جميعاً هذه الخصائص وغيرها منزلة الأدب للغاتهم، فكان طبيعياً أن ينزل القرآن بلغة قريش على الرسول القرشي تأليفاً للعرب، وتحقيقاً لإعجاز القرآن، حين يسقط في أيديهم أن يأتوا بمثله أو بسورة منه.

وإذا كان العرب تتفاوت لهجاتهم في المعنى الواحد بوجه من وجوه التفاوت، فالقرآن الذي أوحى الله به لرسوله محمد ﷺ يكمل له معنى الإعجاز، إذا كان مستجمعاً بحروفه، وأوجه قراءته للخالص منها، وذلك مما ييسر عليهم القراءة والحفظ والفهم.

ونصوص السنة قد تواترت بأحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن ذلك: عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرأني جبريل على حرف

فراجعته، فلم أزل أستريده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»^١.
وعن أبي بن كعب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان عند أضاة^٢ بني غفار، قال: فأناه جبريل فقال ... [وذكر كما تقدم عن مسلم، ثم قال:]
وعن عمر بن الخطاب قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... [وذكر كما تقدم عن البخاري ومسلم ... ثم قال:]
والأحاديث في ذلك مستفيضة، استقرأ معظمها ابن جرير في مقدمة تفسيره، وذكر السيوطي أنها رويت عن واحد وعشرين صاحباً، وقد نص أبو عبيد القاسم بن سلام على تواتر حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف»^٣.
واختلف العلماء في تفسير هذه الأحرف اختلافاً كثيراً، حتى قال ابن حبان: اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً^٤ وأكثر هذه الآراء متداخلة، ونحن نورد هنا ما هو ذوو بال منها:
أ - ذهب أكثر العلماء إلى أَنَّ المراد بالأحرف السبعة، سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، على معنى أنه حيث تختلف لغات العرب في التعبير عن معنى من المعاني، يأتي القرآن مُنَزَّلاً بألفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد، وحيث لا يكون هناك اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد أو أكثر.
واختلفوا في تحديد اللغات السبع، ف قيل: هي لغات: قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن.
وقال أبو حاتم السجستاني: نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة،

١ - أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

٢ - الأضاة: الغدير.

٣ - انظر: الإتيان ١ ص: ٤٧.

٤ - وقال السيوطي: اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً، ج ١ ص: ٤٥.

وهوازن، وسعد بن بكر...

ب - وقال قوم: إنَّ المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنَّه في جملة لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أو ثقيف، أو هوازن، أو كنانة، أو تميم، أو اليمن، فهو يشتمل في مجموعه على اللغات السبع.

وهذا الرأي يختلف عن سابقه، لأنَّه يعني أنَّ الأحرف السبعة إنما هي أحرف سبعة متفرقة في سور القرآن، لا أنَّها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتِّفاق المعاني.

قال أبو عبيد: ليس المراد أنَّ كلَّ كلمة ... [وذكر كما تقدّم عن السيوطي].

ج - وذكر بعضهم أنَّ المراد بالأحرف السبعة: أوجه سبعة من الأمر، والتَّهي، والوعد، والوعيد، والجذل، والقصص، والمثل. أو من الأمر، والتَّهي، والحلال، والحرام، والمُحكَّم، والمتشابه، والأمثال.

عن ابن مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: كان الكتاب الأوَّل ينزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب، على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومُحكَّم، ومتشابه، وأمثال^١.

د - وذهب جماعة إلى أنَّ المراد بالأحرف السبعة: وجوه التَّغاير السبعة التي يقع فيها الاختلاف، وهي: ١ - اختلاف الأسماء بالإفراد، والتذكير ... [وذكر كما تقدّم نحوه عن صبحي الصالح، ثم قال:]

هـ - وذهب بعضهم إلى أنَّ العدد سبعة لافهم له، وإنَّما هو رمز إلى ما أُلِّفه العرب من معنى الكمال في هذا العدد، فهو إشارة إلى أنَّ القرآن في لغته وتركيبه كأنَّه حدود وأبواب لكلام العرب كلَّه مع بلوغه الدَّروة في الكمال، فلفظ السبعة يطلق على

١ - أخرجه الحاكم والبيهقي .

إرادة الكثرة والكمال في الأحاد، كما يُطلق السبعون في العشرات، والسبع مائة في المئين، ولا يُراد العدد المعين^١.

وقال جماعة: إنَّ المراد بالأحرف السبعة: القراءات السبع.

والزاجح من هذه الآراء جميعاً هو الرأي الأول، وأنَّ المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد. نحو: أَقْبِلْ وتعال، وهَلَمْ، وَعَجَلْ، وأسرع، فهي ألفاظ مختلفة لمعنى واحد.

وإليه ذهب سُفيان بن عُيينة، وابن جرير، وابن وهب، وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء، ويدلُّ له ما جاء في حديث أبي بكرة: أنَّ جبريل قال: يا محمد، اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل ... [وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البر رقم ٩، ثم ذكر قوله كما تقدّم عنه أيضاً، فقال:]

ويؤيده أحاديث كثيرة:

"قرأ رجل عند عمر بن الخطاب فغيّر عليه، فقال: لقد قرأت على رسول الله ﷺ فلم يغيّر ... [وذكر كما تقدّم عن الطبري]."

وعن بسر بن سعيد: "أن أبا جهيم الأنصاري أخبره أن رجلين اختلفا في آية من القرآن ... [وذكر كما تقدّم عن أبي غنيد، ثم ذكر قول الأعمش في قول أنس، كما تقدّم عن الطبري]."

وعن محمد بن سيرين قال: بُنيت أن جبرائيل وميكائيل أتيا النبي ﷺ ... [وذكر كما تقدّم عن الطبري رقم ٤٢ ثم قال:]

ويُجاب عن الرأي الثاني «ب» الذي يرى أنَّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنّه في جملته لا يخرج في كلماته عنها، فهو يشتمل في مجموعه عليها بأنَّ لغات العرب أكثر من سبع، وبأنَّ عمر بن

الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة، وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته. فدل ذلك على أن المراد بالأحرف السبعة غير ما يقصده، ولا يكون هذا إلا باختلاف الألفاظ في معنى واحد، وهو ما نرجحه.

قال ابن جرير الظبيري بعد أن ساق الأدلة مبطلًا هذا الرأي: "بل الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هن لغات سبع... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]".

ويُجاب عن الرأي الثالث «ج» الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من الأمر، والنهي والحلال، والحرام، والمُحكّم، والمتشابه، والأمثال، بأن ظاهر الأحاديث يدل على أن المراد بالأحرف السبعة أن الكلمة تقرأ على وجهين أو ثلاثة إلى سبعة توسعة للأمة، والشيء الواحد لا يكون حلالًا وحرامًا في آية واحدة، والتوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة.

والذي ثبت في الأحاديث السابقة، أن الصحابة الذين اختلفوا في القراءة احتكوا إلى النبي ﷺ فاستقر كل رجل منهم، ثم صوب جميعهم في قراءتهم على اختلافها، حتى ارتاب بعضهم لتصويبه إياهم، فقال ﷺ للذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: «إن الله أمرني أن أقرأ على سبعة أحرف».

ومعلوم أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لو كان تماريًا واختلافًا فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحریم والوعيد وما أشبه ذلك، لكان مستحيلًا أن يصوب جميعهم، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحًا، وجب أن يكون الله (جل ثناؤه) قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه - في تلاوة من دلت تلاوته على فرضه - ونهى عن فعل ذلك الشيء بعينه وزجر عنه - في تلاوة الذي دلت تلاوته على النهي والزجر عنه - وأباح وأطلق فعل ذلك الشيء بعينه، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعله. ولن شاء منهم أن يتركه تركه في تلاوة من دلت تلاوته على التخيير.

وذلك من قائله - إن قاله - إثبات ما قد نفى الله (جل ثناؤه) عن تنزيله ومحكم كتابه، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ النساء/٨٢.

وفي نفي الله (جل ثناؤه) ذلك عن محكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد ﷺ إلا بمحكم واحد متفق في جميع خلقه لأحكام فيهم مختلفة. ويُجاب عن الرأي الرابع «د» الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة: وجوه التغيرات التي يقع فيها الاختلاف بأن هذا وإن كان شائعاً مقبولاً لكنه لا ينهض أمام أدلة الأول التي جاء التصريح فيها باختلاف الألفاظ مع اتفاق المعنى، وبعض وجوه التغيرات والاختلاف التي يذكرونها ورد بقراءات الآحاد، ولا خلاف في أن كل ما هو قرآن يجب أن يكون متواتراً، وأكثرها يرجع إلى شكل الكلمة أو كيفية الأداء مما لا يقع به التغيرات في اللفظ، كاختلاف في الإعراب، أو التصريف، أو التفعيم، والتثنيق، والفتح، والإمالة، والإظهار، والإدغام، والإشمام، فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع في اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً.

ويُجاب عن الرأي الخامس «هـ» الذي يرى أن العدد سبعة لا مفهوم له، بأن الأحاديث تدل بنصها على حقيقة العدد وانحصاره: «أقرأني جبريل على حرف، فراجعته... [وذكر كما تقدم عن البخاري ومسلم، ثم قال:]: فهذا يدل على حقيقة العدد المعين المحصور في سبعة.

ويُجاب عن الرأي السادس «و» الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة: القراءات السبع، بأن القرآن غير القراءات، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف في كيفية النطق بألفاظ الوحي، من تخفيف

أوثقيل، أومد، أو نحو ذلك، قال أبو شامة: ظن قوم أن القراءات السبع... [وذكر كما تقدم عنه].

وقال الطبري: وأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجزه ونصبه وتسكين حرف... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

ولعل الذي أوقعهم في هذا الخطأ الاتفاق في العدد سبعة، فالتبس عليهم الأمر، قال ابن عمار: لقد فعل مسجع هذه السبعة... [وذكر كما تقدم عن ابن حجر].

وبهذه المناقشة يتبين لنا أن الرأي الأول «أ» الذي يرى أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد هو الذي يتفق مع ظاهر التصوص، وتسانده الأدلة الصحيحة.

عن أبي بن كعب قال: قال لي رسول الله ﷺ: إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على حرف واحد، فقلت: رب خفف... [وذكر كما تقدم عن الطبري ومسلم، ثم قال:]

قال الطبري: والسبعة الأحرف هو ما قلنا من أنه الألسن... [وذكر كما تقدم عن الطبري، ثم قال:]

حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف

تتلخص حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف في أمور:

١ - تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين: لكل قبيل منهم لسان ولا عهد لهم بحفظ الشرائع، فضلاً عن أن يكون ذلك مما ألفوه، وهذه الحكمة نصت عليها الأحاديث في عبارات:

عن أبي قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار المراء... [وذكر كما تقدم عن ابن حجر]

٢ - إعجاز القرآن للفتوة اللغوية عند العرب: فتعدد مناحي التأليف الصوتي للقرآن تعددًا يكافئ الفروع اللسانية التي عليها فطرة اللغة في العرب حتى يستطيع كل

عربي أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطريّ ولهجة قومه مع بقاء الإعجاز الذي تحدّى به الرسول العرب، ومع اليأس من معارضته لا يكون إعجازاً للسان دون آخر، وإنما يكون إعجازاً للفترة اللغوية نفسها عند العرب.

٣. إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه، فإن تقلّب الصّور اللفظيّة في بعض الأحرف والكلمات يتهيأ معه استنباط الأحكام التي تجعل القرآن ملائماً لكلّ عصر ولهذا احتجّ الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد بقراءات الأحرف السبعة. (١٣٤ - ١٤٦)

الفصل الحادي والستون

نص الهيدجي (م : ١٤٢١) في «الحجة على فصل الخطاب...»

[في نزول القرآن على حرف واحد]

إنَّ القرآنَ المجيدَ الَّذي أنزلَ على النَّبيِّ ﷺ الكريم من عند الله ربِّ العالمين، إنّما هو بحرفٍ واحدٍ من عند ربِّ واحدٍ على نبيٍّ واحدٍ لا تعدّد في حروفه أصلاً، لعدم الدليل على ذلك، والأصل عدم التعدّد، بل التعدّد يقتضي نزوله متعدّداً، لاستحالة النزول الواحد بحرفين ومادتين، ولم يقل به أحد إلا في مواضع معدودة، كما في الفاتحة والمستفاد من الأخبار الكثيرة الواردة هو عدم التعدّد والاختلاف، إنّما جاء من قبيل الزوارة. ونحن نذكر جملة من روايات الباب التي عثرت عليها، وهي أقسام:

الأول - عن الصدوق في «الخصال»... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢، ثم قال:]

وهذا القسم من الروايات لا تدلّ على نزول القرآن على سبعة أحرف، وإنّما تدلّ على جواز قراءته على سبعة أحرف.

الثاني - عن الكليني في «الكافي»... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ١، ثم قال:]

وعن الصدوق في عقائده، عن الصادق عليه السلام أنّه قال: القرآن واحد، نزل من عند واحد، وإنّما الاختلاف يجيء من جهة الزوارة.

وعن السّياريّ في «كتاب القراءات» عن البرقيّ وغيره، عن ابن أبي عمير وصفوان ابن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر، عن جميل بن درّاج، عن زُرارة، عن أبي جعفر قال: «القرآن واحد، نزل من عند ربّ واحد، إلى نبيّ واحد، ولكنّ الاختلاف يجمي من قبل الرّواة».

وعن سيف، عن جميل بن درّاج، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجمي من قبل الرّواة».

وعن الحسين بن سيف، عن أخيه، عن أبيه، عن بكربن الرّبيع الأسديّ، عن الحسن الصّيقليّ، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: على كم حرف نزل القرآن؟ فقال: «على حرف واحد».

وهذا القسم من الروايات وإن لم يتعرّض لكون القرآن على حرف واحد إلّا الرواية الأخيرة، وإنّما تدلّ على كون القرآن واحداً، إلّا أنّها بسبب كونها في بيان اختلاف القراءات ظاهرة في أنّ نزوله كان على حرف واحد، فهي: لا تعارض القسم الأوّل، فإنّها دلّت على نزوله بحرف واحد، والقسم الأوّل يدلّ على جواز قراءته على سبعة أحرف، ولا تعارض بينهما.

الثالث - عن الكلينيّ^١ في «الكافي»... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢، ثم قال:]

وعن السّياريّ عن الحميريّ، عن الحسين بن سيف بن عميرة، عن أخيه، عن أبيه، سيف بن عُميّة التّخعيّ، عن يحيى بن صالح، عن أبي نصر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: قول الناس نزل القرآن على سبعة أحرف، فقال: «واحد من عند واحد».

وعنه بإسناده عن زرارة بن أعين، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رواية الناس في القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال عليه السلام: «كذبوا الناس في رواياتهم، بل

هو حرف واحد، من عند واحد، نزل به الملائكة على واحد».

وهذا القسم أيضًا لا ينافي القسمين الأولين، بل يزيد على القسم الثاني بتكذيب نزوله على سبعة أحرف كما يقوله الناس.

الرابع - عن الصَّفَّار في «البصائر» بإسناده عن زُرَّارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: تفسير القرآن على سبعة وجوه، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد، وذلك يعرفه الأئمة عليهم السلام وعن الصدوق في «الخصال»... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ١، ثم قال:]

وهذا القسم من الروايات وإن كانت بظاهرها تعارض القسم الثالث حيث إنها تدلّ على أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف، والقسم الثالث يكذّبه، إلّا أنّ ذيلها يشعر بأنّ المراد من النزول جواز تفسيره على سبعة وجوه للإمام، فعلى هذا لا تنافي ولا تعارض بينهما.

الخامس - عن التعماني في تفسيره، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال بعد قوله: إنّ المفسّر يحتاج إلى معرفة أقسام القرآن من الناسخ والمنسوخ والخاصّ والعامّ إلخ. ولقد سأل أمير المؤمنين عليه السلام شيعة عن مثل هذا، فقال: إنّ الله تعالى أنزل القرآن على سبعة أحرف... [وذكر كما تقدّم عن الكاشاني، ثم قال:]

وعن المجمع، أنّه روى عن أبي قلابة، عن التّبيّ... [وذكر كما تقدّم عن الطوسي، ثم قال:] هذا القسم أيضًا كالرابع يعارض بظاهره القسم الثالث، ولكنّ التفسير بعده يرفع التعارض.

السادس - وفي الحديث، نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها... [وذكر كما تقدّم عن الفضل الكاشاني، ثم قال:] وروي عن الاتّقان، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: نزل القرآن على سبع لغات، وهذا القسم أيضًا يرفع التّنافي المتوهم.

السابع - عن ابن مسعود، عن التّبيّ عليه السلام أنّه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف: زجر وامر، وحلال وحرام، ومحكم متشابه، وقصص وأمثال».

وعن مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي المصري، عن الطبراني بإسناده عن عمر بن أبي سلمة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لعبد الله بن مسعود: إِنَّ الْكِتَابَ كَانَ تَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ بَابٍ ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجوزي، ثم قال:] .

وهذا القسم أيضًا كالخامس والسادس، يرفع التعارض، ويفسر المعنى المراد من سبعة أحرف. وقيل: فيها أقوالاً كثيرة، ووجوهاً مشتتة، لا ينبغي التعرّض لذكرها، بل هي بالإعراض عنها أحرى، لئلا يطول الكلام.

والتحقيق أن يقال: إِنَّ الْأَخْبَارَ الدَّالَّةَ عَلَى أَنَّ نَزْلَهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَالْمَكْذِبَةَ لِنَزْلِهِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَهِيَ بظَاهَرِهَا وَنَصِّهَا بَاقِيَةٌ، لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا. وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْآخَرُ الدَّالَّةُ عَلَى نَزْلِهِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ بِتَفَاسِيرِهَا الْمُخْتَلِفَةِ، فَهِيَ بِمَجْمُوعِهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ أُمُورَ الْقُرْآنِ سَبْعَةٌ سَبْعَةٌ، بَلْ وَلَيْسَ. وَهَذَا الْعَدَدُ خُصُوصِيَّةٌ أَصْلًا، بَلْ الْمُرَادُ: أَنَّ الْقُرْآنَ أَحْكَامُهُ وَمُضَامِينُهُ وَمَعَانِيهِ وَبَطُونُهُ وَغَيْرُهَا مِنْ أُمُورِهِ كُلِّهَا إِنَّمَا هِيَ بِالتَّعَدُّدِ وَالتَّكْثُرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾، إِذْ لَيْسَتْ خُصُوصِيَّةٌ لِلْسَّبْعِينَ فِيهِ، بَحِثْ يَكُونُ اسْتِغْفَارُهُ أَحَدٌ وَسَبْعِينَ مَرَّةً يُوْجِبُ الْمَغْفِرَةَ لَهُمْ، كَذَلِكَ هُنَا، يَعْنِي: أَنَّ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ بِوَجْهِ وَاحِدٍ بَلْ لَهُ بَطُونٌ، وَلِبَطُونُهُ بَطُونٌ، وَلَيْسَ مَضْمُونُهُ وَاحِدًا، بَلْ لَهُ مَطَالِبٌ كَثِيرَةٌ عَمِيقَةٌ لَا يِلْفُهَا إِلَّا الْأَوْحِدِيُّ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ الْأَثَمَةُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِغَاتِهِ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ بِأَقْسَامِهَا تَنَافِيٌّ أَصْلًا كَمَا لَا يَخْفَى.

فتلخص، أَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا أُنْزِلَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، لَا بِحُرُوفٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِحَيْثُ يُمْكِنُ الْقِرَاءَةُ بِكُلِّ مِنْهَا وَالِاتِّزَامُ بِقِرَاءَتِهِ كُلِّ مِنْهَا، بَلْ الْقُرْآنُ وَاحِدٌ مَعَيْنٌ بَيْنَهَا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

(١١٣ - ١١٧)

الفصل الثاني والسّتون

نصّ سالم محيسن (م: ١٤٢٢) في «المهذّب في القراءات العشر»

في معنى قول الرسول ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»

اتّفق جميع العلماء على أنّه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السّبعة القراء المشهورين كما يظنّه بعض العوامّ وكثير من التّاس؛ لأنّ هؤلاء القراء السّبعة لم يكونوا قد وجدوا أثناء نزول القرآن الكريم ... وأوّل من جمع قراءات الأئمّة السّبعة «الإمام أبو بكر بن مجاهد» أثناء المائة الرابعة.

وقد ذهب العلماء في تفسير ذلك مذاهب شتى...

فأكثّر العلماء على أنّها لغات، ثمّ اختلفوا في تعيينها... فقال أبو عبيد: هي:

لغة قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وقيم، واليمن.

وقال بعضهم: المراد بها: معاني الأحكام، كالحلّال والحرام، والمحكم والمتشابه،

والأمثال والإنشاء، والإخبار...

وقيل المراد بها: الأمر، والنهي، والطلب، والدعاء، والخبر، والاستخبار، والزّجر.

وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق، والمقيّد، والتّفسير، والإعراب، والتّأويل.

غير أنّ الإمام ابن الجَزَرِيّ لم يقتنع بهذه الأقوال، وذلك لأنّ الصحابة الذين اختلفوا وترافعوا إلى النبي ﷺ لم يختلفوا في تفسيره، ولا في أحكامه، وإنّما اختلفوا في قراءة حروفه.

قال ابن الجَزَرِيّ: ولا زلت استشكل هذا الحديث، وأفكر فيه، وأمعن النظر من نيف وثلاثين سنة حتّى فتح الله عليّ بما يمكن ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].
 إذا فجميع القراءات سبعة، أو عشرية، صحيحة أو شاذّة نزلت على الرّسول ﷺ
 قال: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه» متّفق عليه.
 وعن ابن عباس رضّي الله عنه: أنّ رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعتة فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف». رواه البخاريّ ومسلم.
 (ص: ٢٨ - ٢٩)

الفصل الثالث والستون

نص الشيخ معرفة (م : ١٤٢٧) في «تلخيص التمهيد»

حديث الأحرف السبعة

الحديث في روايات أهل البيت عليهم السلام:

١- روى أبو جعفر الصدوق بسند فيه محمد بن يحيى الصيرفي - وهو مجهول - عن حماد بن عثمان، عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، قال: «إن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى مال للإمام أن يفتي على سبعة وجوه».

وفسر العلماء الأحرف في هذا الحديث بمعنى البطون، أي كل آية تحتمل وجوهاً من المعنى، وإن كانت ربما تخفى على العامة، لكن الإمام المعصوم عليه السلام يعرفها، فيفتي عليها.

٢ - وروى أيضاً بسند آخر، فيه أحمد بن هلال - وهو غال متهم في دينه - عن عيسى بن عبد الله الهاشمي ... [وذكر كما تقدم عن الصدوق، ثم قال:]

والأحرف في هذا الحديث هي: اللهجات العربية المختلفة، كما يأتي في أحاديث أهل السنة بنفس المضمون، مراداً بها نفس المعنى، فقد وسع الله على هذه الأمة أن تقرأ القرآن بلهجاتها المختلفة على ما سندر.

٣ - وروى محمّد بن الحسن الصّفّار، بسند فيه ترديد، هكذا: عن ابن أبي عُمَيْرٍ أو غيره، عن جَمِيل بن ذَرّاج، عن زُرّارة، عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «تفسير القرآن على سبعة أحرف، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد، ذلك تعرفه الأئمة». وهذا الحديث كالحديث الأوّل، مرادًا بالأحرف هي الوجوه التي تحملها الآية الواحدة، المعبر عنها بالبطون في سائر الأحاديث.

٤ - وروى أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم التّعمانيّ مرسلًا عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «أنزل القرآن على سبعة أقسام، كلّ منها شافٍ كافٍ، وهي: أمرٌ، وزجرٌ، وترغيبٌ، وترهيبٌ، وجدلٌ، ومثلٌ، وقصصٌ».

هذا الحديث؛ تفسير للأحرف السّبعة بفنون من الكلام اشتمل عليها القرآن الكريم، كما جاء التّصريح به أيضًا في حديث ابن مسعود وأبي قلابة الآتي.

قال المحدث الفيض الكاشاني: والتّوفيق بين هذه الروايات أن يقال: إنّ للقرآن سبعة أقسام من الآيات، وسبعة بطون من المعاني لكل آية، ونزل على سبع لغات، أي لهجات.

تلك أحاديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» مروية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، لكن بأسانيد لم تثبت وثاققتها، كما نبّه عليه سيّدنا الأستاذ، ومن قبله شيخه الحجة البلاغي وغيرهما.

الحديث في روايات أهل السّنة:

وأما من طُرُق الجماعة فأحسن من جمّع مختلف أحاديثها هو الإمام شهاب الدّين أبو شامة المقدّسي، ذكرها في الباب الثالث من كتابه: «المرشد الوجيز» قال:

الفصل الأوّل في سرد الأحاديث في ذلك:

١ - في الصّحيحين عن ابن شهاب قال: حدّثني عُبَيْد الله بن عبد الله: أنّ عبد الله بن عباس حدّثه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال ... [إلى أن قال:]

- ٢ - وفيهما عن ابن شهاب أيضاً: أَنَّ عُمَرَ سَمِعَ هِشَامَ بْنَ الْحَكَمِ ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ٢١].
- ٣ - وعن أَبِي بِنِ كَعْبٍ ، قَالَ : كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَدَخَلَ رَجُلٌ فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا ... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٦].
- ٤ - وعن أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَيْضًا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَبِي إِنِّي أَقْرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَحَرْفَيْنِ ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الأَثير رقم ٣].
- ٥ - وعنه أَيْضًا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَ جِبْرِيلَ فَقَالَ لَهُ : (إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ ... [وذكر كما تقدّم عن العاصميّ].
- ٦ - وعن أَبِي جُهَيْمٍ الْأَنْصَارِيِّ : أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ ... [وذكر كما تقدّم عن أَبِي عُيَيْدٍ رقم ٦].
- ٧ - وعن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، عَلِيمًا حَكِيمًا ، غَفُورًا رَحِيمًا»^١.
- ٨ - وعن عبد الله بن مسعود قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، لِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا ظَهْرٌ وَبَطْنٌ ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مَطْلَعٌ»^٢.
- ٩ - وعنه أَيْضًا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ، فَالْمُرَاءُ فِيهِ كُفْرٌ - بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ - فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ ، وَمَا جَهِلْتُمْ فَارْذَوْهُ إِلَى عَالِمِهِ»^٣.
- ١٠ - وعن زيد بن أرقم قال : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَقْرَأْنِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدٌ ، وَأَبِي ... [وذكر كما تقدّم عن الطبريّ رقم ٦ و٥].
- ١١ - وروى عن ابن مسعود، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ ...

١ - المصنف ٢: ٦١.

٢ - تفسير الطبري ١: ٩.

٣ - نفس المصدر.

[إلى أن قال:]

١٢ - وعن أبي قلابة قال : بلغني أنّ النبي ﷺ قال ... [وذكر كما تقدّم عن الباقلاني والطوسي، ثم قال:]

مناقشة إجمالية في مدلول الحديث:

تلك جُلّ أحاديث الجماعة، ادّعوا تواترها،^١ لكنّها مختلفة المدلول بما لا يلتئم ومصطلح التواتر، الذي عمّده وحدة المضمون في الجميع ، ومن ثمّ فإنّ الأحاديث المذكورة تنقسم إلى أربع طوائف:

الأولى - تعني: اختلاف اللّهجات في التعبير والأداء، وهي الأحاديث رقم: ٢١ و٣ و٥ و٦ و١٠.

الثانية - تعني: جواز تبديل الكلمات المترادفة بعضها مكان بعض، كالحديث رقم: ٤ و٧.

الثالثة - تعني: اختلاف معاني الآيات، فكلّ آية تحتل معاني، بعضها ظهر وبعضها بطن، كالحديث رقم: ٨ و٩.

الرابعة - تعني تنوّع الآيات إلى أبواب سبعة كالحديث رقم: ١١ و١٢. غير أنّ الكثرة مع الطائفة الأولى، وإليها انصرفت وجهة نظر العلماء بشأن الأحرف السبعة التي أجاز النبي ﷺ قراءة القرآن بها، أما الطوائف الأخر فشاذّة أو باطلة رفضها أئمة التحقيق.

وأحسن من تكلم في هذا الموضوع هو: الإمام ابن الجزري، تكلم عن أحاديث السبعة في عشرة وجوه، استوعب الكلام فيها بإسهاب^٢، والأجدر هو البحث عن أحاديث السبعة بالتكلم في كلّ طائفة بما يخصّها من كلام وتمحيص، وإليك إجمالاً.

١ - تفسير الطبري ١: ٢٤.

٢ - النشر ١: ٢١ إلى ٥٤.

اختيار تفسير الأحرف باللهجات

أما الطائفة الأولى - وتعني: اختلاف اللهجات - فتوسعة على الأمة في قراءة القرآن، فإن البدوي لا يستطيع النطق بالحضري، ولا الأمي يتمكن في تعبيره كالمثقف الفاضل، ولا الصغير الكبير، ولا الشيخ كالشاب، فضلاً عن اختلاف لهجات القبائل في تعبير كلمة واحدة، بما تعجز كل قبيلة عن النطق بغير ما تعودت عليه في حياتها، وهكذا اختلاف أمم غير عربية في القدرة على النطق بالألفاظ العربية، فلو كانت الأمة الإسلامية على مختلف شعوبها مكلفة بالنطق على حدٍ سواء؛ لكان ذلك من التكليف بغير المستطاع، و﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِنْ أَوْسَعَهَا﴾، البقرة/٢٨٦.

وقد روى الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إن الرجل الأعجمي من أمتي ليقراً القرآن بعجميته، فترفعه الملائكة على عربيته»^١.

وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وآله: «إني بعثت إلى أمة أمة، منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط»^٢.
فرخص لأئمة أن يقرأوا القرآن على سبعة أحرف، على اختلاف لهجاتهم، لا يكلّفون لهجة خاصة هم عاجزون عنها.

وقوله في رواية أخرى: «فاقرأوا كيف شئتم» أي كيف ما استطعتم، وأقوله: «يقراً كل رجل منكم كما علم» أي كما يحسنه حسب معرفته ومقدرته في التعبير والأداء^٣.

ومن ذلك ما رواه أبو العالية قال: قرأ على رسول الله صلى الله عليه وآله من كل خمس رجل، فاختلفوا في اللغة - أي في اللهجة - فرضي قراءتهم كلهم، فكان بنو تميم

١ - وسائل الشريعة ٤: ٨٦٦.

٢ - راجع: تأويل مشكل القرآن ص: ٣٤.

أعزب القوم^١.

قال ابن قُتيبة: فكان من تيسيره تعالى أن أمره ﷺ بأن يُقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم، فالهذلي يقرأ: (عَئِ حِين) يريد ﴿حَتَّى حِينَ﴾... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، ثم قال:]

قال ابن يزداد الأهوازي: وجاء عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام وابن عباس أنّهما قالوا: «نزل القرآن بلُغة كل حيّ من أحياء العرب».

وفي رواية عن ابن عباس: أنّ النَّبِيَّ عليه السلام كان يُقرئ الناس بلُغة واحدة، فاشتدّ ذلك عليهم، فنزل جبرائيل، فقال: «يا محمّد أقرئ كل قوم بلغتهم».

قال أبو شامة: قلت: هذا هو الحقّ؛ لأنّه أبيع أن يقرأ بغير لسان قريش توسعةً على العرب... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

هذا ما نختاره في تفسير الأحرف السبعة باختلاف لغات العرب، أي لهجاتهم في التعبير والأداء، وقد مرّ تفسير السيوطي (اللغة) بكيفية النطق بالثلاوة، من: إظهار، وإدغام، وتفخيم، وترقيق، وإمالة وإشباع، ومدّ، وقصر، وتشديد، وتلين، وتحقيق، ونحو ذلك^٢.

والحرف في اللغة: الطّرف، والتّاحية، والشّفير، قال ابن سيده: فلان على حرفٍ من أمره، أي ناحية منه، إذا رأى شيئاً لا يعجبه عدل عنه، وفي التّنزيل العزيز: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبِطُ اللَّهَ عَلَىٰ «حَرْفٍ» الْحَجِّ ١١﴾، أي إذا لم يرمَ ما يحبّ انقلب على وجهه.

وروى الأزهري عن أبي الهيثم، قال: أمّا تسميتهم الحرف حرفاً، فحرف كل شيء

١ - تفسير الطبري ١: ١٥٠.

٢ - الإتيان ١: ٤٦.

ناحيته كحرف الجبل، والتهر، والسيف وغيره.

فالكلمة إذا كانت تُعبر بوجوه فكل وجه لها حرف؛ لأن وجه الشيء: طرفه وجانبه الذي يبدو منه، وبما أن القراءة - وهي كيفية في تعبير الكلمة - وجه من وجوه تعبير اللفظ، فهي حرف والجمع أحرف.

وروى الأزهري أيضاً عن أبي العباس أنه سُئل عن قوله ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، فقال: ما هي إلا لغات. قال الأزهري: فأبو العباس التحوي - وهو واحد عصره - قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه.

واللغات: هي لغات العرب، أي لهجاتهم في كيفية التعبير والأداء ... [ثم ذكر قول البغوي، كما تقدم عن الزركشي تحت قول بعض المتأخرين، وقال:]

أما الأحاديث من الطائفة الثانية فتعني: جواز تبديل الكلمة إلى مرادفتها على شريطة التحفظ على ضلب المراد، ولا تبدل آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة. وقد عُرف ابن مسعود - وكذا أبي بن كعب - بذهابه إلى جواز هذا التبديل. قال: لقد سمعت القراء ووجدتهم متقاربين، «فاقرأوا كما علمتم»، فهو قولكم: «هلم وتعال»^١.

وكان ابن مسعود يعلم رجلاً أعجمياً القرآن، فقال: ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ...﴾... [وذكر كما تقدم عن العاصمي والزركشي والخنوي وغيره، ثم قال:]

وكان يستبدل من إلياس إدريس، ويقرأ: (سلام على إدراسين)^٢.

وقرأ: (أو يكون لك بيت من ذهب) بدل: ﴿مِنْ زُخْرِفٍ﴾^٣.

وقرأ: (كالصوف المنقوش) بدل: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾^٤.

١ - معجم الأديب ٤: ١٩٣، راجع: ١٤٨.

٢ - تفسير الطبري ٢٣: ٩٦.

٣ - نفس المصدر.

٤ - تأويل مشكل القرآن ص: ١٩.

وقرأ: (إني نذرت للرحمان ضمناً) بدل: ﴿صَوْمًا﴾.^١
وهكذا قرأ أبي بن كعب: (كلّمنا أضاء لهم متروا فيه) و (سعوا فيه) بدل:
﴿مَسَّوْا فِيهِ﴾،^٢ وكان يقول: إن قلت: غفوراً رحيمًا ... [إلى أن قال:]
وتبعهما في ذلك أنس وأبو هريرة أيضاً، قرأ أنس: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ ...﴾
[وذكر كما تقدّم عن البلاغي والظبي رقم ٣٨، ثم قال:]

وكان أبو هريرة يجوز تبديل: ﴿عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ إلى (غفوراً رحيمًا).
هذا ولكنه مذهب فاسد في رأي المحققين، ومن ثمّ رّفّضه جمهور المسلمين طول
التاريخ، إذ لكل كلمة موقعية خاصة لاتناسبها كلمة أخرى، حتّى ولو كانت مرادفة لها،
فضلاً عن غير المرادفة، إذ موضع استعمال: (العليم الحكيم) مثلاً يختلف عن موضع
استعمال: (الغفور الرحيم).

وهكذا جميع الكلمات المترادفة في لغة العرب، لكل واحدة منها موقعية خاصة،
إذا لاحظها المتكلم كان كلامه بديعاً، وبذلك يُعرف الفصيح عن غير الفصيح، وقد
بلغ القرآن في هذه الناحية حدّ الإعجاز، فإنّه فاقّ الفُصحاء العرب في تعيين مواقع
الكلمات المناسبة بما أعجزهم وأخضعهم للاعتراف ببلاغته الخارقة.

إذن فكيف نجيز لأحد المسلمين أن يستبدلوا من كلمات القرآن بما يترادف معها
من سائر الكلمات، وهل يعرف أحد - كحدّ معرفته تعالى - بموقعية الكلمات بعضها
من بعض البالغة حدّ الإعجاز!؟

قال سيّدنا الأستاذ (دام ظلّه): فهذا الاحتمال - أي احتمال جواز تبديل
كلمات القرآن إلى مرادفاتهما - ... [وذكر كما تقدّم عن الخوئي، ثم قال:]

ولعلّ إنكار الإمام الصادق عليه السلام لحديث السبعة، ناظر إلى تفسيره بهذا

١ - تذكرة الحفاظ ١: ٣٤٠.

٢ - الإتقان ١: ٤٧.

المعنى المخرج للقرآن عن نصّه الأصل المعجز، فقد سأل الفضيل بن يسار الإمام عليه السلام عن هذا الحديث، فقال: «كذبوا أعداء الله، ولكنّه نزل على حرفٍ واحدٍ، من عند الواحد».

أما الطائفة الثالثة والرابعة فلا بأس بهما ذاتيًا لوصحت أسانيدهما، غير أن الأصح حسب الظاهر هي الطائفة الأولى التي عنت من الأحرف اختلاف لهجات العرب في التعبير والأداء.

والمقصود من السبعة هي: الكثرة النسبية، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ لقمان/٢٧، وكالسبعين في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^١.

ملحوظة: اختلاف اللهجة في تعبير الكلمة إذا لم يصل إلى حد اللحن في المقياس العام فجائز، اللهم إلا للعاجز عن النطق بالصحيح، أما المتمكن - ولو بالتعلم - فلا تجوز له القراءة الملحونة.

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «تعلّموا القرآن بعربيّته، وإياكم والتّبرّفيه»^٢. وقال الإمام الصادق عليه السلام: «تعلّموا العربيّة؛ فإنّها كلام الله الذي كلّم به خلقه، ونطق به في الماضين»^٣.

وقال الإمام الجواد عليه السلام: «ما استوى رجلان في حسَب ودين قط، إلا كان أحفظهما عند الله عزّ وجلّ أمّ دّهما، قيل له: قد علّمنا فضله عند الناس في التّادي والمجلس، فما فضله عند الله؟ قال: بقراءة القرآن كما أنزل، ودعائه من حيث لا يلجّن،

١ - وسائل الشّيعه ٤: ٨٦٥.

٢ - المصدر ص: ٨٦٦.

٣ - نفس المصدر

فإن الدعاء الملحون لا يصعد إلى الله^١.

وأما العاجز فيكفيه ما يحسنه، ﴿وَلَا يَكْلَفُ اللَّهُ تَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ وفي حديث الإمام الصادق عليه السلام - يرويه عن رسول الله ﷺ - : «إِنَّ الرَّجُلَ الْأَعْجَمِيَّ مِنْ أُمَّتِي لَيَقْرَأَ الْقُرْآنَ بِعَجْمِيَّتِهِ، فَتَرْفَعُهُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى عَرَبِيَّتِهِ». (١: ٢٨٣ - ٢٩٦)

الفصل الرابع والستون

نص بكرة اسماعيل (م: ١٤٢٨) في «دراسات في علوم القرآن»

نزول القرآن على سبعة أحرف

صحَّ عن رسول الله ﷺ: «أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، كلَّها كافٍ شافٍ». وروى ذلك عن جمع كبير من الصحابة (رضوان الله عليهم) منهم: عمر، وعثمان، وابن مسعود، وابن عباس... [وذكر كما تقدّم عن السيوطي، ثم قال:] وغيرهم، ممن رواه أبوشهد أنه سمعه من رسول الله ﷺ على ما سيأتي بيانه.

وقد نصَّ أبو عبيد القاسم بن سلام على تواتر حديث نزول القرآن على سبعة أحرف. ولكن العلماء اختلفوا في معنى هذه الأحرف اختلافاً كثيراً حتى قال ابن جبان: «اختلف أهل العلم في معنى الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً».

وقال السيوطي: «اختلف على معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً»^١. وذكر كثيراً منها وإني بحمد الله تعالى سأذكر من هذه الأقوال ما أراه جديراً بالذكر مرجحاً ما أحسبه أولى بالقبول. ولنبدأ بذكر الأحاديث الواردة في هذا الأمر، ثم نتبع ذلك بذكر الأصول المستنبطة منها، ثم نذكر أهم الأقوال في المراد بالأحرف السبعة سرداً، ثم نكر عليها بالمنافشة والتّحصيل، لنقف من وراء ذلك كلّ على التّراجع منها بالدليل، ونختم المبحث بذكر فوائده.

بعض ما ورد في ذلك: وردت في نزول القرآن على سبعة أحرف أحاديث كثيرة، نكتفي هنا بذكر بعضها، لتتحقق أنّ هذه الأحاديث في جملتها بلغت الغاية في الصحة، وأنها تفيد اليقين الذي لا يرتفع بالشك، ولا يسوغ لأحد إنكاره بحال، ولتعلم من خلالها المراد من الأحرف السبعة، من حيث ما تستلزمه من أصول عامة يقاس عليها عند التصحيح أو الترجيح.

١ - روى البخاريّ ومسلم في صحيحها عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «أقرّني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف». زاد مسلم: قال ابن شهاب: «بلغني أنّ تلك السبعة في الأمر الذي يكون واحدًا لا يختلف في حلال ولا حرام».

٢ - وروى البخاريّ ومسلم أيضًا، واللفظ للبخاريّ: أنّ عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢].

٣ - وروى مسلم بسنده عن أبيّ بن كعب، قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصليّ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٦]

٤ - وأخرج البخاريّ عن عبد الله بن مسعود أنّه سمع رجلًا يقرأ آية سمع النبيّ ﷺ يقرأ خلافها، قال: فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبيّ ﷺ، فقال: «كلاهما محسن فافرا».

قال شعبة أحد زوّة هذا الحديث: أكبر علمي أنّ النبيّ ﷺ قال: «فإنّ من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا».

٥ - روى مسلم بسنده عن أبيّ بن كعب: أنّ النبيّ ﷺ كان عند أضاة بني غفار ... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٨].

٦ - وروى الترمذيّ عن أبيّ بن كعب أيضًا، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل

عند أحجار المروة، قال ... [وذكر كما تقدم عن ابن حَجَر، ثم قال:]
قال التِّرْمِذِي: حسن صحيح، وفي لفظ: «فمن قرأ بحرفٍ منها فهو كما قرأ». .
 وفي لفظ حُدَيْفَة: فقلت: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أُمِّيَّة، فيهم الرجل، والمرأة،
 والغلام، والجارية، والشَّيخ الفاني الَّذي لم يقرأ كتاباً قط، قال: «إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ
 عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ».
 ٧ - أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو،
 أَنَّ رَجُلًا قَرَأَ آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ ... [وذكر كما تقدم عن أبي شامة].

الأصول المستفادة من هذه الأحاديث

ونستطيع أن نستخلص من هذه الأحاديث وما في معناها أصولاً خمسة، نرجع
 إليها عند مناقشة الأَقْوَالِ المنقولة عن قائلها في المراد من الأحرف السبعة، وترجيح
 بعضها على بعض، لتنتهي إلى القول الَّذي تطمئن إليه النَّفْسُ، وهو القول الخالي من
 التعارض السَّالِم من التقذُّ والتَّقْصُص.

الأصل الأوَّل - الإلزام بقراءة القرآن على حرفٍ واحدٍ في أوَّل العهد به أمرٌ يَشُقُّ
 على هذه الأُمَّة الأُمِّيَّة، وهم مختلفون في لغاتهم ولهجاتهم، غير مدبَّرين على أسلوبه
 ولحنه، وهوقَّة في الفصاحة والبلاغة ودقَّة النَّظْم وجمال التعبير، وفيهم الشَّيخ الكبير،
 والطفل الصَّغير، ففي إلزامهم بقراءته على حرفٍ واحدٍ حرج ومشقة، والسَّريعة الغرَّاء
 مبنيةٌ على رفع الحرج ودفع المشقة.

الأصل الثَّاني - مبنَى على الأصل الأوَّل، وهو أنَّ المقصود من إنزال القرآن على
 سبعة أحرف هو التيسير على هذه الأُمَّة في القراءة والفهم.

الأصل الثَّالث - أنَّ الأُمَّة كانت مخيرة في القراءة بأيِّ حرفٍ من هذه الأحرف
 السَّبعة، فكلُّها كافٍ شافٍ كما جاء في بعض الروايات .

الأصل الرابع - أنّ الصحابة كانوا يقرأون على وجوه مختلفة، بحسب ما تعلّم كلّ منهم من رسول الله ﷺ حتّى أنكر بعضهم على بعض قراءته، لعدم سماعها من رسول الله ﷺ.

الأصل الخامس - أنّ الرسول ﷺ قد أقرّ كلّ قارئ على القراءة التي أقرأه إياها على أنّها جميعاً منزّلة من عند الله عزّ وجلّ.

فهذه الأصول الخمسة ينبغي أخذها في الاعتبار عند تقرير كلّ قول من الأقوال الواردة في معنى الأحرف السبعة، بحيث يستنبط القول الصحيح على مقتضاها، فإنّ بعض الأقوال التي نقلها السيوطي في «الإتقان» وغيره بعضها قد بُعد عنها كلّ البُعد، وبعضها قد انحرف عنها قليلاً، وبعضها قد اقترب منها ومشى في ضوئها، لكن لم يسلم من المعارض، وواحد منها أصاب الحقّ، وصادف القبول. وإليك بعض هذه الأقوال ومناقشتها، وبيان الرّاجح منها بالدليل.

بعض الأقوال في معنى الأحرف

١ - ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ حديث إنزال القرآن على سبعة أحرف مشكّل لا يُعرَف المراد منه؛ لأنّ الحرف في اللّغة من المشترك اللفظي الذي لا يتعيّن المعنى المراد منه إلّا بقرينة. فالحرف يطلق في اللّغة - كما في القاموس - على طرف الشيء، وشفيره، وحدّه، ومن الجبل: أعلاه المحدّد، وعلى أحد حروف التّهجي، وعلى النّاقة الضّامة، ومسيل الماء، وعلى الوجه. وليس في الكلام قرينة توضّح المراد من هذه المعاني، فكان المعنى المراد مبهمًا لا يُعرَف على وجه الحقيقة.

٢ - وذهب بعضهم إلى أنّ العدد لافهوم له، بمعنى أنّ حقيقته غير مرادة، وإنّما المراد به التيسير والتسهيل والتوسعة على الأمّة بوجوه متعدّدة كثيرة، لانتحصر في سبعة. والتعبير بالسبعة يراد به في الشرع أحيانًا المبالغة في الكثرة، كما في قوله

تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ لقمان/٢٧، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفِزْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ﴾ التوبة/٨٠، وقوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْكَ سَبْعُ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِثْلُ حَبَّةٍ﴾ البقرة/٢٦١.

فالسبعة يُرَادُ بها الكثرة في الآحاد، والسبعون يراد بها الكثرة في العشرات، والسبعمائة يراد بها الكثرة في المئات. وإلى هذا القول جنح القاضي عياض ومن تبعه، كما قال الزُّرقاني في «المناهل».

٣ - قال بعضهم: المراد من الأحرف السبعة: لغات سبع متفرقة في القرآن كله، على معنى أنه في جملته لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قُرَيْش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أو ثقيف، أو هوازن، أو كنانة، أو تميم، أو اليمن، فهو يشتمل في مجموعه على اللغات السبع.

وذهب إلى هذا القول: أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم السجستاني، واختاره الأزهري في «التهذيب».

واختاره أيضاً ابن عطية، حيث قال: معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»... [ثم ذكر رواية ابن عباس في معنى «فطر» و«فتح» وغيره كما تقدم عن الثعالبي، وقال:]

٤ - ذهب بعضهم إلى أنَّ الأحرف لغات عربية في كلمة واحدة، وكان من تيسير الله على الأمة أن يقرأ كل قوم بلغتهم، فالهذلي يقرأ: (عنى حين) يريد: ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾ والأسدي يقرأ: (تعلمون) بكسر أوله، والتميمي يهمز، والقُرشي لا يهمز، ولوأراد كل منهم أن يزول عن لغته، وما جرى عليه لسانه طفلاً وناشئاً أو كهلاً، لشقَّ عليه غاية المشقة، فيسر الله عليهم، واستمرَّ هذا التيسير حتى جمع عثمان الناس على قراءة واحدة.

٥ - ذهب بعض أهل الفقه والحديث، منهم: سُفيان وابن وَهْب وابن جَرِير الطَّبْرِيّ، والظَّحاوِيّ، إلى أن المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات في الكلمة الواحدة، ذات معنى واحد، مثل: هَلَمْ، وأقبل، وتعال و... هذه ألفاظ سبعة في معنى طلب الإقبال ... [ثم ذكر استدلاله برواية وِرْقَاء يأسناده عن أَبِي، كما تقدّم عن ابن كثير، وقال:]

ويلتزم أصحاب هذا الرأي أن يقولوا: إنّ هذه الأوجه كانت جائزة في أوّل الأمر، ثمّ نسخت إلّا وجهًا في العرضة الأخيرة، وهي التي نسخ عليها عُثْمَان مصاحفه.

٦ - وبعضهم يرى أن الأحرف السبعة هي ما فيه من أمر ونهي، وحلالٍ وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال ... [وذكر كما تقدّم مثله سابقًا في موارد متعدّدة].

٧ - وذهب جماعة من أهل العلم، وعلى رأسهم الإمام الرّازي، إلى أن الأحرف السبعة هي وجوه سبعة يقع فيها التّغاير بين قراءة وأخرى:

الأوّل - اختلاف الأسماء بالافراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير. ويمكن التمثيل له بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَّا تُنَاجِمِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾، إذ قرئ: لأماناتهم جمعًا، ولأمانتهم بالافراد.

الثاني - اختلاف تصريف الأفعال، من ماضي ومضارع وأمر، ويمثّل له بقوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾، قرئ بنصب: (رَبَّنَا) على التّداء، وبلفظ: (باعد) على فعل الأمر، وقرئ: (رَبَّنَا) برفع (رب) على الابتداء، وبلفظ: (بَعْد) ماضيًا مضعّف العين، خبر المبتدأ.

الثالث - اختلاف وجوه الإعراب، ويمكن التمثيل له في الأفعال بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾، قرئ بفتح الرّاء، على أن لا ناهية والفعل مجزوم، وقرئ بضمّ الرّاء، على أن لا نافية، والفعل بعدها مرفوع. ويمكن التمثيل في الأسماء بقوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾، قرئ برفع لفظ: (المجيد) على أنّه نعت للكلمة «ذو»،

وقرئ بحجره، على أنه نعت لكلمة العرش. وهذه الأحرف الثلاثة موافقة لرسم المصحف العثماني؛ لأنه كما سبق كان خاليامن التقط ومن الشكل.

الرابع - الاختلاف بالتقص والزيادة، ويمكن التمثيل له بقوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، وقرئ: (تجري من تحتها الأنهار) بزيادة لفظ «من» وهما قراءتان متواترتان، وقد وافقت كل منهما رسم المصحف، فالأولى بدون «من» وافقت رسم غير المصحف المكّي، والتي بزيادة «من» وافقت رسم المصحف المكّي. ومن هذا الوجه - الزيادة والتقص - ما لا يوافق رسم المصحف قراءة: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ - صَالِحَةٍ - غَضَبًا﴾ بزيادة لفظ (صالحه) وقراءة: ﴿وَالذَّكْرُ الْأُنثَى﴾ بحذف لفظ: (وما خلق)، فإن زيادة (صالحه) ونقص (وما خلق) مخالفة لحظ جميع المصاحف العثمانية، ولذلك تركت هذه القراءة، وعُدّت منسوخة في العرصة الأخيرة.

الخامس - الاختلاف بالتقديم والتأخير ويمكن التمثيل له بقوله تعالى ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾. فقد قرئ: (وجاءت سكرة الحق بالموت)، ولكن القراءة الثانية لاتوافق رسم مصحف من المصاحف العثمانية، فتركّت وعُدّت منسوخة التلاوة في العرصة الأخيرة. ومثال ما وافق رسم المصحف من هذا الوجه قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَغَدَا عَلَيْهِ حَقًّا﴾. قرئ الفعل الأول مبنياً للمعلوم، والثاني مبنياً للمجهول، وقرئ بالعكس؛ الأول مبنياً للمجهول، والثاني مبنياً للمعلوم، والقراءتان متواترتان.

السادس - الاختلاف بالإبدال: ويمكن التمثيل له بقوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾. قرئ (ننشزها) بالزاي وبالزاء قراءتان متواترتان، وكذا قوله

تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، وقرئ: (فتبَّتوا) قراءتان متواترتان، موافقتان لرسم المصحف ...

السابع - اختلاف اللغات: أي اللهجات كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم، والإظهار والإدغام، ونحو ذلك. ويمكن التمثيل له بقوله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ بالفتح أو الإمالة في أتى، وفي موسى، وهذا الوجه موافق دائماً لرسم المصحف؛ لأنه تغيير في التطق الشكلي، وليس في جوهر الكلمة.

مناقشة الأقوال السابقة وبيان الزاجح منها

أما القول الأول - وهو أن حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» مشكل لا يُعرف المراد منه، فإنه لا إشكال فيه بحمد الله تعالى؛ لأن المشترك اللفظي إذا وجدت قرينة تبين المعنى المراد منه لا يكون مشكلاً، وقد قامت قرائن تمنع بعض معانيه، وتعين بعضها الآخر، لأنه لا يصح أن يراد أحد حروف التهجّي؛ لأن القرآن مؤلف من جميع حروف الهجاء، لا من سبعة منها فقط. ولا يصح أن يراد به طرف الشيء، ولا الناقصة الضامرة، ولا مسيل الماء، فتعين أن يراد منه الوجه، وإذا تعيّن أحد وجوه المشترك اللفظي بمثل هذه القرائن، لم يكن مشكلاً.

أما القول الثاني - وهو أن حقيقة العدد غير مقصودة فهو غير صحيح، لما جاء في حديث ابن عباس، أن... [وذكر كما تقدّم عن البخاري رقم ١، ثم قال:] ولما جاء في حديث أبي بكر أن النبي ﷺ قال: فنظرت إلى ميكائيل فسكت، فعلمت أنه قد انتهت العدة، فهذان الحديثان مع المراجعات الثابتة في الأحاديث السابقة، تدلّ على أن المراد بالسبعة حقيقة العدد الواقع بين الستة والثمانية.

وأما القول الثالث - وهو أن المراد من الأحرف السبعة، لغات سبع متفرقة في القرآن كله، فليس بالقول المرضي، وذلك لوجوه:

الأول - أن عدم فهم ابن عباس وابن عمر لبعض ألفاظ القرآن لا يدل على أن هذه الألفاظ غير قرشية، أو مستعملة في لغة قريش؛ لأنه لا يمكن إدعاء إحاطة كل منهما بجميع ألفاظ لغة قريش، فقد قالوا: إنه لا يحيط باللغة إلا معصوم.

الثاني - أن هذا القول يتنافي مع ما علم من الأحاديث المتقدمة من أن نزول القرآن على سبعة أحرف، كان الهدف منه التيسير على الأمة بأن يقرأ كل واحد بأي حرف منها شاء، فإذا كان معنى الأحرف السبعة على ما قالوا، لم يكن هناك تخيير في القراءة، بل يكون الكل ملزماً بحرف واحد.

الثالث - أن هذا الرأي لا يمكن معه تصور اختلاف الصحابة في القراءة، وإقرار النبي ﷺ كلاً منهم على قراءته.

الرابع - أن لغات العرب أكثر من سبع، وفي القرآن كلمات لقبائل كثيرة تزيد على هذا العدد بكثير.

الخامس - أن هذا القول يقتضي أن يكون القرآن أبعاضاً، منه ما هو بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، وهكذا.

وهذا المذهب يستلزم أن كل شخص لا يمكنه أن يقرأ إلا البعض الذي نزل بلغته، دون البعض الذي نزل بلغة غيره.

وهذا يتنافي مع التيسير المقصود من نزول القرآن على سبعة أحرف كما قدمنا. وهو مخالف لما صورته لنا الروايات السابقة من اختلاف في القراءة بين الصحابة، فإن المقروء فيها كان واحداً لا محالة.

أما القول الرابع - وهو أن المراد بالأحرف السبعة: لغات عربية في كلمة واحدة؛ فهو رأي له وجاهته، غير أنه يلزم منه أن بعض هذه اللغات التي قرأ بها المسلمون قد ضيعتها عثمان لما جمع الناس على حرف واحد، فيحتاج أصحاب هذا الرأي إلى مبرر يدفع عنه التهمة، وعن المسلمين الذين أقرؤوه على ذلك، بأن يقولوا: إن

المسلمين قد خُيِّرُوا في القراءة بأيّ وجه شاءوا، فاختاروا هذا الوجه على غيره حسماً للخلاف ودرةً للفتنة.

وأما القول الخامس - وهو أنّ المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات في الكلمة الواحدة ذات المعنى الواحد، مثل: هَلَمْ، وأَقْبَل، وتَعَال، وعَجَل، وأسْرِع، وقصدي، ونحوي، فقد رجّحه جماعة، منهم: سُفيان بن عُيَيْنَة، وابن جرير الطبري، وابن وهب، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء.

واستدلّوا على هذا القول بما جاء في حديث أبي بكرة: أنّ جبريل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرفٍ، فقال ميكائيل ... [وذكر كما تقدّم عن ابن عبد البر رقم ٩، ثمّ ذكر قوله كما تقدّم عنه ذيل رقم ٣، وقال:]

ويؤيده أحاديث، منها: قرأ رجل عند عمر بن الخطاب فغيّر عليه، فقال: لقد قرأت على رسول الله ﷺ فلم يغيّر عليّ، قال: فاختصما ... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر، ثمّ قال:]

وعن بشر بن سعيد أنّ أبا جهيم الأنصاري أخبره أنّ رجلين ... [وذكر كما تقدّم عن الطبري رقم ٢٨، ثمّ ذكر رواية الأعمش في قراءة أنس وقول ابن سيرين كما تقدّم عنه أيضًا رقم ٣٨ و٤٢، وقال:]

ولكن هذا القول مردود من وجهين:

الأوّل - أنّ الكلمة التي يوجد لها سبع مرادفات في القرآن نادرة، فلايتأتى التيسير، ولارفع الحرج الذي أنزل القرآن على سبعة أحرف من أجله. وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه.

الثاني - أنّه يؤدّي إلى أنّ الاختلاف في أوجه القراءة قد انتهى، مع أنّ الأمة أجمعت على صحّة القراءات الكثيرة التي نُقِلَتْ بالتواتر.

وأما القول السادس - وهو أنّ الأحرف السبعة هي ما فيه من أمر ونهي، وحلال

وحرام ... إلى آخره، فإنه قول لادلل عليه، فهو مخالف لظاهر الأحاديث الواردة في أن نزول القرآن على سبعة أحرف كان تيسيراً على الأمة.

وظاهر الأحاديث يدل على أن المراد بالأحرف السبعة: أن الكلمة تقرأ على وجهين أو ثلاثة إلى سبعة، توسعة للأمة، والشئ الواحد لا يكون حلالاً وحراماً في آية واحدة، والتوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة. والذي ثبت في الأحاديث السابقة أن الصحابة الذين اختلفوا في القراءة، احتكموا إلى النبي ﷺ، فاستقرأ كل رجل منهم، ثم صوب جميعهم في قراءتهم على اختلافهم، حتى ارتاب بعضهم لتصويب إياهم، فقال ﷺ للذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم: «إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف».

ومعلوم أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك، لو كان فيما دلّت عليه تلاواتهم من التحليل والتحریم، والوعد والوعيد، وما أشبه ذلك، لكان مستحيلاً أن يصوب النبي ﷺ جميعهم، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه، لما يلزم عليه من اجتماع الضدين على شيء واحد، فظهر أن هذا القول ساقط لا يعول عليه، ولا يلتفت إليه.

وأما القول السابع - وهو أن الأحرف السبعة هي حروف سبعة يقع فيها التغاير بين قراءة وأخرى، فهو القول الصحيح الجامع لكل ما تقدّم من الأحاديث الصحيحة، والموافق للأصول الخمسة التي استنبطها العلماء منها، والذي لا يلحقه اعتراض فيما أرى، ولا يتوجّه إلى المسلمين فيه أي اتهام، كما أنه يعتمد على الاستقراء التام لمرجع اختلاف القراءات، ويتمشى مع بقاء الأحرف السبعة إلى اليوم.

وهذا القول ذهب إليه في جملته فحول من العلماء على رأسهم أبو الفضل الرازي كما ذكرنا، وتبعه فيه أقرابه كل القرب ابن قتيبة، وابن الجوزي، وابن الطيب (رحمهم الله جميعاً).

[شبهات مردودة حول حديث «سبعة أحرف»]

وقد أورد بعض الكتّاب في كتبهم شبهات حول حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وقاموا مشكورين بدحضها وتفنيدها.

الشبهة الأولى - ذهب بعض من لاعلم له إلى القول بأنّ المراد بالأحرف السبعة القراءات السبعة المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء.

قال ابن الجزري في الزدّ على هذه الشبهة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول أبي شامة وابن عمّار كما تقدّم عن ابن حجر، ثمّ ذكر أيضًا قول مكّي كما تقدّم عنه، وقال:]

وابن مجاهد الذي جمع القراءات السبع لم يقتصر على السبع، لاعتقاده أنّها هي المرادة بقوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وإنّما كان ذلك منه على سبيل الضدّة.

أو كان كما يقول شهاب الدين القسطلاني في «مقدّمة إبراز المعاني من حرز الأمان» لأبي شامة: «جمع قراءات سبعة مشاهير من أئمة قراء هذه الأمصار، ليكون ذلك موافقًا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن، لا لاعتقاده - أو اعتقاده غيره من العلماء - أنّ هؤلاء السبعة المعيّنين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءاتهم»^١.

قال أبو شامة في «إبراز المعاني»: فذكرت تصانيف الأئمة في القراءات المعتمدة والساذّة، ووقع اختيار أكثرهم على الاختصار على ذكر قراء سبعة من أئمة الأمصار، وهم الذين أجمع عليهم، وإن كان الاختلاف أيضًا واقعًا فيما نُسب إليهم، وأوّل من فعل ذلك الإمام أبو بكر بن مجاهد، فبقي سنة ثلاثمائة أو في نحوها، وتابعه بعد ذلك من أتى بعده إلى الآن، وكان من كبار أئمة هذا الشأن، وبعضهم صنّف في قراءة أكثر

من هذا العدد، وبعضهم في أنقص منه.

واختار ابن مجاهد ومن بعده هذا العدد موافقة لقوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» ...

الشبهة الثانية - يقول المفترون من المستشرقين ومن نخا نخوهم من أهل الزيف والضلال: إِنَّ اختلاف القُرَّاء في قراءة القرآن على سبعة أحرف، والأحاديث الدالة على أنه نزل على سبعة أحرف، تدل على أَنَّ في القرآن اختلافاً كثيراً، بينما ينفي الله عن هذا القرآن الاختلاف، ويجعل وجوده دليلاً على أنه ليس من عنده.

والجواب: أَنَّ الاختلاف الناشئ عن الأحرف السبعة هو اختلاف في طرق الأداء في دائرة محدودة، لاتعارض بين معانيها، ولا تضارب بين أحكامها، والاختلاف المنفي إنما هو التعارض في المعاني، والتناقض في الأحكام والأخبار.

الشبهة الثالثة - قالوا: إِنَّ بعض الروايات في اختلاف القراءات تشير إلى الشك في القرآن، وتفقد الثقة فيه ... [وذكر كما تقدم مثله عن الزرقاني، ثم قال:]

والحقيقة أَنَّ كثرة الأقوال وتهافتها وضعف الروايات وسقوطها، مَكَّن لأعداء الإسلام من التَّهَجُّم على الكتاب الخالد، الَّذِي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، وأتاح لهم فرصة الاعتراض والتشكيك.

نعم وإنَّ سماحة الإسلام فتحت مجال القول والكتابة على مصراعيه، فدخله العالم والجاهل، فكتب فيه - بحسن قصد - ما ليس منه، ووجد من كلام أبنائه معاول هدم أخطر من سيوف المبشرين والمستشرقين، وصدق القائل:

لا يبلغ الأعداء من جاهل * ما يبلغ الجاهل من نفسه.

فما أحوج ثروة الإسلام العلميَّة إلى جملة نقاء وتصفية في كتب التفسير، وكتب الحديث، وكتب السير، بل وكتب الأحكام الفقهيَّة الفرعية!

ونرى بعض العلماء يسلمُ بصحة هذه الروايات لمجرد اطمئنانه للمسند، ويحاول

الردّ بأنّ هذا كان جائزاً في أوّل الإسلام حتّى تليّن السنة المبعوث إليهم، مع ملاحظة أنّ الكلّ نازل من عند الله وتلك المحاولة - رغم حسن القصد الباعث عليها - لا تزيد الشبهة إلّا اشتباهاً، فإنّ القرآن لم ينزل للعرب وحدهم، وكان حرّياً به أن يراعي المشقّة بالنسبة لجميع الأمم، لابلّاتسبة لبعض القبائل العربيّة التي تقف ألسنتها عند كلمات منه محدودة، والأوّل ردّ هذه الروايات من أساسها؛ لأنّ ما جاءت به يخالف الأمر المجمع عليه.

(٦٨ - ٨٦)

الفصل الخامس والستون

نص شاهين (م: ١٤٣١) في «تاريخ القرآن»

ملاحظات على روايات الحديث

ولقد تعمّدنا إيراد هذه الروايات على كثرتها، وأوردنا أيضًا نقد الأستاذين العلامتين: أحمد شاكر ومحمود شاكر للأسانيد والروايات، مع بعض إضافات يسيرة، رأينا ضرورتها، لأننا لم نجد أحدًا في الحديث حاول أن يعرض الصورة بأكملها، وإنما يكتفي من يعالج المشكلة بنقل رواية أو روايتين للحديث، ثم يمضي في عرض ما يرى من معاني الأحرف السبعة، وقد بلغت إحدى المحاولات الحديثة حدّ الجراءة، حين أنكر مؤلفها صحة الحديث، ورفض فكرة الأحرف السبعة، ولسوف نرى الدوافع المذهبية التي تكمن وراء موقفه عند التعرّض لموقف الشيعة.

أما خلاصة الموقف بعد النظر في هذه الروايات فهي أنه:

أولاً - عدد الصحابة الذين ورد ذكرهم خمسة عشر صحابيًّا، هم: أبي بن كعب، وأنس بن مالك، وأبو هريرة... [وذكر كما تقدّم عن السيوطي، ثم قال:] وقد ذكر السيوطي هؤلاء الصحابة في إحصائه لروايات الحديث، وأضاف إليهم حذيفة بن اليمان وسمرة بن جندب... [وذكر كما تقدّم عنه].

ثانيًا - عدد الأسانيد التي ورد من طريقها الحديث ستّة وأربعون سندًا، منها: عشرون في روايات أبي، وسبعة أسانيد في روايات ابن مسعود، وأربعة في روايات

أبي هُرَيْرَةَ، وثلاثة في روايات أمّ أُتُوب، ومثلها لابن عَبَّاس، وإثنان لعمر وابنه عبد الله، وواحد لكلّ من زيدبن أرقم، وأبي طلحة، وأبي جهيم، وأبي بكرة، وابن صُرَد، وابن دينار، وأبي العالية.

ثالثًا - ليس بين هذه الأسانيد الكثيرة سوى ثمانية أسانيد ضعيفة، والباقي - وعدّته ثمانية وثلاثون سندًا - صحيح لامطعن فيه من الوجهة التقديّة. كما أنّ الأسانيد جميعًا متّصلة ما خلا أربعة انقطع فيه السند، وإن صحّت روايتها عن أصحابها، وتأييدها بالأحاديث المتّصلة، وتلك هي رواية ابن أبي ليلى وابن صُرَد وابن دينار، وأبي العالية، والحديث بمجموع هذه الأسانيد وحدها يصل إلى رتبة المتواتر كما سبق.

رابعًا - ليست لنا ملاحظة على متن ماسبق من الروايات سوى ما يمكن أن نظنّه حول الرواية المكذوبة عن زيدبن أرقم، والتي تقرّر ضعف سندها، فنحن نظنّ أنّ هذه الرواية من وضع بعض أصحاب الأهواء من الشيعة لأمرين:

١ - أن يظهر عليّ عليه السلام في مجلس النّبّي بمظهر التّاطق باسمه، المبلغ لأمره، على حين لم يكن في الموقف ما يحول دون أن يتحدّث النّبّي صلى الله عليه وآله بنفسه إن صحّ الحديث. وقد وجدناه في الرواية الخامسة من روايات ابن مسعود يشترك مع النّبّي في الحديث، دون أن ينفرد به.

٢ - يؤيّد هذا أنّ زيدبن أرقم، وقد كان صحابيًا أنصاريًا نزل الكوفة وابتنى بها دارًا في كِنْدَةَ، وتوفّي بها أيام المختار سنة ٦٨. ومعنى ذلك أنّه قد شهد أيام الشيعة في تلك المدينة العلوية، وعاصر أحداثها الرّهيبية في مقاومة الأمويّين، وبرغم أنّ الأخبار الواردة عنه قليلة، فإنّ من بينها هذا الخبر الضّعيف عن عليّ، والآخر

عن مقتل جعفر بن أبي طالب في غزوة موتة^١، فلا يبعد أن يستغل دعاة الشيعة اسمه في تليف موضوعات عنه، دعماً لمذهبهم، وانتصاراً لدعوتهم.

خامساً - أما من حيث الشكل الذي سيق في إطاره خبر نزول القرآن على سبعة أحرف، فقد تحققت منه أشكال ثلاثة:

١- أن يرد الخبر في سياق قصة تصوّر خلافاً حدث بين اثنين أو ثلاثة من الصحابة، ثم يذهبون إلى النبي ﷺ يحتكمون إليه في اختلافهم، فيجيز قراءتهم جميعاً، ثم يخبرهم أنّ القرآن كلّ صواب، وأنه أنزل على سبعة أحرف وذلك متمثل في الأحاديث ...

٢ - أن يرد الخبر في صورة أمر من جبريل في سياق محاورة بينه وبين النبي ﷺ، وقد يشترك فيها أحياناً ميكائيل، وذلك متمثل في الأحاديث ...

٣ - أن يرد الخبر في صورة إخبار من النبي ﷺ بالقراءة، أو النزول على سبعة أحرف، وذلك متمثل في الأحاديث ...

ويلحق بهذه الصور إجازة النبي ﷺ لقراءة من قرأوا أمامهم مع اختلافهم في اللغة، وهو مدلول حديث أبي العالية المرسل.

والذي نقوله تعليقا على تعدد مرّات الشكل الواحد: هو أنه من المعقول أن يتكرر الموقف المتماثل بعدد الزواة من الصحابة، أي أنه يجوز أن يختلف أبي مع بعض القراءة أمامه، وأن يختلف ابن مسعود، وأن يختلف عمر، ثم يلجأ المختلفون في كلّ مرّة إلى النبي، يسترشدونه في الأمر، أما أن يختلف أبي مع القراءة تسع مرّات، فيذهب كلّ مرّة إلى النبي، فذلك أمر بعيد الاحتمال، إذ يكفي في التوجيه إلى حل المشكلة أن يذهب مرّة واحدة، وفي موقف حيّ تحرّكت خلاله وسواس الشيطان، ودواعي

السَّكَّ والتَّكْذِيب، أشدّ مما كان في الجاهليّة. هذا بالنسبة إلى الشَّكْل الأوّل.
أما بالنسبة إلى الشَّكْل الثَّاني فيوشك أن يكون في ظنِّنا حدًّا واحدًا، روي من طرق مختلفة، إذ يكفي في تبليغ أمر السَّماء بإباحة القراءة على سبعة أحرف - أن ينزل جبريل عليه السلام - وحده، أومع ميكائيل - عند أضاءة بني غِفَار، أو عند أحجار المراء، فيبلغ النَّبي ما تفضَّل الله سبحانه وتعالى به على عباده .
والأمر بعكس ذلك في الشَّكْل الثَّالث، إذ يصحّ أن النَّبي ﷺ قد كرر هذا الأخبار أو الأمر لأصحابه في مناسبات مختلفة، وفي مواقف كثيرة، كما يثبت قاعدته في أنفس صحابته ...

موقف الشيعة من حديث الأحرف السبعة

يمثّل رأي الشيعة الإماميّة طرفًا آخر في قضية (الأحرف السبعة)، وقد عبّر عن رأيهم في تفصيل ووضوح - السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي - في كتابه: «البيان في تفسير القرآن» ١: ١١٩ وما بعدها.

وكان منهجه في تناول المشكلة أن نقل بعض روايات الحديث عن الطبري، وهي في تصنيفنا اللاحق: الأوّل والخامس والسادس والحادي عشر من روايات أبي بن كعب، والخامس من روايات ابن مسعود، والثاني والرابع من روايات أبي هريرة، والأوّل من روايات ابن عباس، وحديث ابن طلحة، وأشار في نهايته إلى قصّة عمر مع هشام بن حكيم، وحديث ابن أبي بكرة، ثمّ نقل أخيرًا رواية عن الفُرقطبيّ وهي: وأخرج عن الفُرقطبيّ، عن ابن أبي داود، عن أبي قال: قال رسول الله ﷺ: يا أبي بن كعب إنّي قرأت القرآن، فقليل لي ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الأُشعث، ثمّ قال:]

وهذا الحديث لم يزد على ماضى من أقوال ثابتة صحيحة السند عن رسول الله ﷺ، وقد كان هدف المؤلّف أن يبيّن أولًا: ما احتوته هذه الأحاديث من تناقض يدعو

إلى تركها، والتسليم بضعف موردها، وأعلى الأصح برفض روايتها عن النبي.
وجهة نظر الشيعة في الأسانيد الصحيحة عند أهل السنة أنها كلها مرفوضة،
 مادامت لم ترد من طريق أهل البيت، ولذا وجدنا المؤلف يقرر ابتداءً أنَّ هذه الروايات
 كلها من طريق أهل السنة، وهي مخالفة لصحيفة زارة عن أبي جعفر عليه السلام قال:
 «إنَّ القرآن نزل من عند واحد، ولكنَّ الاختلاف يميء من قبل الرواة».

وأيضاً أنَّ الصادق عليه السلام حكم بكذب الرواية المشهورة بين الناس: «نزل القرآن
 على سبعة أحرف»، وقال عليه السلام: «ولكنه نزل على حرف واحد».

وقريب من هذا أيضاً ما رواه ابن أبي داود عن ابن مسعود، حين أعلن رضاه عن
 جمع عثمان للمصحف.

ومن الواضح؛ بداهة أنَّ من الصَّعب التسليم بخبر واحد، أوبقول منسوب دون
 سند يذكر، على حين لا نسلم بحديث متواتر، ورد إلينا من طريق أربعة وعشرين
 صحابياً، وستة وأربعين سنناً فيما ذكرنا فحسب ...

أما الأساس الذي بنى عليه الشيعة موقفهم من هذا الحديث وغيره، فهو أنَّ المرجع
 بعد النبي صلى الله عليه وآله في أمور الدين إنما هو: كتاب الله وأهل البيت، «الذين أذهب الله عنهم
 الرجس وطهرهم تطهيراً». وحتى هذا القول لم يسلم من التناقض، فالمعروف أنَّ ترتيب
 المراجع في أمور الدين يجعلها هكذا: القرآن ثمَّ السنة، ولكنه جعل (النبي أولاً)،
 ثمَّ القرآن ثمَّ أهل البيت، وعلى أية حال فإنَّ لكل جماعة مسوغاتها التي تلتزمها
 في تقرير آرائها.

ويقول السيد الخوئي: «ولا قيمة للروايات إذا كانت مخالفة لما يصح عنهم (أي عن
 أهل البيت) ولذلك لا يهَمُّ أن تتكلم عن أسانيد هذه الروايات، وهذا أول شيء تسقط
 به الرواية عن الاعتبار والحجية».

ثمَّ أخذ يسرد ما لاحظته من تناقض واختلاف بين الروايات التي أوردها، فقال:

ومن التناقض أنّ بعض الروايات دلّ على أنّ جبريل أقره النبي ﷺ ... [ثم ذكر كلام

السيد الخوئي في التناقض بين الروايات، كما تقدّم عنه، وقال:]

وهذه الأوجه التي ذكرها المؤلف للتناقض بين الروايات لاتعدوأن تكون ملاحظات شكلية، مادامت نتيجة المواقف دائماً الأمر، أوالإخبار أوالترخيص بالقراءة على سبعة أحرف، وإنّما يهون من شأن هذه الشكليات كثرة الطرق التي انتقل بها الحديث، فلا معنى لهذه الكثرة ما لم توجد اختلافات يسيرة، تنتهي دائماً نهاية واحدة، فالثابت المتواتر في نظرنا هو هذه النهاية التي أجمع عليها هذا الجمهور من الرواة والأسانيد.

وأما ما ذكره من عدم التناسب بين السؤال والجواب، فلاحقيقة له، إذ إنّ الاختلاف في عدد آيات سورة ما، يأتي من اعتبار أنّ آيتين قد إندججتا في آية أولاً، وذلك يتوقف على صورة التلّقي، فكان الأمر لهم: «أن يقرأ كلّ إنسان كما علم» مناسباً لحسم خلافهم.

أما تفسير معنى الحروف في نظر الشيعة فليس ممّا يوقف عنده، لأنّه مادام الأمر قد انحصر في مذهبهم في حرف واحد، فإنّ معناه يصبح: «الوجه والطريقة الواحدة». وفي ذلك يقول السيد الخوئي: وحاصل ما قدّمناه: أنّ نزول القرآن على سبعة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وأخطر قضية في هذا النّص - بعد نفي الأحرف الستة - القول «بأنّ الاختلاف قد جاء من قبل الرواة» وهي لازمة لنفي الأحرف. ومقتضى ذلك القول بعدم التوقيف، واعتبار أنّ ماورد من القراءات والأوجه في القرآن تحريف وعبث من الرواة، ومعاذ الله أن يقال: هذا بحقّ أصحاب القرآن، فهم من هم ورعاً وضبطاً في الرواية والأداء. وربّما عدنا إلى هذا الحديث فيما يستقبل من الحديث.

تفسير الأحرف السبعة في القديم

وقد تعرّض لتفسير المراد بالأحرف السبعة كثيرون في القديم والحديث، ونبدأ بعرض الآراء الواردة ابتداء من أبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (م: ٢٧٦)، وقد

أورد في مناقشته للمراد بالأحرف السبعة جملة من الآراء والتفسيرات، قال: وقد غلط في تأويل هذا الحديث قوم، فقالوا: السبعة الأحرف... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:] فابن قتيبة يرى - بعد رفض ما أشار إليه من آراء - «أنها سبعة أوجه من اللغات المتفرقة في القرآن»، أي أن المراد بالحرف: اللغة، وأن عدد اللغات سبعة، لانتوادر على الكلمة الواحدة، وإنما تتفرق في القرآن ما بين كلمة وأخرى.

ثم هو يقدم لرأيه هذا تفصيلاً، فيقول: وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات، فوجدتها سبعة أوجه... [وذكر كما تقدم عنه في باب اختلاف القراءات، ثم قال:] وهذا التفسير من ابن قتيبة يعتمد في الواقع على ماسبق خلال روايات الحديث من إشارة إلى أسباب إباحة القراءة على سبعة أحرف، وصور الخلاف بينها، إلى جانب أنه قد صنف وجوه الخلاف في القراءات، بادئاً من أبسط صور الخلاف، متدرجاً إلى أكثرها بعداً عن القراءة المشهورة.

والثلاثة الأولى وجوه من الخلاف لاتناقض النص المجمع عليه في مصحف عثمان، والأربعة الأخيرة تحالف الرسم العثماني، إذ كان الخلاف: **في أولها** - منحصرًا في إحلال كلمة مكان كلمة بمعناها. **وفي ثانيها** - إبدال صوت من صوت، يتغير به المعنى.

وفي ثالثها - مخالفة في ترتيب الكلمات عن المعهود المشهور.

وفي رابعها - زيادة أو نقص عن النص المشهور.

كل ذلك داخل في مفهوم الأحرف السبعة، والمهم في نظر ابن قتيبة ألا يبلغ الخلاف بين حرف وحرف حد التضاد، وإلا خرج عنها، وحرمت القراءة به، وإنما يجوز أن يكون اختلاف تغاير، يتحد به معنى النص ولا يتناقض.^١

أما أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م: ٣١٠) فقد ذهب إلى أنّ الأحرف السبعة سبع لغات، أوسع ألسن ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]
 ويلاحظ أنّ رأي الطبري؛ أنّ الأحرف السبعة هنّ لغات سبع تكون في الكلمة الواحدة، سبق أنّ رفض ابن قتيبة صحته، وقال: بأنّها لغات سبع متفرقة في القرآن.
 كما يلاحظ أنّ الطبري يعتبر كلّ ما يقرأ به الآن حرفًا واحدًا من الأحرف السبعة، وأنّ الأحرف السبعة الباقية مفروضة بإجماع الأمة على حرفها، رغم أنّه لم تحظر قراءة القرآن بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قرائته به.^١ على حين يعتبر ابن قتيبة؛ أنّ الأحرف السبعة موجودة محدودة الشّكل، وأنّ ثلاثة منها - على ما رأينا - داخلية في الرّسم العثمانيّ للمصحف. وكلا هذين الرّأيين ينزع إلى تحديد المراد بالأحرف وبالسبعة تحديدًا قاطعًا.

وقد لوحظ أنّ مكّي بن أبي طالب القيسي (م: ٤٣٧) تابع رأي ابن قتيبة، ونقل كلامه بنصّه، مع بعض تفسيرات يسيرة وتعليقات خلاله، وأشار هو إلى ذلك بقوله: «وإلى هذه الأقسام في معاني السبعة ذهب جماعة من العلماء، وهو قول ابن قتيبة، وابن شريح، وغيرهما، لكن شرحنا ذلك من قولهم».^٢

وقد تعرّض مكّي لمناقشة مذهب الطبري، وكشف عن تناقض وقع فيه في أثناء بسطه لرأيه في كتاب «القراءات». فقد لاحظ مكّي أنّ الطبري يرى: أنّ الذي اختلف القراء اليوم فيه من القراءات حرف واحد من السبعة، وهو الحرف الذي كتب عثمان عليه المصحف، وأنّ بقيّة الأحرف هجرتها الأمة بإجماعها، كما سبق نقلنا عن تفسيره.

١ - تفسير الطبري ١: ٥٩.

٢ - الإبانة عن معاني القراءات: ٣٦ - ٤١.

ولكنه ينقل عنه من كتاب «القراءات» قوله: كل ما صح عندنا من القراءات، أنه علمه رسول الله... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

فالظبري في الأول يجعل كل ما اختلف القراءة فيه داخلاً في نطاق حرف واحد، هو الذي كتب عثمان عليه المصحف، وهو يجعل في الثاني كل ما اختلف فيه القراءة - مما صح - داخلاً في الأحرف السبعة، ما دام موافقاً لحظ المصحف، فقد اتسع خط المصحف لاتجاهين لدى الظبري لقراءات من حرف واحد، هي في ذاتها قراءات من السبعة الأحرف، ولذا ينسب مكّي إليه التناقض في مذهبه.^١

والذي نراه أن التناقض هنا شكلي، إذ إن من المؤكد - في رأينا - أن بعض الأحرف قد هجرت تماماً في مصحف عثمان، وهو الذي يعنيه الظبري أساساً في رأيه، غير أنه غلا في تحديد عدد هذا المهجور، وكان من الصواب أن يطلق القول دون تحديد مادام أصل القضية وهو السبعة الأحرف غير محدد، وقياس محدد على غير محدد غير معقول.

أما ابن الجزري (م : ٨٣٣) فقد جمع بحكم تأخره آراء المتقدمين جميعهم، ولكنه زاد عليها الرأي القائل بأن المراد «بالسبعة» ليس حقيقة العدد، بل الكثرة والمبالغة من غير حصر، ووصف هذا الرأي بأنه جيد، لولا أن الحديث يأباه، لأنه يدل في بعض رواياته على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.^٢ وقد أدت به محاولته وإمعانه النظر نبهاً وثلاثين سنة، كما قال: وتتبعه القراءات صحيحها، وشاذها، وضعيفها، ومنكرها إلى أن يرجع... [وذكر كما تقدم عنه في باب اختلاف القراءات وقال:]

وقد علق الخوئي على هذا الحصر للأحرف السبعة فيما قرره ابن قتيبة وابن الجزري تعليقا منطقياً ذكياً، فات الأقدمين ملاحظته، قال: إن كثيراً من القرآن موضع

١ - الإبانة ص: ٢٠.

٢ - التشرية: ٢٦.

اتّفاق بين القراء، وليس موردًا للاختلاف، فإذا أضفنا موضع الاتفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية، ومعنى هذا: «أنّ القرآن نزل على ثمانية أحرف»،^١ وهذا احتمال لم يأخذه القدماء في اعتبارهم حين حصروا وجوه الاختلاف.

كما يذكر ابن الجزري محاولة لأبي الفضل الرّازي (م: ٤٥٤) مقارنة لمحاولته، ونحن نقطع بأنّ فكرة تتنّع وجوه الاختلاف وحصرها في سبعة من عمل ابن قتيبة، سواء تأثّر من بعده بها فقلّوها، أم قلّده في منهجه، فأفضى إلى مثل ما جاء به أو مقارنة. ولم يستقلّ بمنهج في تفسير المراد بالأحرف السّبعة سوى الطبري، ولم يتابعه أحد ممّن ذكرنا على ما جاء.

وفي نهاية الأريأقي السيوطي (م: ٩١١) فيومئذ إلى أنّ تفسيرات الحديث بلغت أربعين، ولكنّه لا يذكر منها سوى خمسة وثلاثين، أكثرها متداخلة، ومنها أشياء لا يفهم معناها على الحقيقة، وأكثرها معارضة حديث عمرو بن هشام بن حكيم الذي في الصحيح.^٢

ما نرجّحه في تفسير الأحرف السّبعة

وقبل أن نرجّح تفسيرًا معيّنًا للمراد بهذه الأحرف، ينبغي أن نقدّم ملاحظاتنا من خلال تأملنا للنصوص السابقة روايتها، وظروف صدورها عن النبي ﷺ:

وأولى هذه الملاحظات: أنّ منطوق الأحاديث ومفهومها يدلّان على أنّ زمن التّصريح بقراءة القرآن على سبعة أحرف لم يكن خلال الفترة المكيّة، وإنّما كان خلال الفترة المدنيّة.

فأمّا المنطوق: فإن يرد في بعضها أنّ التّبيّ كان عند أحجار المراء بالمدينة، أو عند

١ - البيان ١: ١٣١.

٢ - الإنفاق ١: ٤٩.

أضأة بني غفار، وهو موضع بالمدينة.

وأما المفهوم: فَإِنَّ أَغْلَبَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْتُ خِلَافًا بَيْنَ الصَّحَابَةِ حَوْلَ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَشَارَتْ إِلَى حُدُوثِهِ بِالْمَسْجِدِ، كَمَا أَشَارَتْ إِلَى صُورٍ مِنَ الْإِحْتِكَامِ إِلَى النَّبِيِّ وَالْمَسْجِدِ، هُوَ مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ بِلَا مَرَاءٍ، وَالْإِحْتِكَامُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا حَيْثُ وَجَدْتُ لِلْمُسْلِمِينَ فِي شَخْصِ النَّبِيِّ (حُكُومَةً) بِالْمَعْنَى الْعَامَّةِ، وَهُوَ مَا تُشِيرُ إِلَيْهِ الْآيَةُ الْمَدِينِيَّةُ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَزْبًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، النساء/ ٦٥.

وثانية هذه الملاحظات: أَنَّ الْأَسْبَابَ الَّتِي أَشَارْتُ إِلَيْهَا نصوص الأحاديث

السَّابِقَةِ، ومظاهرها الاختلاف تنحصر في:

- ١ - الاختلاف في اللغة في حديث أبي العالية.
- ٢ - الاختلاف في بعض المفردات، كقولك: هَلَمْ، تعال، وعليم، حكيم ...
- ٣ - الاختلاف في عدد الآيات في سورة ما.
- ٤ - الاختلاف الناشئ عن العجز في النطق بسبب صغر السن (فيهم الغلام)¹.
- ٥ - الاختلاف الناشئ عن العجز بسبب الجهل (والخادم).
- ٦ - الاختلاف الناشئ عن العجز بسبب الشيخوخة (والشيخ العاسي والعجوز).
- ٧ - يضاف إلى حوادث الاختلاف التي ظهرت في الفترة المدنيّة حادثة ظهرت فيما بعد على عهد أبي بكر، فيها الطابع الذي بدا دائماً في الأحاديث السابقة، ولكنها أكثر تحديداً لمدار الخلاف.

قال أبو حيان: «وعن عمر؛ أنّه كان يرى ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ بغير واو، صفة للأَنْصَارِ، حَتَّى قَالَ لَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِنَّهُ بِالْوَاوِ، فَقَالَ عُمَرُ: اتَّبَعُونِي بِأَبِي، فَقَالَ:

١ - ما بين القوسين اقتباس من إحدى روايات حديث الأحرف السبعة.

تصديق ذلك في كتاب الله في أوّل الجمعة: ﴿وَأَخْرَجَ مِنْهُمْ لِمَا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾، وأوسط الحشر: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾، وآخر الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ﴾. وروى أنّه سمع رجلاً يقرأه بالواو، فقال: من أقرأك؟ فقال: أبي، فدعاه، فقال: أقرأني رسول الله ﷺ، ومن ثمّ قال عمر: «لقد كنت أرانا وقعنا وقعة لا يبلغها أحد بعدنا»^١.

فهذا اللون من الخلاف يتخذ صورة نقص لحرف العطف، ومادام مبدأ النقص داخلاً ضمن الأحرف السبعة، فالزيادة أيضاً داخلة فيها، إذ كلّ من النقص والزيادة طرفان يتواردان على النقص، وهما بعض احتمالات التّغيير، ولهذا التّوع أمثلة كثيرة جداً في الشّواذ.

أما الاختلاف في اللغة فيغلب على الظنّ أنّه اختلاف في بعض الظواهر الصوتية، كالهمز وعدمه، والإدغام واللفك، وكالإمالة وسواها، وهي ظواهر صوتية تقاس بها فصاحة الناطق بالنسبة إلى غيره.

وأما الاختلاف في عدد آية سورة ما، هل هي خمس وثلاثون؟ أو ست وثلاثون آية، فليس في القرآن كلّ سوى سورتين يمكن أن تكونا موضع خلاف كهذا، وهما: سورة الأحقاف (مكيّة وعدد آياتها ٣٥ آية)، والمطففين (مكيّة وعدد آياتها ٣٦ آية)، وقد يكون الخلاف في عدد آياتهما ناشئاً عن إدماج آيتين في آية، أي في تقسيم السّورة إلى آيات، وقد يكون راجعاً إلى سبب آخر.

وأما الاختلاف الناشئ عن صغر السنّ؛ فلا شكّ أنّ الأطفال والغلمان حين يحاولون نطق القرآن لا يؤدّونه كما ينبغي، بل أنّ في ألسنتهم من النقص والعجز عن أداء بعض الحروف والأصوات ما يحدث معه الاختلاف في قراءتهم بالنسبة إلى

غيرهم من الكبار.

وكذلك أمر الشيخ العاسي والمرأة العجوزة، كلاهما قد ينطق نطقاً غير سليم، نظراً لضعف أعضاء النطق، واختلاف تركيب الفهم بسقوط الأسنان. والجهل سبب من الأسباب التي قد تحدث اختلافاً في النطق، مهما كان النص متقناً، فالخادم وهو في ذلك العهد من الرقيق المجتلب من خارج الجزيرة لا يحسن ينطق العربية، بل تطفئ عليه لكنته، ولكنه مأمور أن يحفظ آيات من القرآن بقدر ما يطيق، ليؤذي بها على الأقل فريضة الصلاة، ويصحح بها فهمه للعقيدة.

وثالثة هذه الملاحظات: أن إباحة قراءة القرآن على سبعة أحرف كانت غير مطلقة، أعني: أنه لم يكن مفهوماً من ذلك أن كل فرد يمكنه أن يقرأ القرآن على سبعة أحرف، وإنما كانت المقصود أن يقرأ كل فرد ما لقته معلمه رسول الله أو أحد الصحابة، دون أن يحاول تقليد غيره في قراءته **أولاً**، ودون أن يحاول فرض قراءته على غيره **ثانياً**. ومن هنا كان تصويبه ﷺ لكل من قرأ بحضرة برغم اختلافهم، حتى لقد نهاهم عن المراء في القرآن بسبب اختلاف الأحرف، فإن المراء فيه كفر.

على الرغم من أن أحاديث الأحرف السبعة لم تذكر وجه الاختلاف بحرفه، واكتفت أحياناً بذكر موضعه العام كسورة النحل أو الفرقان، أو ذكرت اتجاهات العامة - هي التي أشرنا إليها من قبل - فإن هذه الملاحظات الثلاث تعينتنا على اتخاذ موقف سائق في تفسير المراد بالأحرف السبعة، ذلك أن هذا الترخيص يفسره زمان نزوله، فهو لم يكن بمكة، حيث كان مجموع المؤمنين كلا متجانساً، أغلبهم من قريش، وعددهم محدود، واتصالهم بالتبلي المعلم الأول دائم، وعهدهم بالإيمان قريب، فهم من كل وجه - عدداً ونوعاً وظرفاً - قادرون على حفظ القرآن وتلاوته صحيحاً سالمًا من الغلط

١ - ذكر ابن سعد في الطبقات الكبرى ٣: ٢٢٦: أن صهيب بن سنان الرومي نشأ بالزوم فصار أكن، برغم أنه عربي الأصل.

والتحريف ...

فألذي نرجّحه في معنى الأحرف السبعة ما يشمل اختلاف اللهجات، وتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف السنّ، وتفاوت التعليم، وكذا ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ وترتيب الجمل بما لا يتغيّر به المعنى المراد. وإذا كانت الأحاديث الواردة في الباب لم تحدّد تحديدًا قاطعًا المراد بها، وتخصيص العدد بسبعة، فليس لنا أن نحُدّس بهذا المراد، وخير برهان على أنّ دلالة العدد هنا غير مرادة لذاتها، أنّ الصحابة وهم أكثر الناس معاناة للمشكلة، كانوا يتقبلون الأمر على أنّه من باب التوسعة والتيسير، كما حدّثهم دائماً رسول الله، وكانت دلالاته تتّسع يوماً بعد يوم، كلّما جدّ جديد في محيط الدّعوة، أو وفد وافد من الأصقاع البعيدة، يحمل معه تقاليد لهجيّة غريبة يقرأ بها القرآن، ويتّسع لها دائماً مدلول الأحرف السبعة.

فمن مجانية التوفيق - في رأينا - أن نحاول حصر الأحرف السبعة - المرادة في ذلك العهد - بسبع لغات مجتمعة، أو متفرّقة معيّنة، أو شائعة، فكلّ ذلك خبط بغير دليل، وتيه لاهدى معه، كما أنّ من مجانية التوفيق أن تحدّد مستويات سبعة للاختلاف لتفسير المراد بها، مهما ساعد المنطق على تسويق هذه المستويات، وبرغم انحصارها في سبعة، تبعًا لإحصائنا المتقدّم.

وهنا نلتقي مع الطبريّ في قوله بفكرة إلغاء هذه الرّخصة بفضل عثمان، حين جمع القرآن، وكتب المصاحف، فجمع بذلك الناس على حرف واحد دون ما عداه من الأحرف الستّة الباقية.^١ وإن كنّا نرى أنّ ما بين أيدينا من روايات ينتمي في أغلب الظنّ إلى أكثر من حرف ...

بقي لدينا سؤال مهمّ في الموضوع، يتلخّص في أنّنا لاحظنا أنّ المختلفين ممّن ذكرت الأحاديث أخبارهم، كانوا يعزّون حروفهم المختلفة إلى إقراء الرسول إياهم، وأيّد

الرسول دائماً هذه الحقيقة يقراره كلاً منهم على قراءته، فهل كان كل وجه من الوجوه المختلفة صادراً من رسول الله ﷺ؟

ليس من حقنا، ولا في مقدورنا أن نعطي عن ذلك إجابة محدودة، ولكن الذي يعين سياق الأحاديث على القول به، أن بعضها كان إقراءاً منه ﷺ، وبعضها الآخر كان إقراراً لمن أقرأه، أو استمع إلى قراءته، ولم يستطع أن يأتي بحروف النبي على وجه الدقة، لاختلاف اللهجة وتفاوت القدرة، غير أن الأمر يقتصر على ذلك وإلا كانت نتيجة هينة، فإن من الحروف ما كان منشأ الرخصة العامة، لاسيما ما كان بزيادة أو نقص أو إحلال كلمة في موضع أخرى بمعناها، إذ إن الأمر لا يعدو أحد احتمالين: إما أن النبي أقرأ الناس بلفظين، أو مجموعة ألفاظ مختلفة، مثل: هلم، تعال وأقبل.

والاحتمال الأول؛ يترتب عليه القول بقضية خطيرة أطلق عليها المستشرقون: نظرية القراءة بالمعنى، ولها آثار بعيدة المدى في قيمة النص القرآني ...

والاحتمال الثاني؛ يأتي إما بسبب التسيان، أو الرغبة في الاستمتاع بالرخصة مع التذکر، وكلا الأمرين جائز مادام باب التيسير مفتوحاً، بل مادامت أبواب التيسير السبعة مفتوحة على مصاريحها .

(ص: ٢٣ - ٤٤)

الفصل السادس والستون

نصّ حسن عباس (م: ١٤٣٢) في «محاضرات في علوم القرآن»

الأحرف السبعة

إنّ من أعظم موضوعات علوم القرآن، وأكثرها أهميّةً، وأعظمها شأنًا وخطرًا، الحديث عن الأحرف السبعة، وعن القراءات القرآنيّة، وهما إن كان أحدهما وثيق الصلة بالآخر؛ فلقد درج العلماء على جعلهما في مبحثين اثنين، ولن نخرج نحن عن هذا المسلك إن شاء الله.

وبادئ بدء تجدر الإشارة إلى أنّ الروايات في الأحرف السبعة روايات كثيرة مبسوطه في كتب السنّة منها الصحيح، وقد يكون فيها غير الصحيح كذلك. وسنقفك على هذه الروايات إن شاء الله.

كذلك الأقوال في معنى هذه الأحرف كثيرة، منها المقبول ومنها غير المقبول، وسنقتصر على ذكر بعض الروايات في الأحرف السبعة، كما سنقتصر على أصحّ الأقوال التي قبلت في معانيها ... [ثم ذكر ثلاث روايات في الأحرف السبعة، كما تقدّم عن البخاري ومُسْلِم وغيره، وقال:]

الروايات في الأحرف السبعة

قال السيوطي رحمه الله: «ورد حديث نزول القرآن على سبعة أحرف من رواية جمع من الصحابة: أبي بن كعب ... [وذكر كما تقدّم عنه في أوّل الكلام].»

وقال ابن الجزري: «وقد نص الإمام الكبير أبو غنيد القاسم بن سلام ﷺ على أن هذا الحديث تواتر عن النبي ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]».

فهذه الزواية تدل على تواتر هذا الحديث، إذ شهد ذلك الجمع الكثير الذي يؤمن بتواطؤهم على الكذب على أنهم سمعوا هذا الحديث من رسول الله ﷺ، وقد كان من بين المجالسين في المسجد عدد من التابعين، لكون ذلك حدث في عهد سيدنا عثمان، وهذا يؤكد تواتر الحديث، فإن عدد التواتر لم يقتصر على طبقة الصحابة فحسب^١، وقد نقل السيوطي أيضاً عن أبي غنيد القول بتواتر هذا الحديث^٢.

فوائد تؤخذ من الأحاديث السابقة

١ - تدل الأحاديث السابقة على أن الأحرف السبعة ليست إلا خلافاً في الألفاظ وهيئات النطق في كلمات القرآن؛ بدليل أن الخلاف الذي وقع بين الصحابة كعمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، إنما كان حول كيفية تلاوة ألفاظ القرآن الكريم.

٢ - أن قراءة الصحابة (رضي الله عنهم) القرآن الكريم لم تكن باجتهاداتهم، إنما كان ذلك بالتلقي عن النبي ﷺ، والأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن توقيفية لا مجال للزأى والاجتهاد والقياس فيها، فقد نزل بها الروح الأمين على قلب الرسول الكريم ﷺ: «هكذا أقرأنها رسول الله»، «فاقرؤوا كما علمتم».

٣ - أن الحكمة الأولى التي من أجلها «أنزل الله القرآن على سبعة أحرف» هو التخفيف والتيسير على الأمة الأمية: «إني بعثت إلى أمة أميين، فيهم الشيخ العاسي والعجوز الكبير والغلام»، فإن هؤلاء قد اعتادت ألسنتهم على كيفية معينة في النطق وذلك أنهم نشؤوا منذ نعومة أظفارهم على النطق بلهجتهم الخاصة، فن العسر بمكان

١ - نزول القرآن على سبعة أحرف، متاع القطان ص ٢١.

٢ - الإقناع: ١٣١.

أن يطلب منهم التَّحَوُّلَ مرَّةً واحدةً إلى لهجة أخرى تختلف عمَّا اعتادوا التَّطَقُّ به، ليقرأوا القرآن بها، فكان من رحمة الله تعالى بعباده أن أنزل القرآن على سبعة أحرف مراعاة لهم لاختلاف لغاتهم رفعًا للحرَج عنهم.

٤ - أنَّ الاختلاف بين الأحرف السَّبعة إمَّا هو اختلاف تنوُّع وتغاير، لا اختلاف تناقض وتضادّ، قال ابن قُتَيْبَةَ رحمته الله: «الاختلاف نوعان: اختلاف تغاير، واختلاف تضادّ، فاختلف التَّضادّ لايجوز، ولست واجده بحمد الله في شيء من القرآن إلَّا في الأمر والتَّي من التَّاسخ والمنسوخ.

واختلاف التَّغَايِير جائز، وذلك مثل قوله: ﴿وَإِذْ كَرَبَعَدَ أُمَمٌ﴾ يوسف: ٤٥، أي بعد حين، وبعد أُمَّه، أي بعد نسيان له، والمعنيان جميعًا وإن اختلفا صحيحان؛ لأنَّه ذكر أمر يوسف بعد حين وبعد نسيان له، فأنزل الله على لسان نبيِّه عليه السلام بالمعنيين جميعًا في غرضين»^١.

٥ - نهى النَّبِيُّ عليه السلام عن الجدال والخصام والتَّنازع بشأن الأحرف السَّبعة، لأنَّ كلَّ حرف منها، إمَّا هو منزل من عند الله تعالى له حرمة القرآن الكريم، وإنَّ إنكار أي شيء منها، هو إنكار وجود لما أوحاه الله إلى نبيِّه عليه السلام، وإنكار شيء ممَّا أنزله الله على نبيِّه يوقع صاحبه في الكفر «إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، فَلَاتَمَارَوْا فِي الْقُرْآنِ، فَإِنَّ الْمَرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ».

٦ - أنَّ ما وقع من خلاف بين الصَّحابة الكرام (رضوان الله عليهم) في تلاوة القرآن الكريم وتحاكمهم إلى النَّبِيِّ عليه السلام، إمَّا كان في المدينة المنورة بعد هجرته؛ لأنَّ أضاة بني غفار في المدينة المنورة.

٧ - لم يقرئ النَّبِيُّ ﷺ المسلمون جميع الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن، إنما كان يقرئهم حسب ما تيسر، فيقرئ هذا حرفاً، و يقرئ الآخر حرفاً غيره.

٨ - لم يكن إقراء النَّبِيِّ ﷺ لكل إنسان حسب لهجته وما تنطق به قبيلته فحسب، إنما كان يقرئ الصحابة حسب ما تيسر بقطع النظر عن لهجته، فقد يقرئ أصحاب قبيلة واحدة بأكثر من حرف، كما كان من عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم (رضي الله عنهما) فهما قرشيان.

٩ - أن إعجاز القرآن الكريم إنما هو في هذه الأحرف المتواترة جميعها، وذلك لأن جميع هذه الأحرف من عند الله تعالى، فهي كلام الله المنزل على سيدنا رسول الله ﷺ للبيان والإعجاز «كلها كافٍ شافٍ».

يقول الإمام البغوي: «وقوله في الحديث: «كلها كافٍ شافٍ»، يريد - والله أعلم - أن كل حرف من هذه الأحرف السبعة شافٍ لصدور المؤمنين، لاتفاقها في المعنى، وكونها من عند الله وتنزيله ووحيه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ﴾ فصلت/ ٤٤. وهو كافٍ في الحجّة، على صدق رسول الله ﷺ لإعجاز نظمه، وعجز الخلق عن الإتيان بمثله، والله سبحانه وتعالى أعلم»^١.

١٠ - أن هذه الأحرف السبعة لم تكتب في المصحف في عهد النَّبِيِّ ﷺ، وكذلك في عهد أبي بكر، بل كان النَّبِيُّ ﷺ يعلمها مشافهة.

١١ - أن كون حديث الأ حرف السبعة في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، ليس معناه أن هذه الأحرف كانت في القرآن المدني وحده، بل كانت في المكي والمدني على السواء، ذلك أن المسلمين في المدينة المنورة ماكان يقرئهم

١ - شرح السنّة (أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي م: ٥١٦ هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط (٤/٥٠٣)، كتاب فضائل القرآن

باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

النَّبِيِّ ﷺ المَدَنِيِّ وحده، بل كان يقرئهم القرآن الكريم كلّهُ؛ لذا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُوْحِيَتْ إِلَيْهِ هَذِهِ الْأَحْرُفُ فِي الْقُرْآنِ كُلِّهِ، وهذا ما ترشد إليه الأحاديث الصّحيحة. وَإِنَّمَا نَبِهْتَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ مَعَ أَنَّهُ بَدِهِي؛ لِأَنِّي قَرَأْتُ كَلَامًا يَسْتَدْعِي الْعَجَبَ، وَيَقْتَضِي الزَّدَّ، كَمَا سَنُظْلَعُكَ عَلَيْهِ فِيمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

آراء العلماء في معنى الأحرف السبعة

اختلفت آراء العلماء وتباينت أقوالهم في بيان المراد من الأحرف السبعة الّتي نزل عليها القرآن الكريم، والّتي ورد ذكرها في كلام النَّبِيِّ ﷺ. وسبب اختلاف العلماء في ذلك أنّه لم يأت في معنى هذه السبعة نصّ ولا أثر، كما أشار إلى ذلك ابن العربي رحمه الله^١، فالأحاديث الواردة في ذلك على الرّغم من كثرتها جاءت مجمّلة، لا تكشف عن حقيقة المراد بهذه السبعة. فأعمل العلماء عقولهم، واجتهدوا في تحديد المراد بها فكان الاختلاف. وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولاً، وأوصل السيوطي الأقوال إلى أربعين^٢، ذكر منها خمسة وثلاثين قولاً، ثمّ قال: قال ابن جَبَّان ... [وذكر كما تقدّم عن السيوطي، ثمّ قال:]^٣.

هل مفهوم العدد مقصود؟

ولكن قبل أن أذكر لكم هذه الأقوال، فَإِنَّ مِنَ الْمَفِيدِ أَنْ نَعْرُضَ لِقَضِيَّةِ الْعَدَدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَلْهُ مَفْهُومٌ؟ فَالْعَدَدُ مَقْصُودٌ وَهُوَ سَبْعَةٌ كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ، لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ، فَهِيَ لَيْسَتْ ثَمَانِيَّةً، كَمَا نَقَلَ الدَّكْتُورُ عَبْدِ الصَّبُورِ عَنِ الْخَوْفِيِّ^٤

١ - انظر: الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٢.

٢ - انظر: الإتيان في علوم القرآن ١: ١٣٦.

٣ - صاحب «النبيان في تفسير القرآن»، وهو من علماء الشيعة الإمامية.

واستحسنه، ولست معهما. وحجة الخوئي أنه ليست كل آية من آيات القرآن تختلف في قراءتها؛ فإن هناك آيات وكلمات لم يختلف المسلمون في قراءتها، فإذا أضفنا هذا إلى ما اختلف فيه وهي سبعة، صارت الأحرف ثمانية، وما أخال هذه الحجة مقبولة؛ لأن معنى الحديث أن ما نزل عليه القرآن سبعة أحرف؛ ولا يلزم من هذا أن الاختلاف ينبغي أن يكون في كلمات القرآن الكريم جميعها، ولا أود أن أقف طويلا عند هذه القضية، لكنني أواصل الحديث عن العدد من حيث المراد، أله مفهوم أم لا؟!

أكثر العلماء على أن العدد مقصود لذاته، فهي سبعة أحرف ليست ثمانية، وحثهم ما جاء في بعض أحاديث هذا الباب من أن سيدنا رسول الله ﷺ الحريص على هذه الأمة، كما قال ربنا: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ * فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ التوبة/ ١٢٩ - ١٢٨، «أقراني جبريل على حرف، فقلت: إن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أقراني على حرفين فقلت: إن أمتي لا تطيق ذلك، فاستردته، فقال: أقرأه على سبعة أحرف» كل شافٍ كافٍ.

قالوا: هذا الحديث وأمثاله يدل على أن السبعة عدد مقصود لذاته ... وذهب القاضي عياض وجماعة من الأئمة إلى أن العدد غير مقصود، وقد كنت إلى عهد قريب أرتئي أن العدد مقصود لذاته، لكن بدا لي فيما بعد رأي آخر، وتعالى الله وتقدس، فهو المنزه وحده عن البداء؛ ذلك أنني تتبعت كثيرا من الأحاديث التي ذكر فيها هذا العدد (سبعة) فوجدت منها ما قصد العدد لذاته، وهنا وفي الأحاديث نجد سيدنا رسول الله ﷺ - بأبي هو وأمي - قد عَيَّن هذا المعدود وفضله، ومن هذا الأحاديث:

١ - «سَبْعَةُ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمٌ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ».

٢ - «اجْتَنِبُوا الْمُتَوَبِّعَاتِ السَّبْعِ».

٣ - «بَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ سَبْعًا».

هذا كلّه في الحديث، إذا كان الحديث عن أمور من أمور الحياة ممّا ينبغي أن نفعله أو نتجنبه... أمّا ما ورد من المغيّبات فأمر لا نسمح لأنفسنا أن نخوض فيه، بقي أنّ هناك أحاديث ذكرت هذا العدد غير أنّها لم يفصل فيها المعداد، وذلك مثل قوله: «المؤمن يأكل في مِعى واحد، والكافري يأكل في سبعة أمعاء»، فمثل هذا القول - والله ورسوله أعلم - ليس العدد فيه مقصودًا لذاته، وإنّما المقصود من الحديث العبرة، والفرق بين المؤمن والكافر.

وأرى أنّ حديث الأحرّف السبعة إنّما هو من هذا القبيل، المقصود به بيان رحمة الله تبارك وتعالى، وحرص الرّحمة المهداة سيّدنا رسول الله ﷺ بهذه الأمة، ولو كان المقصود بيان مفهوم العدد لبين النبي ﷺ نوع هذه الأحرّف... وما احتجّ به الذين رأوا أنّ للعدد مفهومًا ليس فيه الدليل القاطع على ما ذهبوا إليه، بل يمكن أن يفهم من هذه الأحاديث سعة فضل الله تبارك وتعالى، وعظيم رحمة الله لأمته، والأمر بعد ذلك وقبله يسير إن شاء الله، فإذا كنت ترى أن تظلّ مع القائلين بأنّ للعدد مفهومًا فلاحرج عليك، فلقد كنت كذلك إلى وقت، وإن اقتنعت بما ذكرته لك، فأرجو أن يجنبني الله وإياك الخطأ والخطأ.

خلاصة القول: أننا إذا جرّدنا العدد من أن يكون له مفهوم، فإننا نريح أنفسنا من كثير من الخلافات، التي قد جاوزت الحدّ والمعقول عند بعض من فسر هذا الحديث، وعلى هذا القول أيضًا يمكننا أن نفهم الأحاديث الشريفة فهمًا يتفق مع جوهر هذه القضية وروحها، وقد آن لنا أن نعرض آراء العلماء في معهم الأحاديث الشريفة.

هل الحديث مشكل؟

وقد حمل هذا الاختلاف الكثيرين العلماء في معنى الأحرف السبعة ابن سعدان التحوي إلى القول بأن هذا الحديث مشكل، حيث قال: «معنى قوله: «أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»، مشكل لا يُدرى معناه، لأنَّ العرب تسمي الكلمة المنظومة حرفاً، وتسمي القصيدة بأسرها كلمة، والحرف يقع على الحرف المقطوع من الحروف المعجمة، والحرف أيضاً: المعنى والجهة، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾ الحج/١١ أي على جهة من الجهات، ومعنى من المعاني»^١.

ابن سعدان التحوي عد لفظ الحرف من المشترك اللفظي إذ يشترك هذا اللفظ بين عدّة معاني لا يُدرى أيها المراد.

ولا يسلم لابن سعدان ما ذهب إليه، وذلك أنه لا يلزم الإشكال في المشترك اللفظي إذا لم تقم قرينة على تعيين أحد هذه المعاني، وأنه المراد دون غيره؛ والأمر في الحديث ليس كذلك، فإنَّ القرينة قد قامت على أنَّ أحدها هو المراد دون سواه، وذلك أنَّ الناظر في هذه المعاني لأوّل وهلة يستبعد كثيراً منها، فلا يصح إرادة حرف الهجاء؛ لأنَّ القرآن مركّب من جميعها، ولا إرادة الكلمة، لأنَّ كلمات القرآن تعدّ بالآلاف، ولا إرادة الجهة، فيتعيّن أن يكون المراد به هو اختلاف الألفاظ، كما مرّ معك في الأحاديث الصحيحة، وكما ستبينه فيما بعد إن شاء الله»^٢.

وسأكتفي في هذه الدراسة بذكر بعض الأقوال التي هي حرة بالدرس والبحث، والتي ما زالت محطّ أنظار العلماء وطلّاب العلم في عصرنا الحاضر، مبيناً الأدلة التي استدَلَّ بها كلّ صاحب رأي، ومناقشتها بإيجاز وتركيز.

١ - المرشد الوجيز لأبي شامة، ص: ٩٢.

٢ - منهج الفرقان إلى علوم القرآن، الشّيخ محمد سلامة ص: ٦٠.

الأقوال في الأحرف السبعة:

القول الأوّل

إنّ المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات العرب المشهورة في كلمة واحدة، تختلف فيها الألفاظ مع اتفاق المعاني، وعدم تناقضها، وذلك نحو: هلُم، وتعال، وأقبل وإلَيّ، ونحوي، وقصدي، وقربي، فهذه الألفاظ السبعة مختلفة يعبرُ بها عن معنى واحد وهو طلب الإقبال. وهو رأي جمهوري أهل الفقه والحديث كما ذكر الزركشي منهم: سُفيان ابن عيينة، وابن وهب، والطحاوي، والطبري. وقد أطال القول فيه، ودافع عنه في مقدّمة تفسيره «جامع البيان»، وأيّده ابن عبد البر^١ في «التمهيد» ونسبه لأكثر أهل العلم. ورجّح هذا من المحدثين: الشيخ طاهر الجزائري^٢، والشيخ محمّد عليّ سلامة^٣، والشيخ محمّد أبو زهرة^٤، والشيخ محمّد أبو شهبه^٥، والشيخ أحمد الكومي والشيخ عبد الوهاب غزلان في كتبهم^٦ في علوم القرآن. وهم من أجلّة العلماء في قضايا علوم القرآن، ولم يعارضه من المحدثين إلّا الشيخ محمّد عبد العظيم الزرقاني في كتابه: «مناهل العرفان».

يقول الإمام الطبري^{عليه السلام} في تحريره لهذا القول في مقدّمة تفسيره: الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن ... [وذكر كما تقدّم عنه بعد رقم ٤٨، ثم قال:]

١ - التمهيد ٨: ٢٧٢، وما بعدها.

٢ - البيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن ص: ٧.

٣ - منهج الفرقان، ص: ٦١.

٤ - انظر المعجزة الكبرى: ٢٩.

٥ - انظر المدخل لدراسة القرآن: ١٣٨ - ١٤٦.

٦ - البيان في مباحث من علوم القرآن: ٢١٧.

وعُمدّة أدلّة أصحاب هذا الرأي حديث أبي بكرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **إِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ اقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ ... ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الظَّهْرِيِّ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ، رَقْم ٣٨، وَقَالَ: [١].**

وهذا الحديث ظاهره مشكل، إذ قد يتوهم أنّ القارئ مخبر في القراءة من عند نفسه، فيجوز له أن يختم الآية بما يريد ما لم يختم آية عذاب برحمته، أو آية رحمة بعذاب، وليس الأمر كذلك، بل المراد بالحديث، ضرب المثل لاختلاف الأحرف السبعة، كما أشار إلى ذلك ابن عبد البر، يقول: «إِنَّمَا أَرَادَ بِهَذَا ضَرْبَ الْمَثَلِ لِلْحُرُوفِ الَّتِي نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهَا؛ إِنَّمَا مَعَانٍ مُتَّفَقٍ مَفْهُومُهَا مُخْتَلَفٌ مَسْمُوعُهَا، لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا مَعْنَى وَضَدُهُ، وَلَا وَجْهٌ يَخَالِفُ مَعْنَى وَجْهٍ خِلَافًا يَنْفِيهِ وَيُضَادُّهُ، كَالرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ خِلَافُ الْعَذَابِ وَضَدُهُ»^١.

واستدل أصحاب هذا الرأي أيضاً بما رُوي عن أبي بن كعب أنّه كان يقرأ: **﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾** الحديد ١٣/ (للذين آمنوا أهلونا، للذين آمنوا آخرون، للذين آمنوا ارقبونا) وكان يقرأ **﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ﴾**، البقرة ٢٠: «مَرَوْا فِيهِ، سَعَوْا فِيهِ»^٢. فهذا هو رأي الإمام الظهري رحمه الله في الأحرف السبعة كما بيّنه وقرّره في تفسيره.

القول الثاني

القرآن نزل على سبع لغات متفرقة فيه، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، فهو ينظم في مجموعته اللغات السبع.

١ - البرهان للزركشي: ١، ٢٢، الإقناع: ١، ١٣٤، التمهيد: ٨، ٢٨٣.

٢ - البرهان: ١، ٢٢١، الإقناع: ١، ١٣٤.

وينسب هذا القول لأبي عُبيد وأحمد بن يحيى (ثعلب) وآخرين، وهذا الرأي يختلف عن سابقه، لأنّ هذا الرأي معناه أنّ الأحرف السبعة متفرقة في القرآن، أمّا الرأي السابق فيعني أنّ الأحرف السبعة لغات مختلفة في كلمة واحدة مع اتفاق المعنى في جميعها.

يقول أبو عُبيد في كتاب غريب الحديث: «قوله: سبعة أحرف، يعني: سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم نسمع به قط، ولكن نقول: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قُرَيْش، وبعضه نزل بلغة هوازن، وبعضه نزل بلغة هُذَيْل، وبعضه نزل بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات ومعانيها في هذا كلّ واحدة»^١.

ويقول ابن عطيّة: فعنى قول النَّبِيِّ ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» أي فيه عبارات سبع قبائل بلغة جمعتها نزل القرآن، فيعبر عن المعنى فيه مرّة بعبارة قُرَيْش، ومرّة بعبارة هُذَيْل، ومرّة بغير ذلك بحسب الأفصح والأوجز في اللفظ»^٢.

واستدل أصحاب هذا الرأي بأدلة منها:

١ - ما قاله سيّدنا عثمان للزّهط الأربعة حين أمرهم بنسخ المصحف، قال عثمان: «إذا اختلفهم أنتم وزيد بن ثابت في عربيّة من عربيّة القرآن، فاكتبوه بلسان قُرَيْش، فإنّ القرآن أنزل بلسانهم، ففعلوا»^٣.
فالحديث يدلّ على أنّ معظم القرآن نزل بلسان قُرَيْش، وأنّ فيه من بقيّة لغات العرب. وقد اختلف القائلون بهذا الرأي في تحديد اللغات السبع، فيرى بعضهم:

١ - غريب الحديث ٣: ١٥٩، المرشد الوجيز ص: ٩١.

٢ - تفسير ابن عطيّة، المحرّر الوجيز ١: ٤٤.

٣ - أخرجه البخاري في صحيحه: «فضائل القرآن»، نزل القرآن بلسان قُرَيْش والعرب» ٤: ١٩٠٦، ح ٦٩٩.

أَنَّ اللُّغَاتِ السَّبْعَ فِي الْعَرَبِ كُلِّهَا، وَقِيلَ: فِي قَرِيْشٍ، وَقِيلَ: غَيْرَ ذَلِكَ. وَهَذَا الرَّأْيُ مُرَدُّوْدٌ لِّمَا يَلِي:

أَوَّلًا - بَعْدَهُ عَنِ وَاَقَعَ الْخِلَافَ الَّذِي حَدَّثَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) وَذَلِكَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ كَحَدِيثِ عَمْرِو هِشَامَ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا) لَا تُؤَيِّدُهُ بَلْ تَنَافِيهِ وَتَرَدُّهُ. وَلِتَوْضِيْحِ ذَلِكَ.

أَقُولُ: إِنَّ الْخِلَافَ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ) إِنَّمَا كَانَ فِي تِلَاوَةِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ سُورَةُ الْفُرْقَانِ فِي حَدِيثِ عَمْرٍ، فَعَمْرٌ سَمِعَ هِشَامًا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يَقْرَأْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَقْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُورَةَ الْفُرْقَانِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَقْرَأَ عَمْرَ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى وَجْهِ يَخْتَلِفُ عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي أَقْرَأَ بِهِ هِشَامٌ، ثُمَّ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ سَبَبَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي التَّلَاوَةِ يَرْجِعُ إِلَى سَبَبِ نَزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَالْكَلَامُ نَفْسُهُ يُقَالُ فِي حَدِيثِ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَاِخْتِلَافِهِ مَعَ الرَّجُلَيْنِ فِي قِرَاءَةِ سُورَةِ التَّحْلِ.

فَكَيْفَ يَتَأَثَّرُ الْخِلَافُ إِذْنًا إِذَا كَانَ الْمَنْزِلُ لَفْظًا وَاحِدًا؟ وَالْمَقْرُوءُ بِهِ وَاحِدٌ. وَهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ إِنَّمَا هِيَ: تَعَدَّدُ وَجُوهَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَتِلَاوَتِهِ، لَا أَنَّ أَجْزَاءَهُ تَتَأَلَّفُ مِنْ لُغَاتٍ سَبْعٍ.

ثَانِيًا - أَنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ نَزُولِ الْقُرْآنِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ إِنَّمَا هِيَ التَّخْفِيفُ وَالتَّيْسِيرُ عَلَى الْعَرَبِ، وَالْقَوْلُ السَّابِقُ لَيْسَ فِيهِ أَيُّ مَعْنَى لِلتَّخْفِيفِ وَالتَّيْسِيرِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِمْ، لَا يَمِزُجُ غَالِبَهُمْ لُغَاتٍ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَأُنْكِرُوا عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لُغَاتٌ، لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَرْكِبُ لُغَةً بَعْضُهَا بَعْضًا، وَمَحَالٌ أَنْ يَقْرَأَ النَّبِيُّ ﷺ أَحَدًا بِغَيْرِ لُغَتِهِ».

ثالثًا - لو كان القرآن مؤلفًا من عدّة لغات، كلّ جزء من لغة، لما أمكن لأهل كلّ لغة أن يقرأوا منه إلّا جزءًا واحدًا وهو التنازل بلغتهم، ويدعون سائر أقسامه التي هي بغير لغتهم ومضطربين، لتعسر اللغات الأخرى عليهم، وهذا يوقعهم في الحرج ويعنهم من تلاوة القرآن كلّ، مع أنّ كلّ قبيلة مكلفة بقراءة القرآن كلّ وفهمه والعمل به، ويكون نزول القرآن على سبعة أحرف - بذلك - موقعًا في الحرج، غير جالب للتيسير والتخفيف»^١.

ثم إنّ ما استدّلوا به من قول عثمان يجاب عنه: بأنّه يحمل على بدأ نزول القرآن الكريم، وأتته نزل في أول الأمر بلسان قُرَيْش، ثمّ تتابع نزول باقي الأحرف عندما دعت الحاجة لذلك.

يقول أبو شامة رحمه الله: «أشار عثمان إلى أول نزوله، ثمّ إنّ الله تعالى سهّله على الناس، فجوّز لهم أن يقرأوه على لغاتهم»^٢.

القول الثالث

إنّ المراد بالأحرف السبعة: الأوجه التي يقع بها التّغاير، فقد استقرّ العلماء القائلون بهذا القول وجه الاختلاف بين القراءات فاستنتجوا أنّها سبعة أوجه، ففسّروا بها حديث النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف».

وقد ذهب إلى هذا الرّأي طائفة من العلماء، منهم: ابن قُتيبة، والقاضي ابن الطّيب الباقلانيّ، وأبو الفضل الرازي، وابن الجوزيّ، وهذا هو القول الرّاجح عند جماهير الفُراء، وسبب هذا كما يظهر لي يرجع إلى تأثرهم بشيخهم ابن الجوزيّ رحمه الله، والفضل يعود في هذا كلّ لابن قُتيبة، فقد نهجوا نهجه، ثمّ غيروا وبدّلوا.

١ - انظر: الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ١٧٣.

٢ - المرشد الوجيز لأبي شامة ص ١٠٢.

وقد اختلف هؤلاء الخمسة في تحديد هذه الأوجه، فاتفقت أقوالهم في بعضها واختلفت في بعضها الآخر، وسأقتصر على ذكر ما قاله ابن قُتيبة وابن الجَزَرِي ... [ثم ذكر قولهما، كما تقدّم عنهما، وقال:]

وقد اعتمد بعضهم في تحديد الوجوه على القراءات الشاذة، وهي لاتعدّ من القرآن باتفاق، ولا يصحّ الاعتماد عليها في تحديد معنى الأحرف السبعة، وذلك أنّ الاعتماد عليها يجعلها داخلة ضمن الأحرف السبعة، وهذا أمر غير مقبول.

ثم إنّ الوجوه التي حددها بعضهم لا يدركها ويقف عليها إلاّ البارعون في القراءة والكتابة، فكيف يكون فيه تيسير على الأميين؟ على أننا نعتقد أن ابن قُتيبة هو الذي فتح الباب لمن جاء بعده هذه الأوجه، ومع ذلك فلقد كان عرضة للنقد.

الرأي المختار

والرأي الذي نختاره إذا كانت القضية لا تعدو أن تكون اجتهاداً ونرى أنه أقرب إلى معنى الأحاديث الواردة عن سيدنا رسول الله ﷺ، وتظهر فيه الحكمة من التيسير على الأمة التي حرص عليها النبي الكريم ﷺ ما ذهب إليه ابن جرير وكثير من المحققين (رحمهم الله تعالى)، وهو أنّ الأحرف السبعة سبع لغات متفقة من حيث المعنى، مختلفة في اللفظ .

وعلى هذا القول يظهر معنى التيسر، فلا يكلف أحد أن يقرأ بغير لغته، ولكن لا يظنّ ظانّ أنّ ذلك على إطلاقه، إنّما ذلك بتعليم من النبي ﷺ .

وهنا تساؤل لابدّ من الإجابة عليه، أيدخل في هذه اللغات اختلاف اللهجات من فتح وإمالة وتحقيق الهمز أو تسهيله أو إبداله وغير ذلك ممّا اختلفت فيه لهجات العرب، كإبدال الحاء عينا (عنى عين) بدل ﴿حَتَّى جين﴾ عند الهذليين، وكسر أول الفعل مثل: «تَعلمون» عند الأسديين؟

وللإجابة عن هذا التساؤل نقول: إنّ هذه اللهجات ثبت كثير منها في القراءات القرآنية الصحيحة، ولا يرتاب أحد في أنها تظهر فيها حكمة التيسير، وهي جزء من

الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم، ومعنى هذا: أنّ الأحرف السبعة ليست هذه اللهجات فحسب، بل هي لغات كما مرّ، وكلّ قبيلة لها لغة ما من الطبيعي أن تكون لها لهجة تميّزها عن غيرها.

والإمام الطبري ومن معه من المحقّقين (رحمهم الله) لا يخفى عليهم هذا، وسيأتي لهذا زيادة تفصيل إن شاء الله فيما بعد.

وإنّما اخترنا هذا القول وربّحناه على غيره، لأنّه هو الذي تظهر منه الحكمة، حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف، وليس كذلك الرّايان الآخران، أعني الرّأي الذي يقول: إنّها سبع لغات متفرّقة في القرآن الكريم كلّها، والرّأي الذي يقول: إنّها سبعة وجوه من الاختلاف، ولقد ناقشناهما من قبل، فلاحاجة لإطالة الكلام فيها هنا.

ويؤيّد هذا الرّأي ما ذكر من اختلاف المسلمين في قراءة القرآن الكريم في عهد عثمان، حتّى تشاجروا وكاد بعضهم يكفّر بعضاً، ولا يعقل أن يكون هذا الشّجار والتّكفير من أجل اختلاف في رفع الكلمة أو نصبها، وهمز وتحقيق همز أو تسهيله، وإمالة كلمة أو فتحها، فهذا لا يعقل أن يكفّر المسلمون بعضهم بعضاً فيه، وهذا ما ذكره الإمام الطبري رحمه الله في مقدّمة تفسيره، وهو يعرض رأيه في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف.

ثمّ إنّ هذه الأحرف السبعة ليست كلّها ممّا كان يمليه النّبي ﷺ على كتاب الوحي، وليست كلّها كذلك كتبت في عهد أبي بكر، إذ ليس من الممكن أن يكتب كلّ نصّ من نصوص القرآن الكريم عدّة مرّات، ولم يثبت كذلك أنّ الألواح كلّ نصّ كتب عليها القرآن الكريم كانت مجموعات متعدّدة، كلّ مجموعة كتبت على حرف معيّن، وإنّما الأمر المقبول المعقول، أنّ الرّسول ﷺ كان يقرئ الصّحابة (رضوان الله عليهم) على هذه الأحرف، يقرئ بعضهم حرفاً، وبعضهم حرفاً آخر، وكان بعض الصّحابة اتّخذ مصحفاً خاصّاً يكتب ما أقرأه النّبي ﷺ، وتفرّق الصّحابة في الأمصار، وكانوا يعلمون النّاس كتاب الله، فتعدّدت قراءاتهم، واختلفوا فيما بينهم، فجمع الخليفة

الثالث الناس على مُصحف واحد، وكان هذا المصحف الذي جمع الناس عليه لا يختلف في شيء ما عن الصُّحف التي كتبت في عهد أبي بكر، فلو كانت الأحرف السبعة اختلافاً في تقديم بعض الكلمات أو تأخيرها أو اختلافاً في الإعراب، لبقى الاختلاف، ولم يكن معنى للعمل الذي قام به عثمان.

لذلك كله كان ترجيحنا لما ذهب إليه الطبري في معنى الأحرف السبعة، وبقيني أن ابن جرير رحمه الله ومن معه حيناً قرروا رأيهم لم يكن اختلاف اللهجات وما يتصل به أمراً غائباً عنهم.

وما دُمنّا قرّنا من قبل أنّ العدد لا مفهوم له، وبزَهْنّا على ذلك، فإتّنا لا نجد ما يصعب علينا حلّه من بحث عن ماهية هذه الأحرف، وبقينّا أنّ هذا القول ليس فيه تجنُّن على المصحف، ولا إهدار للأحرف التي نزل عليها القرآن الكريم، ولا إضاعة لشيء من كتاب الله تبارك وتعالى، وكيف ذلك وسيدنا رسول الله ﷺ ما كان يقرئ الصحابة جميعاً هذه الأحرف جميعها، وإذن فليست من الواجبات على كلّ مسلم.

ولذلك؛ فإنّ فعل عثمان منسجم تماماً مع ما كان يعلمه النبي ﷺ، فالتبّي لم يكن يعلم المسلمين جميعاً الأحرف السبعة، وعثمان - انسجماً مع هذا الفهم - لم يكتب الأحرف السبعة، وما قرّره الطبري وغيره من الأئمة منسجم كلّ الانسجام، ومتّسق كلّ الاتساق، ومتّفق كلّ التوافق مع إقرار النبي ﷺ وكتابه عثمان.

العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات

ذكرنا في تفسير معنى الأحرف السبعة أنّ أحد وجوه تفسيرها القول بأنّ المراد بالأحرف السبعة: القراءات السبع، وقد ردّدنا هذا القول، فما هي الصّلة بين الأحرف السبعة والقراءات السبع؟

إنّ هذه الصّلة تتوقّف على تفسيرنا للأحرف السبعة، فإذا فُتّرت بأنّها وجوه من الاختلاف في القراءة كما ذهب إليه ابن قُتيبة وأبو الفضل الرّازي والباقلاني وابن الجوزي، فإنّ الأحرف السبعة أصل لهذه القراءات. بيان ذلك: أنّهم عدّوا أحد الوجوه

السبعة التقديم والتأخير، وهذا وجه عامّ يندرج فيه قراءات كثيرة اشتملت على هذا الوجه، فمنها مثلاً: «وَقَاتِلُوا وَقْتِلُوا» وَقْتِلُوا وَقَاتِلُوا ومنها: «فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ»

ومن الأوجه: الحذف والذكر، وهذا الوجه تندرج تحته قراءات كثيرة كذلك. أما إذا فسرنا الأحرف السبعة بما ذهب إليه ابن جرير الطبري، فالأمر يختلف اختلافاً تاماً كما بيناه من قبل، إذ الأحرف السبعة لغات، أما القراءات فكيفيات في اختلاف النطق والأداء.

قال التيسابوري رحمه الله في تفسيره: «فإن قيل: فما قولكم في القراءات التي تختلف بها المعاني؟ قلنا: إنها صحيحة منزلة من عند الله، ولكنها خارجة من هذه السبعة الأحرف، وليس يجوز أن يكون فيما أنزل الله من الألفاظ التي تختلف معانيها ما يجري اختلافها مجرى التضاد والتناقض، لكن مجرى التغاير الذي لا تضاد فيه»^١.

(٢١٦ - ٢٣٨)

١ - تفسير التيسابوري (المطبوع على هامش تفسير الطبري) ٢٢: ١، المقدمة الثالثة.

الفصل السابع والستون

نص البوطي (م: ١٤٣٤) في «من روائع القرآن»

الأحرف السبعة

وهذا أيضًا بحث من أهم ما يتعلق بتاريخ القرآن وكيفية نزوله. ولنبدأ بما ورد في ذلك من الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ روى مسلم عن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار (غدير صغير، بموضع قرب مكة) فأتاه جبريل... [وذكر كما تقدم عنه رقم ٨].

وروى البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢] وروى الترمذي بسند صحيح عن رسول الله ﷺ، أنه ﷺ لقي جبريل، فقال: ... [وذكر كما تقدم عن العاصمي، ثم قال:]

هذا بعض ما ورد من الأحاديث الصحيحة في موضوع الأحرف السبعة، فما هي الأحرف السبعة؟ وما معنى أن القرآن أنزل على سبعة أحرف؟ هي في الصحيح الذي ذهب إليه الجمهور كمكي بن أبي طالب، وابن عبد البر، وابن قتيبة، وابن شريح وغيرهم: لغات متفرقة في القرآن مختلفة في السمع، متفقة في المعنى، أو مختلفة في السمع وفي المعنى، وزيادة كلمة ونقص أخرى، وزيادة حرف ونقص آخر، وتغيير حركات في موضع حركات أخرى، وتقديم وتأخير، ومد وقصر، وشبه ذلك مما يتعلق بجمهور الكلمة أو كيفية أدائها.

وقد يكون هذا الاختلاف ممّا يخضع لرسم واحد، وقد يكون ممّا يختلف به الرّسم. فكلّ وجه من هذه الأوجه المختلفة يسمّى حرفاً، وأطلق على مجموعها الأحرف السبعة، لأنّها - فيما ذكره مكّي بن أبي طالب وجمهور من أهل العلم - ترجع إلى أربعة أوجه... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات ثمّ قال:] إذا عرفت المعنى المراد بالأحرف السبعة، فلنتساءل عن معنى كون القرآن قد نزل بها.

والجواب: أنّ الله قد أذن لرسوله ﷺ أن يقرئ أمّته القرآن على هذه الأوجه المختلفة بالحدود والصّواب التي أجهلنا بيانها، وأن لمن شاء من أمّته أن يقرأ بما شاء من هذه الأوجه، بعد أن يكون قد سمعها تلقّياً من رسول الله ﷺ.

وبذلك تعلم أنّ اختلاف القراءة من وجه إلى آخر، لم يقع ولا يجوز أن يقع بالشّهيّ، بأن يغيّر كلّ قارئ الكلمة إلى مرادفها أو إلى وجه آخر من كيفية النطق بها. بل ذلك - كما قال الزّرقانيّ على الموطأ - مقصور على السّماع منه، كما يشير إليه قول كلّ من عمرو وهشام في الحديث السّابق ذكره: أقرأني النّبيّ ﷺ^١.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الصّحيح أنّ هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ، وضبطها عنه الأمة^٢.

ونتساءل بعد هذا عن الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف، وهل كان ذلك رخصة منوطة بسبب عارض أم هو عزيمة باقية؟

يتّضح لك من الأحاديث التي ذكرناها في أوّل البحث، أنّ الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف، هي التّخفيف على العباد، وتسهيل سبيل قراءة القرآن عليهم، إذ فيهم كما قال (عليه الصّلاة والسّلام): العجز والشّيخ الكبير والرّجل الذي لا يقرأ كتاباً.

واستناداً إلى هذا الدّليل؛ ذهب كثير من أهل العلم إلى أنّ ذلك إنّما كان رخصة اقتضاها حال العرب في صدر الإسلام من تفرّقهم واختلافهم إلى قبائل شتى

١ - انظر: الزّرقانيّ على الموطأ ٣٦٣.

٢ - انظر: شرح التّويّ صحيح مسلم ٦: ١٠٠.

يتخالفون ويتفاوتون في كيفية القراءة والتطوق. والرخصة هي تحوّل الحكم الشرعي إلى الأسهل لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي^١.

يدلّ على ذلك إلى جانب دلالة الأحاديث السابقة، أنّ هذا الإذن من الله عزّ وجلّ في القراءة بالأحرف السبعة، إنّما اقتصر على القراءة فقط، أمّا كتابة القرآن فإنّما كانت بحرف واحد هو حرف قريش، وهو الحرف الذي أشار إليه جبريل بقوله في أول الحديث الذي رواه مسلم عن أبي بن كعب: «إنّ الله يأمرك أن تقرئ القرآن حرف».

قال مكّي بن أبي طالب: «وكان المصحف قد كتب على لغة قريش على حرف واحد، ليقّل الاختلاف بين المسلمين في القراءة...»^٢.

وهكذا فقد كانت كتابة المصحف بحرفه الأصلي الواحد ضماناً لبقائه والرجوع إليه بعد انتهاء العذر الذي اقتضى التخفيف، كما كانت ضماناً لعدم ضياعه وتميُّعه في غمار تلك الأحرف الأخرى التي أذن الله عزّ وجلّ أن تقرأ بها قبائل العرب تخفيفاً وتيسيراً.

ولنتساءل إذًا: ما هو مصير الأحرف السبعة اليوم؟

والجواب: أنّ مصيرها مصير كلّ رخصة زال العذر المسبّب لها. وقد علمت أنّ جواز القراءة بالأحرف الستة الأخرى غير التي كان يكتب بها القرآن، إنّما كان رخصة اقتضاها حال العرب في صدر الإسلام، لما قد رأيت من اختلاف اللهجات وشيوع الأميّة. فلمّا صهرهم الذين وجمعهم القرآن وتقلّصت الأميّة، انتهت الرخصة وانحسرت الحاجة إليها، وعاد الحكم فأنحصر بالحرف الذي كان يكتب وهو حرف قريش. فاجتمع الناس كلّهم على التطوق به معتمدين في ذلك على ما وجدوه مكتوباً عندهم من الرّسم الصحيح المعتمد للقرآن.

روى القرطبي عن الطحاوي: «إنّما كانت السّعة للناس... [وذكر كما تقدّم عنه،

١ - انظر: جمع الجوامع وشرحه ١: ٦٧.

٢ - الإبانة ص: ٣.

ثم قال: [وذكر التّوويّ مثل هذا في شرحه على صحيح مسلم.^١
وعزا الزُّرقانيّ على الموطأ ذلك إلى أكثر أهل العلم، كابن عيينة وابن وهب
والظَّبريّ وابن عبد البرّ والطحاويّ.^٢
ولكن كيف سقط العمل بما يخالف خطّ المصحف، حتّى لم تجز القراءة بالأحرف
الأخرى؟ وهل كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ وبأمره أم في عهد عثمان
وبتوجيهه؟

اختلف العلماء في ذلك، ونقل الزُّرقانيّ أنّ أكثرهم على أنّ ذلك إنّما كان في عهد
رسول الله ﷺ وبأمره، فقد قال: «وهل استقرّ ذلك في الزّمن التّبويّ أم بعده؟ الأكثر
على الأوّل، واختاره الباقلانيّ وابن عبد البرّ وابن العربيّ وغيرهم، لأنّ ضرورة اختلاف
اللّغات ومشقّة نطقهم بغير لغتهم اقتضت التّوسعة عليهم في أوّل الأمر... حتّى
انضبط الأمر، وتدرّبت الألسن، وتمكّن النّاس من اقتصار على لغة واحدة، فعارض
جبريل النّبّي ﷺ القرآن مرّتين في السنة الأخيرة، واستقرّ الأمر على ما هو عليه الآن،
فنسخ الله تلك القراءة المأذون فيها بما أوجبه من الاقتصار على هذه القراءة التي
تلقّاها النّاس.^٣

وعلى هذا؛ فقد كان إقدام عثمان على جمع النّاس على حرف قريش ومنع القراءة
بكلّ حرف آخر سواه ممّا يخالف خطّ المصحف المعتمد، وتحريق المصاحف الأخرى
المخالفة له، كان كلّ ذلك منه باستناد إلى هذا الذي رواه الزُّرقانيّ عن أكثر أهل
العلم من استقرار القرآن كتابة وقراءة، في عهد رسول الله ﷺ على جزء من الأحرف
السّبعة، وهو الذي كانت كتابة القرآن به.

وما أجمع الصّحابة ومن بعدهم مع عثمان على صنيعه، إلّا استنادًا إلى أنّ الأمر كان

١ - انظر: شرح التّوويّ على مسلم: ١١٠، ٦.

٢ - الزُّرقانيّ على الموطأ: ٢٦٣، ١.

٣ - المصدر نفسه.

قد استقرَّ على ذلك في آخر عهد رسول الله ﷺ وبأمر منه .

ويبقى بعد ذلك السؤال التالي: ولكنَّ جمع عثمان النَّاس على حرف واحد لم يوجَد القراءات توحيدًا تامًّا، بل بقي النَّاس مع ذلك يختلفون في القراءة بأوجه من التَّنطق والأداء ضمن ما يتحمَّله الحرف الواحد المعتمد كتابة منذ عهد الرَّسول، والذي أصبح معتمدًا في الكتابة والقراءة معًا في عهد عثمان!...

والجواب: أنَّ هذه القراءات المختلفة الَّتِي ظَلَّ النَّاس يقرأون بها حتَّى بعد عهد عثمان، إنما هي جزء من الأحرف السبعة الَّتِي نزل بها القرآن، وإنما سَوَّغ القراءة بها أنَّه موافقة لخطِّ عثمان الَّذي أجمع الصَّحابة فن بعدهم عليه^١.

وبيان ذلك: أنَّ الأحرف السبعة تتفاوت في درجة تحالفها وتباعدها عن بعضها، كما مرَّ بيانه.

فمنها: ما يتعلَّق بكيفيَّة التَّنطق والأداء من قصرومدِّ ونحوهما دون أن تتغيَّره صورة الخطِّ.

ومنها: ما يتغيَّره صورة الخطِّ والرَّسم كإبدال كلمة بأخرى.

فلَمَّا جمع عثمان الصَّحابة على خطِّ واحد، وهو حرف قريش، ومنع المسلمين من القراءة بما خالفه، وقد كان خطُّ المصحف خاليًا إذ ذاك من النُّقط والشَّكل، بقيت الأوجه الخاضعة لذلك الحرف الباقي معتمدة في القراءة والتَّعبُّد بها، طالما ثبتت روايتها عن الرَّسول ﷺ بالتواتر.

إذا الَّذي بطلت القراءة به من مجموع الأحرف السبعة، سواء قلنا: إنَّ ذلك كان في آخر عهد رسول الله ﷺ أو في عهد عثمان، إنما هو كلُّ ما خالف حرف قريش ولم يقبله التَّأويل بحال، فبقي ما كان مندرجًا ضمنه على أصله من الاعتماد وصحة القراءة به. وهذا القدر المتفق مع الخطِّ المعتمد للمصحف من مجموع الأحرف السبعة، هو الَّذي سَمِّي فيما بعد بالقراءات.

(٥٨ - ٦٤)

الفصل الثامن والسّتون

نصّ الصّابونيّ في «التّبيان في علوم القرآن»

تمهيد

لما خلق الله الخلق، جعل لكلّ منهم شرعة ومنهاجاً، وكان للعرب لهجات متعدّدة، اكتسبوها من فطرتهم، واقتبسوا بعضها من جيرانهم، وكانت لغة (قريش) لها الصّدارة والذّيوع لأسباب عدّة، منها: اشتغالهم بالتّجارة، ووجودهم عند بيت الله الحرام، وقيامهم على السّدانة والرّفادة، وكان القرشيّون يقتبسون بعض اللّهجات والكلمات التي تعجبهم من غيرهم، وكان من الطّبيعيّ أن ينزل الله أحكم الحاكمين القرآن باللّغة الّتي يفهمها العرب أجمع، لتيسير فهمها، ولإعجاز والتّحدّي لأرباب الفصاحة بالإتيان بسورة أو آية، وتيسير قراءته وفهمه وحفظه لهم، لأنّه نزل بلغتهم كما قال جلّ ثناؤه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، يوسف/٢.

أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف:

أولاً- روى البخاريّ ومسلم في صحيحهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال ... [وذكر كما تقدّم عن البخاريّ رقم ١].

ثانياً - روى البخاريّ ومسلم - واللفظ للبخاريّ - أن عمر بن الخطّاب قال: سمعت هشام بن حكيم، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وفي بعض الروايات؛ أن رسول الله ﷺ استمع إلى قراءة عمر أيضاً، وقال: هكذا أنزلت.

ثالثًا - روى مسلم بسنده عن أبي بن كعب، قال: (كنت في المسجد، فدخل رجل يصلي... [وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٦].

قال القرطبي: «فكان هذا الخاطر (يشير إلى ما سقط في نفس أبي) من قبيل ما قال فيه النبي ﷺ حين سأله: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به. قال: أوقد وجدتموه؟ قالوا: نعم، قال: ذلك صريح الإيمان»، رواه مسلم.

رابعًا - روى الحافظ أبو يعلى في مسنده الكبير: أن عثمان قال يومًا وهو على المنبر... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر].

خامسًا - روى مسلم بسنده عن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ كان عند أضاة بني غفار، قال... [وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٦].

سادسًا - روى الترمذي عن أبي بن كعب أيضًا: قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل عند أحجار... [وذكر كما تقدّم عن الطبري رقم ١٩، ثم قال: وفي لفظ: (فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ)].

وفي لفظ حذيفة: «فقلت: يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل والمرأة والغلام والحارية والشّيش الفاني الذي لم يقرأ كتابًا قط، قال: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف».

سابعًا - أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو: أن رجلًا قرأ آية من القرآن، فقال له عمرو: إنما هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأني ذلك قرأتكم أصبتم، فلاتماروا».

ثامنًا - روى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أقرني ابن مسعود سورة... [وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٦].

١ - أضاة بني غفار: مستنقع الماء كالغدير. وهو موضع بالمدينة نسب إلى بني غفار، لأنهم نزلوا عنده.

تاسعاً - أخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ولا حرج، ولكن لا تختتموا ذكر رحمة بعذاب، ولا ذكر عذاب برحمة» اهـ.

الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف:

١ - التيسير على الأمة الإسلامية وخاصّة الأمة العربيّة التي نزل عليها القرآن وكان لها لهجات متعدّدة على الرّغم أنّها تجمعها كلمة العروبة، نأخذ هذا من قوله: «أن هون على أمتي»، «وإن أمتي لا تطيق ذلك» وغيرها.

قال المحقق ابن الجزري: «وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها ... [وذكر كما تقدّم عنه].

٢ - جمع الأمة الإسلاميّة على لسان واحد يوحد بينها هولسان قريش الذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربيّة التي كانت تختلف إلى مكّة في موسم الحجّ وغيره. ولذلك نزل القرآن على سبعة أحرف نصطفي ما شاء من لغات القبائل العربيّة التي تمثّلت في لسان القرشيين وهذه حكمة إلهيّة سامية، فإنّ وحدة اللسان العام من أهمّ العوامل في وحدة الأمة خصوصاً أوّل عهدها بالتّوثب والتهوض.

معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

الأحرف: جمع حرف، الحرف له معانٍ كثيرة، قال صاحب القاموس: «الحرف من كلّ شيء: طرفه، وشفيره وحده، ومن الجبل: أعلاه المحدّد، وواحد حروف التّهجّي ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ أي وجه واحد، وهو أن يعبد على السّراء لأعلى الصّوّاء، أو على شكّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أي لا يدخل في الدّين متمكناً. «ونزل القرآن على سبعة أحرف» أي سبع لغات من لغات العرب. وليس

معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه إن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر. ولكن معناه، أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن» اهـ. بتصرف.

مما تقدم نرى أن الحرف من قبيل المشترك اللفظي، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام.

فالمراد من لفظ الحرف: أنه الوجه، بدليل ما يأتي:

قوله: (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

كلمة «على» تشير إلى أن هذا الشرط للتوسعة والتيسير، بمعنى: أنزل القرآن موسعاً فيه على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأي حرف أراد منها على البديل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

اختلاف العلماء في تفسير الأحرف الواردة في الحديث

هنا يستخدم الجدال والتزاع، ويكثر القيل والقال، وسنذكر بعضاً من الآراء ونرجح ما نراه أقرب للصواب:

١ - ذهب بعض العلماء إلى أن المراد بها: سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، على معنى أنه حيث تختلف لغات العرب في التعبير في معنى من المعاني يأتي القرآن باللفاظ على قدر هذه اللغات، وإذا لم يكن اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد. وقيل: إن السبعة هي لغة (قريش) و (هذيل) و (ثقيف) و (هوازن) و (كنانة) و (تميم) و (اليمن).

٢ - وقيل: إن المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات العرب نزل عليها القرآن، على معنى أنه في جملة لا يخرج في كلماته عن سبع لغات هي أفصح لغاتهم، فأكثره بلغة قريش، ومنه ما هو بلغة هذيل، أو ثقيف، أو هوازن، أو كنانة، أو تميم، أو اليمن.

قال بعضهم: هذا أصح الأقوال وأولها بالصواب، وهو الذي صححه البيهقي، واختاره الأبهري واقتصر عليه صاحب القاموس.

٣ - أن المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن: سبعة أصناف في القرآن. ولكن أصحاب هذه الأقوال يختلفون في تعيين هذه الأصناف وفي أسلوب التعبير عنها اختلافاً كبيراً.

فمنهم من يقول: إنها أمر ونهي، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال. **ومنهم من يقول:** إنها وعد، ووعد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج. **ومنهم من يقول:** إنها محكم، ومتشابه، وناسخ، ومنسوخ، وخصوص، وعموم، وقصص. ٤ - أن المراد بالأحرف السبعة: أوجه من الألفاظ المختلفة في كلمة واحدة ومعنى واحد، نحو: هلّم، وأقبل، وتعال، وعجل، وأسرع، وقصدي ونحوي، فهذه الألفاظ السبعة معناها واحد هو طلب الإقبال.

وهذا القول منسوب لجمهور أهل الفقه والحديث، منهم ابن جرير الطبري والظحاوي وغيرهما.

٥ - أن المراد بالأحرف السبعة: الاختلاف في أمور سبعة... [وذكر كما تقدم نحوه في المجلد الثامن في باب اختلاف القراءات، ثم قال:]

وهذا الرأي الأخير قد ذهب إليه الرازي وقاربه كل القرب مذهب ابن قتيبة وابن الجزري وابن الطيب، وقد أخذ به الشيخ الزرقاني في كتابه: «مناهل العرفان» وأيده ببعض الأدلة.

الترجيح:

وأقرب الوجوه إلى الصواب هو المذهب الأخير الذي اختاره الرازي، واعتمده الزرقاني في كتابه: «مناهل العرفان» وأيده بأدلة، منها:

١ - أن هذا المذهب هو الذي تؤيده الأحاديث المتقدمة.

٢ - أنه يعتمد على الاستقراء الثام، لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة.

٣ - أن هذا الرأي لا يلزمه محذور.

والأراء في «الأحرف السبعة» كاملة تجدها في كتاب «مناهل العرفان» للزرقاني وفيها توهين المذاهب الأخرى والرد عليها من ص: ١٦٥ إلى ١٧٧.

ونحن ننقل خلاصة هذا المذهب من كلام أبي الفضل الرازي في اللوائح حيث يقول: الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف ... [وذكر كما تقدم عن ابن الجزري في باب اختلاف القراءات].

هل الأحرف السبعة موجودة في المصاحف الآن؟

١ - ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أن جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية.

حجتهم:

أ - أن لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها.

ب - أن الصحابة أجمعوا على أن الصحف التي نقلها عثمان من الصحف التي كتبها أبو بكر.

ج - قول النبي ﷺ: «إن أمتي لا تطيق ذلك» لا يختص بعهد الصحابة دون غيرهم وبقاء تيسير القرآن مع بقاء إعجازه.

٢ - ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل.

٣ - ذهب ابن جرير الطبري ومن معه إلى أن المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف واحد من الحروف السبعة.

وقالوا: إن الأحرف السبعة كانت أيام الرسول (عليه الصلاة والسلام) وأبي بكر وعمر، فلما كان عهد عثمان رأت الأمة بقيادته أن تقتصر على حرف واحد جمعاً لكلمة المسلمين. ونسخ عثمان بهذا الحرف الذي استبقته الأمة وحده جميع المصاحف العثمانية.

قال الزرقاني: ونحن إذا رجعنا بهذه الأوجه السبعة إلى المصاحف العثمانية.. [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]

وقد بين ووضح الشيخ الزرقاني وجود الأوجه السبعة على مذهبه المختار، وأن الأوجه السبعة موجودة الآن في المصاحف العثمانية، وسأكتفي بذكر مثال من أمثلته، غير أن بعض الوجوه السبعة ذكر أنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، مثاله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَدِهِمْ رَاعُونَ﴾، المقروءة بجمع الأمانة وإفرادها، فقد اشتمل عليها المصحف، إذ كان الرسم العثماني فيه هكذا: «لَأَمْنَتِهِمْ» برسم المفرد في الحروف ولكن عليها ألف صغيرة، لتشير إلى قراءة الجمع وغير منقوطة ولا مشكولة^١.

مناقشة مذهب الطبري

قال الطبري: إن الأحرف الستة نسخت بإجماع الأمة في عهد عثمان وبقي حرف واحد حفاظاً لوحدة الأمة الإسلامية من التفريق حين كفر بعضهم بعضاً بسبب اختلاف القراءات وخيفت الفتنة، فلم تجد الأمة حلاً لهذه المشكلة إلا جمع الأمة على قراءة حرف واحد.

الرد عليه:

١ - الصحابة (رضوان الله عليهم) اختلفوا في القراءة في عهد رسول الله، وكادت أن تقع فتنة كما قلتم، فكيف حل الرسول ﷺ هذه المشكلة؟

إنما كان حلّه الوحيد إقرار كل من المختلفين على القراءة التي قرأ بها، وأفهمهم أنّ تعدّد وجوه القراءة هو رحمة من الله بهم وتيسير عليهم، كما دلّت عليه الأحاديث المتقدمة.

٢ - وقال في الحديث: «إِنَّ أَمَنِي لَا تَطْبِقُ ذَلِكَ»، وأَمَتُهُ باقية إلى يوم القيامة، كما نشاهد نحن الآن أنّ بعض الشعوب الإسلامية لا يتيسر لها النطق ببعض الحروف ولا تحسن إتقان بعض اللهجات دون بعض.

٣ - بعد ما عرفنا ما تقدّم نقول: كيف يسوغ لصحابة رسول الله (عليهم من الله الرضوان)، وعلى رأسهم عثمان بن عفّان إغلاق باب الرّحمة والتّخفيف، الذي فتحه الله لأمة الإسلام، مخالفين الرسول (عليه الصّلاة والسّلام) في علاجه للنزاع الذي حصل بين الصحابة بتقرير هذا التعدّد للحروف؟

٤ - أثنا نربأ بأصحاب رسول الله ﷺ أن يكونوا قد وافقوا أو فكروا على ضياع سِتّة أحرف من القرآن الكريم، وهي لم تنسخ لا تلاوة ولا حكماً، ولم يكونوا ليخالفوا الرسول في قوله وعمله.

٥ - لو كانت هذه الأحرف نسخت في عهد عثمان، لم يبق مجال لاختلاف العلماء فيها، ولكننا نجد أنهم اختلفوا فيها على نحو من أربعين قولاً.

٦ - لو فرضنا جدلاً أنّ الأحرف الستّة نسخت في عهد عثمان، فلماذا لا تبق لمجرد التاريخ فقط في أعظم كتاب مقدّس، مع أنّ الصحابة بيّنوا الآيات المنسوخة تلاوة أو حكماً، وكذلك الآيات المنسوخة والأحاديث الموضوعة، وبيّنوا لكل وجهته؟

٧ - وقصارى القول: أنّ الصحابة (رضي الله عنهم) لم يرضوا بمخالفة رسول الله في قوله أو فعله، ولم يكن لهم التّبديل ونسخ ما لم ينسخ من كتاب الله، وحاشاهم أن يقدموا على مثل هذا الفعل (رضي الله عنهم وأرضاهم).

بعض الشبهات الواردة على الموضوع والزّد عليها

الشبهة الأولى

يقولون: إن المراد بالأحرف السبعة: هي القراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة المعروفين عند القراء.

الزّد عليهم؛ قولكم هذا باطل من وجوه:

١ - أن قول الرسول ﷺ: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»، يكون عارياً من الفائدة على قولكم حتى يولد الأئمة السبعة مع أن قولكم غير صحيح؛ لأن الرسول ﷺ قرأ بها وصحابته وتابعيه قبل ميلاد القراء.

قال المحقق ابن الجزري: فلو كان الحديث منصرفاً إلى قراءات السبعة المشهورين أو سبعة... [وذكر كما تقدّم عن الزرقاني].

٢ - أن الأحرف السبعة أعم من القراءات السبع عمومًا مطلقاً، لأن الأحرف السبعة تشمل القراءات التي قرأ بها الرسول ﷺ، وتشمل أيضًا ما وصل إلى هؤلاء القراء السبعة وما نسخ قبل أن يصل إليهم وتنظم جميع القراءات صحيحها ومنكرها وشاذّها، فما دام أن الأحرف أعم من القراءات فلا تكون هي نفس القراءات.

٣ - من المحال عقلاً أن يفرض الرسول ﷺ قراءة القرآن على صحابته بقراءة القراء الذين لم يخلقوا بعد، وهذا الرأي باطل.

الشبهة الثانية

يقولون: إن أحاديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف تثبت الاختلاف، مع أن القرآن نفسه ينفي الاختلاف بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ وذلك تناقض ولا ندري أيهما الصادق؟

المجواب:

أَنَّ الاختلاف الذي تثبته الأحاديث غير الذي ينفيه القرآن، وعلى هذا كلاهما صادق. إِذَا أَنَّ الاختلاف الذي تثبته الأحاديث فيما يتعلّق بطرق الأداء والتّطق بألفاظ القرآن في دائرة محدودة لا تعدو سبعة أحرف، وبشرط التّلقّي فيها كلّها عن النبي ﷺ.

فعلى هذا يكون الاختلاف في الأحاديث بمعنى التّنوع، أمّا القرآن فينبغي التّناقض بين أحكامه ومعانيه وتعاليمه مع ثبوت التّنوع في التّلفظ... [ثمّ ذكر قول أبي شامة والزّركشي، كما تقدّم عنهما]. (ص: ٢٣٥ — ٢٤٩)

الفصل التاسع والستون

نص الدكتور حجّتي (معاصر) في «مختصر تاريخ القرآن الكريم»

وقفة عند رواية «أنزل القرآن على سبعة أحرف»:

روي بطرق أهل السنة أن رسول الله ﷺ قال: «إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسر منه».

وتوهم جماعة فظنوا أن الرسول ﷺ غنى بهذا الحديث القراءات السبع، علماً بأن أصحاب هذه القراءات وجدوا في زمن متأخر، وأنّ الذي حدّد القراءات بهذا الرقم أبو بكر بن مجاهد في أوائل القرن الرابع. وهذا التوهم جاء من تطابق الرقمين، ولذلك أنحى بعضهم باللائمة على ابن مجاهد لتحديد القراءات بهذا الرقم المؤدّي إلى التوهم المذكور... [ثم ذكر قول أحمد بن عمار، كما تقدّم عن ابن الجزري، وقال:]
والمقصود بسبعة أحرف ليس هو جواز قراءة كلّ كلمة في القرآن على سبعة وجوه، لعدم وجود كلمة في القرآن يصدق عليها ذلك.

وأفضل تفسير للأحرف السبعة ما قبله صاحب القاموس، ورجّحه المتأخرون من أمثال مصطفى صادق الرافعي^١، وعبد الحليم النجار^٢، هو أنّ القرآن نزل على لهجات القبائل العربيّة المشهورة في الجزيرة العربيّة، وهي: قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم وأهل اليمن.

١ - إعجاز القرآن: للرافعي ص ٧٠.

٢ - مجلة كئيّة، الآداب، جامعة فؤاد، ج ١، الدّورة العاشرة ص: ١١٠.

وثمة روايات تذكر أنَّ الوحي نزل في البداية على حرف واحد، والرسول ﷺ طلب من ربه أن ينزل القرآن على أحرف متعدّدة كي تيسّر قراءته لجميع قبائل العرب؛ فنزل على سبعة أحرف.^١

وقال جماعة: إنَّ القرآن نزل بلغة مضر؛ إستنادًا إلى مقولة الخليفة الثاني: «نزل القرآن بلغة مضر»، وهؤلاء ذهبوا إلى أنَّ الأحرف السبعة هي لهجات مضر، وهذه اللهجات عبارة عن لهجات قبائل: هذيل، وكنانة، وقيس، وضبة، وتيم الزباب، وأسد بن خزيمة، وقريش.

وقال آخرون: إنَّ القرآن نزل بلغة قريش، وأجاز الإسلام للقبائل أن تقرأ القرآن بلهجتها، كي لا يشقَّ عليها قراءة القرآن.^٢ لكن دراسة مواضع الاختلاف في القراءات لا تؤيد رأي المجموعة الأخيرة، لأنَّ هذه المواضع لا تشير إلى وجود تعقيد في اللفظ واللغة بحيث يتعسر على بعض القبائل أن ينطقوا به. يتّضح ممّا سبق أنَّ كلَّ ما ذكر من سبب لنزول القرآن على سبعة أحرف لا يقوى على أن يكون دليلًا واضحًا على تعدّد القراءات، بل أنَّ هذه الأدلّة نفسها تضعف نفس الحديث.

وجدير بالذكر أنَّ كثيرًا من علماء الشيعة أنكروا رواية نزول القرآن على سبعة أحرف؛ مستندين إلى رواية عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام قال فيها: «إنَّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الزواة».^٣

كما استدلّوا بنصوص من الصّحاح على أنَّ هناك ما يناقض نزول القرآن بلهجات متعدّدة.

١ - الإتيان ١ ص: ٨٧.

٢ - الإتيان ١ ص: ٨١.

٣ - فصل الخطاب ص: ١٨٨.

منها: مقولة الخليفة الثاني عمر: «نزل القرآن بلغة مضر». ومنها: اختلاف أبناء القبيلة الواحدة في قراءة معيّنة، كما روي عن الخليفة الثاني قوله: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ... [وذكر كما تقدم عن البخاري رقم ٢].

أدلة القول بنزول القرآن بلغة قريش

وقد استدّل القائلون بأن القرآن نزل بلغة قريش على مذهبه بمائلي:

أ - أن رسول الله ﷺ من قريش، وانبثقت الدّعوة في مكّة حيث موطن قريش، من هنا كان لابدّ نزول القرآن بلهجة قريش، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾، إبراهيم / ٤^١.

ب - أن قريشاً كانت أفصح قبائل العرب، بسبب قيام المواسم الأدبية في أسواق مكّة، وانتشار المفردات الفصيحة فيها.^٢

ج - لأنّ قريشاً كانت أبعد القبائل العربيّة عن الأعاجم.^٣

د - ما ورد من أخبار وروايات بشأن نزول القرآن على لغة قريش.^٤

أدلة الرافضين للقول بنزول القرآن بلغة قريش:

أ - تذكر الروايات أنّ عثمان أمر أن يكتب القرآن رجل من ثقيف، وأن يلى عليه رجل من هذيل^٥، وهما قبيلتان من غير قريش.

ب - كان يستعصي - على القرشيين، فهم بعض مفردات القرآن، فيفهمونها

١ - الإنشقاق ١ ص: ٨١.

٢ - فقه اللغة: الضاحي، ص: ٢٨ المزهر: السيوطي ١: ٢١، غريب القرآن ١: ١٠.

٣ - مقدّمة ابن خلدون. و: الفصل ٨، القسم ٦.

٤ - لسان العرب ١ ص: ٧٧.

٥ - فقه اللغة، الضاحي ص: ٢٨.

من غيرهم.^١

ج - ذكر المؤرخون أنَّ قريشًا سبقت العرب في كل شيء، إلا في الشعر؛ فقد كان نتاجها الشعري أقل من بقية القبائل العربية.^٢

د - استعان المفسرون - وعلى رأسهم ابن عباس - على فهم اللفظ القرآني بالشعر، والشعر المستعان به ليس من نظم قريش.

هـ - بعض علماء اللغة فضّلوا لهجات قبائل عربية على لهجة قريش، واعتبروها أفصح منها، كأبي عمرو بن العلاء الذي اعتبر لغة عليا هوازن وسفلا تميم أفصح لغات العرب.^٣ كما أنَّ من العلماء من اعتبر لغات «هوازن، وجرهم، ونمرقين» أفصح لغات العرب.^٤

وجوه التّغاير في اللفظ القرآني

يعود التّغاير في قراءات اللفظ القرآني غالبًا إلى طريقة كتابة القرآن في مراحل الأولى، فالكلمات المتشابهة من القرآن لم تكن متمايزه، لعدم وجود النّقط في الرّسم القرآني الأول. والنّقط استحدثت فيما بعد على يد نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر في النّصف الثّاني من القرن الهجريّ الأوّل، كما أنَّ الحركات استحدثت في هذه الفترة أيضًا على يد أبي الأسود الدؤليّ (ت: ٦٩ هـ).^٥ (ص: ١٠٩ - ١١٣)

١ - جامع البيان ٩: ١ وما بعدها.

٢ - الأغاني ٣٥: ١.

٣ - المزهج ١: ٢١١، الإتيان ١: ١٠٩. تاريخ آداب العرب: الزّافعي ١: ١٢٨.

٤ - راجع لسان العرب ٧ ص: ٢٢٥. تاريخ آداب العرب ١ ص: ١٢٨.

٥ - الإكليل: الهمداني ٨: ١٢٢. المذاهب الإسلاميّة في تفسير القرآن ص: ٤ وما بعدها.

الفصل السبعون

نص مرتضى العاملي (معاصر) في « حقائق هامة حول القرآن » القراءات والأحرف السبعة

القراءات المختلفة والشاذة:

إنه قد ذكرت في الروايات بعض الاختلافات في الآيات القرآنية بالزيادة والنقص، أو بشيء من التغيير والتبديل في ألفاظها.

وقد رويت هذه الاختلافات عن بعض الصحابة والتابعين وغيرهم، على أنها اختلافات في قراءات القرآن التي قبلها الكثيرون؛ استناداً إلى بعض الروايات التي ذكرت في تأييدها وتشييدها..

ولكننا إذا دققنا النظر في هذه المنقولات فإننا نكاد نطمئن - إن لم نقل: إننا نقطع - بأنها لا اعتبار بها، ولا دليل يساعدها.

نزول القرآن على سبعة أحرف

وقبل الدخول في التفاصيل نشير إلى أنه لاصحة للحديث الذي أصبح كأنه الدليل، والمبرر لاختلاف القراءات، وإضفاء صفة الشرعية عليها، والإقدام على

التغيير والتبديل في ألفاظ القرآن، والذي يقول: إن القرآن قد نزل على سبعة أحرف^١.
وقد ذكر ابن الجوزي اسم عشرين صحابيًا كلهم روى هذا الحديث^٢.
نعم إن هذا الحديث لا يصح، وذلك:

أولاً - لقد روي عن الإمامين: الباقر والصادق عليه السلام: أنهما قد كذبا رواية نزول القرآن على سبعة أحرف، والعبارة المروية عن الإمام الباقر عليه السلام هي قوله: «كذبوا أعداء الله لكنته نزل على حرف واحد من عند الواحد»...
وقال الطوسي: واعلموا أن العرف من مذهب أصحابنا، والشائع من أخبارهم، ورواياتهم: «أن القرآن نزل بحرف واحد، على نبي واحد».
وعن سليمان بن صرد، عنه: أتاني جبرئيل، فقال: «اقرأ القرآن على حرف واحد».

سبعة أحرف المعاني

ويمكن أن يكون مراده عليه السلام من قوله: كذبوا إلخ... هو رميهم بالكذب، على أساس أنهم قد حرفوا الحديث عن معناه؛ ليتلاعبوا بالقرآن، وليحققوا أغراضهم الشريرة، على اعتبار أن معناه الحقيقي هو - حسبما روي أيضاً - سبعة أحرف المعاني، وهي: أمروني، وترغيب وترهيب، وجدل ومثل وقصص، وإن كان ثمة روايات أخرى، تختلف عمومًا في بيان هذه المعاني والأمور، فليراجعها من أراد^٣.
وربما يظهر من رواياتنا: أن الأحرف السبعة إشارة إلى بطون القرآن وتأويلاته؛

١ - راجع: صحيح مسلم ٢: ٢٠٢ و ٢٠٣، وصحيح البخاري ٣: ١٤٦، والجامع الصحيح للترمذي ٥: ١٩٣...
ومسند أحمد ٦: ٤٣٣ و ٤٦٣ و ٤٦٣: ٥ و ١٢٩ و ١٢٨ و ١٢٧ و ١٦ و ٤١ و ٥١ و ١١٤ و ١٢٤ و ١٢٥ و ٣٨٥ و ٣٩١ و ٤٤٥: ١ و ٣١٣ و ٢٩٩ و ٤٣ و ٤٠ و ٢٤...

٢ - النشر ١: ٢١.

٣ - راجع: البحار ٩٣: ٩٤ و ٩٧ و ٩٠: ٤، غريب الحديث ٣: ١٦٠، تفسير الطبري ١: ٢٣ و ٢٤، الجامع لأحكام القرآن ٤٦: ١... راجع نفس المصدر.

فعن أبي جعفر عليه السلام: «تفسير القرآن على سبعة أحرف، منه ما كان، ومنه ما لم يكن بعد ذلك، تعرفه الأئمّة»^١ ... [ثمّ ذكر رواية حماد عن الإمام الصادق عليه السلام، كما تقدّم عن الصدوق].

وثانيًا - أنّ الزواية حول أحرف القرآن مختلفة، فبعضها يقول: سبعة، كما تقدّم، وبعضها الآخر يقول: خمسة^٢، وبعض ثالث: أربعة^٣، وأخرى تقول: ثلاثة^٤، وأخرى تقول: عشرة^٥، فأَيّ ذلك هو الصحيح يا ترى؟!.

وثالثًا - أنّ عثمان حينما جمع النَّاس على قراءة واحدة - حسبما يقولون - يكون قد رفض - عملاً - أن يكون النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله قد أمر النَّاس، أو أجاز لهم أن يقرأوا القرآن على سبعة أحرف، أو خمسة، أو غيرها، ولم يعترض كبار الصحابة على عثمان في ذلك ... ولو كان هذا الحديث ثابتاً، لكان الصحابة، وفي مقدمتهم علي أمير المؤمنين عليه السلام، أوّل من اعترض، ولكانوا احتجّوا عليه بهذه الأحاديث المذكورة. مع أنّنا نجد الإمام عليّاً عليه السلام، ليس فقط لم يعارض ولم يعترض، وإنّما هو قد أيّده وعاضده، وسيأتي النصّ الدالّ على ذلك في الفصل الثّاني ...

ورابعًا - أنّه لا بدّ لنا هنا من أن نتساءل عن السبب في أن كانت الأحرف سبعة لا أزيد عشرة مثلاً، أو ثمانية، أو أقلّ، خمسة، أو ستة!!.

وإذا كان المراد التّسهيل على القبائل كما يدّعون، فإنّ عدد القبائل أكثر من سبعة بكثير، وكذا لهجاتها.. وقد اختلفوا في تحديد هذه القبائل، وكلّ هذا الكلام

١ - بصائر الدّرجات ص: ١٩٦، الوسائل ١٨: ١٥٤، كنز العمال ٢: ١٠٩.

٢ - تفسير الطّبريّ ١: ٢٤ و ١٨.

٣ - تفسير الطّبريّ ١: ٢٦، كنز العمال ٢: ٣٤.

٤ - مستدرک الحاكم ٢: ٢٢٣، البرهان ١: ٢١٢، كنز العمال ٢: ٣٣، ميزان الاعتدال ١: ٥٩٤، ومشكل الآثار ٤: ١٩٤.

٥ - كنز العمال ٢: ٩-١٠.

رجم بالغيب، وتخرص بلا دليل.

وخامساً - أنه إذا كان القصد إلى التسهيل - كما صرحت به طائفة من روايات الأحرف السبعة^١ - فلماذا يكون التسهيل على العرب، دون غيرهم من أمة محمد ﷺ لاسيما وأن بعض الروايات تصرح: أنه ﷺ قد سأل ربه التخفيف عن أمته؟ **وفي الصحيح**: أن يهون على أمته^٢، وعلى حد تعبيرهم المراد «التخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها، شرفاً لها، وتوسعة، ورحمة، وخصوصية لفضلها»^٣.

وهل يقبل هؤلاء بما يقوله البعض - وهو عبد المنعم النمر - فنجوز للعجمي أن يقرأ بلهجته، فيبدل الحاء هاء، والعين همزة، والدال، والضاد، والطاء زايًا، والثاء سينًا، وغير ذلك؟! أم أنهم يأخذون بقول الطحاوي: فوسّع عليهم في ذلك أن يتلوه بمعانيه، وإن خالفت ألفاظهم التي يتلونه بها ألفاظ نبيهم ﷺ، إلخ...؟!^٤

وسادساً - كيف يصعب على العرب أن يقرأوه على حرف واحد في زمن رسول الله ﷺ، ثم يتمكنون من ذلك في زمن عثمان وبعده؟! بل وفي زمن أبي بكر أيضًا. وإذا كان تيسر الكتابة هو السبب في الإجماع إلى حرف واحد، وتمكّن العرب من قراءته كذلك - كما سيأتي عن الطبري والطحاوي وغيرهما - فقد كانت الكتابة متيسرة في زمن النبي ﷺ بنفس النسبة تقريبًا، ولم يتفاوت الحال في تلك المدة الوحيزة بنسبة كبيرة..

توجيهات لا تجدي

وأما محاولة البعض حمل رقم سبعة في الرواية على المبالغة فهي لا تجدي، وذلك:

١ - التشر ١: ٢٢، فتح الباري ٩: ٢٤.

٢ - التشر في القراءات العشر ٢: ٢٦ و ٥٢.

٣ - نفس المصدر.

٤ - مشكل الآثار ٤: ١٨٦.

- ١- لوجود روايات أخرى بأرقام محدّدة أخرى: ثلاثة، أربعة، خمسة.
- ٢ - أنّ رواية السبعة نفسها تصرّح بمراجعة النَّبِيِّ ﷺ لجبرئيل عدّة مرّات، فكان كلّ مرّة يزيدّه حرفاً ... حتّى انتهى إلى السبعة، وذلك ظاهر في التّحديد.
- ٣ - في حديث أبي بكره: «فنظرت إلى ميكائيل فسكت؛ فعلمت أنّه قد انتهت العدّة». قال الجزريّ: «فدّل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره»^١.
- ٤ - ولو كان المراد بالسّبع: لهجات القبائل ... فما معنى استدلال النَّبِيِّ ﷺ على عمر بن الخطّاب، وهشام بن حكيم بن حزام، حينما اختلفا في القراءة - استدّل عليهما - بحديث نزول القرآن على سبعة أحرف، كما في الصّحيحين؟!.
- أفهل كانت لغة عمر تختلف عن لغة هشام؟ حتّى لا يستطيع، أوفقل: يصعب على أحدهما أن يقرأ بلهجة الآخر؟! ألم يكن كلاهما من قريش؟ كما صرّح به الطّحاويّ وغيره.^٢
- ثمّ أليّنا في ذلك ما صرّحت به روايات السّبعة أحرف؛ تفرّيعاً على ذلك، من جواز تبديل هلّم بتعال، وأقبل إلخ ...؟!.
- ودعوى: أنّ عمر بن الخطّاب كان قد سمع سورة الفرقان، قبل حدوث التّغيير فيها، وسمّعها هشام بعد ذلك ...
- هذه الدّعوى - لا تسمع؛ إذ لا معنى لأنّ يقرئ النَّبِيُّ ﷺ هشاماً بلغة غير لغته قرّيش، والنَّبِيُّ ﷺ من قرّيش في الصّميم، يعرف لغتها، ويعرف أهلها ... أضف إلى ذلك: أنّ معنى ذلك هو: أنّ التّغيير قد حدث في القرآن بعد نزوله، وبصورة تدريجيّة،

١ - التّشريح: ٢٦.

٢ - مشكل الآثار: ٤: ١٨٧، التّشريح: ٢٤.

ولابد أن يكون ذلك بنزول آخر، ثم آخر، وهكذا ... إلى سبعة، ولا نرى مبرراً للالتزام بهذا الأمر، كما أننا لا نجد لذلك شاهداً فيما بأيدينا من نصوص ...

ودعوى الطحاوي: أن التازل على النبي ﷺ إنما نزل بالفاظ واحدة، ثم وسع على الناس - بسبب الضرورة - أن يقرأوه على سبعة وجوه، لا نصح؛ لأن معنى ذلك هو اختلاط الأمر على الناس في حقيقة الذي نزل عليه ﷺ، كما أن قضية هشام وعمر بن الخطاب - المشار إليها - تكذب ذلك. كما أن دعوى: أن هشاماً قد سمع النبي ﷺ يقرأ رجلاً من غير قرّيش، فحفظ القراءة... لا تجدي أيضاً، ما دام أن هشاماً يعلم باختلاف لهجات القبائل، ولا بد وأن يرجع القراءة إلى لهجته، إذا كان لا يستطيع النطق باللهجة الأخرى، أو يصعب عليه ذلك، حسبما يدعون.

هذا بالإضافة إلى أن ذكر: أقبل، وهلم، وتعال، ونحوها... في بعض نصوص الرواية يدفع هذا الاحتمال ... ما دام أن اختلاف اللهجات لا يوجب الاختلاف في الكلمات، ولا يصعب على أحد أن ينطق بهذه الكلمة أولئك؛ وإن كان قد يعسر عليه فهمها. هذا كله ... عدا عن أن ذلك لا يعدو عن أن يكون مجرد احتمال، ليس ثمة ما يثبت، أو يدل عليه..

نسخ ستة أحرف :

ويبقى أن نشير إلى ما يدعيه الطحاوي، والطبري، والجزي، والقطان، من أن الأحرف الستة قد نسخت؛ وذلك لأن الأمة قد اجتمعت على الحرف الواحد، الذي جمعها عليه عثمان، وهي معصومة من الضلالة على حدّ تعبيرهم ...

وبتعبير آخر أنها قد نسخت بفعل عثمان، وزوال العذر، وتيسر الحفظ، وفشو الضبط، وتعلم القراءة والكتابة .

وأطاعت الأمة إمامها عثمان في ذلك، وهو الشفيق الناصح؛ نظراً منها لنفسها،

ولسائر أهل دينها، وقطع عُثمان بذلك دابر الفتنة، وحسم مادّة الخلاف، وحصّن القرآن من أن يتطرّق إليه شيء من الزيادة، والتّحريف؟
فإنّ هذا أيضاً كلام لا يصحّ؛ إذ لا ناسخ لشريعة الله سبحانه، إلّا من قبل نبيّ الله ﷺ نفسه.

وهل يمكن أن يدرك عُثمان أنّ الأحرف السبعة توجب الفتنة والخلاف، وتطرّق الزيادة والتّحريف إلى القرآن، ولا يدرك ذلك الله سبحانه، ورسوله الأكرم ﷺ؟!...
 وكيف شرع الله ورسوله ما يوجب ذلك؟! تعالى الله عن ذلك، وحاشا رسوله الأعظم ﷺ. وكيف يوافق الصّحابة على تضييع حروف أنزلها الله سبحانه؟! وهل لهم صلاحيّات كهذه، مع أنّها لم تنسخ ولم ترفع؟!.

وأما سكوت الصّحابة عن فعل عُثمان، وموافقتهم عليه، وتأييد عليّ أمير المؤمنين عليه السلام، في جمعه الناس على مُضَحَف واحد؛ فهو إن دُلّ على شيء؛ فإنّما يدلّ على عدم صحّة سائر القراءات وعدم الرّخصة فيها من الأساس، وبالتالي عدم صحّة حديث نزول القرآن على سبعة أحرف لدى الصّحابة على الأقلّ...
 وأخيراً.. فإنّ ما سيأتي ممّا يرتبط بأسباب اختلاف القراءات والتّغيير والتّبديل في الآيات يكفي لوضع علامة استفهام كبيرة حول حديث نزول القرآن على سبعة أحرف..

كما أنّ ما روي عن الشّيعة في القراءة والقراءات لا مجال لقبول ظاهره، إذ يكفي أن نذكر - بالإضافة إلى ما تقدّم وما سيأتي - أنّ رجلاً قرأ عند الإمام الصادق عليه السلام حروفاً من القرآن، ليس على ما يقرأه الناس؛ فقال عليه السلام: «مه، مه، كفّ عن هذه

القراءة ، وقرأ كما يقرأ الناس»^١، وثمة نصوص أخرى ستأتي إن شاء الله تعالى حين التعرض لذلك.

ومهما يكن من أمر فإننا نستعرض هنا ما نراه يصلح سبباً لكثير من الاختلافات في الآيات استناداً إلى الروايات التي شحنت بها المؤلفات، والمجاميع الحديثية ...

(١٧٧ - ١٨٦)

١ - كما تقدّم في نصوص المختلفة سابقاً، فراجع (م).

الفصل الحادي والسبعون

نص مير محمد دي (معاصر) في «بحوث في تاريخ القرآن وعلومه»

حديث نزول القرآن على سبعة أحرف مع الحديث وأسانيده

إنّ حديث «نزول القرآن على سبعة أحرف» متواتر لدى بعض الفرق من المسلمين، ولا يكاد يخلو منه أي من المجاميع الحديثية المعتمدة عندهم، ولذا فلم نجد أحداً منهم يحاول أن يستشكل في سند الحديث إن لم نجد من يصّر على صحته وتواتره... [ثم ذكر قول السيوطي كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وقال الطبري: كانت الأخبار قد تضافرت عنه... ثم ذكر أحاديث كثيرة تصل إلى خمسين حديثاً في ذلك^١. وعن الحافظ أبي يعلى في مسنده الكبير: إن عثمان قال يوماً وهو على المنبر: أذكر الله رجلاً... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجزري، ثم قال:] ونص الحديث كما ورد من طرق الفريقين:

- ١ - ما رواه البخاري، قال: حدّثنا سعيد بن عفير قال: حدّثني الليث قال: حدّثني عقيل عن ابن شهاب قال: حدّثني عبيد الله... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ١].
- ٢ - ما رواه البخاري أيضاً عن سعيد بن عفير قال: حدّثني الليث قال: حدّثني عقيل عن ابن شهاب قال: حدّثني عروة بن الزبير: أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن عبد القاري حدّثاه أنّهما سمعا عمر بن الخطاب... [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٢].
- ٣ - ما رواه العلامة المجلسي رحمته الله عن حماد بن عثمان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام... [وذكر كما تقدّم عن الصدوق].

ما المراد من الأحرف ؟

إن معرفة المراد من الأحرف هو المهم هنا، ولقد طال الجدل حول ذلك، وتشعبت وكثرت الأقوال، حتى لقد قيل: إنها ربما تبلغ أربعين قولاً، كما في الإتيان. والمشهور منها هو ما لحّصه شيخ الطائفة في مقدّمة تفسيره «التبيان» حيث قال: واختلفوا (يعني أهل السنّة) في تأويل الخبر، فاختار قوم أن معناه: على سبعة أحرف... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال]

هذا وقد سبق أن قلنا: إن منشأ اختلاف الصحابة الجامعين للقرآن - كعبد الله ابن مسعود وأبي بن كعب في بعض الآيات - هو أنّهم قد استقرّ في نفوسهم أن القرآن نزل على سبعة أحرف، وفسّروا ذلك بسبع لغات مترادفة، فاختار منها كلّ حسب ميوله.

وقد أخرج أحمد والطبراني من حديث أبي بكر عن ابن مسعود: أن جبرئيل قال: يا محمد اقرأ القرآن على حرف... [وذكر كما تقدّم عن الطبري رقم ٢٧، ثم ذكر قراءة أبي بن كعب وقراءة ابن مسعود في بعض آيات القرآن، كما تقدّم سابقاً في مواضع متعدّدة، وقال:]

وعن الزمخشري: أنّه فسّر في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ باليمينين، لأن ابن مسعود قرأ: (فا قطعوا أيماهما). وعن مجاهد: كنّا لا ندرى ما الزخرف، حتّى رأيناه في قراءة ابن مسعود: أو يكون لك بيت من ذهب...

وبعد كلّ ذلك نعرف أنّ ابن مسعود والذين هم على رأيه يفسّرون الحرف في رواية: «نزل القرآن على سبعة أحرف» باللغة، أي نزل القرآن على سبع لغات. وبه قال الفيروزبادي في «القاموس» وابن الأثير في «نهايته»، حيث جاء فيهما:

وفي الحديث قال ﷺ: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، أراد ﷺ بالحرف اللّغة، ثمّ قال: وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، بل معناه: هذه اللّغات السبع مفرقة في القرآن. وهذا كما ترى يدلّ على أنّ الأحرف السبعة كانت قد عبرت عصر عثمان، مع أنّهم يقولون: إنّ عثمان قد جمع الناس على قراءة واحدة. ويدلّ عليه: ما رواه البخاريّ من أنّ حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان... [وذكر كما تقدّم عنه في باب جمع القرآن، ثمّ قال:]

قال العسقلانيّ في شرح هذا الحديث: وفي رواية عمارة بن خزيمة: أنّ حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته ... [وذكر كما تقدّم عنه في باب جمع القرآن ثمّ قال:] فيستفاد من هذا الحديث؛ أنّ عثمان قد جمع المسلمين على قراءة واحدة، ففضى على الألفاظ المترادفة التي استحدثها ابن مسعود ومن قال بمقالته، ولم يبق منها شيء. ولعمري أنّ هذه النظريّة - نظرية القراءة بالمعنى كما قيل: - «كانت أخطر نظريّة في الحياة الإسلاميّة، لأنّها أسلمت النّصّ القرآنيّ إلى هوى كلّ شخص يشبهه على ما يهواه»^١.

وواضح أنّ تخيير الشخص أن يأتي من تلقاء نفسه بمرادفات لكلمات القرآن أو بما لا يخالفه، أو بما لا يخالفه يستلزم وقوع الزّيب في القرآن العزيز، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْكَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ يونس/١٥. فعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب ونظراؤهما قد أخطأهم التّوفيق في تفسير حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، ثمّ تجويزهم للمسلم تبديل كلمات الله بما يراد منها، أو بما لا يخالفها. فلا بدّ من القول بأنّ معنى حديث: «نزل القرآن على سبعة أحرف»، ليس هو ما فهموه وذهبوا إليه، فما هو ذلك المعنى يا ترى ؟.

أهل البيت عليهم السلام وهذا الحديث :

ولا يوافق الأئمة المعصومون على هذا التفسير الشائع لسبعة أحرف، وقد سئل الإمام أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «عما يقوله الناس من أن القرآن نزل على سبعة أحرف فقال: كذبوا - إلى أن قال : - ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد». وروى ثقة الإسلام الكليني بسنده عن زُرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرُواة».

ومن المعلوم أن الاختلاف المشار إليه في عصره عليه السلام هو الاختلاف في القراءات الموروثة عن ابن مسعود وأمثاله، فالإمام إذا يكذب هذا التحوم من الاختلاف.

قال الفقيه المهدائي بعد نقله حديث التّكذيب هذا: ولعلّ المراد بتكذيبهم، تكذيبهم بالنظر إلى ما أرادوه من هذا القول مما يوجب تعدد القرآن، وإلا فالظاهر كون هذه العبارة صادرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل يدعي تواتره^١.

ومن الواضح أنه إذا صدر عن العترة قولاً، فالواجب على كلّ مسلم هو الأخذ بقولهم واتباعهم، وطرح كلّ الأقوال التي تخالفهم، كيف وقد قرّنها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بحكم كتابه، كما في الحديث المتواتر عنه: «يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»؟

قال العلامة السيّد شرف الدين في «المراجعات»: «والصّحاح الحاكمة بوجوب التمسك بالتقليد متواترة، وطرقها عن بضع وعشرين صاحباً متضافرة، وقد صدع بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف له شتى»^٢.

وقد جمع الفاضل الوشّوي طرق الحديث في رسالة خاصّة نشرتها دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة بالقاهرة. وإذن، فلا بدّ من الرجوع إليهم، والاعتماد عليهم

١ - مصباح الفقيه، كتاب الصلاة ص: ٢٧٤.

٢ - المراجعات، المراجعة ٨ ص: ١٩.

في معرفة المراد من حديث سبعة أحرف، فنجد أمامنا ممّا نقل عنهم مايلي:

١ - روى العلامة المجلسي بسنده عن حمّاد بن عثمان « قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الأحاديث تختلف عنكم ، قال: فقال: «إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه ، ثم قال: هذا عطاؤنا فامنن أو أمسك بغير حساب»^١. قال الفيض الكاشاني عليه السلام في مقدّمة تفسيره: إنّ هذا نصّ في البطون والتأويلات .

٢ - ما رواه أيضاً عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «تفسير القرآن على سبعة أحرف، منه ما كان ومنه ما لم يكن بعد، ذلك تعرفه الأئمة».

فالذي يستفاد من هذين الحديثين هو أنّ المراد من الأحرف السبعة «هو الوجوه الّتي ترجع إلى معاني كلام الله وتأويلاته، وهذه المعاني سبعة إن كان المراد بالسبعة نفس معناها الأصلي، وإن كان المقصود بالسبعة هنا الكناية عن الكثرة في الآحاد - كما يكتفى بكلمة سبعين عن الكثرة في العشرات - فيكون المراد: هو أنّ القرآن نزل على حروف كثيرة آحادها .

وربّما يستشهد لهذا المعنى الثاني بما رواه في «بحار الأنوار» عن المعلّى بن خنيس، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلّا وله أصل في كتاب الله ، لكن لا تبلغه عقول الرجال»^٢.

الفرق بين هذا التفسير وغيره:

وتفسير الحرف بالوجه ربّما نجده في كلام كثير من العلماء، فراجع «الإتقان» للسيوطي و«مناهل العرفان» للزركشي في هذا الباب، قال في هذا الأخير: القول

١ - بحار الأنوار ٩٢: ٨٣.

٢ - نفس المصدر ص: ٩٨.

التاسع: أي في معاني الأحرف، وهو أن المراد بالأحرف السبعة ... [وذكر كما تقدم عن الرُّقَاتِي، ثم قال:]

ولكن ثمة فرق بين تفسير هؤلاء وتفسير الأئمة عليهم السلام، فإن الأئمة قالوا: إن المراد سبعة أوجه من المعاني، وهؤلاء قالوا بسبعة أوجه للألفاظ المختلفة، إن اتفقوا على تفسير الحرف بالوجه.

ويؤيد هذا الذي ذهبنا إليه تبعاً لأئمة أهل البيت عليهم السلام في تفسير الأحرف السبعة ما رواه ابن جرير الطبري في مقدمة تفسيره عن أنس بن عياض ... [وذكر كما تقدم عنه، رقم ١].

حيث إن الاستفادة من هذا الحديث، هو: أن السبعة أحرف هي في المعاني لا في الألفاظ. فتلخص: أن القرآن أنزل على سبعة وجوه من المعاني والتأويلات، لكن لا تبلغ العقول إلا الأقل منها، ولابد من الرجوع إلى الراسخين في العلم في الأكثر. والظاهر أنه مأخوذ من الحرف، وهو الطرف والجانب، وكأن للألفاظ القرآنية جوانب وأطرافاً، أي معاني كلها محتملة احتمالاً قريباً، وهذا التحو من الاستعمال شائع في اللغة الفارسية، فيقولون: إن كلامه «دو پهلو است»، أي أنه ذو معنيين محتملين احتمالاً قريباً، يساوي أحدهما الآخر في الظهور ...

حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف بالمعنى الذي قلناه:

وأما وجه الحكمة في نزول القرآن كذلك، فلعلة هو الذي أشار إليه محمد عبده عند حديثه عن الحكمة في وجود المتشابه في القرآن، حيث قال: «إن وجود المتشابه في القرآن كان حافزاً للعقل المؤمن إلى النظر كي لا يضعف فيموت، فإن السهل الجلي

جدًا لاعمل للعقل فيه ، والعقل أعز القوى الإنسانية التي يجب تربيتها^١. أو غير ذلك من وجوه الحكمة التي لا تبلغها العقول.

وبعد كل هذا فلا يبقى مجال للإشكال بأنه إذا كان الرسول ﷺ يريد السعة للأمة، فكيف منعها عثمان من ذلك وأمر بقراءة واحدة، وأحرق كل ما عداها ؟ مع أن الأمة كانت بعد الرسول ﷺ بحاجة إلى التوسعة. ولا يبقى مجال أيضًا للإشكال الآخر، وهو: أن ما نُسب إلى الرسول ﷺ من أنه قال: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ، إِذَا قَرَأُوا بِحَرْفٍ وَاحِدٍ»، لا يتلائم مع ما جرى بعد عثمان، حيث إن الأمة قد أطاعت ذلك، وكان لها ميسورًا وتلقته منه بالقبول.

فإن هذين الإشكالين يردان على تفسيرات غير الأئمة لحديث نزول القرآن على سبعة أحرف، أما وقد عرفنا التفسير الحقيقي لهذه الكلمة عن أهل بيت العصمة فلا يبقى ثمة إشكال.

(ص : ١٨ - ٢٩)

الفصل الثاني والسبعون

نص المدرسيّ (معاصر) في «من هدى القرآن»

القرآن الحكيم والأحرف السبعة

جاء في حديث شريف: «نزل القرآن على سبعة أحرف، أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل».

وجاء في حديث آخر: «إن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كلّ قسم ... [وذكر كما تقدّم سابقاً، ثم قال:]

وقد تضافرت الأحاديث التي تقول: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف. وذهب فريق من المسلمين إلى تفاسير بعيدة لهذه الكلمة، فقد قال بعضهم: إنّ الله أوحى سبع مرّات، سبع كتب كلّها قرآن.

بيد أنّ الجانب التربويّ الذي يهدف إليه سياق ظاهر القرآن بحاجة إلى هذه الأحرف السبعة، فقسم منه أمر بالخير، وقسم نهى عن شرّ، وقسمان منه ترغيب لمن عمل بالخير ووعد له بالجنة والفلاح، وترهيب لمن اقترف الشرّ، ووعد له بالتار والشقاء، كلّ ذلك ليكون قوّة تنفيذيّة نابعة من ذات الآية.

يبقى الجدّل، وهو ضروريّ في كتاب يحمل سمة العقيدة، لأنّ هناك شبهات راسخة في قلوب البسطاء يجب تصفيتها قبل البدء بتزيّة النفوس - وطريقة التّصفية الجدّل - والمناقشة الهادفة.

وللقرآن سمة هامّة تطبع جميع مناحيها، وهي سمة الحيوية التي تجعل من الفكرة واقعاً يتحرّك أمام أعين النَّاس، وتتحقّق هذه السّمة بوحدة من اثنتين: إمّا القصص التَّاريخيّة التي لها حقيقة مضت، وإمّا الأمثال التي لاحقيقة خارجيّة لها. وهذا التّقسيم في القرآن الحكيم سيعطينا فرصة لفهم كتاب الله، إذ إنّ مجرّد تقسيم نصّ - أي نصّ كان - يعطي الفرد قدرة هائلة على اكتشاف خفاياه! (١: ٤٨)

﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾

لقد فسّروا السّبع من المثاني بأنّه سورة الحمد، لأنّها تحتوي على سبع آيات وذكرت فيها المترادفات، أو المتقابلات مثل: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ أو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، إذّا فهي مثاني، أيّ محتوى آياتها مثني مثني.

ويبدو أنّ القرآن الحكيم قد نزل على سبعة أحرف، أو بتعبير آخر على سبعة أبواب للعلم تتلخّص في سورة الحمد التي احتوت على معاني القرآن الحكيم بإيجاز، وتبيّن في سائر آيات الذكر بتفصيل.

وإذا كان نور القرآن يشعّ من مشكاة واحدة دون اختلاف أو تناقض، فإنّ آياته متشابهة وهي مثاني، كما أنّ نعم الكفّار ذات ألوان وهي أزواج، بعضها يزيّن بعضاً، وآيات القرآن بعضها يفسّر بعضاً. (٥: ٤٨٦)

الفصل الثالث والسبعون

نص السيفي المازندراني (معاصر في «دروس تمهيدية في القواعد التفسيرية»

حديث نزول القرآن على سبعة أحرف

إن حديث «نزول القرآن على سبعة أحرف» قد روي بطرق الخاصة والعامة، وإن كان كلها ضعافاً؛ لأن طرق الخاصة وقع في بعضها المجاهيل^١ والمتهمين الضعاف^٢، وفي بعضها الآخر وقع التردد^٣ في بعض طبقاته، وفي ثالث إرسال^٤. وروايات العامة حالها معلومة.

وقد وقع الخلاف في أن المراد من الأحرف ماهو؟ فذهب جماعة إلى أن المراد بها القراءات السبع، كما صرح به الجزري^٥، وهو الذي يلوح من كلام شيخ الطائفة السابق ذكره، حيث إنه - بعد ذكر ما هو المعروف من مذهب الإمامية، من نزول القرآن على قراءة واحدة وإجماعهم على جواز قراءة أية منها - أشار إلى مخالفة العامة.

١ - الخصال ٢: ٣٥٨ ح: ٤٣.

٢ - نفس المصدر ح: ٤٤.

٣ - بصائر الدرجات: ١٦٩.

٤ - بحار الأنوار ٤: ٩٣ و ٩٧.

٥ - التشر في القراءات العشر ١: ٢٣، البيان في تفسير القرآن: ١٧٩ - ١٧٨.

... [ثمّ ذكر قول السيّد الخنويّ، كما تقدّم عنه].

وقال مكّي: «من ظنّ أنّ قراءة هؤلاء القراء ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وقد احتمل السيّد الخنويّ عشرة وجوه في معنى الحديث، وناقش في الكلّ والتزم بطرحه، ولاسيّما بدلالة نصوص أهل البيت عليه السلام على تكذيبه.

قال شيخنا: «وحاصل ما قدّمناه: أنّ «نزول القرآن على سبعة أحرف» لا يرجع إلى معنى صحيح، فلا بدّ من طرح الروايات الدالّة عليه، ولاسيّما بعد أن دلّت أحاديث الصادقين عليه السلام على تكذيبها: «وأنّ القرآن إنّما نزل على حرف واحد، وإنّ الاختلاف قد جاء من قبل الرّواة»^١.

وقد ذكرت لتوجيه هذا الحديث وجوه، وقد وقع البحث والنّقض، الإبرام في سند هذا الحديث وفقهه. (٦٧ - ٦٨)

الفصل الرابع والسبعون نص مختار عمرو سالم مُكرّم (معاصران) في «معجم القراءات القرآنية»

نشأة القراءات

بعد هذه الجولة في رسم المصحف وما يتعلّق به من دراسات نحبّ أن نلقى نظرة إلى نشأة القراءات.

هناك علاقة قويّة بين الأحرف السبعة التي أشار إليها حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وبين هذه النشأة. أمّا حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف» فهذا نصّه:

روى البخاريّ بسنده عن عمر بن الخطّاب قوله: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان ... [وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٢، ثم قال:]

وقد تواترت رواية هذا الحديث الشريف ممّا يقطع الشكّ بصحّة سنده، فقد روى الحافظ أبو يعلى الموصليّ في مسنده الكبير أنّ عثمان ... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر، ثم قال:]

ويؤكّد تواتره أنّ هذا الحديث رواه جمع من الصحابة: أبيّ بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم ... [وذكر كما تقدّم عن السيوطي، ثم قال:]

وعلى الرّغم من تواتر هذا الحديث كما قلنا فهو: «من المشكل الذي لا يدرى معناه، لأنّ الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، قاله ابن سعدان النّحوي»^١.

ولإزالة إشكال هذا الحديث الشّريف؛ اختلف العلماء في تفسيره، وتضاربت أقوالهم في مجاله، وتعدّدت آراؤهم في معناه، ووصل الخلاف بين العلماء إلى حدّ أن روى له السيوطي في «الإتقان» أربعين وجهًا^٢.

[أقوال العلماء في معنى السبعة الأحرف]

ولانستطيع في هذه المقدّمة المحدودة أن نسجّل هذه الأقوال جميعًا، ولكن نكتفي منها بذكر أقوال المشهورين من علماء القراءات، والتفسير، والنحو واللغة.

١ - رأي ابن قتيبة

قال ابن قتيبة: «وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات، ثم قال:]

وقد عارض ابن قتيبة في هذا الرّأي ابن عبد البر، حيث قال: «أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللّغات، لما تقدّم من اختلاف هشام وعمر ولغتهما واحدة»^٣.

وفي رأي ابن عبد البر، أنّ المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بالألفاظ المختلفة، نحو: «أقبل، وهلمّ، وتعال»^٤.

١ - الإتقان ١: ٤٥.

٢ - المرجع نفسه والصفحة.

٣ - لطائف الإشارات: ٣٦.

٤ - المرجع نفسه والصفحة.

وأراد ابن حجر أن يوفق بين الرأيين: رأي ابن قتيبة، ورأي ابن عبد البر، فقال: «ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف: تغيير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات»^١.

ومع هذه المعارضة لابن قتيبة، فإن الشيخ محمد بن حنبل المطيعي كان من المؤيدين لابن قتيبة في رأيه، حيث رد على ابن عبد البر في إنكاره أن يكون معنى الأحرف اللغات، فقال: «إن معنى نزوله باللغات المذكورة هو أن الله أذن بقراءته بكل لغة فيها، فلامنع أن هشاماً يقرأ بلغة أخرى غير لغة قريش أيضاً، فيكون قد تعلم من النبي القراءة بلغة قريش، وبلغة غيرهم»^٢.

وقد استدلل أستاذنا إبراهيم أنيس برأي ابن قتيبة في أن المراد بالأحرف: اللغات، قال: «وقال ابن قتيبة في كتابه «المشكل»: فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه بأن يقرئ كل أمة بلغتهم، وما جرت عليه عاداتهم، فالهذلي يقرأ: «عنى حين»، والأسدي يقرأ: «تعلمون» بكسر التاء، والتميمي يهمز، والقرشي لا يهمز»^٣.

٢ - رأي الطبري

ذكر أبو جعفر الطبري عدة أحاديث في نزول القرآن على سبعة أحرف، ثم عقب عليها بقوله: «صح وثبت أن الذي نزل به القرآن من ألسن العرب البعض... [وذكر كما تقدم عنه، رقم ٣٢، ثم قال:]

ويؤيد الطبري في هذا الاتجاه أبو عبد الله الزنجاني، فقد قال: المراد بالأحرف السبعة سبعة أوجه من المعاني المتفقة... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:] ثم استدلاله بما رواه الأعمش عن أنس: أنه قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ

١ - المرجع نفسه والصفحة.

٢ - الكلمات الحسان في الحروف السبعة: ٥٩.

٣ - اللهجات العربية: ٣٨.

أَشَدُّ وَظَنًا وَأَقْوَمُ قِبَلًا»^١، فقال له بعض القوم: يا أبا حمزة إنّما هي أقوم، فقال: «أقوم، وأصوب، وأهدى واحد»^٢.

ويعارض الظبيري في هذا الرأي الدكتور صبحي الصالح، فيقول: «إنّ علماء الغرب يؤيدون وجهة الظبيري لحاجة في نفس يعقوب، وتشبّث (بلاشير) بهذا ليؤكد أنّ نظرية القرآن بالمعنى كانت بلاريب أخطر نظرية في الحياة الإسلامية، لأنّها أسلمت النصّ القرآنيّ إلى هوى كلّ شخص يثبتته على ما يهواه»^٣.

٣ - رأي أبي حاتم السجستاني

قال أبو حاتم السجستاني: «نزل بلغة قريش وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر»^٤. وهذا الرأي نقده رجلان: ابن قتيبة، والقاضي أبو بكر الباقلانيّ.

أمّا ابن قتيبة فقد قال: «قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾»^٥. فعلى هذا تكون اللغات السبع في بطون قريش، وبذلك جزم أبو عليّ الأهوازيّ حينما قال: هي لغات قريش، ومن ينتهي نسبه إليها... [وذكر كما تقدّم عن القسطلانيّ، ثمّ ذكر قول القاضي الباقلانيّ، كما تقدّم عنه].

٤ - رأي أبي شامة

نقل العلامة أبو شامة عن بعضهم: أنّه نزل بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثمّ أبيع للعرب أن تقرّاه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ويدلّ على ما قاله ما ثبت أنّ ورود التّخفيف كان

١ - المزمّل/٦.

٢ - تاريخ القرآن لأبي عبد الله الرّزنجاني: ١٥ - ١٦.

٣ - مباحث في علوم القرآن: ١٣٧.

٤ - لطائف الإشارات: ٣٣.

٥ - إبراهيم/٤.

بعد الهجرة، كما في حديث أبي بن كعب، أَنَّ جبريل لقي النَّبِيَّ ﷺ وهو عند أضواء بني غفار، فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أَمْتَكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَهُ، فَإِنْ أَمَتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ»^١.

٥ - رأي الرازي

يذهب الإمام أبو الفضل الرازي في كتابه: «اللوائح» إلى أَنَّ الكلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف ... [وذكر كما تقدّم عن الرَّزْقَانِيّ في باب اختلاف القراءات ثم قال:] وهذا الرأي يختاره اثنان من المحدثين:

أما أحدهما - فهو الشيخ الرَّزْقَانِيّ، حيث يقول: «وَالَّذِي نَخْتَارُهُ بِنُورِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ مِنْ بَيْنِ تِلْكَ الْمَذَاهِبِ وَالْآرَاءِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيّ فِي «اللَّوَائِحِ»^٢.
وأما ثانيهما - فهو الدكتور صبحي الصالح فإنه يختار رأي الرازي مع تعديل فيه، وهذا التعديل يتمثل في «الاختلاف في الحروف نحو: يعلمون وتعلمون...».

ثم نقد اختلاف تصنيف الأفعال من ماضٍ، ومضارع، وأمر في جعلها وجهًا خاصًا قائمًا برأسه، مع أنه يندرج تحت وجه الاختلاف في الإعراب»^٣.

مناقشة هذه الآراء

لكل رأي مما قدّمنا أدلته، والأدلة إذا اختلفت، والآراء إذا تعارضت، صعب على الباحث أن يطمئن إلى رأي أو يركن إلى دليل. ولكن الأمر هنا على خلاف ذلك، لأن الحديث - في نظرنا - واضح لا يحتاج إلى تأويل أو تخريج، ذلك لأن الرسول ﷺ أراد أن يبين لنا أَنَّ القرآن الكريم نزل بعضه بلهجات من لهجات العرب المعروفة، ليتيح للعرب جميعًا أن يلجئوا إليه، ويتدبروا معانيه، ويكثروا من التلاوة فيه.

١ - لطائف الإنشادات: ٣٥.

٢ - مناهل العرفان في علوم القرآن: ١٤٨.

٣ - مباحث في علوم القرآن: ١٤٥ - ١٤٦.

وقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم) يختارون من القراءات التي سمعوها ما وافق لهجتهم، ومن هنا كانت القراءات مرجعها إلى الزواية والتقل عن رسول الله ﷺ، وليس لأحد أن يقرأ بلغته كما يشاء، ولو كان الأمر كذلك لوجدنا في القراءات العيوب الخاصة في لهجات العرب، والتي كان يتجنبها الفصحاء، كالشكشة^١ في ربيعة ومضر، والعننة^٢ في لغة قيس وتميم، والفحفة^٣ في لغة هذيل ...

وأوضح الأدلة في أن القراءات ليس مرجعها للغات من غير أن تقيد بالسند أو الزواية أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اختلف مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان كما بينا سابقاً، وكلاهما قرشي، فبم نفس هذا؟ هل اختلفت قريش وهي قبيلة واحدة في قراءتها؟ لا، وإنما مرجع ذلك إلى أن أحدهما سمع من النبي ﷺ قراءة بعض آيات من سورة الفرقان بلهجة ما، وسمعا الثاني بلهجة أخرى، فأخذ كل منهما بالقراءة التي سمعا، وهذا لا ينافي أنهما قرءا بغير لهجتهم، لأن القرآن الكريم لم تنزل كل كلمة فيه بلهجات عديدة، وإنما نزلت بعض كلماته ببعض اللهجات، فحفظها الصحابة كما سمعت، بغض النظر عن تلاقيها مع لهجتهم أو عدم تلاقيها.

وفي إشارة ابن حجر في كتابه: «فتح الباري» تأكيد لهذه الحقيقة التي ذهبنا إليها، فقد نقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:]
أما الناحية العددية في الحديث فتتفق مع أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس في تفسيرها، حيث يرى أن المراد بالسبعة الأحرف هو مجرد التعدد للاحقية العدد «لأن العدد سبعة يعبر عن الكثرة والتعدد في الأساليب العربية»^٤.

١ - الشكشة: جعل ما بعد كان الخطاب في المؤث شيئاً، فيقولون: رأيتكش أي رأيتك.

٢ - العننة: جعل الهمة المبدوء بها عيناً.

٣ - الفحفة: جعل الحاء عيناً.

٤ - اللهجات العربية: ٣٩.

وفي ضوء هذا الحديث الذي تناولناه نشأت القراءات مختلطة بعضها ببعض ليس فيها صحيح أوشاذ مادامت مقيدة بالرواية والسند. وفي عهد عثمان حيث وصل توثيق النّص القرآنيّ إلى الذّروة - كما ذكرنا سابقاً - وسجل برسم مأثور في المصاحف العثمانية، وتنوّعت القراءات بناء على هذا الرسم، فكان فيها قراءات شاذّة، وقراءات غير شاذّة، وذلك ما سنتناوله بالبحث في النقطتين التّاليتين إن شاء الله :

١ - الأحرف السبعة والقراءات السبع.

٢ - القراءات الشاذّة.

الأحرف السبعة والقراءات السبع

١ - القراءات السبع:

القراءات السبع هي القراءات التي جمعها ابن مجاهد المتوفّي ٣٢٤ هـ باختياره الخاص، فاشتهرت عنه.

والسبب في إجماع العلماء على هذه القراءات السبع هو كثرة أهل الأهواء وأصحاب البدع الذين يقرأون بما لا تحلّ تلاوته، تاركين المصحف الإمام. ومن دون شك فإنّ هذا يؤدّي إلى أن يتسع الخرق على الرّافع، وتمتد يد البدعة إلى قراءات القرآن الصحيحة لتحرف فيها، أو تزيد عليها، أو تنقص منها.

ولهذا تجرّد قوم كما يقول صاحب «إتحاف فضلاء البشر»: «للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا في كلّ مصر - وجه إليها مصحف - أئمة مشهورين بالثقة، والأمانة في الثقل، وحسن الدراية، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في القراءة والإقراء، واشتهر أمرهم، وأجمع أهل العصر على عدالتهم، ولم تخرج قراءتهم عن خطّ مصحفهم»^١. ومن هؤلاء الأئمة القراء السبعة الذين أخذت عنهم القراءات السبع، «وقراءات هؤلاء هي السبع المتفق عليها إجماعاً، ولكلّ منهم سند في روايته، وطريق في الرواية

١ - إتحاف فضلاء البشر: ٦.

عنه، وكل ذلك محفوظ مثبت في كتب هذا العلم»^١.
 ومما يجب ذكره في هذا المقام أنه لاعلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات السبع،
 وإن ظنَّ بعض العوَّام أنَّ المراد بالأحرف السبعة هو القراءات السبع. وقد أشار إلى
 ذلك ابن الجزري، فقال: «لا يجوز أن يكون المراد من الأحرف السبعة ... [وذكر كما
 تقدّم عنه، ثم قال:]

ويزيد ابن الجزري هذه القضية وضوحاً ليؤكد رأيه في بطلان من يعتقد أومن يظنَّ
 أنَّ القراءات السبع هي الأحرف السبع المشار إليها في الحديث: «أنزل القرآن على
 سبعة أحرف» فيقول: «وإنما أطلنا هذا الفصل لما بلغنا عن بعض مَنْ لا علم له ...
 [وذكر كما تقدّم عنه ثم قال:]

ومن أجل هذه الشبهة وجّه إلى ابن مجاهد مُسَبِّح السبعة نَقْدُ مُرْلاذِغٍ من علماء
 المسلمين، فقد رأوا أنَّ عمل ابن مجاهد في اقتصار القراءات على سبع، واختصار
 القراء إلى سبع، عمل غير منهجي لا يتسم بالدقّة، لأنّه ضيق واسعاً ما كان ينبغي
 أن يضيق، وعطل قراءات ما كان ينبغي أن تعطل، بالإضافة إلى أنّه أوقع الناس
 في الشبهة.

ومن هؤلاء العلماء الذين وجّهوا نقدهم إلى ابن مجاهد:

- ١ - ابن الجزري: فقد قال: «كره كثير من الأئمة .. [وذكر كما تقدّم عنه].
- ٢ - الإمام أبو العباس أحمد بن عمّار المهدوي: فقد قال: «فأما اقتصار أهل
 الأمصار في الأغلب على نافع ... [وذكر كما تقدّم عن ابن الجزري].
- ٣ - مكّي بن أبي طالب: قال: «من ظنَّ أنَّ قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي
 الأحرف السبعة في الحديث ... [وذكر كما تقدّم عنه].

٤ - ابن تيمية: قال: «لم يتنازع علماء الإسلام المتبعون من ... [وذكر كما تقدم عن ابن حجر].

٥ - أبو حيان الأندلسي: قال: «وليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا التزوير اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر رأياً»^١.

(ص: ٦٦ - ٧٥)

الفصل الخامس والسبعون

نصّ سالم مُكرِّم (معاصر) في كتابه : «من الدّراسات القرآنيّة»

القراءات السّبع والأحرف السّبعة

كثير من المسلمين الذين لم يتخصّصوا في الدّراسات القرآنيّة يخلطون بين القراءات السّبع والأحرف السّبعة، مع أنّ هناك فرقاً كبيراً بين الأمرين. من أجل هذا حاولت في هذا البحث الموجز أن أزيل هذا اللبس من أذهان هؤلاء الذين لم تتح لهم ظروفهم أن يلمّوا بمثل هذه الموضوعات في حقل الدّراسة القرآنيّة من ناحية، وللحفاظ على الدّراسة القرآنيّة من أن يدخل فيها ما ليس منها من ناحية أخرى، فأقول:

١ - الأحرف السّبعة:

هذه العبارة كانت موضع جدل ونقاش بين علماء المسلمين إلى يومنا هذا، وما زالت في حاجة إلى المزيد من الدّراسات، ذلك لأنّها لم تكن عبارة عادية وردت على لسان بعض الصّحابة أو التّابعين أو بعض الأئمّة الذين لمعوا في سماء الدّراسة القرآنيّة، ولكتّها عبارة جديدة بالنظر والبحث، لأنّها وردت على لسان من نزل عليه الوحي محمّد رسول الله ﷺ ... [ثمّ ذكر رواية البخاريّ بإسناده عن عُمر بن الخطّاب ... كما تقدّم عنه رقم ٢ وقال].

وقد تواترت رواية هذا الحديث الشريف ، فقد روى الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده الكبير: أن عثمان بن عفان ... [وذكر كما تقدم عن ابن الجزري، ثم قال:] .
وقد اختلف علماء العربية والإسلام في هذا الحديث الشريف اختلافاً كبيراً إلى حد أن السيوطي أورد له في كتابه : «الإتقان» أربعين وجهاً^١.
ونحن لا نستطيع أن نعرض هذه الآراء جميعاً للموازنة بينها والوصول إلى الصحيح منها، لأن ذلك يحتاج إلى بحث طويل، ولكننا نكتفي في هذا المقام بذكر بعض الآراء للمشهورين ... [ثم ذكر الآراء من علماء اللغة والتحو والقراءات ومناقشتها كما تقدم نحوها أنفاً، ثم قال:] .

٢ - القراءات السبع:

ليست القراءات السبع في الحقيقة هي الأحرف السبعة الواردة في الحديث المتقدم ذكره، وإنما هي بعض الأحرف، وقد جمعها الإمام ابن مجاهد باختياره الخاص واشتهرت حتى ظن الكثير من الناس أن المراد بالأحرف السبعة القراءات السبع... [ثم ذكر قول أبي العباس ابن عمار، كما تقدم عن ابن الجزري وقال:] .
أما هؤلاء الأئمة السبعة الذين جمع ابن مجاهد قراءاتهم بعد اختيارها من قراءات تعددت، فهم: «أبو عمرو بن العلاء ...

وقد أجمعوا على هذه القراءات السبع، لأن أصحاب الأهواء كثروا، وأخذوا يقرأون بما لا تحل تلاوته، تاركين المصحف الإمام، وخوفاً من أن يتسع الخرق على الراقع، وتمتد يد البدعة إلى كتاب الله لتحرف فيه، نهض قوم «للاعتناء بشأن القرآن العظيم، فاختاروا ... [وذكر كما تقدم عن مختار عمرو... ثم قال:] .

وهذه القراءات السبع ليست هي كل القراءات التي نسبت إلى النبي ﷺ، وإنما هي غيض من فيض، وقد ظن بعض الناس خطأ أن هذه القراءات السبع هي

المعتبرة وما عداها شاذّ.

قال ابن الجزري: «ولست أدري كيف وصلوا إلى هذا الحكم مع أنّ أبا عبيد القاسم بن سلام «جعلهم خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة»^١. ويؤكد أبوحيان الأندلسي هذه الحقيقة، فيقول: «ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا التزوير اليسير، فهذا أبو عمرو بن العلاء اشتهر عنه سبعة عشر رأياً»^٢.

وقبل أن أنتهى من هذا البحث أحب أن أشير إلى أنّ هذه القراءات السبع متواترة، لأنّ مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء يؤكّدون «أنّ التواتر شرط في صحّة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواترة، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية^٣... [ثم ذكر قول الزركشي، كما تقدّم عنه، وقال:]». ولم يشذّ من العلماء عن هذا المجال غير ابن الحاجب الذي نصّ في كتابه «مختصر المنتهى»: «أنّ القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمَدّ والإمالة، وتخفيف الهمزة ونحوها»^٤.

ولم يسلم ابن الحاجب من التّقد في هذا الرّأي، فقال الدكتور إبراهيم حمودة: «ليت شعري من الذي تقدّم ابن الحاجب بهذا القول، فقصّ أثره؟ فلو فكّر الشيخ فيما قاله: لما أقدم عليه، وليت الإمام ابن الحاجب أخلّى كتابه من ذكر القراءات وأثرها، كما أخلّى غيره كتبهم منها، بل ليته سكت عن التّمثيل»^٥.

١ - التّشريح ١ ص: ٣٣.

٢ - الإيقان ١ ص: ٨٠.

٣ - شرح ابن القاصح على السّاطية، ص: ٦، المطبعة الأزهرية.

٤ - مختصر المنتهى الأصولي (لابن الحاجب) ص: ٤٩، مطبعة كردستان العلمية.

٥ - القراءات واللّهجات (للدكتور إبراهيم حمودة) ص: ٧٠.

ولعلّي بهذا العرض قد وفّقت لبسط قضية القراءات السبع والأحرف السبعة، ليتبين القارئ المسلم جوانب الحق في هذا الموضوع الذي تلعب فيه الأهواء استناداً إلى النظرة القصيرة والأفكار المهوشة، والعقول التي لم تعش في رحاب الدراسات القرآنية فترة طويلة تؤهلها إلى إلقاء الأحكام في روية وتبصر، وبخاصة في مجال هذا القرآن العظيم الذي تولى الله تعالى صيانته، لأنه كما يقول ابن الجزري: لم يخل الله تعالى عصرًا من الأعصار... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات].

(ص: ٥ - ١٦)

الفصل السادس والسبعون

نصّ الهنداويّ (معاصر) في مقدّمة «الحجّة للقراء السبعة» لأبي عليّ الفارسيّ

ولابدّ قبل الكلام ... من إيراد ملحّة عن الحروف والقراءات والقراء السبعة:

١- نزول القرآن على سبعة أحرف

[ثمّ ذكر روايات في سبعة أحرف، كما تقدّم عن البخاريّ ومسلم وغيرهما، وقال:]

٢ - الحكمة والفوائد في نزول القرآن على سبعة أحرف

إنّ الناظر في هذه الأحاديث الشريفة وما مائلها، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة، تكون منارات هدى، ومصادر إشعاع ونور، ترشده إلى ما عسى أن يكون هو الحقّ والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كلّ ما شجر من هذا الخلاف البعيد في هذا الموضوع الدقيق.

الشاهد الأوّل - أنّ الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هي التيسير على الأمة الإسلامية كلّها، خصوصاً الأمة العربيّة التي شوفهت بالقرآن، فإنّها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلافٌ في اللهجات وتبّرات الأصوات، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنّها كانت تجمعها العروبة، ويوجد بينها اللسان العربيّ العامّ، فلواخذت كلّها بقراءة القرآن على حرف واحد، لشقّ ذلك عليها.

قال المحقق ابن الجزري: «وأما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:] كلُّ مامرِّ عليك في الشاهد الأول تقريرٌ لحكمةٍ واحدة، وفائدةٍ واحدةٍ من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم؛ وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الذهن، ونحيطك علمًا هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى:

منها: جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسانٍ واحدٍ بينها، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيرًا من مختارات السنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة. فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحذب، ثم يصقلونه ويهذبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة. وعلى هذه السياسة الترشيده نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية على نمط سياسة القرشيين بل أوفق.

ومن هنا صحَّ أن يقال: إنّه نزل بلغة قريش، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى. وكانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة، خصوصًا أول عهدها بالتوثب والتهوض.

ومنها: بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ﴾ النساء/١٢، قرأ سعد بن أبي وقاص: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾، بزيادة لفظ: (من أم)، فتبين بها أن المراد بالإخوة في هذا الحكم: الإخوة للأُم دون الأشقاء ومن كانوا لأب، وهذا أمر مجع عليه.

ومثل ذلك؛ قوله سبحانه في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّارُكُمَا إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ المائدة/٨٩، وجاء

في قراءة: (أَوْتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)، بزيادة لفظ: «مؤمنة»، فتبين بها اشتراط الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفارة يمين. وهذا يؤيد مذهب الشافعيّ ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها: الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَظْهَرْنَ﴾ البقرة/٢٢٢، قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة (يظهرن)، ولا ريب أنّ صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأنّ زيادة المبنى تدلّ على زيادة المعنى، أمّا قراءة التخفيف فلا تفيد المبالغة.

ومجموع القراءتين يحكم بأمرين:

أحدهما - أنّ الحائض لا يقربها زوجها حتّى يحصل أصل الظهر، وذلك بانقطاع الحيض.

وثانيهما - أنّها لا يقربها زوجها أيضًا إلّا إن بالغت في الظهر، وذلك بالاغتسال؛ فلا بدّ من الظهريين كليهما في جواز قربان النساء، وهو مذهب الشافعيّ ومن وافقه أيضًا.

ومنها: الدلالة على حكمين شرعيين، ولكن في حالين مختلفين، كقوله تعالى: ﴿فَاعْغِصُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ المائدة/٦، قرئ بنصب لفظ «أرجلكم» وبجرّها، فالتصب يفيد طلب غسلها؛ لأنّ العطف حينئذٍ يكون على لفظ (وجوهكم) المنصوب، وهو مغسول، والجرّ يفيد طلب مسحها؛ لأنّ العطف حينئذٍ يكون على لفظ (رؤوسكم) المجرور، وهو ممسوح. وقد بيّن الرسول ﷺ أنّ المسح يكون للابس الخفّ، وأنّ الغسل يجب على من لم يلبس الخفّ.

ومنها: دفع توهم ما ليس مرادًا، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الجمعة/٩، وقرئ: (فامضوا إلى ذكر

الله). القراءة الأولى يُتَوَهَّم منها وجوبُ السَّرعَةِ في المشي إلى صلاة الجمعة؛ ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التَّوَهَّم، لأنَّ المضيَّ ليس من مدلوله السَّرعَةِ.

ومنها: بيان لفظ مبهم على البعض، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمُتَفُوشِ﴾ الفارعة/٥، وقرئ: (كالصَّوفِ المنفوش)، فبيَّنت القراءةُ الثانية أنَّ العهن هو الصَّوف.

ومنها: تجلية عقيدة ضلَّ بعضُ النَّاس نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ الإنسان/٢٠، جاءت القراءة بضمِّ الميم وسكون الَّلام في لفظ: ﴿وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر الَّلام في هذا اللَّفظ نفسه، فرفعت هذه القراءة ثِقَاب الخفاء عن وجه الحقِّ في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، لأنَّه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدَّار ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ غافر/١٦.

والخلاصة: أنَّ تنوُّع القراءات يقوم مقام تعدُّد الآيات، وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز.

أضف إلى ذلك ما في تنوُّع القراءات من البراهين السَّاطعة، والأدلة القاطعة على أنَّ القرآن كلام الله، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله ﷺ، فإنَّ هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تمُودِي إلى تناقض في المقروء وتضاد، ولا إلى تهافت وتخاذل؛ بل القرآن كلُّه على تنوُّع قراءاته، يُصَدِّق بعضه بعضًا، ويبينُّ بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعضٍ على غمط واحد في غلْو الأسلوب والتَّعبير، وهدف واحدٍ من سُمُو الهداية والتَّعليم؛ وذلك - من غير شكٍ - يفيدُ تعدُّد الإعجاز بتعدُّد القراءات والحروف.

ومعنى هذا أنَّ القرآن يُعْجِزُ إذا قرئ بهذه القراءة، ويُعْجِزُ أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثانية، ويُعْجِزُ أيضًا إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة، وهلمَّ جَرًّا. ومن هنا تتعدَّد المعجزات بتعدُّد تلك الوجوه والحروف.

ولاريب أن ذلك أدلّ على صدق محمد ﷺ، لأنه أعظم في اشتمال القرآن على مَنَاحِ جمة في الإعجاز وفي البيان على كلّ حرف ووجه، وبكلّ لهجة ولسان. ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ الأنفال/٤٢.

الشاهد الثاني - أن مرّات استزادة الرّسول للتّيسير على أمّته كانت ستّاً، غير الحرف الذي أقرأه أمينُ الوحي عليه أوّل مرّة؛ فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها، تأمّل حديث ابن عبّاس السّابق وقول الرّسول ﷺ فيه: «أقرأني جبريلُ على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتّى بلغ سبعة أحرف».

وكذلك جاء في حديث لأبي بكر: أن النّبي ﷺ قال: «فنظرْتُ إلى ميكَائيل فسكت فعلمت أنّه قد انتهت العدّة». يضاف إلى ذلك المراجعات الثّابتة في الأحاديث الأخرى، وإن كانت لم تبلغ ستّاً صراحةً، غير أن الحديث جاء بلفظ السّبعة، فيعلم من مجموع تلك الروايات أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين الستّة والثمانية.

الشاهد الثالث - أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف، فقد أصاب شاكلة الصّواب أيّاً كان ذلك الحرف، كما يدلّ عليه فيما مضى:

قوله ﷺ: «فأيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا».

وقوله ﷺ: «لكلّ من المختلفين في القراءة أصبت».

وقوله ﷺ: لهما في رواية ابن مسعود: «كلاكما محسن».

وقوله ﷺ: فيما يرويه عمرو بن العاص: «فأيّ ذلك قرأتم أصبتم».

وعدم موافقته ﷺ لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمرو بن العاص على معارضة مخالفهم بالطرق الآتفة في الأحاديث السّالفة، ودفعه في صدر أبي حين استصعب

عليه أن يُقرَّ هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى التهييب البالغ عن منع أي أحد من القراءة بأي حرف من الأحرف السبعة النازلة.

الشاهد الرابع - أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله لمدخل لبشر فيها؛ بل كلها نازلة من عنده تعالى، مأخوذة بالتلقي عن رسول الله ﷺ. يدل على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة (رضوان الله عليهم) كانوا يرجعون فيما يقرأون إلى رسول الله ﷺ، يأخذون عنه ويتلقون منه كل حرف يقرأون عليه؛ انظر قوله ﷺ في قراءة كل من المختلفين: «هكذا أنزلت»، وقول المخالف لصاحبه: «أقرأنيها رسول الله ﷺ».

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صحَّ لأحد أن يغيّر ما شاء من القرآن بمرادفة أو غير مرادفه، لبطلت قرآنية القرآن وأثمة كلام الله، ولذهب الإعجاز، ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر/٩).

ثم إن التبديل والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّهُ مُبْدِلُ كُلِّ أَمْرٍ﴾. أو بديله قل ما يكون إلى أن أبدله من تلقاء نفسه إن أتبعت إلا ما يوحي إلى إني أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم * قل لو شاء الله ما تلوئنه عليكم ولولا أذراكم به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلاتعقلون﴾ يونس/١٥-١٦.

فإذا كان أفضل المخلق محمد ﷺ قد تحرّج من تبديل القرآن بهذا الأسلوب، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره يبدل فيه ويغيّر بمرادف أو غير مرادف؟ ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ التور/١٦.

الشاهد الخامس - أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأي حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة، يدل على ذلك قوله ﷺ: «فَلَا تُمَارَوْا فِيهِ، فَإِنَّ الْمِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»^١.

١ - أخرجه أبو داود في سننه، سيئة: ٤، وأحمد بن حنبل في مسنده: ٢: ٢٨٦، ٣٠٠، ٤٢٤، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥٢٨، ١٧٠/٤.

وعدم موافقته لعمر، وأبي، وابن مسعود، وعمر بن العاص على معارضة مخالفهم بالطرق الآتفة في الأحاديث السالفة. ويدلّ على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبيّ حين استصعب عليه أن يُقرّر هذا الاختلاف في القراءة. ولا ريب أنّ ذلك كلّ فيه معنى التّهيّ البالغ عن منع أيّ أحد من القراءة بأيّ حرف من الأحرف السّبعة النّازلة.

الشّاهد السّادس - أنّ الصّحابة (رضوان الله عليهم) كانوا مُتَحَمِّسِينَ في الدّفاع عن القرآن، مُسْتَبْسِلِينَ في المحافظة على التّنزيل، متيقّظين لكلّ من يُحدّث فيه حدّثاً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللّهجات، مبالغين في هذه اليقظة حتّى ليأخذون في هذا الباب بالظنّة، وينافحون عن القرآن بكلّ عناية وهمّة. وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم، على حين أنّ هشاماً كان في واقع الأمر على صواب فيما يقرأ، وأنّه قال لعمر تسويغاً لقراءته: أقرأنيها رسول الله ﷺ. لكن عمر لم يقنع، بل لبّبه وساقه إلى المحاكمة، ولم يتركه حتّى قضى رسول الله ﷺ لهشام بأنّه أصاب. قل مثل ذلك فيما فعل أبيّ بن كعب بصاحبه، وما كان من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما ...

الشّاهد السّابع - أنّه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدالٍ ونزاعٍ وشقاقٍ، ولا مآثر تردّدٍ وتشكيكٍ وتكذيبٍ، ولا سلاح عصبيةٍ وتنطعٍ وجهودٍ على حين أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف، إنّما كانت حكمته من الله التيسير والتّخفيف والرّحمة والتّهوين على الأُمة، فما يكون لنا أن نجعل من هذا اليسر عسراً، ومن هذه الرّحمة نقمة! يرشد إلى ذلك قوله ﷺ فيما سبق: «فما تمارّوا فيه، فإنّ المرء فيه كفّر». وكذلك تغيّر وجهه الشّريف عند اختلافهم مع قوله: «إنّما أهلك من قبلكم الاختلاف»، وضرب في صدر أبيّ بن كعب حين جال بخاطره حديثُ السّوء في هذه الموضوع الجليل.

الشّاهد الثّامن - أنّ المراد بالأحرف في الأحاديث السّابقة وجوه في الألفاظ وحدها لا محالة؛ بدليل أنّ الخلاف الذي صوّرته لنا الروايات المذكورة كان دائراً حول

قراءة الألفاظ لتفسير المعاني، مثل قول عمر: «إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ»، ثم حكم الرسول أن يقرئ كلاً منهما، وقوله ﷺ: «هكذا أنزلت»، وقوله: «أي ذلك قرأتم فقد أصبتم»، ونحو ذلك؛ ولاريب أن القراءة أداء الألفاظ لشرح المعاني.

٣- معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

الأحرف، جمع حرف، والحرف يطلق على معانٍ كثيرة، أتى عليها صاحب القاموس؛ إذ يقول ما نصّه:

«الحرف من كل شيء: طرفه، وشفيره وحذّه، ومن الجبل: أعلاه المحدّد، وواحد حروف التهجّي، والناقّة الضّامة، أو المهزولة، أو العظيمة، ومسيل الماء، وآرامٌ سودٌ ببلاد سليم، وعند النّحاة: ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ الحجّ/١١، أي وجه واحد، وهو أن يعبدّه على السّراء لأعلى الضّراء، أو على شكّ، أو على غير طمأنينة من أمره، أي لا يدخل في الدّين متمكّناً. «ونزل القرآن على سبعة أحرف»: سبع لغاتٍ من لغات العرب؛ وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر، ولكن معناه أن هذه اللّغات السّبع متفرّقة في القرآن»^١ اهـ، بتصرف قليل.

وهذه الإطلاقات الكثيرة تدلّ على أنّ لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التي تعينها القرائن وتناسب المقام.

وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أنّه الوجه بالمعنى الذي سنقصّه عليك، لا بالمعنى الذي ذهب إليه صاحب «القاموس» وغيره، من أنّه اللّغة أو غيرها.

ثم إن كلمة «على» في قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» تشير إلى أنّ المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير، أي أنزل القرآن موسّعاً فيه على القارئ

أن يقرأه على سبعة أوجه، يقرأ بأيّ حرف أراد منها على البدل من صاحبه، كأنه قال: أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة.

وليس المراد أنّ كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه؛ إذًا لقال ﷺ: «إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف»، بحذف لفظ (على)، بل المراد ما علمت من أنّ هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة، بحيث لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه، مهما كثر ذلك التعدّد والتنوّع في أداء اللفظ الواحد، ومهما تعدّدت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة.

فكلمة: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ الفاتحة/٤، التي ورد أنّها تقرأ بطريقتي تبلغ السبعة، أو العشرة، وكلمة: ﴿وَعَبْدَ الظَّالِمِينَ﴾ المائدة/٦٠، التي ورد أنّها تقرأ باثنتين وعشرين قراءة، وكلمة ﴿أَفْ﴾ التي أوصل الزماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة، وكلّ أولئك وأشباه أولئك، لا يخرج التّغاير فيه على كثرته عن وجوه سبعة.

بقي علينا أن نتساءل: ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا تخرج القراءات عنها مهما كثرت وتنوّعت في الكلمة الواحدة؟ هنا يحدث المجدال والخلاف، ويكثر القيل والقال.

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء، هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرّازي في «اللّوامع»، إذ يقول ... [وذكر كما تقدم عن ابن الجوزي، ثم قال:]

ويمكن التّمثيل للوجه الأوّل منه - وهو اختلاف الأسماء - بقوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾ المؤمنون/٨، قرئ هكذا: (لَأَمَانَاتِهِمْ) جمعًا، وقرئ: (لأمانتهم) بالإنفراد.

ويمكن التّمثيل للوجه الثاني - وهو اختلاف تصريف الأفعال - بقوله سبحانه: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ سبأ/١٩، قرئ هكذا بنصب لفظ (رَبَّنَا) على أنه

منادى، وبلفظ: (بَاعِذْ) فعل أمر، وبعبارة أنسب بالمقام «فعل دعاء». وقرئ هكذا: (رُبُّنَا بَعَدَ) برفع «ب» على أنه مبتدأ، وبلفظ «بَعَدَ» فعلاً ماضياً مضعفاً العين جملته خبر.

ويمكن التمثيل للوجه الثالث - وهو اختلاف وجوه الإعراب - بقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُضَارُّكَ آتِيهِ وَلَا شَيْءٌ﴾ البقرة/٢٨٢، قرئ بفتح الراء وضمتها، فالفتح على أن «لا» ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثليين. أما الضمُّ فعلى أن «لا» نافية، فالفعل مرفوع بعدها.

ومثل هذا المثال قوله سبحانه: ﴿ذُوالْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ البروج / ١٥، قرئ برفع لفظ (المجيد) وجزه، فالرفع على أنه نعت لكلمة (ذو)، والجُرْعُ على أنه نعت لكلمة (العرش). فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل كما رأيت.

ويمكن التمثيل للوجه الرابع - وهو الاختلاف بالتقص والزيادة - بقوله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ الليل / ٣، وقرئ بهذا اللفظ، وقرئ أيضاً: (والذكر والأنثى) بنقص كلمة: (ما خلق).

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو اختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ق / ١٩، وقرئ: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ بِالْحَقِّ بِالْمَوْتِ).

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه: ﴿وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِئُهَا﴾ البقرة/٢٥٩، بالزاي، وقرئ: (نُنْشِئُهَا) بالراء، وكذلك قوله سبحانه: ﴿وَوَطَّحَ مَنْشُودٌ﴾ الواقعة/٢٩، بالحاء، وقرئ: (وَوَطَّحَ) بالعين. فلا فرق في هذا الوجه أيضاً بين الاسم والفعل.

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف الالتهجات - بقوله سبحانه:

﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾ طه / ٩، تقرأ بالفتح والإمالة في (أتى) ولفظ (موسى)،

فلا فرق في هذا الوجه أيضًا بين الاسم والفعل، والحرف مثلهما نحو: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ القيامة/٤، قرئ بالفتح والإمالة في لفظ (بلى).

٤ - بقاء الأحرف السبعة في المصاحف

ذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أنّ جميع هذه الأحرف موجودة بالمصاحف العثمانية.

واحتجوا بأنّه لا يجوز للأمة أن تهمل نقل شيء منها، وأنّ الصحابة أجمعوا على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ماسوى ذلك. ومعنى هذا: أنّ الصحف التي كانت عن أبي بكر جمعت الأحرف السبعة، ونقلت منها المصاحف العثمانية بالأحرف السبعة كذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أنّ المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها^١ النبيّ على جبريل متضمنة لها.

وذهب ابن جرير الطبري ومن لّف لّفه إلى أنّ المصاحف العثمانية لم تشتمل إلا على حرف ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم ذكر الوجوه السبعة في اختلاف القراءات، كما تقدّم نحوه عن ابن قُتيبة في باب اختلاف القراءات، وإن شئت فلاحظ نفس المصدر].

(ص: ٣ - ١٦)

١ - كان رسول الله ﷺ يعرض الكتاب (القرآن) في كلّ رمضان على جبرائيل في كلّ سنة مرة. (راجع مسند أحمد:

١: ٢٣١، ٢٣٦، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٦٣).

الفصل السابع والسبعون

نص قُدُوري الحَمَد (معاصر) في «رسم المصحف...»

القاعدة التي كُتِبَ على أساسها المصحف العثماني

اختلف علماء السلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، أو على بعضها، أو على واحد منها؟

والإجابة على هذا السؤال مهمة جدًا - قبل محاولة اتخاذ موقف ما من قضايا الرسم - لأن التعامل مع الظاهرة الكتابية على أنها كتبت بهذه الطريقة أو تلك لتحتمل عددًا من القراءات، ولتمثيل مجموعة من الظواهر اللغوية في آن واحد - إن كان ذلك ممكنًا كما يذهب بعض الباحثين - يختلف عنه في حالة القول بأنها كتبت لتمثيل لفظ محدد أو قراءة معينة.

في الحالة الأولى - سيكون من غير اليسير الوقوف على أصل الظاهرة مع توارد عدة قراءات عليها.

وفي الحالة الثانية - ونحن لا نستعجل الإجابة هنا على السؤال بنتائج مسبقة، سيسهل اكتشاف ذلك الأصل من واقع القراءات وظواهرها، إلى جانب ملاحظة البعد التاريخي في الكتابة التي قد تمثل ظواهر لغوية كانت موجودة في اللغة، لكن التطور اللغوي أزاحها من الاستعمال، وحافظت الكتابة - التي هي أقل تطورًا - على أشكالها المكتوبة، كما سبق بيان ذلك في الفصل التمهيدي.

وقبل محاولة الإجابة عن ذلك السؤال، لابد من تحديد مفهوم الأحرف السبعة

بقدر ما يمكن، ومعرفة علاقة القراءات بها، ولعلّ من المناسب قبل مناقشة ذلك الكلام عن حديث الأحرف السبعة، لما لهذا الحديث من شأن خطير في تاريخ القرآن.

أولاً - حديث الأحرف السبعة بين الصّحة والشّدوذ

يبدو أنّ محاولة مناقشة توثيق حديث الأحرف السبعة، والتّدليل على صحّته وتواتره قد أصبحت من فضول القول بعد ذلك الإجماع العريض من العلماء، وتواتر الروايات التي جاءت في صور متقاربه مؤكّدة على معنى واحد، وهو: «أنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه»، فقد ورد إلينا هذا الحديث عن طريق أربعة وعشرين صاحباً، وستّة وأربعين سنّداً، وأورده البخاريّ ومسلم وغيرهما من أئمة الحديث^٢، ونصّ على تواتره كلّ من أبي عُبيد القاسم بن سَلام^٣، وأبي عمرو الدّاني^٤، وابن القاصح^٥.

ولعلّ من الغريب جدّاً بعد الّذي قرّناه من مذهب أبي عُبيد في تواتر الحديث أن نجد جولدتسيهر في معرض كلامه عن الحديث، ينسب إلى أبي عُبيد قوله في الحديث أنّه: «شاذّ غير مسند». ويسوق ذلك بطريقة المشكّك الّذي يريد أن يحرف الكلم عن مواضعه، فهو يقول عن حديث الأحرف السبعة، وهو يتحدّث عن المفهوم العدديّ للسبعة: «... الّذي روي في مجاميع السنّة المعتقد بها على الرّغم من أنّ ثقة مثل أبي عُبيد القاسم بن سَلام (توفيّ ٢٢٤ هـ / ٨٣٧ م) دمغه بأنّه شاذّ غير مسند»^٦.

١ - عبد الصّبور شاهين: تاريخ القرآن ص: ٣٠.

٢ - انظر: روايات الحديث: أبو عبيد: فضائل القرآن لوحة ٤٦ - ٤٧. والبخاريّ ج ٦ ص: ٢٢٧، ومسلم (ابن الحجاج القشيري): الضّحيح ج ١ ص: ٥٦٠ - ٥٦٣، والطبريّ: التفسير، ج ١ ص: ٢١ - ٤٦. ومكّي: الإبانة، ص: ٦٢ - ٦٩، والسيوطي: الإنفان، ج ١ ص: ١٣١...

٣ - فضائل القرآن لوحة ٤٦، وانظر: الزركشيّ ج ١ ص: ٢١٢.

٤ - جامع البيان ورقة: ٤ ب.

٥ - ابن القاصح أبو البقاء عليّ بن عثمان: تلخيص الفوائد وتقريب المتبايع ص: ١٣.

٦ - جولدتسيهر: اجتنس: مذاهب التفسير الإسلامي (مترجم) ص: ٥٤.

ولاشك أن رأي أبي عُبيد وهو أحد أعلام الإسلام المتقدمين في الحديث والفقه واللغة له وزنه في هذا المجال، فاستغل ذلك «جولدسيهر»، ليحاول بعث الشك في صحة هذا الحديث الهام في تاريخ القرآن عامة، والقراءات خاصة. لكن الصواب هو أن أبا عبيد قد نص على تواتر الحديث وصحته كما أشرنا أما ما ذكره «جولدسيهر» فهو تحريف متعمد، فقد استند - في تقرير ذلك - على نص أورده أبو الحجاج البلوي في (ألف با) وهو يتحدث عن المقصود بالأحرف السبعة. يقول أبو الحجاج: «وفسره أبو عُبيد فقال: يعني سبع لغات من لغات العرب... وقال أيضًا في حديث يرفعه على سبعة أحرف: «حلال وحرام، وأمروني، وخبر ما كان قبلكم، وخبر ما هو كائن بعدكم، وضرب الأمثال».

ثم قال أبو عُبيد: ولسنا ندري ما وجه هذا الحديث، لأنه شاذ غير مسند، وصحح مقاله أولًا في القرآن حسبما ذكره في الغريب، وهذه نخبة قوله - رحمه الله - قلت (البلوي): ولعمري إن النفس تميل إلى ما قاله أبو عُبيد رحمه الله من أنها لغات متفرقة في السنة العرب...».

فأبو عُبيد - هنا - وصف الحديث الذي يفسر الأحرف السبعة بأنها ضروب من المعاني المختلفة بأنه «شاذ غير مسند». فالشذوذ واقع في رواية الحديث التي تفسره على ذلك التحول في أصل حديث الأحرف السبعة، الذي فسره أبو عُبيد بأن المقصود منه سبع لغات. وقد شارك أبا عبيد في رد القول بأن المراد من الأحرف السبعة تلك المعاني جمهور العلماء.^٢

ولعل من المفيد - بعد ذلك - إثبات نص كلام أبي عُبيد في حديث الأحرف السبعة وبيان معناه، الذي عثرنا عليه في كتابيه: «فضائل القرآن» وهو (مخطوط)

١ - البلوي: ألف با ج ١، ص: ٢١٠.

٢ - يروي الإمام مسلم ج ١، ص ٥٦١ أن ابن شهاب قال: «بلغني أن تلك الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحدًا لا يختلف في حلال ولا حرام». وانظر: فضائل القرآن (أبو عبيد) لوحة ٤٦، والبلوي ج ١ ص: ٢١٠، والعزبن عبد السلام: الفوائد، ص: ٣١. وانظر: أيضًا الشبوطي: الإتيان ج ١ ص: ١٣٦ - ١٣٧.

و «غريب الحديث» الَّذِي ذكره البلويّ في النَّصّ السَّابِق وهو (مطبوع)، يقول أبو عبيد في «فضائل القرآن» بعد أن أورد عَشْرًا من روايات حديث الأَحرَف السَّبعة: ' قال أبو عبيد: قد تواترت هذه الأحاديث كُلُّها على الأَحرَف السَّبعة ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وفي كتاب «غريب الحديث» ما يوضّح بطلان ما ادّعاه جولدتسيهر: وقال أبو عبيد في حديثه: أنّه قال: «أنزل القرآن على سبعة أحرَف، كُلُّها كاف شاف»، وبعضهم يرويه: «فاقرأوا كما علّمتم».

قال أبو عبيد: قوله: «سبعة أحرَف» - يعني: سبع لغات من لغات العرب ... [وذكر كما تقدّم عنه في كتابه: «غريب الحديث»، ثمّ قال:] وقد نقلنا كلام أبي عبيد - هنا - على طوله للتأكّد صحّة الحديث، وتزول من الأذهان الشبهة الّتي حاول «جولدتسيهر» إثارتها استنادًا إلى فهمه الخاطئ للرواية، أو تحريفه المتعمّد لكلام أبي عبيد. وسنشير إلى رأي أبي عبيد الَّذِي فضّله هنا في معنى الحديث بعد قليل.

ثانيًا - معنى الأَحرَف السَّبعة

إنّ روايات الحديث لا تكاد توضّح طبيعة الخلاف الَّذِي كان يقع بين الصّحابة في قراءة القرآن، فكانوا يرفعون أمره إلى النَّبِيِّ ﷺ، فيُجيز قراءة الجميع بناءً على أنّ القرآن أنزل على سبعة أحرَف، رغم أنّها تشير إلى أنّ ذلك الخلاف كان لا يتجاوز ألفاظ التلاوة إلى معاني الآيات.

وقد حظي حديث الأَحرَف السَّبعة باهتمام كبير لبيان معناه والمقصود من الأَحرَف المذكورة فيه منذ وقت مبكر، إذ تنسب رواية إلى ابن عباس في معنى هذا الحديث وظلّ العلماء يتناولونه بالبحث سنَدًا ومتنًا، وتكلّم فيه أصناف العلماء من أهل الحديث والفقهاء والقراء وأهل التفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، حتّى صُنِفَ

فيه التّصنيف المفرد، مثل ما صنع الحافظ أبو محمد عبد الرّحمان بن إسماعيل الشّافعي المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥ ق)، فقد ألف فيه كتابًا حافلًا.

ومن أقدم من تعرّض لبيان المراد من هذا الحديث - ممّن وصلت إلينا آراؤهم - هو أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد مرّت - من قريب - نصوص ممّا قاله في ذلك، وهي توضّح موقفه من معنى الحديث. ويقول أيضًا: ^١ ولكنّه عندنا أنّه نزل على سبع لغات... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] ويؤكد ذلك المعنى بقوله: ^٢ والأحرف لامعنى لها إلّا... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ويوضح مراده بمثال من قراءة ابن مسعود: (زقية) مكان (صيحة)، وينقل عن ابن مسعود وابن سيرين: (أنّه كقولك: هلمّ وتعال واقبل). وكأنّ مفهوم الحديث عن أبي عبيد هو اختلاف الألفاظ مع اتفاق المعنى، وإن ذلك يرجع إلى سبع لغات من لغات العرب، دون أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه من تلك اللّغات.

ويروي أبو عبيد عن ابن عباس تسمية أسماء القبائل المقصودة لغاتها من طريقين: الأوّل عن قتادة عمّن سمع ابن عباس. والثاني عن الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عباس. ^٣ لكنّ الطّبريّ يرّد هاتين الزّوايتين وما فيهما من ذكر لغات أحياء من قبائل العرب، لأنّ ذلك - في رأيه - روي عن ابن عباس من طريق من لا يجوز الاحتجاج بنقله، فالأولى لأنّ قتادة لم يلق ابن عباس ولم يسمع عنه، مع ملاحظة أنّ الزّواية تقول: عن قتادة عمّن سمع ابن عباس، ولأنّ الثّانية من طريق الكلبيّ عن أبي صالح (وهي رواية متهمة). ^٤ وإلى جانب ذلك فإنّ الحديث بجميع طرقه جاء

١ - فضائل القرآن، لوحة: ٤٧.

٢ - نفس المصدر لوحة: ٤٨.

٣ - نفس المصدر لوحة: ٤٧. وانظر: الزّواي: الزّوية، ١: ١٤٥.

٤ - الطّبريّ: التفسير ج ١: ٦٦ وانظر: ابن الجزري: التّشريح ١: ٢٤.

عامًا، أمّا تعيين اللّغات واللّهجات فيبدو أنّها زيادات وشروح ليست من أصل المتن، وإنّما وردت عن بعض الصّحابة أو عمّن روى عنهم.^١

وذهب مذهب أبي عبيد في معنى الحديث كلّ من أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ) وأبو منصور الأزهري صاحب تهذيب اللّغة.^٢

ويأتي ابن قتيبة (م: ٢٧٦) - بعد أبي عبيد - فيتحدّث عن معنى الحديث في سياق كلامه عن اختلاف القراءات، وبعد أن بيّن غلط من ذهب إلى أنّ المراد بالحديث ضروب من المعاني المختلفة، أو سبع لغات في الكلمة، بيّن رأيه في معنى الحديث، فيقول^٣: «وإنّما تأويل قوله ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

ويحاول ابن قتيبة أن يبيّن تلك الأوجه السبعة من خلال ما تقدّمه القراءات من وجوه الخلاف ونورد هنا نصّ كلامه لما كان له من أثر في التّالين له الذين لم يتجاوزوا في الغالب الدّائرة الّتي رسمها في فهم الحديث، يقول^٤: وقد تدبّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه ... [وذكر كما تقدّم عنه في باب «اختلاف القراءات» ثمّ قال:]

ومّا يلاحظ على هذه الوجوه من الاختلاف في القراءات الّتي يذكرها ابن قتيبة في بيان معنى الأحرف، أنّه يعتبر ما خرج على خطّ المصحف داخلًا في الوجوه السبعة، سواء أكان ذلك إبدال كلمة محلّ كلمة، أم تغيير بعض حروف الكلمة، أم تقديم كلمة، أو تأخيرها، أم زيادة كلمة، أو نقصها عمّا عليه خطّ المصحف.

وهذا مهمّ في بيان تطوّر معنى الشّدوذ، وبيان علاقة القراءات الشّاذة بالرّسم، خاصّة أنّ مصطلح القراءات السبع أو العشر لم يكن قد ظهر بعد. كذلك يلاحظ

٥ - جواد علي: لهجة القرآن الكريم ص: ٢٧١.

١ - انظر: الأزهري، تهذيب اللّغة، ٥: ١٣، والبلوي ١: ٢١٠، انظر: العزّين عبد السّلام: الإشارة الى الابهام في بعض أنواع المجاز ص: ٢١٤.

٢ - ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص: ٦.

٣ - نفس المصدر ص: ٢٨ - ٢٩.

- هنا - أن ابن قتيبة لم يشر إلى كون اختلاف وجوه الأداء من همز وتسهيل وإمالة وفتح وإدغام وإظهار... إلى آخره، من بين الوجوه السبعة.
وسنجد أن محاولة ابن قتيبة هذه في بيان معنى الأحرف من خلال تصنيف أوجه اختلاف القراءات، ستظل ذات أثر متفاوت درجته على مواقف التالين له حتى العصر الحديث.

وتناول أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م: ٣١٠) هذا الحديث والمراد منه، وهو يحاول الإجابة على تساؤله: بأيّ ألسن العرب أنزل القرآن؟ بألسن جميعاً، أو بألسن بعضها... [وذكر كما تقدّم عنه، رقم ٣٢، ثم قال:].

وهو يني في سياق ذلك أن يكون معنى الأحرف السبعة أوجه من المعاني، ويستدل على ذلك بأن الأحاديث التي وردت في ذلك تشير إلى (أنهم تماروا في القرآن، فخالف بعضهم بعضاً في نفس الثلاثة دون ما في ذلك من المعاني)^١، ويبين رأيه في معنى الأحرف بوضوح حين يقول: ^٢ الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن هي لغات... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:].

وهو يرى أن ستة منها قد ذهبت، وأن الباقي منها هو الحرف الذي جمعهم عليه الخليفة عثمان، وأما صور اختلاف القراءات من رفع حرف وجزه ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فإنه عن معنى حديث الأحرف السبعة - كما يرى الطبري - بمعزل.^٣

ويفهم من هذا أن الطبري يذهب إلى أنه لا يدخل في باب الأحرف السبعة من صور الخلاف إلا ما كان يبادل كلمة مكان كلمة مرادفة لها في المعنى، أي أنه يعتبر كل ما خرج عن خط المصحف، مما ثبتت روايته من الأحرف السبعة دون ما سوى ذلك مما يحتمله الخط من وجوه القراءات.

١ - نفس المصدر ١: ٤٨.

٢ - نفس المصدر ١: ٥٧ - ٥٨.

٣ - التفسير ١: ٥٥.

ورغم تقارب الأمثلة التي يوردها أبو عبيد والطبري لشرح موقفهما من معنى الأحرف إلا أن هناك خلافاً جوهرياً في موقفهما، إذ إن معنى السبعة عند أبي عبيد هو لغات سبع قبائل من العرب، والسبعة عند الطبري هي سبع وجوه من الألفاظ المثقفة في المعنى مع اختلاف اللفظ، ثم إن أبا عبيد - كما يفهم من كلامه - لا يقصر معنى الأحرف على ما قصره عليه الطبري، ولا يقول بذهاب السبعة الأحرف، وأن ما بيد الناس من القراءات راجع إلى حرف واحد. كذلك ليس معناه عند أبي عبيد - أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، وهو ما يفهم من كلام الطبري. ومن جاء بعد الطبري من العلماء لا يكادون ينفكون عن ترديد ما ذهب إليه أبو عبيد أو ابن قتيبة ومناقشة الطبري في ما ذهب إليه، وترجيح رأي وتوهين آخر، وتصيّد الآراء الغريبة عن جَوِّ الحديث ومناسبتها، إلا أن ذلك لا يعني أنهم لم يأتوا بأفكار مفيدة.

فَمَنْ تناول حديث الأحرف السبعة بالبحث أبو بكر الباقلاني (م: ٤٠٢ هـ) فيقول: 'إن لم يدلنا نص من النبي ﷺ على أسمائها ... [وذكر كما تقدم عنه، ثم قال:] ثم يورد بعد ذلك سبعة أوجه من الخلاف، لا تخرج عما أورده ابن قتيبة.

وعرض لمعنى الحديث مكّي بن أبي طالب (م: ٤٣٧)، وتكلّم عن جوانب كثيرة ممّا يتعلّق به، ويشير إلى أن هذا المعنى قد كثر اختلاف الناس فيه، ثم يقول: 'والذي نعتقه في ذلك ونقول به وهو الصواب - إن شاء الله - أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هي لغات متفرقة في القرآن، ومعانٍ في ألفاظ تسمع في القراءة. وهو بعد ذلك يصنّف وجوه الخلاف في القراءات، ويورد الأوجه السبعة على نحوٍ لا يخرج عما ذكره ابن قتيبة، إلا أنه يشير إلى أن وجوه الأداء داخلة في القسم الأول من الأوجه التي ذكرها ابن قتيبة.

١ - نكت الانتصار ص: ١٢٠.

٢ - الإبانة ص: ٣٤ وما بعدها.

وقد ذكر مكي: أن الطبري قد نقض مذهبه الذي قرره في معنى حديث الأحرف، والذي أورده في تفسيره بما ذكره في كتابه عن القراءات من أن كل ما صح من القراءات هو من الأحرف السبعة، وليس لنا أن نخطئ من قرأ به إذا كان ذلك موافقاً لحظ المصحف، فإن كان مخالفاً لحظ المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه.

ثم يقول مكي: «فهذا إقرار منه، أن ما وافق خط المصحف مما اختلف فيه فهو من الأحرف السبعة على مثل ما ذهبنا إليه. وقد تقدم في قوله: «إن جميع ما اختلف فيه مما يوافق خط المصحف فهو حرف واحد، وأن الأحرف الستة ترك العمل بها، وهذا مذهب متناقض»...»

ورغم تعدد وجهات النظر التي يوردها القدماء في معنى الحديث والتي بلغ بها السيوطي نحواً من أربعين قولاً، فإن الحديث - بمختلف رواياته - لا ينص على شيء منها، وكذلك فإنه - كما يقول ابن حبان - لم يثبت من وجه صحيح تعيين كل حرف من هذه الأحرف^٢.

ومن ثم فإن تلك الآراء - وكثير منها غير معروف النسبة إلى عالم معين - هي مجرد استنتاج تحمله الروايات أحياناً، ولا يمت إليها أحياناً أخرى، خاصة في الفترات المتأخرة عندما حاولت كل طائفة من العلماء أن تجد أركان علمها في ظلال هذا الحديث^٣.

ومع ذلك فإن فهم معنى الحديث - عامة - يمكن أن يتأتى من محاولة فهم الظروف التي لابسته، دون محاولة حصر تلك الأوجه، وقد سار في هذا الاتجاه بعض علماء السلف - خاصة المتقدمين منهم مثل أبي عبيد وابن قتيبة والطبري - حين فهموا الحديث على أنه تيسير على الأمة في قراءة القرآن، رغم أنهم قد استهواهم

١ - نفس المصدر ص: ٢٠.

٢ - الزركشي ١: ٢٢٦، انظر: أيضاً ١: ٢١٢.

٣ - انظر: تلك الآراء في السيوطي: الإتيان ١: ١٣١ وما بعدها.

تحديد تلك السبعة، لكنهم لم يخرجوا - عامة - عما تقدّمه وجوه اختلاف القراءات من أمثلة.

وقد ثبت أنّ ورود الرخصة والتيسير كان بعد الهجرة النبوية إلى المدينة، وأنّ روايات الحديث كانت تصف أحداثاً وقعت في المدينة^١. وهذا يعني أنّ الاختلاف في القراءة لم يكن قد برز في المجتمع المكّي حيث كان المسلمون من بيئة لغوية واحدة، تكاد تنعدم فيها الفروق اللغوية، وحين هاجر النبي وصحابته إلى المدينة المنورة تغيّرت الحال، فازداد عدد المسلمين، وامتدّ الإسلام إلى خارج المدينة بين القبائل العربية في بيئات لا تخلو من الفوارق اللغوية، واختلاف العادات النطقية، ولما كان الاسلام يهدف إلى أن يتلو القرآن كلّ مسلم، فقد ظهرت مشكلة القدرة على تحقيق ألفاظ التلاوة بكلّ خصائصها الصوتية، لأنّ العرب «متباينون في كثير من الألفاظ واللغات، ولكلّ عمارة لغة دلّت بها ألسنتهم، وفحوى قد جرت عليها عاداتهم»^٢.

ويصوّر ابن قتبية أبعاد تلك الرخصة حين يقول^٣: فكان من تيسيره (سبحانه) أمره (النبي) بأن يقرء كلّ قوم بلغتهم... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وسواء أكان عدد السبعة الوارد في الحديث الشريف مقصوداً به الحصر، كما يذهب إلى ذلك أكثر من أشرنا إلى آرائهم، أم أن ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص، بل المراد السعة والتيسير، فإنّ فهم معنى الحديث لا يمكن أن يكون في اتجاهه الصحيح إذا تخطى الدائرة التي تشير إليها روايات الحديث، وهي

١ — انظر ابن حجر: ٤٠٣: ١٠. عبد الصبور شاهين: تاريخ القرآن ص: ٣٩. عبده الراجحي: اللهجات العربية في القراءات القرآنية. ص: ٦٨.

٢ — البلوي، ٢١١: ١. وانظر: ابن التّديم ص: ٥.

٣ — تأويل مشكل القرآن ص: ٣٠ وانظر مكّي: الإبانة ص: ٤٢. والذاني: جامع البيان ورقة: ٥ ب.

٤ — انظر: مقدّمة كتاب المباني ص: ٢٠٩، وابن الجزري: التّشريح: ٢٥: ١. ابراهيم أنيس: في اللهجات العربية ص: ٥٨. وانظر صبحي الصالح ص: ١٠٣.

أَنَّ الخلاف كان في حدود ألفاظ التلاوة، وَأَنَّ الرِّخْصَةَ الَّتِي كَانَ يَتَحَدَّثُ عَنْهَا الحديث لا تتجاوز حدود القراءة.

ولمَّا كَانَ الحديث - في كَافَّةِ رواياته - لا يحدّد أبعاد ذلك الخلاف وجزئياته، ولا ينصّ على أماكن الخلاف من الآيات، ولا الوجوه الَّتِي تلبّت، فَإِنَّ فهم معنى الحديث لا يمكن أن يكون في معزل عن وجوه الخلاف الَّتِي تقدّمها القراءات المروية، ومن هنا يمكن القول بأنّ الرِّخْصَةَ الواردة في الحديث ليست شيئاً سوى هذه الوجوه المختلفة للتلاوة الَّتِي ينقلها القراء جيلًا عن جيلٍ حَتَّى تنتهي إلى الصّحابة الَّذِينَ سمعوها من النَّبِيِّ ﷺ.

ولسنا نرى حصر تلك الوجوه في سبعة أبواب كالَّتِي ذكرها علماء السلف، ثُمَّ القول بأنّ الأحرف السبعة هي هذه الوجوه، وإِنَّمَا نؤكد هنا أَنَّ القراءات عامّة - صحيحها وشاذّها - تجب شرعيّتها في هذا الحديث الصّحيح من جانب، وَأَنَّ حديث الأحرف السبعة يجد تفسيره في تلك الوجوه من جانب آخر.

وبناء على ذلك فَإِنَّ معنى الأحرف السبعة - على ضوء ما تقدّمه القراءات من وجوه مختلفة - هو «ما يشمل اختلاف اللّهجات، وتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف الألسن، وتفاوت التّعليم. وكذلك ما يشمل اختلاف بعض الألفاظ، وترتيب الجمل بما لا يتغيّر به المعنى المراد»^١.

هذا دون محاولة حصر تلك الوجوه في سبع لغات، أو وجوه من الخلاف، ويظّل معنى الحديث - بعد ذلك - يشير إلى تلك الرِّخْصَةَ الَّتِي جاءت تيسيرًا وحلًّا لمشكلة واجهت الجماعة المسلمة، دون تحديد لأبعاد تلك الرِّخْصَةَ، لكنّها لا تخرج عن إطار وجوه القراءات المروية. وهنا نصل إلى السّؤال الَّذِي بدأنا به هذا المبحث، وهو إلى أيّ مدى كان صدق تلك الرِّخْصَةَ في كتابة القرآن عامّة وفي المصحف العثمانيّ خاصّة؟

ثالثاً - المصحف العثماني والأحرف السبعة

قبل الإجابة على السؤال الذي ورد في أول هذا المبحث حول اشتغال المصحف العثماني على الأحرف السبعة، نشير إلى أنَّ كتابة القرآن كانت تتم في حياة النبي ﷺ بطريقة واحدة وهي القراءة العامة التي كان يقرأها للصَّحابة دون تثبيت ما تسمح به رخصة الأحرف السبعة من وجوه مختلفة^١، كذلك يمكن القول بالنسبة إلى جمع الصَّديق خاصة أن اعتمد على ما كتب في زمن النبي ﷺ وأنَّ الهدف من الجمع كان خشية ذهاب شيء من القرآن المحفوظ والمكتوب في حياة النبي ﷺ، وقد قام به زيد ابن ثابت الذي كان أكثر الصَّحابة مداومة على كتابة الوحي، فلم تكن هناك - إذن - فوارق كتابية متوقعة بين كتابته في حياة النبي وجمعه زمن الصَّديق.

وقد أشرنا إلى اختلاف آراء العلماء في ذلك بالنسبة للمصحف العثماني، وهو ما نحاول تجليته - هنا - واتخاذ موقف واضح منه. ويمكن حصر مذاهب علماء السلف في هذه المسألة في ثلاثة اتجاهات: قد ذهبت جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلى أنَّ المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة، وبنت ذلك على أنه لا يجوز على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نزل بها القرآن وذهبت جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين - كما يقول ابن الجزري - إلى أنَّ هذه المصاحف مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها. ومن العلماء من ذهب إلى أنَّ المصاحف العثمانية لا تشتمل إلا على حرف واحد.^٢

١ - انظر: ضُبْحِي الصالح ص: ١٠٨، عبد الصبور شاهين: تاريخ القرآن ص ٥٧، وانظر: عبده الزاجحي ص: ٧٠، وأبو زهرة الشيخ محمَّد: المعجزة الكبرى ص: ٣٧.

٢ - انظر الطبري: التفسير، ١: ٦٤.

وبملاحظة الأسباب التي دفعت إلى توحيد المصاحف في خلافة عثمان، نجد أنَّ من المنطقي أن يأتي المصحف العثماني مكتوبًا بطريقة واحدة، حسماً للخلاف الذي نشأ عن اتساع الناس في رخصة الأحرف السبعة وظهور الاختلاف في القراءة، ولما كان كل حرف من الأحرف السبعة غير محدد الأبعاد، وأن تلك الأحرف لا تجد تفسيرها إلا في الوجوه المختلفة للقراءة، فإنَّ بالإمكان القول: إنَّ المصحف العثماني قد كتب على حرف واحد، أي على لفظ واحد، فالكتابة حين يسمون الكلمات لا يريدون إلا تمثيل نطق معين واحد.

وبهذا فقط يمكن أن يحقق ذلك العمل أهدافه من جمع الناس على مصحف واحد، موحد الهجاء والقراءة. ونشير - هنا - إشارة إلى أنَّ رسم المصحف العثماني قد يحتمل من وجوه الأحرف، أو وجوه القراءات أكثر من وجه واحد، على أمل أننا سنفرد - إن شاء الله - فصلاً كاملاً عن علاقة القراءات بالرسم، وكيف تطوّر الرسم العثماني الذي كتب - أصلاً - لتمثيل قراءة واحدة ليحتمل وجوهاً من القراءات المتعددة، وكيف اتخذ الرسم شرطاً مكماً لشرط القراءة الصحيحة... [ثم ذكر قول الظبري كما تقدّم عنه، وقال:]

وذهب مكّي بن أبي طالب إلى نفس المذهب الذي قال به الظبري، وهو أنَّ المصحف العثماني كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، رأي على لغة وقراءة واحدة.^١

لكنه يختلف مع الظبري - والحق معه - في فهم المقصود بالأحرف السبعة، فهي عند مكّي وجوه القراءات المختلفة، سواء كان الخلاف بما يزيل الصورة (الخط) ويغيّرهما - وهو رأي الظبري - أم يشمل أيضاً تغيير الحركات واختلاف الحروف بما لا يزيل صور الكلمات أو يغيّر ترتيبها، وهو بهذا يرى أنَّ ما يقرأ من قراءات موافقة لخط المصحف داخله في الأحرف السبعة. ومكّي رحمه الله قد تفرد - تقريباً - في فهمه لعلاقة

١ - الإبانة ص: ٣ وانظر في نفس الفكرة: ابن عبد البر: ٢: ٥٣٩. وابن كثير ص: ٣٢.

القراءات والأحرف السبعة بالمصحف العثماني، مما سنشير إليه بعد قليل ثمّ نفصله في فصل لاحق.

وإذا كان المصحف العثماني قد كتب على حرف واحد أو قراءة واحدة، فهل من ضمن القراءات المتواترة قراءة روعي فيها رسم المصحف العثماني أم لا؟^١ ونحن نتوقع أنّ المصحف العثماني في عهد نسخه كان يقرأ القراءة التي كتب عليها وروعت في رسمه، وهي القراءة العامة المشهورة آنذاك. ويقول أبو عبد الرحمن السُّلَمي (ت ٧٤): كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرأون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه، وولاه عثمان كتابة المصاحف.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لانجد تلك القراءة التي روعي فيها رسم المصحف متميزة الآن؟ سنناقش هذا الأمر مفصلاً - كما ذكرنا - في فصل لاحق، ونتعرض لتاريخ نشأة مدارس القراءة وتميزها، وبحسبنا هنا أن نشير إلى شيء من ذلك بما يمهد السبيل إلى دراسة مظاهر الرسم وفق منهج محدد.

ونكتفي - هنا - بإيراد رأي مكّي في هذه المسألة، حيث يقول: ولما مات النبي ﷺ خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] ولما كانت الأحرف السبعة التي وردت في الحديث على ضربين^٢:

أحدهما - زيادة كلمة ونقص أخرى، وإبدال كلمة أخرى، وتقديم كلمة على أخرى، ونحو ذلك مما يخرج على خط المصحف العثماني.

١ - انظر محمد طاهر الكردي: تاريخ القرآن ص: ١١٢.

٢ - انظر المهديّ (أبو العباس أحمد بن عمّار): شرح كتاب الهداية في القراءات السبع (له) مخطوط منه نسخة (ميكرو فيلم) في معهد المخطوطات العربية. والأصل في الخزانة الملكية في الرباط ورقة: ٢ أ.

والثاني - ما اختلف فيه القراء من إظهار وإدغام وروم وإشمام وقصر ومد وتخفيف وإبدال حركة بأخرى أو حرف بآخر، ونحو ذلك مما لا يخرج خط المصحف، فإنّ الذي يمكن على ضوئه فهم طريقة رسم الكلمات في المصحف من تلك الأوجه هو ما جاء موافقاً للرسم، أما ما جاء مخالفاً فإنه - قطعاً - غير محتمل أن يكون مما أرادته الكتبة حين كتبوا المصحف.

أما وجوه الخلاف التي يحتملها الرسم فهي التي يمكن أن تكون أساساً في دراسة الرسم من غير تخصيص وجه دون آخر، لأنّ الكتبة إنما أرادوا لفظاً واحداً، أو حرفاً واحداً من الأوجه التي تروى موافقة للرسم، لكننا لانعلم ذلك بعينه.^١ ومن ثمّ جاز أن نعتمد أيّ وجه مما يحتمله الرسم في تفسير الظواهر الكتابية، وحلّ مشكلات الرسم مما تتوافر الدواعي على ترجيحه.

أما ما اعتمدت عليه طائفة العلماء التي تذهب إلى أنّ المصحف العثماني قد جاء شاملاً للأحرف السبعة من تجريد المصحف من التقط والشكل،^٢ فليس هناك دليل على أنّ الكتابة العربية كانت في تلك الفترة منقوطة أو مشكولة، بل أنّ الآثار المكتوبة تنفي ذلك كما جاء في الفصل التمهيدي، وسناقش هذا الموضوع في فصل لاحق. كذلك فإنّ ثبوت وجود قراءات تخالف الرسم ينفي أن يكون المصحف العثماني قد جاء شاملاً لكلّ الأحرف السبعة، بل الصحيح أنّه كتب على حرف واحد، أي لتمثيل طريقة نطقية واحدة، ثمّ في مراحل تاريخية لاحقة شمل ما يحتمله رسمه من وجوه القراءات المروية.

ولعلّ من المناسب أن نقرّر - هنا - أن ليس المقصود بالأحرف السبعة قراءة معينة من القراءات التي صارت تنسب إلى قارئ معين، بل أنّ الأحرف السبعة جاءت لتشير إلى الرخصة التي نجد آثارها في وجوه القراءات - عامة - والتي ثبت

١ - انظر: مكّي، الإبانة ص: ٤.

٢ - انظر: الداني، الحكم، ص: ٣، وابن تيمية: ١: ٣١٩، وأبن الجزي: ١: ٣٣.

نقلها، أما ما يسمّى بالقراءات السبع، فإنّها لم توجد إلّا على رأس المائة الزابعة من الهجرة حين اختار الإمام أبوبكر بن مجاهد (م: ٣٢٤) سبعة من أئمة القراءة في الأمصار ووضع كتاب السبعة في القراءات المروية عنهم^١.

وعلى أساس من هذه النتيجة التي توصلنا إليها في الإجابة على السؤال الذي ورد في أول هذا المبحث - والتي نرجو أن تكون صحيحة - وهي أنّ المصحف العثماني قد كتب على حرف واحد (أي على قراءة معيّنة واحدة) سنتناول دراسة ظواهر الرسم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّ المصحف العثماني صار محتملاً لأوجه كثيرة من القراءات الصحيحة ممّا لا يخرج عن الخطّ في فترات تاريخيّة لاحقة لزمن كتابته بحيث يصعب تعيين الوجه الذي كتب عليه، بمعنى أنّنا سنعتبر كافّة وجوه القراءات التي يحتملها الرسم أمثلة يمكن على ضوءها فهم التماذج الكتابيّة التي يقدّمها رسم المصحف العثماني.

(١٢٩ - ١٥٢)

الفصل الثامن والسبعون

نصّ أحمد الطّويل (معاصر) في «فنّ التّرتيل وعلومه»

الأحرف السّبعة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل - الأحرف السّبعة: وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل - معنى الحرف:

لفظ (الحرف) مفرد، جمعه (أحرف) و (حروف) و من معانيه:

١ - الظّرف والجانب، فحرفٌ كلّ شيء: طرفه و شفيره وحافته وحدّه، ومنه: ظرف الجبل، وهذا المعنى هو الأصل في معنى الحرف.

و يدخل في هذا المعنى: الطّريقة والجهة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ الحجّ/١١، أي على طريقة وجهة، كأنّه على شكّ من دينه، وعدم استقرار، فهو على حافة وهاوية، يطمئنّ للخير، ويكفر للشرّ.

٢ - والحرف: أحد حروف الهجاء: ب، ت، وأحد حروف الجرّ الذي يربط بين الاسم والاسم، والفعل والفعل... مثل عن، على...

٣ - ويأتي الحرف بمعنى (وجه القراءات)، أو (أوجه القراءات)، وهو مطلوبنا هنا، فهو يرادف (القراءة) عند الصّحابة، ومنه قولهم: (حرف زيد)، و (حرف ابن مسعود): أي قراءته، فكلّ كلمة تُقرأ على وجوه القراءات في القرآن، يقال لها: حرف، ويقال لها: أحرف.

فكما يطلق الحرف على القراءة الواحدة، فإنّه يطلق على القراءات المتعدّدة، قال ابن سيده: والحرف القراءة التي تقرأ على أوجه.^١ وهذا يشمل جميع القراءات المتواترة والشاذّة، وما نسخ منها وما لم ينسخ، والـ (الحرف)، أو (وجه القراءة) يمثّل لهجة من لهجات العرب المتعدّدة، وأشهرها (سبع) وأهمّها (لغة قريش).

المطلب الثاني - المراد بالأحرف السبعة

ففسّر المراد بالأحرف السبعة بنحو أربعين قولاً، حيث لم يرد في معناها نصّ ولا أثر، وأمثلة هذه الأقوال معنيان:

المعنى الأول - أن يُراد بالأحرف السبعة: القراءات المتعدّدة؛ وأنها سبعة أحرف، أي أنّها سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، تمثّل أهمّ لهجات العرب، نحو: أقبل، هلّم، تعال، أسرع، عجل، فهو اختلاف نوع وتغيّر، وقد يختلف المعنى من غير تناقض ولا تضادّ.

فسمّيت الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللهجات (أحرفاً). وتكون هذه الأحرف السبعة في الأمر الذي يكون واحداً، لا يختلف في حلال وحرام^٢، فليس بينها تضادّ ولا تناقض.

وهذه الأحرف: هي لهجات قريش وما جاورها من أهمّ القبائل: (قيس وقيم وهذيل وأسد وخزاعة وكنانة)، مع اختلاف في بعض القبائل، كثقيف وهوازن واليمن^٣ والأزد، وربيعة، وسعد بن بكر.

ويقال: إنّ القرآن الكريم نزل بلغة قريش، لأنّ لهجة قريش هي المترجمة للهجات العرب المهيمنة عليها، وقد انتظمت كثيراً من مختارات السنة القبائل العربيّة التي

١ - ينظر مادة حرف في لسان العرب وغيره.

٢ - جاء ذلك عن ابن شهاب، كما في صحيح مسلم ٥٦١: ١، ومصنّف (عبد الزّزاق ٥: ٢١٩).

٣ - ينظر فتح الباري لابن حجر ٩: ٢١، وما بعدها.

بلغت نحو أربعين لهجة^١، وكلها تمثلت في لغة قريش ويُستعمل كل من اللسان واللغة، واللهجة، بمعنى الآخر^٢، ولهذا صحَّ أن يُعتبر لسان قريش، هو اللسان العربي العام، فيقال: إنَّ القرآن نزل بلغة قريش، لأنها أشهر اللغات وأكثرها انتشارًا، مع وجود اللغات الأخرى التي تغلبت عليها، لما لقريش من سلطان ديني، ونفوذ اجتماعي، ومكانة اقتصادية وتجارية، وهذا لم يمنع من بقاء لهجات أخرى، قام عليها التراث اللغوي كلفة بني سعد بن بكر، وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية.

وعلى هذا؛ فالأحرف السبعة: هي وجوه القراءات التي تمثل اللهجات العربية المختلفة وتسمى أحرفًا.

المعنى الثاني - أن يُراد بالأحرف السبعة: القراءات المتعددة؛ وأنها حرف واحد، كما يطلق على الكلام الكثير أو الجملة الكبيرة كلمة، كما قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ زَبَدٍ مِّمَّنْ خُسْفَى﴾ الأعراف/١٣٧. والمراد بالكلمة في الآية مضمون الآيتين رقم ٦، ٥ من سورة القصص: ﴿وَأُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾ الآيتان، وكما قال تعالى: ﴿وَالزَّيْنَةُ كَلِمَةُ التَّقْوَى﴾ الفتح/٢٦.

قال مجاهد في تفسير الكلمة: هي (لا إله إلا الله).

فالمراد بالحرف على هذا: القراءة التي تقرأ على أوجه متعددة، وفق اللهجات العربية المختلفة، وتسمى (حرفًا).

ويتضح من ذلك أنَّ المعنى الثاني راجع إلى المعنى الأول، فالمؤدَّى واحد، والخلاف لفظي، حيث تسمى وجوه القراءات حرفًا على المعنى الثاني مجازًا، وأحرفًا

١ - عدَد الواسطي في كتاب «القراءات العشر»: أنَّ في القرآن أربعين لهجة عربية، ذكرها الزرقاني في «مناهل العرفان».

٢ - ينظر مادة: لغا، ولهج، واللسان، في «لسان العرب» لابن منظور، ويُفرَّق بينها بأنَّ اللغة تشتمل على عدَّة لهجات لكل منها خصائصها، واللهجة: مجموعة من الصفات اللغوية، يشترك فيها أفراد بيئة واحدة، والعلاقة بين اللهجة واللغة هي العلاقة بين العام والخاص، وكثيرًا ما يعبر القدماء عن اللهجة باللغة، والقرآن الكريم يسمى اللغة للسان ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾...

على المعنى الأول^١. ولعلّ هذا هو أصوب وأرجح ما قيل في الأحرف السبعة. وعلى هذا فمن قال: إنّ المصاحف العثمانية رسمت بسبعة أحرف، يقصد المعنى الأول، ومن قال: إنّها رُسمت بحرف واحد، يقصد المعنى الثاني، ولا تعارض بينهما^٢. هذا وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف رواه جمع كثير من الصحابة، عدّ السيوطي منهم في (الإتقان) واحدًا وعشرين صاحبًا بطرق عدّة في الصحاح والسّنن والمسانيد. ولما طلب (عثمان) من الصحابة وهو على المنبر من يشهد بسماعه من رسول الله ﷺ قام عددٌ لا يُحصَوْنَ، فشهدوا بسماعه، قال عثمان: وأنا أشهد معكم^٣. وقد صحّ هذا الحديث بألفاظ عدّة، منها حديث ابن عباس (رضي الله عنهما): أنّ رسول الله ﷺ قال: «أقرّني جبريل القرآن على حرف فراجعه، فلم أزل أستزيده، فيزيدي، حتّى انتهى إلى سبعة أحرف»^٤.

وحديث عمرو بن العاص: أنّ رسول الله ﷺ قال: «اقرأ القرآن على سبعة أحرف، فأما قرأتكم أصبتم، ولأتماروا فيه، فإنّ المراء فيه كفر»^٥.

المبحث الثاني - الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف

والحكمة البارزة في ذلك هي التّخفيف والتّيسير، والتّوسعة على الأمة، بموافقة ما هم عليه من اللهجات، لصعوبة مفارقتهم لما اعتادوه وألفوه، وفيها إعجاز للقرآن

١ - ينظر: أبو عمرو الداني، الأحرف السبعة، وابن حجر العسقلاني، فتح الباري ٩: ٢٤.

٢ - المتأمل في عشرات الأقوال التي قيلت في معنى الأحرف السبعة، يجد أنّها تدور غالبًا حول معنى واحد فلفغات العرب السبع مختلفة، أو متفرقة هي نفسها سبعة وجوه وأنحاء وأنواع، أو سبع قراءات لاهفهومٍ لعددها، كلّها بمعنى، والأقوال التي تخرج عن هذا المعنى في تفسير الأحرف السبعة لا يعول عليها، لأنّ الذي يعتدّ به هو ما يدور حول التّيسير والتّسهيل في تلاوة القرآن.

٣ - ينظر التّشراطين الجزريّ ١: ٢١، والإتقان للسيوطي ١: ٤٥، وقد أخرجه أبو يعلى في المسند الكبير.

٤ - أخرجه الشيخان وأحمد كما في صحيح الجامع الصغير ١: ٣٧٧ برقم ١١٧٣. وهذه إحدى روايات الحديث.

٥ - المرجع نفسه برقم ١١٧٤ وهو عند أحمد، وفي الأحاديث الصحيحة برقم ١٥٢٢.

في ألفاظه ومعانيه.

قال الطحاوي: إنما كانت السبعة للناس في الحروف ... [وذكر كما تقدم عن القرطبي ثم قال:]

فالعرب كانوا أمة أمية، ليس لهم لغة مدونة، فكانوا يعتمدون على السماع، والمحاكاة الشفهية، وينطقون بالكلمات وفق وجهة كل قبيلة كما تطاوعهم ألسنتهم. ولهذه المؤثرات السمعية واللسانية اختلفت طرق الأداء: من تفخيم وترقيق وتسهيل وإدغام وإظهار ... فخفف الله عن الأمة بأن نزل القرآن بهذه الحروف تيسيراً عليها^١، وكثرت الحاجة إلى ذلك منذ عام الوفود، حيث كثرت القبائل الداخلة في الإسلام مع اختلاف لهجاتها.

المبحث الثالث - الأحرف السبعة والقراءات

أئمة القراءات الذين وقَّع عليهم اختيار (ابن مجاهد) سبعة، وأقصى حدّ تبلغه وجوه القراءات سبعة أوجه^٢ في الكلمة الواحدة، وهو قليل جدًّا، ولا يلزم بلوغ هذا الحدّ في كل موضع من مواضع القراءات، بل هي متفرقة في كلمات القرآن، وإنما اختار (ابن مجاهد) سبعة قراء لموافقة عدد الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن، وهو اجتهد منه ﷺ.

ودفعًا لتوهم أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع، فقد أُلّف بعضهم في قراءة واحدة، وفي ست قراءات، وثمانية ... إلخ.

فزادوا ونقصوا على عدد السبعة التي اقتصر عليها ابن مجاهد لإزالة هذه الشبهة.

الأحرف السبعة تشمل القراءات جميعها

١ - ينظر كتاب القواعد التحوية، عبد الحميد حسن ط: سنة ١٩٥٢م، ص: ١٣٥.

٢ - وقد يأتي أكثر من ذلك في الكلمة، نحو: ها أنتم، ففيها ثمان قراءات من طريق طيبة النشر، ناشئة من إثبات الألف بعد الهاء وحذفها، وتسهيل الهمزة وتحقيقها والمد والقصر ... إلخ.

والأحرف السبعة تشمل جميع القراءات، سواء ما نسب منها للأئمة المعروفين، أم ما نسب لغيرهم - مما ثبت بطريق التواتر والآحاد - فالأحرف السبعة أوسع دائرة من القراءات العشر.

وهذه القراءات العشر، هي التي أثبتت في العرصة الأخيرة، واستقرّ العمل عليها، ونسخ ما عداها، والرسم العثمانيّ يحتملها، ويشتمل عليها في مجموع المصاحف العثمانية أوبعضها، وليس هناك شيء ترك، أو ضاع، أو اندثر، أو نسي، لأنّ الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه.

المبحث الرابع - ضوابط الأحرف السبعة والقراءات العشر (غالباً)

المتأمل في وجوه القراءات العشر يجد أنّها لا تخرج في مجموعها عن وجوه الأحرف السبعة، مما يدلّ على التلازم واتحاد المعنى.

وهذه الوجوه أو الضوابط هي جماع لغات العرب وعاداتهم، لا تزيد ولا تنقص، وهي بمثابة القواعد التي يرجع إليها اختلاف القراءات في الكلمات المختلفة، فهي وجوه في أداء الألفاظ لشرح المعاني، وقد دلّ على هذا الانحصار الاستقراء التام، والتتبع القطعي... [ثم ذكر وجوه السبعة وتمثيلها، كما تقدّم نحوها عن ابن قتيبة وابن الجزري وغيرهما، وقال:] فجميع القراءات صحيحةا وشاذّها لا تخرج عن هذه الأوجه.

وهذه الأوجه هي جماع لغات العرب، والأحرف السبعة لا تخرج عنها، وهي تتضمن جميع وجوه القراءات، سواء ما نسب منها للقراء السبعة، أو العشرة، أو لغيره

الخلاصة:

١ - الأحرف السبعة: هي سبعة أوجه من اللهجات مختلفة الألفاظ أو المعاني من غير تضادّ ولا تناقض، وكلّ حرف منها وجه.

أويراد بالأحرف السبعة: أوجه القراءات المختلفة، وأنها كلّها حرف واحد، فكأنّ النبي ﷺ سمّى القراءات المتعدّدة حرفًا واحدًا، كما تطلق الكلمة على الكلام.

٢ - نزل القرآن على سبعة أحرف تيسيرًا على الأمة، لاسيّما بعدما دخل الأعراب والقبائل المختلفة في الإسلام، وشقّ عليهم الالتزام بلغة واحدة.

٣ - المصاحف العثمانية مجمعة حوت الأحرف السبعة، والأحرف السبعة محفوظة في القراءات العشر التي أثبتت في العرضة الأخيرة، وهي أشهر لهجات العرب.

٤ - يجمع الأحرف السبعة والقراءات العشر، اختلاف الأسماء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، واختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر، واختلاف وجوه الإعراب، والزّيادة والنّقص، والتّقديم والتّأخير، وإبدال حرف مكان حرف، أو حركة مكان حركة، واختلاف اللهجات العربيّة، كالفتح والإمالة والإظهار والإدغام.

٥ - نزل القرآن على سبعة أحرف، لأنّ العرب كانوا أمة أميّة ليس لهم لغة مدوّنة، يعتمدون على السّماع والمشافهة، فوسّع لهم في اختلاف الألفاظ، ولغة قريش كانت مهيمنة على اللهجات الأخرى لمكانتها.

(ص: ٧٥ - ٨٥)

الفصل التاسع والسبعون

نص عبد السميع (معاصر) في مقدّمة كتاب «الكافي في القراءات السبع»^١

الأحرف السبعة والقراءات السبع

أ - الأحرف السبعة ونزول القرآن بها

ثبت عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»^٢.
ومن المعلوم هنا أن الاستزادة هنا هي طلب رسول الله ﷺ من جبريل أن يطلب من الله تعالى الزيادة عن حرف، وذلك تخفيفاً على الأمة ورحمة بها رفعاً للمشقة، حتى انتهى إلى سبعة.

والمراد بالأحرف السبعة - على اختلاف العلماء فيها - كما رجّحه المحققون من العلماء، ومنهم الإمام أبي الفضل الرّازي، هو أن المراد بهذه الأحرف: الأوجه التي يقع بها التّغاير والاختلاف، وهي لا تخرج عن سبعة موضحة كالآتي:

١ - تأليف: محمّد بن شريح الرّعيني الأندلسي (م: ٤٧٦).

٢ - الحديث ورد برواية البخاري كما ورد في فتح الباري ج ٩ : ٢٣ برقم ٤٩٩١ في كتاب فضائل القرآن، كما ورد برواية مسلم بلفظ البخاري في باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف.

الأول - اختلاف الأسماء في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، مثل قول الله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾^١، فقد قرئ لفظ (مَسْكِينٍ) بالأفراد، وقرئ بالجمع هكذا (مساكين).

الثاني - اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر، نحو قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا﴾^٢ فقد قرئ لفظ: (تَطَوَّعَ) هكذا على أنه فعل ماضٍ، وقرئ هكذا (يَطَوَّعُ) على أنه فعل مضارع مجزوم ... [ثم ذكر سائر موارد الاختلاف إلى الرزم السابع، كما تقدم نحوه سابقاً في نصوص مختلفة].

ب - الحكمة في نزول القرآن الكريم بالأحرف السبعة

نزل القرآن الكريم من السماء على قلب الحبيب المصطفى ﷺ بالأحرف السبعة نظراً لاختلاف لهجات وألسنة القوم الذين نزل فيهم وهم العرب، فقد يتعذر على الواحد منهم أن يترك لهجته إلى اللهجة التي نزل بها القرآن لو أنه نزل بحرف واحد، وبخاصة أن هذه اللهجات قد تربوا عليها، ودرجت ألسنتهم على النطق بها في حياتهم، فمن فضل الله ورحمته تعالى بهم نزول القرآن على سبعة أحرف، ومن براعة وفضل رسول الله ﷺ نطقه بكل لهجات العرب دون تعثر، فقد كان ﷺ يكلم كل قبيلة بلهجتها، ومن هنا أذن له الله تعالى أن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف، فكان ﷺ يقرئ كل قبيلة بما يوافق لغتها، ويلائم لسانها^٣، وهو النبي الأمي الذي لا يعرف سوى لهجة قريش، وهذا الأمر من معجزاته التي تدل على صدق نبوته ﷺ.

١ - البقرة: ١٨٤.

٢ - البقرة: ١٨٤.

٣ - الوافي في شرح الشاطبية (للشيخ عبد الفتاح القاضي) ص: ٧ - ٨.

ج - صلة القراءات السبع بالأحرف السبعة

قد يلتبس على كثير من الناس أنّ الأحرف السبعة هي القراءات السبع، أو القراءات العشرة فيتوهم ذلك، ولدفع ذلك الالتباس وهذا التوهم نقول: إنّ الأحرف السبعة نزلت في بداية الأمر تسهيلاً على الأمة، ثمّ نسخ الكثير منها بالعرضة الأخيرة للقرآن، ولذا نجد أنّ سيّدنا عثمان يكتب المصاحف ويبيع بها إلى الأمصار، ويحرق كلّ ما عداها، فليس الأحرف السبعة هي القراءات السبع.

وخلاصة ذلك؛ أنّ قراءات الأئمة السبعة - بل العشرة - التي يقرأ بها الناس اليوم هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم، ولا شكّ في أنّ هذا المبحث فيه اختصار شديد للموضوع، وليس المقام هنا للإفاضة والاستقصاء، وإنّما هو موجز.

الفصل الثمانون

نصّ أحمد البيهقي (معاصر) في «الاختلاف بين القراءات»

القراءات في العصر النبويّ

١ - بدء رخصة الأحرف السبعة

لم يفزع المسلمون في مكّة قبل الهجرة إلى النّبِيّ ﷺ ليحكم بينهم فيما يثور من خلاف حول الوجوه المختلفة في قراءة القرآن، وإنّما حدث ذلك بعد الهجرة، لأنقبائل كثيرة - غير قُرَيْش - كانت قد اعتنقت الإسلام بعد فتح مكّة في السنة الثامنة من الهجرة، ومن هذه القبائل: هوزان وطَيّ، فقد أسلمتا بعد فتح مكّة وحصار الطائف وغزوة حُنَيْن^١.

ومن الأدلّة على أنّ رخصة «الأحرف السبعة» شرعت بعد فتح مكّة أنّ حادثة عمر بن الخطّاب وهشام بن حكيم كانت بعد إسلام، هشام وهو لم يسلم إلّا بعد أن فتحت مكّة^٢. فقد سمعه عمر يقرأ سورة (الفرقان) على نحو لم يسمعه عمر الذي كان قد تلىّ هذه السورة من النّبِيّ ﷺ على نحو آخر في بعض كلماتها.

وقد أنكر عمر أوّل الأمر على هشام ما سمعه من وجوه مختلفة في بعض كلمات (الفرقان) وكان هشام يقرأ هذه السورة في صلاة جهريّة، ولما سمعه عمر ضاق ذرعًا

١- حياة محمد، ص: ٤٣٤

٢- أسد الغاب: ٣٩٨.

بقراءته حتّى حدّث نفسه بأن يقطع عليه صلاته، ويوقفه من القراءة، ظناً منه أنّ في قراءة هشام تغييراً لكلام الله، ولكنّه صبر على مضض حتّى فرغ هشام من صلاته، فدار بينهما الحوار التالي... [وذكر كما تقدّم من البخاريّ رقم ٢، ثمّ قال:] وتكرّر من عمر عليه السلام مع صحابيّ آخر الإنكار على تعدّد وجوه القراءة، فقد قرأ هذا الصّحابيّ أمام عمر شيئاً من القرآن، فخطأه عمر وأصلح قراءته، فقال الرّجل: لقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وآله... [وذكر كما تقدّم عن ابن حجر، ثمّ قال:].

وما حدّث بين عمرو وهشام حدّث مثله بين أبيّ بن كعب واثنيّ من الصّحابة، وبين عبد الله بن مسعود وصحابيّ آخر، فقد روى مسلم عن أبيّ بن كعب قال: كنت في المسجد، فدخل رجل يصليّ.. [وذكر كما تقدّم عنه رقم ٦، ثمّ قال:]. وأما ما حدّث بين عبد الله بن مسعود وصحابيّ آخر، فقد رواه الحاكم بسند صحيح: «قال عبد الله: أقرأني رسول الله صلى الله عليه وآله سورة «حم» ورحلت إلى المسجد عشية.. [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:].

فهذه الوقائع الخمس - واقعتا عمرو وصاحبيه، وأبيّ وصاحبيه، وابن مسعود وصاحبه - تدلّ على أنّ هؤلاء الصّحابة الثلاثة، ما أنكروا على غيرهم الأوجه التي سمعوها منهم، إلّا لأنهم كانوا يجهلون عندئذ جواز قراءة القرآن بأكثر من وجه، فلمّا عرضوا الأمر على النّبيّ صلى الله عليه وآله علموا ما كانوا يجهلون.

كما تدلّ هذه الوقائع على أنّ النّبيّ صلى الله عليه وآله ما كان يقرئ الواحد من أصحابه السّورة أو الآية إلّا بوجه واحد من وجوه القراءة، وهو الأسلوب الذي توخّاه معلّموا القراءات فيما بعد بالآل يلقنوا الصّبيان طالبي القرآن - ومن في حكمهم - أوّل أمرهم إلّا رواية واحدة، يحفظون القرآن كلّها، ثمّ يتدرّجون بهم إلى باقي الروايات والقراءات إن شاءوا.

٢ - اختلاف روايات حديث الأحرف السبعة

إنَّ حديث الأحرف السبعة متواتر^١، فقد رواه سبعة وعشرون صحابيًا، منهم عمر ابن الخطاب، وأبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وحذيفة ابن اليمان وغيرهم من الصحابة (رضي الله عنهم)^٢.

وفي متنه بعض اختلاف، ففي بعض الروايات ورد اسم «ميكائيل»، وفي بعضها الاختصار على اسم «جبريل»، وفي بعضها يذكر النبي ﷺ الأسباب التي جعلته يسأل الله التخفيف، وخلا بعض الروايات عن ذكر الشيخ الكبير، والعجوز والغلام، والذي لم يقرأ كتابًا قط، وبعض الروايات اشتمل عليهم باعتبارهم من يشق عليهم التكليف بقراءة القرآن على حرف واحد، إلا أنَّ الكلمات الثلاث، وهي «على سبعة أحرف» وردت في جميع روايات الحديث. وفيما يلي أكتفي بذكر رواية ثالثة بالإضافة إلى الروایتين السابقتين في الفقرة الأولى:

أخرج مسلم وأبو داود والنسائي بسند صحيح، عن أبي بن كعب: أن رسول الله ﷺ كان عند أضاة بني غفار... [وذكر كما تقدّم عن مسلم رقم ٨].

٣ - اختلاف العلماء حول مدلول الأحرف السبعة

اختلف العلماء حول مدلول سبعة الأحرف الوارد في الحديث حتّى بلغت أقوالهم ستّة وثلاثين قولًا كما قال الزركشي^٣، أو أربعين قولًا كما قال السيوطي^٤.
وخلاصة القول حول عدد «السبعة» في الحديث وما يدلّ عليه أنَّ من العلماء من ذهب إلى أنَّ مفهوم العدد غير مقصود، وإنّما المراد التوسعة على الأمة.

١ - نور الدين عتر: منهج التقد في علوم الحديث ص: ٤٠٥، السقاقي: غيث التفع ص: ٩.

٢ - التوّي: شرحه على صحيح مسلم ٤: ١٠٠٤، فتح الباري ٩: ٢٠٠.

٣ - البرهان في علوم القرآن ١: ٢١١.

٤ - الإتيان في علوم القرآن ١: ١٦٤.

ومنهم من ذهب إلى أنّ مفهوم العدد مقصود، وأنّ أوجه الاختلاف في القراءات تنحصر في سبعة أنحاء ، وهي المُعْبَرُ عنها في الحديث بالأحرف. وفي الفقرات التالية بسط القول حول كلّ مذهب بذكر أدلّته ومناقشتها.

٤ - مذهب القائلين بأنّ المراد من العدد التوسعة

وقد استدلّ هؤلاء بنصوص من القرآن والسنة، ذكروا فيها العدد لمجرد الدلالة على الكثرة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾. وقالوا: لم يفهم من ذكر «سبعين» أنّ النبيّ ﷺ إذا زاد على السبعين غفر الله لهؤلاء المستغفر لهم^١.

واستدلّوا من الأحاديث النبوية بمثل قوله (عليه الصّلاة والسّلام): «إنّه ليغان على قلبي، فإنّي أستغفر الله في اليوم مائة مرّة»^٢.

وقد رأوا أنّ الحديث يدلّ على كثرة الاستغفار، وليس معناه أنّ النبيّ ﷺ ما كان يزيد في استغفاره على مرّة حين يغان على قلبه. كما قالوا: إنّ من أساليب العرب في التراكيب العددية أن يذكروا السبعة ومضاعفاتها في مقام التضعيف والتكثير، فهم إذا استكثروا في الآحاد ذكروا السبعة، وفي العشرات ذكروا السبعين، وفي المئين ذكروا السبعمائة^٣. وإلى هذا ذهب من القدماء القاضي عياض ومن تبعه^٤، وذهب إليه من المعاصرين الأستاذ سعيد الأفغاني^٥.

١ - البحر المحيط ٧٨: ٥، فتح القدير ٢: ٣٨٧.

٢ - مستند الإمام أحمد ٤: ٢١١.

٣ - لسان العرب. تاج العروس (سبع).

٤ - الإتيان ١: ١٦٤، البحر المحيط ٥: ٧٨.

٥ - في مقدّمة لكتاب: (حجّة القراءات لابن زنجلة) ص: ٩.

واستنادًا على ما أورده أصحاب هذا المذهب من نصوص القرآن والسنة وأساليب العرب في ذكر العدد، قالوا: المراد من «سبعة أحرف» التوسعة على أمة القرآن، ودفع المشقة عنها، وأن وجوه الاختلاف في القراءات لاحتصرها. وحجة هؤلاء واضحة، ولكن مذهبهم في نظري مرجوح، لأن بعض روايات «حديث الأحرف السبعة» اشتمل على عبارة: «فلم أزل أستزيده ويزيدني، حتى انتهى إلى سبعة أحرف». فإن جملة «انتهى إلى سبعة أحرف» تفيد أن للرخصة حدًا تنتهي إليه، وهو السبعة، سواء أدركنا حقيقة المعدود على وجه اليقين أو لم ندركها.

٥ - مذهب القائلين بأن دلالة العدد مقصودة، وأنها سبعة معاني

والقائلون بأن دلالة العدد «سبعة» في الحديث مقصودة، فريقان:

فريق حصر هذا العدد في المعاني.

وفريق حصره في الألفاظ.

والذين حصروا العدد في المعاني لم يتفقوا على المعاني السبعة المقصودة.

فذهب بعضهم إلى أنها معاني الأحكام: التاسخ والمنسوخ، والخاص والعام، والمجمل والمبين، والمفسر.

ومنهم من قال: هي الأمر والنهي، والطلب والدعاء، والخبر والاستخبار، والزجر، ومنهم من قال: غير ذلك.^١

وهي أقوال تسندها حجة، لأن الاختلاف الذي حدث بين الصحابة حول القراءات، ورفع أمر إلى النبي ﷺ، لم يكن اختلافًا حول المعاني، وإنما كان حول أوج القراءة، على النحو الذي كان بين عمرو وصاحبيه، وبين أبي وصاحبيه، وبين عبد الله ابن مسعود وصاحبه، (رضي الله عنهم)

١ - التشرifi القراءات العشري: ٧٥، شرح التّووي على مسلم ٤: ١٠٠.

٦- مذهب القائلين بانطباق الأحرف السبعة على الألفاظ

وهؤلاء فريقان: فريق أرجع صور الاختلاف اللفظي إلى سبع لهجات لسبع قبائل، وفريق صرف الأمر إلى سبعة أوجه لفظية دون أن يعزوها كلها إلى لهجات القبائل، فمنها ما يرجع إلى اللهجات، ومنها ما لادخل للهجات فيه.^١

واستدل هذان الفريقان بحديث سمرة بن جندب القرظي في إحدى روايتين له أن النبي ﷺ قال: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف»^٢ فلو كان عدد السبعة غير مقصود الدلالة، لكان عدد الثلاثة غير مقصود الدلالة أيضًا هذا، ويدل قوله ﷺ: «أقراني جبريل على حرف» أن الأمر الإلهي الذي صدر إليه أولاً أن يقرئ أمته القرآن على وجه واحد لكل كلمة، فأشفق على أمته، فطلب من ربه التخفيف عليها، فأجيب إلى حرفين، فإلى ثلاثة، ثم إلى سبعة.. وانتهت رخصة التخفيف عند سبعة.

وذهب الفريق الذي أرجع أمر الاختلاف بين القراءات إلى اللهجات إلى تعيين هذه القبائل، وذكروا في هذا المقام عددًا من القبائل، منها:

- ١ - الأزد - ٢ - تميم - ٣ - ثقيف - ٤ - خزاعة - ٥ - ربيعة - ٦ - قريش - ٧ - كنانة - ٨ - هذيل - ٩ - هوازن وبطونها.^٣

أما الفريق الذي أرجع صور الاختلاف بين القراءات إلى نواح لفظية لامعنوية ودون أن يحصرها في اللهجات، فيبدو لي أنه المذهب الراجح في موضوع هذا النزاع. وتما يؤيد رجحانه الدليلان التاليان :

١ - البرهان ١: ٢١٤، الجامع لأحكام القرآن ١: ٤٥.

٢ - مشكل الآثار ٤: ١٩٥، مسند الإمام أحمد ٥: ١٦-٢٢.

٣ - الإقناع ١: ٣٥.

أحدهما - أن من أوجه الاختلاف بين القراءات ما لادخل للهجات فيه، كالاختلاف حول «خليفة» في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فهي في القراءة المتواترة من مادة «خلف» بالفاء، وفي قراءة شاذة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، من مادة «خلق» بالقاف^١، وكالاختلاف الذي حدث بين عمر بن الخطاب وبين هشام بن حكيم ...

والدليل الآخر - أن القبائل العربية التي عاصرت نزول القرآن لم تكن سبعة، وقد أورد السيوطي^٢ منها أربعين قبيلة عربية، وذكر لأكثرها أمثلة من القرآن وردت بلهجاتها، منها: فُريش وتميم وطى وكنانة وثقيف ... إلخ^٣، فلو كانت القبائل العربية يومئذ سبعة، لكان هذا الرأي صواباً. أما وقد ثبت أن قبائل العرب كانت يومئذ أكثر من سبع، فلا وجه لقبول هذا الرأي والركون إليه في تفسير «الأحرف السبعة» موضع النزاع.

فلم يبق إذاً إلا أن تنصرف الأدهان إلى البحث في مذهب القائلين بأن «الأحرف السبعة» ترجع إلى نواحٍ لفظية بإطلاق، للوقوف على الصور التي ذكرها لكل وجه أوجه الاختلاف.

٧ - مذهب القائلين بأن الأحرف السبعة أوجه لفظية دون حصرها في اللهجات يبدو لي بعد مناقشة أدلة كل من القائلين بالتوسعة، والقائلين بالمعاني السبعة، والقائلين باللهجات السبع، أن الحق مع هؤلاء الذين أقرُّوا دلالة العدد وانطباقه على سبعة أوجه، وأنها ترجع إلى التطق من حيث هو، ولا ترجع إلى سواه، وتدخل

١ - البحر المحيط ١: ١٤٠، الكرماني: شواذ القرآن ص: ٢٢. وانظر ص: ١٣٥ في هذه الرسالة.

٢ - الإقناع ٢: ١٠٦ - ١٢٤. وذكر ثمانى لغات أجنبية. كلغة الحبش، والفارس. والتبط إلخ، وأورد من كل لغة ما جاء منها

في القرآن (الإقناع ٢: ١١٢).

في ذلك التّواحي اللفظيّة التي مرجعها رغبة الشّارع الحكيم في تعدّد المعاني أو الأحكام الشرعيّة.

ومن هؤلاء القُرطبيّ ت ٦٧١، والزّركشيّ ت ٧٩٤، وابن الجزريّ ت ٨٣٣، أمّا القُرطبيّ فقد نقل عن أبي حاتم محمّد بن حبان البستيّ أربعة أقوال للعلماء حول المراد بالسّبعة في حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وذكر من هذه الأقوال انحصار الأحرف السّبعة في التّواحي اللفظيّة، وحدّدها في الصّور السّبع الآتية ... [ثمّ ذكر مواردها، كما تقدّم عن ابن قُتيّبة وغيره في باب الاختلاف، وقال:]

وذهب الزّركشيّ إلى ما ذهب إليه أبو حاتم البُستيّ، ونقله عنه القُرطبيّ، واكتفى الزّركشيّ بالأمثلة التي ذكرها القُرطبيّ مع زيادة في بعض المواضع، ولذا فلم أرداعيًا لذكرها.^١

وأما ابن الجزريّ فقد ذهب أيضًا إلى حصر صور الاختلاف بين القراءات في سبعة أوجه، ولكنّه أورد أمثلة أخرى غير الأمثلة التي أوردها القُرطبيّ، ونقلها عنه مع بعض إضافة الزّركشيّ.^٢

وهؤلاء العلماء الثلاثة «القُرطبيّ، والزّركشيّ، وابن الجزريّ» رحمهم الله، قد وافق اللاحق منهم السّابق على القول بانحصار صور الاختلاف بين القراءات في سبع صور فقط. وتكاد الأمثلة التي ذكروها تكون واحدة، مع زيادة هنا أو هناك، وتقديم عبارة كانت مؤخّرة، وتأخير عبارة كانت مقدّمة. وقد تبين لي من خلاف دراستي للاختلاف بين متواتر القراءات وشواذّها، حول «الأسماء» في سورتي «الفاتحة والبقرة» أنّ تحت كلّ صورة من هذه الصّور السّبع نماذج شتّى، سيجد القارئ أمثلة لها في الفصول

١ - البرهان في علوم القرآن: ٢١٤.

٢ - السّفّاسيّ: غيث التّفحّص: ١١، القسطلانيّ: لطائف الإشارات ١: ٤٢.

السَّتَّة (من الخامس إلى العاشر) من هذه الرسالة.
ولذا فقد رأيت أن أذهب مذهباً وسطاً بين القائلين بأن دلالة العدد غير مقصودة وأن المراد التسعة، والقائلين بأن دلالة العدد مقصودة والمعدود سبعة أوجه من وجوه الألفاظ.

ولم أذهب إلى هذا اعتباطاً، وإنما وجدت - بحسب استقرائي - الصُّور العامة للاختلاف حول الأسماء في نطاق الرسالة لتجاوز سبع صُور، مما جعلني أرجح أن حديث «الأحرف السبعة» يعني - والله أعلم - هذه الأوجه العامة، دون التَّعرض لجزئياتها التي تنطبق عليها.

وفيما يلي أُشير إلى هذه الأوجه السبعة العامة بإجمال، تاركاً التفاصيل إلى الفصول ... [وذكر كما تقدّم عنه في باب اختلاف القراءات]. (٣٩ - ٥٠)

الفصل الحادي والثمانون نص مَزْعُشَلِيّ (معاصر) في «علوم القرآن الكريم»

تعريف الأحرف السبعة

تعريف الحرف لغة: الحرف في أصل كلام العرب معناه: الطرف والجانب، وحرفُ السفينة والجبل: جانبهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ...﴾ الآية الحج / ١١، أي أن من الناس من لا يدخل في الدين دخول مُتَمَكِّن، فإن أصابه خيرٌ، أي خَصْبٌ وكثْرُ ماله أو ما شِئَتْه اطمأن به، ورضي بدينه، وإن أصابته فتنةٌ اختار بجذبٍ وقلة مالٍ انقلب على وجهه، أي رجع عن دينه إلى الكفر وعبادة الأوثان^١.

تعريف الأحرف السبعة اصطلاحاً: الأحرف السبعة: سبعة أوجه فصيحة من اللغات والقراءات أنزل عليها القرآن الكريم.

بيان الأحرف السبعة في الحديث النبوي:

إن سبيل درس هذا الموضوع هو التقلُّب الثابت الصحيح من الحديث الشريف الذي لا ينطق صاحبه عن الهوى، ولا مجال للرأي والاجتهاد فيه إلا لحسن الفهم، والترجيح بين الآراء، وتعرّف الصواب من الخطأ، فإننا نقدّم نخبة من الأحاديث الثابتة، ثلّقي لنا الصّوّء على هذا الموضع فيما يلي... [ثم ذكر روايات في الأحرف السبعة، كما تقدّم عن البخاريّ ومُسْلِمٍ والطبريّ والمستدرك وغيره].

دلالة هذه الأحاديث على أصول الموضوع

دلّت هذه الأحاديث على جملة قواعد هامة نوضحها فيما يلي:

١ - ثبوت التوسعة في إنزال القرآن على سبعة أحرف ثبوتاً قاطعاً، نظراً لصحة أسانيد الأحاديث الواردة في القضية صحة جازمة، بل أنّ الحديث بلغ درجة التواتر الذي يفيد اليقين، لكثرة أسانيد ورواياته من الصحابة فمن بعدهم.

٢ - أنّ القراءة بأيّ حرف من هذه الأحرف يلزم فيها اتباع التلّقي عن النبي ﷺ وأوّل ما يدلّ على ذلك هذا التعبير: (أنزل) البقرة/٤، الذي تواترت به الأحاديث، فإنّه يدلّ على أنّه نزل به الوحي.

ويدلّ على ذلك أيضاً دلائل كثيرة في نصوص الأحاديث، مما يدلّ على أنّ المعيار في قبول الحرف أو رده ليس هو عدم إلفته من السامع، ولا كونه لهجة غير مالوفة له، إنّما الأساس في الموضوع كلّ هو السماع والتلّقي عن رسول الله ﷺ وأعدم التلّقي عنه. ومما يدلّ على بطلان تفويض القراءة للقارئ بما يختاره من تلقاء نفسه أنّ ذلك يؤدي إلى ذهاب إعجاز القرآن، وتعرضه لأنّ يبذل، وذلك خلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩.

ثمّ إنّ التّغيير والتّبديل بمرادف أو بغير مرادف مرفوض بقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي أَنفُسِي ... عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ يونس / ١٥.

فإذا كان هذا ليس من حقّ النبي ﷺ، فكيف يسوّع ذلك في حقّ أحد من الناس؟ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث السابق: «هكذا أنزلت».

٣ - تُثبت عبارات الأحاديث المفضّلة الواردة في الأحرف السبعة أصلاً هاماً يجب أن لا يغيب عن بال الباحث في تفسير الأحرف السبعة، وهو أنّها وجوه في أداء الألفاظ فقط، أي كيفيات في القراءة، وجه الدلالة على ذلك أنّ الخلاف بين

الصّحابة في القراءة إنّما وقع حول قراءة الألفاظ، ولم يكن اختلافاً في تفسير المعاني، انظر إلى قول عمر بن الخطّاب: «فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأ فيها رسول الله ﷺ»، وهكذا سائر العبارات تشير إلى أنّ القضية كانت تدور حول كيفيّة قراءة الألفاظ، لا تفسير المعاني.

الأحرف السبعة والقراءات السبع

دَلَّنا التّصوُّص الّتي درسناها وفحصنا دلالتها على أنّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات نزل بها القرآن، ونودّ أن ننبّه بأنّ الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع المشهورة الّتي يظنّ كثير من عامّة النّاس أنّها الأحرف السبعة، وهو خطأ عظيم ناشئ عن الخلط وعدم التّمييز بين الأحرف السبعة والقراءات.

وهذه القراءات السبع إنّما عرفت واشتهرت في القرن الرّابع، على يد الإمام المقرئ ابن مجاهد الّذي اجتهد في تأليف كتاب «السبعة في القراءات»، فاتّفق له أن جاءت هذه السبعة موافقة لعدد الأحرف، وقد ألحق ابن الجزريّ (ت ٨٣٣ هـ) بالسبع ثلاث قراءات على شرطها، فأصبح العدد عشراً. فلو كانت الأحرف السبعة هي القراءات السبع، لكان معنى ذلك أن يكون فهم أحاديث الأحرف السبعة بل العمل بها أيضاً متوقفاً حتّى يأتي ابن مجاهد ويخرجها للنّاس ...

وقد كثرتنبيه العلماء في مختلف العصور على التّفريق بين القراءات السبع والأحرف السبعة والتّحذير من الخلط بينها.^١

ما هي حقيقة الأحرف السبعة؟

إذا بحثنا بعد هذا عن حقيقة الأحرف السبعة بدقّة نجد أمامنا مذاهب تتجهّد في تفسير المراد بهذه الأحرف، وتحاول تبيين الاختلاف في كيفيّة أداء ألفاظ القرآن على الأوجه السبعة الّتي نزل بها القرآن، ولعلّ هذا الخلاف أن يكن مُستغرباً مع اتّفاق

١ - انظر: كلماتهم في «التشريح»: ١: ٣٦ و ٣٩ و ٤٠ و ٤٦، «فتح الباري»: ٩: ٢٦.

أصحاب هذا المنهج على أنَّ المراد بالأحرف السبعة: سبعة أوجه في قراءة القرآن، وقد هدانا البحث إلى معرفة سبب هذا الاختلاف، وهو اختلاف الطريقة التي توصل إلى تحديد هذه الأحرف:

ذهب بعض العلماء إلى استخراج الأحرف السبعة باستقراء أوجه الخلاف الواردة في قراءات القرآن كلها صحيحها وسقيمها، ثم تصنيف هذه الأوجه سبعة أصناف، بينما عمد آخرون إلى التماس الأحرف السبعة في لغات العرب. فتكوّن بذلك مذهبان رئيسان، نذكر نموذجاً عن كل منهما فيما يلي:

المذهب الأول - مذهب استقراء أوجه الخلاف في لغات العرب، وفي القراءات كلها ثم تصنيفها. وقد تعرض هذا المذهب للتفتيح على يد أنصاره الذين تتابعوا عليه، ونكتفي هنا بأهم تفتيح وتصنيف لها فيما نرى، وهو تصنيف الإمام الرازي نسوقه فيما يلي:

قال أبو الفضل عبد الرحمن الرازي (ت: ٣٢٧ هـ): «فن التأويلات التي يحتملها الخبر ولم يتقدّم على نظامه تأويل هو أنّ كلّ حرف من الأحرف السبعة المنزلة جنس ونوع من الاختلاف ... [ثم ذكر موارد الاختلاف كما تقدّم عن ابن الجزري، وقال:] . ثم قال أبو الفضل الرازي: «... فهذا التأويل مما جمع شواذ القراءات ومشاهيرها ومناسيخها على موافقة الرسم ومخالفته، وكذلك سائر الكلام لا ينفك اختلافه من هذه الأجناس السبعة المتنوعة، فإن وافق هذا التأويل معنى الخبر (أي حديث الأحرف السبعة) حذوا بحذو، فقد أصاب من أخذ به، وإن لم يوافق فلا شك في دخول معنى الخبر تحت هذه الوجوه، وإن لم يكن مرتباً عليها»^١.

المذهب الثاني - أن المراد بالأحرف السبعة: سبع لغات من لغات قبائل العرب

١ - الأحرف السبعة في القرآن، ص: ١٠٠، نقلًا عن كتاب أبي الفضل الرازي نفسه، وهو مخطوط، محفوظ في مكتبة الأوقاف بجلب. وانظر: فتح الباري ٩: ٢٣ - ٢٤، مناهل العرفان ١: ١٤٩.

الفصيحة؛ وذلك لأنّ المعنى الأصليّ للحرف هو اللّغة، فأنزل القرآن على سبع لغات مُراعياً ما بينها من الفوارق التي لم يألفها بعض العرب، فأنزل الله القرآن بما يألف ويعرف هؤلاء، وهؤلاء من أصحاب اللّغات، حتّى نزل في القرآن من القراءات ما يسهل على جلّ العرب إن لم يكن كلّهم، وبذلك كان القرآن نازلاً بلسان قُريش والعرب كما قال الإمام البخاريّ في «صحيحه».

وقال جماعة من العلماء: إنّ هذه اللّغات هي لغات: قُريش، وهذيل، وتميم، وأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر.^١

والحاصل: أنّ هذين المذهبين أقوى ما قيل في تفسير حقيقة الأحرف السبعة، ولاخلاف بينهما في النتيجة؛ لأنّ أحدهما يبيّن أوجه الاختلاف، والثاني ما تنطبق عليه هذه الأوجه من لغات العرب. وهما يحقّقان ما وردت به الأحاديث من نزول القرآن على سبعة أحرف يُقرأ بها.

أين الأحرف السّنة؟

ذلك ما تبين بالأدلة من حقيقة الأحرف السبعة، والقول الصحيح فيها الذي يجب أن لا يخرج عنه الباحث، فأين هي الأحرف السبعة؟ هل ما يقرأ به المسلمون من القراءات اليوم يشتمل على الأحرف السبعة ويحقّقها، أم أنّه حرف واحد، وأين هي السّنة الباقية إذن؟

يرى المحقّقون في هذا الموضوع كالإمام الباقلانيّ وغيره: أنّ الأحرف السبعة باقية، وأنّ المصاحف العُثمانية التي استنسخها عثمان بن عفّان قد اشتملت على الأحرف السبعة جميعاً.

وهذه عبارات الإمام المحقّق أبي بكر الباقلانيّ (م: ٤٠٢) ثلثي الصّوء ساطعاً على القضية، قال ﷺ: «لم يقصد عثمان قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لَوْحَيْنِ،

وإِنَّمَا قَصَدَ جَمْعُهُمْ عَلَى الْقِرَاءَاتِ الثَّابِتَةِ الْمَعْرُوفَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وإلغاء ما ليس كذلك، وأَخَذَهُمْ بِمُضْخَفٍ لَانْتِدِيمٍ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ، وَلَا تَأْوِيلَ أُثْبِتَ مَعَ تَنْزِيلٍ، وَلَا مَنْسُوخَ تِلَاوَتِهِ كُتِبَ مَعَ مُثَبِّتِ رَسْمِهِ وَمَفْرُوضِ قِرَاءَاتِهِ وَحَفَظِهِ...»^١.

«...لأنَّ القوم عندنا لم يختلفوا في هذه الحروف المشهورة عن الرسول ﷺ التي لم يمت حتى علم من دينه أنه أقرأ بها، وصَوَّبَ المختلفين فيها، وإِنَّمَا اختلفوا في قراءات ووجوه آخر لم تثبت عن الرسول ﷺ، ولم تُقَمَّ بها حُجَّةٌ، وكانت تجيء مجيء الآحاد وما لا يعلم ثبوته وصحته، وكان منهم من يقرأ التَّأْوِيلَ مَعَ التَّنْزِيلِ، نحو قوله: ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾، وهي صلاة العصر^٢، (فَإِنْ قَاءَ وَفِيهِ)، و (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ)^٣... فنع عُثْمَانُ من هذا الذي لم يثبت لم تقم الحجة به وأخرقه، وأخذهم بِالْمُتَعَيَّنِ الْمَعْلُومِ من قراءات الرسول ﷺ»^٤.

(٣٢٢ - ٣٢٩)

١ - انظر: البرهان ١: ٢٣٥، وشرح صحيح مسلم للنووي ٦: ١٠٠.

٢ - أصل الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ البقرة: ٢٣٨. وروى عن بعض الصحابة زيادة هي «صلاة العصر»، وهي قراءة تفسيرية، وقد ثبت عن النبي ﷺ تفسير (الصَّلَاةِ الْوُسْطَى) أنها صلاة العصر.

٣ - الآية في بيان بعض أحكام الحج، وجواز تعاطي التجارة ونحوها للمحرم بالحج، وقوله: (في مواسم الحج) تفسير.

٤ - الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها «للعتر، ص: ١٧٤ - ١٧٥ نقلًا عن «الانتصار» للباقلاني مخطوط ١: ١١٣.

الأعلام والمصادر

التعريف بمن أضيف إلى هذا الجزء من الأعلام المؤلفين

هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم التميمي القرطبي المعروف، بـ «ابن عبد البر» وُلد في قرطبة (بالأندلس)، كان أبوه فقيهاً من أهل العلم، وتعلّم الفقه والحديث واللغة والتاريخ، وكان ابتداءً في مذهب الظاهرية ثم تحوّل مالكيًا، مع أنّه قد مال إلى فقه الشافعي في بعض المسائل. وسافر إلى دانية (شرق الأندلس)، وتوفّي في شاطبة. له كتب كثيرة، منها: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» [٢٦ج، ط: وزارة الأوقاف الإسلامية بالمغرب، نشر على عدّة سنوات من عام ١٣٨٧ حتى عام ١٤١٢].

ابن عبد البر
(٣٦٣هـ)

هو الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الطويل، قارئ، باحث، خطيب في الرياض. له «فن الترتيل وعلومه» [٢ج، ط (١) المدينة المنورة عام ١٤٢٠هـ].

أحمد الطويل
(معاصر)

هو الدكتور الشيخ محمد بكر إسماعيل المصري، ولد في المحاميد (محافظة أسوان) عام ١٩٣٦م، بعد أخذ الدكتوراه تدرّج في سلك هيئة التدريس بجامعه الأزهر حتى وصل إلى درجة أستاذ بكلية الدراسات الإسلامية. له كتب منها: «دراسات في علوم القرآن» [ط: دار المنار مصر ١٤١٢ق].

بكر إسماعيل
(م: ١٤٢٨هـ)

الثعالبي

(م: ٨٧٥هـ)

هو أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن مخلوف بن طلحة الجزائري، مفسر من أعلام الجزائر، ولد بوادي يسر ب (ولاية بومرداس) شمال شرقي الجزائر سنة ٧٨٤هـ، كان عالم زمانه في علوم التفسير والكلام والفقه والتصوف وغيرها من العلوم الإسلامية الأخرى، وله كتب كثيرة منها: «الجواهر الحسان في تفسير القرآن» [٤ ج، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ].

حسن عباس

(م: ١٤٣٢)

أبو محمد فضل حسن عباس، أحد أبرز علماء السنة في الأردن، وأحد العلماء المعدودين في علوم التفسير وعلوم اللغة والبلاغة، ولد سنة ١٩٣٢م في بلدة صفورية في فلسطين، حصل على درجة الدكتوراه من الأزهر سنة ١٩٧٢م، وتوفي في عمان ودفن فيها، وله كتب كثيرة منها: غذاء الجنان بثمر الجنان (محاضرات في علوم القرآن)، [ط: دار التفائس للنشر والتوزيع بالأردن ١٤٢٧هـ].

الجنابذي

(م: ١٣٢٧)

هو سلطان محمد بن المولى حيدر محمد الجنابذي الملقب ب «سلطان علي شاه»، وكان أحد الشيعة الذين سلكوا طريق التصوف، المشهور ب (نعمة الله) وأتهم يعتقد بوحدة الوجود الباطلة كأكثر المتصوفة، وروجه في تفسيره. ولد في بيدخت، ضواحي مدينة جنايد (كناباد) بخراسان، ثم سافر إلى مدينة مشهد لتحصيل العلوم الأدبية، ثم إلى التجف الأشرف، ثم إلى مدينة سبزوار لأخذ العلوم العقلية من الحكيم السبزواري. ودفن في بيدخت. وله كتب منها: «بيان السعادة في مقامات العبادة»، [٢ ج، ط: الحجرية، طهران ١٣١٥هـ، ثم طبع في جامعة طهران ١٣٤٤ هـ ش.].

الحموي

(م: ٧٩١هـ)

هو أحمد بن عمر بن محمد الحموي الحلبي، قاضي من أهل حماة بسورية، ولي القضاة بحلب، وكان عالماً بالقراءات، وله كتب منها:

«القواعد والإشارات في أصول القراءات». [ج ط: دار القلم، دمشق
الطبعة: الأولى ١٤٠٦ هـ].

هو الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي (مرعش بسكون الشين: بلدة
في تركيا) ولد في بيروت عام ١٩٥٢م، حاز على الدكتوراه في الآداب عام
١٩٩١م، بدراسة عن علم التفسير وتحقيق مخطوطتين لابن عباس في
غريب القرآن. كان مدرّساً في التفسير والحديث والفقه الشافعي وعلوم
القرآن في بيروت، وله كتب منها: «علوم القرآن الكريم»، [ط: دار المعرفة،
بيروت ١٤٣١هـ].

مرعشلي
(معاصر)

هو كامل مصطفى بن محمد الهنداوي، مصحح ومحقق لكتاب:
«الحجة للقراء السبعة»، [٤ج، ط: (١) في دار الكتب العلمية - بيروت،
لبنان - ١٤٢١ هـ].

الهنداوي
(معاصر)

فهرس الموضوعات

الباب الثامن: الأحرف السبعة

القول في اللغة التي نزل بها القرآن من لغات العرب: ٤٧.

منزلة اللغة القرشية بين لغات العرب: ٣٨٠.

أدلة القول بنزول القرآن بلغة قريش: ٥٣٥.

كلام في معنى وتفسير هذه الأحرف السبعة:

معنى السبع في هذا الحديث: ٥٥٥، ٣١٣.

معنى الأحرف في هذا الحديث: ١٩٥، ٢١٣، ٢١٧.

٥٤٦، ٣٠٤.

تعريف الأحرف السبعة لغة واصطلاحًا: ٦١٧.

المعنى والمراد بالأحرف السبعة التي نزل بها القرآن

٩٣، ٧٨، ١٠٩، ١٥٨، ١٦٠، ٢٨١، ٢٨٥.

٢٩٤، ٣٣٣، ٣٦٦، ٤٤٦، ٤٦٠، ٤٩٥، ٥٢٥، ٥٤٨.

٥٨٣، ٥٩٧، ٥٧٦، ٥٤٦.

تفسير ذو وجهين للأحرف السبعة: ٢١.

تفسير الأحرف السبعة في القديم: ٤٩١.

أحاديث الأحرف السبعة مع أسانيدھا

نزل القرآن على سبعة أحرف: ٣٥، ٤١، ٨٨،

٩٣، ١٤٦، ١٥٤، ١٨٩، ٢٣٤، ٣٥٢، ٣٢٩، ٣٠٢،

٣٦٧، ٣٦١، ٤٤٨، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٧٢، ٥٠١،

٥١٨، ٥٣٧، ٥٤٥، ٥٥٤.

روايات العامة والخاصة في نزول القرآن على سبعة

أحرف: ٢٧٨، ٣٦٨، ٤٦٣.

وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة

هل نزل القرآن على سبعة أحرف؟ ٤٢٤.

أهمية التحقيق حول هذا الحديث: ١١.

الأصول المستفادة من هذه الأحاديث: ٤٧٤،

٤٨٦، ٥٠٢.

وجوه الأحرف السبعة: ٤٢٨.

في أي لغة نزل القرآن؟

معرفة على كم لغة نزل؟ ٤٠٢، ٢٩٩.

مذهب القائلين بأن دلالة العدد مقصودة، وأنها سبعة معاني: ٦١٠.

مذهب القائلين بانطباق الأحرف السبعة على الألفاظ: ٦١١.

مذهب القائلين بأن الأحرف السبعة أوجه لفظية دون حصرها في اللّهجات: ٦١٢.

المصاحف العثمانية والأحرف السبعة: ٥٩١.

هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟ ١٧٧، ٢٢٤، ٤٠٣، ٤٠٧.

هل هذه السبعة الأحرف متفرقة في القرآن؟ ٥٢٨، ٢٢٣.

بقاء الأحرف السبعة في المصاحف: ٣٣٥، ٥٧٩. القاعدة التي كُتِبَ على أساسها المصحف العثماني: ٥٨٠.

القرآن الحكيم والأحرف السبعة: ٥٥٢. ما هو مصير الأحرف السبعة اليوم؟ ٥٢٠.

القراءات والأحرف السبعة:

٥٣٧، ٥٦٢، ٥٦٥، ٦٠٣، ٦١٧.

العلاقة بين الأحرف السبعة والقراءات: ٥١٨، ٥٥٨، ٦٠٧.

الأحرف السبعة ليست القراءات السبع: ٩٠، ٣٨٨.

القراءات في العصر النبوي: ٦٠٦.

اختلاف الناس في القراءة والأحرف: ٨٦.

اختلاف العلماء في تفسير الأحرف الواردة في الحديث: ٥٢٦، ٦٠٨.

الاختلاف في تأويل خبر «سبعة أحرف»: ١٠٧، ٥٢٦، ٢٤٩.

الاتفاق في حديث «سبعة أحرف» والاختلاف في معناه: ٤٢٠.

ما هي حقيقة الأحرف السبعة؟ ٦١٧.

أين الأحرف الستة؟ ٦١٩.

أقوال العلماء

أقوال العلماء في معنى السبعة الأحرف ونقدها: ٣٩، ١٨٢، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٥٣، ٣٣٧، ٣٥٥.

٣٦٢، ٣٧٢، ٤٠٠، ٥٠٥. نقد ومناقشة هذه الآراء: ٤٦٥، ٣٨٦، ٤٦٥، ٥٥٩، ٤٧٩، ٤٧٥.

بيان الأدلة والحكمة

الأدلة والحكمة بنزول القرآن على سبعة أحرف وفوائدها: ٩٦، ٢١٦، ٣٣٠، ٤٥٤، ٥٢٣، ٥٥٠، ٥٦٩، ٦٠٠.

الترخصة بقراءة القرآن على سبعة أحرف في العهد النبوي: ٣١٣، ٦٠٦.

بدء رخصة الأحرف السبعة: ٦٠٦.

الأقوال المتنوعة في الأحرف السبعة

مذهب القائلين بأن المراد من العدد التسعة: ٦٠٩.

إنَّ القرآن ذو وجوه

في تحقيق أنَّ القرآن ذو وجوه: ٣٠٧.

في جواز نزول القرآن بوجوه مختلفة في ألفاظه: ٣١٠.

في عدم نزول القرآن على سبعة ألفاظ: ٣٠٣.

الشبهات الواردة

شبهات حول حديث «سبعة أحرف» والرد عليها:

٣٧٦، ٤٨٣، ٥٣١.

علاج الشبهات الواردة ودفعها: ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٩١.

الإمامية والأحرف السبعة

موقف الشيعة من حديث الأحرف السبعة:

١٤٣، ٤٠١، ٤٨٩.

الحديث في روايات أهل البيت عليهم السلام: ٢٦٨، ٥٥٠.

نقد لحديث «الأحرف السبعة»: ١٢، ٣١٧.

تهافت الروايات الأحرف السبعة: ٤٢٧.

نزول القرآن على حرف واحد: ٧١، ٤٥٦.

إنَّ القرآن واحد نزل من عند واحد: ٢٧٠.

الرأي الصواب في حديث «الأحرف السبعة»: ٢٢.

إجماع علماء الشيعة على نُزُول القرآن على حرف

واحد: ١٨.